

فهرس

الجزء الحادى عشر من كتاب الإنصاف

- | | | | |
|----|--|----|--|
| ١٠ | لو قال : على يمين أو نذر ، هل تلزمه الكفارة ؟ | ٣ | كتاب الأيمان . |
| » | حروف القسم . | » | الحلف على المستقبل ، وعلى الماضى . |
| » | الباء والواو | » | اليمين التى تجب بها الكفارة . |
| » | التاء فى اسم « الله » خاصة . | » | اليمين بصفة من صفات الله تعالى . |
| » | القسم بغير حروف القسم بجر اسم « الله » أو نصبه . | ٤ | اليمين بالرحمن ، والرب ، والخالق ، والرازق . |
| » | فان رفع لفظ « الله » . | ٥ | أما ما لا يعد من أسمائه تعالى . |
| ١٢ | قال ابن تيمية : الأحكام تتعلق بما يريده الناس بالفاظهم المحلوف بها | » | إن قال : وحق الله ، وعهد الله ، ويام الله ، وأمانة الله ، ونحوها . |
| » | من رام جعل جميع الناس فى الكلام سواء فقد رام المحال . | » | « وايم أنه » لا يكون يميناً إلا بالنية |
| » | يجاب فى الإيجاب بـ « إن » خفيفة وثقيلة إلخ . | ٦ | يكبره الحلف بالأمانة . |
| » | الحلف بغير الله . | » | على عهد الله وميثاقه . |
| ١٣ | تنقسم الأيمان على أحكام التكليف الخمسة . | » | إن قال : والعهد والميثاق ، ولم يصفه إلى الله تعالى . |
| » | اليمين الواجب . | ٧ | « لعمر الله » يمين . |
| » | المنذوب . | » | الحلف بكلام الله والمصحف والقرآن |
| » | الذى ليس بمنذوب . | ٨ | إن قال : أحلف بالله ، أو أشهد بالله ، أو أقسم بالله . |
| » | المباح . | » | لو قال : حلفت بالله . |
| » | المكروه . | ٩ | لو قال : نويت الخبر عن قسم ماض أو يأتى . |
| ١٤ | المحرم . | » | إن قال : أعزم بالله . |
| » | لا تجب الكفارة فى اليمين بغير الله . | » | إن لم يذكر اسم الله . |
| | | ١٠ | لو قال : قسم بالله لأفعلن . |

ملحوظة : جاء فى صفحة ٤٢٠ فى السطر ١٧ ما يلى « مات أبى فى شوال » وصحته « مات أبى فى شعبان » .

٢٩ إذا دعى إلى الحلف عند الحاكم وهو محق : استحب له افتداء يمينه .
٣٠ إن حرم أمته ، أو شيئاً من الحلال غير زوجته .

» إن علق التحريم بشرط .
٣١ إن قال : هو يهودى ، أو كافر ، أو نحوها إن فعل كذا .

٣٢ لو قال : أ كفر بالله . أو نحوها .
» لو قال : والطاغوت لأفعلنه .

٣٣ إن قال : أنا أستحل الزنا . أو نحوه .

» إن قال : عصيت الله ، أو أنا أعصو

الله فى كل ما أمرنى به ، أو محوت المصحف إن فعلت . فلا كفارة فيه .

٣٤ إن قال : عبد فلان حر لأفعلن . فليس بشيء .

» أيمان البيعة التى رتبها الحجاج ابن يوسف .

٣٥ إن كان الحالف يعرفها ، ونواها : انعقدت يمينه بما فيها ، وإلا فلا شيء عليه .

٣٨ إن قال : على نذر ، أو يمين إن فعلت كذا ، وفعله .

٣٩ فصل فى كفارة اليمين .

» تجمع تخيراً وترتياً . فيخير فيها بين ثلاثة أشياء : إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم .

٤٠ الكسوة للرجل : ثوب يحزئه أن يصلى فيه . وللمرأة : درع وخمار .

٤١ فمن لم يجد : فصيام ثلاثة أيام متتابعة .

١٤ الحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم كراهة الحلف بالعتق والطلاق .

» اختيار ابن تيمية : أنه حرام .

» شروط وجوب الكفارة .

» أحدها : أن تكون اليمين منعقدة .

وهى الحلف على مستقبل ممكن .

١٦ لا تنعقد يمين الصبي .

» هل تنعقد يمين الكافر ؟

» اليمين على الماضى ليست منعقدة .

» اليمين الغموس .

» الحلف على مستحيل .

١٨ الثانى : لغو اليمين .

١٩ هل يدخل اليمين بالطلاق فى اليمين اللغو ؟

٢٠ الشرط الثانى : أن يحلف مختاراً .

» إن سبقت اليمين على لسانه .

٢٢ لغو اليمين عند الخرق نوعان .

٢٣ الشرط الثالث : الحنث فى يمينه .

» إن فعل المحلوف عليه مكرهاً ، أو ناسياً .

٢٤ الإلجاء إلى فعل المحلوف عليه بالضرب ونحوه .

٢٥ الاستثناء فى اليمين .

٢٧ هل يعتبر قصد الاستثناء ؟

» لو حلف وقال « إن أراد الله »

وقصد مشيئته .

» لو شك فى الاستثناء .

٢٨ إذا حلف على يمين ، فرأى غيرها خيراً منها .

٢٩ لا يستحب تكرار الحلف .

٤٣ إن شاء صام قبل الحنث ، وإن شاء بعده .

٤٤ من كرر أيماناً قبل التكفير : فعليه كفارة واحدة .

٤٥ إن كانت على فعل واحد : فكفارة واحدة . وإن كانت على أفعال : فعليه لكل يمين كفارة .

٤٦ إن كانت الأيمان مختلفة الكفارة . فلكل يمين كفارة .

» كفارة العبد : الصيام . وليس لسيده منعه منه .

٤٩ من نصفه حر : فحكمه في الكفارة حكم الأحرار .

٥٠ باب جامع الأيمان .

» يرجع في الأيمان إلى النية ، أو إلى سبب اليمين وما هيجه .

٥٣ إن حلف ليقضيه حقه غداً . فقضاه قبله : لم يحنث .

٥٤ إن حلف لا يدخل داراً ، ونوى اليوم : لم يحنث بالدخول في غيره .
» إن دعى إلى غداء . خلف لا يتعدى : اختصت يمينه به إذا قصده .

» إن حلف لا يشرب له الماء من العطش . يقصد قطع المنة .

» إن حلف لا يلبس ثوباً من غزلها . يقصد قطع منها . فباعه واشترى بشمنه ثوباً : حنث .

٥٥ إن حلف لا يأوى معها في دار ، يريد جفائها ، ولم يكن للدار سبب هيجه يمينه ، فأوى معها في غيرها .

٥٥ إن حلف لعامل : لا يخرج إلا بإذنه . فعزل ، أو على زوجته فطلقها ، أو على عبده فأعتقه ونحوه : انحلت يمينه . وإن لم تكن له نية : انحلت يمينه أيضاً .

٥٦ إن حلف : لا رأيت منكراً إلا رفعتي إلى فلان القاضي . فعزل : انحلت يمينه ، إن نوى ما دام قاضياً . وإن لم ينو : احتمل وجهين .

٥٨ إن عدم ذلك : رجع إلى التعيين .

٥٩ إذا حلف : لا يدخل دار فلان هذه . فدخلها وقد صارت فضاء ، أو حماماً ، أو مسجداً إلخ .

٦٠ إن عدم ذلك : رجعنا إلى ما تناوله الاسم .

٦١ اليمين المطلقة تنصرف إلى الموضوع الشرعى . وتتناول الصحيح منه .

٦٢ إذا أضاف اليمين إلى شيء لا تتصور فيه الصحة : فيحنث بصورة البيع .

٦٣ إن حلف لا يصوم : لم يحنث حتى يصوم يوماً .

٦٤ إن حلف لا يصلي : لم يحنث حتى يصلي ركعة .

٦٥ إن حلف : لا يهب زيدا شيئاً ، ولا يوصى له ، ولا يتصدق عليه ففعل ، ولم يقبل زيد : حنث .

٦٦ إن حلف : لا يتصدق عليه ، فوهبه : لم يحنث . وإن حلف لا يهبه ، فتصدق عليه : حنث .

٦٧ إن أعاره : لم يحنث . وإن وقف عليه : حنث .

٦٨ إن أوصى له : لم يحنث ، وإن باعه وحابه : حنث .

» إذا حلف : لا يأكل اللحم . فأكل الشحم ، أو المخ ، أو السكبد ، أو الطحال ، أو القلب ، أو الكرش ، أو المصران ، أو الألية ، أو الدماغ ، أو القانصة : لم يحنث .

٧٠ إن أكل المرق : لم يحنث .

٧١ إن حلف : لا يأكل الشحم . فأكل شحم الظهر : حنث .

٧٢ إن حلف : لا يأكل لبناً . فأكل زبداء ، أو سمناء ، أو كشكاً ، أو مصلاً ، أو جبناً : لم يحنث . وإن حلف على الزبد والسمن ، فأكل لبناً : لم يحنث .

٧٣ إن حلف على الفاكهة . فأكل من ثمر الشجر - كالجوز ، واللوز ، والرمان - : حنث .

٧٤ إن أكل البطيخ : حنث .

٧٥ لا يحنث بأكل القثاء والخيار .

» إن حلف : لا يأكل رطباً ، فأكل مذنباً . وإن أكل تمرآ ، أو بسرآ ، أو حلف لا يأكل تمرآ ، فأكل رطباً أو دبساً ، أو ناطقاً : لم يحنث .

» إن حلف لا يأكل أدمآ : حنث بأكل البيض ، والشواء ، والجبن ، والملح والزيتون واللبن ، وسائر ما يصطبغ به . فإنه يحنث به .

٧٦ في التمر : وجهان .

٧٧ إن حلف لا يلبس شيئاً . فلبس

ثوبآ ، أو درعآ ، أو جوشنآ ، أو خفآ ، أو نعلآ : حنث .

٧٨ إن حلف : لا يلبس حليآ . فلبس حلية ذهب ، أو فضة ، أو جوهر : حنث .

» إن لبس عقيقآ ، أو سبجآ : لم يحنث . وإن لبس الدرهم والدنانير في مرسله فعلي وجهين .

٨٠ إن حلف : لا يركب دابة فلان ، ولا يلبس ثوبه ، ولا يدخل داره . فركب دابة عبده ، ولبس ثوبه ، ودخل داره ، أو فعل ذلك فيما استأجره فلان : حنث .

» وإن حلف لا يدخل دارآ . فدخل مطحها : حنث .

٨١ إن دخل طاق الباب : احتمل وجهين .

٨٢ إن حلف لا يكلم إنسانآ : حنث بكلام كل إنسان .

٨٣ إن زجره . فقال : تنح أو اسكت . » إن حلف لا يتدنه بكلام فـنـكـلـما جميعاً معاً : حنث .

٨٤ إن حلف لا يكلمه حيناً . فذلك ستة أشهر .

» وإن قال : زمنآ ، أو دهرآ ، أو بعيدآ ، أو مليآ . رجع إلى أقل ما يتناوله اللفظ .

٨٥ إن قال : عمرآ . احتمل ذلك .

» إن قال : الأبد والدهر .

٨٦ الحقب : ثمانون سنة .

٨٧ الشهور : اثنا عشر شهراً . والأيام : ثلاثة .

» إن حلف : لا يدخل باب هذه الدار خول ، ودخله : حنث .

٨٨ إن حلف لا يكلمه إلى حين الحصاد : انتهت يمينه بأوله .

» إن حلف : لا مال له ، وله مال غير زكوى ، أو دين على الناس : حنث

٨٩ إن حلف : لا يفعل شيئاً . فوكل من يفعله : حنث إلا أن ينوى .

٩٠ إن حلف على وطء امرأته : تعلقت يمينه بجاعها .

» إن حلف على وطء دار : تعلقت يمينه بدخولها ، راكباً أو ماشياً ، أو حافياً أو منتعلاً .

٩١ إن حلف : لا يشم الريحان . فشم الورد والبنفسج والياسمين . أو لا يشم الورد والبنفسج . فشم دهنهما ، أو ماء الورد .

» إن حلف لا يأكل لحماً . فأكل سمكا : حنث عند الخرقى .

٩٢ إن حلف : لا يأكل رأساً ولا بيضاً حنث بأكل رءوس الطيور والسمك وبيض السمك والجراد .

٩٣ إن حلف : لا يدخل بيتاً . فدخل مسجداً ، أو حماماً ، أو بيت شعر ، أو آدم ، أو لا يركب ، فركب سفينة .

» إن حلف : لا يتكلم فقراً ، أو مسيحاً أو ذكر الله : لم يحنث .

» إن دق عليه إنسان فقال : ادخلوها بسلام آمنين ، يقصد تنبيهه .

٩٤ إن حلف : ليضربنه مائة سوط . فجمعها . فضربه بها ضربة واحدة : لم يبر في يمينه .

٩٥ إن حلف : لا يأكل شيئاً . فأكله مستهلكاً في غيره : لم يحنث .

٩٨ إن حلف : لا يأكل سويقاً ، فشربه . أو لا يشربه . فأكله .

٩٩ إن حلف لا يطعمه : حنث بأكله وشربه . وإن ذاقه ولم يبلعه .

» إن حلف : لا يتزوج ولا يتطهر ، ولا يتطيب . فاستدام ذلك .

١٠٠ إن حلف : لا يركب ولا يلبس . فاستدام ذلك .

١٠١ إن حلف : لا يدخل داراً . وهو داخلها ، فأقام فيها .

» إن حلف : لا يدخل على فلان بيتاً . فدخل فلان عليه . فأقام معه

١٠٢ إن حلف : لا يسكن داراً ، أو لا يسكن فلاناً ، وهو مساكنه ،

ولم يخرج في الحال : حنث ، إلا أن يقيم لنقل متاعه إلح .

١٠٣ إن كان في الدار حجرتان ، كل حجرة تختص بياها ومراقفها . فسكن كل واحد حجرة .

١٠٤ إن حلف : ليخرجن من هذه البلدة ، أو ليرحلن عن هذه الدار ففعل ، فهل له العود .

١٠٥ إن حلف : لا يدخل داراً . فدخل فأدخلها ، وأمكنه الامتناع . فلم يمتنع ، أو حلف لا يستخدم رجلاً فخدمه وهو ساكت .

١٢٩ لو أبرأ غريمه بقدر نذره يقصد وفاء النذر .

» الخامس : نذر التبرر .

١٣٠ لو نذر صيام نصف يوم .

» لو حلف يقصد التقرب .

» متى وجد شرطه انعقد نذره ولزم .

» لو نذر عتق عبد معين فمات .

١٣١ إن نذر صوم سنة : لم يدخل فيها

العيدين ورمضان وأيام التشريق .

١٣٢ هل عليه قضاء أيام العيدين

والتشريق ؟

١٣٣ لو نذر صوم سنة من الآن أو من

وقت كذا فهي كالمعينة .

» هل يلزمه صوم الدهر إذا نذره ؟

» فإن أفطر هل عليه كفارة ؟

١٣٤ إن وافق نذره يوم عيد أو حيض :

أفطر ومضى .

١٣٥ إن وافق أيام التشريق ، هل

يصومه ؟

» إن قدم نهارا : هل ينعقد نذره ؟

وهل يقضى ويكفر ؟

١٣٧ إن وافق قدومه يوما من رمضان

١٣٨ لو وافق قدومه وهو صائم عن نذر

معين .

» لو نذر صيام شهر من يوم يقدم

فلان فقدم أول رمضان .

» إن وافق يوم نذره وهو مجنون .

١٤٠ إن نذر صوم شهر معين فلم يصمه

لغير عذر ، أو لعذر .

١٠٦ إن حلف : ليشرب الماء ، أو

ليضرب غلامه غدا . فتلف المحلوف

عليه قبل الغد .

١٠٨ إن مات الخالف : لم يحنث .

١٠٩ إن حلف : ليقضيه حقه ، فأبرأه .

فهل يحنث ؟

١١٠ إن مات المستحق . ففضى ورثته :

لم يحنث .

١١١ إن باعه بحقه عرضاً : لم يحنث

عند ابن حامد .

» إن حلف : ليقضيه حقه عند رأس

الهلال ، فقضاه عند غروب الشمس

في أول الشهر .

١١٢ إن حلف : لا فارقتك حتى

أستوفي حتى .

١١٣ إن فلسه الحاكم ، أو حكم عليه

بفراقه .

١١٧ باب النذر .

» لا يصح إلا من مكلف . مسلماً

كان أو كافراً .

١١٨ لا يصح إلا بالقول ، ولا يصح في

محال ، ولا واجب .

١١٩ النذر ينعقد على خمسة أقسام .

» أحدها : النذر المطلق .

» الثاني : نذر اللجاج والغضب .

١٢١ الثالث : نذر المباح .

١٢٢ الرابع : نذر المعصية .

١٢٥ إلا أن ينذر ذبح ولده .

١٢٧ لو نذر الصدقة بكل ماله .

١٢٨ إن نذر الصدقة بألف .

١٤٠ صومه في كفارة الظهار في الشهر المنذور كفطره .

١٤١ فإن قضى هل يلزمه التتابع ؟

» إن صام قبله لم يحزه .

» إن أفطر في بعضه لغير عذر .

١٤٣ يحتمل أن يتم باقيه ويقضى ويكفر
» لو قيد الشهر المعين بالتتابع فأفطر يوما .

١٤٣ إذا نذر صوم شهر : لزمه التتابع .

» لو قطع التتابع بلا عذر : استأنفه

١٤٤ إن نذر صيام أيام معدودة : لم يلزمه التتابع إلا أن يشترطه .

» إن نذر صياما متتابعاً غير معين .

١٤٥ إن أفطر لغير عذر : لزمه الاستئناف .

» إن أفطر لسفر أو ما يبيح الفطر .

١٤٦ إن نذر صياماً ، فعجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه : أطعمه عنه لكل يوم مسكيناً .

١٤٧ إن نذر المشى إلى بيت الله تعالى ، أو موضع من الحرم أو مكة وأطلق

١٤٨ إن ترك المشى لعجز أو غيره .

١٤٩ إن نذر الركوب ، فمشى .

١٥٠ إن نذر رقبة : فهي التي تجزى عن الواجب .

» إن نذر الطواف على أربع : طاف طوافين .

١٥١ مثل ذلك في الحكم : لو نذر السعى على أربع .

» لو نذر الحج العام ، فلم يحج ،

ثم نذر أخرى في العام .

١٥١ لو نذر الطواف ، فأقله : أسبوع .

١٥٢ لا يلزم الوفاء بالعدد .

» لم يزل العلماء يستدلون على الاستثناء

بقوله تعالى (١٨ : ٢٣ ، ٢٤)

لا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً

إلا أن يشاء الله ووجه الدليل فيها

١٥٤ كتاب القضاء

وهو فرض كفاية . فيجب على

الإمام أن ينصب في كل إقليم قاضياً

١٥٥ يختار لذلك أفضل من يجد

وأورعهم ، ويجب على من يصلح

له الدخول فيه .

١٥٦ إن وجد غيره : كره له طلبه ، بغير

خلاف في المذهب .

١٥٧ إن طلب ، فالأفضل : أن لا يجيب

إليه في ظاهر كلام الإمام أحمد .

١٥٨ من شرط صحتها : معرفة المولى

كون المولى على صفة تصلح للقضاء

١٥٩ هل تشترط عدالة المولى ؟

١٦٠ ألفاظ التولية الصريحة سبعة .

» إذا وجد لفظ منها ، والقبول من

المولى .

١٦٢ إذا ثبتت الولاية ، وكانت عامة .

١٦٤ أما جباية الخراج وأخذ الصدقة .

١٦٥ للقاضي طلب الرزق لنفسه وأمنائه

وخلفائه مع الحاجة .

١٦٧ لا يجوز له أن يوليّه عموم النظر في

عموم العمل ، ويجوز أن يولى

قاضيين أو أكثر في بلد واحد .

- ١٧٠ إن مات المولى ، أو عزل المولى .
 ١٧٤ هل ينزل قبل علمه بالعزل ؟
 ١٧٥ إذا قال المولى : من نظر في الحكم في البلد الفلاني الخ .
 ١٧٦ يشترط في القاضي عشر صفات :
 أن يكون بالغاً حراً مسلماً .
 ١٧٧ أن يكون عدلاً سميعاً بصيراً مجتهداً
 ١٧٩ هل يشترط كونه كاتباً ؟
 ١٨٢ المجتهد : من يعرف من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام الحقيقة والحجاز والأمر والنهي الخ
 ١٨٤ فوائد الاجتهاد والمجتهد .
 ١٨٥ مسائل كثيرة في أحكام المفق والمستف .
 ١٨٦ أبلغ ما يتوصل به إلى إحكام الأحكام : إتقان أصول الفقه .
 لا يفتى ولا يقضى وهو غضبان .
 أخذ الهدية للقاضي والمفق .
 فتوى العبد والمرأة .
 ١٨٧ هل تشترط عدالة المفق ؟
 ١٨٨ هل يجوز العمل بأحد المذهبين إذا ترجح أنه مذهب لقائلهما ؟
 يلزم المفق تكرار النظر عند تكرار الواقعة .
 ١٨٩ ليس له أن يفتى في شيء من مسائل الكلام مفصلاً
 ١٩٠ لا يلزم جواب ما لم يقع .
 من عدم مفتياً في حكمه حكم ما قبل الشرع .
 متى خلت البلد من مفت حرمت السكنى فيه .
- ١٩٠ له رد الفتيا إن كان ثم من يقوم مقامه .
 ١٩٢ العامي يخير في فتواه .
 » يقلد العامي من عرفه عالماً عدلاً .
 ١٩٣ ويقلد ميتاً .
 » أدب المستفتى مع الملقى .
 » يجوز تقليد المفضل من المجتهدين
 ١٩٤ هل يلزم التزام مذهب أحد بعينه ؟
 ١٩٥ هل للعامي أن يتخير ويقلد أى مذهب شاء ؟
 » هل للعامي مذهب ؟
 ١٩٦ كيف يستفتى العامي ؟
 ١٩٧ لو سأل مفتين واختلفا عليه .
 » إن سأل فلم تسكن نفسه .
 » إن تخاكم رجلان إلى رجل يصلح للقضاء .
 ١٩٩ لو رجع أحد الخصمين قبل شروعه في الحكم .
 » يجوز أن يتولى متقدمو الأسواق والمساجد الوساطات والصلح الخ .
- ٢٠٠ باب أدب القاضي
 » ينبغي أن يكون قوياً . من غير عنف ، لينا من غير ضعف ، حليماً ذا أناة وفطنة . بصيراً بأحكام الحكم قبله ، ورعاً عفيفاً .
 ٢٠١ ينفذ عند مسيره من يعلمهم يوم دخوله ليتلقوه ، ويدخل البلد يوم الاثنين ، أو الخميس ، أو السبت .

خالف وحكم ، فوافق الحق :
نفذ حكمه .

٢١٠ ولا يقبل الهدية إلا بمن كان يهدى
إليه قبل ولايته . بشرط أن لا يكون
له حكومة .

٢١١ فوائد في الهدية للقاضي والمفتي
ونحوهما .

٢١٢ الرشوة .

٢١٤ لا يجوز اعطاء الهدية للشفيع
عند الحاكم .

» يكره أن يتولى البيع والشراء
بنفسه .

» يستحب أن يوكل في ذلك من
لا يعرف أنه وكيله .

٢١٥ يستحب له عيادة المرضى ، وشهود
الجنائز . ما لم تشغله عن الحكم .

» وله حضور الولائم . فإن كثرت:
تركها كلها .

» ويتخذ كاتباً مسلماً مكافئاً عدلاً
حافظاً عالماً .

٢١٦ لا يحكم لنفسه ، ولا لمن لا تقبل
شهادته له . ويحكم بينهم بعض خلفائه

٢١٧ فإن حضر خصمه نظر بينهما .

فإن كان حبس في تهمة ، أو أقيات
على القاضي قبله : خلى سبيله .

٢١٨ فإن لم يحضر له خصم ، وقال :
حبست ظلماً ، ولا حق علي ،

ولا خصم لي : نادى بذلك ثلاثاً .

فإن حضر له خصم ، وإلا أحلفه
وخلى سبيله .

٢٠٢ لا بساً أجمل ثيابه ، ويجلس
مستقبل القبلة . فإذا اجتمع الناس
أمر بعده فقرئ عليهم .

» ينفذ . فيتسلم ديوان الحكم ،
ويسلم على من يمر به ،

٢٠٣ ويصلي تحية المسجد ، إن كان في
مسجد ، ويجلس على بساط ،

ويجعل مجلسه في مكان فسيح .
ولا يتخذ حاجباً ولا بواباً .

٢٠٤ يعرض القصص . فيبدأ بالأول
فالأول ، ولا يقدم السابق في
أكثر من حكومة واحدة . فإن
حضروا دفعة واحدة وتشاحوا :
قدم أحدهم بالقرعة .

٢٠٥ يعدل بين الخصمين في لحظة
ولفظه ومجلسه والدخول عليه .

» يقدم المسلم على الكافر في الدخول
ويرفعه في الجلوس .

٢٠٦ لا يسار أحدهما ولا يلقنه حجته .
ولا يضيفه .

٢٠٧ لا يملأه كيف يدعى ؟
» وله أن يشفع إلى خصمه ، لينظره
أو يضع عنه ، ويزن عنه .

٢٠٨ وينبغي أن يحضر مجلسه الفقهاء
من كل مذهب إن أمكن ويشاورهم
فيما يشكل عليه ، ولا يقلد غيره .
وإن كان أعلم منه .

٢٠٩ لا يقضى وهو غضبان ، ولا حاقن .
ولا في شدة الجوع والعطش والهم
والوجع والنعاس ، ونحوها . فإن

٢٤١ إن أقر له : لم يحكم له حتى يطالبه المدعى بالحكم

» وإن أنكر ، مثل أن يقول المدعى : أقرضته ألفا أو بعته الخ.

٢٤٣ للمدعى أن يقول : لى بيته ، وإن لم يقل ، قال الحاكم : ألك بيته ؟ .

٢٤٤ إذا حضرها : سمعها الحاكم ، وحكم بها إذا سأله المدعى .

٢٤٥ إذا شهدت البينة : لم يجزله ترديدها » لا تسمع الشهادة قبل الدعوى

٢٤٦ إن كان الحق لله تعالى .

٢٤٧ دعوى الحسبة .

٢٤٨ الدعوى فى كل حق لآدمى غير معين .

» عقوبة الكذاب المفترى على الناس

» احتيال الحنفية على سماع البينة من غير وجود مدعى عليه .

٢٥٠ لاختلاف فى أنه يجوز له الحكم بالإقرار أو البينة فى مجلسه ، إذا سمعه معه شاهدان . فإن لم يسمعه

معه أحد ، أو سمعه معه شاهد واحد : فله الحكم به . وليس له

الحكم بعلمه : مما رآه أو سمعه .

٢٥١ إن قال : مالى بيته . فالقول قول

النكر مع يمينه . فيعلمه : أن له اليقين على خصمه . وإن سأل

إحلافه أحلفه ، وخلقى سبيله .

٢٥٣ إن أحلفه ، أو حلف من غير

سؤال المدعى : لم يعتد بيمينه .

٢٥٤ إن : نكل : قضى عليه بالنكول

٢٢٢ ينظر فى أمر الأيتام والمجانين والوقوف .

٢٢٣ ينظر فى حال القاضى قبله . فإن كان ممن يصلح للقضاء : لم ينقض

من أحكامه إلا ما خالف نص كتاب أو سنة .

٢٢٤ أو إجماعاً .

» الإجماع إجماعان .

» هل ينقض الحكم إذا خالف القياس ؟ .

٢٢٥ إن كان ممن لا يصلح : نقض أحكامه

٢٢٧ إذا استعداه أحد على خصم له .

٢٢٩ إن استعداه على القاضى قبله : سأله عما يدعيه ؟ .

٢٣١ إن قال : حكم على بشهادة فاسقين ، فأنكر .

» وإن قال الحاكم المعزول : كنت حكمت فى ولايتى لفلان بحق : قبل .

٢٣٥ إن ادعى على امرأة غير برزة : لم يحضرها . وأمرها بالتوكيل .

» وإن ادعى على غائب عن البلد فى موضع لاحاكم فيه .

٢٣٨ باب طريق الحكم وصفته

» إذا جلس إليه خصمان ، فله أن يقول : من المدعى منكما ؟ وله

أن يسكت حتى يبتدئا . وإن ادعيا معا : قدم أحدهما بالقرعة .

٢٤٠ يقول للخصم : ما تقول فيما ادعاه ؟

٢٥٥ إذا ردت اليمين على المدعى ، فهل تكون يمينه كاليمين ، أم كإقرار ؟
٢٥٦ إذا قضى بالنكول فهل يكون كالإقرار أو كالبدل ؟ .

٢٥٧ يقول : إن حلفت وإلا قضيت عليك ثلاثاً فإن لم يحلف قضى عليه ، إذا سأله المدعى ذلك .
» يقال للناسك : لك رد اليمين على المدعى . فإن ردها حلف المدعى وحكم له .

٢٥٨ إن نكل أيضاً : صرفهما . فإن عاد أحدهما : فبذل اليمين : لم يسمعها في هذا المجلس
٢٦١ إن قال المدعى : لى بينة ، بعد قوله مالى بينة .

٢٦٣ إن قال : لى بينة وأريد يمينه . فإن كانت غائبة فله إحلافه . وإن كانت حاضرة ، فهل له ذلك ؟

٢٦٤ إن سككت المدعى عليه ، فلم يقر ولم ينكر . قال له القاضى : إن أجبت ، وإلا جعلتك ناكلاً . وقضيت عليك .

٢٦٥ إن قال : لى حساب أريد أن أنظر فيه : لم يلزم المدعى انظاره

٢٦٦ إن قال : قد قضيته أو قد أبرأنى ولى بينة بالقضاء أو بالإبراء ، وسأل الإنظار : أنظر ثلاثاً . فإن عجز حلف المدعى على نفي ما ادعاه واستحق .

٢٦٧ إن ادعى عليه عينا فى يده . فأقر بها لغيره : جعل الخصم فيها . فإن

كان المقر له حاضراً مكلفاً سئل . فإن ادعاه لنفسه ، ولم تكن له بينة : حلف وأخذها .

٢٦٧ وإن قال : ليست لى ولا أعلم لمن هى ؟ سلمت إلى المدعى .

٢٦٩ إن أقر بها لغائب ، أو صبي ، أو مجنون : ثم إن كان للمدعى بينة : سلمت إليه . وهل يحلف ؟ وإن لم يكن له بينة : حلف المدعى عليه : أنه لا يلزمه تسليمها إليه ، وأقرت فى يده .

٢٧٠ أن يقيم بينة : أنها لمن سمى ، فلا يحلف . وإن أقر بها لمجهول ، قيل له : إما أن تعرفه ، أو نجعلك ناكلاً .

٢٧١ لا تصح الدعوى إلا محررة تحريراً يعلم بها المدعى .

٢٧٣ الدعوى فى الوصية والإقرار .

٢٧٦ إن كان المدعى عيناً حاضرة : عيناً . وإن كانت غائبة : ذكر صفتها . وإن كانت تالفة من ذوات

الأمثال : ذكر قدرها وجنسها وصفها . وإن لم تنضبط بالصفات

٢٧٧ إن ادعى نكاحاً ، فلا بد من ذكر المرأة بعينها إن حضرت ، وإلا ذكر اسمها ونسبها . وذكر شروط النكاح ، وأنه تزوجها بولى مرشد وشاهد عدل ، وبرضاها

٢٧٨ إن ادعى بيعاً ، أو عقداً سواه

٢٧٩ إن ادعت المرأة نكاحاً على رجل

٢٩٦ المراد بالتعريف : تعريف الحاكم .

» الفرق بين الشهود والحاكم .

٢٩٧ من ثبتت عدالته مرة . فهل يحتاج

إلى تجديد البحث عن عدالته مرة أخرى ؟

٢٩٨ إن ادعى على غائب ، أو مستتر

في البلد ، أو ميت ، أو صبي ، أو مجنون ، وله بيعة .

٢٩٩ هل يخالف المدعى : أنه لم يبرأ إليه

منه ، ولا من شيء منه ؟

٣٠١ إذا قدم الغائب ، أو بلغ الصبي ،

أو أفاق المجنون .

» إذا كان الخصم في البلد غائباً عن

المجلس .

٣٠٢ إن امتنع من الحضور : سمعت

البيعة ، وحكم بها .

٣٠٣ إن ادعى أن أباه مات عنه وعن

أخ له غائب ، وله مال في يد فلان

أو دين عليه . فأقر المدعى عليه

أو ثبت بيعة : سلم إلى المدعى

نصيبه ، وأخذ الحاكم نصيب الغائب

حفظه له .

٣٠٥ إن ادعى أحد الوكيلين الوكالة

والآخر غائب ، وثم بيعة .

» الحكم في القضية المشتعلة على

عدد أو أعيان : على واحد يعمله

وغيره .

» هل حكمه لطبقة : حكم للثانية ؟

» إن ادعى إنسان : أن الحاكم حكم

له بحق فصدقه : قبل قول الحاكم

وادعت معه نفقة أو مهرأ : سمعت

دعواها . وإن لم تدع سوى النكاح

٢٨٠ إن ادعى قتل مورثه : ذكر القاتل

وأنه انفرد به ، أو شارك غيره . وأنه

قتله عمداً ، أو خطأ ، أو شبه عمد

٢٨١ إن ادعى شيئاً محلي : قومه بغير

جنس حليته .

وتعتبر في البيعة العدالة ظاهراً ،

وباطناً .

٢٨٥ إذا علم الحاكم عدالتهما .

٢٨٧ إلا أن يرتاب بهما ، فيفرقهما ،

وإن جرحهما المشهود عليه .

» ولا يسمع الجرح إلا مفسراً بما

يقدر في العدالة .

٢٨٩ إن جهل حاله : طالب المدعى

بتزكيته . ويكفي في التزكية

شاهدان .

٢٩١ إن عدله اثنان ، وجرحه اثنان .

فالجرح أولى

٢٩٢ إن سأل المدعى حبس المشهود

عليه ، حتى يزكي مشهوده .

٢٩٣ إن أقام شاهداً ، وسأل حبسه حتى

يقيم الآخر ، ولا يقبل في الترجمة

والجرح والتعديل والتعريف

والرسالة إلا قول عدلين .

٢٩٥ من رتبهم الحاكم يسألون سرا

عن الشهود لتزكية أو جرح .

» من سأل حاكم عن تزكية من

شهد عنده .

٢٩٦ من نصب للحكم بجرح أو تعديل النخ

٣١٠ إذا ظهر السبب لم يحز الأخذ
بغير إذن .

» قوله صلى الله عليه وسلم لهند :
حكم لا فتيا .

» حيث جوزنا الأخذ بغير إذن
فيكون في الباطن .

» إذا قدر على أخذه بالحكم : لم يحز
له أخذه .

٣١١ اختار الشيخ تقي الدين جواز
الأخذ ولو قدر بالحكم .

» محل الخلاف إذا لم يكن قد أخذه
قهرًا .

» ما لم يفض إلى فتنة .

» إن جحد دينة . فلا يجحده الآخر

» لو جحد دينة جاز له أخذ قدر
حقه ولو من غير جنسه .

٣١٢ حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن
صفته في الباطن .

» هل يزيل العقود والفسوخ ؟

» حكم الحاكم في الأمر المختلف فيه .

» لو حكم حنفي الحنبلي أو شافعي
بشفعة جوار .

» من حكم لمجهد أو عليه بما يخالف
اجتهاده .

٣١٢ إن باع حنبلي متروك التسمية .
فحكم بصحته شافعي .

٣١٣ متى علم أن البينة كاذبة : لم ينفذ .

» إن باع ماله في دين ثبت ببينة زور

» هل يباح له بالحكم ما اعتقد تحريره
قبل الحكم ؟

٣٠٥ هل يقبل في الثبوت المجرد ؟ .

٣٠٦ إن لم يذكر الحاكم ذلك ، فشهد
عدلان : أنه حكم له .

» إذا شهد عند الحاكم اثنان : أنه

حكم لفلان ، هل يقبلهما ؟

» احتجوا بقصة ذي اليمين .

٣٠٧ إن شهدا أن فلاناً وفلاناً شهدا
عندك بكذا الخ .

» إن لم يشهد به أحد لكن وجدته

في قمطره تحت ختمه بخطه .

» كذلك الشاهد إذا رأى خطه في

كتاب بشهادة ، ولم يذكرها .

٣٠٨ الرواية الثانية : له أن يشهد إذا
حرره .

» من علم الحاكم أنه لا يفرق بين أن

يذكر أو يعتمد على معرفة الخط الخ

» من كان له على إنسان حق ، ولم

يمكنه أخذه بالحكم ، وقدر له على

مال الخ .

» اختار عامة الشيوخ عدم جواز

أخذه .

» ذهب بعض المحدثين إلى جواز

أخذه .

» خرجه أبو الخطاب من الرهن

يركب ويحب بما ينفق عليه .

٣٠٩ قول الرسول صلى الله عليه وسلم

لهند « خذي ما يكفيك وولدك »

» وفرق بأن للمرأة يدًا وسلطاناً

وسبب النقطة ثابت .

٣١٠ أباح في رواية أخذ الضيف من

مال من لم يقره .

عنده فقط ، وأقرأ بأن نافذ
الحكم حكم بصحته .

٣١٨ لو قلد في صحة النكاح : لم يفارق
بتغير اجتهاده .

» لو بان خطؤه في إتلاف بمخالفة
دليل قاطع .

» في تضمين مفت ليس أهلاً وجهان
خطأ المقتضى كخطأ الحاكم أو الشاهد

» لو بان بعد الحكم كفر الشهود ،
أو فسقهم : لزمه نقضه ، والرجوع
بالمال أو بدله الخ .

» إن كان الحكم لله بإتلاف حسي
أو بما سرى إليه الخ .

٣١٩ إذا بان فسقهما وكذبهما وقت
الشهادة : نقض الحكم الأول . ولم
يجز له تنفيذه .

» إن بانوا عبيداً أو والدأً أو ولداً ،
أو عدواً الخ .

» قال ابن نصر الله : إذا حكم بشهادة
شاهد ، ثم ارتاب في شهادته : لم
يجز له الرجوع في حكمه .

٣٢٠ إن شك في رأى الحاكم .
» لا يعتبر في نقض حكم الحاكم علم
الحاكم بالخلاف .

» إن قال : علمت أنهما فسقة أو
زور . وأكرهني السلطان على
الحكم بهما .

٣٢١ باب حكم كتاب القاضي إلى
القاضي .

٣١٣ ما أخذه بتأويل ، أو مع جهل .

» من حكم له ببينة زور بزوجة امرأة

٣١٤ إن حكم بطلاقها ثلاثاً بشهود زور

» لو رد الحاكم شهادة واحد
رؤية هلال رمضان الخ .

» هذا الرد فتوى لاحكم .

» أمور الدين والعبادات المشتركة
لا يحكم فيها إلا الله ورسوله .

٣١٥ يجوز أن يختص الواحد برؤية
كالبعض .

» لو رفع إليه حكم في مختلف فيه
لا يلزمه نقضه . لينفذه الخ .

» وكذا لو كان نفس الحكم مختلفاً
فيه .

» الحكم بالنكول والشاهد واليمين

» إنما يتوجه عدم لزوم التنفيذ إذا
كان الحاكم لا يرى صحة الحكم .

٣١٦ إذا صادف حكمه مختلفاً فيه لم يعلمه
ولم يحكم فيه : جاز نقضه .

» نفس الحكم في شيء لا يكون حكماً
بصحة الحكم فيه ، لكن لو نقضه

آخر : لزمه انفاذه .

» قول ابن قندس : إن التنفيذ حكم

» كذلك فسر التنفيذ بالحكم في
شرح المقنع .

٣١٧ قال ابن نصر الله : لم يتعرض

هل هو حكم أم لا ؟

» الظاهر : أنه عمل بالحكم وإمضاء له

» لو رفع إليه خصمان عقداً فاسداً

٣٢١ يقبل في المال وما يقصد به المال .
 » لا يقبل في حق الله تعالى .
 » هل يقبل فيما عدا ذلك ؟
 ٣٢٢ كتاب القاضى إلى القاضى حكمه
 كالشهادة على الشهادة
 » لا يجوز نقض الحكم بانكار
 القاضى الكاتب .
 » لا يقدح في عدالة البيعة .
 » هو فرع لمن شهد عنده ، وأصل
 لمن شهد عليه .
 » يجوز أن يكون شهود الفرع فرعاً
 لأصل .
 » يجوز كتاب القاضى فيما حكم به
 لينفذه في المسافة القرية ومسافة
 القصر .
 ٣٢٣ يجوز فيما ثبت عنده ليحكم به في
 المسافة البعيدة دون القرية .
 » إذا أخبر حاكم الآخر بحكمه يجب
 العمل به .
 » يكون في كتابه « شهدا عندي
 بكذا » لا « ثبت عندي » .
 » لو أثبت حاكم مالكي وقفا لا يراه
 ٣٢٤ إن رأى الحنبلى الثبوت حكماً نفذه
 » حكم المالكي - مع علمه باختلاف
 العلماء في الخط - لا يمنع كونه
 مختلفاً فيه .
 ٣٢٤ للحنبلى الحكم بصحة الوقف .
 » مثل ذلك لو ثبت عند حنبلى وقف
 على النفس الخ .
 » يجوز أن يكتب إلى قاض معين
 وإلى : من يصل إليه كتابي هذا .
 ٣٢٤ فإذا وصلا إلى المکتوب إليه دفعا
 إليه الكتاب الخ .
 » يقولان « أشهدنا عليه » .
 » اعتبر الخرق قولهما « قرىء
 علينا » .
 » الذى ينبغي قبول شهادة من شهد
 » أن هذا كتاب فلان إليك كتبه
 من عمله » .
 » كتابه في غير عمله ، أو بعد عزله
 تخبره
 » هل يجوز أن يشهد على القاضى
 فيما أثبتته أو حكم به - الشاهدان
 اللذان شهدا عنده بالحق المحكوم به ؟
 » إذا بطل بعض الشهادة بطلت .
 ٣٢٦ عند الشافعية : يجوز أن يكون
 الشاهدان بحكم القاضى هما اللذان
 شهدا عنده الخ .
 » أفتى بالمنع قاضى القضاة الحنفى .
 » إن كتب كتاباً وأدرجه وختمه
 وقال « هذا كتابي إلى فلان ،
 أشهدا على بما فيه » .
 » يتخرج الجواز بقول الإمام أحمد :
 له : إذا وجدت وصية الرجل
 مكتوبة عند رأسه الخ .
 ٣٢٧ إذا عرف المکتوب إليه : أنه خط
 القاضى الكاتب وختمه الخ .
 » يشترط لقبول الكتاب : أن
 يعرف المکتوب إليه أنه خط
 القاضى الكاتب وختمه .

٣٢١ يقبل في المال وما يقصد به المال .
 » لا يقبل في حق الله تعالى .
 » هل يقبل فيما عدا ذلك ؟
 ٣٢٢ كتاب القاضى إلى القاضى حكمه
 كالشهادة على الشهادة
 » لا يجوز نقض الحكم بانكار
 القاضى الكاتب .
 » لا يقدح في عدالة البيعة .
 » هو فرع لمن شهد عنده ، وأصل
 لمن شهد عليه .
 » يجوز أن يكون شهود الفرع فرعاً
 لأصل .
 » يجوز كتاب القاضى فيما حكم به
 لينفذه في المسافة القرية ومسافة
 القصر .
 ٣٢٣ يجوز فيما ثبت عنده ليحكم به في
 المسافة البعيدة دون القرية .
 » إذا أخبر حاكم الآخر بحكمه يجب
 العمل به .
 » يكون في كتابه « شهدا عندي
 بكذا » لا « ثبت عندي » .
 » لو أثبت حاكم مالكي وقفا لا يراه
 ٣٢٤ إن رأى الحنبلى الثبوت حكماً نفذه
 » حكم المالكي - مع علمه باختلاف
 العلماء في الخط - لا يمنع كونه
 مختلفاً فيه .
 ٣٢٤ للحنبلى الحكم بصحة الوقف .
 » مثل ذلك لو ثبت عند حنبلى وقف
 على النفس الخ .
 » يجوز أن يكتب إلى قاض معين

٣٣٢ لو سأله مع - الاشهاد - كتابة
ما جرى : لزمه ذلك .

» السجل ، والمحضر .

٣٣٣ لابد أن يذكر في المحضر « في
مجلس حكمه » . ويذكر في السجل
« بمحضر من خصمين » .

٣٣٤ باب القسمة

» قسمة الأملاك جائزة . وهي نوعان

قسمة تراض . وهي ما فيها ضرر ،
أو رد عوض من أحدهما .

» وهي جارية مجرى البيع .

٣٣٥ الضرر المانع من القسمة : هو نقص
القيمة بالتسوية .

» أو لا ينتفعان به مقسوماً .

٣٣٦ إن كان الضرر على أحدهما دون

الآخر . فطلب من لا يتضرر
القسم الخ .

٣٣٧ إن كان بينهما عيب ، أو نحوها .

فطلب أحدهما قسمها أعياناً بالقيمة
لم يجبر الآخر .

» محل الخلاف : إذا كانت من جنس
واحد .

» الأجر واللبن للتساوى من قسمة
الأجزاء .

٣٣٨ إن كان بينهما حائط : لم يجبر

المتنع من قسمه . فإن استهدم :

لم يجبر على قسم عرصته .

» إن طلب قسمتها طولا الخ .

٣٢٧ من عرف خطه : عمل به . فإن
حضر وأنكر مضمونه فكاعترافه
بالصوت .

٣٢٨ تنازع الفقهاء في كتاب الحاكم ،
هل يحتاج إلى شاهدين على لفظه ،
أم واحد ؟ الخ .

» لو كتب شاهدان إلى شاهدين
من بلد المكتوب إليه بإقامة
الشهادة عنده الخ .

٣٢٩ يقبل كتاب القاضي في الحيوان
بالصفة .

» يسلم العبد إليه مختوم العنق بخيط
لا يخرج من رأسه ، وأخذ منه
كفيل .

» إن كان المدعى جارية .

٣٣٠ يحكم القاضي الكاتب بالعين
الغائبة بالصفة للمعتبة .

» فإذا وصل الكتاب سلمها المكتوب
إليه إلى المدعى .

» هل يحضر ليشهد الشهود على
عينه ، كما في المشهود به ؟ ،

» ظاهر كلامهم : لا يعتبر ذكر الجرد
في النسب .

٣٣١ إن تغيرت حال القاضي الكاتب
بعزل أو موت الخ .

٣٣١ إذا حكم عليه ، فقال له « اكتب لي
إلى الكاتب : أنك حكمت على »

» كل من ثبت له عند حاكم حق ،
أو ثبتت براءته الخ .

- ٣٣٨ حيث قلنا بجواز القسمة في هذا .
 فقيل : لكل واحد ما يليه .
- ٣٣٩ إن كان بينهما دار لها علو وسفل
 فطلب أحدهما قسمها : لم يجبر
 المنتفع من قسمها .
- » إن كان بينهما منافع : لم يجبر المنتفع
 من قسمها .
- » فرقوا بين المهايأة والقسمة .
- ٣٤٠ إن تراضيا على قسمها كذلك ،
 أو على المنافع بالمهايأة : جاز .
- » لو رجع أحدهما قبل استيفاء
 نوبته .
- ٣٤١ لو انتقلت - كانتقال ملك ووقف -
 فهل تنتقل مقسومة ؟ .
- » نفقة الحيوان مدة كل واحد عليه
- ٣٤٢ إن كان بينهما أرض ذات زرع .
 فطلب أحدهما قسمها دون الزرع :
 قسمت .
- » إن طلب قسمها مع الزرع : لم يجبر
 الآخر .
- » إن تراضوا عليه والزرع قصيل
 أو قطين : جاز . وإن كان بذرا
 أو سنابل قد اشتد حبها الخ .
- ٣٤٣ إن كان بينهما نهر ، أو قناة ،
 أو عين ينبع ماؤها : فمأء بينهما
 على ما اشترطاه عند استخراج ذلك
- » إن اتفقا على قسمه بالمهايأة جاز
- » إن أراد : قسم ذلك بنصب خشبة ،
 أو حجر مستو في مصدم الماء . فيه
- ثقبان على قدر حق كل واحد
 منهما .
- ٣٤٣ إن أراد أحدهما أن يسقي بنصيبه
 أرضا ليس لها رسم شرب من
 هذا النهر .
- ٣٤٤ النوع الثاني : قسمة الإيجار .
 وهى مالا ضرر فيها ، ولا رد
 عوض من جنس واحد ، سواء
 كان مما مسته النار أو لم تمسه .
- ٣٤٥ إذا طلب أحدهما قسمه ، وأبى الآخر
 أجبر عليه .
- » هل للشريك أخذ قدر حقه بدون
 إذن الحاكم في قسمة الإيجار في
 المثلى المشترك ؟ .
- ٣٤٦ يقسم الحاكم في قسمة الإيجار
 إن ثبت ملكهما عنده .
- » كلام الإمام أحمد عام في كل ما ثبت
 أنه ملكهما وما لم يثبت كجميع
 الأموال التي تباع .
- ٣٤٧ هذه القسمة إفراز حق أحدهما
 من الآخر . في ظاهر المذهب .
 وليست بيعاً .
- ٣٤٨ فوائد . منها : يجوز قسم الوقف
 » ومنها : إذا كان نصف العقار
 طلقاً ونصفه وقفا .
- ٣٤٩ ومنها : جواز قسمة الثمار خرصا
 » إذا حلف لا يبيع قفاسم .
- ٣٤٩ لو حلف لا يأكل مما اشتراه
 زيد الخ .
- ٣٥٠ لو كان بينهما ماشية مشتركة الخ

كانت متساوية . وبالقيمة إن كانت مختلفة . وبالرد إن كانت تقتضيه .
 ٣٥٦ كيفما أقرع : جاز ، إلا أن الأحوط : أن يكتب اسم كل واحد من الشركاء في رقعة .

» إن كتب اسم كل سهم في رقعة . وقال : أخرج بندقية باسم فلان . وأخرج الثانية باسم الثاني . والثالثة للثالث : جاز .

٣٥٧ إن كانت السهام مختلفة . كثلاثة . لأحدهم النصف وللآخر الثلث الخ
 ٣٥٨ قسمة الإجماع أربعة أقسام .

» إن ادعى بعضهم غلطا فيما تقاسموه بأنفسهم ، وأشهدا على تراضهم به : لم يلتفت إليه .

٣٥٩ إن كان فيما قسمه قاسم الحاكم : فعلى المدعى البينة . وإلا فالقول قول المنكر مع يمينه .

» إن كان فيما قسمه قاسمهم الذي نصبوه . وكان فيما اعتبرنا فيه الرضى بعد القرعة : لم تسمع دعواه
 » إن تقاسموا ، ثم استحق من حصة أحدهما شيء معين .

٣٦٠ لو كان المستحق من الحصتين ، وكان معينا الخ .

» إن كان شائعا فيهما . فهل تبطل القسمة ؟

٣٦١ لو كان المستحق مشاعا في أحدهما
 » الوجهان الأولان فرع على قولنا بصحة تفريق الصفقة .

» إذا اقتسما دارين قسمة تراض .

٣٥٠ إذا تقاسما وصرحا بالتراضى .

» قسمة المرهون مشاعا .

» ثبوت الخيار .

٣٥١ ثبوت الصفقة بالقسمة .

» قسمة المتشاركين في الهدى أو الأضاحى .

٣٥٢ لو ظهر في القسمة غبن فاحش .

» إذا مات رجل وزوجته حامل الخ

» قسمة الدين في ذمم الغرماء .

» قبض أحد الشريكين نصيبه من المال المشترك المثلث مع غيبة الآخر .

٣٥٣ لو اقتسما أرضا أو دارين ثم استحققت الأرض الخ .

» للشركاء أن ينصبوا قاسما يقسم بينهم ، وأن يسألوا الحاكم نصب قاسم يقسم بينهم .

» شرط من ينصب : أن يكون عدلا عارفا بالقسمة .

» متى عدلت السهام وخرجت القرعة : لزمت القسمة .

٣٥٤ يحتمل أن لا يلزم فيما فيه رد بخروج القرعة .

» لو خير أحدهما الآخر : لزم برضاها وتفرقهما .

» إن كان في القسمة تقويم : لم يحز أقل من قاسمين .

٣٥٥ تباع أجرة القاسم .

٣٥٦ إذا سألوا الحاكم قسمة عقار لم يثبت عنده أنه لهم : قسمه .

» يعدل القاسم السهام بالأجزاء إن

٣٧١ فائدتان . إحداهما : لاتصح الدعوى والإنكار ، إلا من جائز التصرف .

» الثانية : إذا تداعيا عينا : لم تخل من أقسام ثلاثة . أحدها : أن تكون في يد أحدهما .

٣٧٢ إن تنازعا دابة ، أحدهما : راكبها أوله عليها حمل . والآخر : آخذ بزمامها . فهي للأول .

٣٧٣ لو كان لأحدهما عليها حمل والآخر راكبها .

» لو ادعيا شاة مسلوخة بيد أحدهما جلدها ورأسها وسواقطها الخ .

» إن تنازع صاحب الدار والحياط الإبرة والقص : فهما للخياط . وإن تنازعهما والقرباب القربة : فهي للقرباب .

» وإن تنازعا عرصة فيها شجر أو بناء لأحدهما : فهي له

٣٧٤ إن تنازعا حائطا معقوداً بيناء أحدهما وحده ، أو متصلاً به اتصالاً لا يمكن إحداثه وله عليه أزج .

» لو كان له على الحائط جذوع .

٣٧٥ إن كان محلولاً من بناءهما ، أو معقوداً بهما فهو بينهما .

» لا ترجح الدعوى بوضع خشب أحدهما عليه ، ولا بوجوه الآجر والنزويق والتجصيص ومعاقدا القمط في الجص .

٣٧٦ إن تنازع صاحب العلو والسفل في سلم منصوب أو درجة : فهي

فبني أحدهما في نصيبه ، ثم خرجت الدار مستحقة ، وتقض بناؤه : رجوع بنصف قيمته على شريكه .

٣٦٢ أما قسمة الإجمار إذا ظهر نصيب أحدهما مستحقاً الخ .

٣٦٣ إن خرج في نصيب أحدهما عيب . فله فسخ القيمة .

» إذا اقتسم الورثة العقار ، ثم ظهر على الميت دين . فإن قلنا : هي إفراز حق : لم تبطل القسمة الخ .

٣٦٥ لا يمنع الدين على الميت نقل التركة للورثة .

٣٦٧ إذا اقتسما . فحصلت الطريق في نصيب أحدهما . ولا منفذ للآخر : بطأت القسمة .

٣٦٨ مثل ذلك في الحكم : لو حصل طريق الماء في نصيب أحدهما .

» لو كان للدار ظلة ، فوقعت في حق أحدهما .

» لو ادعى كل واحد : أن هذا البيت من سهمي .

» يجوز للأب والوصى قسم مال المولى عليه مع شريكه ؟

٣٦٩ باب الدعاوى واليانات

» تعريف الدعوى لغة وشراً .

» المدعى : من إذا سكنت ترك . والمنكر : من إذا سكنت لم يترك .

٣٦٩ وقيل : من يلمس بقوله أخذ شيئاً من يد غيره .

٣٧٠ فائدة الخلاف .

أنه اشتراها من الداخل قال
القاضي : تقدم بينة الداخل .
٣٨٢ لو كانت في يد أحدها وأقام كل
واحد منهما بينة الخ .

٣٨٣ لا تسمع بينة الداخل قبل بينة
الخارج وتعديلها .

» القسم الثاني : أن تكون العين

في أيديهما فيتحالفان ويقسم بينهما

» إن تنازعا مسنة بين نهر أحدهما

وأرض الآخر : تحالفا وهى بينهما

٣٨٤ إن تنازعا صيباً في أيديهما .

» إن كان ميمراً ، فقال : إني حر ،

فهو حر إلا أن تقوم بينة برقه .

» إن كان لأحدهما بينة : حكم له بها .

وإن كان لكل واحد بينة : قدم

أسبقهما تاريخاً

٣٨٦ إن وقت إحداها وأطلقت

الأخرى : فهما سواء .

» إن شهدت إحداها بالملك والأخرى

بالمملك والتنازع : فهل تقدم بذلك ؟

٣٨٧ لا تقدم إحداها بكثرة العدد ،

ولا بالاشتهار بالعدالة .

٣٨٨ لا يقدم الرجلان على الرجل

والمرأتين .

» وقيل : يقدم الرجلان .

» يقدم الشاهدان على الشاهد

واليمين في أحد الوجهين .

٣٨٩ إذا تساوتا تعارضتا وقسمت العين

بينهما بغير يمين .

٣٩٠ منشأ الخلاف : إذا تعارض

الدليلان الخ .

لصاحب العلو . إلا أن يكون تحت

الدرجة مسكن لصاحب السفلى .

فيكون بينهما .

٣٧٦ إن تنازعا السقف الذى بينهما .

» لو تنازعا الصحن والدرجة في الصدر

٣٧٧ إن تنازع المؤجر والمستأجر في رف

مقلوع ، أو مصراع له شكل

منصوب في الدار .

٣٧٨ إن تنازعا داراً في أيديهما .

فادعاهما أحدهما ، وادعى الآخر

نصفها : جعلت بينهما نصفين .

واليمين على مدعى النصف .

» إن تنازع الزوجان ، أو ورثتهما

في قماش البيت . فما كان يصلح

للرجال فهو للرجل . وما كان

للنساء فهو للمرأة . وما كان يصلح

لهما فهو بينهما .

٣٧٩ إن اختلف صانعان في قماش وكان

لهما : حكم بألة كل صناعة لصاحبهما

وإن كان لأحدهما بينة : حكم

له بهما .

» إن كان لأحدهما بينة حكم له بهما

٣٨٠ إن كان لكل واحد بينة : حكم

بها للمدعى .

٣٨١ لو أقام كل واحد منهما بينة أنها

نتجت في ملكه تعارضتا .

٣٨٢ إن أقام الداخل بينة : أنه اشتراها

من الخارج . وأقام الخارج بينة :

من الخارج . وأقام الخارج بينة :

من الخارج . وأقام الخارج بينة :

٣٩٩ لو ادعاها أحدهما وادعى الآخر نصفها ، وأقاما بينتين .

» إن كان في يد رجل عبد فادعى أنه اشتراه من زيد . وادعى العبد : أن زيدا أعتقه . وأقام كل بينة .

٤٠٠ إن كان العبد في يد زيد البائع فالحكم فيه حكم ما إذا ادعى عينا في يد غيرها .

» إن كان في يد رجل عبد فادعى عليه رجلان النخ .

» وإن كان في يد رجل عبد فادعى عليه رجلان . كل واحد منهما : أنه اشتراه مني بثلثي سماء . فصدقهما لزمه الثلث لكل واحد منهما .

٤٠١ وإن أنكرهما : حلف لهما وبريء وإن صدق أحدهما : لزمه ما ادعاه وحلف للآخر النخ .

» إن اتفق تاريخهما : تعارضتا ، والحكم على ما تقدم في تعارض البينتين .

» وإن ادعى كل واحد منهما : أنه باعني إياه بألف . وأقام بينة : قدم أسبقهما تاريخا .

٤٠٢ يشترط أن يقول « هو ملكه » لو أطلقت البينتان أو إحداها في هذه المسألة : تعارضتا .

» إن قال أحدهما : غصبني إياه ، وقال الآخر : ملكني به أو أقر لي به النخ .

٣٩١ إن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد : لم تسمع البينة ، حتى يقول : وهي في ملكه وتشهد البينة به .

٣٩٢ إن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد وهي في ملكه وادعى الآخر أنه اشتراها من عمرو وأقاما بذلك بينتين : تعارضتا .

» إن أقام أحدهما بينة أنها ملكه . وأقام الآخر : أنه اشتراها منه أو وقفها عليه ، أو أعتقه : قدمت بينته .

٣٩٣ لو أقام رجل بينة أن هذه الدار لأبي خلفها تركه . وأقامت امرأته بينة أن أباه أصدقها إياها : فهي للمرأة .

» القسم الثالث : تداعيا عينا في يد غيرهما ، وأحوال ذلك .

٣٩٦ إن ادعاها صاحب اليد لنفسه .

٣٩٧ الحكم فيما لو لم تكن بيد أحد . » إن كان المدعى عبداً . فأقر لأحدهما : لم ترجح بإقراره وإن كان لأحدهما بينة : حكم له بها .

» إن كان لكل واحد بينة تعارضتا والحكم على ما تقدم .

٣٩٨ لو أقام بينة برقه ، وأقام بينة بحريته : تعارضتا .

» لو كانت العين بيد ثالث أقر بها لهما ، أو لأحدهما لا بعينه النخ .

» إن أقر صاحب اليد لأحدهما : لم ترجح بذلك .

٤٠٣ لو ادعى أنه أجره البيت بعشرة ،
فقال المستأجر : بل كل الدار ،
وأقاما بينتين .

٤٠٤ باب تعارض البينتين

» إذا قال لعبد : متى قتلت فأنت
حر الخ .

» لو قال : إن مت في الحرم ، فسالم
حر ، وإن مت في صفر : فغانم
حر الخ .

٤٠٥ لو لم تقم بينة ، وجهل وقت موته :
رقا معا .

» إن قال : إن مت من مرضى هذا :
فسالم حر ، وإن برئت : فغانم حر .

٤٠٦ لو قال : إن مت من مرضى هذا
فسالم حر ، وإن برئت فغانم حر .
وأقاما بينتين .

» ولو قال ذلك وجهل في أيهما مات
» ولو قال « من مرضى » بدل
« في مرضى » وجهل مما مات .

٤٠٧ إن أنلف ثوباً ، فشهدت بينة :
أن قيمته عشرون . وشهدت
أخرى : أن قيمته ثلاثون .
» لو كان بكل قيمة شاهد ثبت الأقل
بهما .

٤٠٨ لو ماتت امرأة وابنها . فقال
زوجها : ماتت فورثها ، ثم مات
ابن فورثته الخ .

٤٠٩ إن أقام كل واحد منها بينة بدعواه
تعارضتا ، وسقطتا .

٤١٠ إن شهدت بينة على ميت : أنه
وصى بعق سالم — وهو ثلث ماله —
وشهدت أخرى : أنه وصى بعق
غانم ، وهو ثلث ماله .

» إن شهدت بينة غانم : أنه رجع
عن عتق سالم : عتق غانم وحده
» إن كانت قيمة غانم سدس المال
وبينته أجنبية : قبلت .

٤١١ إن شهدت بينة : أنه أعتق سالماً
في مرضه ، وشهدت أخرى : أنه
أوصى بعق غانم الخ .

» لو كانت ذات السبق الأجنبية .
فكذبتها الوارثة الخ .

» إن جهل السابق : عتق أحدهما
بالقرعة .

٤١٢ إن قالت : ما أعتق سالماً ، وإنما
أعتق غانماً : عتق غانم كله .

» إن كانت الوارثة فاسقة ، ولم تطعن
في بينة سالم : عتق سالم كله . الخ
٤١٣ إن كذبت بينة سالم : عتق
العبدان .

» إذا مات رجل وخلف ولدين .
فادعى كل واحد منهما : أنه مات
على دينه . فإن عرف أصل دينه
فالقول قول من يدعيه .

٤١٥ إن لم يعترف المسلم أنه أخوه ،
ولم تقم بينة : فاليراث بينهما .

» هذه الأحكام إذا لم يعرف أصل
دينه .

- ٤١٥ إن أقام كل واحد منهما بيعة : أنه مات على دينه : تعارضتا .
- ٤١٦ إن عرف أصل دينه نظرنا في لفظ الشهادة الخ .
- ٤١٧ إن قال شاهدان : نعرفه مسلماً ، وقال شاهدان : نعرفه كافراً الخ .
- ٤١٨ لو شهدت بيعة : أنه مات ناطقاً بكلمة الإسلام ، وبيعة : أنه مات ناطقاً بكلمة الكفر .
- » إن خلف أبوين كافرين ، وابنين مسلمين . فاختلفوا في دينه . فالقول قول الأبوين .
- ٤١٩ إن خلف ابناً كافراً ، وأخاً وامراًة مسلمين . واختلفوا في دينه . فالقول قول الابن .
- ٤١٩ قول القاضي . يقرع بينهما .
- » لو مات مسلم . وخلف ولدين . فأسلم الكافر . وقال : أسلمت قبل موت أبي الخ .
- ٤٢٠ لو أقام كل واحد بيعة بذلك ، فهل يتعارضان ؟
- » لو خلف كافر ابنين مسلماً وكافراً فقال المسلم : أسلمت عقب موت أبي الخ .
- » لو خلف حر ابناً حر و ابناً كان عبداً الخ .
- ٤٢١ لو شهدا على اثنين بقتل . فشهدا على الشاهدين به ، فصدق الولي الكل ، أو الآخرين الخ .

مكتبة جامعة الزيتونة

المكتبة العامة

الطبعة الأولى

عن نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقرؤة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٧ - ١٩٥٨

الأَنْصِفَانِ

وَمَعْرِفَةُ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجَلِّ أَسَدِ بْنِ حَنْبَلٍ

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المشرداوي

الحنبلي تغمده الله برحمته

صححه وحققه

محمد حامد الفقي

الجزء الحادي عشر

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقرواة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

التفكير

رائد الفكر في العالم العربي

مطبعة السنة المحمدية

مطبعة السنة المحمدية

مطبعة السنة المحمدية

١٧ شارع شريف باشا الكبير - القاهرة

تليفون ٧٩٠١٧

١٣٧٧ - ١٩٥٨ م

التفكير

مطبعة السنة المحمدية

مطبعة السنة المحمدية

مطبعة السنة المحمدية

٧٧٦١ - ٨٥٨١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الأيمان

فأمره : الحلف على المستقبل : إرادة تحقيق خبر في المستقبل ممكن بقول يقصد به الحث على فعل الممكن أو تركه .

والحلف على الماضي : إما برئ . وهو الصادق ، أو غموس . وهو الكاذب . أو لغو .

قال صاحب الرعاية : وهو مالا أجر له فيه . ولا إثم عليه ، ولا كفارة .
وقيل : اليمين جملة خبرية تؤكد بها أخرى خبرية . وهما كشرط وجزاء .
ويأتى ذلك في الفصل الثانى .

قوله ﴿ وَالْيَمِينَ الَّتِي تَجِبُ بِهَا الْكُفَّارَةُ ﴾ : هِيَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى ،
أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ۞ .

كوجه الله . نص عليه . وعظمته وعزته ، وإرادته ، وقدرته ، وعلمه . فتنعقد
بذلك اليمين . وتجب الكفارة . ولو نوى مقدوره ، أو معلومه ، أو مراده . على
الصحيح من المذهب المنصوص عنه .

وقيل : لا تجب الكفارة إذا نوى بقدرة الله : مقدوره ، وبعلم الله : معلومه ،
و بإرادة الله : مراده .

ويأتى أيضاً ذلك قريباً .

قوله ﴿ الثَّانِي : مَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ . وَإِطْلَاقُهُ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ ،
كَالرَّحْمَنِ ، وَالرَّحِيمِ ، وَالْعَظِيمِ ، وَالْقَادِرِ ، وَالرَّبِّ ، وَالْمَوْلَى ، وَالرَّازِقِ

وَنَحْوِهِ . فَهَذَا إِنْ نَوَى بِالتَّسْمِيَةِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ أَطْلَقَ : فَهُوَ يَمِينٌ
وَإِنْ نَوَى غَيْرَهُ : فَلَيْسَ يَمِينٌ ۝ .

هذا الذى ذكره فى « الرحمن » - من أنه يسمى به غيره ، وأنه إن نوى به
غيره ليس يمين - اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

والصحيح من المذهب : أن « الرحمن » من أسماء الله الخاصة به ، التى
لا يسمى بها غيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا أولى .

قال فى الفروع : و « الرحمن » يمين مطلقاً على الأصح .

قال الزركشى : هذا الصحيح .

وجزم به فى البلغة ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز .

وأما « الرب » و « الخالق » و « الرازق » فالصحيح من المذهب : ما قاله
المصنف من أنها من الأسماء المشتركة . وأنه إذا نوى بها القسم ، وأطلق : انعقدت
به اليمين . وإن نوى غيره : فليس يمين .

جزم به فى الشرح ، وشرح ابن منبج .

وجزم به فى الهداية ، والوجيز ، والحاوى فى « الرب » و « الرازق » .

وجزم به فى المذهب ، والخلاصة فى « الرب » .

وقدمه فى الرايعتين فى « الرب » و « الرازق » .

وقدمه فى الفروع فى الجميع .

وخرجها فى التعليق على رواية « أقسم » .

وقال طلحة العاقولى : إن أتى بذلك معرفاً ، نحو « والخالق » و « الرازق »

كان يميناً مطلقاً . لأنه لا يستعمل فى التعريف إلا فى اسم الله تعالى .

وقيل : يمين مطلقاً .

قال في الرعاية الكبرى : وقيل : والخالق والرازق يمين بكل حال .

قوله ﴿ فَأَمَّا مَا لَا يَعِدُّ مِنْ أَسْمَائِهِ ، كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ ﴾ .

وكذا الحى ، والواحد ، والكريم .

﴿ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ فليس يمين ﴿ وَإِنْ نَوَاهُ كَانَ يَمِينًا ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى

وغيرهم .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والفروع ، والزر كشي ، وغيرهم .

وقال القاضى وابن البنا : لا يكون يميناً أيضاً .

وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَحَقَّ اللَّهُ ، وَعَهْدُ اللَّهِ ، وَائْتِمُّنَ اللَّهُ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ ،

وَمِثَاقُهُ وَقُدْرَتُهُ وَعَظَمَتُهُ ، وَكِبْرِيَاؤُهُ وَجَلَالُهُ وَعِزَّتُهُ ، وَنَحْوَهُ ﴾ .

كبرادته وعلمه وجبروته ، فهى يمين . وهذا المذهب .

جزم به فى المنفى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم فى « إيم الله » .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب . والخلاصة ،

والكافى ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،

وغيرهم .

وقطع به جميع الأصحاب فى غير « إيم الله » و « قدرته » وجمهورهم قطع به فى

غير « إيم الله » .

وعنه : لا يكون « إيم الله » يميناً إلا بالنية .

وقيل : إن نوى بقدرته مقدوره ، وبعلمه معلومه ، وبإرادته مراده : لم يكن

يميناً ، كما تقدم .

وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .
وقدمه في الرعاية الكبرى .
والمنصوص خلافه .
وذكر ابن عقيل الروایتين في قوله « على عهد الله وميثاقه » .
والمذهب : أنه يمين مطلقاً .
فأثرة : يكره الحلف بالأمانة .

جزم به في المعنى ، والشرح ، وغيرها .
وفيه حديث مرفوع رواه أبو داود^(١) .

قال الزركشى ، قلت : وظاهر رواية الأثر والحديث التحريم .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَالْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ ، وَسَائِرُ ذَلِكَ ﴾ .

كالأمانة ، والقدرة ، والعظمة ، والكبرياء ، والجلال ، والعزة .
﴿ وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى : لَمْ يَكُنْ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ صِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى ﴾
إذا نوى بذلك صفة تَعَالَى : كان يميناً . قولاً واحداً .
وإن أطلق لم يكن يميناً . على الصحيح من المذهب .
جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والوجيز ، وغيرهم .

وهو ظاهر كلام الخرقى .
وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرها .
وصححه في النظم ، وغيره .
واختاره ابن عبدوس ، وغيره .

(١) عن بريدة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف
بالأمانة فليس منا »

وعنه : لا يكون يميناً إلا إذا نوى .

اختاره أبو بكر . قاله في الهداية .

وأطلقهما في الشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والزر كشي ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَعَمْرُؤُ اللَّهِ » كَانَ يَمِينًا ﴾ .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،

والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب .

﴿ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ بِكَلَامِ اللَّهِ ، أَوْ بِالْمُصْحَفِ ، أَوْ بِالْقُرْآنِ :

فَهِيَ يَمِينٌ . فِيهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

وكذا لو حلف بسورة منه ، أو آية . هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال المصنف : هذا قياس المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : عليه بكل آية كفارة .

وهو الذى ذكره الخرقى .

قال في القروع : ومنصوصه : بكل آية كفارة إن قدر .
قال الزركشي : نص عليه في رواية حرب وغيره .
وحمله المصنف على الاستحباب .
قال الزركشي : وقول الإمام أحمد للوجوب أقرب ، لأن أحمد رحمه الله إنما نقله لكفارة واحدة عند العجز . انتهى .
وعنه : عليه بكل آية كفارة ، وإن لم يقدر .
وذكر في الفصول وجهاً : عليه بكل حرف كفارة .
وقال في الروضة : أما إذا حلف بالمصحف : فعليه كفارة واحدة ، رواية واحدة .

فائدة : قال ابن نصر الله في حواشيه : لو حلف بالتوراة والإنجيل ونحوهما من كتب الله : فلا نقل فيها . والظاهر : أنها يمين . انتهى .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَحْلَفُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَقْسِمُ بِاللَّهِ : كَانَ يَمِينًا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والهادي ، والكافي ، والمنعني ، والشرح ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والقروع .
وعنه : لا يكون يميناً إلا بالنية . واختاره أبو بكر .

فائدة : لو قال « حلفت بالله » أو « أقسمت بالله » أو « آليت بالله » أو

« شهدت بالله » فهو كقوله « أحلف بالله » أو « أقسم بالله » أو « أشهد بالله » خلافاً ومذهباً .

لكن لو قال : نويت ؛ « أقسمت بالله » الخبر عن قسم ماض ، أو ؛ « أقسم » الخبر عن قسم يأتي : دين . ويقبل في الحكم في أحد الوجهين .

اختاره المصنف ، والشارح . وهو الصحيح .

والوجه الثاني : لا يقبل .

اختاره القاضي .

وأطلقهما الزركشي .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « أَعْزَمُ بِاللَّهِ » كَانَ يَمِينًا » .

وهو أحد الوجهين .

قال في الفروع : قال جماعة : والعزم . وهو المذهب .

ومال إليه الشارح .

وحزم به في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحساوي الصغير ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، وغيرهم .

قال الزركشي : هو قول الجمهور .

وقال المصنف ، والشارح : وذكر أبو بكر في قوله « أعزم بالله » ليس يمين مع الإطلاق . لأنه لم يثبت له عرف الشرع ، ولا الاستعمال .

فظاهره : أنه غير يمين . لأن معناه أقصد بالله لأفعلن .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ » .

يعنى : فيما تقدم . كقوله « أحلف » أو « أشهد » أو « أقسم » أو « حلفت »

أو « أقسمت » أو « شهدت » لم يكن يميناً ، إلا إذا لم يذكر اسم الله ، ونوى به اليمين : كان يميناً . بلا نزاع .

وإن لم ينو ، فقدم المصنف : أنه لا يكون يميناً . وهو المذهب .
جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .
واختاره أبو بكر . قاله الزركشي .
قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .
وعنه : يكون يميناً .
نصره القاضي ، وغيره .
واختاره الخرقى ، وأبو بكر . قاله في الهداية .
قال الزركشي : اختاره عامة الأصحاب : الشريف ، وأبو الخطاب في
خلافهما ، وابن عقيل ، والشيرازي ، وغيرهم .
وصححه في الخلاصة ، والنظم .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والرايعتين ،
والحاوي الصغير .
وقال المصنف ، والشارح « عزمت » و « أعزم » ليس يميناً ، ولو نوى . لأنه
لا شرع ولا لغة ، ولا فيه دلالة عليه ، ولو نوى .
قال ابن عقيل : رواية واحدة .
قلت : ظاهر كلام المصنف هنا : أن فيها الروايتين . لكن أكثرهم لم
يذكر ذلك .

فائدتاه

إمدهما : لو قال « قسماً بالله لأفعلن » كان يميناً . وتقديره : أقسمت قسماً
بالله . وكذا قوله « أَلِيَّةٌ بالله » بلا نزاع في ذلك .
ويأتى في كلام المصنف إذا قال « على يمين أو نذر » هل يلزمه الكفارة ،
أم لا ؟

الثانية : لو قال « آيت بالله » أو « آلى بالله » أو « أليّة بالله » أو « حلفاً بالله » أو « قسماً بالله » فهو حلف . سواء نوى به اليمين أو أطلق . كما لو قال « أقسم بالله » وحكمه حكم ذلك في تفصيله .
قاله المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَحُرُوفُ الْقَسَمِ : الْبَاءُ وَالْوَاوُ وَالْتَاءُ ﴾

فالباء : يليها مظهر ومضمر . والواو : يليها مظهر فقط . والتاء : في الله خاصة على ما يأتي .

وظاهر كلام المصنف : أن هذه حروف القسم لا غير . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال في المستوعب « ها الله » حرف قسم .

والصحيح من المذهب : أنها يمين بالنية .

قوله ﴿ وَالْتَاءُ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً ﴾

بلا نزاع . وهو يمين مطلقاً . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي المغنى احتمال : في « تالله لأقومن » يقبل قوله بنية أن قيامه بمعونة الله .

وقال في الترغيب : إن نوى بالله أئق ، ثم ابتدأ « لأفعلن » احتمل وجهين

باطناً .

قال في الفروع : وهو كطلاق .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَسَمُ بِغَيْرِ حُرُوفِ الْقَسَمِ . فَيَقُولُ :

اللَّهُ لَا فَعَلَنْ . بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ ﴾ بلا نزاع .

﴿ فَإِنْ قَالَ « اللَّهُ لَا فَعَلَنْ » مرفوعاً : كان يميناً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ

العَرَبِيَّةِ . ، وَلَا يَنْوِي بِهِ الْيَمِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال في الفروع : فإن نصبه بواو ، أو رفعه معها ، أو دونها : فيمين . إلا أن
يريدها عربى .

وقيل : أو عامى .

وجزم به فى الترغيب مع رفعه .

وقال القاضى فى القسامة : ولو تعمد لم يضر . لأنه لا يحيل المعنى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأحكام تتعلق بما أراده الناس بالألفاظ
الملحونة . كقوله « حلفت بالله » رفعاً أو نصباً « والله باصوم وباصلى » ونحوه .
وكقول الكافر « أشهد أن محمد رسول الله » برفع الأول ونصب الثانى .
و « أوصيت لزيداً بمائة » و « أعتقت سالم » ونحو ذلك . وهو الصواب .
وقال أيضاً : من رام جعل جميع الناس فى لفظ واحد بحسب عادة قوم
بعضهم فقد رام ما لا يمكن عقلاً ولا يصلح شرعاً .

فائدة : يجاب فى الإيجاب : « إن » خفيفة وثقيلة . وباللام ، وبنونى التوكيد
الخفيفة والمتقلة ، وبقد . والنفى : « ما » و « إن » فى معناها و : « لا » وتحذف
« لا » لفظاً ونحو « والله أفعل » .

وغالب الجوابات وردت فى الكتاب العزيز .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ اَلْحَلْفُ بِغَيْرِ اللّٰهِ تَعَالٰى ﴾ .

هذا أحد الوجهين .

قال ابن منجا فى شرحه : هذا المذهب .

وجزم به أبو علي ، وابن البنا ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى الرايعتين ، والحاوى الصغير .

ويحتمل أن يكون محرماً . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور ، وغيرها .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
ونصره المصنف ، والشارح .
وعنه : يجوز .

ذكرها في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
وذكرها في الشرح قولاً .

فأمره : تنقسم الأيمان إلى خمسة أقسام . وهي أحكام التكليف . كالإطلاق
على ما تقدم .

أمرها : واجب . كالذي ينبغي بها إنساناً معصوماً من هلكة . وكذا إنجاء
نفسه ، مثل الذي تتوجه عليه أيمان القسامة في دعوى القتل عليه وهو بريء ونحوه
الثاني : مندوب . وهو الذي تتعلق به مصلحة من الإصلاح بين المتخاصمين

أو إزالة حقد من قلب مسلم عن الخالف أو غيره ، أو دفع شر .
فإن حلف على فعل طاعة أو ترك معصية : فوجهان .
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وشارح الوجيز .
أمرهما : ليس بمندوب . صححه في النظم .

قلت : وهو الصواب .
وإليه ميل شارح الوجيز .
والوجه الثاني : مندوب .
اختاره بعض الأصحاب .
وقدمه ابن رزين في شرحه .

الثالث : مباح كالخلف على فعل مباح أو ترك مباح . والخلف على الخبر
بشيء هو صادق فيه ، أو يظن أنه صادق .

الرابع : مكروه . وهو الحلف على مكروه ، أو ترك مندوب .

ويأتى حلفه عند الحاكم .

الخامس : محرم . وهو الحلف كاذباً عالماً .

ومنه : الحلف على فعل معصية أو ترك واجب .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةَ بِالْيَمِينِ بِهِ ، سَوَاءً أَضَافَهُ إِلَى اللَّهِ . مِثْلَ
قَوْلِهِ « وَمَعْلُومِ اللَّهِ » « وَخَلْقِهِ » و « رَزَقِهِ » و « يَتَنَّهُ » أَوْ لَمْ يُضِفْهُ .
مِثْلَ : وَالْكَعْبَةِ وَأَبِي ۖ » .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن الكفارة لا تجب بالحلف بغير الله تعالى
إذا كانت بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعليه جماهير الأصحاب .
وقطع به كثير منهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : الحلف بخلق الله ورزقه يمين . فنية مخلوقه ومرزوقه كمقدوره . على
ما تقدم .

والترزم ابن عقيل أن « معلوم الله » يمين لدخول صفاته .

وأما الحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم : فقدم المصنف هنا : عدم وجوب
الكفارة . وهو اختياره .

واختاره أيضاً الشارح ، وابن منبج في شرحه ، والشيخ تقي الدين رحمه الله .
وحزم به في الوجيز .

وقال أصحابنا : تجب الكفارة بالحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة .
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر ، وقدمه .

وروى عن الإمام أحمد رحمه الله مثله .

وهو من مفردات المذهب .

وحمل المصنف ما روى عن الإمام أحمد رحمه الله على الاستحباب .

تنبيه : ظاهر قوله « خاصة » أن الحلف بغيره من الأنبياء : لا تجب به الكفارة

وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

والنزم ابن عقيل وجوب الكفارة بكل نبي .

قلت : وهو قوى في الإلحاق .

فائدة : نص الإمام أحمد رحمه الله على كراهة الحلف بالعق وطلاق .

وفي تحريره وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

أهمهما : يحرم .

اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال : ويعزر ، وفقاً لمالك .

والوجه الثاني : لا يحرم .

واختاره الشيخ تقي الدين أيضاً في موضع آخر ، بل ولا يكره .

قال : وهو قول غير واحد من أصحابنا .

قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ .

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ مُنْعَقِدَةً ، وَهِيَ الْيَمِينُ الَّتِي يُمَكِّنُ

فِيهَا النَّبْرَ وَالْحَنْثُ ، وَذَلِكَ : الْحَلْفُ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ مُمَكِّنٍ ﴾ .

بلا نزاع في ذلك في الجملة .

فائدة : لا تنعقد يمين النائم والطفل والمجنون ونحوهم .

وفي معنهم السكران . وحكى المصنف فيه قولين .

ولا تنعقد يمين الصبي قبل البلوغ . على الصحيح من المذهب .
جزم به الزركشى ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .
قلت : ويتخرج انعقادها من مميز .
ويأتى حكم المسكره .
وأما الكافر : فتنعقد يمينه وتلزمه الكفارة ، وإن حنث فى كفره .
وقوله ﴿ فَأَمَّا الْيَمِينُ عَلَى الْمَاضِي : فَلَيْسَتْ مُنْعَقِدَةً . وَهِيَ نَوْعَانِ :
يَمِينُ الْغَمُوسِ . وَهِيَ الَّتِي يَخْلِفُ بِهَا كَاذِبًا ، عَالِمًا بِكَذِبِهِ ﴾ .
يمين الغموس : لا تنعقد على الصحيح من المذهب .
نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .
قال المصنف والشارح : ظاهر المذهب لا كفارة فيها .
قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب .
قال الزركشى : وعليه الأصحاب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وعنه فيها الكفارة ويأثم ، كما يلزمه عتق وطلاق ، وظهار وحرام ونذر .
قاله الأصحاب . فيكفر كاذب فى لعانه .
ذكره فى الانتصار .
وأطلقهما فى الهداية .
وقوله ﴿ وَمِثْلُهُ الْخَلْفُ عَلَى مُسْتَحِيلٍ ، كَقَتْلِ الْمَيِّتِ وَإِحْيَائِهِ ، وَشُرْبِ
مَاءِ الْكُوزِ وَلَا مَاءٍ فِيهِ ﴾ .
اعلم أنه إذا علق اليمين على مستحيل ، فلا يخلوا : إما أن يعلقها بفعله ،
أو يعلقها بعدم فعله .

فإن علقها بفعل مستحيل - سواء كان مستحيلاً لذاته أو في العادة - مثل أن يقول « والله إن طرت » أو « لا طرت » أو « صعدت السماء » أو « شاء الميت » أو « قلبت الحجر ذهباً » أو « جمعت بين الضدين » أو « رددت أمس » أو « شربت ماء الكوز » ولا ماء فيه ونحوه .

فقال في الفروع : هذا لغو . وقطع به .

ذكره في الطلاق في الماضي والمستقبل .

وجزم به في المحرر في تعليق الطلاق بالشروط .

وإن علق يمينه على عدم فعل مستحيل . سواء كان مستحيلاً لذاته ، أو في العادة ، نحو « والله لأصعدن السماء » أو « إن لم أصعد » أو « لا شربت ماء الكوز » ولا ماء فيه . أو « إن لم أشربه » أو « لأقتلنه » فإذا هو ميت ، علمه أو لم يعلم . ونحو ذلك . ففيه طريقان .

أمرهما : فيه ثلاثة أوجه . كالحلف بالطلاق على ذلك .

أحدها - وهو الصحيح منها - تنعقد . وعليه الكفارة .

وقدومه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي .

ذكره في تعليق الطلاق بالشروط .

والثاني : لا تنعقد . ولا كفارة عليه .

والثالث : لا تنعقد في المستحيل لذاته ، ولا كفارة عليه فيه . وتنعقد في

المستحيل عادة في آخر حياته .

وقيل : إن وقته ففي آخر وقته . ذكره أبو الخطاب اتفاقاً في الطلاق .

والطريق الثاني : لا كفارة عليه بذلك مطلقاً .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وأطلق الطريقين في الفروع في باب الطلاق في الماضي والمستقبل .

والذى قدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى : أن حكم اليمين بذلك حكم اليمين بالطلاق . على ماتقدم فى باب الطلاق فى الماضى والمستقبل .
وقال المصنف ، والشارح - فى المستحيل عقلا - : كقتل الميت وإحيائه ، وشرب ماء الكوز ولا ماء فيه .

قال أبو الخطاب : لا تنعقد يمينه . ولا تجب بها كفارة .
وقال القاضى : تنعقد موجبة للكفارة فى الحال .
وقال المصنف والشارح - فى المستحيل عادة ، كصعود السماء ، والطيران ، وقطع المسافة البعيدة فى المدة القليلة - إذا حلف على فعله : انعقدت يمينه ، ووجبت الكفارة .

ذكره القاضى ، وأبو الخطاب . واقتصرنا عليه . انتهى .
قوله ﴿ وَالثَّانِي : لَعْنُ الْيَمِينِ . وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ . فَيَمِينُ بِخِلَافِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وعنه : فيه الكفارة . وليس من لعن اليمين على ما يأتى .

فأمره : قال فى المحرر ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم : وإن عقدها يظن صدق نفسه . فبان بخلافه : فهو كمن حلف على مستقبل وفعله ناسيا .
[قال فى القواعد الأصولية : قال جماعة من أصحابنا : محل الروايتين فى غير الطلاق والعتاق . أما الطلاق والعتاق : فيحنث جزما .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الخلاف فى مذهب الإمام أحمد رحمه الله فى الجميع .

وقال في الفروع ، وغيره : وقطع جماعة - فيما إذا عقدها يظن صدق نفسه .
فبان بخلافه - بحنثه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا ذهول . لأن أبا حنيفة ومالكاً
رحمهما ، الله يحنثان الناسي ولا يحنثان هذا . لأن تلك اليمين انعقدت . وهذه لم
تنعقد ^(١) .

وهذا الصحيح من المذهب .

فيدخل في ذلك الطلاق والعتاق ، واليمين المكفرة .
وتقدم ذلك في آخر تعليق الطلاق بالشروط ، فيما إذا حلف على شيء
وفعله ناسياً : أن المذهب الحنث في الطلاق والعتاق . وعدمه في غيرهما . فكذا
هنا ، الصحيح من المذهب : أنه إذا حلف يظن صدق نفسه ، فبان بخلافه : يحنث
في طلاق وعتاق . ولا يحنث في غيرهما .

وقال في الفروع ، وغيره : وقطع جماعة بحنثه هنا في طلاق وعتق .
زاد في التبصرة مثله في المسألة بعدها : وكل يمين ، مكفرة كاليمين بالله تعالى .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : حتى عتق وطلاق . وهل فيهما لغو ؟ على
قولين في مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع : ومراده ما سبق .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله عن قول من قطع بحنثه في الطلاق .
والعتاق هنا : هو ذهول . بل فيه الروايتان .

تنبيه : محل ذلك إذا عقد اليمين في زمن ماض . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا لو عقدها في زمن مستقبل ظاناً
صدقه ، فلم يكن . كمن حلف على غيره يظن أنه يطيعه ، فلم يفعل ، أو ظن الخلوفاً
عليه خلاف نية الخالف . ونحو ذلك .

(١) ليست هذه الزيادة في التيمورية المقررة على المصنف .

وقال : إن المسألة على روايتين . كمن ظن امرأة أجنبية فطلقها . فبانت امرأته ، ونحوها مما يتعارض فيه التعيين الظاهر والقصد .

فلو كانت يمينه بطلاق ثلاث . ثم قال « أنت طالق » مقرأ بها ، أو مؤكداً له لم يقع . وإن كان منسباً : فقد أوقعه بمن يظنها أجنبية . ففيها الخلاف . انتهى . ومثله في المستوعب وغيره بخلافه : أن المستقبل زيدا . وما كان كذا ، وكان كذا . فكمن فعل مستقبلاً ناسياً .

قوله ﴿ الثَّانِي : أَنَّ يَحْلِفَ مُخْتَارًا . فَإِنْ حَلَفَ مُكْرَهًا : لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ ﴾ وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى .

قال الناظم : هذا المنصور .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وعنه : تنعقد .

ذكرها أبو الخطاب . نقله عنه الشارح .

وقال في القاعدة السابعة والعشرين : لو أكره على الحلف يمين لحق نفسه .

خلف دفعاً للظلم عنه : لم تنعقد يمينه . ولو أكره على الحلف لدفع الظلم عن غيره .

خلف : انعقدت يمينه .

ذكره القاضي في شرح المذهب .

وفي الفتاوى الرجيبات : عند أبي الخطاب لا تنعقد . وهو الأظهر . انتهى .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ سَبَقَتْ الْيَمِينَ عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ :

« لَا وَاللَّهِ » وَ « بَلَى وَاللَّهِ » فِي عَرَضٍ حَدَثَهُ : فَلَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
قال في الفروع : فلا كفارة على الأصح .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والوجيز .
وقدمه في الشرح ، والنظم .
قال في الرعاية الكبرى : فلا كفارة في الأشهر .
وعنه : عليه الكفارة مطلقاً .
وعنه : لا كفارة في الماضي .
وجزم به في الحرر ، والحاوى الصغير ، والزركشى .
وقال في الرعاية الصغرى : فلا كفارة في الأشهر . وفي المستقبل روايتان .
وقال في الحرر ، والحاوى الصغير ، والزركشى : لا كفارة فيه إن كان في الماضي . وإن كان في المستقبل : فروايتان .
تفصيل : ظاهر كلام المصنف : أن هذا ليس من لغو اليمين ، بل لغو اليمين : أن يحلف على شيء يظنه ، فيمين بخلافه . كما قاله قبل ذلك .
وهو إحدى الروايتين .
وقدمه في الرعايتين .
والرواية الثانية : أن هذا لغو اليمين فقط .
وهو الصحيح من المذهب .
وجزم به في الحرر ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، والعمدة . مع أن كلامه يحتمل أن يشمل الشيثيين .
وأطلقهما في الفروع ، والهداية ، والمذهب .
وقيل : كلاهما لغو اليمين .
وقطع الشارح : أن قوله « لا والله » و « بلى والله » في عرض حديثه من غير قصد : من لغو اليمين .

وقدم - فيما إذا حلف على شيء يظنه ، فتبين خلافه - : أنه من لغو اليمين أيضاً .

قال الزركشى : الخرق يجعل لغو اليمين شيئاً .
أمرهما : أن لا يقصد عقد اليمين . كقوله « لا والله » و « بلى والله » وسواء كان فى الماضى أو المستقبل .

والثانى : أن يحلف على شيء ، فيبين بخلافه .
وهى طريقة ابن أبى موسى ، وغيره .
وهى - فى الجملة - ظاهر المذهب .

والقاضى يجعل الماضى لغواً ، قولاً واحداً . وفى سبق اللسان فى المستقبل روايتين .

وأبو محمد عكسه . فجعل سبق اللسان لغواً ، قولاً واحداً . وفى الماضى روايتان .

ومن الأصحاب من يحكى روايتين فى الصورتين ، ويجعل اللغو فى إحدى الروايتين هذا دون هذا . وفى الأخرى عكسه .

وجمع أبو البركات بين طريقتى القاضى وأبى محمد .
فحكى فى المسألة ثلاث روايات .

فإذا سبق على لسانه فى الماضى « لا والله » و « بلى والله » فى اليمين . معتقداً أن الأمر كما حلف عليه : فهو لغو اتفاقاً .

وإن سبق على لسانه اليمين فى المستقبل ، أو تعدد اليمين على أمر يظنه كما حلف عليه ، فتبين بخلافه : فنلاث روايات . كلاهما لغو ، وهو المذهب : الحنفى فى الماضى دون ما سبق على لسانه ، وعكسه .
وقد تلخص فى المسألة خمس طرق .

والمذهب منهما في الجملة : قول الخرقى . انتهى .

نفيه : شمل قوله ﴿ الثَّالِثُ : الْحِنْتُ فِي يَمِينِهِ ، بِأَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ ، أَوْ يَتْرُكَ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ ، مُخْتَارًا ذَا كِرَاءٍ ﴾ .

ما لو كان فعله معصية ، أو غيرها .

فلو حلف على فعل معصية ، فلم يفعلها : فعليه الكفارة . على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشى : هذا قول العامة .

وقيل : لا كفارة في ذلك .

ويأتى عند قوله « وإن حلف على يمين ، فرأى غيرها خيراً منها » تحريم فعله . وأنه لا كفارة مع فعله . على الصحيح ، وفروع آخر .

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ مُكْرَهًا ، أَوْ نَاسِيًا : فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ﴾ .

إذا حلف لا يفعل شيئاً ، ففعله مكرهاً : فلا كفارة عليه . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

لعدم إضافة الفعل إليه بخلاف الناسي .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال الناظم : هذا المنصور .

وعنه : عليه الكفارة .

وقيل : هو كالناسي .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قال في المحرر : ويتخرج أن لا يحنث إلا في الطلاق والعق .
وقال الشارح : والمكروه على الفعل ينقسم قسمين .
أمرهما : أن يلجأ إليه ، مثل : من حلف لا يدخل داراً ، فدخلها .
أو لا يخرج منها . فأخرج محمولا . ولم يمكنه الامتناع : فلا يحنث .
الثاني : أن يكره بالضرب ، والتهديد ، والقتل ، ونحوه .
فقال أبو الخطاب : فيه روايتان كالناسي . انتهى .
قال الزركشي : في المكروه بغير الإلجاء روايتان .
والذي نصره أبو محمد : عدم الحنث .
وإن كان الإكراه بالإلجاء : لم يحنث إذا لم يقدر على الامتناع . وإن قدر
فوجهان : الحنث ، وعدمه .
وأما إذا فعله ناسياً ، فالصحيح من المذهب : أنه لا كفارة عليه . وعليه
جماهير الأصحاب .
ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .
قال في الهداية : اختاره أكثر شيوخننا .
قال المصنف والشارح : هذا ظاهر المذهب .
واختاره الخلال وصاحبه .
قال في الفروع : اختاره الأكثر . وذكره المذهب .
قال الزركشي ، وصاحب القواعد الأصولية : وهو المذهب عند الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : عليه الكفارة .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وعنه : لا حنث بفعله ناسياً . ويعينه باقية .

قال في الفروع : وهذا أظهر .

وقدمه في الخلاصة .

وهو في الإرشاد عن بعض أصحابنا .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته . ذكره في أول « كتاب الأيمان » .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : إن رواها بقدر رواية التفرق ،

وأن هذا يدل أن الإمام أحمد - رحمه الله - جملة حالفاً ، لا معلقاً . والحنث

لا يوجب وقوع المحلوف به .

قال في القواعد الأصولية - على هذه الرواية - قال الأصحاب : يعينه باقية

بما لها .

وتقدم ذلك في كلام المصنف في آخر « باب تعليق الطلاق بالشروط » في

فصل مسائل متفرقة .

فأمره : حكم الجاهل المحلوف عليه حكم الناسي على ما تقدم .

والفاعل في حال الجنون ، قيل : كالناسي . والمذهب عدم حنثه مطلقاً .

قال الزركشي : وهو الأصح .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ ، فَقَالَ « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » لَمْ يَحْنَثْ ، فَعَلَّ أَوْ تَرَكَ

إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ ۝ ﴾ .

يعنى بذلك في اليمين المسكفرة ، كاليمين بالله والنذر والظهار . ونحوه لا غير .

وهذا المذهب .

قال الزركشي : هذا المذهب المعروف . ويحتمله كلام الخرق .

وجزم به في المحرر ، والوجيز .

وقدمه في الشرح ، والفروع ، والنظم ، وأصول ابن مفلح .

وقال : عند الأئمة الأربعة .
وقال : ويشترط الاتصال لفظاً أو حكماً ، كانهطاعه بتنفس أو سعال ، ونحوه .
وعنه : لا يحنث إذا قال « إن شاء الله » مع فصل يسير . ولم يتكلم .
وجزم به في عيون المسائل .

وهو ظاهر كلام الخرق .
وعنه : لا يحنث إذا استثنى في المجلس .
وهو في الإرشاد عند بعض أصحابنا .
قال في المبهم : ولو تكلم .

قال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : ومن حلف قائلاً « إن شاء الله »
تصدراً ، فحالف : لم يحنث . وإن قالها في المجلس : فروايتان .
وقال في الرعاية الكبرى : ومن حلف بيمين . وقال معها « إن شاء الله »
مع قصده له في الأصح ، ولم يفصل بينهما بكلام آخر ، أو سكوت يمكنه الكلام
فيه ، فحالف : لم يحنث . وإن قالها في المجلس : فروايتان .
وعنه : يقبل إلحاقه بها قبل طول الفصل . انتهى .

فائدتاه

إصراهما : قال في الفروع : وكلام الأصحاب يقتضى : إن رده إلى يمينه لم ينفعه
لوقوعها . وتبين مشيئة الله .

واحتج به الموقع في « أنت طالق إن شاء الله » .
قال أبو يعلى الصغير - في اليمين بالله ومشية الله - تحقيق مذهبنا : أنه يقف
على إيجاد فعل أو تركه . فالمشيئة متعلقة على الفعل . فإذا وجد تبيننا أنه شاء وإلا
فلا . وفي الطلاق : المشيئة انطبقت على اللفظ بحكمه الموضوع له . وهو الوقوع .

الثانية : يعتبر نطقه بالاستثناء . إلا من خائف . نص عليه الإمام أحمد
رحمه الله .

ولم يقل في المستوعب : خائف .
نгийه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يعتبر قصد الاستثناء . وهو ظاهر كلام
الخرقي ، وصاحب المحرر ، وجماعة . وهو أحد الوجهين .

ذكره ابن البنا . وبناءه على أن لغو اليمين عندنا صحيح . وهو ما كان على
الماضي . وإن لم يقصده .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

ولو أراد تحقيقاً لإرادته ونحوه ، لعموم المشيئة .

والوجه الثاني : يعتبر قصد الاستثناء . اختاره القاضي .

وحزم به في البلغة ، والوجيز ، والنظم .

وصححه في الرعاية الكبرى .

وتقدم لفظه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

قال الزركشي : واشترط القاضي وأبو البركات وغيرهما ، مع فصل الاتصال :

أن ينوى الاستثناء قبل تمام المستثنى منه .

وظاهر بحث أبي محمد : أن المشتراط قصد الاستثناء فقط . حتى لو نوى عند

تمام يمينه : صح استثناءؤه . قال : وفيه نظر .

وأطلقهما في الفروع .

وذكر في الترغيب وجهاً : اعتبار قصد الاستثناء أول الكلام .

فأمرناه

إمراهما : مثل ذلك في الحكم : لو حلف وقال « إن أراد الله » وقصد

بالإرادة المشيئة . لا إن أراد محبته .

ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

الثانية : لو شك في الاستثناء : فالأصل عدمه مطلقاً . على الصحيح من

المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأصل عدمه ممن عاداته الاستثناء . واحتج
بالمستحاضه ، تعمل بالعادة والتمييز . ولم تجلس أقل الحيض . والأصل وجوب
العبادة .

قوله ﴿ وَإِذَا حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا : اسْتَحِبَّ لَهُ
الْحَنْثُ وَالتَّكْفِيرُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقدم في الترغيب : أن بره وإقامته على يمينه أولى .
قلت : وهو ضعيف ، مصادم للأحاديث والآثار الواردة في ذلك .
فأئرة : يحرم الحنث إن كان معصية . بلا نزاع .
وإن حلف ليفعلن شيئاً حراماً ، أو محرماً : وجب أن يحنث ويكفر . على
ما تقدم قريباً .

وإن فعله أثم بلا كفارة .
قدمه في الرعايتين ، والحاوى .
وقيل : بلى .
ولا يجوز تكفيره قبل حنثه المحرم . على ما يأتي . قدمه في الرعاية .
وقيل : بلى .

والبر في الندب أولى . وكذا الحنث في المكروه مع الكفارة .
يتخير في المباح قبلها . وحفظ اليمين أولى .
قاله في الرعايتين ، والحاوى .
قال الناظم :

ولا نذب في الإيلا ليفعل طاعة ولا ترك عصيان على المتجود

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - ولو حلف « لا يغدر » كفر للقسم ، لا لغدره ، مع أن الكفارة لا ترفع إثمه .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ الْحَلْفِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في الفروع : ولا يستحب تكرار حلفه . فقيل : يكره .

ونقل حنبل : لا يكثر الحلف . فإنه مكروه .

لكن يشترط فيه أن لا يبلغ حد الإفراط . فإن بلغ ذلك كره قطعاً .

قوله ﴿ وَإِذَا دُعِيَ إِلَى الْحَلْفِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَهُوَ مُحِقٌّ : اسْتَحَبَّ لَهُ افْتِدَاءُ يَمِينِهِ . فَإِنْ حَلَفَ : فَلَا بَأْسَ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : فالأولى افتداء يمينه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والسكري ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم . وقيل : يكره حلفه .

ذكره في الفروع .

قال المصنف ، والشارح ، قال أصحابنا : تركه أولى . فيكون مكروهاً . انتهى . وقيل : يباح .

ونقله حنبل ، كعند غير الحاكم .

وأطلقهما شارح الوجيز .

قال في الفروع : ويتوجه فيه يستحب لمصلحة . كزيادة طمأنينة ، وتوكيد الأمر وغيره .

ومنه قوله عليه أفضل الصلاة والسلام لعمر عن صلاة العصر « والله ما صليتها تطيباً منه لقلبه » .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى ، عن قصة الخديبية : فيها جواز الحلف .

بل استحبابه ، على الخبر الديني الذي يريد تأكيده . وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الحلف في أكثر من ثمانين موضعاً . وأمره الله بالحلف على تصديق ما أخبر به في ثلاث مواضع من القرآن . في سورة يونس ، وسبأ ، والتغابن .

قوله ﴿ وَإِنْ حَرَّمَ أُمَّتُهُ ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْخُلَالِ غَيْرَ زَوْجَتِهِ - كَالطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ وَغَيْرِهِمَا - أَوْ قَالَ : مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَى حَرَامٍ ، أَوْ لَا زَوْجَةَ لَهُ : لَمْ تَحْرُمْ . وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِنْ فَعَلَهُ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والسكافي ، والمغني ، والبلغة ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والراعيين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

« وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرُمَ تَحْرِيمًا تُزِيلُهُ الْكَفَّارَةُ » . وهو لأبي الخطاب في الهداية .

وتقدم « إذا حرم زوجته » في « باب صريح الطلاق وكنايته » فليعاود .

فأمرتان

إمراهما : مثل ذلك في الحكم : لو علقه بشرط ، نحو « إن أكلته ، فهو على حرام » .

جزم به في الرعاية ، وغيره . ونقله أبو طالب .

قال في الانتصار : وكذا « طعمي على كالميتة والدم » .

قال المصنف ، والشارح : وإن قال « هذا الطعام على حرام » فهو كالحلف على تركه .

الثانية : لا يغير اليمين حكم المحلوف . على الصحيح من المذهب .

وقال في الانتصار : يحرم حنثه وقصده ، لا المحلوف في نفسه ، ولا مارآه خيراً

وقال في الإفصاح : يلزم الوفاء بالطاعة . وأنه عند الإمام أحمد رحمه الله :

لا يجوز عدول القادر إلى الكفارة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لم يقل أحد إنها توجب إيجاباً ، أو تحرم

تحريماً لا ترفعه الكفارة .

قال : والعقود والعهود متقاربة المعنى أو متفقة . فإذا قال « أعاهد الله أني

أحج العام » فهو نذر وعهد ويمين . ولو قال « أعاهد الله أن لا أكلم زيداً »

فيمين وعهد لا نذر . فالإيمان إن تضمنت معنى النذر - وهو أن يلتزم لله قربة -

لزمه الوفاء . وهي عقد وعهد ، ومعاهدة لله . لأنه التزم لله ما يطلبه الله منه .

وإن تضمنت معنى العقود التي بين الناس - وهو أن يلتزم كل من المتعاقدين

للاخر ما اتفقا عليه - فمعاقدة ومعاهدة ، يلزم الوفاء بها .

ثم إن كان العقد لازماً : لم يحز نقضه ، وإن لم يكن لازماً : خير ، ولا كفارة

في ذلك لعظمه .

ولو حلف « لا يغدر » كفر للقسم لا لغدره ، مع أن الكفارة لا ترفع إثمه ،

بل يتقرب بالطاعات . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : هُوَ يَهُودِيٌّ ، أَوْ كَافِرٌ ، أَوْ مُجُوسِيٌّ ، أَوْ هُوَ

يَعْبُدُ الصَّلِيبَ ، أَوْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ ، أَوْ بَرِيٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ مِنَ

الْإِسْلَامِ ، أَوْ الْقُرْآنِ ، أَوْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ

فَعَلَ مُحَرَّمًا ﴾ بلا نزاع ﴿ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ إِنْ فَعَلَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾

وهو المذهب . سواء كان منجزاً أو معلقاً . صححه في التصحيح .

قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله واختيار جمهور

الأصحاب ، والقاضي ، والشريف ، وأبي الخطاب ، والشيرازي ، وابن عقيل ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمحزر ، والقروع ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

والآخر : لا كفارة عليه .

اختاره المصنف ، والناظم .

وأطلقهما في المعنى ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

ونقل حرب : التوقف .

فأمره : مثل ذلك في الحكم - خلافاً ومذهباً - لو قال « أ كفر بالله » أو « لا يراه الله في موضع كذا ، إن فعل كذا » ففعله ، ونحو ذلك .

واختار المصنف ، والشارح : أنه لا كفارة عليه بقوله « لا يراه الله في موضع كذا » .

وقال القاضي ، والمجد ، وغيرهما : عليه الكفارة . وهو المذهب . نص عليه .

وحكى الشيخ تقي الدين رحمه الله ، عن جده المجد : أنه كان يقول : إذا حلف

بالإلزامات كالـكفر ، واليمين بالحج والصيام ، ونحو ذلك من الإلزامات : كانت يمينه غموساً ، ويلزمه ما حلف عليه . ذكره في طبقات ابن رجب .

وقال في الانتصار : وكذا الحكم لو قال « والطاغوت لأفعلنه » لتعظيمه له .

معناه عظيماً إن فعلته ، وفعله : لم يكفر ، ويلزمه كفارة ، بخلاف « هو فاسق إن

فعله » لإباحته في حال .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنَا أَسْتَحِلُّ الزَّيْنَةَ، أَوْ نَحْوَهُ﴾ .
 كقوله «أنا أستحل شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، وأستحل ترك الصلاة
 أو الزكاة، أو الصيام» فعلى وجهين . بناء على الروایتين في التي قبلها .
 وقد علمت المذهب منهما .

وأجرى في الفروع وغيره : الروایتين في ذلك . وهما مخرجتان .
 قوله ﴿وَإِنْ قَالَ «عَصَيْتُ اللَّهَ» أَوْ «أَنَا أَغْصِي اللَّهَ فِي كُلِّ مَا أَمَرَنِي
 بِهِ» أَوْ «مَحَوْتُ الْمُصْحَفَ إِنْ فَعَلْتُ» فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ،
 والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ،
 وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدme في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
 وأجرى ابن عقيل الروایتين في قوله «محوت المصحف» لإسقاطه حرمة ،
 و«عصيت الله في كل ما أمرني به» .

واختار وجوب الكفارة في قوله «محوت المصحف» .
 واختار في المحرر في قوله «محوت المصحف» وعصيت الله في كل ما أمرني
 به : أنه يمين ، يلزمه فيه الكفارة إن حنث ، لدخول التوحيد فيه .

فوائده

إبراهيم : لو قال «أعمرى لأفعلن» أو «لا فعلت» أو «قطع الله يدي
 ورجليه» أو «أدخله الله النار» فهو نعو . نص عليه .

الثانية : لا يلزمه إبرار القسم . على الصحيح من المذهب ، كإجابة سؤال بالله
 تعالى .

وقيل : يلزمه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إنما تجب على معين . فلا تجب إجابة سائل يقسم على الناس . انتهى .

الثالثة : لو قال « بالله لتفعلن كذا » فيمين على الصحيح من المذهب .

وقال في المغنى ، والشرح : هي يمين ، إلا أن ينوى .

و « أسألك بالله لتفعلن » يعمل بنية .

قال في الفروع : ويتوجه في إطلاقه وجهان . انتهى .

والكفارة على الخالف . على الصحيح من المذهب .

وحكى عنه : أنها تجب على الذى حنثه . حكاه سليم الشافعى .

قال في الفروع : وروى عنه صلى الله عليه وسلم ، ما يدل على إجابة من سأل بالله . وذكره .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « عَبْدُ فَلَانٍ حُرٌّ لَأَفْعَلَنَّ » فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ﴾ .

وكذا قوله « مال فلان صدقة ونحوه لأفعلن » وهذا المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وصححه فى النظم ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

وعنه : عليه كفارة إن حنث . كنفذ المعصية .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَيْمَانُ الْبَيْعَةِ تَلَزَمْنِي : فَهِيَ يَمِينُ رَتْبِهَا الْحُجَابُ ﴾

قال ابن بطة : ورتبها أيضاً المعتمد على الله من الخلفاء العباسيين لأخيه

الموفق بالله ، لما جمعه ولى عهده .

﴿ تَشْتَمِلُ عَلَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَصَدَقَةِ الْمَالِ ﴾ .

لا تشمل أيمان البيعة إلا ما ذكره المصنف . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والمحزر ،
والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : وتشتمل أيضاً على الحجج .

وجزم به في المستوعب ، والسكافى ، والنظم .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْخَالِفُ يَعْرِفُهَا ، وَنَوَاهَا : انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ بِمَا فِيهَا ،
وَالْإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

إذا كان يعرفها الخالف ونواها : انعقدت يمينه بما فيها . على الصحيح من
المذهب .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة .

وقدمه في المحزر ، والنظم . والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

ويحتمل أن لا تنعقد بحال إلا في الطلاق والعتاق .

وقال في الترغيب : إن علمها لزمه عتق وطلاق .

وقيل : تنعقد في الطلاق والعتاق والصدقة ، ولا تنعقد اليمين .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَالْإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

يعنى : إذا لم يعرفها ، بأن كان يجهلها ولم ينوها . وهذا المذهب .

أوماً إليه الخرقى . وذكره القاضى ، وغيره .

وجزم به في الخلاصة ، والسكافى ، والوجيز ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية ،

والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وهو ظاهر ما جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ،

غيرهم .

وفيه وجه : يلزمه موجبها ، نواها أو لم ينوها .
وهو ظاهر كلام القاضى فى خلافه .
وصرح به القاضى فى بعض تعاليقه ، وقال : لأن من أصلنا وقوع الطلاق
والعتاق بالكتابة بالخط ، وإن لم ينوه .
نقله فى القاعدة الرابعة بعد المائة .
وإن نواها وجهلها : فلا شىء عليه . على الصحيح من المذهب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : ينعقد بما فيها إذا نواها جاهلاً لها .
وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

فوائد

الرولى : قال فى المستوعب : وقد توقف شيوخنا القدماء عن الجواب فى هذه

المسألة .

فقال ابن بطة : كنت عند الخرقى ، وسأله رجل عن قال « أيمان البيعة
تلزمنى » ؟ فقال : لست أفتى فيها بشىء ، ولا رأيت أحداً من شيوخنا أفتى
فى هذه اليمين . وكان أبى - يعنى الحسين الخرقى - يهاب الكلام فيها .
ثم قال أبو القاسم : إلا أن يلتزم الخالف بها بجميع ما فيها من الأيمان .
فقال له السائل : عرفها أو لم يعرفها ؟ قال : نعم . عرفها أو لم يعرفها . انتهى .
وقال القاضى : إذا قال « أيمان البيعة تلزمنى » إن لم يلزمه فى الأيمان المترتبة
المذكورة : كان لاغياً ، ولا شىء عليه . وإن نوى بذلك الأيمان انعقدت .
الثانية : لو قال « أيمان المسلمين تلزمنى إن فعلت ذلك » وفعله . لزمته بيمين
الظهار والطلاق والعتاق والنذر . إذا نوى ذلك ، على الصحيح من المذهب .

ويلزمه حكم اليمين بالله تعالى أيضاً . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .

قال المجد : وقياس المشهور عن أصحابنا في يمين البيعة : أنه لا يلزمه شيء حتى
ينويه ويلتزمه ، أو لا يلزمه شيء بالكلية حتى يعلمه .

والفرق بين اليمين بالله وغيرها : ذكره في القاعدة الرابعة بعد المائة .

وألزم القاضى في الخلاف الحالف بكل ذلك ، ولو لم ينوه .

وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وهو ظاهر ماجزم به في تذكرة ابن عبدوس .

وصححه في النظم .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا تشمل اليمين بالله تعالى ، وإن نوى .

قال المجد : ذكر القاضى اليمين بالله تعالى ، والنذر : مبنى على قولنا بعدم

تداخل كفارتهما .

فأما على قولنا بالتداخل : فيجزئه لهما كفارة يمين .

ذكره عنه في القواعد .

الثالثة : لو حلف بشيء من هذه الخمسة . فقال له آخر « يمينى مع يمينك »

أو « أنا على مثل يمينك » يريد التزام مثل يمينه : لزمه ذلك ، إلا فى اليمين بالله

تعالى . فإنه على وجهين .

وأطلقهما فى المحرر ، والفروع .

أمرهما : لا يلزمه حكمهما .

قاله القاضى . واقتصر عليه فى الفروع .

وجزم به فى السكافى .

والثاني : يلزمه حكمها .

صححه في النظم ، وتصحيح الحرر .

وقدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : لا يلزمه حكم كل يمين مكفرة .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا قوله « أنا معك » ينوي في يمينه .

اتمى .

وإن لم ينو شيئاً : لم تنعقد يمينه .

جزم به المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « عَلَى نَذْرٍ ، أَوْ يَمِينٍ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا » وَفَعَلَهُ .

فَقَالَ أَصْحَابُنَا : عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والحرر ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والحاوي ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

وقيل : في قوله « على يمين » يكون يميناً بالنية .

جزم به في الرعاية الصغرى .

وقدمه في الكبرى .

واختار المصنف : أنه لا يكون يميناً مطلقاً .

فقال في المغنى ، والكافي : وإن قال « على يمين » ونوى الخير : فليس يمين .

على أصح الروايتين .

وإن نوى القسم ، فقال أبو الخطاب : هي يمين .

وقال الشافعى رحمه الله : ليس يمين . وهذا أصح .

وجزم بهذا الأخير في الكافي .

وأطلقهن في الفروع .

وقال : ويتوجه على القولين تخريج : إن أراد إن فعلت كذا وفعله ، وتخريج لأفعلن .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهذه لام القسم ، فلا تذكر إلا معه مظهراً أو مقدراً .

وتقدم إذا قال « قسماً بالله » أو « أليّة بالله » .

فأمرناه

إمراًهما : إذا قال « حلفت » ولم يكن حلف . فقال الإمام أحمد رحمه الله : هي كذبة . ليس عليه يمين .

قال المصنف في المغني ، والسكافي ، والشارح : هذا المذهب .

وقدمه في السكافي ، والمغني ، والشرح ، والرعايتين ، وغيرهم .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وعنه : عليه كفارة . لأنه أقر على نفسه .

وتقدم نظير ذلك في الطلاق . في « باب صريح الطلاق وكفايته » .

الثانية : تقدم انعقاد يمين الكافر .

ويأتي آخر الباب بما يكفر به .

قوله ﴿ فَصَلْ ﴾ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

وَهِيَ تَجْمَعُ تَخْييراً وَتَرْتِيباً . فَيُخَيَّرُ فِيهَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينِ ﴿ .

وسواء كان جنساً أو أكثر .

﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ .

ويجوز أن يطعم بعضاً ويكسو بعضاً . على الصحيح من المذهب . نص عليه

وفيه قول قاله أبو المعالي : لا يجوز ذلك ، كبقية الكفارات من جنسين .
واعتق مع غيره ، أو إطعام وصوم .
قال في القاعدة الحادية بعد المائة : وفيه وجه : لا يجزى .
ذكره المجد في شرح الهداية ، في « باب زكاة الفطر » .
قوله ﴿ وَالْكُسُوءُ لِلرَّجُلِ : ثَوْبٌ يُجْزِيهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ . وَلِلْمَرْأَةِ :
دِرْعٌ وَخِمَارٌ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يلزمه من الكسوة ما يجزىء صلاة الآخذ فيه
مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في التبصرة : ما يجزىء صلاة الفرض فيه .

وكذا نقل حرب : يجوز فيه الفرض .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : إجزاء ما يسمى كسوة . ولو كان عتيقاً . وهو
صحيح ، إذا لم تذهب قوته .

جزم به في الفروع ، وغيره .

وقال في المنى ، والشرح : يجزىء الحرير .

وقال في الترغيب : يجزىء ما يجوز للآخذ لبسه .

فائدة : لو أطمع خمسة ، وكسى خمسة : أجزاء . على الصحيح من المذهب .

وعليه الأصحاب .

وخرج عدم الإجزاء كإعطائه في الجبران شاة وعشرة دراهم .
وتقدم ذلك قريباً .

ولو أطمعه بعض الطعام ، وكساه بعض الكسوة : لم يجزئه .

وإن أعتق نصف عبد ، وأطمع خمسة مساكين ، أو كساهم : لم يجزئه .

ولو أتى ببعض واحد من الثلاثة ، ثم عجز عن تمامه . فقال المصنف وجماعة :
ليس له التتميم بالصوم .

قال الزركشي : وقد يقال بذلك ، كما في الغسل والوضوء مع التيمم .
وأجاب عنه المصنف .

ورده الزركشي .

وتقدم في الظهار « إذا اعتق نصفى عبيد » .

قوله ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ : فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ .

لا ينتقل إلى الصوم إلا إذا عجز عجزاً كعجزه عن زكاة الفطر . على الصحيح
من المذهب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وجزم به الخرقى ، والزركشى ، وغيرهما .

وقيل : كعجزه عن الرقبة في الظهار . على ما تقدم في كتاب الظهار .

وهو ظاهر كلامه في الشرح .

وتقدم هناك أيضاً : هل الاعتبار في الكفارة بحالة الوجوب ، أو بأغلاظ
الأحوال ؟ في كلام المصنف .

قوله ﴿ مُتَتَابِعَةً ﴾ .

على الصحيح من المذهب .

والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : وجوب التتابع في الصيام إذا لم
يكن عذر .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشى : هذا المشهور والختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغیرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : له تفريقها .

فأئرة : لو كان له مال غائباً ، ويقدر على الشراء بنسيئة : لم يجزئه الصوم . على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثر .

قال الزركشى : بلا نزاع أعلمه .

وقيل : يجزئه فعل الصوم .

وتقدم ذلك في كلام المصنف في الظهار .

وإن لم يقدر على الشراء مع غيبة ماله : أجزاء الصوم . على الصحيح من المذهب .

صححه في الرعايتين .

وقدمه في المحزر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا يجزئه الصوم .

قدمه الزركشى ، وقال : هو مقتضى كلام الخرقى . ومختار عامة الأصحاب .

حتى إن أبا محمد ، وأبا الخطاب ، والشيرازى وغيرهم : جزموا بذلك .

وتقدم ذلك وغيره مستوفى في كفارة الظهار .

وتقدم هناك « إذا شرع في الصوم ثم قدر على العتق ، هل يلزمه الانتقال

أم لا ؟ » .

قوله ﴿ إِنْ شَاءَ قَبْلَ الْحَنْثِ ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدَهُ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ،

والمحزر ، والوجيز . وغيرهم من الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقال في الواضح - على رواية حنثه بعزمه على مخالفة يمينه بنيته - : لا يجوز .
بل لا يصح .
وفيه رواية : لا يجوز التكفير قبل الحنث بالصوم . لأنه تقديم عبادة ،
كالصلاة .
واختار ابن الجوزي في التحقيق : أنه لا يجوز ، كحنث محرم في وجه .
وأما الظهار وما في حكمه : فلا يجوز له فعل ذلك إلا بعد الكفارة ، على
ما مضى في بابه .

فوائد

إمراها : حيث قلنا بالجواز : فالتقديم والتأخير سواء في الفضيلة . على
الصحيح من المذهب .
قال في القواعد الأصولية وغيره : هذا المذهب .
اختاره المصنف ، وغيره .
وعنه : التكفير بعد الحنث أفضل .
وقاله ابن أبي موسى .
قلت : وهو الصواب . للخروج من الخلاف .
وعورض بتعجيل النفع للفقراء .
ونقل ابن هاني : قبله أفضل .
ونقل ابن منصور : تقدم الكفارة واجبة . فله أن يقدمها قبل الحنث .
لاتكون أكثر من الزكاة .
الثانية : ظاهر كلام المصنف : أن التخيير جار ، إن كان الحنث حراماً .
وهو ظاهر كلام الخرقي ، وكثير من الأصحاب . وهو أحد الوجهين .

والوجه الثاني : لا يجزئه التـكفير قبل الحنث .

قدمه في الرعاية الكبرى .

وأطلقهما الزركشي . وتقدم قريباً .

الثالث : الكفارة قبل الحنث محللة لليمين للنص .

الرابعة : لو كفر بالصوم قبل الحنث لفقره ، ثم حنث وهو موسر ، فقال المصنف في المغنى ، والشارح ، وغيرهما : لا يجزئه . لأننا تبيننا أن الواجب غير ما أتى به .

قال في القاعدة الخامسة : وإطلاق الأكثر مخالف لذلك . لأنه كان فرضه في الظاهر .

الخامسة : نص الإمام أحمد رحمه الله على وجوب كفارة اليمين والنذر على الفور إذا حنث . وهو الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يجبان على الفور .

قال ذلك ابن تيميم ، والقواعد الأصولية ، وغيرهما .

وتقدم ذلك في أول « باب إخراج الزكاة » .

قوله « وَمَنْ كَرَّرَ أَيْمَانًا قَبْلَ التَّكْفِيرِ : فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ » .

يعنى : إذا كان موجبها واحداً .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم القاضى .

وذكر أبو بكر : أن الإمام أحمد رحمه الله رجع عن غيره .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والهداية

والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

قال ناظم المفردات : هذا الأشهر .
وهو من مفردات المذهب .
وعنه : لكل يمين كفارة . كما لو اختلف موجبها .
ومحل الخلاف : إذا لم يكفر .
أما إن كفر بيمينه في أحدها ، ثم حنث في غيرها : فعليه كفارة ثانية
بلا ريب .

قوله « وَالظَّاهِرُ : أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ : فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ،
وَإِنْ كَانَتْ عَلَى أَفْعَالٍ : فَعَلَيْهِ لِكُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَةٌ » .
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
حكاه في الفروع ، وغيره .

فالذي على فعل واحد نحو « والله لا قت ، والله لا قت » وما أشبهه .
والذي على أفعال نحو « والله لا قت ، والله لا قعدت » وما أشبهه .
واختاره في العمد .
ونقل عبد الله : أعجب إلى أن يغلظ على نفسه إذا كرر الأيمان : أن يعتق
رقبة ، فإن لم يمكنه : أطعم .

فأمرناه

إصداهما : مثل ذلك في الحكم : الحلف بنذور مكررة ، أو بطلاق مكفر . قاله
الشيخ تقي الدين رحمه الله .

نقل ابن منصور - فيمن حلف نذوراً كثيرة مسماة إلى بيت الله - « أن لا يكلم
أباه أو أخاه » فعليه كفارة يمين .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : فيمن « قال الطلاق يلزمه لا فعل كذا »
وكرره : لم يقع أكثر من طلقة إذا لم ينو . انتهى .

الثانية : لو حلف يميناً على أجناس مختلفة : فعليه كفارة واحدة ، حنث في الجميع ، أو في واحد . وتنحل يمينه في البقية .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ الْإِيمَانُ مُخْتَلَفَةً الْكُفَّارَةِ - كَالظَّاهِرِ وَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى - فَلِكُلِّ يَمِينٍ كُفَّارُهَا ﴾ .

بلا نزاع . لانتفاء التداخل لعدم الاتحاد .

قوله ﴿ وَكُفَّارَةُ الْعَبْدِ : الصِّيَامُ . وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقيل : إن حلف بإذنه فليس له منعه ، وإلا كان له منعه .

وكذا الحكم في نذره .

قاله في القروع ، وغيره .

فائدة : اعلم أن تكفير العبد بالمال في الحج والظهار والإيمان ونحوها

للأصحاب فيها طرق .

أمرها : البناء على ملكه وعدمه .

فإن قلنا : يملك ، فله التكفير بالمال في الجملة وإلا فلا .

وهي طريقة القاضي ، وأبي الخطاب ، وابن عقيل ، وأكثر المتأخرين .

لأن التكفير بالمال يستدعي ملك المال . فإذا كان هذا غير قابل للملك

بالكلية ففرضه الصيام خاصة .

وعلى القول بالملك : فإنه يكفر بالأطعام .

وهل يكفر بالعق ؟ على روايتين .

وهل يلزمه التكفير بالمال ، أو يجوز له مع أجزاء الصيام ؟ .

قال ابن رجب في الفوائد : المتوجه إن كان في ملكه مال ، فأذن له السيد

بالتكفير منه : لزمه ذلك . وإن لم يكن في ملكه ، بل أراد السيد أن يملكه
ليكفر : لم يلزمه ، كالحرم المعسر إذا بذل له مال .

قال : وعلى هذا يتنزل ما ذكره صاحب المغنى من لزوم التكفير بالمال في
الحج ، ونفى اللزوم في الظهار .

الطريقة الثانية : في تكفيره بالمال بإذن السيد روايتان مطلقتان ، سواء قلنا
يملك أو لا يملك .

حكاهما القاضى فى المجرى عن شيخه ابن حامد ، وغيره من الأصحاب .
وهى طريقة أبى بكر .

فوجه عدم تكفيره بالمال ، مع القول بالملك : أن تملكه ضعيف لا يحتمل
المواساة .

ووجه تكفيره بالمال ، مع القول بانتفاء ملكه : له مأخذان .

أمرهما : أن تكفيره بالمال إنما هو تبرع له من السيد وإباحة . والتكفير عن
الغير لا يشترط دخوله فى ملك المكفر عنه ، كما نقول فى رواية فى كفارة الجامع
فى رمضان إذا عجز عنها - وقلنا : لا يسقط تكفير غيره عنه إلا بإذنه - جاز أن
يدفعها إليه . وكذلك فى سائر الكفارات على إحدى الروايتين .
ولو كانت قد دخلت فى ملكه : لم يجوز أن يأخذها هو . لأنه لا يكون حينئذ
إخراجاً لكفارة .

والماخذ الثانى : أن العبد ثبت له ملك قاصر بحسب حاجته إليه ، وإن لم
يثبت له الملك المطلق التام . فيجوز أن يثبت له فى المال المكفر به ملك يبيع له
التكفير بالمال ، دون بيعه وهبته ، كما أثبتنا له فى الأمة ملكاً قاصراً أبيع له به
التسرى بها دون بيعها وهبتها .

وهذا اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال الزركشي - في « باب القدية » - : ذهب كثير من متقدمي الأصحاب : إلى أن له التكفير بإذن السيد ، وإن لم نقل بملكه ، بناء على أحد القولين ، من أن الكفارة لا يشترط دخولها في ملك المكفر عنه ، وأنه يثبت له ملك خاص بقدر ما يكفر . انتهى .

وقال في - « كتاب الظهار » - : ظاهر كلام أبي بكر - وطائفة من متقدمي الأصحاب . وإليه ميل أبي محمد - جواز تكفيره بالمال بإذن السيد . وإن لم نقل إنه يملك . ولهم مدركان .

أمرهما : أنه يملك القدر المكفر به ملكا خاصا .

والثاني : أن الكفارة لا يلزم أن تدخل في ملك المكفر . انتهى .

ووجه التفريق بين العتق والإطعام : أن التكفير بالعتق يحتاج إلى ملك بخلاف الإطعام . ذكره ابن أبي موسى .

ولهذا لو أمر من عليه الكفارة رجلا أن يطعم عنه ، ففعل : أجزأ .

ولو أمره أن يعتق عنه : ففي إجزائه عنه روايتان .

ولو تبرع الوارث بالإطعام الواجب عن مورثه : صح .

ولو تبرع عنه بالعتق : لم يصح .

ولو أعتق الأجنبي عن الموروث : لم يصح . ولو أطعم عنه فوجهان .

وقال في الفروع : ويكفر العبد بالإطعام بإذنه .

وقيل : ولو لم يملك . وفيه بعث روايتان .

اختار أبو بكر - ومال إليه المصنف وغيره - جواز تكفيره بالعتق .

قال في الفروع : فإن جاز وأطلق ، ففي عتقه نفسه وجهان . انتهى .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والقواعد الأصولية .

قلت : الصواب الجواز والإجزاء .

قال الزركشي : جاز ذلك على مقتضى قول أبي بكر .

تبيين : حيث جاز له التكفير بإذن السيد . فقال القاضي ، وابن عقيل ، والمصنف ، وغيرهم : يلزمه التكفير .

وقال المصنف - في الكفارات - لا يلزمه على كلا الروايتين . وإن أذن له -
سميده .

وقال الزركشي - في الظهار - : تردد الأصحاب في الوجوب والجواز .
وتقدم معناه قريباً .

الطريقة الثالثة : أنه لا يجزئ التكفير بغير الصيام بحال على كلا الطريقتين وهو ظاهر كلام أبي الخطاب في « كتاب الظهار » وصاحب التلخيص وغيرهما لأنه - وإن قلنا : يملك - فلا يملكه ضعيف ، فلا يكون مخاطباً بالتكفير بالمال بالكلية فلا يكون فرضه غير الصيام بالأصالة ، بخلاف الحر العاجز . فإنه قابل للتمليك التام . قال ابن رجب : ومن هنا - والله أعلم - قال الخرقى - في العبد إذا حنث ، ثم عتق - : لا يجزئه التكفير بغير الصوم . بخلاف الحر المعسر إذا حنث ثم أيس . وقال أيضاً - في العبد إذا فاتته الحج - يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوماً . وقال في الحر المعسر : يصوم في الإحصار صيام المتمتع .

قوله ﴿ وَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ : فَحُكْمُهُ فِي الْكَفَّارَةِ حُكْمُ الْأَحْرَارِ ﴾ .
هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، ونصراه ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقيل : لا يكفر بالمال .

فائرة : يكفر الكافر - ولو كان مرتداً - بغير الصوم . لأن يمينه تنعقد كالسلم . كما تقدم .

باب جامع الأيمان

قوله ﴿يُرْجَعُ فِي الْإِيمَانِ إِلَى النِّيَّةِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال القاضي : يقدم عموم لفظه على النية احتياطاً .

تنبيه : قوله « يرجع في الأيمان إلى النية » مقيد بأن يكون الخالف بها غير

ظالم . نص عليه . على ما تقدم ، وأن يحتملها لفظه مطلقاً . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعايتين .

وجزم به أبو محمد الجوزي .

وصححه في تصحيح الحرر .

وقال في الحرر ، وجماعة : ويقبل منه في الحكم إذا قرب الاحتمال ، وإن

قوى بعده منه : لم يقبل . وإن توسط : فروايتان .

وأطلقهما في الفروع .

وتقدم ذلك في أول « باب التأويل في الحلف » .

وتقدم تصوير بعض مسائل من ذلك ، وذكر الخروج من مضايق الأيمان

مستوفى في « باب التأويل في الحلف » في أوله وآخره . فليراجع .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ : رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ وَمَا هَيَّجَهَا ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به الخرق ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، وممنتخب

الأدنى ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في الفروع : وقدم السبب على النية الخرق ، والإرشاد ، والمبهيج .

وحكى رواية .
وقدمه القاضى بموافقة للوضع .
وعنه : يقدم عموم لفظه على سبب اليمين احتياطاً .
وذكر القاضى : وعلى النية أيضاً . انتهى .
وقال الزركشى : اعتمد عامة الأصحاب تقديم النية على السبب .
وعكس ذلك الشيرازى . فقدم السبب على النية . انتهى .
قلت : وقطع به فى الإرشاد .
وقول صاحب الفروع « وقدم الخرق السبب على النية » غير مسلم .
وقال الزركشى أيضاً - لما تكلم على كلام الخرق - : إذا لم ينو شيئاً -
لا ظاهر اللفظ ، ولا غير ظاهره - رجع إلى سبب اليمين وما هيجه ، أى أثارها .
فإذا حلف « لا يأوى مع امرأته فى هذه الدار » وكان سبب يمينه غيظاً من
جهة الدار لضرر لحقه من جيرانها ، أو منة حصلت عليه بها ونحو ذلك : اختصت
يمينه بها كما هو مقتضى اللفظ .
وإن كان لغيظ من المرأة يقتضى جفائها ، ولا أثر للدار فيه : تعدى ذلك إلى
كل دارٍ للمحلوف عليها بالنص . وما عداها بعلة الجفاء التى اقتضاها السبب .
وكذلك إذا حلف « لا يدخل بلداً » لظلم رآه فيه ، و « لا يكلم زيداً »
لشربه الخمر . فزال الظلم ، وترك زيد شرب الخمر : جاز له الدخول والكلام ،
لزوال العلة المقتضية لليمين .
وكلام الخرق يشمل ما إذا كان اللفظ خاصاً ، والسبب يقتضى التعميم ، كما
مثلناه أولاً ، أو كان اللفظ عاماً والسبب يقتضى التخصيص ، كما مثلناه ثانياً .
ولانزعاب بين الأصحاب - فيما علمت - فى الرجوع إلى السبب المقتضى للتعميم .
واختلف فى عكسه .
فقليل : فيه وجهان .

وقيل : روايتان .

وبالجملة : فيه قولان ، أو ثلاثة .

أمرها : - وهو المعروف عن القاضى فى التعليق وفى غيره ، واختيار عامة أصحابه : الشريف ، وأبى الخطاب فى خلافهما - : يؤخذ بعموم اللفظ . وهو مقتضى نص الإمام أحمد رحمه الله . وذكره .

والقول الثانى - وهو ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أبى محمد ، وحكى عن القاضى فى موضع - : يحمل اللفظ العام على السبب . ويكون ذلك السبب مبيناً على أن العام أريد به خاص .

والقول الثالث : لا يقتضى التخصيص فيما إذا حلف « لا يدخل البلد » لظلم رآه فيه . ويقتضى التخصيص فيما إذا دعى إلى غداء ، فحلف « لا يتغدى » أو حلف « لا يخرج عبده ولا زوجته إلا بأذنه » والحال يقتضى ماداماً كذلك . وقد أشار القاضى إلى هذا التعليق . انتهى كلام الزركشى .

وقال فى القاعدة الرابعة والعشرين بعد المائة - وتبعه فى القواعد الأصولية - : هل يخص اللفظ العام بسببه الخاص ، إذا كان السبب هو المقتضى له ، أم يقتضى بعموم اللفظ ؟ فيه وجهان .

أمرهما : العبرة بعموم اللفظ .

اختاره القاضى فى الخلاف ، والآمدى ، وأبو الفتح الحلوانى ، وأبو الخطاب ، وغيرهم .

وأخذوه من نص الإمام أحمد رحمه الله فى رواية على بن سعيد ، فيمن حلف لا يصطاد من نهر ، لظلم رآه فيه . ثم زال الظلم . قال الإمام أحمد رحمه الله : النذريون به .

والوجه الثانى : العبرة بخصوص السبب ، لا بعموم اللفظ .

وهو الصحيح عند صاحب المغنى ، والبلغة ، والمحزر .
لكن المجد استثنى صورة النهر وما أشبهها ، كمن حلف « لا يدخل بلداً »
لظلم رآه فيه . ثم زال الظلم .

فجعل العبرة في ذلك بعموم اللفظ .
وعُدّي المصنف الخلاف إليها .

ورجحه ابن عقيل في عمد الأدلة ، وقال : هو قياس المذهب .
وجزم به القاضى فى موضع من المجرد .
واختاره الشيخ تقى الدين رحمه الله .
وفرق بينه وبين مسألة النهر المنصوصة ، وذكره .

قال فى القواعد : وهذا أحسن .
وقد يكون لَحَظَ هذا جَدُّه .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَيَقْضِيَهُ حَقَّهُ غَدًا . فَقَضَاهُ قَبْلَهُ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾
إِذَا قَضَاهُ قَبْلَ الْغَدِ لَمْ يَحْنَثْ ، إِذَا قَصَدَ أَنْ لَا يُجَاوِزَهُ قَوْلًا وَاحِدًا .
وكذا لا يحنث أيضاً إذا كان السبب يقتضيه ، وإلا حنث . على الصحيح
من المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعند القاضى ، وأصحابه : لا يحنث ، ولو كان السبب لا يقتضيه أيضاً .
وتقدم كلام الزركشى ونقله .

فأئرة : مثل ذلك فى الحكم : لو حلف « لا أكل شيئاً غداً » أو « لأبيعته »
أو « لأفعلنه » .

فأما إن حلف « لأقضيه حقه غداً » وقصد مطلقه ، فقضاء قبله : حنث .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، وَنَوَى الْيَوْمَ : لَمْ يَحْنَثْ بِالْدُّخُولِ فِي غَيْرِهِ ﴾ .

ويقبل قوله في الحكم . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .

وعنه : لا يقبل في الحكم . ويدين فيما بينه وبين الله تعالى .
قوله ﴿ وَإِنْ دُعِيَ إِلَى غَدَاءٍ ، فَحَلَفَ لَا يَتَغَدَّى : اخْتَصَمَتْ يَمِينُهُ بِهِ إِذَا قَصَدَهُ ﴾ .

وهذا المذهب .
قال في الفروع : لم يحنث بغيره . على الأصح .
وجزم به في المغنى ، والمجد ، والشرح ، والوجيز ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .
وجزم به القاضى في الكفاية .
وعنه : يحنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَشْرَبُ لَهُ الْمَاءُ مِنَ الْعَطَشِ » يَقْصِدُ قَطْعَ الْمَنَةِ ﴾ أو كان السبب قطع المنة .

﴿ حَنْثَ بِأَكْلِ خُبْزِهِ ، وَاسْتِعَارَةِ دَابَّتِهِ وَكُلِّ مَا فِيهِ الْمَنَةُ ﴾ .
وهذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

وذكر ابن عقيل : لا أقل ، كقعوده في ضوء ناره .
نفيه : قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا » يَقْصِدُ قَطْعَ مَتْنِهَا ، فَبَاعَهُ وَاشْتَرَى بِشَمْنِهِ ثَوْبًا : حَنْثَ ﴾ .

وكذا إن انتفع بشمنه .

ومفهومه : أنه لو انتفع بشيء من مالها غير الغزل وثمنه : أنه لا يحنث . وهو صحيح ، وهو المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يحنث بقدر منته فأزيد .

جزم به في الترغيب .

وفي التعليق ، والمفردات ، وغيرها : يحنث بشيء منها . لأنه لا يمحو منتهها إلا بالامتناع مما يصدر عنها مما يتضمن منة ، ليخرج مجرى الوضع العرفي . وكذا سوى الأدعى البغدادى في منتخبه بينها وبين التي قبلها . وأنه يحنث بكل ما فيه منة .

وقال في الروضة : إن « حلف لا يأكل كل له خبزاً » والسبب المنية : حنث بأكل غيره كأنما ما كان . وأنه إن حلف « لا يلبس ثوباً من غزلها » فلبس عمامة أو عكسه ، إن كانت امتنعت بغزلها : حنث بكل ما يلبسه منه . انتهى .

وكذا منع ابن عقيل الحالف على خبز غيره من لحمه ومائه .

قوله « وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْوِي مَعَهَا فِي دَارٍ » يُرِيدُ جَفَاءَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ هَيَّجَ يَمِينَهُ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا : حَنِثَ .

وكذا لو حلف . فقال « لا عدت رأيتك تدخلينها » ينوى منعها : حنث ولولم يرها .

ونقل ابن هانئ : أقل الإيواء ساعة .

وجزم به في الترغيب .

قوله « وَإِنْ حَلَفَ لِعَامِلٍ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ . فَعُزِلَ ، أَوْ عَلَى زَوْجَتِهِ فَطَلَّقَهَا ، أَوْ عَلَى عَبْدِهِ فَأَعْتَقَهُ وَنَحْوَهُ . يُرِيدُ مَا دَامَ كَذَلِكَ :

انْحَلَّتْ يَمِينُهُ . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ : انْحَلَّتْ يَمِينُهُ أَيْضًا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . لِأَنَّ الْحَالَ تَصَرَّفُ الْيَمِينُ إِلَيْهِ .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

قال المصنف هنا : هذا أولى . لأن السبب يدل على النية . فصار كالمَنَوَى سواء . وذكر القاضي أيضاً ، في موضع آخر : أن السبب إذا كان يقتضي التعميم ، عممناها به . وإن اقتضى الخصوص — مثل من نذر لا يدخل بلداً لظلم رآه فيه . فزال الظلم — فقال الإمام أحمد رحمه الله : النذر يوفى به .

قال في الفروع : ومع السبب فيه روايتان .

ونصه : يحنث .

وتقدم كلام الزركشي ، وصاحب القواعد .

وقال في المغنى ، والشرح : وإن لم يكن له فيه نية ، فكلام الإمام أحمد رحمه الله : يقتضى روايتين ، وذَكَرَاهُ .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ «لَأَرَأَيْتُ مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعْتُهُ إِلَى فُلَانٍ الْقَاضِي» فَعَزَلَ : انْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، إِنْ نَوَى مَا دَامَ قَاضِيًا ﴾ .

قال ابن نصر الله في — حواشيه على الفروع — : قوله « انْحَلَّتْ يَمِينُهُ » فيه نظر . لأن المذهب عود الصفة . فيحمل على أنه نوى تلك الولاية . وذلك النكاح ونحوه . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ : اخْتِمَلَ وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان . وهما كالوجهين المتقدمين في المسألة التي قبلها .

أمرهما : تنحل يمينه .

صححه في التصحيح .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وظاهر ما اختاره المصنف أولاً .

والوجه الثاني : لا تنحل يمينه .

قال في الفروع : ونصه يحنث .

قال القاضى : قياس المذهب : لا تنحل يمينه .

وتقدم كلام الزركشى ، وصاحب القواعد . لأن هذه المسائل من جملة

القاعدة .

وقال فى الترغيب : إن كان السبب أو القرائن تقتضى حالة الولاية : اختص

بها . وإن كانت تقتضى الرفع إليه بعينه - مثل أن يكون مرتكب المنكر قرابة

الوالى مثلاً وقصد إعلامه بذلك لأجل قرابته - : تناول اليمين حال الولاية والعزل .

وإلا فوجهان .

فعلى الوجه الأول : لو رأى المنكر فى ولايته فأمكنه رفعه ، فلم يرفعه إليه حتى

عزل : لم يبر برفعه إليه فى حال عزله .

وهل يحنث بعزله ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، والفروع .

أمرهما : يحنث بعزله .

قلت : وهو أولى .

والوجه الثانى : لا يحنث بعزله .

وإن مات قبل إمكان رفعه إليه : حنث أيضاً على الصحيح .

قدمه فى المغنى ، والشرح .

وقيل : لا يحنث .

وهو احتمال فى المغنى ، والشرح .

قلت : وهو أولى .

وأطلقهما فى الفروع .

وأما على الوجه الثانى - وهو كون يمينه لاتنحل فى أصل المسألة ، لورفعه إليه بعد عزله - بره بذلك .

فأمره : إذا لم يعين الوالى إذن ، ففى تعيينه وجهان فى الترغيب . للتردد بين تعيين العهد والجنس . وتابعه فى الفروع .

وقال فى الترغيب أيضاً : لو علم به بعد علمه ، فقليل : فأت البر ، كما لو رآه معه . وقيل : لا لإمكان صورة الرفع .

فعلى الأول : هو كإيرائه من دين بعد حلفه ليقضيه . وفيه وجهان . وكذا قوله - جواباً لقولها « تزوجت عليّ » - « كل امرأة لى طالق » تطلق على نصح .

وقطع به جماعة ، أخذاً بالأعم من لفظ وسبب . قوله ﴿ فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ ﴾ يعنى : النية ، وسبب اليمين ، وما هيجهما ﴿ رُجِعَ إِلَى التَّعْيِينِ ﴾ هذا المذهب .

جزم به هنا فى المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى البغدادى .

وقدمه فى الفروع ، والرعايتين ، وغيرهم . وصححه فى الحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وغيرهم . وقيل : يقدم الاسم شرعاً أو عرفاً أو لغة على التعيين . وقال فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة : فإن عدم النية والسبب رجعنا إلى ما يتناوله الاسم .

فإن اجتمع الاسم والتعيين ، أو الصفة والتعيين : غلبنا التعيين . فإن اجتمع الاسم والعرف ، فقال فى المذهب ، والخلاصة : فأيهما يغلب ؟ فيه وجهان .

قال في الهداية : فقد اختلف أصحابنا فتارة غلبوا الاسم . وتارة غلبوا العرف .
قال في الفروع : وذكر يوسف بن الجوزي النية ، ثم السبب ، ثم مقتضى
لفظه عرفاً ، ثم لغة . انتهى .

وقال في المذهب الأحمد : النية ، ثم السبب ، ثم التعيين ، ثم إلى ما يتناول
الاسم . وإن كان للفظ عرف غالب ، حمل كلام الحالف عليه .

قوله ﴿ فَإِذَا حَلَفَ ﴾ « لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ » فَدَخَلَهَا . وَقَدْ
صَارَتْ فَضَاءً ، أَوْ حَمَامًا ، أَوْ مَسْجِدًا ، أَوْ بَاعَهَا . أَوْ « لَا لَبِسْتُ هَذَا
الْقَمِيصَ فَجَعَلَهُ سَرَاوِيلَ ، أَوْ رِدَاءً ، أَوْ عِمَامَةً وَلَبِسَهُ . أَوْ « لَا كَلَمْتُ
هَذَا الصَّبِيَّ » فَصَارَ شَيْخًا ، أَوْ « امْرَأَةً فُلَانٍ » أَوْ « صَدِيقَهُ فُلَانًا »
أَوْ « غُلَامَهُ سَعْدًا » فَطَلَّقَتِ الزَّوْجَةَ ، وَزَالَتِ الصَّدَاقَةُ ، وَعَتَقَ
الْعَبْدُ ، وَكَلَّمَهُمْ . أَوْ « لَا أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الْحِمْلِ » فَصَارَ كَبْشًا ، أَوْ
« لَا أَكَلْتُ هَذَا الرُّطْبَ » فَصَارَ تَمْرًا أَوْ دِئْسًا ﴿ نص عليه ﴾ أَوْ خَلًّا
أَوْ « لَا أَكَلْتُ هَذَا اللَّبَنِ » فَتَغَيَّرَ ، أَوْ عَمِلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَأَكَلَهُ : حَنْثٌ
فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : اختاره عامة الأصحاب . منهم ابن عقيل في التذكرة .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب . وهو أصح .

قال في الفروع - بعد أن ذكر ذلك كله وغيره - : إذا فعل ذلك ، ولا نية

ولا سبب : حنث .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والراغبين ، والحاوي ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا يحنث .
واختاره ابن عقيل .
واختار القاضي ، والمصنف ، والشارح : أنه لو حلف « لا أكلت هذه
البيضة » فصارت فرخاً ، أو « لا أكلت هذه الحنطة » فصارت زرعاً ، فأكله :
أنه لا يحنث .

قالا : وعلى قياسه لو حلف « لا شربت هذا الخمر » فصار خلا .
فاستثنوا هذه المسائل من أصل هذه القاعدة .
قال الزركشى : وعن ابن عقيل : أنه طرد القول حتى في البيضة والزرع .
قال الزركشى : ولعله أظهر .
قلت : وهو المذهب كما تقدم .

فأمره : لو حلف « لا يدخل دار فلان » ولم يقل « هذه » أو « لا أكلت
التمر الحديث » فعتق ، أو « الرجل الصحيح » فرض ، أو « لا دخلت هذه
السفينة » فنقضت ثم أعيدت ففعل : حنث بلا نزاع في ذلك ، إلا أن في السفينة
احتمالاً بعدم الحنث .

قوله ﴿ فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ ﴾ يعنى : النية ، وسبب اليمين ، وما هيجهما
والتعيين ﴿ رَجَعْنَا إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ ﴾ .
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، ومنتخب الأدمي
وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والرايعتين .
وصححه في المحرر ، والنظم ، والحاوى ، وغيرهم .
وقيل : يقدم ما يتناولوه الاسم على التعيين ، وتقدم ذلك .

وتقدم كلام يوسف بن الجوزي : فإنه يقدم النية ، ثم السبب ، ثم مقتضى لفظه عرفاً ، ثم لغة .

قائمة : الاسم يتناول العرفي ، والشرعي ، واللغوي . فيقدم اللفظ الشرعي والعرفي على اللغوي . على الصحيح من المذهب .

جزم به في المحرر ، والنظم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : عكسه .

وقال ابن عبدوس في تذكرته : يقدم الاسم عرفاً ، ثم شرعاً ، ثم لغة .

فأفادنا تقديم العرفي على الشرعي .

وقدم ولد ابن الجوزي العرف ثم اللغة كما تقدم .

قوله : **وَالْيَمِينُ الْمُطْلَقَةُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ . وَتَتَنَاوَلُ الصَّحِيحَ مِنْهُ . فَإِذَا حَلَفَ لَا يَبِيعُ . فَبَاعَ يَبِيعُ فَاسِدًا ، أَوْ لَا يَنْكِحُ ، فَنَكَحَ نِكَاحًا فَاسِدًا : لَمْ يَحْنَثْ** .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به الخرق ، وفي الوجيز ، وشرح ابن منبجا ، ومنتهج الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال الزركشي : هذا المشهور والمختار من الأوجه .

وعنه : يحنث في البيع وحده .

وقيل : يحنث في بيع ونكاح مختلف فيه .

واختاره ابن أبي موسى . وهو المذهب .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه يحنث إذا باع بيعاً صحيحاً بشرط الخيار .
وهو كذلك . وهو المذهب مطلقاً .

وقال القاضى فى الخلاف : لو باع بشرط الخيار ، هل يحنث ؟ ينبى على نقل
الملك وعدمه .

وأنكر ذلك المجد عليه .

ذكره فى القاعدة السابعة والخمسين .

فأمره : لو حلف لا يبيع ، فبيع حجباً فاسداً : حنث .

قاله فى الفروع ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُضِيفَ الْيَمِينَ إِلَى شَيْءٍ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الصَّحَّةَ ، مِثْلَ
أَنْ يَحْلِفَ لَا يَبِيعُ الْخَمْرَ أَوِ الْحَرَّ : فَيَحْنُثُ بِصُورَةِ الْبَيْعِ ﴾ .
هذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح ، وابن منبج فى شرحه : هذا أولى .

قال فى الفروع : حنث فى الأصح .

وصححه فى الحر ، والنظم .

وجزم به فى لوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وقيل : لا يحنث مطلقاً .

وهو احتمال فى المغنى ، والشرح .

وذكر القاضى - فيمن قال لامراته « إن سرق منى شيئاً وبعته فأنى طالق »

طالق « ففعلت : لم تطلق .

وقال القاضى أيضاً : لو قال « إن طلقت فلانة الأجنبية فأنى طالق » فوجد :

لم تطلق .

فأمرنا

إمراهما : الشراء مثل البيع في ذلك . على الصحيح من المذهب .
وخالف في عيون المسائل في « سرقت مني شيئاً وبعته بغيره » كما لو حلف :
لا يبيع ، فباع بغيره فاسداً .

الثانية : لو حلف « لا تسريت » فوطيء جاريته : حث .
ذكره أبو الخطاب ، كحلفه لا يوطيء .
وقدمه في المحرم ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .
وجزم به في المنور ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .
وقال القاضي : لا يحنث حتى يُنزل ، فخلا كان أو خصياً .
ونقل ابن منصور : إن حلف وليست في ملكه : حث بالوطء . وإن
حلف وقد ملكها : حث بالوطء ، بشرط أن لا يعزل .

قاله في الفروع ، وغيره .
وعنه : إن عزل لم يحنث .
وعنه : في مملوكة وقت حلفه . انتهى .

قوله « وَإِنْ حَلَفَ لَا يَصُومُ : لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَصُومَ يَوْمًا » .
هذا أحد الوجوه .

وهو ظاهر ما جزم به في المستوعب ، والشرح ، وشرح ابن منبجا .
وقدمه في الرعايتين .
واختاره المجد في محرمه .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة .
وقيل : يحنث بالشروع الصحيح . وهو المذهب .

اختاره القاضى ، وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى النظم ، والفروع ، وقال : قاله الأصحاب .

وقيل : يحنث بالشروع الصحيح إن قلنا : يحنث بفعل بعض المحلوف .

فأمرناه

إمراهما : لو حلف لا يصوم صوماً : لم يحنث حتى يصوم يوماً . بلا نزاع .

الثانية : لو حلف لا يحج : حنث بإحرامه . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحنث إلا بفراغه من أركانه .

قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لا يُصَلِّيَ « لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَةً » .

يعنى : بسجديهما . هذا أحد الوجوه .

اختاره أبو الخطاب .

قال ابن منجا فى شرحه : هذا أصح .

وقال القاضى : إن « حلف لا صليت صلاة » لم يحنث حتى يفرغ مما يقع عليه

اسم الصلاة . وإن حلف « لا يصلى » حنث بالتكبير .

وهو المذهب . جزم به فى الوجيز .

وقدمه فى المستوعب ، والرعايتين ، والفروع ، والنظم .

وقيل : يحنث إن قلنا حنث بفعل بعض المحلوف .

وهو احتمال للمصنف .

وقيل : لا يحنث حتى تفرغ الصلاة . كقوله « صلاة ، أو صوماً » وخلفه

ليفعله . اختاره فى المحرر .

وقيل : يحنث بصلاة ركعتين .

وهو رواية فى الشرح . لأنه أقل ما يقع عليه اسم الصلاة على رواية .

وقال في الترغيب : على الأول والثاني يخرج إذا أفسده .

فوائد

الأولى : لو كان حال حلقه صائماً أو حاجاً ، ففي حنثه وجهان .

وأطلقهما في الرعاية .

قال في الفروع : وفي حنثه باستدامة الثلاثة وجهان .

يعني : الصلاة ، والصوم ، والحج .

الثانية : شمل قوله « لا يصلي » صلاة الجنازة . ذكره أبو الخطاب وغيره .

واقصر عليه في الفروع .

قال المجد وغيره : والطواف ليس بصلاة مطلقة ، ولا مضافة . فلا يقال :

صلاة الطواف .

وفي كلام الإمام أحمد رحمه الله : الطواف صلاة .

وقال أبو الحسين وغيره : عن قوله - عليه أفضل الصلاة والسلام - « الطواف

بالبیت صلاة » يوجب أن يكون الطواف بمنزلة الصلاة في جميع الأحكام .

إلا فيما استثناه ، وهو النطق .

وقال القاضی ، وغيره : الطواف ليس بصلاة في الحقيقة . لأنه أبيض فيه

الكلام والأكل . وهو مبني على المشي . فهو كالسعي .

الثالثة : قوله « وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ زَيْدًا شَيْئًا وَلَا يُوصِي لَهُ ، وَلَا

يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ » ففعل ، وَلَمْ يَقْبَلْ زَيْدٌ : حَنْثٌ .

بلا نزاع أعلمه .

لكن قال في الموجز ، والتبصرة ، والمستوعب : مثله في البيع . قاله في

الفروع .

والذى رأيت في المستوعب : فإن حلف لا يبيع . فباع ، ولم يقبل المشتري :
لم يحنث .

وقال القاضى مثل قول صاحب الموجز ، والتبصرة : « إن بعثك فأنت
حر » .

وقال فى الترغيب : إن قال لآخر « إن اشتريته فهو حر » فاشتراه : عتق
من بائعه سابقاً للقبول .

وجزم فى النظم ، وغيره : أنه إذا حلف « لا يبيع ، ولا يؤجر ، ولا يزوج »
فأوجب ، ولم يقبل الآخر : أنه لا يحنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ ﴾ فَوَهَبَهُ : لَمْ يَحْنَثْ
هذا المذهب . جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ،
والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والمغنى ، والشرح ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب
الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وقيل : يحنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُهُ ﴾ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ : حَنِثَ .
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

منهم : القاضى ، والمصنف ، والشارح ، وقدماه .
وصححه فى الخلاصة .

وجزم به فى الوجيز .
قال فى تصحيح المحرر : هذا المذهب .

وقيل : لا يحنث .
اختاره أبو الخطاب فى الهداية .

وهو^(١) ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية حنبل .
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وجزم به الأدعي في منتخبه .
وأطلقهما في المذهب ، والفروع ، والحاوي الصغير ، والرعايتين .
تبيين : محل الخلاف في صدقة التطوع .
أما الصدقة الواجبة ، والنذر ، والكفارة ، والضيافة الواجبة : فلا يحنث .
قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعَارَهُ لَمْ يَحْنَثْ ﴾
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
منهم : القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم .
وجزم به في الوجيز ، والنور .
وقدمه في السكافي ، وغيره .
وصححه في المغني ، وغيره .
وقيل : يحنث .
قدمه في الهداية .
وهو ظاهر ما قدمه في المحرر .
وصححه في الخلاصة .

وأطلقهما في الفروع ، والمذهب ، والحاوي ، والرعايتين ، والنظم .
قوله ﴿ وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ : حَنْثَ ﴾
وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمحرر ، والوجيز ، وتذكرة
ابن عبدوس ، وغيرهم .

(١) في نسختي الشيخ عبد الله والاستانبولية « وقال : هو »

وصححه في الخلاصة ، وغيره .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع .

وقيل : لا يحنت . كصدقة واجبة ، ونذر ، وكفارة ، وتضييفه ، وإبرائه .

قوله ﴿وَإِنْ أَوْصَىٰ لَهُ : لَمْ يَحْنَتْ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

قوله ﴿وَإِنْ بَاعَهُ وَحَابَاهُ : حَنْتَ﴾ .

وهو المذهب . صححه في الخلاصة .

وجزم به في الوجيز ، وممنتخب الأدمى .

وقدمه في الهداية .

ويحتمل أن لا يحنت .

وهو لأبي الخطاب في الهداية .

واختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في المنور .

وأطلقهما في المذهب ، والشرح ، والمحزر ، والفروع ، والحاوي الصغير ،

والرعايتين ، والنظم .

فأمره : لو أهدى إليه : حنت على الصحيح من المذهب .

وقال أبو الخطاب : لا يحنت .

قوله ﴿وَإِذَا حَلَفَ «لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ» فَأَكَلَ الشَّحْمَ ، أَوِ الْمَخَّ .

أَوِ الْكَبِدَ ، أَوِ الطُّحَالَ ، أَوِ الْقَلْبَ ، أَوِ الْكَرْشَ ، أَوِ الْمُضْرَانَ ،

أَوِ الْإِنْيَةَ ، أَوِ الدَّمَاعَ ، أَوِ الْقَانِصَةَ : لَمْ يَحْنَتْ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال القاضى : يحنث بأكل الشحم الذى على الظهر والجنب . وفى تضاميف اللحم ، وهو لحم .

ولا يحنث بأكله من حلف « لا يأكل شحماً » على ما يأتى . وكذلك الحكم فى أنه لا يحنث بأكله الكُلئية ، والسكرار . فلا يحنث فى ذلك كله ، إلا أن ينوى اجتناب الدسم . فإذا نوى ذلك حنث .
تنبيه : ظاهر كلامه : أنه لو أكل لحم الرأس ، أو لحماً لا يؤكل : أنه يحنث . وهو أحد الوجهين .

وأطلقهما فى الفروع ، والرعايتين ، والنظم . قال أبو الخطاب : يحنث بأكل لحم الخلد . قال الزركشى : وهو مناقض لاختياره فى الهداية . فيما إذا حلف « لا يأكل رأساً » لم يحنث إلا بأكل رأس جرت العادة بأكله منفرداً . فعَلَبَّ العرف . قال فى الخلاصة : يحنث بأكل لحم الرأس فى الأصح . وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى فى أكل لحم لا يؤكل . قال الزركشى : ظاهر كلام الخرقى : أنه يحنث بأكل كل لحم . فتدخل اللحوم الحرمه ، كالحم الخنزير ونحوه .

وهو أشهر الوجهين . وبه قطع أبو محمد . انتهى . وجزم ابن عبدوس فى تذكرته : أنه يحنث بلحم الرأس وبلحم غير ما كول . قال فى المذهب : حنث بأكل الرأس فى ظاهر المذهب .

والوجه الثانى : لا يحنث حتى ينويه .

قال الزركشى : ظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - واختيار القاضى : أنه لا يحنث بأكل خلد الرأس .

وحكى عن ابن أبى موسى فى ذلك كله .

ذكره المصنف والشارح ، وقالوا : لو أكل اللسان احتمل وجهين .
وأطلقهما في النظم ، والرعايتين ، والفروع .
قال الزركشي : لا يحنث بأكل اللسان على أظهر الاحتمالين .
وقال في السكافي : لو حلف « لا يأكل لحماً » تناولت يمينه أكل اللحم
الحرام .

وقال أبو الخطاب : لا يحنث بأكل رأس لم تجر العادة بأكله منفرداً .
وقال في المغني : إن أكل رأساً أو كارعاً ، فقد روى عن الإمام أحمد
رحمه الله : ما يدل على أنه لا يحنث .
وقدمه في الشرح .

قال القاضي : لأن اسم « اللحم » لا يتناول الرؤوس والسكرورع .
ويأتي في كلام المصنف في الفصل الآتي « إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل
سكاً » .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ الْمَرْقَ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .
قال في الفروع : لم يحنث في الأصح .
وصححه ابن منبج في شرحه . ونصره المصنف ، والشارح .
قال الزركشي : وهو الصواب .

وجزم به في الحرر ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتهخب الأدب
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب .
وقد قال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية صالح - « لَا يُعْجِئُنِي . لِأَن طَعْمَ
اللحم قد يوجد في المرق » .

قال أبو الخطاب : هذا على سبيل الورع .

قال : والأقوى لا يحنث . انتهى .

وفال ابن أبي موسى ، والقاضي : يحنث .

قال الزركشى : فناقض القاضي .

وأطلقهما في الرايتين ، والنظم .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ ﴾ « لَا يَأْكُلُ الشَّحْمَ » فَأَكَلَ شَحْمَ الظَّهْرِ :

حَنْثٌ .

وهو المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى ، وأبى الخطاب .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

قال الزركشى : هو اختيار أكثر الأصحاب : والقاضي ، والشريف ،

وأبى الخطاب ، والشيرازى ، وابن عقيل .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، وتذكرة

ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، وشرح ابن منجا ، والرايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا يحنث . اختاره ابن حامد ، والقاضي . وقال : الشحم هو الذى

يكون فى الجوف من شحم السكلى ، أو غيره .

قال الزركشى : وهو الصواب .

وقال القاضي أيضاً : وإن أكل من كل شىء من الشاة - من لحمها الأحمر

والأبيض ، والإلية ، والسكبد ، والطحال ، والقلب - فقال شيخنا - يعنى به

ابن حامد - لا يحنث . لأن اسم « الشحم » لا يقع عليه .

قال فى الفروع : وهل يباح اللحم كسمين ظهر وجنب وسمام لحم أو شحم ؟

فيه وجهان .

وأطلق الوجهين فى أصل المسألة فى النظم .

فائدة : لو حلف « لا يأكل شحماً » حنث بأكل الإلية لا اللحم الأحمر . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال القاضى ومن وافقه : ليست الإلية شحماً ولا لحماً .

وقال الخرقى : يحنث بأكل اللحم الأحمر .

وقال غيره من الأصحاب : لا يحنث . وهو المذهب كما تقدم .

وتأتى مسألة الخرقى فى كلام المصنف .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ لَبَنًا » فَأَكَلَ زُبْدًا ، أَوْ سَمْنًا ، أَوْ كِشْكًا ، أَوْ مَصْلًا ، أَوْ جُبْنًا : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

وكذا لو أكل أقطا ، وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه فى أكل الزبد .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والسكافى ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتهج الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والرايعتين .

وقال القاضى : يحتمل أن يقال فى الزبد : إن ظهر فيه لبن ، حنث بأكله .

وإلا فلا . كما لو حلف « لا يأكل سمنًا » فأكل خبيصاً فيه سمن .

وهو ظاهر ما جزم به فى الفروع .

وهو ظاهر ما جزم به المصنف ، وغيره فى قوله « إذا حلف لا يأكل » فأكله

مستهلكاً فى غيره .

وقال فى الرايعتين ، وعنه : إن أكل اللبن ، أو الأقط ، أو الزبد : حنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى الزُّبْدِ وَالسَّمَنِ ، فَأَكَلَ لَبَنًا : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

وهو المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والوجيز ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، والمنور ، ومنتخب
الأدمى . وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في شرح ابن منجا .

وقال المصنف ، والشارح : إن أكل لبناً لم يظهر فيه الزبد : لم يحنث .
وإن كان الزبد فيه ظاهراً : حنث .
وهو ظاهر ماجزم به في الفروع .

قال في الرعاية الكبرى : فأكل حليماً أو مخيضاً أو جامداً لم يظهر زبده :
لم يحنث .

فأثرة : لو حلف « لا يأكل زبداً » فأكل سمناً : لم يحنث . وفي عكسه
وجهان . قاله في الرعايتين .

وجزم في الكافي : أنه لا يحنث أيضاً .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى الْفَاكِهَةِ . فَأَكَلَ مِنْ ثَمَرِ الشَّجَرِ -
كَالْجُوزِ ، وَاللَّوْزِ ، وَالرُّمَّانِ - : حَنِثَ ﴾ .
إن أكل من ثمر الشجر رطباً : حنث بلا نزاع .

وإن أكل منه يابساً - كحب الصنوبر ، والعناب ، والزبيب ، والتمر ،
والتين ، والمشمش اليابس ، والإجاص ، ونحوه - : حنث . على الصحيح من
المذهب .

قال في الفروع : هذا الأصح .

وصححه في النظم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمحزر ، والحاوى ، والرعايتين ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة
ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح .

وقيل : لا يحنث بأكل ذلك .

وهو احتمال في المغنى والشرح ، كالحبوب .

فأمرتا

إمرأهما : الزيتون ليس من الفاكهة . وكذلك البلوط وسائر ثمر الشجر البرى الذى يستطاب ، كالزعرور الأحمر^(١) ، وثمر القيقب^(٢) ، والعفص ، وحب الآس ، ونحوه . قاله المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وروجه في الفروع وجهاً - في الزيتون ، والبلوط ، والزعرور - أنه فاكهة .

قلت : وحب الآس والقيقب كذلك .

والبطم : ليس بفاكهة . على الصحيح من المذهب .

ويحتمل أنه منها . ذكره المصنف ، والشارح .

الثمانية : « الثمرة » تطلق على الرطبة واليابسة شرعاً ولغة . قاله في الفروع .

قال : وهذا معنى قولهم في السرقة منها وغيره .

وفي طريقة لبعض الأصحاب في السلم : اسم « الثمرة » إذا أطلق للرطبة . ولهذا

لو أمر وكيله بشراء ثمرة ، فاشتري ثمرة يابسة : لم تلزمه .

وكذا في عيون المسائل ، وغيرها : الثمر اسم للرطب .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ الْبِطِّيخَ : حَنِثَ ﴾

هذا المذهب ، اختاره القاضى ، وغيره .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز ، ومنتهخب الأدمى ، وغيرهم .

(١) بضم الزاى . وهو من ثمر البادية : يشبه النبق في خلقه ، وفي طعمه حموضة

(٢) بقاف مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ، ثم باء موحدة .

ويحتمل أن لا يحنت .

وهما وجهان مطلقان في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والنظم ،
والحاوى الصغير ، وغيرهم .

فأئرة : قوله ﴿ وَلَا يَحْنَتَ بِأَكْلِ الْقِثَاءِ وَالْخِيَارِ ﴾ بلا نزاع .

وكذا لا يحنت بأكل القرع والباذنجان . لأنهما من الخضر .

وكذا لا يحنت بأكل ما يكون فى الأرض ، كالجزر ، واللفت ، والفجل ،
والقلقاس ، والسوطل ، ونحوه .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ رُطْبًا » فَأَكَلَ مُذْنَبًا ﴾

وهو الذى بدأ فيه الإرتاب من ذنبه وبقية بسر ﴿ حَنْتَ ﴾ وهو المذهب .

جزم به فى المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والمنور ، ومتنخب الأدمى ، وتذكرة

ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يحنت . اختاره ابن عقيل .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ تَمْرًا أَوْ بُسْرًا ، أَوْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ تَمْرًا »

فَأَكَلَ رُطْبًا ، أَوْ دَبْسًا ، أَوْ نَاطِفًا : لَمْ يَحْنَتْ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وذكر فى المبهج : رواية بأنه يحنت فيما إذا حلف « لَا يَأْكُلُ رُطْبًا »

فَأَكَلَ تَمْرًا .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ أَدْمًا » حَنْتَ بِأَكْلِ الْبَيْضِ ،

وَالشَّوَاءِ وَالْجُبْنِ وَالْمَلْحَ وَالزَّيْتُونَ وَاللَّبَنَ ، وَسَائِرَ مَا يُصْطَبَعُ بِهِ ، فَإِنَّهُ

يَحْنَتُ بِهِ ﴾ .

وكذا إذا أكل الملح . على الصحيح من المذهب .
 قال في الفروع : والأشهر وملح .
 وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز .
 وقيل : الملح ليس بأدم . وما هو ببعيد .
 وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
 قوله ﴿ وَفِي التَّمْرِ وَجُهَانٍ ﴾ .
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
 والمغنى ، والكافي ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،
 والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : هو من الأدم .

وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح .
 وجزم به في الوجيز . وهو الصواب .
والوجه الثانى : ليس من الأدم . فلا يحنث بأكله .

جزم به ابن عبدوس في تذكرته .
 وهو ظاهر كلام الأدمى في منتخبه .
 وقال في الفروع : ويتوجه على هذين الوجهين : الزيب ونحوه .
 قال : وهو ظاهر كلام جماعة .

قلت : وهو الصواب ، وأن ذلك مما يؤتدّم به .
 وجزم في المغنى ، والكافي ، والشرح وغيرهما : أنه لا يحنث بأكل الزيب
 قالوا : لأنه من الفاكية .

فوائده

الأولى : لو حلف « لا يأكل طعاماً » حنث بأكل كل ما يسمى طعاماً :
 من قوت وأدم وحلواء ، وجامد ومائع .

وفي ماء ودواء وورق شجر وتراب ونحوها وجهان .
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع .
قال في الرعاية : وفي الماء والدواء وجهان .
قلت : الصواب أنه لا يحنث بأكل شيء من ذلك . ولا يسمى شيء من ذلك طعاماً في العرف .
قال في تجريد العناية : لا يسمى ذلك طعاماً في الأظهر .
وصححه الناظم .

الثانية : لو حلف « لا يأكل قوتاً » حنث بأكل خبز وتمر وتين ولبن ونحوه . على الصحيح من المذهب مطلقاً .
قدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .
قال في الرعاية الكبرى : والقوت ما تبقى معه البنية ، كخبز وتمر وزبيب ولبن ونحو ذلك .
وكذا قال في النظم .

قال في تجريد العناية : لا يختص بقوت بلده في الأظهر . انتهى .
ويحتمل أن لا يحنث إلا بما يقتاته أهل بلده .
وإن أكل سويقاً أو استنفّ دقيقاً ، أو حباً يقتات به بخره : حنث . على الصحيح من المذهب .

ويحتمل أن لا يحنث بأكل الحب .
وإن أكل عنباً أو حُضْراً أو خلاً : لم يحنث .

الثالثة : قال في الفروع : و « العيش » يتوجه فيه عرفاً الخبز . وفي اللغة : العيش للحياة . فيتوجه ما يعيش به . فيكون كالطعام . انتهى .
الرابعة : قوله « وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَلْبَسُ شَيْئاً » فَلَبَسَ ثَوْباً أَوْ دِرْعاً ،

أَوْ جَوْشَنًا أَوْ خُفًا أَوْ نَعْلًا : حَنْثٌ ﴿ بلا نزاع .

وإن حلف « لا يلبس ثوباً » حنث كيفما لبسه . ولو تعم به . ولو ارتدى بسر أو يمل أو ائزر بقميص لإبطيه وتركه على رأسه ، ولا بنومه عليه .

وإن تدثر به فوجهان . وأطلقهما في الفروع .

جزم ابن عبدوس في تذكرته بعدم الحنث .

وإن قال « قيصاً » فائزر : لم يحنث . وإن ارتدى فوجهان .

وأطلقهما في الفروع .

جزم في المغنى أنه يحنث . وهو ظاهر الرعاية .

وإن حلف « لا يلبس قلنسوة » فلبسها في رجله : لم يحنث لأنه عبث وسفه .

الخامسة : قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا » فَلَيْسَ حُلِيَّةَ ذَهَبٍ

أَوْ فِضَّةٍ أَوْ جَوْهَرٍ : حَنْثٌ ﴿ بلا نزاع .

ويحنث أيضاً بلبس خاتم في غير الخنصر وجهاً واحداً .

ووجه في الفروع : عدم الحنث .

قلت : وهو الصواب في لبس الوسطى والسبابة والإبهام . فأما في الخنصر :

فلا نزاع فيه .

السادسة : قوله ﴿ وَإِنْ لَبِسَ عَقِيْقًا أَوْ سَبَجًا : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ بلا نزاع .

قلت : لو قيل بحنثه بلبسه العقيق : لما كان بعيداً .

ولا يحنث أيضاً بلبس الحرير مطلقاً . على الصحيح من المذهب .

وقال في الوسيلة : تحنث المرأة بلبس الحرير .

قوله ﴿ وَإِنْ لَبِسَ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَانِيرَ فِي مُرْسَلَةٍ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والهادى ، والمغنى ، والبلغة ، والمحزر ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرعايتين ،
والحاوى الصغير ، والفروع ، وتجريد العناية ، وغيرهم .
أمرهما : لا يحنث بلبسه .

وهو ظاهر ما جزم به فى السكافى . فإنه ذكر ما يحنث به من ذلك ، ولم
يذكرهما . وصححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

والثانى : يحنث بلبسه ، وهو من الحلى .

اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى المنور .

قلت : وهو الصواب .

قال فى الإرشاد : لو لبس ذهباً أو لؤلؤاً وحده : حنث .

وقال بعض الأصحاب : محل الخلاف إذا كانا مفردين .

فوائده

الأولى : فى لبسه منطقة محلاة وجهان .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،

والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : هى من الحلى .

اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

قلت : وهو الصواب .

والوجه الثانى : ليست من الحلى . فلا يحنث بلبسها .

قلت : ويحتمل أن يرجع فى ذلك إلى العرف ، وعادة من يلبسها هى والدرهم

والدنانير .

الثانية قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةَ فُلَانٍ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبَهُ ، وَلَا يَدْخُلُ دَارَهُ﴾ فَرَكِبَ دَابَّةَ عَبْدِهِ ، وَلَبَسَ ثَوْبَهُ ، وَدَخَلَ دَارَهُ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِيمَا اسْتَأْجَرَهُ فُلَانٌ : حَنْثٌ ﴿بِلا نِزَاعٍ .
لَسَكَنٌ لَوْ دَخَلَ دَاراً اسْتَعَارَهَا السَّيِّدُ : لَمْ يَحْنُثْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .
وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

وعنه : يَحْنُثُ بِدُخُولِ الدَّارِ الْمُسْتَعَارَةِ .
وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةَ اسْتَعَارَهَا : لَمْ يَحْنُثْ قَوْلًا وَاحِدًا . كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ .
الثالثة : لَوْ حَلَفَ « لَا يَدْخُلُ مَسْكَنَهُ » حَنْثٌ بِدُخُولِ مَا اسْتَأْجَرَهُ أَوْ اسْتَعَارَهُ
لِلسَّكْنَى . وَفِي حَنْثِهِ بِدُخُولِ مَغْصُوبٍ ، أَوْ فِي دَارِهِ لَسَكَنَهَا لِغَيْرِ السَّكْنَى : وَجْهَانِ
وَأُطْلِقَتْهُمَا فِي الْقُرُوعِ .

قُلْتُ : الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ بِدُخُولِ الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ .
وَقَالَ فِي التَّرْغِيبِ وَالبَلَاغَةِ : وَالْأَقْوَى إِنْ كَانَتْ سَكَنَهُ مَرَّةً : حَنْثٌ .
وظَاهِرُ الْمَعْنَى : أَنَّهُ يَحْنُثُ بِدُخُولِ الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ .
وَجُزْمٌ بِهِ النَّاطِقُ .
وَقَالَ فِي الرِّعَايَةِ السَّكْبَرِي : وَإِنْ قَالَ « لَا أَسْكُنُ مَسْكَنَهُ » فَفِيمَا لَا يَسْكُنُهُ
مِنْ مَلِكٍ ، أَوْ يَسْكُنُهُ بِغَضَبٍ : فِيهِ وَجْهَانِ . وَيَحْنُثُ بِسَّكْنَى مَا سَكَنَهُ مِنْهُ بِغَضَبٍ .
الرابعة : لَوْ حَلَفَ « لَا يَدْخُلُ مَلِكُ فُلَانٍ » فَدَخَلَ مَا اسْتَأْجَرَهُ . فَهَلْ يَحْنُثُ ؟
فِيهِ وَجْهَانِ فِي الْإِتِّصَارِ .

قُلْتُ : الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ . وَهُوَ الْمُتَعَارَفُ بَيْنَ النَّاسِ . وَإِنْ كَانَ مَالِكُ
الْمَنَافِعِ .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا﴾ فَدَخَلَ سَطْحَهَا : حَنْثٌ ﴿ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
 وقيل : إن رقى السطح أو نزلها منه ، أو من نقب : فوجهان .
 قوله ﴿ وَإِنْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ : احْتُمِلَ وَجْهَيْنِ ﴾ .
 وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ،
 والمستوعب ، وغيرهم .

وهى من جملة مسائل « من حلف على فعل شئ » ، ففعل بعضه « على ماتقدم
 فى آخر تعليق الطلاق بالشروط .
 وقد صرح المصنف بهذه المسألة هناك .
 أمهرهما : يبحث بذلك مطلقاً . وهو ظاهر ما اختاره الأكثر . على ماتقدم
 هناك .

والوجه الثانى : لا يبحث به مطلقاً . وهو ظاهر كلامه فى منتخب الأدمى .
 وهذا المذهب على ماتقدم .
 وقدمه ابن رزى فى شرحه .
 وقال القاضى : لا يبحث ، إذا كان بحيث إذا أغلق الباب كان خارجاً .
 وهو الصواب .

صححه ابن منجاف فى شرحه .
 وجزم به فى الوجيز .

وقال فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى : وإن دخل طاق الباب
 بحيث إذا أغلق كان خارجاً منها : فوجهان .
 اختار القاضى الحنفى . ذكره عنه فى المستوعب .
 فائرة : لو وقف على الحائط . فعلى وجهين .
 وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، والنظم .

قلت : الصواب عدم الحنث .
وقدم ابن رزين في شرحه الحنث .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ ﴾ « لَا يُكَلِّمُ إِنْسَانًا » حَنِتَّ بِكَلَامٍ كُلِّ إِنْسَانٍ ﴿
بلا نزاع أعلمه .

وحزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .
ولو صلى به إماماً ، ثم سلم من الصلاة : لم يحنث . نص عليه .
وإن ارتجّع عليه في الصلاة ، ففتح عليه الخالف : لم يحنث بذلك .
فأمره : لو كتابه ، أو أرسل إليه رسولا : حنث . إلا أن يكون أراد
أن لا يشافهه .

وروى الأثرم عنه : ما يدل على أنه لا يحنث بالمكاتبة ، إلا أن تكون نيته
أو سبب يمينه يقتضى هجرانه وترك صلته .
واختاره المصنف ، والشارح .
والأول عليه الأصحاب .
وإن أشار إليه فقيه وجهان .
أمرهما : يحنث . اختاره القاضى .

والثانى : لا يحنث . اختاره أبو الخطاب .
وإليه ميل المصنف ، والشارح .
وصححه في النظم .

فإن ناداه بحيث يسمع ، فلم يسمع لتشاغله وغفلته : حنث . نص عليه .
وإن سلم على المحلوف عليه : حنث .

وتقدم الكلام على هذا والذي قبله في كلام المصنف في تعليق الطلاق
بالكلام . فليعاود .

قوله ﴿وَإِنْ زَجَرَهُ . فَقَالَ « تَنَحَّ أَوْ اسْكُتْ » حَنْثٌ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا .

وقدمه في المغني ، والشرح .

وقال المصنف : قياس المذهب : أنه لا يحنث . لأن قرينة صلاته . هذا الكلام بيمينه تدل على إرادة كلام يستأنفه بعد انقضاء هذا الكلام المتصل ، كما لو وجدت النية حقيقة .

فأمره : لو حلف لا يسلم عليه . فسلم على جماعة هو فيهم - وهو لا يعلم به . ولم يرد به بالسلام - فحنثي الأحناب في حنثه روايتان .

والمخصوص في رواية مهنا الحنث . قال في القواعد : ويشبه تخريج الروايتين على مسألة : من حلف لا يفعل شيئاً ففعله جاهلاً بأنه المحلوف عليه .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَبْتَدِئُهُ بِكَلَامٍ » فَتَكَلَّمَ جَمِيعًا مَعًا : حَنْثٌ﴾ هذا أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

وجزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، ومنتخب الأدمي .

وقيل : لا يحنث .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والحاوي الصغير ، والمنور ، والرايعتين .

وصححه الناظم .

وأطلقهما في الفروع .

فأمره : لو حلف « لا كلمته حتى يكلمني ، أو يبدأني بالكلام » فتكلم مَعًا :

حنث . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : حنث في الأصح .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،
والوجيز ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين .

وقيل : لا يحنث . واختاره في الرعايتين .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ » لَا يُكَلِّمُهُ حِينًا « فَذَلِكَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ . نَصَّ
عَلَيْهِ » .

وهو المذهب مطلقاً . نص عليه .

جزم به الخرقى ، وصاحب الإرشاد ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ،
والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ،
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

قال الزركشى : نص عليه الإمام أحمد رحمه الله ، والأصحاب .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقيل : إن عَرَفَهُ فَلِلْأَبَدِ ، كَالدَّهْرِ وَالْعَمْرِ .

وقال في الفروع : ويتوجه أقل زمن .

تفسيه : محل الخلاف : إذا أطلق ، ولم ينو شيئاً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « زَمَنًا ، أَوْ دَهْرًا ، أَوْ بَعِيدًا ، أَوْ مَلِيًّا » رَجَعَ إِلَى
أَقَلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللفظُ » .

وكذا « طويلاً » وهذا الصحيح من المذهب .

اختاره أبو الخطاب ، وغيره .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في النظم ، والفروع .

وقدمه في الرعاية الكبرى في « بعيد » و « ملي » و « طويل » .
وقال القاضي : هذه الألفاظ كلها ، مثل « الحين » إلا « بعيداً » أو « ملياً »
فإنه على أكثر من شهر .

وقدمه في الرعايتين في « زمن » و « دهر » .

وجزم به في المنور .

وعند ابن أبي موسى : إذا حلف لا يكلمه زماناً : لم يكلمه ثلاثة أشهر .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « عُمْراً » اِحْتُمِلَ ذَلِكَ ﴾ .

يعنى : أنه كزمن ، ودهر ، وبعيد ، وملي . وهو الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وجزم به في الرعايتين ، والحاوى .

واحتمل أن يكون أربعين عاماً .

قال المصنف ، والشارح : هذا قول حسن .

وقال القاضي : هو مثل « حين » كما تقدم .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : الْأَبَدَ وَالذَّهْرَ ﴾

يعنى : معرفا بالألف واللام . فذلك على الزمان كله .

وكذا « العمر » على الصحيح من المذهب .

وجزم به في المنعنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين .

وقيل : إن « العمر » كالحين .

وقيل : أربعون سنة .

فأمره : « الزمان » كالحين . على الصحيح من المذهب .

اختاره القاضي ، وأبو الخطاب .
وقدمه في النظم ، والفروع ، والرعايتين .
واختار جماعة أنه على الزمان كله . منهم المصنف ، والشارح ، والمجد في
محرره .

وحكى عن ابن أبي موسى : أنه ثلاثة أشهر .
وأما الذي قاله في الإرشاد : فإنما هو فيما إذا حلف لا يكلمه زماناً . فإنه
لا يكلمه ثلاثة أشهر .

قوله ﴿ وَالْحَقْبُ : ثَمَانُونَ سَنَةً ﴾

وجزم به في الخلاصة ، والوجيز ، وشرح ابن منبج .
وصححه في تجريد العناية .
قال في الهداية ، والمذهب : وأما « الحقب » فقول : ثمانون سنة ، واقتصر
عليه .

وقدمه في المغني ، والشرح ، ونصراه .
وقدمه في الرعايتين .
وجزم به الأدعي في منتخبه .
وقال القاضي : هو أدنى زمان .
وقدم في الفروع : أن حقبا أقل زمان .
وقيل : الحقب أربعون سنة .
قال في الرعايتين ، قلت : ويحتمل أنه كالعمر .
وقيل : الحقب للأبد .

فأئمة : لو قال « إلى الحول » فحول كامل لا تتمته .
أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله . ذكره في الانتصار .

قوله ﴿وَالشُّهُورُ: اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، عِنْدَ الْقَاضِي﴾ .

قال الشارح : عند القاضي ، وغيره .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في تجريد العناية .

وعند أبي الخطاب : ثلاثة أشهر ، كالأشهر والأيام . وهو المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع ، والحاوي الصغير ، والرايعتين .

وجزم به الأدي في منتخبه .

قوله ﴿وَالْأَيَّامُ: ثَلَاثَةٌ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المغني ، والشرح ، وشرح ابن منجس ، والوجيز ، والمحرم ،

والرايعتين ، والحاوي الصغير ، ومنتخب الأدي .

وقدمه في الفروع .

وقيل : للقاضي - في مسألة أكثر الحيض - اسم « الأيام » يلزم الثلاثة إلى

العشرة . لأنك تقول : أحد عشر يوماً ، ولانقول أياماً . فلو تناول اسم « الأيام »

مازاد على العشرة حقيقة ، لما جاز نفيه ؟

فقال : قد بينا أن اسم « الأيام » يقع على ذلك . والأصل الحقيقة .

يعني قوله تعالى (٣ : ١٤٠) وتلك الأيام نداؤها بين الناس) ، (٦٩ : ٢٤) بما

أسلفتم في الأيام الخالية) ، (٢ : ١٨٤ ، ١٨٥) فعدة من أيام أخر) .

وقال زفر بن الحارث :

وكنسا حسبنا كل سوداء تمر ليلالى لاقينا جذاماً وحميراً

قال القاضي : فدل أن « الأيام والليالى » لا تختص بالعشرة .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَدْخُلُ بَابَ هَذِهِ الدَّارِ » فَحَوْلَ وَدَخَلَهُ

حَنِتَّ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
وقيل : إن رقى السطح ، أو نزلها منه ، أو من ثقب : فوجهان . كما تقدم .
فأمره : لو حلف « لا يدخل هذه الدار من بابها » فدخلها من غير الباب :
لم يحنث .

ويتخرج : أن يحنث إذا أراد يمينه اجتناب الدار . ولم يكن للباب سبب
هيج يمينه . قاله المصنف ، والشارح . وهو قوى .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ إِلَى حِينِ الْخَصَادِ ﴾ انتهت يمينه
بأوله .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .
قال ابن منجا ، وغيره : هذا المذهب .
جزم به في الوجيز ، ومنتهى الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَنَاوَلَ جَمِيعَ مُدَّتِهِ ﴾ .
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
وتقدم ما يشابه ذلك في الخيار في البيع .
ويأتى نظيره في الإقرار .
وهذه قاعدة كلية . ذكرها الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا مَالَ لَهُ ﴾ وَلَهُ مَالٌ غَيْرُ زَكَاةٍ ، أَوْ دِينَ
عَلَى النَّاسِ : حَنِثَ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا ، والرايعتين ، والحاوي
الصغير ، والنظم .

وقدمه في الشرح ، والفروع .
قال في القاعدة الحادية والعشرين بعد المائة ، قال الأصحاب : يحنث .
وعنه : لا يحنث إلا بالنقد .

وعنه : إذا نذر الصدقة بجميع ماله : إنما يتناول نذره الصامت من ماله .
ذكرها ابن أبي موسى .

قال في الواضح : المال ماتناوله الناس عادة بعقد شرعى لطلب الربح مأخوذ
من الميل من يد إلى يد ، ومن جانب إلى جانب .

قال : والملك يختص الأعيان من الأموال . ولا يعم الدين .
فعلى المذهب : لا يحنث باستئجاره عقاراً أو غيره . وفي مفسوب عاجز عنه
وضائع أيس منه : وجهان .

وأطلقهما في الفروع .
قال المصنف ، والشارح : فإن كان له مال مفسوب : حنث . وإن كان له
مال ضائع : ففيه وجهان ، الحنث عدمه .

فإن ضاع على وجه قد أيس من عوده ، كالذى سقط في بحر : لم يحنث .
ويحتمل أن لا يحنث في كل موضع لا يقدر على أخذ ماله ، كالبحر
والمفسوب ، والدين الذى على غير ملى . انتهى .

فائدة : لو تزوج لم يحنث . لأن ما تملكه ليس بمال .
وكذلك إن وجب له حق شفعة .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ » لَا يَفْعَلُ شَيْئًا ۖ فَوَكَّلْ مَنْ يُفْعَلُ : حَنِثَ ،
إِلَّا أَنْ يَنْوِي ۖ ۝

هذا المذهب مطلقاً .
وعليه جماهير الأصحاب .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به أكثرهم . منهم : الخرق ، والمصنف ، والشارح ، والناظم ، وابن منجا ، وصاحب الوجيز ، والمختب ، والزرکشی ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع .

قال في الانتصار وغيره : أقام الشرع أقوال الوكيل وأفعاله مقام الموكل في العقود وغيرها .

قال في الترغيب : فلو حلف « لا يكلم من اشتراه أو تزوجه زيد » حنث بفعل وكيله .

نقل ابن الحکم : إن حلف « لا يبيعه شيئاً » فباع ممن يعلم أنه يشتريه للذي حلف عليه : حنث .

وقال في الإرشاد : وإن حلف « لا يفعل شيئاً » فأمر غيره بفعله : حنث . إلا أن تكون عادته جارية بمباشرة ذلك الفعل بنفسه ، ويقصد يمينه أن لا يتولى هو فعله بنفسه . فأمر غيره بفعله : لم يحنث .

قال في المفردات : إن حلف « ليفعله » فوكل ، وعادته فعله بنفسه : حنث وإلا فلا .

فائدة : لو توكل الخالف فيما حلف أن لا يفعله ، وكان عقداً . فإن أضافه إلى موكله : لم يحنث .

ولابد في النكاح من الإضافة . كما تقدم في الوكالة والنكاح . وإن أطلق في ذلك كله فوجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وإن حلف « لا يكفل مالا » فكفل بدنأ وشرط البراءة - وعهد المصنف : أولاً - لم يحنث . قاله في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى وَطْءِ امْرَأَتِهِ : تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِجَمَاعِهَا . وَإِنْ

حَلَفَ عَلَى وَطْءِ دَارٍ : تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِدُخُولِهَا ، رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا ، أَوْ حَافِيًا أَوْ مُنْتَعِلًا .

لا أعلم فيه خلافا .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَشُمُّ الرِّيحَانَ » فَشَمَّ الْوَرْدَ وَالْبَنْفَسِجَ وَالْيَاسَمِينَ ، أَوْ « لَا يَشُمُّ الْوَرْدَ وَالْبَنْفَسِجَ » فَشَمَّ دُهْنَهُمَا ، أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ . فَالْقِيَاسُ : أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ .

ولا يحنث إلا بشم الريحان الفارسي .

واختاره القاضي ، والمصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز .

وقال بعض أصحابنا : يحنث . وهو المذهب .

قال في الفروع : حنث في الأصح .

واختاره أبو الخطاب .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوي .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ لَحْمًا » فَأَكَلَ سَمَكًا : حَنَثَ عِنْدَ

الْخَرَقِيِّ .

وهو المذهب ، تقديمًا للشرع واللغة .

قال في المذهب : حنث في ظاهر المذهب .

قال المصنف : هذا ظاهر المذهب .

قال في الخلاصة : حنث في الأصح .

قال الزركشي : هذا المشهور .

وهو اختيار الخرقى ، والقاضى ، وعامة أصحابه .
وجزم به فى الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه فى المغنى ، والكافى ، والشرح . ونصراه .
وقدمه فى الفروع .

ولم يحنث عند ابن أبى موسى ، إلا أن ينوى .
قال الزركشى : ولعله الظاهر .

قال فى القواعد : ولعله ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .
وأطلقهما فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد الفقهية .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ رَأْسًا وَلَا يَبِضُّ » حَنْثَ بِأَكْلِ
رُءُوسِ الطَّيُورِ وَالسَّمَكِ ، وَيَبِضُّ السَّمَكِ وَالْجُرَادِ عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .
وهو المذهب . جزم به فى الوجيز .

وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع .
قال فى الخلاصة : حنث بأكل السمك والطير فى الأصح .
وعند أبى الخطاب : لا يحنث إلا بأكل رأس جرت العادة بأكله منفرداً ،
أو بيض يزابل بئضه حال الحياة .

وكذا ذكر القاضى فى موضع من خلافة : أن يمينه تختص بمسا يسمى
رأساً عرفاً .

واختاره المصنف ، والشارح فى البيض .
وقال فى الواضح ، والإقناع - فى الرؤوس - : هل يحنث بأكل كل رأس ؟
اختاره الخرقى . أم برؤوس بهيمة الأنعام ؟ فيه روايتان .

وقال فى الترغيب : إن كان بمكان العادة أفراده بالبيع فيه : حنث فيه . أو فى
غير مكانه وجهان . نظراً إلى أصل العادة ، أو عادة الخالف .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَدْخُلُ بَيْتًا» فَدَخَلَ مَسْجِدًا أَوْ حَمَامًا ،
أَوْ بَيْتَ شَعْرٍ أَوْ أَدَمَ ، أَوْ «لَا يَرْكَبَ» فَرَكِبَ سَفِينَةً : حِنْثٌ عِنْدَ
أَصْحَابِنَا .

وهو المذهب . نص عليه . تقديمًا للشرع واللغة .
قال الشارح : هذا المذهب فيما إذا دخل مسجدًا أو حمامًا .
قال في القواعد الفقهية : فالمنصوص في رواية مهنا : أنه يحنث . وأنه لا يرجع
في ذلك إلى نيته .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وحنثه بدخول المسجد والحمام والكعبة : من مفردات المذهب .
ويحتمل أن لا يحنث .
وقال الشارح : والأولى أنه لا يحنث إذا دخل ما لا يسمى بيتًا في العرف
كالخيمة .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَتَكَلَّمُ» فَقَرَأَ ، أَوْ سَبَّحَ ، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ :
لَمْ يَحْنَثْ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
قال في القواعد : المشهور أنه لا يحنث .
وتوقف في رواية .

قوله ﴿وَإِنْ دَقَّ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ . فَقَالَ «ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ»
يَقْصِدُ تَنْبِيْهَهُ﴾ .

يعنى يقصد بذلك القرآن ﴿لَمْ يَحْنَثْ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . انتهى في اختيارنا . نسخة ثانية : هامة
وقطع به أكثرهم .

وذكر ابن الجوزي في المذهب : وجهين في حنثه .

تفسير : ظاهر كلام المصنف : أنه إذا لم يقصد تنبيهه - أعني إن لم يقصد بذلك القرآن - يحتمل . وهو صحيح . لأنه من كلام الناس .

وقد صرح به جماعة من الأصحاب . منهم : المصنف ، والشارح .

فائدة: حقيقة الذكر: ما نطق به . فتحمل يمينه عليه .

ذکرہ فی الانتصار .

واقصر عليه في الفروع .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : السلام يتضمن فعلا ، كالحركة . ويتضمن ما يقرن بالفعل من الحروف والمعاني .

فلهذا يجعل القول قسيما للفعل تارة ، وقسيما منه تارة أخرى .

وينبني عليه : من حلف « لا يعمل عملا » فقال قولا ، كالقراءة ونحوها .

هل بحث؟ فيه وجهان في مذهب الإمام أحمد رحمه الله وغيره .

قال ابن أبي المجد في مصنفه : لو حلف لا يعمل عملا ، فتكلم : حنث .

وقيل : لا .

وقال القاضي في الخلاف - في المشي في صلاته في قوله عليه أفضل الصلاة

والسلام « افعِلْ ذَلِكَ » - يرجع إلى القول والفعل . لأن القراءة فعل في الحقيقة .

وليس إذا كان لها اسم أخص به من الفعل يمتنع أن تسمى فعلا .

قال أبو الوفاء : وإن حلف « لا يسمع كلام الله » فقرأ القرآن : حنث

اجماعاً .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَفَ لَيَضُرَّبَنَّهُ مِائَةَ سَوْطٍ﴾ . فَجَمَعَهَا فَضْرَبَهُ بِهَا

ضَرْبَةً وَاحِدَةً : لَمْ يَبْرَفِ فِي يَمِينِهِ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال ابن الجوزي في التبصرة : اختاره أصحابنا .

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والرايعتين ، والحاوي .

وعنه : يبر . اختاره ابن حامد ، كحلقه ليضر به بمائة سوط .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَأْكُلُ شَيْئًا» فَأَكَلَهُ مُسْتَهْلَكًا فِي غَيْرِهِ ،
مِثْلَ أَنْ حَلَفَ «لَا يَأْكُلُ لَبَنًا» فَأَكَلَ زُبْدًا ، أَوْ «لَا يَأْكُلُ سَمْنًا»
فَأَكَلَ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ لَا يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ ، أَوْ «لَا يَأْكُلُ يَنْصًا»
فَأَكَلَ نَاطِفًا ، أَوْ «لَا يَأْكُلُ شَحْمًا» فَأَكَلَ اللَّحْمَ الْأَحْمَرَ ، أَوْ
«لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا» فَأَكَلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَّاتُ شَعِيرٍ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

يشتمل كلام المصنف هنا على مسائل :

منها : لو حلف لا يأكل لبنًا . فإنه يحنث بأكل كل لبن . ولو من صيد
وآدمية . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه فيهما ما تقدم في مسألة الخبز والماء . وإن أكل
زبدًا لم يحنث . على الصحيح من المذهب . كما قطع به المصنف هنا . إذا لم يظهر
فيه طعمه . ونص عليه .

وجزم به في منتخب الأدمي ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وجزم المصنف قبل ذلك بأنه لا يحنث مطلقاً . وذكر الذي ذكره هنا احتمالاً

للقاضي .

ولعل كلام الأصحاب في تلك المسألة محمول على ما إذا لم يظهر فيه طعمه . كما
صرحوا به هنا .

أويقال : الزبد ليس فيه شيء من اللبن مستهلكا .
ولذلك لم يذكر هذه الصورة في الوجيز هنا . ولا جماعة غيره .
وقال في الترغيب : وعن الإمام أحمد رحمه الله في حنثه بزبد وأقط وجبن :
روايتان .

وأما إذا ظهر طعمه فيه ، فإنه يحنث .
ومنها : لو حلف لا يأكل سمناً . فأكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه :
لم يحنث . وإن ظهر فيه طعمه : حنث بلا خلاف أعلمه .
ومنها : لو حلف لا يأكل بيضاً . فأكل ناطقاً : لم يحنث . قولاً واحداً .
وقال في القاعدة الثانية والعشرين : لو حلف لا يأكل شيئاً . فاستهلك في
غيره ثم أكله . قال الأصحاب : لا يحنث . ولم يخرجوا فيه خلافاً .
وقد يخرج فيه وجه بالحنث .
وقد أشار إليه أبو الخطاب .

ومنها : لو حلف لا يأكل شحمًا . فأكل اللحم الأحمر : لم يحنث . على
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
قال في الفروع : لا يحنث بأكل اللحم الأحمر . على الأصح .
قال المصنف : وهو الصحيح .

قال الشارح : وهو قول غير الخرق من أصحابنا .
قال الزركشي : وقال عامة الأصحاب : لا يحنث .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي
الصغير ، وغيرهم .

﴿وَقَالَ الْخُرَقِيُّ: يَحْنُثُ بِأَكْلِ اللَّحْمِ الْأَحْمَرِ وَحْدَهُ﴾ .

وهو ظاهر كلام أبي الخطاب .

وأطلقهما في المذهب .

وتقدم : إذا حلف لا يأكل اللحم ، فأكل اللحم أو غيره ، أو لا يأكل اللحم

فأكل لحم الظاهر ونحو ذلك .

ومنها : لو حلف لا يأكل شعيراً ، فأكل حنطة فيها حبات شعير : لم يحنث

على الصحيح من المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

قال في الفروع : لم يحنث على الأصح .

قال الشارح : والأولى أنه لا يحنث .

وحزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس

وغيرهم .

وهو تخريج في الهداية .

وقال غير الخرقى : يحنث بأكل حنطة فيها حبات شعير .

قال في الخلاصة ، والترغيب : حنث في الأصح .

وقدمه في الهداية ، والمذهب .

وأطلق وجهين في السكافي ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

قال في الفروع : وذكر أبو الخطاب ، وغيره : في حنثه وجهين .

وقال في الترغيب : يحنث بلا خلاف ، إن كان غير مطحون .

وغلط من نقل وجهين مطلقين .

وإن كان مطحوناً : لم يحنث . نقله في القواعد الفقهية .

وقال في الفروع : وفي الترغيب إن طحنه : لم يحنث ، وإلا حنث في الأصح .

انتهى .

قلت : قطع ابن عيّدوس في تذكرته : أنه لا يحنث إذا أكل ذلك غير مطحون . ويحنث إذا أكله دقيقاً أو سويقاً .

فقال : لو « حلف لا آكل شعيراً » فأكل حنطة فيها حبات شعير : لم يحنث بل بدقيقه وسويقه وشربهما ، أو بالعكس .

قوله « وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا » فَشَرِبَهُ ، أَوْ « لَا يَشْرِبُهُ » فَأَكَلَهُ ، فَقَالَ الْخَرَقِيُّ : يَحْنَثُ » .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الخلاصة : حنث في الأصح .

وقدمه ابن رزين في شرحه .

وقال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية مهنا ، فيمن حلف « لا يشرب نبيداً » فتردّ فيه فأكله - : لا يحنث .

قال في المحرر ، وغيره : روى مهنا لا يحنث .

وصححه في النظم .

وأطلق الروایتين في الشرح ، والرعایتين ، والقروع .

قال أبو الخطاب ، والمصنف هنا : فيخرج - في كل ما حلف لا يأكله ، فشربه . أو لا يشربه ، فأكله - : وجهان .

وأطلقهما في المذهب .

وقال القاضي : إن عين المحلوف عليه : يحنث . وإن لم يعينه : لم يحنث .

قاله في الجرد .

وجزم به في الوجيز .

وأطلقه الزركشي ، والمحرر ، والحاوي .

وقال القاضي - في « كتاب الروایتين » - محل الخلاف : مع التعمين . أما

مع عدمه : فلا يحنث قولاً واحداً .

وقال في الترغيب : محل الخلاف : مع ذكر الماء كقول والمشروب . وإلا حنث
فأثرة : لو حلف « لا يشرب » فصب السكر ، أو الرمان : لم يحنث .

نص عليه .

وكذا لو حلف « لا يأكل » فصبه .

وهذا المذهب . اختاره ابن أبي موسى ، وغيره .

وقدمه في المغني ، والكافي ، والشرح ، وغيرهم .

وجزم به في النظم ، وغيره .

واقصر عليه ابن رزين في شرحه .

ويجىء على قول الخرقى : أنه يحنث .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وأطلقهما في الرايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وكذا الحكم : لو حلف « لا يأكل سكرأ » فتركه في فيه حتى ذاب وابتلعه .

قاله المصنف ، والشارح ، والناظم ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَطْعَمُهُ » حَنَثَ بِأَكْلِهِ وَشُرْبِهِ . وَإِنْ ذَاقَهُ

وَلَمْ يَبْلَعَهُ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

بلا نزاع .

وإن حلف « لا ذاقه » حنث بأكله وشربه .

قال في الرعاية : وفيمن لا ذوق له نظر .

وإن حلف « لا يأكل مائعا » فأكله بالخبز : حنث . بلا نزاع في ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَتَرَوَّجُ ، وَلَا يَتَطَهَّرُ ، وَلَا يَتَطَيَّبُ » فَاسْتَدَامَ

ذَلِكَ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

وقطع به الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : لأنه لا يطلق اسم الفعل على مستديم هذه الثلاثة .
فلا يقال : تزوجت شهراً ، ولا تطهرت شهراً ، ولا تطيبت شهراً . وإنما يقال :
منذ شهر . ولم ينزل الشارع استدامة الزوج والتطيب ، منزلة ابتدائهما في تحريره
في الإحرام .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ ، وَلَا يَلْبَسُ ﴾ فَلَسْتَدَامَ ذَلِكَ :
حَنْثٌ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
وقدمه في الفروع .

قال أبو محمد الجوزي - في اللبس - إن استدامة : حنث ، إن قدر على نزعها .
قال القاضي ، وابن شهاب ، وغيرهما : الإخراج والنزع لا يسمى سكتاً ،
ولا لبساً ، ولا فيه معناه .

وتقدم « إذا حلف لا يصوم وكان صائماً ، أو لا يحج في حال حجه » أو
« حلف على غيره لا يصلي وهو في الصلاة » .

فأمره : وكذا الحكم لو حلف « لا يلبس من غزلها » وعليه منه شيء .
نص عليه .

وكذا لو حلف « لا يقوم » وهو قائم . و « لا يقعد » وهو قاعد . و « لا يسافر »
وهو مسافر .

وكذا لو حلف « لا يطأ » ذكره في الانتصار .
ولا يمسك . ذكره القاضي في الخلاف .

أو حلف « أن لا يضاجعها على فراش » فضاجعته ودام . نص عليه .
أو حلف « أن لا يشاركه » فدام . ذكره في الروضة .

قال في الفروع - عن القاضي وابن شهاب وغيرهما - : والنزع جماع . لاشتماله
على إيلاج ، وإخراج . فهو شطره .

وجزم المجد في منتهى الغاية : لا يحنث المجامع إن نزع في الحال .
وجعله محل وفاق في مسألة الصوم . لأن اليمين أوجبت الكف في المستقبل .
فتعلق الحكم بأول أسباب الإمكان بعدها .

وجزم به القاضى . لأن مفهوم يمينه : لاستندمت الجماع . انتهى .
وتقدم في « باب تعليق الطلاق » مسائل كثيرة قريبة من هذا .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ » لَا يَدْخُلُ دَارًا » وَهُوَ دَاخِلُهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا :
حَنِثَ عِنْدَ الْقَاضِي ۝ .

وهو المذهب . نص عليه .
قال في الفروع : حنث في الأصح .
وصححه في النظم .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .
ولم يحنث عند أبى الخطاب .

وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجا .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ » لَا يَدْخُلُ عَلَى فَلَانٍ يَدْتًا » فَدَخَلَ فَلَانٌ عَلَيْهِ
فَأَقَامَ مَعَهُ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ۝ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ، والنظم .
أمرهما : يحنث .

قال في الفروع : حنث في الأصح .
وصححه في تصحيح النظم .
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوى

والوجه الثاني : لا يحث .

تنبيه : محل الخلاف في المسألتين : إذا لم يكن له نية . قاله في الوجيز ، وغيره .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ دَارًا ﴾ أَوْ « لَا يَسَاكِنُ فَلَانًا » وَهُوَ مُسَاكِنُهُ ، وَلَمْ يَخْرُجْ فِي الْحَالِ : حَنْثٌ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ لِنَقْلِ مَتَاعِهِ ، أَوْ يَحْشَى عَلَى نَفْسِهِ الْخُرُوجَ . فَيُقِيمُ إِلَى أَنْ يُمَكِّنَهُ . وَإِنْ خَرَجَ دُونَ مَتَاعِهِ وَأَهْلِهِ : حَنْثٌ ، إِلَّا أَنْ يُودَعَ مَتَاعُهُ أَوْ يُعِيرَهُ أَوْ يَزُولَ مِلْكُهُ عَنْهُ وَتَأْتِي امْرَأَتُهُ الْخُرُوجَ مَعَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ إِكْرَاهًا ، فَيَخْرُجَ وَحْدَهُ : فَلَا يَحْثُ .

هذا المذهب في ذلك كله .

قال في الفروع : فإن أقام الساكن ، أو المساكن حتى يمكنه الخروج بحسب العادة ، لا ليلاً . ذكره في التبصرة ، والشيخ - يعني : به المصنف - بنفسه وبأهله ومتاعه المقصود : لم يحث .

وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمحزر ، والنظم ، والخلاصة .

وقدمه في الشرح ، وغيره .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقال المصنف : يحث إن لم ينو النقلة .

وظاهر نقل ابن هاني وغيره - وهو ظاهر الواضح وغيره - لو ترك له بها

شيئاً : حث .

وقيل : إن خرج بأهله فقط ، فسكن بموضع آخر : لم يحث .

قال الشارح : والأولى - إن شاء الله تعالى - أنه إذا انتقل بأهله ، فسكن في

موضع آخر : أنه لا يحث . وإن بقي متاعه في الدار الأولى . لأن مسكنه حيث

حل أهله به ونوى الإقامة . انتهى .

واختاره المصنف .

وقيل : أو خرج وحده بما يتأث به . فلا يحث . اختاره القاضي .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَسَا كُنْ فُلَانًا » فَبَنِيَا بَيْنَهُمَا حَائِطًا ، وَهُمَا مُتَسَا كِنَانٍ : حَنْثٌ ﴾ .

هذا المذهب . صححه في النظم .

وقدمه في الحرر ، والفروع .

وجزم به في الشرح ، وقل : لا نعلم فيه خلافاً .

وقيل : لا يحث .

قال في الحرر : وإن تشاغل هو وفلان ببناء الحاجز بينهما ، وهما متسا كنان :

حنث .

وقيل : لا يحث .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والرعايتين ، والحاوى .

فأمره : لو حلف « لا أساكنه في هذه الدار » وهما غير متسا كنين . فبني

بينهما حائطاً ، وفتح كل واحد منهما باباً لنفسه وسكنهاها : لم يحث . على

الصحيح من المذهب .

قدمه في المفتى ، الشرح . وصحاه .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يحث .

قال الشارح : ويحتمله قياس المذهب . لسكونه عين الدار .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَتَانِ كُلُّ حُجْرَةٍ تَحْتَصُّ بِبَابِهَا

وَمَرَاقِبَهَا . فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ حُجْرَةً : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والفروع .

وقال : إذا لم يكن نية ولا سبب .

قال في الفنون - فيمن قال « أنت طالق إن دخلت على البيت ، ولا كنت لى زوجة : إن لم تسكتي لى نصف مالك » فسكرته له بعد ستة عشر يوما : يقع الثلاث وإن كتبت له . لأنه يقع باستدامة المقام . فكذا استدامة الزوجية .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ » فَخَرَجَ وَحْدَهُ دُونَ أَهْلِهِ : بَرَّ ﴾

وهو المذهب المشهور .

قال في الفروع : والأشهر يبر بخروجه وحده

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز .

قال في الرعاية : يبر بخروجه بمتاعه المقصود .

وقيل : لا يبر بخروجه وحده .

وقال في الفروع : ويتوجه أنها كلفه « لا يسكن الدار » .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ » فَخَرَجَ دُونَ أَهْلِهِ : لَمْ يَبْرَّ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز .

قال في الفروع : فهو كلفه « لا يسكن الدار » على ما تقدم .

فأئمة : مثل ذلك في الحكم : لو حلف « لا ينزل في هذه الدار ولا يأوى

إليها » نص عليهما . وكذا لو حلف « ليرحلن من البلد » .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ » أَوْ « لِيَرْحَلَنَّ عَنْ

هَذِهِ الدَّارِ » ففعل ، فهل له العود ؟ على روايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والحرر ،
والنظم .

إمراهما : له العود . ولم يحنث إذا لم تكن نية ولا سبب . وهو المذهب .

قال في المروع : لم يحنث بالعود إذا لم تكن نية ولا سبب على الأصح .

قال في المذهب : لم يحنث على الصحيح من المذهب .

قال في الخلاصة : إذا رحل انحلت اليمين على الأصح .

وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير .

والرواية الثانية : يحنث بالعود .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ﴾ فَحَمِلَ فَأَدْخِلَهَا وَأَمْسَكَهُ

الامتناع فلم يمتنع ، أو ﴿ حَلَفَ لَا يَسْتَعْدِمُ رَجُلًا ﴾ فَخَدَمَهُ وَهُوَ

سَاكِتٌ . فَقَالَ الْقَاضِي : يَحْنُثُ .

وهو المذهب . نص عليه .

وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز .

وجزم به الأدبي في منتخبه ، والخلاصة ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

ويحتمل أن لا يحنث .

وهما وجهان مطلقان في المذهب .

وأطلقهما في الأولى في الهداية ، والحرر ، والرايتين ، والحاوي الصغير ،

وغيرهم .

وقدم في المحرر : أنه يحنث في الثانية .
وقال الشارح : إن كان الخادم عبده : حنث . وإن كان عبد غيره : لم يحنث .
وجزم به الناظم .
تفسير : مفهوم كلامه : أنه إذا لم يمكنه الامتناع : أنه لا يحنث . وهو صحيح .
وهو المـكـره . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .
وعنه : أنه يحنث .
وهو وجه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .
فعلى المذهب : يحنث بالاستدامة . على الصحيح .
وقيل : لا يحنث .
وتقدم بعض أحكام المـكـره في آخر « باب تعليق الطلاق بالشروط » .
فعلى الوجه الثانى فى المسألة الأولى - وهو احتمال المصنف - : لو استدام فى
حنثه وجهان .
وأطلقهما فى المذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، والنظم ، والزرکشی .
إمـرأهما : يحنث .
قدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .
وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع .
وهو الصواب .
والثانى : لا يحنث .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لِيَشْرَبَنَّ الْمَاءَ » أَوْ « لِيَضْرِبَنَّ غُلَامَهُ غَدًا »
فَتَلَفَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْغَدِ : حَنِثَ عِنْدَ الْحَرَقِ ﴾ .
وهو المذهب . نص عليه .
وجزم به فى الوجيز ، ومقتبـخ الأدمى ، والمحرر .

وقدمه في المغنى ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والزركشى .
وقال : هذا المذهب المنصوص .
وهو من مفردات المذهب .
وقيل : لا يحنث .
وهو تخريج في المغنى ، والشرح .
وقال في الترغيب : لا يحنث على قول أبى الخطاب .
فعلى المذهب : يحنث حال تلفه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وقيل : يحنث في آخر الغد .
وهو أيضاً تخريج في المغنى ، والشرح .
وقيل : يحنث إذا جاء الغد . ذكره الزركشى ، وغيره .

تفسيره

أمرهما : محل الخلاف في أصل المسألة : إذا تلف بغير اختيار الخالف .
فأما إن تلف باختياره - كما إذا قتله ونحوه - فإنه يحنث ، قولاً واحداً .
وفي وقت حنثه الخلاف المتقدم .
الثانى : مفهوم كلامه : أنه لو تلف في الغد ، ولم يضربه : أنه يحنث . وشمل
صورتين .
إمراهما : أن لا يتمكن من ضربه في الغد . فهو كما لو مات من يومه . على
ما تقدم .
قاله المصنف ، والشارح .

الثانية : أن يتمكن من ضربه ولم يضربه . فهذا يحنث قولاً واحداً .

فوائده

منها : لو ضربه قبل الغد : لم يبر . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .
وقال القاضي : يبر . لأن يمينه للحنث على ضربه . فإذا ضربه اليوم ، فقد فعل المحلوف عليه وزيادة .

قلت : قريب من ذلك : إذا حلف « ليقضينه غداً » فقضاه قبله . على ما تقدم في أول الباب .

ومنها : لو ضربه بعد موته : لم يبر .

ومنها : لو ضربه ضرباً لا يؤله : لم يبر أيضاً .

ومنها : لو جن الغلام وضربه : بر .

قوله « وَإِنْ مَاتَ الْحَالِفُ : لَمْ يَحْنَثْ » .

إذا مات الحالف ، فلا يخلو : إما أن يكون موته قبل الغد ، أو في الغد .

فإن مات قبل الغد : لم يحنث . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : لم يحنث في الأصح .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والوجيز ، والخرقي ، والزركشي ، وغيرهم من الأصحاب .

وقيل : يحنث .

وكذا الحكم لو جن الحالف ، فلم يفتق إلا بعد خروج الغد .

وإن مات في الغد ، فالصحيح من المذهب : أنه يحنث . نص عليه .

قال الزركشي : المذهب أنه يحنث .

قدمه في الفروع .

وقيل : لا يحنث مطلقاً .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقيل : إن تمكن من ضربه : حنث ، وإلا فلا .

قال الزركشى : ولم أر هذه الأقوال مصرحاً بها في هذه المسألة بعينها .
 لكنها تؤخذ من مجموع كلام أبى البركات . انتهى .
 قال فى المغنى ، والشرح : وإن مات الحالف فى الغد ، بعد التمكن من
 ضربه : حنث وجهها واحداً .

فأمرناه

إمراًهما : لو حلف « لىضربن هذا الغلام اليوم » أو « لياكلن هذا الرغيف
 اليوم » فمات الغلام ، أو تلف الرغيف فيه : حنث عقب تلفهما . على الصحيح
 من المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : يحنث فى آخره .

وأما إذا لم يمت الغلام ، ولا تلف الرغيف ، لكن مات الحالف : فإنه
 يحنث على الصحيح من المذهب .

قال فى الفروع : ويحنث بموته . على الأصح بآخر حياته .

وجزم به فى الوجيز .

وقيل : لا يحنث بموته .

فعلى المذهب : وقت حنثه آخر حياته .

الثانية : لو حلف « ليفعلن شيئاً » وعين وقتاً ، أو أطلق . فمات الحالف ،

أو تلف المحلوف عليه قبل أن يمضى وقت يمكن فعله فيه : حنث . نص عليه ،
 كما يمكنه .

وهذه المسألة أعم من المسألة الأولى .

قوله « وَإِنْ حَلَفَ » لِيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ « فَأَبْرَأَهُ . فَهَلْ يَحْنُثُ ؟
 وَجَهَيْنِ » .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .
وشرح ابن منبج ، والراعيين ، والحاوي الصغير .

أعدهما : لا بحث .
صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس .
وقدمه في الحرر ، والنظم .

والوجه الثاني : بحث .

قال في الهداية : بناء على ما إذا أكره ، ومنع من القضاء في الغد : هل
يبحث ؟ على الروايتين .

قال الشارح : وهذان الوجهان مبنيان على ما إذا حلف على فعل شيء ، فتلف
قبل فعله . قاله في الفروع .

وإن حلف « ليقضينه حقه في غد » فأبرأه اليوم - وقيل : مطلقاً - فليل :
كمسألة التلف .

وقيل : لا بحث في الأصح .

وقال في الترغيب : أصلهما إذا منع من الإيفاء في الغد كرهاً : لا بحث
على الأصح .

وأطلق في التبصرة فيهما الخلاف .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمُسْتَحِقُّ . فَقَضَى وَرَثَتُهُ : لَمْ يَحْتَثْ ﴾ .

اختاره أبو الخطاب .

وقدمه في الهداية ، والحرر ، والنظم ، والمستوعب ، والشرح ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقال القاضي : بحث . لأنه تعذر قضاؤه . فأشبهه ما لو حلف « ليضربنه
غداً » فمات اليوم .

وأطلقهما في المذهب ، والخلاصة ، والرايتين ، والحاوي الصغير .
قال في الفروع - بعد مسألة البراءة - وكذا إن مات ربه . ففضى لورثته .
وكذا قال في الرايتين ، والحاوي .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَهُ بِحَقِّهِ عَرَضًا : لَمْ يَحْنَثْ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ ﴾ .
وهو المذهب .

قال في الفروع : وإن أخذ عنه عرضاً : لم يحنث في الأصح .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس .
وقدمه في المحرر ، والنظم .
﴿ وَحَنَثَ عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والرايتين ، والحاوي .

فائدة : لو حلف « ليقضينه حقه في غد » فأبرأه اليوم ، أو قبل مضيه ، أو
مات ربه فقضاه لورثته : لم يحنث . على الصحيح من المذهب .
جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، وغيره .
وقيل : يحنث .

وقيل : لا يحنث إلا مع البراءة ، أو الموت قبل الغد .
قال في الفروع : لو حلف « ليقضينه حقه في غد » فأبرأه اليوم - وقيل :
مطلقاً - ففيل : كمسألة التلف .

وقيل : لا يحنث في الأصح . انتهى .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَيَقْضِيَنَّهُ حَقَّهُ عِنْدَ رَأْسِ الْهِلَالِ » فَقَضَاهُ
عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ : بَرَّ ﴾ بلا نزاع .

وكذا الحكم لو قال « مع رأس الهلال » أو « إلى رأس الهلال » أو « إلى استهلاله » أو « عند رأس الشهر » أو « مع رأسه » قاله الشارح .

قال المصنف ، والشارح : لو شرع في عده ، أو كيله ، أو وزنه ، فتأخر القضاء : لم يحث . لأنه لم يترك القضاء .

قالا : وكذلك لو حلف « لياً كلن هذا الطعام في هذا الوقت » فشرع في أكله فيه ، وتأخر الفراغ لكثرتة : لم يحث .

قوله ﴿ فَقَضَاهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ﴾ .
هكذا قال الشارح ، وغيره .

وجهور الأصحاب قالوا : فقضاء عند غروب الشمس من آخر الشهر .
وقال في الرعاية الكبرى : فقضاء قبل الغروب في آخره : بر .

وقيل : بل في أوله .
فجعلهما قولين .

والذي يظهر : أنه لا تنافي بينهما ، وأنه قول واحد . لكن العبارة مختلفة .
فأمره : لو أخر ذلك مع إمكانه : حث . على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب .
وجزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع .
وقال في الترغيب : لا تعتبر المقارنة . فتكفي حالة الغروب . وإن قضاؤه

بعده : حث .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا فَارَقْتُكَ حَتَّى أَسْتَوِي حَقٍّ » فَهَرَبَ مِنْهُ :

حَثَ نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .
في رواية جعفر بن محمد . وهو المذهب .

قال ابن الجوزي في المذهب : هذا ظاهر المذهب .
 وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .
 وقال الخرق : لا يحنث .
 قال في الرعايتين : وهو أصح .
 وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
 وقدمه في المستوعب .
 وأطلقهما في الخلاصة .
 وجزم في السكافي بأنه إذا فارق الفريم بإذنه ، أو قدر على منعه من الحرب
 فلم يفعل : حنث .
 ومعناه في المستوعب .
 واختاره في المحرر ، والمغني .
 وجعله مفهوم كلام الخرق . يعني في الإذن له .
 قال في الوجيز : وإن حلف « لا فارقتك حتى أستوفى حق منك » فهرب منه
 وأمكنه متابعته وإمساكه ، فلم يفعل : حنث .
 قوله ﴿ وَإِنْ فَلَسَهُ الْحَاكِمُ ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِفِرَاقِهِ : خُرَجَ عَلَى
 الرِّوَايَتَيْنِ ﴾ . في الإكراه .
 قال في المغني ، والشرح ، والقروع ، والزرکشی ، وغيرهم : فهو كالسكره .
 وجزم في الوجيز : بأنه لا يحنث .
 تنبيه : : مفهوم كلامه : أنه إذا فلسه ولم يحكم عليه بفراقه ، وفارقه لعلمه
 بوجوب مفارقه : أنه يحنث . وهو صحيح . وهو المذهب .
 جزم به في المغني ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقيل : هو كالمسكره . وما هو ببعيد .

فائدة : قال الشارح ، وغيره : إذا حلف « لا تفارقتك حتى أستوفى حقى » ففيه

عشر مسائل :

إمداها : أن يفارقه مختاراً . فيحنث . سواء أبرأه من الحق ، أو بقي عليه .

الثانية : أن يفارقه مكرهاً . فإن فارقه بكونه تحمل مكرهاً : لم يحنث . وإن أكره بالضرب والتهديد : لم يحنث .

وفي قول أبي بكر : يحنث .

وفي الناسى تفصيل ذكر فيما مضى .

الثالثة : أن يهرب منه بغير اختياره . فلا يحنث . على الصحيح من المذهب . وعنه : يحنث .

الرابعة : أذن له الحالف في المفارقة ، ففهم كلام الخرق : أنه يحنث .

وقيل : لا يحنث .

قال القاضى : وهو قول الخرق .

ورده المصنف ، والشارح .

الخامسة : فارقه من غير إذن ولا هرب ، على وجه يمكنه ملازمته والمشى معه ،

أو إمساكه . فهي كالتي قبلها .

السادسة : قضاء قدر حقه . ففارقه ظناً أنه قد وفاه . فخرج رديئاً : فيخرج في

حنثه روايتا الناسى .

وكذا إن وجدها مستحقة ، فأخذها ربهها .

وإن علم بالحال : حنث .

السابعة : تفليس الحاكم له . على ماتقدم مفصلاً .

الثامنة : أحاله الغريم بحقه ، فقارقه : حنث .

فإن ظن أنه قد يريد بذلك مفارقتة ، فقارقه : خرج على الروایتين . ذكره أبو الخطاب .

قال المصنف : والصحيح أنه يحنث هنا .

فأما إن كانت يمينه « لا فارقتك ولى قبلك حق » فأحاله به ، فقارقه : لم

يحنث .

وإن أخذ به ضميناً ، أو كفيلاً ، أو رهناً فقارقه : حنث بلا إشكال .

التاسعة : قضاه عن حقه عرضاً ، ثم فارقه . فقال ابن حامد : لا يحنث .

قال المصنف ، والشارح : وهو أولى .

وقال القاضي : يحنث .

فلو كانت يمينه « لا فارقتك حتى تبرأ من حتى » أو « ولى قبلك حق » لم

يحنث وجهاً واحداً .

العاشرة : وكل في استيفاء حقه . فإن فارقه قبل استيفاء الوكيل : حنث .

فأمرتاه

إصدارهما : لو قال « لا فارقتني حتى أستوفي حقى منك » فقارقه المحلوف عليه

مختاراً : حنث .

وإن أكره على فراقه : لم يحنث .

وإن فارقه الخالف مختاراً : حنث ، إلا على ما ذكره القاضي في تأويل كلام

الخرقي .

باب النذر

فأمرناه

إماماهما : لا نزاع في صحة النذر ولزوم الوفاء به في الجملة .

وهو عبارة عما قال المصنف . وهو : أن يلزم نفسه الله تعالى شيئاً .

يعنى إذا كان مكلفاً مختاراً

الثانية : النذر مكروه . على الصحيح من المذهب . لقوله - عليه أفضل

الصلاة والسلام - « النذر لا يأتي بخير » .

قال ابن حامد : لا يرد قضاء . ولا يملك به شيئاً محدثاً .

وجزم به في المغنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

قال النازم : وليس بسنة ، ولا محرم .

وتوقف الشيخ تقي الدين رحمه الله في تحريره .

ونقل عبد الله : نهى عنه النبي عليه أفضل الصلاة والسلام .

وقال ابن حامد : المذهب أنه مباح .

وحرمه طائفة من أهل الحديث .

قوله « وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُكَلَّفٍ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا »

يصح النذر من المسلم مطلقاً بلا نزاع .

ويصح من الكافر مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك

الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والهادي ، والنظم ، والخواص الصغير ،

وغيرهم . ونص عليه في العبادة .

وقال في الفروع : ولا يصح إلا من مكلف - ولو كافراً - بعبادة . نص عليه .

وقيل : منه بغيرها .

مأخذه : أن نذره لها كالعبادة . لا اليمين .

قال في الرعايتين : ويصح من كل كافر .

وقيل : بغير عبادة .

فعلى هذا القول : يصح منه بعبادة .

قال في القواعد الأصولية : يحسن بناؤه على أنهم مخاطبون بفروع الإسلام .

وعلى القول الآخر : إن نذره للعبادة عبادة . وليس من أهل العبادة .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْقَوْلِ ﴾ . فَإِنْ نَوَاهُ مِنْ غَيْرِ قَوْلٍ : لَمْ

يَصِحَّ ﴿ بِلا نزاع .

قال في الفروع : وظاهره لا تعتبر له صيغة خاصة .

يؤيده ما يأتي في رواية ابن منصور ، فيمن قال « أنا أهدي جاريتي أوداري »

فكفارة يمين إن أراد اليمين .

قال : وظاهر كلام جماعة ، أو الأكثر : يعتبر قوله « لله عليّ كذا » أو

« عليّ كذا » .

ويأتي كلام ابن عقيل ، إلا مع دلالة الحال .

وقال في المذهب : بشرط إضافته . فيقول « لله علي » .

وقد قال في الرعاية الصغرى وغيره : وهو قول يلتزم به المكلف المختار لله

حقا : « لله علي » أو « نذرت لله » .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ فِي مُحَالٍ وَلَا وَاجِبٍ ﴾ . فَلَوْ قَالَ « لله علي صَوْمُ

أَمْسٍ ، أَوْ صَوْمُ رَمَضَانَ » لَمْ يَنْعَقِدْ ﴿ .

لا يصح النذر في محال ولا واجب ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب

قاله المصنف ، وغيره .

وحكى في المغنى احتمالا .

وجعل في الكافي قياس المذهب : ينعقد النذر في الواجب . وتجب الكفارة

إن لم يفعله .

وقال في المغنى - في موضع - قياس قول الخرقى : الانعقاد . وقول القاضى :

عدمه . انتهى .

وذكر في الكافي احتمالا بوجوب الكفارة في نذر المحال ، كيمين الغموس .

ويأتى : إذا نذر صوم نصف يوم .

قوله ﴿ وَالنَّذْرُ الْمُنْعَقِدُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ .

أَحَدُهَا : النَّذْرُ الْمُطْلَقُ . وَهُوَ أَنْ يَقُولَ « لَلَّهِ عَلَى نَذْرٍ » فَيَجِبُ فِيهِ

كَفَارَةٌ يَمِينٍ ﴾ .

وكذا قوله « لَلَّهِ عَلَى نَذْرٍ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا » ولا نية له .

قوله ﴿ الثَّانِي : نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالغَضَبِ . وَهُوَ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَنْعُ مِنْ

شَيْءٍ ﴾ غَيْرُهُ ﴿ أَوْ الْحُمْلُ عَلَيْهِ . كَقَوْلِهِ « إِنْ كَلَّمْتُكَ فَلَلَّهِ عَلَى الْحُجِّ ،

أَوْ صَوْمٍ سَنَةٍ ، أَوْ عِتْقُ عَبْدِي ، أَوْ الصَّدَقَةُ بِمَالِي » فَهَذَا يَمِينٌ يَتَخَيَّرُ

بَيْنَ فِعْلِهِ وَالتَّكْفِيرِ ﴾ .

يعنى : إذا وجد الشرط .

وهذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .

قال الزركشى : هذا المذهب بلا ريب .

نقل صالح : إذا فعل المحلوف عليه فلا كفارة ، بلا خلاف .

وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والمنور ،

وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم . « نَبِيَّةٌ أَلْفٌ مِائَةً أَلْفٌ »

وقدمه في الشرح ، والرعايتين .

وعنه : يتعين كفارة يمين .

وقال في الواضح : إذا وجد الشرط لزمه .

وظاهر الفروع : إطلاق الخلاف .

فائدتان

إماماهما : لا يضر قوله « على مذهب من يلزم بذلك » أو « لا أقلد من يرى الكفارة » ونحوه . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله . لأن الشرع لا يتغير بتوكيد . قال في الفروع : ويتوجه فيه كأنك طالق بَيِّنَةٌ . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : فإن قصد لزوم الجزاء عند حصول الشرط : لزمه مطلقاً عند الإمام أحمد رحمه الله .

نقل الجماعة - فيمن حلف بحجة ، أو بالمشي إلى بيت الله - إن أراد يميناً : كفر يمينه . وإن أراد نذراً : فعلى حديث عقبة^(١) .

ونقل ابن منصور ، من قال « أنا أهدي جاريتي ، أو داري » فكفارة يمين إن أراد اليمين .

وقال - في امرأة : حلفت « إن لبست قميصي هذا فهو مهدي » - تكفر بإطعام عشرة مساكين . لكل مسكين مُدٌّ .

ونقل مهنا : إن قال « غنمي صدقة » وله غنم شركة . إن نوى يميناً : فكفارة يمين .

الثانية : لو علق الصدقة به ببيعته ، والمشتري علق الصدقة به بشرائه ، فاشتره : كفر كل منهما كفارة . نص عليه .

(١) روى مسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « كفارة النذر كفارة اليمين »

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا حلف بمباح أو معصية : لا شيء عليه كنفذهما . فإن ما لم يلزم بنذره لا يلزم به شيء إذا حلف به . فن يقول : لا يلزم الناذر شيء ، لا يلزم الحالف بالأولى . فإن إيجاب النذر أقوى من إيجاب اليمين . قوله ﴿ الثَّالِثُ : نَذَرُ الْمُبَاحِ . كَقَوْلِهِ «لِلَّهِ عَلَىَّ أَنْ أَلْبَسَ ثَوْبِي» أَوْ «أَرْكَبَ دَابَّتِي» فَهَذَا كَالْيَمِينِ ، يَتَخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ » .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : عليه الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والبلغة ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن لا ينعقد نذر المباح ولا المعصية . على ما يأتي .

ولا تجب به كفارة . وهو رواية مخرجة .

وجزم به في العمدة .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته في نذر المباح .

تنبيه : أفادنا المصنف رحمه الله بقوله ﴿ فَإِنْ نَذَرَ مَكْرُوهًا ، كَالطَّلَاقِ : اسْتَحِبَّ لَهُ أَنْ يُكْفَرَ وَلَا يَفْعَلَهُ » .

أنه إذا لم يفعله عليه الكفارة . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا كفارة عليه .

وهو داخل في احتمال المصنف . لأنه إذا لم ينعقد نذر المباح : فنذر المكروه أولى .

والمذهب : انعقاده . وعليه الأصحاب .

وتقدم في « كتاب الطلاق » أنه ينقسم إلى خمسة أقسام .

قوله « الرَّابِعُ : نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ : كَشُرْبِ الْخَمْرِ ، أَوْ صَوْمِ يَوْمِ الْحَيْضِ ، وَيَوْمِ النَّحْرِ . فَلَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ » بلا نزاع « وَيُكْفَرُ » .

إذا نذر شرب الخمر ، أو صوم يوم الحيض . فالصحيح من المذهب : أنه ينعقد ويكفر . نص عليه .

قال في الفروع ، والمذهب : يكفر .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والحاوي الصغير ، وغيرهم . وصححه في الرعايتين .

قال الزركشي : هذا المذهب المعروف عند الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

« وَبِحْتِمَلٍ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ نَذْرُ الْمَبَاحِ ، وَلَا الْمَعْصِيَةِ . وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ » كما تقدم . وهو رواية مخرجة .

قال الزركشي : في نذر المعصية روايتان .

إحداهما : هو لاغ . لاشيء فيه .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى - فيمن نذر ليهدم دار غيره لئِنَّه لَبَنَّةٌ - :

لا كفارة عليه .

وجزم به في العمدة .

« وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا : لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ أَوْ الْإِعْتِكَافَ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ .

فَلَهُ فِعْلُهُ فِي غَيْرِهِ . وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ » .

وتقدم كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا حلف بمباح أو معصية .
 وذكر الأدمي البغدادى : أن نذر شرب الخمر لغو . ونذر ذبح ولده : يكفر .
 وقدم ابن رزين : أن نذر المعصية لغو . وفي نذر صوم يوم الحيض وجه :
 أنه كنذر صوم يوم العيد . على ما يأتى .

وجزم به فى الترغيب .
 وهو من مفردات المذهب .
 فعلى المذهب : إن فعل ما نذره : أثم . ولا شيء عليه . على الصحيح من
 المذهب .

ويحتمل وجوب الكفارة مطلقا . وهو للمصنف .
 وأما إذا نذر صوم يوم النحر ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح صومه
 ويقضيه .

نصره القاضى وأصحابه .
 قاله فى الفروع .

وقدمه هو وصاحب الرعايتين والحاوى .
 وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .
 وعنه : لا يقضى . نقلها حنبل .

قال فى الشرح : وهى الصحيحة .
 قاله القاضى . وصححه الناظم .

وعلى كلا الروايتين : يكفر . على الصحيح من المذهب ، كما قال المصنف هنا .
 قال فى الفروع : والمذهب يكفر .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
 وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يكفر .

وأطلقهما في المحرر .

وعنه : لا ينعقد نذره . فلا قضاء ولا كفارة .

وعنه : يصح صومه ويأثم .

وقال ابن شهاب : ينعقد بنذر صوم يوم العيد . ولا يصومه ، ويقضى . فتصح

منه القرية . ويلغو تعيينه . لسكونه معصية . كنذر مريض صوم يوم يخاف عليه

فيه . فينعقد نذره . ويحرم صومه .

وكذا الصلاة في ثوب حرير .

والطلاق زمن الحيض : صادم التحريم ينعقد على قولهم ، ورواية لنا .

كذا هنا .

ونذر صوم ليلة لا ينعقد . ولا كفارة . لأنه ليس بزمن صوم .

وعلى قياس ذلك : إذا نذرت صوم يوم الحيض . وصوم يوم يقدم فلان وقد

أكل . انتهى .

قال في الفروع : كذا قال .

قال : والظاهر أنه والصلاة زمن الحيض - قال في الفروع : ونذر صوم

الليل - منعه في النوادر .

وفي عيون المسائل ، والانتصار : لا . لأنه ليس بزمن الصوم .

وفي الخلاف ، ومفردات ابن عقيل : منع وتسليم .

فأمره : نذر صوم أيام التشريق كنذر صوم يوم العيد ، إذا لم يجز صومها

عن الفرض . وإن أجزنا صومها عن الفرض : فهو كنذر سائر الأيام . على

الصحيح من المذهب .

قال في المحرر : ويتخرج أن يكون كنذر العيد أيضاً .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَنْذِرَ ذَنْبَ وَلَدِهِ﴾ وكذا نذر ذنب نفسه ﴿فَقِيهِ رَوَاتَانِ﴾
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمنفى ،
والشرح ، والخرق .

إمراهما : هو كذلك .

يعنى : أن عليه الكفارة لا غير . وهو المذهب .

قال الشارح : هذا قياس المذهب . ونصره .

ومال إليه المصنف .

قال أبو الخطاب في خلافة : وهو الأقوى .

وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وصححه في التصحيح ، والنظم .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

والرواية الثانية : يَلْزَمُهُ ذَنْبُ كَبْشٍ . نص عليه .

قال الزركشى : هى أنصهما .

وجزم به فى الوجيز .

واختاره القاضى .

ونصرها الشريف ، وأبو الخطاب فى خلافيهما .

وعنه : إن قال « إن فعلته فعلى كذا » أو نحوه ، وقصد اليمين : فيمين ، وإلا

فنذر معصية . فيذبح فى مسألة الذبح : كبشاً .

اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال : عليه أكثر نصوصه .

قال : وهو مبنى على الفرق بين النذر واليمين .

قال : ولو نذر طاعة حالفاً بها : أجزأ كفارة يمين بلاخلاف عن الإمام أحمد

رحمه الله . فكيف لا يجزئه إذا نذر معصية حالفاً بها ؟ .

قال في الفروع : فعلى هذا - على رواية حنبل الآنية - يلزمان الناذر . والخالف
بجزئه كفارة يمين .

تفسير : قال المصنف ، والخرقي ، وجماعة : ذبح كبشاً .

وقال جماعة : ذبح شاة .

قال الإمام أحمد رحمه الله : وتارة هذا ، وتارة قال هذا .

فأمرنا

أمرهما : مثل ذلك لو نذر ذبح أبيه وكل معصوم .

ذكره القاضي ، وغيره .

وقدمه في الفروع .

قال الشارح : فإن نذر ذبح نفسه أو أجنبي : ففيه أيضاً - عن الإمام أحمد
رحمه الله - روايتان .

واقصر ابن عقيل ، وغيره : على الولد .

واختاره في الانتصار ، وقال : ما لم تقس .

وقال في عيون المسائل : وعلى قياسه : العم والأخ ، في ظاهر المذهب . لأن
بينهم ولاية .

الثانية : لو كان له أكثر من ولد ولم يعين واحداً منهم : لزمه بعدد كفارات
أو كباش .

ذكره المصنف ومن تبعه . وعزاه إلى نص الإمام أحمد رحمه الله .

وهو مخالف لما اختاره في الطلاق والعتق ، على ما تقدم .

تفسير : على القول بلزوم ذبح كبش ، قيل : يذبحه مكان نذره .

قال في الرعاية الكبرى وعنه : بل يذبح كبشاً حيث هو ، ويفرقه على
المساكين ، فقطع بذلك .

وقيل : هو كالمهدي . وأطلقهما في الفروع . ونقل حنبل : يلزمه . وقوله ﴿ وَلَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِكُلِّ مَالِهِ . فَلَهُ الصَّدَقَةُ بِثُلْثِهِ . وَلَا كَفَّارَةَ ﴾ .

قال في الفروع : وإن نذر من تستحب له الصدقة بماله بقصد القربة نص عليه .

وقوله « من تستحب له الصدقة » يحترز به عن نذر اللجاج والغضب . قال في الروضة : ليس لنا في نذر الطاعة ما يفي ببعضه إلا هذا الموضع . قلت : فيعالي بها . إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : إجزاء الصدقة بثلت ماله . ولا كفارة نص عليه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغني ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم .

وصححه في الرعايتين ، والحاوي الصغير . وقدمه في الفروع ، والقواعد ، وغيرهما . قال في القواعد : يتصدق بثلت ماله عند الأصحاب . ويعالي بها أيضاً . وعنه : تلزمه الصدقة بماله كله .

وقال الزركشي : ويحكي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله : أن الواجب في ذلك كفارة يمين .

وعنه : يشمل النقد فقط .

وقال في الرعايتين ، والحاوى : وهل يختص ذلك بالصامت ، أو يعم غيره بلانية ؟
على روايتين .

قال الزركشى : ظاهر كلام الأكثر : أنه يعم كل مال إن لم يكن له نية .
قال فى الفروع : ويتوجه على اختيار شيخنا كل أحد بحسب عزمه . ونص
عليه الإمام أحمد رحمه الله .

فنقل الأثرم - فيمن نذر ماله فى المساكين - أليكون الثلث من الصامت
أو من جميع ما يملك ؟

قال : إنما يكون هذا على قدر ما نوى ، أو على قدر مخرج يمينه . والأموال
تختلف عند الناس .

ونقل عبد الله : إن نذر الصدقة بماله أو ببعضه ، وعليه دين أكثر مما يملك :
أجزأه الثلث . لأنه - عليه أفضل الصلاة والسلام - أمر أبا لبابة بالثلث ^(١) .
فإن نفذ هذا المال وأنشأ غيره ، وقضى دينه . فإنما يجب إخراج ثلث ماله
يوم حنثه .

قال فى الهدى : يريد بيوم حنثه : يوم نذره . وهذا صحيح .
قال : فينظر قدر الثلث ذلك اليوم . فيخرجه بعد قضاء دينه .
قال فى الفروع : كذا قال . وإنما نصه : أنه يخرج قدر الثلث يوم نذره
ولا يسقط عنه قدر دينه .

وهذا - على أصل الإمام أحمد رحمه الله - صحيح فى صحة تصرف المدين .
وعلى قول سبق : أنه لا يصح بكون قدر الدين مستثنى بالشرع من النذر .
انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِأَلْفٍ لَزِمَهُ جَمِيعُهَا ﴾ .
هذا المذهب .

(١) فى قصة توبته رضى الله عنه المشهورة فى قصة نزول بنى قريظة من حصونهم .

قال الشارح ، والمصنف : هذا الصحيح من المذهب .
 وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والهداية ، والخلاصة
 وعنه : يجرئه ثلثه .
 قطع به القاضي في الجامع .
 وقدمه في الرعايتين . وأطلقهما في المذهب .
 وعنه : إن زاد المنذور على ثلث المال : أجزأه قدر الثلث ، وإلا لزمه كل
 المسمى .
 قال في المحرر ، والحاوي الصغير : وهو الأصح .
 وصححه ابن رزق في شرحه .
 وجزم به في الوجيز ، والنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومختب الأدمي ،
 وغيرهم .
 قلت : وهو الصواب .

فوائد

الأولى : لو نذر الصدقة بقدر من المال ، فأبرأ غريمه من قدره ، يقصد به وفاء
 النذر : لم يجرئه . وإن كان من أهل الصدقة .
 قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : لا يجرئه حتى يقبضه .
الثانية : قوله **الخامس** : نَذَرُ التَّبَرُّرِ . كَنَذَرِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ ،
 وَالصَّدَقَةِ ، وَالْاعْتِكَافِ ، وَالْحَجِّ ، وَالْعُمْرَةِ ، وَنَحْوَهَا مِنَ الْقُرْبِ ، عَلَى
 وَجْهِ التَّقَرُّبِ . سَوَاءٌ نَذَرَهُ مُطْلَقًا أَوْ مُعَلَّقًا بِشَرْطِ يَرْجُوهُ . فَقَالَ
 « إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي ، أَوْ : إِنْ سَلَّمَ اللَّهُ مَالِي فَلِلَّهِ عَلَى كَذَا » .
 قال في المغني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم من الأصحاب : بشرط تجدد نعمة
 أو دفع نقمة .

قال في المستوعب ، وغيره : كطلوع الشمس .

الثالثة : لو نذر صيام نصف يوم : لزمه يوم كامل .

ذكره المجد في المسودة قياس المذهب .

قال في القواعد الأصولية : وفيه نظر .

وجزم بالأول في الفروع ، وقال : ويتوجه وجه .

الرابعة : مثل ذلك في الحكم : لو حلف بقصد التقرب ، مثل ما لو قال

« والله لئن سلم مالي لأتصدقن بكذا » على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال في الفروع - بعد تعدد نذر التبرر - والمنصوص : أو حلف بقصد التبرر .

وقيل : ليس هذا بنذر .

الخامسة : ما قاله المصنف ﴿ مَتَى وَجِدَ شَرْطُهُ : انْعَقَدَ نَذْرُهُ وَلَزِمَهُ فِعْلُهُ ﴾

بلا نزاع .

ويحوز فعله قبله . ذكره في التبصرة والفنون . لوجود أحد سببيه . والنذر

كاليمين .

واقصر عليه في القواعد .

وقدمه في الفروع .

ومنع أبو الخطاب . لأن تعليقه منع كونه سبباً .

وقال القاضي في الخلاف : لأنه لم يلزمه . فلا يجزئه عن الواجب .

ذكره في جواز صوم المتمتع السبعة الأيام قبل رجوعه إلى أهله .

وقال القاضي في الخلاف أيضاً - فيمن نذر صوم يوم يقدم فلان : لم يجب ،

لأن سبب الوجوب القدوم ، وما وجد .

وتقدم في أواخر « كتاب الأيمان » وجوب كفارة اليمين والنذر على الفور .

السادسة : لو نذر عتق عبد معين ، فمات قبل عتقه : لم يلزمه عتق غيره . ولزمه

كفارة يمين . نص عليه . لعجزه عن المندور .

وإن قتله السيد : فهل يلزمه ضمانه ؟ على وجهين .

أهمهما : لا يلزمه . قاله القاضي ، وأبو الخطاب .

والثاني : يلزمه . قاله ابن عقيل .

فيجب صرف قيمته في الرقاب .

ولو أتلفه أجنبي . فقال أبو الخطاب : لسيدة القيمة . ولا يلزمه صرفها في العتق

وخرج بعض الأصحاب وجها بوجوبه . وهو قياس قول ابن عقيل . لأن

البدل قائم مقام المبدل . ولهذا لو وصى له بعبد ، فقتل قبل قبوله : كان له قيمته .

قال ذلك في القاعدة الثامنة والثلاثين بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ . لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ رَمَضَانُ وَيَوْمًا

الْعِيدَيْنِ : فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رَوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا .

إذا نذر صوم سنة ، فلا يخلو : إما أن يطلق السنة ، أو يعينها .

فإن عينها لم يدخل في نذره رمضان . على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب .

وصححه في الرعايتين ، والحاوي .

وقدومه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وعنه : يدخل في نذره . فيقضى ، ويكفر أيضا . على الصحيح .

وفيه وجه : أنه لا يكفر .

وأطلقهما في المحرر .

ولا يدخل في نذره أيضا : يوما العيدين على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : ما يدل على أنه يقضى يومى العيدين . فيدخلان في نذره .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى .

والحكم في القضاء والكفارة . كرمضان ، على ما تقدم .

ولا يدخل في نذره أيضا أيام التشريق . على الصحيح من المذهب ، إذا

قلنا : لا يجزىء عن صوم الفرض .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يدخلن في نذره .

قال المصنف هنا : وعنه ما يدل على أنه يقضى يوما العيدين ، وأيام التشريق .

قال في الحرر ، وغيره : وعنه يتناول النذر أيام النهى دون أيام رمضان .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

فعلى الرواية الثانية : القضاء لا بد منه . ويلزمه التكفير على الصحيح .

كما تقدم .

وفيه وجه آخر : أنه لا يلزمه التكفير .

وأما إذا نذر صوم سنة ، وأطلق : ففي لزوم التتابع فيها ما في نذر صوم شهر

مطلق ، على ما يأتى .

إذا علمت ذلك : فيلزمه صيام اثني عشر شهراً سوى رمضان . وأيام النهى ،

وإن شرط التتابع . على الصحيح من المذهب .

قال في الترغيب : بصوم مع التفريق ثلاثمائة وستين يوما . ذكره القاضى .

وعند ابن عقيل : أن صيامها متتابعة . وهى على ما بها من نقصان أو تمام .
وقال فى التبصرة : لا يعم العيد ورمضان . وفى التشريق روايتان .
وعنه : يقضى العيد والتشريق إن أفطرها .
وقال فى الكافى : إن لزم التتابع فكعينة .
قال فى المحرر : وقال صاحب المغنى متى شرط التتابع فهو كمنذره المعينة .
فأمرناه

إمراءهما : لو نذر صوم سنة من الآن ، أو من وقت كذا . فهى كالمعينة على
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وقيل : كمطلقة فى لزوم اثنى عشر شهراً للنذر .
واختاره فى المحرر .

الثانية : لو نذر صوم الدهر : لزمه صومه . على الصحيح من المذهب .
وقال فى الفروع : ويتوجه لزومه إن استصحب صومه .
وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : من نذر صوم الدهر : كان له صيام يوم
وإفطار يوم . انتهى .
وحكمه فى دخول رمضان والعيد والتشريق : حكم السنة المعينة على
ما تقدم .

فعلى المذهب : إن أفطر كفر فقط .
فإن كفر لتركه صيام يوم ، أو أكثر ، بصيام : فاحتمالان .
وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، والفروع .
قلت : فعلى الصحة ، يعابى بها .

وقال فى الرعاية : وهل يدخل تحت نذر صوم الدهر من قادر ، ومن قضى
ما يجب فطره : كيوم عيد ونحوه . وقضاء ما أفطره من رمضان لعذر . وصوم كفارة
الظهار ، ونحو ذلك لعذر ؟ على وجهين .

فإن دخل : ففي الكفارة لكل يوم فقير وجهان . أظهرهما : عدمها مع القضاء . لأن النذر سقط لقضاء ما أوجبه الشارع ابتداء ، ووجوبها مع صوم الظهار . لأنه سببه . انتهى .

وقال في الفروع ، وغيره : ولا يدخل رمضان .
وقيل : بل قضاء فطره منه لعذر ، ويوم نهي ، وصوم ظهار ، ونحوه : ففي الكفارة وجهان . أظهرهما : وجوبها مع صوم ظهار . لأنه سببه . انتهى .
قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ الْخَمِيسِ فَوَاقٍ يَوْمَ عِيدٍ ، أَوْ حَيْضٍ : أَفْطَرَ . وَقَضَى وَكَفَّرَ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
وصححه في النظم ، وغيره .
وعنه : يُكْفَرُ من غير قضاء .
ونقل عنه : ما يدل على أنه إن صام يوم العيد : صح صومه .
وعنه : لا كفارة عليه مع القضاء .
وقيل : عكسه .

وقال في الرعايتين ، والحاوى الصغير : ومن ابتدأ بنذر صوم كل اثنين ، أو خميس ، أو علقه بشرط يمكن ، فوجد : لزمه . فإن صادف مرضاً ، أو حيضاً غير معتاد : قضى .

وقيل : وكفر ، كما لو صادف عيداً .
وعنه : تكفى الكفارة فيهما .
وقيل : لا قضاء ولا كفارة مع حيض وعيد .
وقيل : إن صام العيد : صح .

زاد في الرعاية الكبرى : وقيل يقضى العيد . وفي الكفارة روايتان . انتهى .

ذكرهما في الرعاية الكبرى في « باب صوم النذر ، والتطوع » .

وفي الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير في « باب النذر » : -

فأمره : لو نذر أن يصوم يوماً معيناً أبداً ، ثم جهله . فأفتى بعض العلماء

بصيام الأسبوع ، كصلاة من خمس .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : بل يصوم يوماً من الأيام مطلقاً ، أى

يوم كان .

وهل عليه كفارة لغوات التعيين ؟ يخرج على روايتين .

بخلاف الصلوات الخمس . فإنها لا تجزئ إلا بتعيين النية على المشهور .

والتعيين يسقط بالعدر .

قوله ﴿ وَإِنْ وَافَقَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ . فَهَلْ يَصُومُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهما مبنيتان على جواز صومها فرضاً وعدمه . على ما تقدم في « باب صوم

التطوع » .

وقد تقدم المذهب فيهما هناك .

فالمذهب هنا مثله .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدُمُ فَلَانٌ . فَقَدِمَ لَيْلًا : فَلَا شَيْءَ

عَلَيْهِ ﴾ بلا نزاع .

لكن قال في منتخب ولد الشيرازي : يستحب صوم يوم صديحته .

وحزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَإِنْ قَدِمَ نَهَارًا . فَعَنَهُ : مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ . وَلَا

يَلْزَمُهُ إِلَّا إِمَامُ صِيَامِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْطَرَ . وَعَنَهُ : أَنَّهُ

يَقْضَى وَيُكَفَّرُ ، سِوَاهُ قَدِمَ وَهُوَ مُفْطِرٌ ، أَوْ صَائِمٌ ﴾ .

إذا نذر صوم يوم يقدم فلان ، وقدم نهراً ، فلا يخلو : إما أن يقدم وهو صائم ، أو يقدم وهو مفطر .

فإن قدم وهو مفطر ، فالصحيح من المذهب : أنه يقضى ويكفر .

قدمه في الرعايتين ، والحاوى ، والفروع .

وقال - عن التكفير - : اختاره الأكثر .

وهو من مفردات المذهب .

قال المصنف ، والشارح : لو قدم يوم فطر ، أو أضحي ، فعنه : لا يصح .

ويقضى ويكفر . وهو قول أكثر أصحابنا .

وأطلقا فيما إذا كان مفطراً في غيرهما : الروايتين .

وعنه : لا يلزمه مع القضاء كفارة .

وأطلق في الحرر ، والنظم ، في وجوب الكفارة مع القضاء : الروايتين .

وقدما وجوب القضاء .

وعنه لا يلزم القضاء أصلاً ، ولا كفارة .

قال في الوجيز : فلا شيء عليه .

وإن قدم ، وهو صائم تطوعاً . فإن كان قد بيّت النية للصوم لخبر سمعه : صح

صومه ، وأجزأه .

وإن نوى حين قدم : أجزأه أيضاً . على إحدى الروايتين .

اختاره القاضى .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الحرر ، والنظم .

وعنه : لا يجزئه الصوم والحالة هذه . وعليه القضاء . وهو المذهب .

قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

ومحل الروایتین : إذا قدم قبل الزوال أو بعده . وقلنا : بصحته . على ماتقدم
في « كتاب الصوم » .

وإن قلنا : لم يصح بعد الزوال ، وقدمه بعده : فلعو .
قال في الرايتين : مبنى على الروایتین على أن موجب النذر : الصوم من قدومه
أو كل اليوم .

فعلى المذهب - وهو وجوب القضاء - يلزمه كفارة أيضاً . على الصحيح من
المذهب .

وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وقدمه في الرايتين ، والحاوی الصغير ، والفروع ، وصححه في النظم .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يلزمه مع القضاء كفارة .

وأطلقهما في المحرر .

وعلى المذهب أيضاً : لو نذر صوم يوم أكل فيه : قضاء في أحد الوجهين .

قاله في الفروع .

قلت : الصواب في هذا : أنه لعو . أشبه ما لو نذر صوم أمس .

وقال في الانتصار : يقضى ويكفر .

وفي الانتصار أيضاً : لا يصح . كحيض ، وأن في إمساكه أوجها .

الثالث : يلزم في الثانية .

قوله ﴿ وَإِنْ وَافَقَ قُدُومُهُ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَالَ الْخَرَقِيُّ : يُجْزِئُهُ
صِيَامُهُ لِرَمَضَانَ وَنَذَرِهِ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . نقلها المروذي .

وجزم به ابن عقيل في تذكرته .
قال في الوجيز : وإن وافق قدومه في رمضان : لم يقض . ولم يكفر .
قال في القواعد : حمل هذه الرواية المتأخرون على أن نذره لم ينعقد لمصادفته
رمضان .

قال : ولا يخفى فساد هذا التأويل .
وقال غيره : عليه القضاء . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
قال الزركشي : هي أنصهما .

واختاره أبو بكر ، والقاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما .
قال في القاعدة الثامنة عشر : هذا الأشهر عند الأصحاب .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم .
وقال في الفصول : لا يلزمه صوم آخر . لا لأن صومه أغنى عنهما ، بل
لتعذره فيه . نص عليه .

وقال فيه أيضاً : إذا نوى صومه عنهما ففيل : لغو .
وقيل : يجزئه عن رمضان . انتهى .

وعنه : لا ينعقد نذره إذا قدم في نهار يوم من رمضان . والمذهب انعقاده .
وعليه الأصحاب .

فعلى المذهب - وهو وجوب القضاء - في وجوب الكفارة معه روايتان .
وأطلقهما في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والفروع .
إمامهما : عليه الكفارة أيضاً .

قدمه في الرايعتين ، والحاوي .
وصححه في تصحيح المحرر .

واختاره أبو بكر . قاله المصنف .

والسرواية الثانية : لا كفارة عليه .

اختاره المجد في شرح الهداية . قاله في تصحيح الحرر .

وعلى قول الخرقى : في نية نذره أيضاً وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا بد أن ينويه عن فرضه ونذره .

قاله المصنف في المغنى ، والشارح ، وغيرها .

وقدمه في القواعد .

وقال المجد : لا يحتاج إلى نية النذر . قال : وهو ظاهر كلام الخرقى والإمام

أحمد رحمه الله

قال في القواعد : وفي تعليقه بعد .

وتقدم كلام صاحب الفصول .

فأمرناه

أمرهما : لو وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين . فالصحيح : أنه يتمه .

ولا يلزمه قضاؤه . بل يقضى نذر القدوم ، كصوم في قضاء رمضان ، أو كفارة ،

أو نذر مطلق . قاله في الفروع .

وعنه : يكفيه لهما .

الثانية : مثل ذلك في الحكم لو نذر صيام شهر من يوم يقدم فلان ، فقدم

في أول شهر رمضان .

قوله ﴿ وَإِنْ وَافَقَ يَوْمَ نَذَرِهِ وَهُوَ مَجْنُونٌ . فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا

كَفَّارَةَ ﴾ .

قال في الفروع - عمن نذر صوم شهر بعينه وجن كل الشهر : - لم يقض ،
على الأصح .

وكذا قال في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .
وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز ، والزر كشي ، وغيرهم .
والرعاية الكبرى في موضع .
وعنه : يقضى .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ ، فَلَمْ يَصُمْهُ لِغَيْرِ عُدْرٍ : فَعَلَيْهِ
الْقَضَاءُ وَكَفَّارَةُ يَمِينٍ ﴾ بلا نزاع .
﴿ وَإِنْ لَمْ يَصُمْهُ لِعُدْرٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ﴾ بلا نزاع .
﴿ وَفِي الْكَفَّارَةِ رَوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .
إمدهما : عليه الكفارة أيضاً . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .
وصححه المصنف ، والناظم ، وغيرهما .
والرواية الثانية : لا كفارة عليه .

وعنه في المعذور : يفدى فقط . ذكره الحلواني .

فوائد

الأولى : صومه في كفارة الظهار في الشهر المنذور : كفطره . على الصحيح
من المذهب .

وعنه : لا يلزمه كفارة هنا .

الثانية : لو جن في الشهر كله : لم يقضه . على الصحيح من المذهب .

وعنه : يقضيه .

الثالثة : إذا لم يصمه لعذر أو غيره وقضاه ، فالصحيح من المذهب : أنه يلزمه

القضاء متتابعاً مواصلاً لتتمته .

وعنه : له تفريقه .

وعنه : وترك مواصلته أيضاً .

الرابعة : يبني من لا يقطع عذره تتابع صوم الكفارة .

الخاصة : قوله ﴿ وَإِنْ صَامَ قَبْلَهُ : لَمْ يُجْزِهِ ﴾ .

بلا نزاع . كالصلاة .

لكن لو كان نذره بصدقة مال : جاز إخراجها قبل الوقت الذي عينه للنفع .

كالزكاة . قاله الأصحاب .

قال الناظم :

ويجزئه فيما فيه نفع سواء كالزكاة لنفع الخلق لا التعبد

قوله ﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ فِي بَعْضِهِ لَغَيْرِ عَذْرِ : لَزِمَهُ اسْتِثْنَاهُ وَيُكْفَرُ ﴾

وهو المذهب .

جزم به الخرق ، وصاحب المنور ، ومنتخب الأدمى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

قال الزركشي : هذه هي المشهورة ، واختيار الخرق ، وأبى الخطاب في الهداية

وابن البنا .

فعلى هذا يلزمه الاستثناء عقب الأيام التي أفطر فيها . ولا يجوز تأخيرها .
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُتِمَّ بَاقِيَهُ وَيَقْضَى وَيُكْفَرُ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال المصنف ، والشارح : وهذه الرواية أقيس وأصح .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما الحاوي .

تنبيه : قال الزركشي : أصل الخلاف أن التتابع في الشهر المعين ، هل وجب
لضرورة الزمن ؟ وإليه ميل أبي محمد .

أو لإطلاق النذر ؟ وإليه ميل الخرق ، والجماعة .

ولهذا لو شرط التتابع بلفظه ، أو نواه : لزمه الاستثناء قولاً واحداً .

ومما ينبغي على ذلك أيضاً : إذا ترك صوم الشهر كله ، فهل يلزمه شهر متتابع ،
أو يجزئه متفرقاً ؟ على الروایتين .

ولهاتين الروایتين أيضاً : التفات إلى ما إذا نوى صوم شهر ، وأطلق : هل
يلزمه متتابعاً أم لا ؟ .

وقد تقدم : أن كلام الخرق يشعر بعدم التتابع .

وقضية البناء هنا تقتضي اشتراط التتابع . كما هو المشهور عند الأصحاب ثم .

انتهى .

فأمرناه

إمراهما : لو قيد الشهر المعين بالتتابع ، فأفطر يوماً بلا عذر ابتداء وكفر .

الثانية : لو أفطر في بعضه لعذر بنى على ماضى من صيامه وكفر . على

الصحيح من المذهب .

قال الشارح : هذا قياس المذهب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .

ونصره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وعنه : لا يكفر .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي .

قوله ﴿ وَإِذَا نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ : لَزِمَهُ التَّابِعُ ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى ، ونظم المفردات .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير .

وصححه الناظم ، والرعاية الكبرى .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يلزمه التتابع إلا بشرط أو نية ، وفقاً للأئمة الثلاثة .

وفي إجزاء صوم رمضان عنهما روايتان . قاله في الواضح .

فائده : لو قطع تنابعه بلا عذر : استأنفه . ومع عذر : يخير بينه بلا كفارة .

أو يبني .

قال في الفروع : فهل يتم ثلاثين ، أو الأيام الفائتة ؟ فيه وجهان .

قلت : يقرب من ذلك : إذا ابتدأ صوم شهرى الكفارة في أثناء شهر . على

ما تقدم في باب الإجارة .

وتقدم : إذا فاته رمضان : هل يقضى شهراً . أو ثلاثين يوماً ؟ ويكفر . على

كلا الوجهين .

وفيها رواية كشهرى الكفارة . ذكره غير واحد .

وتقدم كلامه في الروضة .

وقال في الترغيب : إن أفطره بلا عذر : كفر . وهل ينقطع فيستأنفه أم لا ؟

فيقضى ما تركه ؟ فيه روايتان .

وكذا قال في التبصرة .

وهل يتمه أو يستأنفه ؟ فيه روايتان .

واختار أبو محمد الجوزي : يكفر ويستأنفه .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ : لَمْ يَلْزِمَهُ التَّابِعُ ، إِلَّا أَنْ

يَشْتَرِطَهُ ﴾

يعنى : أو ينويه . وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن

عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وعنه : يلزمه التتابع مطلقاً . اختاره القاضي .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

تفصيل : دخل في قوله « وَإِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ » لو كانت ثلاثين يوماً .

وهو كذلك . فلا يلزمه التتابع فيها إلا بشرط أو نية . كما لو قال عشرين ونحوها .

وهو إحدى الروايتين .

جزم به في المحرر ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمي .

وهو وجه في الرعايتين .

والرواية الثانية : لا يلزمه التتابع فيها ، وإن لزمه في غيرها . وهو المذهب .

نص عليه .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

لأنه لو أراد التتابع لقال « شهراً » .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامًا مُتَتَابِعًا ﴾ يعنى غير معين .

﴿ فَأَفْطَرَ لِمَرَضٍ ﴾ يعني يجب معه الفطر ﴿ أَوْ حَيْضٍ ﴾ : قَضَى لَا غَيْرُ ﴿

هذا إحدى الروايتين . قدمه ابن منبجا .

وعنه : يخير بين أن يستأنف ولا شيء عليه . وبين أن يبني على صيامه ويكفر . وهو المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، والحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والخرق .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ لِمَرَضٍ غُذِرَ ﴾ : لَزِمَهُ الاستِئْثْنَانُ ﴿ بِلا نزاع ، بلا كفارة .

﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ لِسَفَرٍ أَوْ مَا يُبَيِّحُ الْفِطْرَ فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾ .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منبجا ، والزركشى .

أمرهما : لا ينقطع التتابع . وهو الصحيح من المذهب .

صححه في التصحيح .

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

والثاني : ينقطع التتابع بذلك .

قال ابن منبجا : ويجيء على قول الخرق : يخير بين الاستئْثْنَانِ وبين البناء والقضاء والكفارة ، كما تقدم .

قلت : وهو ظاهر كلام [الخرق و] أكثر الأصحاب ، لعدم تفريقهم في ذلك .

قال الزركشى : ولنا وجه ثالث : يفرق بين المرض والسفر . ففي المرض :

يخير . وفي السفر : يتعين الاستئْثْنَانُ . انتهى .

تغيبه : دخل في قوله « ما يبيح الفطر » المرض أيضا . لكن مراده بالمرض

هنا : المرض غير الخوف . ومراده بالمرض في المسألة الأولى : المرض الخوف
الموجب للفطر . ذكره ابن منجاف في شرحه .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامًا ، فَعَجَزَ عَنْهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ :
أَطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٍ ﴾ .

يعنى : يطعم ولا يكفر .
وهذا إحدى الروايات .

ويحتمل أن يكفر . ولا شيء عليه .
ذكره ابن عقيل رواية ، كغير الصوم .
قال في الحاوى : وهو أصح عندي .
ومال إليه المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز .
وأطلقهما في المحرر .

وعنه : أنه يطعم لكل يوم مسكين ويكفر كفارة يمين . وهو المذهب .
نص عليه .

قال القاضى : وهو أصح .
قال في المحرر : والمنصوص عنه وجوبه .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .
وقيل : يحزىء عن كله فقير واحد .

ويتخرج أن لا يلزمه كفارة .
وفي النوادر احتمال يصام عنه .

وسبق في فعل الولي عنه : أنه ذكره القاضى في الخلاف .

فأمرناه

إمراهما : مثل ذلك في الحكم : لو نذره في حال عجزه عنه . قاله الأصحاب .
وقيل : لا يصح نذره .

نقل أبو طالب : ما كان نذر معصية أو لا يقدر عليه : ففيه كفارة يمين .
وتقدمت رواية الشالنجي .

قال في الفروع : ومرادهم غير الحج عنه .

قال : والمراد ولا يطيقه ولا شيئاً منه . وإلا آتى بما يطيقه منه وكفر للباقي .

قال : وكذا أطلق شيخنا ، يعنى : به الشيخ تقي الدين رحمه الله .

فقال : التقادر على فعل المنذور يلزمه . وإلا فله أن يكفر . انتهى .

فأما إن نذر من لا يجد زاداً وراحلة الحج ، فإن وجدها بعد ذلك : لزمه

بالنذر السابق . وإلا لم يلزمه ، كالحج الواجب بأصل الشرع .

ذكره القاضى في الخلاف في فعل الولى عنه .

وقال في عيون المسائل - في ضمان الجاهل - أكثر ما فيه : أن يظهر من الدين

ما يعجز عن أدائه . وذلك لا يمنع صحة الضمان . كما لو نذر ألف حبة ، والصدقة بمائة

ألف دينار ، ولا يملك قيراطاً : فإنه يصح . لأنه ورط نفسه في ذلك برضاه . انتهى .

وقيل : لا ينعقد نذر العاجز .

الثانية : لو نذر غير الصيام - كالصلاة ونحوها - وعجز عنه : فليس عليه

إلا الكفارة .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى يَتِّتِ اللَّهُ تَعَالَى ، أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الْحَرَمِ ﴾

أو مكة وأطلق ﴿ لَمْ يَجْزِئْهُ ، إِلَّا أَنْ يُمَشِيَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ﴾ .

لأنه مشى إلى عبادة . والمشى إلى العبادة أفضل .

ومراده ومراد غيره : يلزمه المشى ، ما لم ينو إتيانه . لاحقية المشى .

صرح به المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .
فأمره : حيث لزمه المشى أو غيره ، فيكون ابتداءه من مكانه . إلا أن ينوى
 موضعاً بعينه . نص عليه .

وقطع به في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
 وذكره القاضى إجماعاً ، محتجاً به وبما لو نذر من محله : لم يجز من ميقاته ،
 على قضاء الحج الفاسد من الأبعد من إحرامه أو ميقاته .

وقيل هنا : أو من إحرامه إلى أمنه فساد بوطئه .
 قال الإمام أحمد رحمه الله : إذا رمى الجرة فقد فرغ .
 وقال أيضاً : يركب في الحج إذا رمى ، وفي العمرة إذا سعى .
 قال في الترتيب : لا يركب حتى يأتى بالتحليلين على الأصح .

تنبيه : مفهوم قوله « أو موضع من الحرم » لو نذر المشى إلى غير الحرم - كعرفة
 ومواقيت الإحرام وغير ذلك - لم يلزمه ذلك . ويكون كنذر المباح . وهو كذلك .
 قاله المصنف ، والشارح .

فأمره : لو نذر الإتيان إلى بيت الله غير حاج ولا معتمر : لفاً قوله « غير
 حاج ولا معتمر » ولزمه إتيانه حاجاً أو معتمراً . ذكره القاضى أبو الحسين .

قوله ﴿ فَإِنْ تَرَكَ الْمَشَى لِعَجْزٍ أَوْ غَيْرِهِ : فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ ﴾ .
 وهو المذهب .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وهو أصح .
 وحزم به في الوجيز .

وقدمه في المغنى ، والحرر ، والشرح ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ،
 والمستوعب ، والخلاصة .

وعنه : عليه دم .

ووجوب كفارة اليمين أو الدم من مفردات المذهب .
وعنه : لا كفارة عليه . ذكرها ابن رزين .
وقال في المغنى : قياس المذهب : يستأنفه ماشياً ، لتركه صفة المنذور . ككتفريقه
صوماً متتابعاً .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الرَّكُوبَ ، فَمَشَى . فَقِيهِ الرَّوَّائِثَانِ ﴾ .
يعنى : المتقدمتان .
وهما : هل عليه كفارة يمين ، أو دم ؟ وقد علمت المذهب منهما . لأن
الركوب فى نفسه غير طاعة .

فأثرناه

إمراهما : لو أفسد الحج المنذور ماشياً : وجب القضاء ماشياً . وكذا إن
فاته الحج : سقط توابع الوقوف والمبيت بمزدلفة ومنى والرمى . وتحلل بعمره .
ويمضى فى الحج الفاسد ماشياً حتى يحل منه .
الثانى : لو نذر المشى إلى مسجد المدينة ، أو الأقصى : لزمه ذلك . والصلاة
فيه . قاله الأصحاب .

قال فى الفروع : ويتوجه أن مرادهم : لغير المرأة . لأفضلية بيتها .
وإن عين مسجداً غير حرم : لزمه عند وصوله ركعتين . ذكره فى الواضح .
واقصر عليه فى الفروع .

قال المصنف ، والشارح : لو نذر إتيان مسجد سوى المساجد الثلاثة : لم يلزمه
إتيانه . وإن نذر الصلاة فيه : لزمته الصلاة دون المشى . ففى أى موضع صلى
أجزأه .
قالا : ولا نعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ فَإِنْ نَذَرَ رَقَبَةً : فَهِيَ الَّتِي تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ﴾ .

على ما تقدم تبينه في « كتاب الظهار » .

﴿ إِلَّا أَنْ يَتَوَدَّ رَقَبَةً بَيْنَهُمَا ﴾ .

فيجزئه ما عينه بلا نزاع .

لكن لو مات المذنوب قبل أن يعتقه : لزمه كفارة يمين . ولا يلزمه عتق عبد .

نص على ذلك وقاله .

وقال الأصحاب : ولو أتلف العبد المذنوب عتقه : لزمه كفارة يمين ، على

الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقيل : يلزمه قيمتها ، بصرفها إلى الرقاب .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الطَّوْفَ عَلَى أَرْبَعٍ : طَافَ طَوَافَيْنِ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والمحزر ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي ، والنظم ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا بدل واجب .

وعنه : يجزئه طواف واحد على رجله .

قال المصنف ، والشارح : والقياس أن يلزمه طواف واحد على رجله .

ولا يلزمه على يديه .

وفي الكفارة على هذه الرواية وجهان .

وأطلقهما في المغني ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والنظم ، والحاوي الصغير

والقواعد الأصولية ، والفروع .

قال المصنف ، والشارح : بناء على ما تقدم .
وقالا : قياس المذهب : لزوم الكفارة ، لإخلاله بصفة نذره . وإن كان
غير مشروع .

فوائد

الأولى : مثل المسألة في الحكم : لو نذر السعي على الأربع .
ذكره في المبهي والمستوعب .
واقصر عليه في الفروع .
وجزم به في الرعاية الكبرى .
قال في الفروع : وكذا لو نذر طاعة على وجه منهي عنه . كنذره صلاة
عريانا ، أو الحج حافيا حاسرا . أو نذرت المرأة الحج حاسرة . وفاء بالطاعة .
قال في القواعد الأصولية : قياس المذهب : الوفاء بالطاعة على الوجه المشروع .
وفي الكفارة لتركه النهي وجهان .
وأطلقهما في الفروع .

وهما كالوجهين المتقدمين قبل ذلك .
قال في الرعاية الكبرى : فإن قال « حافيا حاسرا » كفر ولم يفعل الصفة .
وقيل : يمشى منذ أحرم . انتهى .

الثانية : لو نذر الطواف . فأقله : أسبوع . ولو نذر صوما ، فأقله : يوم .
ولو نذر صلاة : لم يجزئه أقل من ركعتين . على الصحيح من المذهب .
وقيل : يجزئه ركعة .

وأطلقهما في الشرح .

الثالثة : قال في الفروع : لو نذر الحج العام ، فلم يحج . ثم نذر أخرى في العام

الثانى : فيتوجه أنه يصح . ويبدأ بالثانية لقوتها . ويكفر لتأخير الأولى . وفي المعذور الخلاف . انتهى .

الرابعة : لا يلزم الوفاء بالوعد . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . لأنه لا يحرم بلا استثناء . لقوله تعالى (١٨ : ٢٣) ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) ولأنه في معنى الهبة قبل القبض . ذكره في الفروع .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله وجهاً : أنه يلزمه . واختاره . قال في الفروع : ويتوجه أنه رواية من تأجيل العارية والصلح عن عوض المتلف بمؤجل .

ولما قيل للإمام أحمد رحمه الله : بم يعرف الكذابون ؟ قال : بخلف المواعيد قال في الفروع : وهذا متجه . وتقدم الخلف بالعهد في أول « كتاب الإيمان » .

الخامسة : لم يزل العلماء يستدلون بهذه الآية على الاستثناء . وفي الدلالة بها غموض . فلهذا قال القرافي في قواعده : اتفق الفقهاء على الاستدلال بقوله تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) .

ووجه الدليل منه في غاية الإشكال . فإن « إلا » ليست للتعليق ، و « أن » المفتوحة ليست للتعليق . فما بقى في الآية شيء يدل على التعليق مطابقة ولا التزاما . فكيف يصح الاستدلال بشيء لا يدل على ذلك ؟ وطول الأيام يحاولون الاستدلال بهذه الآية ، ولا يكاد يتفطن لوجه الدليل منها . وليس فيها إلا الاستثناء ، و « أن » الناصبة لا الشرطية . ولا يفطنون لهذا الاستثناء من أى شيء هو ؟ وما هو المستثنى منه ؟ فتأمل . فهو في غاية الإشكال . وهو أصل في اشتراط المشيئة عند النطق بالأفعال .

والجواب ، أنا نقول : هذا استثناء من الأحوال . والمستثنى حالة من الأحوال . وهي محذوفة قبل « أن » الناصبة وعاملة فيها - أعنى الحال - عاملة في « أن » الناصبة .

وتقريره : ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً في حالة من الأحوال إلا معلقاً بأن يشاء الله ، ثم حذفت « معلقاً » والباء من « أن » فيكون النهى المتقدم مع « إلا » المتأخرة قد حصرت القول في هذه الحال دون سائر الأحوال . فتختص هذه الحال بالإباحة ، وغيرها بالتحريم . وترك المحرم واجب . وليس شيء هناك يترك به الحرام إلا هذه . فتكون واجبة . فهذا مدرك الوجوب .

وأما مدرك التعليق : فهو قولنا « معلقاً » فإنه يدل على أنه تعليق في تلك الحالة كما إذا قال « لا تخرج إلا ضاحكاً » فإنه يفيد الأمر بالضحك للخروج . وانتظم « معلقاً » مع « أن » بالباء المحذوفة ، واتجه الأمر بالتعليق على المشيئة من هذه الصيغة عند الوعد بالأفعال . انتهى .

كتاب القضاء

فائرة « القضاء » واحد الأقضية . والقضاء يعبر به عن معان كثيرة .
والأصل فيه : الحتم ، والفراغ من الأمر . ويجرى على هذا جميع ما في القرآن من
لفظ « القضاء » .

والمراد به في الشرع : الإلزام .

وولاية القضاء رتبة دينية ونسبة شرعية .

قوله ﴿ وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ ﴾ .
هذا المذهب .

جزم به في المنفى ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، والمنقخب ،
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدومه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في المذهب ، والخلاصة ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

وعنه : سُنَّة . نصره القاضي ، وأصحابه .

وقدومه ناظم المفردات . وهو منها .

وعنه : لا يسن دخوله فيه .

نقل عبد الله : لا يعجبني . هو أسلم .

فائرة : نصب الإمام فرض على الكفاية . على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب ، بشروطه المتقدمة في أول « باب قتال أهل البغي » .

وذكر في الفروع رواية : أنه ليس فرض كفاية .

وهو ضعيف جداً . ولم أره لغيره .

قوله ﴿ فَيَجِبُ ﴾ .

يعنى على القول بأنه فرض كفاية ﴿ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْصِبَ فِي كُلِّ إِقْلِيمٍ قَاضِيًا ﴾ .

وقال فى الرعاية : يلزمه على الأصح .

والظاهر : أنه مبنى على الوجوب والسنية .

قوله ﴿ وَيَخْتَارُ لِذَلِكَ أَفْضَلَ مَنْ يَجِدُ ، وَأَوْزَعَهُمْ ﴾ .

قاله الأصحاب .

وفى منتخب الأدمى البغدادى : على الإمام نصب من يكفى به .

قال فى الرعاية : يلزمه أن يولى قاضياً من أفضل وأصلح من يجد علماء وديناً .

وعنه : وورعاً ونزاهة وصيانة وأمانة .

قوله ﴿ وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَصْلَحُ لَهُ - إِذَا طُلِبَ وَلَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُ مِمَّنْ

يُوثَقُ بِهِ - : الدُّخُولُ فِيهِ ﴾ .

يعنى على القول بأنه فرض كفاية .

ومراد : إذا لم يشغله عما هو أهم منه .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وصححه فى المذهب ، والخلاصة ، ، والرعايتين ، وغيرهم .

وجزم به الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المفتى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : أنه سئل : هل يأتى القاضى بالامتناع إذا لم يوجد غيره ممن يوثق به ؟

قال : لا يأتى .

وهذا يدل على أنه ليس بواجب .

قال فى الفروع وعنه : لا يسن دخوله فيه . نقل عبد الله : لا يعجبني . هو أسلم

وذكر ما رواه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً « ليأتين على القاضي العدل ساعة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرة » .

قال في الحاوى - عن الرواية الثانية - : هذه الرواية محمولة على من لا يأمن على نفسه الضعف فيه ، أو على أن ذلك الزمان كان الحكام يحملون فيه القضاة على ما لا يحل ، ولا يمكنهم الحكم بالحق . انتهى .

تنبيه : ظاهر قوله « ويجب على من يصلح له إذا طلب » أنه لا يجب عليه الطلب .

وهو صحيح . وهو المذهب .

قدمه في الرعاية ، والفروع .

وقيل : يلزمه الطلب . وهو ظاهر كلام الشارح .

ويحتمله كلام المصنف هنا .

وقيل : يحرم الطلب ، لخوفه ميلاً .

فائدة : قال في الفروع : وإن وثق بغيره : فيتوجه أنه كالشهادة . وظاهر

كلامهم : مختلف .

قوله ﴿ فَإِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ : كَرِهَ لَهُ طَلَبُهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ ﴾ .

يعنى : فيما إذا اطلع عليه . وهو المذهب . وعليه الأحناب . وقطع به كثير منهم وعنه : لا يكره له طلبه لقصد الحق ، ودفع غير المستحق .

وقيل : يكره مع وجود أصلح منه ، أو غناه عنه أو شهرته . ذكره في الرعاية .

قال في الفروع : ويتوجه وجه ، بل يستحب طلبه لقصد الحق . ودفع غير

المستحق .

قال الماوردى : ويتوجه وجه : يحرم بدونه .

قوله ﴿وَإِنْ طُلِبَ، فَلَا فَضْلُ: أَنَّ لَا يُجِيبَ إِلَيْهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ
الإمام أحمد رحمه الله﴾ .

يعنى : إذا وجد غيره وطُلب هو . وهو المذهب مطلقاً .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الرعايتين ، والفروع ، والشرح ، وغيرهم .

واختاره القاضى ، وغيره .

وقال ابن حامد : الأفضل الإجابة إذا أمن من نفسه .

ذكره المصنف هنا .

وأطلقهما فى الحرر .

وقيل : الأفضل الإجابة إليه مع خوله .

قاله المصنف فى المغنى ، والكافى ، والشارح .

وقال ابن حامد : إن كان رجلاً خاملاً لا يرجع إليه فى الأحكام ، فالأولى :

له التولية ليرجع إليه فى ذلك ، ويقوم الحق به ، وينتفع به المسلمون . وإن كان

مشهوراً فى الناس بالعلم ، ويرجع إليه فى تعليم العلم والفتوى له اشتغال بذلك . انتهى .

فلعل ابن حامد له قولان .

وقد حكاهما فى الفروع ، وغيره قولين .

وقيل : الإجابة أفضل مع خوله وفقره .

فأمرتاه

إمراهما : يحرم بذل المال فى ذلك . ويحرم أخذه وطلبه وفيه مباشر أهل له ؟

قال فى الفروع : وظاهر تخصيصهم الكراهة بالطلب : أنه لا يكره تولية

الحريص ، ولا ينفى أن غيره أولى .

قال : ويتوجه وجه .

قلت : هذا التوجيه هو الصواب .

الثانية : تصح ولاية المفضول مع وجود الأفضل . على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا تصح إلا لمصلحة .

قوله ﴿ وَمِنْ شَرْطِ صِحَّتِهَا : مَعْرِفَةُ الْمَوْلَى كَوْنُ الْمَوْلَى عَلَى صِفَةٍ تَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ، وَتَعْيِينُ مَا يُؤَلِّيه الْحُكْمُ فِيهِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْبُلْدَانِ ، وَمُشَافَهَتُهُ بِالْوِلَايَةِ ، أَوْ مَكَاتِبَتُهُ بِهَا ، وَاسْتِشْهَادُ شَاهِدَيْنِ عَلَى تَوَلِيَّتِهِ ﴾ .

قدم المصنف أنه يشترط في ولايته : إما بالمكاتبة ، وإما المشافهة ، واستشهاد شاهدين على ذلك فقط . وهذا أحد الوجهين .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وهو ظاهر ما جزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وقال القاضي : ثبت بالاستفاضة إذا كان بلده قريباً . فتستفيض فيه أخبار بلد الإمام . وهذا المذهب .

قال في الفروع : والأصح ثبت بالاستفاضة .

وجزم به في المحرر ، ونهاية ابن رزين ، والنظم ، والمنور ، ومنتخب الأدي ، والوجيز ، والشرح .

وهو عجيب منه . إلا أن تكون النسخة مغلوطة .

وجزم به المصنف في أول « كتاب الشهادات » .

تغيرها

أمرهما : حد الأتحاب البلد القريب بخمسة أيام فما دون .

وأطلق الأدي الاستفاضة . وظاهره مع البعد .

قال في الفروع : وهو متجه .

قلت : وهو الصواب . والعمل عليه في الغالب . وهو قول أصحاب أبي حنيفة .

الثاني : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه لا تصح الولاية بمجرد السكتابة إليه

بذلك من غير إسهاد . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : وتتوجه صحتها بناء على صحة الإقرار بالخط .

وهو احتمال للقاضي في التعليق .

ذكره في « باب صريح الطلاق وكنياته » .

قوله ﴿ وَهَلْ تُشْتَرَطُ عَدَالَةُ الْمُوَلَّى ؟ ﴾ بكسر اللام ، اسم فاعل ﴿ عَلَى

رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وأطلقهما في المحرر ، في نائب الإمام .

قال في الرعايتين ، والحاوي - بعد أن أطلقوا الخلاف - وقيل : الروايتان في

نائب الإمام دونه .

إمدهما : لا تشترط . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وممتخب الأدمى ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو ظاهر ما جزم به في المحرر ، والنظم في الإمام .

وصححه في النظم ، وغيره .

والرواية الثانية : لا تشترط .

وعنه : تشترط العدالة في سوى الإمام .

وتقدم كلامه في الرعايتين ، والحاوى .
ثم قال في الرعاية : إن قلنا الحاكم نائب الشرع : صحت منهما . وإلا فلا .
قلت : في الإمام وجهان : هل تصرفه بطريق الوكالة ، أو الولاية ؟ .
اختار القاضى : الأول .

وقال فى الوجيز : وإذا كان المولى نائب الإمام : لم تشترط عدالته .
قوله ﴿ وَأَلْفَافُ التَّوَلِيَةِ الصَّرِيحَةِ سَبْعَةٌ ﴾ وَلَيْتَكَ الْحَكَمَ
وَ « قَلْدَتْكَ » وَ « اسْتَنْبَتَكَ » وَ « اسْتَخْلَفْتُكَ » وَ « رَدَدْتُ إِلَيْكَ »
وَ « فَوَضْتُ إِلَيْكَ » وَ « جَعَلْتُ إِلَيْكَ الْحَكَمَ » .

زاد فى الرعايتين ، والحاوى : و « استكفيتك » .
وذكرها فى الخلاصة ، ولم يذكر « استنبتك » .
وقيل : « رددته ، فوضته ، وجعلته إليك » كناية .
قوله ﴿ فَإِذَا وَجِدَ لَفْظُ مِنْهَا وَالْقَبُولُ مِنَ الْمَوْلَى : انْعَقَدَتِ الْوِلَايَةُ ﴾ .
وكذا قال فى الوجيز .

وقال فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى : فإذا وجد
أحد هذه الألفاظ وجوابها من المولى بالقبول : انعقدت الولاية .
وهو قريب من الأول .

وفى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وتجريد
العناية ، وغيرهم : فإذا وجد لفظ منها ، وقبول المولى فى المجلس إن كان حاضراً ،
أو فيما بعده إن كان غائباً : انعقدت الولاية .
وفى الكافى ، والشرح : فإذا أتى بواحد منها ، واتصل القبول : انعقدت
الولاية .

زاد فى الشرح : كالبيع ، والنسكاح ، وغير ذلك .

وفي منتخب الأدعي : يشترط فوروية القبول مع الحضور .

وفي المنور : وفوروية القبول .

هذه عباراتهم .

فيحتمل أن يكون مراد صاحب الهداية ، ومن تابعه : ما قاله صاحب المحرر ومن تابعه ، أنه يشترط للحاضر القبول في المجلس .

وأن مراده في السكافي ، والشرح بالاتصال : المجلس . بدليل قوله « كالبيع والنكاح » .

وأما المنتخب ، والمنور : فمخالف لهم .

وكلامه في السكافي ، والشرح : يقرب من ذلك .

ويحتمل أن يكون كلام صاحب الهداية ومن تابعه : على ظاهره ، وأنه لا يشترط للقبول المجلس . ولم نره صريحاً .

فيكون في المسألة وجهان . وكلامه في المنتخب والمنور وجه ثالث .

وقد قال كثير من الأصحاب : هل القضاة نواب الإمام ، أو نواب المسلمين ؟ فيه وجهان .

وقد قال القاضي : عزل القاضي نفسه يتخرج على روايتين ، بناء على أنه : هل هو وكيل للمسلمين ، أم لا ؟ فيه روايتان .

وقال كثير من الأصحاب : هل ينعزل قبل علمه بالعزل ؟ على وجهين . بناء على الوكيل .

وقد قال الأصحاب : لا يشترط للوكيل القبول في المجلس . والله أعلم .

تنبيه : قوله ﴿ وَالْقَبُولُ مِنَ الْمُؤْتَى ﴾ .

إن قبل باللفظ فلا نزاع في انعقادها .

وإن قبل بالشروع في العمل ، إن كان غائباً ، فالصحيح من المذهب : انعقاد الولاية بذلك .

قال في الفروع : والأصح أو شرع غائب في العمل .
وقدمه في الرعايتين .

وقيل : لا ينعقد بذلك .

وقال في الرعايتين : قلت وإن قلنا : هو نائب الشرع ، كفى الشروع في العمل . وإن قلنا : هو نائب من ولاء ، فلا .

وحكى القاضى فى الأحكام السلطانية فى ذلك احتمالين . وجعل مأخذها :
هل يجرى الفعل مجرى النطق لدلالته عليه ؟

قال فى القاعدة الخامسة والخمسين : ويحسن بناؤهما على أن ولاية القضاء عقد جائز ، أو لازم .

قوله ﴿ وَالْكِنَايَةُ : نَحْوُ « اعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ » وَ « عَوَّلْتُ »
وَ « وَكَلْتُ إِلَيْكَ » وَ « أَسْنَدْتُ إِلَيْكَ الْحُكْمَ » فَلَا يَنْعَقِدُ بِهَا ، حَتَّى
يَقْتَرَنَ بِهَا قَرِينَةٌ . نَحْوُ « فَاحْكُمْ » أَوْ « فَتَوَلَّ مَا عَوَّلْتُ عَلَيْكَ »
وَمَا أَشْبَهَهُ .

وتقدم قول : إن فى « رددته » و « فوضته » و « جعلته إليك » كناية .

فلا بد أيضاً من القرينة على هذا القول .

قوله ﴿ وَإِذَا ثَبَتَتِ الْوَلَايَةُ ، وَكَانَتْ عَامَّةً : اسْتِفَادَ بِهَا النَّظَرُ فِي
عَشْرَةِ أَشْيَاءَ : فَضْلُ الْخُصُومَاتِ ، وَاسْتِيفَاءُ الْحَقِّ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ . وَدَفْعُهُ
إِلَى رَبِّهِ ، وَالنَّظَرُ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى ، وَالْمَجَانِينَ وَالشُّفَهَاءِ ، وَالْحَجْرُ عَلَى
مَنْ يَرَى الْحَجْرَ عَلَيْهِ لِسَفِهِ أَوْ فَلَسَ ، وَالنَّظَرُ فِي الْوُقُوفِ فِي عَمَلِهِ
بِإِجْرَائِهَا عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ ، وَتَنْفِيزُ الْوَصَايَا ، وَتَرْوِيجُ النِّسَاءِ اللَّاتِي
لأَوَّلَى لَهُنَّ ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ ، وَإِقَامَةُ الْجُمُعَةِ .

وكذا إقامة العيد .
وهذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به في الجملة .
وقال الناظم :
وقبض خراج والزكاة أجرة وأن يلي جمعة والعيد في المتجود
فظاهره : إجراء الخلاف في الجمعة والعيد . ولم أره لغيره .
ولعل الخلاف عائد إلى قبض الخراج والزكاة .

تفسيرها

أمرهما : محل ذلك إذا لم يخصا بإمام .
الثاني : قوله « وإقامة الجمعة » تتبعه على ذلك ابن منجا في شرحه ، وصاحب
المذهب الأحمد ، ومتنخب الأدمى ، والمنور .

وقال القاضي : وإقامة الجمعة - بالميم بدل القاف - .
وتبعه صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
والمغنى ، والمحزر ، والراغبين ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم .
وتقدم عبارة الناظم .

قال الحارثي : قال الشيخ : وإقامة الجمعة - بالقاف - .
وعلل بأن الأئمة كانوا يقيمونها ، والقاضى ينوب عنهم .

و « الإقامة » قد يراد بها ولاية الإذن في إقامتها ، ومباشرة الإمامة فيها .
وقد يراد بها نصب الأئمة مع عدم ولاية أصل الإذن .
وقال في المغنى : إمامة - بالميم - كقول أبى الخطاب وغيره . وكذا القاضي .
فيحتمل إرادة نصب الأئمة . وهذا أظهر .
وفيه جمع بين العبارتين . فإن النصب فيهما إقامة لهما .

وعلى هذا : نصب أئمة المساجد .

و يحتمل إرادة فعل الإمامة ، كما صرح به بعض شيوخنا في مصنفه .
قال : وأن يؤم في الجمعة والعيد ، مع عدم إمام خاص لهما .
إلا أن الحمل على هذا يلزم منه أن يكون له الإقامة أو الإمامة إلا في بقعة من
عمله ، لافي جميع عمله ^(١) . إذ لا يمكن منه الفعل إلا في بقعة واحدة منه . وهو
خلاف الظاهر من إطلاق : أن له فعل ذلك في عمله . انتهى .
قلت : عبارته في الرعايتين والحاوى « وأن يؤم في الجمعة والعيد » كما في نقله
الحارثي عن بعض مشايخه .

فأمره : من جملة مانستفيده مما ذكره المصنف هنا : النظر في عمل مصالح عمله
بكف الأذى عن طرقات المسلمين وأقنيتهم ، وتصفح حال شهوده وأمنائه ،
والاستبدال ممن ثبت جرحه منهم .

وينظر أيضاً في أقوال الغائبين .
على ما يأتي في آواخر « باب آداب القاضي » .

قوله ﴿ فَأَمَّا جِبَايَةُ الْخُرَاجِ وَأَخْذُ الصَّدَقَةِ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

ومحلها إذا لم يختصا بعامل .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والهادى ،
والمحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

أمرهما : يستفادان بالولاية . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم . كما تقدم .

وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقدمه في الفروع .

والوجيز الثاني : لا يستفادان بها .

وهو ظاهر كلامه في المنور ، ومنتخب الأدمي .

(١) كذا في النسخ . وتأمل .

وقيل : لا يستفاد الخراج فقط .

تفسير : مفهوم قوله « استفاد بها النظر في عشرة أشياء » أنه لا يستفيد غيرها .
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في التبصرة : ويستفيد أيضاً الاحتساب على الباعة والمشتريين ، وإلزامهم
باتباع الشرع .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ما يستفيده بالولاية لاحد له شرعاً . بل
يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف .

ونقل أبو طالب : أمير البلد إنما هو مسلط على الأدب . وليس له المواريث
والوصايا . والفروج والحدود . إنما يكون هذا إلى القاضي .

قوله ﴿ وَلَهُ طَلَبُ الرِّزْقِ لِنَفْسِهِ وَأَمْنَانِهِ وَخُلَفَائِهِ مَعَ الْحَاجَةِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ،
والسكافي ، والمحزر ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والحاوي .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .
وعنه : يجوز مع الحاجة بقدر عمله .

قوله ﴿ فَأَمَّا مَعَ عَدَمِهَا : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ،
والسكافي ، والمحزر .

أمرهما : له ذلك . وله أخذه . وهو المذهب .

صححه في المغني ، والشرح والنظم ، والتصحيح ، وتصحيح المحزر ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قال في الفروع : واختار جماعة : وبدون حاجة .

والوجه الثاني : ليس له ذلك . ولا له أخذه .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وقيل : له الأخذ إن لم يتعين عليه .

وعنه : لا يأخذ أجرة على أعمال البر .

فأمرنا

أمرهما : إذا لم يكن له ما يكفيه ، ففي جواز أخذه من الخصمين وجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والحاوي الصغير .

أمرهما : يجوز .

قال في الكافي : وإذا قلنا بجواز أخذ الرزق ، فلم يجعل له شيء ، فقال : لا أقضى بينكما إلا بجعل : جاز .

وقال في المفتي ، والشرح : فإن لم يكن للقاضي رزق ، فقال للخصمين : لا أقضى بينكما حتى تجعلا لي عليه جمعا : جاز .

ويحتمل أن لا يجوز . انتهى .

والوجه الثاني : لا يجوز .

اختاره في الرعايتين ، والنظم .

قلت : وهو الصواب .

ويأتي حكم الهدية في الباب الذي يليه .

الثانية : لو تعين عليه أن يفتي وله كفاية . فهل يجوز له الأخذ ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في آداب المفتي ، والرعاية الكبرى ، وأصول ابن مفلح ، وفروعه .

واختار ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين عدم الجواز .

ومن أخذ رزقاً من بيت المال لم يأخذ أجرة لفتياه . وفي أجرة خطه وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

أصدهما : لا يجوز .

قدمه ابن مفلح في أصوله .

واختاره الشيخ ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين .

الثاني : لا يجوز .

ونقل المروذي فيمن يسأل عن العلم ، فر بما أهدى له ؟ قال : لا يقبل ، إلا أن يكافئه .

ويأتي أيضاً حكم هدية المفتي عند ذكر هدية القاضي .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَلِّيَهُ مُعْمُومَ النَّظَرِ فِي مُعْمُومِ الْعَمَلِ . وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلِّيَهُ خَاصًّا فِي أَحَدِهِمَا أَوْ فِيهِمَا . فَيُؤَلِّيَهُ مُعْمُومَ النَّظَرِ فِي بَلَدٍ أَوْ مَحَلَّةٍ خَاصَّةٍ ﴾ . بلا نزاع .

قوله ﴿ فَيَنْفَذُ قَضَاءَهُ فِي أَهْلِهِ ، وَمَنْ طَرَأَ إِلَيْهِ ﴾ .

بلا نزاع أيضاً .

لكن لا يسمع بينة في غير عمله . وهو محل حكمه . ويجب إعادة الشهادة .

ذكره القاضي وأبو الخطاب وغيرها لتعديلها . قاله في الفروع .

وقال في الرعاية : يحتمل وجهين .

ويأتي في آخر الباب الذي يليه : إخبار الحاكم الحاكم آخر بحكم أو ثبوت

في عملهما أو في غيره .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلِّيَ قَاضِيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ . وَيَجْعَلُ إِلَى

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَمَلًا . فَيَجْعَلُ إِلَى أَحَدِهِمَا الْحُكْمَ بَيْنَ النَّاسِ ، وَإِلَى
الْآخَرِ عُقُودَ الْأَنْكِحَةِ ، دُونَ غَيْرِهَا .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
وقيل : إن اتحد الزمن أو المحل : لم يحز تولية قاضيين فأكثر . وإلا جاز .
قوله ﴿ فَإِنْ جَعَلَ إِلَيْهِمَا عَمَلًا وَاحِدًا : جَاز ﴾ .
هذا المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وغيرهم .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقال أبو الخطاب في الهداية : والأقوى عندي : أنه لا يجوز .
وصححه في الخلاصة .
وأطلقهما في المذهب .

وقيل : إن اتحد عملهما ، أو الزمن أو المحل : لم يحز . وإلا جاز .
وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

فوائد

الأولى : حيث جوزنا جعل قاضيين فأكثر في عمل واحد ، لو تنازع
الخصمان في الحكم عند أحدهم : قدم قول صاحب الحق . وهو الطالب . ولو طلب
حكم النائب أجيب .

فلو كانا مدعين مختلفين في ثمن مبيع باق : اعتبر أقرب الحكيم . ثم القرعة .
وقيل : يعتبر اتفاقهما .

وقال في الرعاية : يقدم منهما من طلب حكم المستنيب .
وقال في الترغيب : إن تنازعا أقرع .

قال في القاعدة الأخيرة : لو اختلف خصمان فيمن يحتكمان إليه : قدم المدعى فإن تساويا في الدعوى . اعتبر أقرب الحاكمين إليهما . فإن استويا : أقرع بينهما . وقيل : يمنعان من التخاصم حتى يتفقان على أحدهما .

قال القاضي : والأول أشبه بقولنا .

الثانية : قال في الرعاية الكبرى : ويجوز لكل ذى مذهب أن يولى من غير مذهبه . ذكره في مكانين من هذا الباب .

وقال : فإن نهاه عن الحكم في مسألة : احتمل وجهين . انتهى .

قلت : الصواب الجواز .

وقال ذلك في الرعاية الصغرى أيضاً ، والحاوى الصغير .

قال الناظم :

وتولية المرء المخالف مذهب المولى أجزء من غير شرط مقيد
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ومتى استتاب الحاكم من غير أهل مذهبه إن كان لكونه أرجح ، فقد أحسن مع صحة ذلك . وإلا لم يصح .

قال في الفروع في « باب الوكالة » ويتوجه جوازها إذا جازله الحكم ولم يمنع منه مانع .

وذلك مبنى على جواز تقليد غير إمامه . وإلا اتبني على أنه : هل يستتيب فيما لا يملكه ، كتوكيل مسلم ذمياً في شراء خمر ونحوه ؟ انتهى .

وقال القاضي جمال الدين المرداوى ، صاحب الاتصار في الحديث - في الرد على من جوز المناقلة - : لا يجوز أن يستتيب من غير أهل مذهبه .

قال : ولم يقل بجواز ذلك من الأصحاب إلا ابن حمدان في رعايته . انتهى .

الثالثة : قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : لا يجوز أن يقلد القضاء لواحد على أن يحكم بمذهب بعينه .

قالا : وهذا مذهب الشافعى رحمه الله . ولا نعلم فيه خلافاً .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من أوجب تقليد إمام بعينه : استتيب . فإن تاب وإلا قتل .

قال : وإن قال : ينبغي ، كان جاهلاً ضالاً .
قال : ومن كان متبعاً لإمام ، خالفه في بعض المسائل لقوة الدليل ، أو لكون أحدهما أعلم وأتقى : فقد أحسن . ولم يقدح في عدالته بلا نزاع .

قال : وهذه الحال تجوز عند أئمة الإسلام .

وقال أيضاً : بل تجب . وأن الإمام أحمد رحمه الله نص عليه . انتهى .

ويأتي قريباً في أحكام المفتي والمستفتي .

قوله ﴿ فَإِنْ مَاتَ الْمُؤَلَّى ﴾ بكسر اللام ﴿ أَوْ عُزِلَ الْمُؤَلَّى ﴾ بفتحها ﴿ مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ : لَمْ تَبْطُلْ وَلَا يَتَّهَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

إذا مات المؤلى - بكسر اللام - فهل ينعزل المؤلى ؟ فيه وجهان . أطلقهما المصنف هنا .

وأطلقهما ابن منبج في شرحه .

أمرهما : لا ينعزل . وهو المذهب .

صححه في الترغيب ، والنظم ، والتصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدّمه في الحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .

قال الشارح : والأولى - إن شاء الله تعالى - أنه لا ينعزل قولاً واحداً . انتهى .

قال الزركشى - في « باب نكاح أهل الشرك » - في مسألة نكاح المحرم : المشهور لا ينعزل بموته .

والوجه الثانى : ينعزل . كما لو كان الميت ، أو العازل قاضياً .

وقال في الرعاية ، إن قلنا : الحاكم نائب الشرع : لم ينعزل .

وإن قلنا : هو نائب من ولاء : انعزل .

وأما إذا عزل الإمام أو نائبه القاضي المولى مع صلاحيته . فهل ينعزل ، وتبطل ولايته ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا .

أمرهما : لا تبطل ولايته . ولا ينعزل . وهو الصحيح من المذهب .

جزم به الأدمى في منتخبه .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والمحزر .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

والوجه الثاني : تبطل ولايته وينعزل .

صححه في التصحيح ، والنظم .

وإليه ميل المصنف ، والشارح ، وابن منجا في شرحه .

وهو ظاهر ما جزم به في المنور .

وجزم به في الوجيز .

قال في الفروع : واختاره جماعة .

قال المصنف في المغنى : كالولى .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : كعقد وصى وناظر عقداً جائزاً ، كوكالة

وشركة ، ومضاربة . انتهى .

ومنشأ الخلاف : أن القضاة هل هم نواب الإمام ، أو المسلمين ؟ فيه وجهان

معروفان . ذكرهما في القواعد الفقهية ، وغيره .

أمرهما : هم نواب المسلمين .

فعليه : لا ينعزلون بالعزل . واختاره ابن عقيل .

والثاني : هم نواب الإمام . فينعزلون بالعزل .

فوائد

الأولى : مثل ذلك في الحكم : كل عقد لمصلحة المسلمين ، كوال ، ومن ينصب لجباية مال وصرفه ، وأمير الجهاد ، ووكيل بيت المال والمحاسب . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال في الفروع : وهو ظاهر كلام غيره . وقال أيضاً في السكك : لا ينعزل بالنعزال المستنيب وموته حتى يقوم غيره مقامه .

وقال في الرعاية : في نائبه في الحكم وقيم الأيتام وناظر الوقف ونحوهم أوجه ثالثها : إن استخلفهم بإذن من ولاء ، وقيل : وقال استخلف عنك : انعزلوا انتهى .

ولا يبطل ما فرضه فارض في المستقبل . وفيه احتمال .

الثانية : لو كان المستنيب قاضياً ، فزالت ولايته بموت أو عزل أو غيره ، كما لو اختل فيه بعض شروطه : انعزل نائبه . وإن لم ينعزل في المسائل التي قبلها . هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وصححه في النظم ، وغيره .

وجزم به في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الرعاية الكبرى : وكل قاض مات أو عزل نفسه - وصح عزله في الأصح - أو عزل من ولاء - وصح عزله - أو انعزل بفسق أو غيره : انعزل نائبه في شغل معين ، كسماع بينة خاصة وبيع تركة ميت خاصة .

وقال : وفي خلفائه ونائبه في الحكم في كل ناحية وبلد وقرية ، وقيم الأيتام وناظر الوقوف ونحوهم أوجه : العزل وعدمه . وهو بعيد .

والثالث : إن استخلفهم بإذن من ولاء انعزلوا .
والرابع : إن قال المولى : استخلف عنك : انعزلوا .
وإن قال : استخلف عنى : فلا . كما تقدم . انتهى .
وحكى ابن عقيل عن الأصحاب : ينعزل نواب القاضى ، لأنهم نوابه . ولا
ينعزل القضاة . لأنهم نواب المسلمين .
وفى الأحكام السلطانية : لا ينعزل نواب القضاة .
واختاره فى الترغيب .
وجزم فى الترغيب أيضاً : أنه ينعزل نائبه فى أمر معين ، من سماع شهادة معينة
وإحضار مستعدى عليه .
وقاله فى الرعاية الكبرى .
فعلى هذا الوجه : لو عزله فى حياته لم ينعزل . قاله فى الفروع .
الثالث : لو عزل نفسه فى أصح الوجهين .
قاله فى الرعاية الكبرى ، والفروع .
وقدمه فى الرعاية الصغرى .
وقال فى الرعاية الكبرى من عنده : ومن لزمه قبول تولية القضاء ليس له
عزل نفسه .
قلت : وهو الصواب .
وقال فى الرعاية أيضاً : له عزل نائبه بأفضل منه .
وقيل : بمثله .
وقيل : بدونه لمصلحة الدين .
وقال القاضى : عزل نفسه يتخرج على روايتين . بناء على أنه : هل هو وكيل
للمسلمين أم لا ؟ فيه روايتان .

نص عليهما في خطأ الإمام .
فإن قيل : في بيت المال فهو وكيل ، فله عزل نفسه . وإن قلنا : على
عاقلته ، فلا .

وذكر القاضي : هل لمن ولاء عزله ؟ فيه الخلاف السالف .
وقال في الفروع - في « باب العاقلة » - وخطأ إمام وحاكم : في حكم بيت
المال . وعليها : للإمام عزل نفسه .
ذكره القاضي وغيره . انتهى .

وتقدم - في أول « باب قتال أهل البغي » - الخلاف في تصرف الإمام على
الناس : هل هو بطريق الوكالة ، أو الولاية ؟ فليعاود .

قوله ﴿ وَهَلْ يَنْعَزِلُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَزْلِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . بِنَاءٌ عَلَى
الْوَكِيلِ ﴾ .

وبناء الخلاف هنا على روايتي عزل الوكيل قبل علمه بانعزاله . قاله القاضي .
وقاله في الهداية ، والمستوعب ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب المحرر ،
وابن منبج في شرحه ، وغيرهم .

فيكون المرجح على قول هؤلاء عزله على ما تقدم في باب الوكالة .
وذكرهما من غير بناء في المذهب ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والنظم ،
والفروع ، وغيرهم .

وأطلق الخلاف في المذهب ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير
والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : ينعزل قبل علمه .

صححه في التصحيح ، وتصحيح المحرر .

وجزم به في الوجيز .

وهو المذهب على المصطلح عليه في الخطبة .

والوجه الثاني : لا ينعزل قبل علمه .

صححه في الرعاية . وهو الصواب الذي لا يسع الناس غيره .
وقال في التلخيص : لا ينعزل قبل العلم بغير خلاف ، وإن انعزل الوكيل .
ورجحه الشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال : هو المنصوص عن الإمام أحمد
رحمه الله . قال : لأن في ولايته حقا لله تعالى . وإن قيل : إنه وكيل ، فهو شبيه
بنسخ الأحكام . لا يثبت قبل بلوغ الناسخ . على الصحيح بخلاف الوكالة المحضة .
وأبضا فإن ولاية القاضي العقود والفسوخ ، فتعظم البلوى بإبطالها قبل العلم ،
بخلاف الوكالة .

قلت : وهذا الصواب .

قال في الرعاية - بعد أن أطلق الوجهين - : أحصهما بقاؤه حتى يعلم به .
فأئدة : لو أخبر بموت قاضي بلد ، فولى غيره حيا : لم ينعزل . على الصحيح
من المذهب .

وقيل : ينعزل .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ الْمُوَلَّى : مَنْ نَظَرَ فِي الْحُكْمِ فِي الْبَلَدِ الْفُلَانِي - مِنْ
فُلَانٍ ، وَفُلَانٍ - فَهُوَ خَلِيفَتِي ، أَوْ قَدْ وَلَّيْتُهُ : لَمْ تَنْعَقِدِ الْوَلَايَةُ لِمَنْ يَنْظُرُ ﴾
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وذلك لجهالة المولى منهما .
ذكره القاضي وغيره .

وعله المصنف ، وتبعه الشارح بأنه علق الولاية بشرط .
ثم ذكر احتمالا بالجواز للخبر « أميركم زيد » ^(١) .
قال في الفروع : والمعروف صحة الولاية بشرط .

(١) في قصة غزوة مؤتة وتولية زيد بن حارثة وقوله صلى الله عليه وسلم « فإن
مات زيد نخاله بن الوليد - الحديث » .

وهو كما قال . وعليه الأصحاب .
قال في الحرر ، وغيره : ويصح تعليق القضاء والإمارة بالشرط .
وأما إذا وجد الشرط بعد موته : فسبق ذلك في « باب الموصى إليه » .
تفصيل : قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَلَيْتُ فُلَانًا وَفُلَانًا . فَمَنْ نَظَرَ مِنْهُمَا فَهُوَ
خَلِيفَتِي : انْعَقَدَتِ الْوِلَايَةُ ﴾ .
لأنه ولأما . ثم عين من سبق ، فتعين .
قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِي عَشْرُ صِفَاتٍ : أَنْ يَكُونَ بِالْغَا ﴾ .
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وقطع به أكثرهم .
وقدمه في القروع .
ولم يذكر أبو الفرج الشيرازي في كتبه « بالغاً » وظاهره عدم اشتراطه .
قوله ﴿ حُرّاً ﴾ .
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به أكثرهم .
وقيل : لا تشترط الحرية . فيجوز أن يكون عبداً . قاله ابن عقيل .
وأبو الخطاب .
وقال أيضاً : يجوز بإذن السيد .
فائرة : يصح ولاية العبد إمارة السرايا ، وقسم الصدقات والنفى ، وإمامة
الصلاة . ذكره القاضي محل وفاق .
قوله ﴿ مُسْلِمًا ﴾ .
هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .
وقال في الانتصار ، في صحة إسلامه : لا نعرف فيه رواية . وإن سلم .
وقال في عيون المسائل : يحتمل المنع ، وإن سلم .

قوله ﴿عَدْلًا﴾ .

هذا المذهب . ولو كان تأثباً من قذف . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن فُسِّق بشبهة . فوجهان .

ويأتى بيان العدالة في « باب شروط من تقبل شهادته » .

وقد قال الزركشي : العدالة المشترطة هنا : هل هي العدالة ظاهراً وباطناً -

كما في الحدود - أو ظاهراً فقط ، كما في إمامة الصلاة والحاضن وولي اليتيم ونحو
ذلك ؟ وفيها الخلاف ، كما في العدالة في الأموال ، ظاهر إطلاقات الأصحاب : أنها
كالتى في الأموال .

وقد يقال : إنها كالتى في الحدود . انتهى .

قوله ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا يشترطان .

قوله ﴿مُجْتَهِدًا﴾ .

هذا المذهب المشهور .. وعليه معظم الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال ابن حزم : يشترط كونه مجتهداً إجماعاً .

وقال : أجمعوا أنه لا يحل لحاكم ولا لملت تقليد رجل . فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله .

وقال في الإنصاح : الإجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة ^(١) . وأن الحق لا يخرج عنهم .

قال المصنف في خطبة المغني : النسبة إلى إمام في الفروع - كالأئمة الأربعة - ليست بمذمومة . فإن اختلافهم رحمة ^(٢) ، واتفاقهم حجة قاطعة . قال بعض الحنفية : وفيه نظر . فإن الإجماع ليس عبارة عن الأئمة الأربعة وأصحابهم .

قال في الفروع : وليس في كلام الشيخ ما فهمه هذا الحنفى . انتهى . واختار في الترغيب : ومجتهداً في مذهب إمامه للضرورة . واختار في الإنصاح والرعاية : أو مقلداً .

قلت : وعليه العمل من مدة طويلة ، وإلا تعطلت أحكام الناس . وقيل في المقلد : يفتي ضرورة .

وذكر القاضى : أن ابن شاقلا اعترض عليه بقول الإمام أحمد رحمه الله : لا يكون فقيها حتى يحفظ أربعين ألف حديث . فقال : إن كنت لا أحفظه ، فإننى أفتى بقول من يحفظ أكثر منه .

قال القاضى : لا يقتضى هذا أنه كان يقلد الإمام أحمد رحمه الله لمنعه الفتيا بلا علم .

قال بعض الأصحاب : ظاهره تقليده ، إلا أن يحمل على أخذه طرق العلم عنه

(١) هيئات هيئات أن تصح هذه الدعوى .

(٢) قال الله تعالى (٣ : ١٠٥) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم) وقال (٣٠ : ٣١ ، ٣٢) ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون) .

وقال ابن بشار من الأصحاب : ما أعيب على من يحفظ خمس مسائل للإمام أحمد رحمه الله يفتى بها .

قال القاضي : هذا منه مبالغة في فضله .

وظاهر نقل عبد الله : يفتى غير مجتهد .

ذكره القاضي .

وحمله الشيخ تقي الدين رحمه الله على الحاجة .

فعلى هذا : يراعى ألقاظ إمامه ومتأخرها ، ويقلد كبار مذهبه في ذلك .

قال في الفروع : وظاهره أنه يحكم ولو اعتقد خلافه . لأنه مقلد ، وأنه لا يخرج عن الظاهر عنه . فيتوجه مع الاستواء الخلاف في مجتهد . انتهى .

وقال في أصوله : قال بعض أصحابنا : مخالفة المفتي نص إمامه الذي قلده كمخالفة المفتي نص الشارع .

فائدة . يحرم الحكم والفتيا بالهوى إجماعاً ، وبقول أو وجه من غير نظر في الترجيح إجماعاً . ويجب أن يعمل بموجب اعتقاده فيما له أو عليه إجماعاً .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

ويأتى قريباً شيء من أحكام المفتي .

قوله ﴿ وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَاتِبًا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والحرر ، وشرح ابن منبجا ، وتجريد العناية ، والزركشي ، وغيرهم .

أمرهما : لا يشترط ذلك . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، والحاوي الصغير ، وتصحيح الحرر ، وغيرهم .

وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدي ، لسكونهم لم يذكره في الشروط .

قال ابن عبدوس في تذكرته : والسكاتب أولى .
وقدمه في المغني ، والسكافي ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع ،
وغيرهم .

والوجه الثاني : يشترط .

قدمه في الرايعتين ، والحاوي الصغير .

لسكن صحح الأول .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يشترط فيه غير ما تقدم . وهو المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . لسكونهم لم ينكروه .

وقال الخرق ، وصاحب الروضة ، والخلواني ، وابن رزين ، والشيخ تقي الدين
رحمهم الله : يشترط كونه ورعاً . وهو الصواب .

قال الزركشي : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، على ما حكاه أبو بكر
في التنبيه .

وقيل : يشترط كونه ورعاً زاهداً .

وأطلق في الترغيب وتجريد العناية فيهما وجهين .

وقال ابن عقيل : لا مغفلاً .

قال بعض مشايخنا : الذي يظهر : الجزم به . وهو كما قال .

والذي يظهر : أنه مراد الأصحاب . وأنه يخرج من كلامهم .

وقال القاضي في موضع : لا بليداً .

قلت : وهو الصواب .

وقال القاضي أيضاً : لا نافعياً للقياس .

وجعله ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الولاية لها ركنان : القوة ، والأمانة . فالقوة
في الحكم : ترجع إلى العلم بالعدل ، وتنفيذ الحكم . والأمانة : ترجع إلى خشية
الله عز وجل .

قال : وهذه الشروط تعتبر حسب الإمكان . ويجب تولية الأمثل فالأمثل .
قال : وعلى هذا يدل كلام الإمام أحمد رحمه الله وغيره .
فيولي للعدم : أنفع الفاسقين . وأقلهما شراً ، وأعدل المقلدين وأعرفهما
بالتقليد .

قال في الفروع : وهو كما قال . فإن المروذي نقل فيمن قال : لا أستطيع
الحكم بالعدل : يصير الحكم إلى أعدل منه .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قال بعض العلماء : إذا لم يوجد إلا فاسق
عالم ، أو جاهل دين : قدم ما الحاجة إليه أكثر إذن . انتهى .

تنبيه : لا يشترط غير ما تقدم . ولا كراهة فيه .
فالشاب المتصف بالصفات المعتبرة كغيره . لكن الأسن أولى مع التساوي .
ويرجح أيضاً بحسن الخلق وغير ذلك . ومن كان أكمل في الصفات . ويولى
المولى مع أهليته .

فأمرناه

إمراً : كل ما يمنع من تولية القضاء ابتداء : يمنعها دواماً . على الصحيح
من المذهب . فينبز إذا طرأ ذلك عليه مطلقاً .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وجزم به في الرعاية ، وغيره .

وقال في المحرر ، والزر كشي ، والوجيز ، ومن تابعهم : ما نقد من الشروط

في الدوام : أزال الولاية ، إلا فقد السمع والبصر فيما يثبت عنده ولم يحكم به .
فإن ولاية حكمه باقية فيه .
وقال في الانتصار : في فقد البصر فقط .

وقيل : إن تاب فاسق ، أو أفاق من جنٍّ أو أغى عليه - وقلنا : يعزل بالإغناء - فولايته باقية .

وقال في الترغيب : إن جن ثم أفاق : احتمل وجهين .

وقال في المعتمد : إن طرأ جنون ، فقبل : إن لم يكن مطبقاً لم يعزل ، كالإغناء .
وإن أطبق به : وجب عزله .

وقال : الأشبه بقولنا : يعزل إن أطبق شهراً . لأن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أجاز شهادة من يخنق في الأحيان . وقال : في الشهر مرة .
قال في الفروع : كذا قال .

الثانية : لو مرض مرضاً يمنع القضاء : تعين عزله .
قدمه في الفروع .

وقال المصنف ، والشارح : يعزل .

قوله ﴿وَالْمُجْتَهِدُ : مَنْ يَعْرِفُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ ، وَالْأَمْرَ وَالنَّهْيَ ، وَالْمُجْمَلَ ، وَالْمُبَيَّنَ ، وَالْمُحْكَمَ وَالْمُتَشَابِهَ ، وَالْخَاصَّ وَالْعَامَّ ، وَالْمُطْلَقَ وَالْمَقْيَدَ ، وَالنَّاسِخَ وَالْمُنْسُوخَ ، وَالْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ . وَيَعْرِفُ مِنَ السُّنَّةِ صَحِيحَهَا مِنْ سَقِيمِهَا ، وَمُتَوَاتِرَهَا مِنْ آحَادِهَا ، وَمُرْسَلَهَا وَمُتَصِلَهَا ، وَمُسْنَدَهَا وَمُنْقَطِعَهَا مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْأَحْكَامِ خَاصَّةً . وَيَعْرِفُ مَا أَتَّجَعَ عَلَيْهِ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ . وَالْقِيَاسَ وَحُدُودَهُ وَشُرُوطَهُ ، وَكَيْفِيَّةَ

اسْتِنْبَاطِهِ ، وَالْعَرَبِيَّةَ الْمَتَدَاوِلَةَ بِالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ ، وَمَا يُوَالِيهِمْ .
وَكُلُّ ذَلِكَ مُذْكَورٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَفُرُوعِهِ .
فَمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ ، وَرُزِقَ فَهْمَهُ : صَلَحَ لِلْفَتْيَا وَالْقَضَاءِ . وَبِاللَّهِ
التَّوْفِيقِ ۝

وكذا قال كثير من الأصحاب .
وقال في الفروع : فمن عرف أكثره : صالح للفتيا والقضاء .
قال في الوجيز : فمن وقف على أكثر ذلك وفهمه : صالح للفتيا والقضاء .
وقال في المحرر : فمن وقف عليه أو على أكثره ، ورزق فهمه : صالح للفتيا
والقضاء . انتهى .

وقيل : يشترط أن يعرف أكثر فروع الفقه .
وقال في الواضح : يجب معرفة جميع أصول الفقه ، وأدلة الأحكام .
وقال أبو محمد الجوزي : من حصل أصول الفقه وفروعه : فمجتهد . انتهى .
وقال ابن مفلح في أصوله : والمفتي العالم بأصول الفقه ، وما يستمد منه ،
والأدلة السمعية مفصلة ، واختلاف مراتبها غالباً .

واعتبر بعض أصحابنا معرفة أكثر الفقه . والأشهر : لا . انتهى .
وقال في آداب المفتي : لا يضر جهله ببعض ذلك لشبهة أو إشكال . لكن
يكفيه معرفة وجوه دلالة الأدلة . ويكفيه أخذ الأحكام من لفظها ومعناها .
زاد ابن عقيل في التذكرة : ويعرف الاستدلال ، واستصحاب الحال ،
والقدرة على إبطال شبهة المخالف ، وإقامة الدلائل على مذهبه . انتهى .
وقال في آداب المفتي أيضاً : وهل يشترط معرفة الحساب ونحوه من المسائل
المتوقعة عليه ؟ فيه خلاف .

ويأتى - بعد فراغ الكتاب - : أقسام المجتهدين .

وتقدم قريباً عند قوله « مجتهد » أنه لا يفتى إلا مجتهد على الصحيح .

فوائد

منها : لو أداه اجتهاده إلى حكم : لم يجوز له تقليد غيره إجماعاً .
ويأتى هذا في كلام المصنف في أول الباب الذى يليه فى قوله « ولا يقلد غيره . وإن كان أعلم منه » .

وإن لم يجتهد : لم يجوز أن يقلد غيره أيضاً مطلقاً ، على الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه فى رواية الفضل بن زياد .
قال ابن مفلح فى أصوله : قاله أحمد وأكثروا أصحابه .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وعنه : يجوز .

اختاره الشيرازى ، وقال : مذهبنا جواز تقليد العالم للعالم .
قال أبو الخطاب : وهذا لا نعرفه عن أصحابنا .
نقله فى الحاوى الكبير فى الخطبة .
وعنه : يجوز مع ضيق الوقت .
وقيل : يجوز لأعلم منه .
وذكر أبو المعالى عن الإمام أحمد رحمه الله : يقلد صحابياً ، ويُخَيَّرُ فيهم .
ومن التابعين رضى الله عنه : عمر بن عبد العزيز فقط .
وفى هذه المسألة : للعلماء عدة أقوال غير ذلك .

وتقدم نظيرها فى « باب استقبال القبلة » .
وقال فى الرعاية : يجوز له التقليد لخوفه على خصوص مسافرين فوت رفقهم فى الأصح .

ومنهما : يتحرى الاجتهاد . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وقال ابن مفلح فى أصوله : قاله أصحابنا .

وصححه في الفروع ، وغيره .
وقطع به المصنف في الروضة ، وغيره .
وقيل : لا يتحرى .
وقيل : يتحرى في باب ، لا في مسألة .
ومنها : ويشتمل على مسائل كثيرة في أحكام المفتي والمستفتي .
تقدم قريباً تحريم الحكم والفتيا بالهوى ، وبقول أو وجه من غير نظر في
الترجيح إجماعاً .
واعلم أن السلف الصالح - رحمهم الله - كانوا يهابون الفتيا ، ويشددون فيها ،
ويتدافعونها .
وأنكر الإمام أحمد رحمه الله وغيره على من تهجم في الجواب .
وقال : لا ينبغي أن يجيب في كل ما يُستفتى .
وقال : إذا هاب الرجل شيئاً لا ينبغي أن يحمل على أن يقول .
إذا علمت ذلك : ففي وجوب تقديم معرفة فروع الفقه على أصوله وجهان .
وأطلقهما في الفروع .
أهمهما : يجب تقديم معرفة فروع الفقه .
اختاره القاضي ، وغيره .
قال في آداب المفتي : وهو أولى .
والثاني : يجب تقديم معرفة أصول الفقه .
اختاره ابن عقيل ، وابن البناء ، وغيرهما .
قال في آداب المفتي : وقد أوجب ابن عقيل ، وغيره : تقديم معرفة أصول
الفقه على فروعه .
ولهذا ذكره أبو بكر ، وابن أبي موسى ، والقاضي ، وابن البناء ، في أوائل
كتبهم الفروعية .

وقال أبو البقاء السكبرى : أبلغ ما يتوصل به إلى إحكام الأحكام : إتقان أصول الفقه ، وطرف من أصول الدين . انتهى .

وقال ابن قاضي الجبل في أصوله ، تبعاً لمسودة بنى تيمية ، والرعاية السكبرى : تقديم معرقتها أولى من الفروع عند ابن عقيل ، وغيره .

قلت : في غير فرض العين .

وعند القاضي : عكسه .

فظاهر كلامهم : أن الخلاف في الأولوية ، ولعله أولى .

وكلام غيرهم في الوجوب .

وتقدم : هل للمفتي الأخذ من المستفتي إذا كان له كفاية ، أم لا ؟

ويأتى : هل له أخذ الهدية أم لا ؟ عند أحكام هدية الحاكم .

والمفتي : من يبين الحكم الشرعى ، ويخبر به من غير إلزام .

والحاكم : من يبينه ويلزم به . قاله شيخنا في حواشى الفروع .

ولا يفتى في حال لا يحكم فيها ، كفضب ونحوه . على ما يأتى في كلام المصنف .

قال ابن مفلح في أصوله : فظاهره يحرم كالحكم .

وقال في الرعاية السكبرى : لا يفتى في هذه الحال . فإن أفتى وأصاب : صح وكره .

وقيل : لا يصح .

ويأتى نظيره في قضاء الغضبان ونحوه .

وتصح فتوى العبد والمرأة والقريب والأحمى والأخرس المفهوم الإشارة أو الكتابة .

وتصح مع جر النفع ودفع الضرر .

وتصح من العدو ، على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعاية ، وآداب المفتي ، والفروع في « باب أدب القاضي » .

وقيل : لاتصح ، كالحاكم والشاهد .
ولا تصح من فاسق لغيره ، وإن كان مجتهداً ، لكن يفتى نفسه ولا يسأل غيره .

وقال الطوفي في مختصره ، وغيره : لاتشترط عدالته في اجتهاده ، بل في قبول فتياه وخبره .
وقال ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين ، قلت : الصواب جواز استفتاء الفاسق ، إلا أن يكون معلناً بفسقه ، داعياً إلى بدعته . فحكم استفتائه حكم إمامته وشهادته .

ولا تصح من مستور الحال أيضاً . على الصحيح من المذهب .
قدمه في القروع ، وغيره من الأصوليين .
وقيل : تصح .

قدمه في آداب المفتي . وعمل الناس عليه .
وصححه في الرعاية الكبرى .

واختاره الشيخ ابن القيم في أعلام الموقعين .
وقيل : تصح إن اكتفينا بالعدالة الظاهرة ، وإلا فلا .
والحاكم كغيره في الفتيا . على الصحيح من المذهب .
وقيل : يكره له مطلقاً .

وقيل : يكره في مسائل الأحكام المتعلقة به ، دون الطهارة والصلاة ، ونحوهما .
ويحرم تساهل مفت ، وتقليد معروف به .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يجوز استفتاء إلا من يفتى بعلم وعدل .
ونقل المروذي : لا ينبغي أن يحيب في كل ما يستفتى فيه .
ويأتى : هل له قبول الهدية ، أم لا ؟

وليس لمن انتسب إلى مذهب إمام في مسألة ذات قولين أو وجهين : أن

يتخير . فيعمل أو يفتي بأيهما شاء ، بل إن علم تاريخ القولين : عمل بالتأخر ، إن صرح برجوعه عن الأول . وكذا إن أطلق . على الصحيح من المذهب فيهما .

وهل ^(١) يجوز العمل بأحدهما إذا ترجح أنه مذهب لقائلهما ؟

وقال في آداب المفتي : إذا وجد من ليس أهلاً للتخريج والترجيح بالدليل اختلافاً بين أئمة المذاهب في الأصح من القولين أو الوجهين ، فينبغي أن يرجع في الترجيح إلى صفاتهم الموجبة لزيادة الثقة بأرائهم . فيعمل بقول الأكثر والأعلم والأورع .

فإن اختص أحدهما بصفة منها ، والآخر بصفة أخرى : قدم الذي هو أخرى منهما بالصواب .

فالأعلم الأورع : مقدم على الأورع العالم .

وكذلك إذا وجد قولين أو وجهين ، ولم يبلغه عن أحد من أئمة بيان الأصح منهما : اعتبر أوصاف ناقليهما وقابليهما . ويرجح ماوافق منهما أئمة أكثر المذاهب المتبوعة ، أو أكثر العلماء . انتهى .

قلت : وفيما قاله نظر .

وتقدم في آخر الخطبة تحرير ذلك .

وإذا اعتدل عنده قولان - وقلنا : يجوز - أفتى بأيهما شاء .

قاله القاضي في الكفاية ، وابن حمدان ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .

كما يجوز للمفتي أن يعمل بأي القولين شاء .

وقيل : بخير المستفتي ، وإلا تعين الأحوط .

ويلزم المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة مطلقاً . على الصحيح من

المذهب .

(١) في النسخ الأخرى : وقيل .

جزم به القاضي ، وابن عقيل . وقال : وإلا كان مقلداً لنفسه . لا احتمال تغير اجتهاده .

وقدمه ابن مفلح في أصوله .
وقيل : لا يلزمه . لأن الأصل بقاء ما اطلع عليه وعدم غيره ، ولزوم السؤال ثانياً فيه الخلاف .

وعند أبي الخطاب ، والآمدى : إن ذكر المفتي طريق الاجتهاد : لم يلزمه وإلا لزمه .
قلت : وهو الصواب .

وإن حدث ما لا قول فيه تكلم فيه حاكم ومجتهد ومفت .
وقيل : لا يجوز في أصول الدين .
قال في آداب المفتي : ليس له أن يفتي في شيء من مسائل الكلام مفصلاً . بل يمنع السائل وسائر العامة من الخوض في ذلك أصلاً . وقدمه في مقنعه .
وجزم به في الرعاية الكبرى .

وقدم ابن مفلح في أصوله : أن محل الخلاف في الأفضلية ، لا في الجواز وعدمه . وأطلق الخلاف .

وقال في خطبة الإرشاد : لا بد من الجواب .
وقال في أعلام الموقعين - بعد أن حكى الأقوال - والحق التفصيل ، وأن ذلك يجوز بل يستحب ، أو يجب عند الحاجة ، وأهلية المفتي والحاكم . فإن عدم الأمران : لم يجوز . وإن وجد أحدهما : احتمل الجواز والمنع ، والجواب عند الحاجة دون عدمها . انتهى .

وله تخير من استفهام بين قوله وقول مخالفه .
روى ذلك عن الإمام أحمد رحمه الله .
وقيل : يأخذ به إن لم يجد غيره ، أو كان أرجح .

وسأله أبو داود : الرجل يسأل عن المسألة ، أدله على إنسان يسأله ؟ قال : إذا كان الذي أرشد إليه يتبع ويفتي بالسنة .

فقيل له : إنه يريد الاتباع ، وليس كل قوله يصيب . قال : ومن يصيب في كل شيء ؟

وتقدم في آخر الخلع : التنبيه على ذلك .

ولا يلزم جواب ما لم يقع ، لكن يستحب إجابته .

وقيل : يكره .

قلت : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

ولا يجب جواب ما لا يحتمله كلام السائل ، ولا ما لا نفع فيه .

ومن عدم مفتياً في بلده وغيره : فحكمه حكم ما قبل الشرع . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقال في آداب المفتي : وهو أقيس .

وقيل : متى خلت البلدة من مفت : حرمت السكنى فيها . ذكره في آداب المفتي .

وله رد الفتيا ، إن كان في البلد من يقوم مقامه ، وإلا لم يجوز .

ذكره أبو الخطاب ، وابن عقيل ، وغيرها .

وقطع به من بعدهم .

وإن كان معروفاً عند العامة بفتياً ، وهو جاهل : تعين الجواب على العالم .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأظهر لا يجوز في التي قبلها ، كسؤال عاى

عما لم يقع .

قال في الفروع : ويتوجه مثله حاكم في البلد غيره ، لا يلزمه الحكم وإلا لزمه .

وقال في عيون المسائل ، في شهادة العبد : الحكم يتعين بولايته ، حتى لا يمكنه

رد محتكين إليه . ويمكنه رد من يستشهده .

وإن كان متحملاً لشهادة : فنادر أن لا يكون سواء .
وفي الحكم لا ينوب البعض عن البعض .
ولا يقول لمن ارتفع إليه : امض إلى غيري من الحكم . انتهى .
قال في الفروع : ويتوجه تخريج من الوجه في إثم من دعى لشهادة . قالوا :
لأنه تعين عليه بدعائه .

لكن يلزم عليه إثم من عين في كل فرض كفاية فامتنع .
قال : وكلامهم في الحاكم ، ودعوة الوليمة . وصلاة الجنازة : خلافه . انتهى .
ومن قوى عنده مذهب غير إمامه : أفق به وأعلم السائل .
ومن أراد كتابة على فنيا ، أو شهادة : لم يجز أن يكبر خطه ، لتصرفه في
ملك غيره بلا إذنه ، ولا حاجة ، كما لو أباحه قيضه فاستعمله فيما يخرج به عن العادة
بلا حاجة .

ذكره ابن عقيل في الفنون ، وغيره .
وكذا قال في عيون المسائل : إذا أراد أن يفتي ، أو يكتب شهادة : لم يجز
أن يوسع له الأسطر ، ولا يكثر إذا أمكن الاختصار . لأنه تصرف في ملك غيره
بلا إذنه ، ولم تدع الحاجة إليه .
واقصر على ذلك في الفروع .

وقال في أصوله : ويتوجه مع قرينة خلاف .
ولا يجوز إطلاقه في الفتيا في اسم مشترك إجماعاً ، بل عليه التفصيل .
فلو سئل : هل له الأكل بعد طلوع الفجر ؟ فلا بد أن يقول : يجوز بعد
الفجر الأول ، لا الثاني .

ومسألة أبي حنيفة مع أبي يوسف ، وأبي الطيب مع قوم معينين .
واعلم أنه قد تقدم : أنه لا يفتي إلا مجتهد . على الصحيح من المذهب .
وتقدم هناك قول بالجواز .

فيراعى ألفاظ إمامه ومتأخرها . ويقلد كبار أئمة مذهبه .
والعامى يخير فى فتواه فقط . فيقول : مذهب فلان كذا . ذكره ابن عقيل
وغيره .

وكذا قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الناظر المجرد يكون حاكياً ، لا مفتياً .
وقال فى آداب عيون المسائل : إن كان الفقيه مجتهداً ، يعرف صحة الدليل :
كتب الجواب عن نفسه . وإن كان ممن لا يعرف الدليل ، قال : مذهب الإمام
أحمد كذا . مذهب الشافعى كذا . فيكون مخبراً ، لا مفتياً .
ويقلد العامى من عرفه عالماً عدلاً ، أو رآه منتصباً معظماً . ولا يقلد من عرفه
جاهلاً عند العلماء .

قال المصنف فى الروضة ، وغيرها : يكفيه قول عدل . ومراده : خير .
واعتبر بعض الأصحاب الاستفاضة بكونه عالماً ، لا مجرد اعتزائه إلى العلم ،
ولو بمنصب تدرىس .

قلت : وهو الصواب .
وقال ابن عقيل : يجب سؤال أهل الثقة والخير .
قال الطوفى فى مختصره : يقلد من علمه أو ظنه أهلاً بطريق ما ، اتفاقاً ،
فإن جهل عدالته : فى جواز تقليده وجهان .
وأطلقهما فى الفروع .

أمرهما : عدم الجواز . وهو الصحيح من المذهب .
نصره المصنف فى الروضة .
وقدمه ابن مفلح فى أصوله ، والطوفى فى مختصره ، وغيرها .

والثانى : الجواز .
قدمه فى آداب المفتى .

وتقدم : هل تصح فتياً فاسق ، أو مستور الحال ، أم لا ؟

ويقول ميثاقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وهو كالإجماع في هذه الأعصار .
وقيل : لا يقلد ميثاقاً . وهو ضعيف .
واختاره في التمهيد ، في أن عثمان رضي الله عنه لم يشترط عليه تقليد أبي بكر
وعمر رضي الله عنهما لموتهما .
وينبغي للمستفتي أن يحفظ الأدب مع المفتي ويحله . فلا يقول أو يفعل
ما جرت عادة العوام به ، كإيماء بيده في وجهه ، وما مذهب إمامك في كذا ؟
وما تحفظ في كذا ؟ أو أفتاني غيرك ، أو فلان بكذا أو كذا .
قلت أنا : أو وقع لي ، أو إن كان جوابك موافقاً فاكتب .
لسكن إن علم غرض السائل في شيء : لم يجز أن يكتب بغيره .
أو يسأله في حال ضجر ، أو هم ، أو قيامه ، ونحوه . ولا يطالبه بالحجة .
ويجوز تقليد المفضل من المجتهدين . على الصحيح من المذهب .
قال ابن مفلح في أصوله : قاله أكثر أصحابنا : القاضي ، وأبو الخطاب ،
وصاحب الروضة ، وغيرهم .
وقدمه هو وغيره .
قال في فروعه - في « استقبال القبلة » - لا يجب عليه تقليد الأوثق على الأصح
قال في الرعاية : على الأقيس .
وعنه : يجب عليه .
قال ابن عقيل : يلزمه الاجتهاد فيهما . فيقدم الأرجح .
ومعناه قول الخرقي ، كالقبلة في الأعشى والعامي .
قال ابن مفلح في أصوله : أما لو بان للعامي الأرجح منهما : لزمه تقليده .
زاد بعض أصحابنا : في الأظهر .
قلت : ظاهر كلام كثير من الأصحاب مخالف لذلك .

وقال في التمهيد : إن رجح دين واحد .
قدمه في أحد الوجهين .
وفي الآخر : لا . لأن العلماء لا تنسكروا على العاصي تركه .
وقال أيضاً : في تقديم الأدين على الأعلّم وعكسه وجهان .
قلت : ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : تقديم الأدين ، حيث قيل له :
من نسأل بعدك ؟ قال : عبد الوهاب الوراق . فإنه صالح ، مثله يوفق للحق .
قال في الرعاية : ولا يكفيه من لم تسكن نفسه إليه . وقدم الأعلّم على الأورع .
انتهى .

فإن استوى مجتهدان تخير .
ذكره أبو الخطّاب وغيره من الأصحاب .
وقال ابن مفلح في أصوله : وقال بعض الأصحاب : هل يلزم المقلد المذهب
بمذهب ، والأخذ برخصه وعزائمه ؟ فيه وجهان .
قلت : قال في الفروع - في أثناء « باب شروط من تقبل شهادته » - وأما
لزوم المذهب بمذهب ، وامتناع الانتقال إلى غيره في مسألة : فقيه وجهان ، وفاقا
للمالك والشافعي رحمهما الله . وعدمه أشهر . انتهى .

قال في أعلام الموقعين : وهو الصواب المقطوع به .
وقال في أصوله : عدم اللزوم قول جمهور العلماء ، فيتخير .
وقال في الرعاية الكبرى : يلزم كل مقلد أن يلتزم بمذهب معين في الأشهر
فلا يقلد غير أهله .

وقيل : بلى .
وقيل : ضرورة .

فإن التزم فيما يفتى به ، أو عمل به ، أو ظنه حقاً ، أو لم يجد مفتياً آخر : لزم قوله ، وإلا فلا . انتهى .

واختار الأمدى منع الانتقال فيما عمل به .
وعند بعض الأصحاب : يجتهد في أصح المذاهب فيمتعه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : في الأخذ برخصه وعزائمه طاعة غير الرسول عليه الصلاة والسلام في كل أمره ونهيه . وهو خلاف الإجماع .
وتوقف أيضاً في جوازه .

وقال أيضاً : إن خالفه لقوة دليل أو زيادة علم أو تقوى : فقد أحسن .
ولا يقدح في عدالته بلا نزاع .

وقال أيضاً : بل يجب في هذه الحال . وأنه نص الإمام أحمد رحمه الله .
وهو ظاهر كلام ابن هبيرة .

وقال في آداب المفتي : هل للعامى أن يتخير ، ويقلد أى مذهب شاء ، أم لا ؟
فإن كان منتسباً إلى مذهب معين بنينا ذلك على أن العامى : هل له مذهب أم لا ؟
وفيه مذهبان .

أمرهما : لا مذهب له . فله أن يستفتى من شاء من أرباب المذاهب ، سيما إن قلنا : كل مجتهد مصيب .

والوجه الثاني : له مذهب . لأنه اعتقد أن المذهب الذى انتسب إليه هو الحق . فعليه الوفاء بموجب اعتقاده . فلا يستفتى من يخالف مذهبه .

وإن لم يكن انتسب إلى مذهب معين ، انبنى على أن العامى : هل يلزمه أن يتمذهب بمذهب معين يأخذ برخصه وعزائمه ؟ وفيه مذهبان .

أمرهما : لا يلزمه ، كما لم يلزم في عصر أوائل الأمة أن يخص الأمى العامى عالماً معيناً يقلده ، سيما إن قلنا : كل مجتهد مصيب .

فعلى هذا : هل له أن يستفتى على أى مذهب شاء ، أم يلزمه أن يبحث حتى يعلم علم مثله أسد المذاهب ، وأصحها أصلاً ؟ فيه مذهبان .

الثانى : يلزمه ذلك . وهو جار فى كل من لم يبلغ درجة الاجتهاد من الفقهاء وأرباب سائر العلوم .

فعلى هذا الوجه : يلزمه أن يجتهد فى اختيار مذهب يقلده على التعمين . وهذا أولى بإلحاق الاجتهاد فيه على العامى مما سبق فى الاستفتاء . انتهى .

ولا يجوز للعامى تتبع الرخص .

ذكره ابن عبد البر إجماعاً .

ويفسق عند الإمام أحمد رحمه الله ، وغيره .

وحمله القاضى على متأول أو مقلد .

قال ابن مفلح فى أصوله : وفيه نظر .

قال : وذكر بعض أصحابنا فى فسق من أخذ بالرخص روايتين .

وإن قوى دليل أو كان عامياً فلا . كذا قال . انتهى .

وإذا استفتى واحداً أخذ بقوله .

ذكره ابن البنا ، وغيره .

وقدّمه ابن مفلح فى أصوله .

وقال : والأشهر يلزم بالتزامه .

وقيل : وبظنه حقاً .

وقيل : وبعمل به .

وقيل : يلزمه إن ظنه حقاً .

وإن لم يجد مفتياً آخر لزمه ، كما لو حكم به حاكم .

وقال بعضهم : لا يلزمه مطلقاً إلا مع عدم غيره .

ولو سأل مفتيين ، واختلفا عليه : تخير . على الصحيح من المذهب .
 اختاره القاضي ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .
 قال أبو الخطاب : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .
 وذكر ابن البنا وجهاً : أنه يأخذ بقول الأرجح .
 واختاره بعض الأصحاب .
 وقدم في الروضة : أنه يلزمه الأخذ بقول الأفضل في علمه ودينه .
 قال الطوفي في مختصره : وهو الظاهر .
 وذكر ابن البنا أيضاً : وجهاً آخر يأخذ بأغلظهما .
 وقيل : يأخذ بالأخف .
 وقيل : يسأل مفتياً آخر .
 وقيل : يأخذ بأرجحهما دليلاً .
 وقال في الفروع - في « باب استقبال القبلة » - ولو سأل مفتيين فاختلغا . فهل
 يأخذ بالأرجح ، أو الأخف ، أو الأشد ، أو يخير ؟ فيه أوجه في المذهب . وأطلقهن .
 وإن سأل فلم تسكن نفسه ، ففي تكراره وجهان .
 وأطلقهما في الفروع في باب استقبال القبلة .
 وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : أظهرهما لا يلزم .
 فهذه جملة صالحة نافعة إن شاء الله تعالى .
 قوله ﴿ وَإِنْ تَحَاكَمَ رَجُلَانِ إِلَى رَجُلٍ يَصْلِحُ لِلْقَضَاءِ ، فَحَكَّمَاهُ
 بَيْنَهُمَا . فَحَكَمَ : نَفَذَ حُكْمَهُ فِي الْمَالِ . وَيَنْفُذُ فِي الْقِصَاصِ وَالْحَدِّ ،
 وَالنِّكَاحِ وَاللِّعَانِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ . ذِكْرُهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي الْهُدَايَةِ ۞ .
 وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

وقال القاضي : لا ينفذ إلا في الأموال خاصة .

وقدمه في النظم .

وقاله في المحرر ، والفروع ، وغيرها .

وعنه : لا ينفذ في قود ، وحد قذف ، ولعان ، ونسكاح .

وأطلق الروايتين في المحرر .

وأطلق الخلاف في السكافي .

وقال في الفروع : وظاهر كلامه ينفذ في غير فرج ، كتصرفه ضرورة في تركة

ميت في غير فرج .

ذكره ابن عقيل في عمد الأدلة .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله نفوذ حكمه بعد حكم حاكم ، لا إمام .

وقال : إن حكم أحدهما خصمه ، أو حكما مفتيا في مسألة اجتهادية : جاز .

وقال : يكفي وصف القصة له .

قال في الفروع : يؤيده قول أبي طالب : نازعني ابن عمي الأذان . فنحنا كمتنا

إلى أبي عبد الله . فقال : اقتربا .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : خصوا اللعان لأن فيه دعوى وإنكار ،

وبقية الفسوخ كإعسار . وقد يتصادقان . فيكون الحكم إنشاء لا ابتداء .

ونظيره : لو حكماء في التداعي بدين وأقرب به الورثة . انتهى .

فعلى المذهب : يلزم من يكتب إليه بحكمه القبول ، وتنفيذه كحاكم الإمام ،

وليس له حبس في عقوبة ، ولا استيفاء قود ، ولا ضرب دية الخطأ على عاقلة من

وصى بحكمه .

قاله في الرعايتين ، وزاد في الصغير : وليس له أن يحد .

فأمرنا

إمدهما : لو رجع أحد الخصمين قبل شروعه في الحكم : فله ذلك .

وإن رجع بعد شروعه ، وقبل تمامه : ففيه وجهان .

وأطلقهما في المغنى ، والكافي ، والشرح ، والرعاية الكبرى .

أمرهما : له ذلك .

الثاني : ليس له ذلك . انتهى .

قلت : وهو الصواب .

وصححه في النظم .

واختار في الرعاية الكبرى : إن أشهدا عليهما بالرضا بحكمه قبل الدخول في الحكم : فليس لأحدهما الرجوع .

الثانية : قال في عمد الأدلة - بعد ذكر التحكيم - وكذا يجوز أن يتولى متقدمو الأسواق والمساجد الوسايط والصلح عند الفورة والمحاصمة ، وصلاة الجفازة ، وتقويض الأموال إلى الأوصياء ، وتفرقة زكاته بنفسه ، وإقامة الحدود على رقيقه ، وخروج طائفة إلى الجهاد تلصصاً وبياتاً ، وعمارة المساجد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتعزير لعبيد وإماء . وأشباه ذلك . انتهى .

باب أدب القاضي

قوله ﴿يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ﴾ ، لَيْنًا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : وظاهر الفصول يجب ذلك .

قوله ﴿حَلِيمًا ذَا أُنَاةٍ وَفِطْنَةٍ﴾ .

قد تقدم أن القاضي قال في موضع من كلامه : إنه يشترط في الحاكم : أن لا يكون بليدًا . وهو الصواب .

قوله ﴿بَصِيرًا بِأَحْكَامِ الْحُكَّامِ قَبْلَهُ﴾ . بلا نزاع .

وقوله ﴿وَرِعًا عَفِيفًا﴾ .

فهذا منه بناء على الصحيح من المذهب ، من أنه لا يشترط في القاضي : أن يكون ورعًا ، وإنما يستحب ذلك فيه .

وتقدم : أن الخرق وجماعة من الأصحاب اشتروا ذلك فيه . وهو الصواب

فأمرنا

إمدهما : لو افتات عليه خصم .

فقال المصنف ، والشارح : له تأديبه والعفو عنه .

وقال في الفصول : يزجره . فإن عاد : عزره . واعتبره بدفع الصائل والنشوز .

وقال في الرعاية : وينتهره ، ويصيح عليه قبل ذلك .

قال في الفروع - بعد أن ذكر ذلك - وظاهره : ولو لم يثبت ببينة .

ليكن هل ظاهره يختص بمجلس الحكم ؟ فيه نظر كالإقرار فيه وفي غيره ،

أو لأن الحاجة داعية إلى ذلك . لكثرة المتظلمين على الحكام وأعدائهم . فجاز فيه وفي غيره . ولهذا شق رفعه إلى غيره . فأدبه بنفسه حتى إنه حق له . قلت : فيعالي بها .

وقد ذكر ابن عقيل في أغصان الشجرة عن أصحابنا : إن شق رفعه إلى الحاكم لا يرفع .

الثانية : قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : له أن ينتهر الخصم إذا التوى وبصيح عليه . وإن استحق التعزير عزره بما يرى .

قوله ﴿ وَيُنْفِذُ عِنْدَ مَسِيرِهِ مَنْ يُعَلِّمُهُمْ يَوْمَ دُخُولِهِ لِيَتَلَقَّوهُ ﴾ هذا المذهب .

أعني أنه يرسل إليهم يعلمهم بدخوله من غير أن يأمرهم بتلقيه . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال جماعة من الأصحاب : يأمرهم بتلقيه .

قلت : منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

قوله ﴿ وَيَدْخُلُ الْبَلَدَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، أَوِ الْخَمِيسِ ، أَوِ السَّبْتِ ﴾ . وهو المذهب .

يعني : أنه بالخيرة في الدخول في هذه الأيام .

وجزم به في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والوجيز ، والمغني ، والشرح ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وذكر جماعة من الأصحاب : يدخل يوم الاثنين . فإن لم يقدر : فيوم الخميس

منهم : صاحب المذهب .
وقال في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم : فإن لم يقدر أن يدخل
يوم الإثنين : فيوم الخميس أو السبت .
قال في التبصرة : يدخل ضحوة ، لاستقبال الشهر .
قال في الفروع : وكان استقبال الشهر تفاؤلاً كأول النهار . ولم ينكرهما
الأصحاب .

قوله ﴿ لَا بَسًا أَجَلَ ثِيَابِهِ ﴾ .

قال في التبصرة : وكذا أصحابه .

وقال أيضاً : تسكون ثيابهم كلها سود ، وإلا فالعمامة .

وقال في الفروع : وظاهر كلامهم : غير السواد أولى ، للأخبار .

فوائد

الأولى : لا يتطير بشيء ، وإن تفاعل فحسن .

الثانية : قوله ﴿ وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ . فَإِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَمَرَ

بِعَهْدِهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ ﴾ بلا نزاع .

وقال في التبصرة : وليقل من كلامه إلا الحاجة .

الثالثة : قوله ﴿ وَيُنْفَذُ . فَيَتَسَلَّمُ دِيَوَانَ الْحُكْمِ مِنَ الَّذِي كَانَ

قَبْلَهُ ﴾ بلا نزاع .

قال في التبصرة : وليأمر كاتب ثقة يثبت ماتسلمه بمحضر عدلين .

الرابعة : ديوان الحكم : هو ما فيه محاضر وسجلات وحجج وكتب وقف ،

ونحو ذلك مما يتعلق بالحكم .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ يَمُرُّ بِهِ ﴾ .

ولو كانوا صبياناً . وهو صحيح . صرح به الأصحاب .

فأئذناه

إمراهما : قوله ﴿ وَيُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، إِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ ﴾ .

بلا نزاع . فإن كان في غيره خير ، والأفضل الصلاة .

الثانية : أفادنا المصنف : أنه يجوز القضاء في الجوامع والمساجد . وهو صحيح .

ولا يكره . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَيَجْلِسُ عَلَى بَسَاطٍ ﴾ ونحوه .

وهو المذهب .

قال في الفروع : والأشهر ويجلس على بساط ونحوه .

وجزم به في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقال في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما : على بساط .

وقال في الهداية ، وغيره : على بساط ، أو لبد أو حصير .

فأئذناه : قوله ﴿ وَيَجْعَلُ مَجْلِسَهُ فِي مَكَانٍ فَسِيحٍ . كَالْجَامِعِ وَالْقَضَاءِ

وَالدَّارِ الْوَاسِعَةِ ﴾ .

بلا نزاع . ولكن يصونه مما يكره فيه . ذكره في الوجيز ، وهو كما قال .

قوله ﴿ وَلَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا ، وَلَا بَوَّابًا إِلَّا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ

إِنْ شَاءَ ﴾ .

مراده : إذا لم يكن عذر . فإن كان ثم عذر : جاز اتخاذهما .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يتخذهما في مجلس الحكم

من غير عذر .

قال ابن الجوزي في المذهب : يتركهما ندبا .

وقال في الأحكام السلطانية : ليس له تأخير الحضور إذا تنازعوا إليه بلا عذر ، ولا له أن يحتجب إلا في أوقات الاستراحة .

فأمرنا

إمراهما : قوله ﴿ وَيَعْرِضُ الْقِصَصَ . فَيَبْدَأُ بِالْأَوَّلِ فَأَلَوَّلِ ﴾ .

قال في المستوعب : ينبغي أن يكون على رأسه من يرتب الناس .

الثانية قوله ﴿ وَلَا يُقَدِّمُ السَّابِقَ فِي أَكْثَرِ مِنْ حُكُومَةٍ وَاحِدَةٍ ﴾

واعلم أن تقديم السابق على غيره واجب ، على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وجزم في عيون المسائل بتقديم من له بيعة ، أثلا تضجر بيئته .

وجعله في الفروع توجيهها .

وقال في الرعاية : ويكره تقديم متأخر .

قوله ﴿ فَإِنْ حَضَرُوا دَفْعَةً وَاحِدَةً وَتَشَاحَوْا : قَدَّمَ أَحَدُهُم بِالْقُرْعَةِ ﴾

هذا المذهب مطلقا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والشرح ، وشرح ابن منجا ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في الفروع .

وذكر جماعة من الأصحاب : يقدم المسافر المرتحل .

قلت : منهم صاحب المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والوجيز ،

والمنور .

وقال ذلك في الكافي ، مع قلتهم .

زاد في الرعاية : والمرأة لمصلحة .

قوله ﴿وَيَعْدِلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي لَحْظِهِ وَلَفْظِهِ وَمَجْلِسِهِ وَالذُّخُولِ عَلَيْهِ﴾

يحتمل أن يكون مراده : أن ذلك واجب عليه . وهو المذهب .
قال في الفروع : ويلزمه ، في الأصح : العدل بينهما في لحظة ولفظه ، ومجلسه والدخول عليه .

وجزم به في الشرح .

وقيل : لا يلزمه . بل يستحب .

ويحتمله كلام المصنف .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا . فَيَقْدَمُ الْمُسْلِمُ فِي الدُّخُولِ وَيَرْفَعُهُ فِي الْجُلُوسِ﴾ .

هذا المذهب .

قال في الفروع ، وتجريد العناية : والأشهر يقدم مسلم على كافر ، دخولا وجلوسا .

قال ابن منجا في شرحه : هذا أولى .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمحزر ، والمنور ، في الدخول .

وجزم به في الخلاصة : في المجلس . وصححه في الرفع .

وقدمه فيهما في الشرح . وصححه في النظم .

وقدمه في الدخول فقط في الرعاية الصغرى .

وقيل : يسوّى بينهما في ذلك أيضا .

وقدمه في الفروع .

وهو ظاهر كلام الخرقى .
 وقدمه فى الهداية فى الجلوس .
 وأطلقهما فى رفعه : فى المحرر ، والرعاية الصغرى .
 وأطلقهما فىهما فى الرعاية الكبرى ، والحاوى الصغير .
 وقال فى المغنى : يجوز تقديم المسلم على الكافر فى الجلوس .
 وظاهر كلامه : أنه يسوى بينهما فى الدخول .
 وفى الرعاية قول عكسه .
 قال ابن رزىن فى مختصره : يسوى بين الخصمين فى مجلسه ولحظه ولفظه .
 ولو ذمى فى وجهه .

فظاهره دخول اللحظ واللفظ فى الخلاف .
 فتلخص لنا فى المسألة ثلاثة أقوال : التقديم مطلقاً ، ومنعه مطلقاً . والتقديم
 فى الدخول دون الرفع .

وظاهر الخلاصة ، والمغنى : قول رابع . وهو التقديم فى الرفع دون الدخول .
فأمره : لو سلم أحد الخصمين على القاضى : ردّ عليه .
 وقال فى الترغيب : يصبر حتى يسلم الآخر ، ليردّ عليهما معاً إلا أن يتمادى عرفاً .
 وقال فى الرعاية : وإن سلما معاً ردّ عليهما معاً . وإن سلم أحدهما قبل دخول
 خصمه أو معه ، فهل يردّ عليه قبله ؟ يحتمل وجهين . انتهى .
 وله القيام السائغ وتركه . على الصحيح من المذهب .
 وقيل : يكره القيام لهما . فإن قام لأحدهما قام للآخر ، أو اعتذر إليه .
 قاله فى الرعاية .

قوله ﴿ وَلَا يُسَارَّ أَحَدَهُمَا ، وَلَا يُلْقَنُهُ حُجَّتَهُ ، وَلَا يُضِيفُهُ ﴾ .

يعنى : يحرم عليه ذلك . قاله الأصحاب .

قوله ﴿وَلَا يَعْلَمُهُ كَيْفَ يَدْعِي؟ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الرايتين ، والفروع ، والحاوي .

وفي الآخر : يجوز له تحرير الدعوى إذا لم يحسنها .

وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، وشرح ابن منجا .

تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يلزم ذكره . فأما إن لزم ذكره في الدعوى -
كشروط عقد ، أو سبب ونحوه - ولم يذكر المدعى : فله أن يسأل عنه ليحترز عنه .

قوله ﴿وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ إِلَى خَصْمِهِ ، لِيُنْظَرَهُ ، أَوْ يَضَعَ عَنْهُ ، وَيَزِنَ
عَنْهُ﴾ .

ويجوز للقاضي أن يشفع إلى خصم المدعى عليه لينظره بلا خلاف أعلمه .

ويجوز له أن يشفع ليضع عنه . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : له ذلك على الأصح .

قال في تجريد العناية : له ذلك على الأظهر .

وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ،

ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

وعنه : ليس له ذلك .

وأطلقهما في المحزر ، والرايتين ، والحاوي الصغير ، والكافي .

ويجوز له أن يزن عنه أيضاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

وفيه احتمال لصاحب الرعاية الكبرى : لا يجوز ذلك . وما هو بعيد .

قوله ﴿ وَيَنْبَغِي أَنْ يُخْضِرَ مَجْلِسَهُ الْفُقَهَاءَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ إِنْ أَمَكْنَ ، وَيُشَاوِرَهُمْ فِيمَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ ﴾ .

من استخراج الأدلة . وتعرف الحق بالاجتهاد .

قال الإمام أحمد رحمه الله : ما أحسنه لو فعله الحكماء ، يشاورون وينتظرون . فإن اتضح له حكم وإلا آخره .

قوله ﴿ وَلَا يُقَلَّدُ غَيْرَهُ ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ ﴾ .

ويحرم عليه أن يقلد غيره . على الصحيح من المذهب ، وإن كان أعلم منه . نقل ابن الحكم : عليه أن يجتهد .

ونقل أبو الحارث : لا تقلد أمرك أحداً . وعليك بالأثر .

وقال للفضل بن زياد : لا تقلد دينك الرجال . فإيهم لن يسلموا أن يغلطوا ، وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، والمحزر ، والنظم ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

وعنه : يجوز .

قال أبو الخطاب : وحكى أبو إسحاق الشيرازي : أن مذهبنا جواز تقليد العالم . قال : وهذا لانعرفه عن أصحابنا .

واختار أبو الخطاب : إن كانت العبادة مما لا يجوز تأخيرها - كالصلاة - فعلها بحسب حاله ، ويعيد إذا قدر ، كمن عدم الماء والتراب . فلا ضرورة إلى التقليد .

وقال في الرعاية الكبرى : وإن كان الخصم مسافراً يخاف فوت رففته : احتمال وجهين .

وتقدم ذلك في أوائل أحكام المفتى في الباب الذى قبله .
فأمره : لو حكم ولم يجتهد ، ثم بان بأنه حكم بالحق : لم يصح .
 ذكره ابن عقيل في القصر ^(١) من الفصول .
 قلت : لو خرج الصحة على قول القاضى أبى الحسين ، فيما إذا اشتبه الطاهر
 بالطهور ، وتوضاً من واحد فقط ، فظهر أنه الطهور : لكان له وجه .
نبيه : قوله ﴿ وَلَا يَقْضَى وَهُوَ غَضْبَانٌ ، وَلَا حَاقِنٌ ﴾ وكذا أو حاقب
 ﴿ وَلَا فِي شِدَّةِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ ، وَالْهَمِّ ، وَالْوَجَعِ ، وَالنُّعَاسِ ،
 وَالبَرْدِ الْمُؤَلِّمِ ، وَالْحَرِّ الْمُزْعِجِ ﴾ .
 وكذا في شدة المرض والخوف ، والفرح الغالب ، والملل والسكسل .
 ومراده بالغضب : الغضب الكثير .
 وكلام الأصحاب في ذلك محتمل للكرهية والتحرير .
 وصرح أبو الخطاب في انتصاره بالتحرير .
 قلت : والدليل في ذلك يقتضيه . وكلامهم إليه أقرب .
 وقال الزركشى : وظاهر كلام الخرق ، وعامة الأصحاب : أن المنع من ذلك
 على سبيل التحريم .
 وذكر ابن البنا في الخصال : الكراهة .
 فقال : إن كان غضباناً ، أو جائعاً : كره له القضاء .
 وقال في المغنى : لا خلاف نعلمه أن القاضى لا ينبغي له أن يقضى وهو غضبان .
فأمره : كان للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقضى في حال الغضب دون غيره .
 ذكره ابن نصر الله في حواشى الفروع في « كتاب الطلاق » .
 قوله ﴿ فَإِنْ خَالَفَ وَحَكَمَ ، فَوَافَقَ الْحَقَّ : نَفَذَ حُكْمَهُ ﴾ .
 (١) كذا في الأصول .

وهذا المذهب .
قال في الفروع : نفذ في الأصح .
قال في تجرید العناية : نفذ في الأظهر .
واختاره القاضي في المجرى .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في الهداية ، والمغنى ، والشرح - ونصراه - والمحزر ، والنظم ، وشرح
ابن منجا ، والرايعتين ، والحاوى ، وغيرهم .
وقال القاضي : لا ينفذ . وهذا مما يقوى التحريم .

وقيل : إن عرض له بعد أن فهم الحكم : نفذ ، وإلا فلا .
وتقدم نظير ذلك في المفتى في الباب الذى قبله في أوائل أحكام المفتى .
قوله ﴿ وَلَا يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ إِلَّا مِمَّنْ كَانَ يَهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَ وَلَايَتِهِ
بِشَرَطٍ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ حُكُومَةٌ ﴾ .

وهذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .
وعليه جماهير الأصحاب .
قال في القاعدة الخمسين بعد المائة : منع الأصحاب من قبول القاضي الهدية .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ،
والمحرر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، وغيرهم .
وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : له أن يقبلها ممن كان يهدى إليه قبل ولايته ، ولو كان له حكومة .
قلت : وهو بعيد جداً .
وقال أبو بكر في التنبيه : لا يقبل الهدية ، وأطلق .
وذکر جماعة من الأصحاب : لا يقبل الهدية ممن كان يهدى إليه قبل ولايته
إذا أحسن أن له حكومة .

وجزم به في المفتى ، والشرح ، والرعاية ، وغيرهم .
قلت : وهو الصواب .

قال في المستوعب : ولا يقبل الهدية إلا من ذي رحم محرم منه . وما هو ببعيد .

وقال القاضى فى الجامع الصغير : ينبغي أن لا يقبل هدية إلا من صديق ، كان يلاطفه قبل ولايته ، أو ذى رحم محرم منه ، بعد أن لا يكون له خصم . انتهى .

وعبارته فى المستوعب قريبة من هذه .

وذكر فى الفصول احتمالاً : أن القاضى فى غير عمله كالعادة ^(١) .

فوائد

الأولى : حيث قلنا بجواز قبولها ، فردها أولى . بل يستحب .

صرح به القاضى وغيره .

قال فى الفروع : ردّها أولى .

وقال ابن حمدان : يكره أخذها .

الثانية : لا يحرم على المفتى أخذ الهدية .

جزم به فى الفروع ، وغيره .

وقال فى آداب المفتى ، وأما الهدية : فله قبولها .

وقيل : يحرم إذا كانت رشوة على أن يفقيه بما يريد .

قلت : أو يكون له فيه نفع - من جاءه أو مال - فيفقيه لذلك بما لا يفتى به غيره .

من لا ينتفع به كمنع الأول . انتهى .

(١) بهامش نسخة الشيخ عبد الله بن حسن مانصه : يعنى يقول صاحب الفصول

- والله أعلم - إن حكم هدية القاضى إذا كان فى غير عمله : حكم الهدية إلى القاضى

من كان يهدى إليه قبل ولايته .

وقال ابن مفلح في أصوله : وله قبول هدية . والمراد : لا ليغتيه بما يريد ، وإلا حرمت .

زاد بعضهم : أو لنفعه بجأه أو ماله . وفيه نظر . ونقل المروذي : لا يقبل هدية إلا أن يكافي .

وقال : لو جعل المفتي أهل بلد رزقا ليتفرغ لهم : جاز . وقال في الرعاية : هو بعيد . وله أخذ الرزق من بيت المال . وتقدم أن للحاكم طلب الرزق له ولأمنائه . وهل يجوز له الأخذ إذا لم يكن له ما يكفيه أم لا ؟ وكذلك المفتي في أوائل « باب القضاء » .

الثالثة « الرشوة » ما يعطى بعد طلبه ، و « الهدية » الدفع إليه ابتداء . قاله في الترغيب . ذكره عنه في الفروع في « باب حكم الأرضين المغنومة » .

الرابعة : حيث قلنا لا يقبل الهدية ، وخالف وفعل : أخذت منه لبيت المال على قول . لخبر ابن اللبينة^(١) .

وهو احتمال في المغني ، والشرح .

وقيل : ترد إلى صاحبها ، كمقبوض بعقد فاسد . وهو الصحيح .

قدمه في المغني ، والشرح .

وقيل : لا يملكها إن عجل مكافأتها .

وأطلقهن في الفروع .

فعلى الوجه الأول : تؤخذ هدية العامل للصدقات . ذكره القاضي .

واقصر عليه في الفروع ، وقال : فدل على أن في انتقال الملك في الرشوة

والهدية : وجهين .

قال : ويتوجه .

(١) هو عبد الله من بني لب - بضم اللام وسكون التاء المشاة - من الأزد .

وحديثه متفق عليه من حديث أبي حميد الساعدي .

إنما في الرعاية : أن الساعي يعتد لب المال بما أهدها إليه ، نص عليه .
وعنه : لا ، مأخذه ذلك .
ونقل مهنا - فيمن اشترى من وكيل ، فوهبه شيئاً - : أنه الموكل .
وهذا يدل لكلام القاضى المتقدم .
ويتوجه فيه ، فى نقل الملك : الخلاف .
وجزم به ابن تيم - فى عامل الزكاة - إذا ظهرت خيانتة برشوة أو هدية :
أخذها الإمام لا أرباب الأموال .
وتبعه فى الرعاية ، ثم قال : قلت : إن عرفوا رد إليهم .
قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن ولى شيئاً من أمر السلطان - : لا أحب
له أن يقبل شيئاً . يروى « هدايا الأُمراء غلول » ^(١) . والحاكم خاصة : لا أحبه
له ، إلا ممن كان له به خلطة ووصلة ومكافأة قبل أن يلى .
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله - فيمن كسب مالا محرماً برضى الدافع ،
ثم تاب ، كسب خمر ومهر بغى ، وحلوان كاهن - : أن له ما سلف .
وقال أيضاً : لا ينتفع به ولا يرد ، لقبضه عوضه وبتصدق به . كما نص عليه
الإمام أحمد - رحمه الله - فى حامل الخمر .
وقال - فى مال مكتسب من خمر ونحوه - : يتصدق به . فإذا تصدق به :
فلفقير أكله ، ولولى الأمر أن يعطيه لأعوانه .
وقال أيضاً - فيمن تاب - : إن علم صاحبه دفعه إليه ، وإلا دفعه فى مصالح
المسلمين . وله - مع حاجته - أخذ كفايته .
وقال فى الرد على الرافضى - فى بيع سلاح فى فتنة وعنب الخمر - : يتصدق
بشمنه .

(١) رواه الإمام أحمد فى المسند من حديث أبى حميد الساعدى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم .

وقال : هو قول محققى الفقهاء .
وقال فى الفروع : كذا قال . وقوله مع الجماعة أولى .
وتقدم ما يقرب من ذلك فى « باب الغصب » عند قوله « وإن بقيت فى يده
غصب لا يعرف أربابها » .

الخامسة : لا يجوز إعطاء الهدية لمن يشفع عند السلطان ، ونحوه .
ذكره القاضى وأما إليه . لأنها كالأجرة . والشفاعة من المصالح العامة ، فلا
يجوز أخذ الأجرة عليها . وفيه حديث صريح فى السنن .
ونص الإمام أحمد رحمه الله - فىمن عنده ودعة فأداها . فأهديت إليه
هدية - : أنه لا يقبلها إلا بنية المكافأة .
وحكم الهدية عند سائر الأمانات : حكم الوديعة .
قاله فى القاعدة الخمسين بعد المائة .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ بِنَفْسِهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ
يُوكَلَ فِي ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ وَكِيلُهُ ﴾ .
وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ،
والشرح ، والوجيز ، وغيرهم من الأصحاب .
وقدمه فى الفروع .

وجعلها الشريف وأبو الخطاب : كالهدية .
وجزم به فى الرعاية . كالوالى .

وسأله حرب : هل للقاضى والوالى أن يتجرأ ؟ قال : لا . إلا أنه شدد فى
الوالى .

فأمره : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ عِيَادَةُ الْمَرْضَىٰ وَشُهُودُ الْجَنَائِزِ . مَا لَمْ تَشْغَلْهُ عَنِ الْحُكْمِ ﴾ .

وذكر في الترغيب : ويودع الغازی ، والحاج . قاله في الرعاية .

وزاد : وله زيارة أهله وإخوانه الصلحاء ، ما لم يشتغل عن الحكم .

قوله ﴿ وَلَهُ حُضُورُ الْوَلَائِمِ ﴾ .

يعنى : من غير كراهة . وهو المذهب .

قال في المحرر ، والفروع ، وغيرهما : وهو في الدعوات كغيره .

وقال أبو الخطاب : تسكره له المسارعة إلى غير ولية عرس . ويجوز له ذلك .

وقال في الترغيب : يكره .

قال في الرعاية : كما لو قصد رياء ، أو كانت تلخص .

وقدم في الترغيب : لا يلزمه حضور ولية العرس .

قوله ﴿ فَإِنْ كَثُرَتْ تَرَكَهَا كُلَّهَا ، وَلَمْ يُجِبْ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ﴾

قال القاضى وغيره : لا يجيب بعضهم دون بعض بلا عذر . وهو صحيح .

وذكر المصنف ، وصاحب الترغيب ، وجماعة : إن كثرت الولائم صان

نفسه . وتركها .

قال في الفروع : ولم يذكرها : لو تضيف رجلا . قال : ولعل كلامهم يجوز .

و يتوجه كالمقروض . ولعله أولى .

قوله ﴿ وَيَتَخَذُ كَاتِبًا مُسْلِمًا مُكَلَّفًا عَدْلًا حَافِظًا عَالِمًا ﴾ .

ولم يذكر في الفروع « مكلفا » .

وقال : ويتوجه فيه ما في عامل الزكاة .

وقال في الكافي : عارفاً .

قال المصنف ، والشارح : وينبغي أن يكون وافر العقل ، ورعاً نزهاً .
ويستحب أن يكون فقيهاً جيد الخط ، حراً . وإن كان عبداً جازم .

فائدة : اتخاذ الكاتب على سبيل الإباحة . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

ويحتمله كلام المصنف هنا .

واختار المصنف ، والشارح : أن ذلك مستحب .

وجزم به الزركشي .

قوله ﴿ وَلَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ ، وَلَا لِمَنْ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لَهُ . وَيَحْكُمُ
بَيْنَهُمْ بَعْضُ خُلَفَائِهِ ﴾ .

حكمه لنفسه : لا يجوز ولا يصح بلا نزاع .

وحكمه لمن لا تقبل شهادته له : لا يجوز أيضاً ولا ينفذ . على الصحيح من

المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحكامه القاضي عياض إجماعاً .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : يجوز له ذلك .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ذكرها في المبهج .

وقيل : يجوز بين والديه وولديه . وما هو بعيد .

وأطلق في المحرر جواز حكمه لمن لا تقبل شهادته له وجهين .

فوائد

الأولى : يحكم لبيته . على قول أبي بكر . قاله في الترغيب .

وقيل : وعلى قول غيره أيضاً .

قال في الرعاية : فإن صار وصيُّ اليتيم حاكماً : حكم له بشروطه .
وقيل : لا .

الثانية : يجوز أن يستخلف والده وولده ، كحكمه لغيره بشهادتهما .
ذكره أبو الخطاب ، وابن الزاغوني ، وأبو الوفاء .

وزاد : إذا لم يتعلق عليهما من ذلك تهمة . ولم يوجب لهما بقبول شهادتهما
ريبة ، ولم يثبت بطريق التزكية .

وقيل : ليس له استخلافهما .

قال في الرعاية ، قلت : إن جازت شهادته لهما وتزكيتهما : جاز ، وإلا فلا .

الثالثة : ليس له الحكم على عدوه . قولاً واحداً . وله أن يفق عليه .

على الصحيح من المذهب .

وقيل : ليس له ذلك . كما تقدم في أحكام المقتي .

الرابعة : قوله ﴿ فَإِنْ حَضَرَ خَصْمُهُ نَظَرَ بَيْنَهُمَا ﴾ . بلا نزاع .

فإن كان حبس لتعدل البينة ، فإعادته مبنية على حبسه في ذلك .

قال في الفروع : ويتوجه إعادته .

وقال في الرعاية : تعاد إن كان الأول حكم به . مع أنه ذكر : أن إطلاق

المحبوس حكم .

قال في الفروع : ويتوجه أنه كفعله ، وأن مثله : تقدير مدة حبسه ونحوه .

قال : والمراد إذا لم يأمر ولم يأذن بحبسه وإطلاقه ، وإلا فأمره وإذنه حكم
يرفع الخلاف . كما يأتي .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ حُبْسٌ فِي تَهْمَةٍ ، أَوْ أَفْتِيَّاتٍ عَلَى الْقَاضِي قَبْلَهُ : خُلِيَ

سَيِّئِلُهُ ﴾ .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،
والوجيز ، وشرح ابن منبجا ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : لأن المقصود بحبسه التأديب . وقد حصل .

وقال ابن منبجا : لأن بقاءه في الحبس ظلم .

قلت : في هذا نظر .

وقال في المحرر ، وغيره : وإن حبسه تعذيراً أو تهمة : خللاه ، أو بقاءه بقدر

ما يرى .

وكذا قال في الفروع ، وغيره .

قلت : وهو الصواب .

وأعله مراد من أطلق .

وتعالم الشارح يدل عليه .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ لَهُ خَصْمٌ ، وَقَالَ : حُبْسْتُ ظُلْمًا ، وَلَا حَقَّ
عَلَيَّ ، وَلَا خَصْمَ لِي : نَادَى بِذَلِكَ ثَلَاثًا . فَإِنْ حَضَرَ لَهُ خَصْمٌ ، وَإِلَّا أَخْلَفَهُ
وَحَلَّى سَبِيلَهُ ﴾ .

وكذا قال في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، والنظم ، والحاوي ، وغيرهم .

وأقره الشارح ، وابن منبجا على ذلك .

وقال في الهداية ، والمذهب ، والمحرم ، والفروع ، وغيرهم : نودي بذلك .
ولم يذكروا « ثلاثاً » .

قلت : يَحْتَمَلُ أن مراد من قيد بالثلاث : أنه يشتهر بذلك ، ويظهر له غريم
إن كان ، في الغالب .

ومراد من لم يقيد : أنه ينادى عليه حتى يغلب على الظن أنه ليس له غريم .

ويحصل ذلك في الغالب في ثلاث .

فيكون المعنى في الحقيقة واحداً . وكلامهم متفق .
لكن حكي في الرعايتين القولين . وقدم عدم التقييد بالثلاث .
فظاهره : التنافي بينهما .

فوائد

الأولى : لو كان خصمه غائباً : أبقاه حتى يبعث إليه . على الصحيح من
المذهب .

قدمه في الفروع ، والرعايتين .

وقيل : يخلى سبيله ، كما لو جهل مكانه ، أو تأخر بلا عذر .

قلت : وهو ضعيف .

وقال في الفروع : والأولى : أن لا يطلقه إلا بكفيل .

واختاره في الرعايتين .

قلت : وهو عين الصواب . إذا قلنا : يطلق .

الثانية : لو حبس بقيمة كلب ، أو خر ذمي . فقيل : يخلى سبيله .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقال : إن صدقه غريمه .

واختاره القاضي ، وغيره .

وقدمه الشارح .

وهو ظاهر ما قدمه في المعنى .

وقيل : يبقى .

وأطلقهما في الفروع .

وقيل : يقف ليصطلحا على شيء .

وجزم في الفصول : أنه يرجع إلى رأي الحاكم الجديد .

الثالثة : إطلاق الحاكم المحبوس من الحبس أو غيره : حكم .

جزم به في الرعاية ، والفروع .

وكذا أمره بإقامة نبيذ .

ذكره في الأحكام السلطانية في المحتسب .

وتقدم في « باب الصلح » أن إذنه في ميزاب وبناء وغيره : يمنع الضمان .

لأنه كما بذن الجميع .

ومن منع ، فلائنه ليس له عنده أن يأذن . لا لأن إذنه لا يرفع الخلاف .

ولهذا يرجع بإذنه في قضاء دين ونفقة وغير ذلك . ولا يضمن بإذنه في النفقة على

لقيط وغيره بلا خلاف ، وإن ضمن لعدمها .

ولهذا إذن الحاكم في أمر مختلف فيه : كاف بلا خلاف .

وسبق كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن الحاكم ليس هو الفاسخ . وإنما

يأذن له ويحكم له . فتى إذن أو حكم لأحد باستحقاق عقد أو فسخ ، فعقد أو

فسخ : لم يحتاج بعد ذلك إلى حكم بصحته ، بلا نزاع . لكن لو عقد هو أو فسخ

فهو فعله . وهل فعله حكم ؟ فيه الخلاف المشهور . انتهى .

وقال في الرعاية : وإن ثبت عليه قود لزيد . فأمر بقتله ، ولم يقل « حكمت به »

أو أمر رب الدين الثابت أن يأخذه من مال المديون . ولم يقل « حكمت به »

احتمل وجهين . وكذا حبسه وإذنه في القتل وأخذ الدين . انتهى .

الرابعة : فعله حكم .

قاله في الفروع ، وغيره .

وقد ذكر الأصحاب في حَمَى الأئمة : أن اجتهاد الإمام لا يجوز نقضه ، كما

لا يجوز نقض حكمه .

وذكروا - خلاف المصنف - : أن الميزاب ونحوه يجوز بإذن . واحتجوا

بنصبه - عليه أفضل الصلاة والسلام - ميزاب العباس رضى الله عنه .

وقال المصنف في المغنى ، وغيره في « بيع ما فتح عنوة » إن باعه الإمام لمصلحة رآها : صح . لأن فعل الإمام حكم الحاكم .
وقال في المغنى أيضاً : لاشفعة فيها ، إلا أن يحكم ببيعها حاكم ، أو يفعله الإمام أو نائبه .

وقال في المغنى أيضاً : إن تركها بلا قسمة وقف لها . وأن مافعله الأئمة ليس لأحد نقضه .

واختار أبو الخطاب رواية : أن الكافر لا يملك مال مسلم بالقهر .
وقال : إنما منعه منه بعد القسمة . لأن قسمة الإمام تجرى مجرى الحكم . انتهى .

وفعله حكم ، كتزويج يتيمة ، وشراء عين غائبة ، وعقد نكاح بلا ولي .
وذكره المصنف في عقد النكاح بلا ولي ، وغيره .
وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله أصح الوجهين .
وذكر الأزجي - فيمن أقر لزيد ، فلم يصدقه . وقلنا : يأخذه الحاكم .
ثم ادعاه المقر - لم يصح . لأن قبض الحاكم بمنزلة الحكم بزوال ملكه عنه .
وذكر الأصحاب في القسمة المطلقة المنسية : أن قرعة الحاكم حكمه لا سييل إلى نقضه .

وقال القاضي في التعليق ، والمجد في المحرر : فعله حكم إن حكم به هو ، أو غيره ، وفاقاً ، كفتياه .

فإذا قال « حكمت بصحته » نفذ حكمه بانفاق الأئمة . قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال ابن القيم في أعلام الموقعين : فتيا الحاكم ليست حكماً منه . فلو حكم غيره بغير ما أفتى : لم يكن نقضاً لحكمه ، ولا هي كالحكم . ولهذا يجوز أن يفتي للحاضر والغائب ، ومن يجوز حكمه له ومن لا يجوز . انتهى .

وقال في المستوعب : حكمه يلزم بأحد ثلاثة ألفاظ « ألزمتك » أو « قضيت له عليك » أو « أخرج إليه منه » وإقراره ليس بحكمه .
الخامسة : قوله ﴿ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْإِثَامِ وَالْمَجَانِينِ وَالْوُقُوفِ ﴾ .
 بلا نزاع . وكذا الوصايا .

فلو نفذ الأول وصيته : لم يعد له ، لأن الظاهر معرفة أهليته . لكن يراعيه قال في الفروع : فدل أن إثبات صفة - كعدالة وجرح وأهلية وصيه وغيرها - حكم . خلافاً لمالك رحمه الله ، يقبله حاكم خلافاً لمالك . وأن له إثبات خلافه . وقد ذكر الأصحاب : أنه إذا بان فسق الشاهد : يعمل بعلمه في عدالته ، أو يحكم .

وقال في الرعايتين هنا : وينظر في أموال الغياب .
 زاد في الرعاية الكبرى : وكل ضالة واقطة ، حتى الإبل ونحوها . انتهى .
 وقد ذكر الأصحاب - منهم : المصنف في هذا الكتاب في أواخر الباب الذي بعد هذا - : إذا ادعى أن أباه مات عنه وعن أخ له غائب . وله مال في ذمة فلان ، أو دين عليه . وثبت ذلك : أنه يأخذ مال الغائب . على الصحيح من المذهب . ويدفع إلى الأخ الحاضر نصيبه .
 وتقدم في « باب ميراث المفقود » أن الشيخ تقي الدين رحمه الله قال : إذا حصل لأسير من وقف شيء : تسلمه ، وحفظه وكيله ومن ينتقل إليه جميعه .
 واقتصر عليه في الفروع .

السادسة : من كان من أمناء الحاكم للأطفال ، أو الوصايا التي لاوصى لها . ونحوه بحاله : أقره . لأن الذي قبله ولاء . ومن فسق : عزله . ويضم إلى الضعيف أميناً .
 وجزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في الفروع : ويتوجه أنها مسألة النائب .
وجعل في الترغيب أمناء الأطفال كنفائهم في الخلاف ، وأنه يضم إلى وصي
فاسق أو ضعيف أميناً . وله إبداله .

سنييه : ظاهر قوله ﴿ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي حَالِ الْقَاضِي قَبْلَهُ ﴾ .
وجوب النظر في أحكام من قبله . لأنه عطفه على النظر في أمر الأيتام
والجنانين والوقوف .

وتابع في ذلك صاحب الهداية فيها وغيره .
وهو ظاهر الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعاية الكبرى .
وقيل : له النظر في ذلك من غير وجوب . وهو المذهب .

قال في الفروع : وله — في الأصح — النظر في حال من قبله .
قال الزركشي : وقوة كلام الخرق تقتضي : أنه لا يجب عليه تتبع قضايا من قبله
وهو ظاهر المحرر .

وقدمه الزركشي .
وجزم به في الشرح .

وقيل : ليس له النظر في حال من قبله ألبتة .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ تَمَنَّى يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ : لَمْ يَنْقُضْ مِنْ أَحْكَامِهِ ،
إِلَّا مَا خَالَفَ نَصَّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ ﴾ .

كقتل المسلم بالكافر . نص عليه ، فيلزمه نقضه . نص عليه .
إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : أنه ينقض حكمه إذا خالف سنة ،
سواء كانت متواترة أو آحاداً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا ينقض حكمه إذا خالف سنة غير متواترة .

قوله ﴿ أَوْ إِجْمَاعًا ﴾ .

الإجماع إجماعان : إجماع قطعي ، وإجماع ظني .

فإذا خالف حكمه إجماعاً قطعياً : نقض حكمه قطعاً .

وإن لم يكن قطعياً : لم ينقض . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقيل : ينقض .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وكلام الوجيز ، والشرح ، وغيرهم من

الأصحاب .

تنبیه : صرح المصنف : أنه لا ينقض الحكم إذا خالف القياس . وهو صحيح .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقيل : ينقض إذا خالف قياساً جلياً ، وفقاً لمالك والشافعي رحمهما الله .

واختاره في الرعايتين .

وقال : أو خالف حكم غيره قبله .

قال : وكذا ينقض من حكم نفسه ، وحاكم متول غيره .

وقيل : إن خالف قياساً ، أو سنة ، أو إجماعاً في حقوق الله تعالى - كطلاق

وعتق - نقضه .

وإن كان في حق آدمي : لم ينقضه إلا بطلب ربه .

وجزم به في المجرد ، والمغني ، والشرح .

فائدة : لو حكم بشاهد ويمين : لم ينقض .

وذكره القرافي إجماعاً .
وينقض حكمه بما لم يعتقده ، وفقاً للأئمة الأربعة .
وحكاه القرافي أيضاً إجماعاً .
وقال في الإرشاد : وهل ينقض بمخالفة قول صاحب ؟ يتوجه نقضه إن
جعل حجة كالنص ، وإلا فلا .
قال في القاعدة الثامنة والستين : لو حكم في مسألة - مختلف فيها - بما يرى
أن الحق في غيره : أثم وعصى بذلك . ولم ينقض حكمه ، إلا أن يكون مخالفاً لنص
صريح . ذكره ابن أبي موسى .
وقال السامري : ينقض حكمه .
نقل ابن الحكم : إن أخذ بقول صحابي ، وأخذ آخر بقول تابعي . فهذا يرد
حكمه . لأنه حكم تجوز وتناول الخطأ .
ونقل أبو طالب : فأما إذا أخطأ بلا تأويل ، فليرده . ويطلب صاحبه حتى
يرده فيقضى بحق .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَمْنٌ لَا يَصْلُحُ : تَقْضِ أَخْكَامَهُ ﴾ .
هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
نقل عبد الله : إن لم يكن عدلاً ، لم يحز حكمه .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .
وقدمه في الرعايتين ، والشرح ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع وغيرهم .
قال في تجريد العناية : هذا الأشهر .
ويحتمل أن لا ينقض الصواب منها .
واختاره المصنف ، وابن عبدوس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين رحمهم الله
وغيرهم .
وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وقدمه في الترغيب .
وهو ظاهر كلام الخرقى ، وأبى بكر ، وابن عقيل ، وابن البناء ، حيث أطلق :
أنه لا ينقض من الحكم إلا ما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً .
قلت : وهو الصواب .
وعليه عمل الناس من مدد .
ولا يسمع الناس غيره .
وهو قول أبى حنيفة ، ومالك رحمهما الله .
وأما إذا خالفت الصواب : فإنها تنقض بلا نزاع .
قال في الرعاية : ولو ساغ فيها الاجتهاد .
فأمرنا
إمراهما : حكمه بالشئ حكم يلزمه .
ذكره الأحناف في المفقود .
قال في الفروع : ويتوجه وجه .
يعنى : أن الحكم بالشئ لا يكون حكماً يلزمه .
وقال في الانتصار - في لعان عبد ، في إعادة فاسق - شهادته لا تقبل . لأن
رده لها حكم بالرد . فقبولها نقض له . فلا يجوز . بخلاف رد صبي وعبد ، لإلغاء قولها .
وقال في الانتصار أيضاً - في شهادة في نكاح - لو قبلت لم يكن نقضاً
للأول . فإن سبب الأول الفسق ، وزال ظاهراً ، لقبول سائر شهاداته .
وإذا تغيرت صفة الواقعة فتغير القضاء بها : لم يكن نقضاً للقضاء الأول ، بل
ردت للتهمة . لأنه صار خصماً فيه . فكأنه شهد لنفسه ، أو لوليه .
وقال في المغنى : رد شهادة الفاسق باجتهاده . فقبولها نقض له .
وقال الإمام أحمد - رحمه الله - في رد عبد لأن الحكم قد مضى ، والخالفة
في قضية واحدة نقض مع العلم .

وإن حكم بينة خارج^١، أو جهل علمه بينة داخل : لم ينقض . لأن الأصل جريه على العدل والصحة .

ذكره المصنف في المغني في آخر فصول « من ادعى شيئاً في يد غيره » .

قال في الفروع : ويتوجه وجهه ، يعني بنقضه .

الثانية : ثبوت الشيء عند الحاكم ليس حكماً به . على ما ذكره في صفة السجل وفي كتاب القاضي على ما يأتي .

وكلام القاضي هناك يخالفه .

قال ذلك في الفروع .

وقد دل كلامه في الفروع - في « باب كتاب القاضي إلى القاضي » - أن في الثبوت خلافاً : هل هو حكم أم لا ؟ بقوله في أوائل الباب : فإن حكم المالكي - للخلاف في العمل بالخط - : فلهنبي تنفيذه . وإن لم يحكم المالكي ، بل قال « ثبت كذا » فكذلك . لأن الثبوت عند المالكي حكم .

ثم إن رأى الحنبي الثبوت حكماً : نفذ . وإلا فبالخلاف .

ويأتي في آخر الباب الذي يليه : هل تنفيذ الحاكم حكم ، أم لا ؟ .

قوله ﴿ وَإِذَا اسْتَعْدَاهُ أَحَدٌ عَلَى خَصْمٍ لَهُ : أَحْضَرَهُ ﴾ .

يعنى يلزمه إحضاره .

وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الهداية : هذا اختيار عامة شيوخنا .

قال في الخلاصة : وهو الأصح .

قال الناظم : وهو الأقوى .

قال ابن منجا في شرحه : وهو المذهب .

واختاره أبو بكر ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : لا يحضره حتى يعلم أن لما ادعاه أصلا .
وقدمه في الحاوى .
وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصفري .
وصححه في النظم .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والمحزر .
فلو كان لما ادعاه أصلا ، بأن كان بينهما معاملة : أحضره .
وفي اعتبار تحرير الدعوى لذلك قبل إحضاره وجهان .
وأطلقهما في المحزر ، والرعاية الكبرى .
قال في الفروع : ومن استعداه على خصم في البلد : لزمه إحضاره .
وقيل : إن حرر دعواه .
وقال في المحزر : ومن استعداه على خصم حاضر في البلد : أحضره . لكن
في اعتبار تحرير الدعوى وجهان .
فظاهر كلام صاحب المحزر ، والفروع : أن المسألتين مسألة واحدة .
وجعلا الخلاف فيها وجهين .
وحكى صاحب الهداية ، والمذهب ، والمصنف ، وغيرهم : هل يشترط في
حضور الخصم أن يعلم أن لما ادعاه الشاكي أصلا أم لا ؟
ولم يذكروا تحرير الدعوى .
فالظاهر : أن هذه مسألة وهذه مسألة .
فعلى القول بأنه يشترط أن يعلم أن لما ادعاه أصلا : يحضره . لكن في اعتبار
تحرير الدعوى قبل إحضاره الوجهين .

وذكرهما في الرعاية الكبرى مسألتين .
 فقال : وإن ادعى على حاضر في البلد ، فهل له أن يحضره قبل أن يعلم أن
 بينهما معاملة فيما ادعاه ؟ على روايتين .
 وإن كان بينهما معاملة : أحضره ، أو وكيله .
 وفي اعتبار تحرير الدعوى لذلك قبل إحضاره : وجهان . انتهى .
 وهو الصواب .
 وذكر في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : المسألة الثانية طريقة .

فأمرناه

أمرناهما : لا يعدى حاكم في مثل مالا تتبعه الهبة . على الصحيح من المذهب .
 وقال في عيون المسائل : ولا ينبغي للحاكم أن يسمع شكية أحد إلا ومعه
 خصمه . هكذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم .
 الثانية : متى لم يحضره : لم يرخص له في تخلفه . وإلا أعلم به الوالى . ومتى
 حضر ، فله تأديبه بما يراه .

تفصيل : مراد المصنف هنا وغيره : إذا استعداه على حاضر في البلد .
 أما إن كان المدعى عليه غائباً : فيأتى في كلام المصنف في أول الفصل الثالث
 من الباب الآتى بعد هذا .

وكذا إذا كان غائباً عن المجلس . ويأتى هناك أيضاً .
 قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَعْدَاهُ عَلَى الْقَاضِي قَبْلَهُ : سَأَلَهُ عَمَّا يَدَّعِيهِ ؟ فَإِنْ قَالَ :
 لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ مُعَامَلَةٍ ، أَوْ رَشْوَةٍ : رَأْسَلَهُ . فَإِنْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ :
 أَمَرَهُ بِالْخُرُوجِ مِنْهُ . وَإِنْ أَنْكَرَهُ ، وَقَالَ : إِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ تَبْذِيلِي .
 فَإِنْ عَرَفَ لِمَا ادَّعَاهُ أَصْلًا : أَحْضَرَهُ . وَإِلَّا فَهَلْ يُحْضَرُهُ ؟ عَلَى
 رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : وإن لم يعرف لما ادعاه أصلا .
واعلم أنه إذا ادعى على القاضى المعزول ، فالصحيح من المذهب : أنه يعتبر
تحرير الدعوى فى حقه .

جزم به فى المحرر ، والوجيز ، والرعايتين .

قال فى الفروع : ويعتبر تحريرها فى حاكم معزول فى الأصح .

وقيل : هو كغيره .

قال فى الشرح : وإن ادعى عليه الجور فى الحكم ، وكان للمدعى بيعة :

أحضره . وحكم بالبيعة .

وإن لم يكن معه بيعة : ففى إحضاره وجهان . انتهى .

وعنه : متى بعدت الدعوى عرفاً : لم يحضره حتى يحررها ، ويبين أصلها .

وزاد فى المحرر - فى هذه الرواية - فقال : وعنه كل من يخشى بإحضاره ابتذاله

إذا بعدت الدعوى عليه فى العرف : لم يحضره ، حتى يحرر ويبين أصلها .

وعنه : متى تبين ، أحضره . وإلا فلا .

تنبيه : لا بد من مراسلته قبل إحضاره على كل قول . على الصحيح من

المذهب .

صححه فى تصحيح المحرر .

قال فى الفروع : ويراسله فى الأصح .

قال ابن منبج فى شرحه : ومراسلته أظهر .

قال الناظم : وراسل فى الأقوى .

وجزم به كثير من الأصحاب . منهم : صاحب الوجيز .

وقدمه فى الرعاية الكبرى .

وقيل : يحضره من غير مراسلة .

وهو رواية فى الرعاية .

وهو ظاهر كلام المصنف في المغنى . فإنه لم يذكر المراسلة .
 بل قال : إن ذكر المستعدى : أنه يدعى عليه حقاً من دين ، أو غصب :
 أعداء عليه ، كغير القاضى .
 وأطلقهما في الحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .
 قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : حَكَمَ عَلَىٰ بِشَهَادَةِ فَاسِقَيْنِ ، فَأَنْكَرَ . فَالْقَوْلُ
 قَوْلُهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ ﴾ .
 وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والحرر ،
 والشرح ، وشرح ابن منجا ، والرعاية ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم .
 وقيل : لا يقبل قوله إلا بيمينه .

فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : تخصيص الحاكم المعزول بتحرير
 الدعوى في حقه : لا معنى له . فإن الخليفة ونحوه في معناه . وكذلك العالم الكبير
 والشيخ المتبوع .

قلت : وهذا عين الصواب .
 وكلامهم لا يخالف ذلك . والتعليل يدل على ذلك .
 وقد قال في الرعاية الكبرى : وكذلك الخلاف والحكم في كل من خيف
 تبذيله ، ونقص حرمة بإحضاره ، إذا بعدت الدعوى عليه عرفاً .
 قال : كسوق ادعى : أنه تزوج بنت سلطان كبير ، أو استأجره لخدمته .
 وتقدم : أن ذلك رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الخلاصة - بعد أن ذكر حكم القاضى المعزول - : وكذلك ذوو الأقدار .
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ الْحَاكِمُ الْمَعزُولُ : كُنْتُ حَكَمْتُ فِي وَلَايَتِي
 لِفُلَانٍ بِحَقٍّ : قُبِلَ ﴾ .

هذا المذهب . سواء ذكر مستنده ، أولا .
جزم به القاضى فى جامعه ، وأبو الخطاب فى خلافيه الكبير والصغير ،
وابن عقيل فى تذكرته ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .
واختاره الخرقى ، والمصنف ، والشارح .
قال فى تجريد العناية : وكذا يقبل بعد عزله فى الأظهر .
وقدمه فى المحرر ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .
وهو من مفردات المذهب .
وقيده فى الفروع بالعدل . وهو أولى .
وأطلق أكثرهم .
ويَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ . وهو لأبى الخطاب .
قال المصنف : وقول القاضى فى فروع هذه المسألة : يقتضى أن لا يقبل قوله
هنا .

فعلى هذا الاحتمال : هو كالشاهد .
قال فى المحرر : ويحتمل أن لا يقبل إلا على وجه الشهادة إذا كان عن إقرار .
وقال فى الرعاية : ويحتمل رده ، إلا إذا استشهد مع عدل آخر عند حاكم
غيره : أن حاكماً حكماً به ، أو أنه حكم حاكم جائز الحكم . ولم يذكر نفسه . ثم
حكى احتمال المحرر قولاً . انتهى .
وقيل : ليس هو كشاهد .

وجزم به فى الروضة . فلا بد من شاهدين سواء .
ويأتى فى كلام المصنف « إذا أخبر الحاكم فى حال ولايته : أنه حكم لفلان
بكذا » فى آخر الباب الآتى بعد هذا .
وهو قوله « وإن ادعى إنسان : أن الحاكم حكم له ، فصدقه : قبل قول الحاكم »

فعلى المذهب : من شرط قبول قوله : أن لا يتهم .
ذكره أبو الخطاب ، وغيره . نقله الزركشى .

تفصيل : قال القاضى مجد الدين : قبول قوله مقيد بما إذا لم يشتمل على إبطال حكم حاكم آخر . فلو حكم حنفى برجوع واقف على نفسه . فأخبر حاكم حنبلى : أنه كان حكم قبل حكم الحنفى بصحة الوقف المذكور : لم يقبل .

نقله القاضى محب الدين فى حواشى الفروع . وقال : هذا تقييد حسن ينبغى اعتياده .

وقال القاضى محب الدين : ومقتضى إطلاق الفقهاء : قبول قوله .
فلو كانت العادة تسجيل أحكامه وضبطها بشهود ، ولو قيد ذلك بما إذا لم يكن عادة : كان متجهاً . لوقوع الريبة ، لخالفته للعادة . انتهى .

قلت : ليس الأمر كذلك . بل يرجع إلى صفة الحاكم .
وبدل عليه ماقاله أبو الخطاب وغيره . على ما تقدم

فوائد

الأولى : قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله تعالى - كتابه فى غير عمله ، أو بعد عزله : كغيره .

ويأتى ذلك أيضاً .

الثانية : نظير مسألة إخبار الحاكم فى حال الولاية والعزل : أمير الجهاد ، وأمين الصدقة ، وناظر الوقف .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

واقصر عليه فى الفروع .

قال فى الانتصار : كل من صح منه إنشاء أمر صح إقراره به .

الثالثة: لو أخبره حاكم آخر بحكم أو ثبوت في عملهما: عمل به في غيبة الخبير على الصحيح من المذهب.

قدمه في الفروع.

وقال في الرعاية: عمل به مع غيبة الخبير عن المجلس.

الرابعة: يقبل خبر الحاكم لحاكم آخر في غير عملهما، وفي عمل أحدهما على الصحيح من المذهب.

وهو ظاهر كلام الخرق.

واختاره ابن حمدان.

وصححه في النظم.

قال الزركشي: وإليه ميل أبي محمد.

وقدمه في الشرح، والفروع، وابن رزين، والزركشي.

وعند القاضي لا يقبل في ذلك كله إلا أن يخبر في عمله حاكمًا في غير عمله، فيعمل به إذا بلغ عمله. وجاز حكمه بعلمه.

وقدمه في المحرر، والرعايتين.

وجزم به في الوجيز، والمنور، والترغيب.

ثم قال: وإن كانا في ولاية الخبير: فوجهان.

وفيه أيضاً، إذا قال: سمعت البينة فاحكم، لا فائدة له مع حياة البينة. بل عند العجز عنها.

فعلى قول القاضي، ومن تابعه: يفرق بين هذه المسألة، وبين ما إذا قال الحاكم المعزول «كنت حكمت في ولايتي لفلان بكذا» أنه يقبل هناك. ولا يقبل هنا.

فقال الزركشي: وكأن الفرق ما يحصل من الضرر بترك قبول قول المعزول، بخلاف هذا.

قوله ﴿وَإِنْ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ غَيْرِ بَرْزَةٍ : لَمْ يَحْضُرْهَا . وَأَمْرَهَا
بِالتَّوَكُّلِ ۝﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به الأكثرون .

وأطلق ابن شهاب وغيره : إحضارها . لأن حق آدمي مبناه على الشح والضيق
ولأن معها أمين الحاكم . فلا يحصل معه خيفة الفجور . والمدة بسيرة ، كسفرها
من محلة إلى محلة . ولأنها لم تنشئ هي . إنما أنشئ بها .

واختار أبو الخطاب : إن تعذر حصول الحق بدون إحضارها : أحضرها .

وذكر القاضي : أن الحاكم يبعث من يقضى بينها وبين خصمها .

فوائد

الأولى : لا يعتبر لامرأة برزة في حضورها محرم . نص عليه .

وجزم به الأصحاب .

وغيرها : توكل ، كما تقدم .

وأطلق في الانتصار : النص في المرأة . واختاره إن تعذر الحق بدون

حضورها . كما تقدم .

الثانية : « البرزة » هي التي تبرز لحوائجها .

قاله المصنف ، والشارح ، والناظم ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .

وقال في المطلع : هي السكينة التي لا تحتجب احتجاب الشواب .

و « المخدرة » بخلافها .

وقال في الترغيب : إن خرجت للعزاء والزيارات ولم تسكر ، فهي مخدرة .

الثالثة : الرخص يوكل كالمخدرة .

قوله ﴿وَإِنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ فِي مَوْضِعٍ لَا حَاكِمَ فِيهِ :

كُتِبَ إِلَى ثِقَاتٍ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، لِيَتَوَسَّطُوا بَيْنَهُمَا . فَإِنْ لَمْ يَقْبَلُوا ، قِيلَ لِلْخَصِمِ : حَقِّقْ مَا تَدَّعِيهِ . ثُمَّ يُحْضَرُهُ ، وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ ۞ .

وهذا المذهب .

وجزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وشرح ابن منجا ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب .

وقدمه في المغني ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم

وقيل : يحضره من مسافة قصر فأقل .

وقيل : لا يحضره إلا إذا كان لدون مسافة القصر .

وعنه : لدون يوم .

جزم به في التبصرة ، وزاد : بلا مؤنة ولا مشقة .

قال الزركشي ، وقيل : إن جاء وعاد في يوم : أحضر ، ولو قبل تحرير

الدعوى .

وقال في الترغيب : لا يحضره مع البعد حتى تتحرر دعواه .

وفي الترغيب أيضاً : يتوقف إحضاره على سماع البينة إذا كانت مما لا يقضى

فيه بالنكول .

قال : وذكر بعض أصحابنا : لا يحضره مع البعد ، حتى يصح عنده مادعا .

وجزم به في التبصرة .

تخييم : محل هذا إذا كان الغائب في محل ولايته .

فأمرناه

إمراهما: لو ادعى قبيله شهادة: لم تسمع دعواه، ولم يُعَدَّ عليه، ولم يحلف
عند الأصحاب.

خلافاً للشيخ تقي الدين رحمه الله في ذلك.

قال: وهو ظاهر نقل صالح، وحنبل.

وقال: لو قال «أنا أعلمها ولا أؤديها» فظاهر.

ولو نكل لزمه ما ادعى به إن قيل: كتمانها موجب لضمان ما تلف. ولا

يبعد، كما يضمن في ترك الإطعام الواجب.

الثانية: لو طلبه خصمه، أو حاكم ليحضره مجلس الحكم: لزمه الحضور.

حيث يلزم إحضاره بطلبه منه.

باب طريق الحكم وصفته

قوله ﴿ إِذَا جَلَسَ إِلَيْهِ خِصْمَانِ ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ : مَنْ الْمُدَّعَى مِنْكُمَا ؟ وَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَتَدَنَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه إذا جلس إليه الخصمان : أن له أن يقول « من المدعى منكما ؟ » وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : وله أن يسكت حتى يبدأ . والأشهر أن يقول : أيكما المدعى ؟ .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والرعاية ، والحاوي ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقيل : لا يقوله حتى يبدأ بأنفسهما .

فإن سكتما ، أو سكنت الحاكم : قال القائم على رأس القاضي « من المدعى منكما ؟ » .

فأمرتناه

الأولى : لا يقول الحاكم ولا القائم على رأسه لأحدهما « تكلم » لأن في إفراده بذلك تفضيلاً له وتركاً للإنصاف .

الثانية : لو بدأ أحدهما فادعى ، فقال خصمه « أنا المدعى » لم يلتفت إليه ويقال له « أجب عن دعواه ، ثم ادع بما شئت » .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعِيَا مَعًا : قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الشارح : قياس المذهب : أن يقرع بينهما .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والوجيز والمنور ، ومنتخب الأدبي ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

وقيل : يقدم الحاكم من شاء منهما .

فائدتان

إبراهيم : لا تسمع الدعوى المقلوبة . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وقال : وسمعا بعضهم ، واستنبطها .

قلت : الذي يظهر : أنه استنبطها من الشفعة فيما إذا ادعى الشفيع على شخص أنه اشترى الشقص ، وقال « بل اتهمته » أو « ورثته » فإن القول قوله مع يمينه . فلو نكل عن اليمين ، أو قامت للشفيع بينة بالشراء : فله أخذه ودفع ثمنه . فإن قال « لا أستحقه » قيل له : إما أن تقبل ، وإما أن تبرئه . على أحد الوجوه .

وقطع به المصنف هناك .

فلو ادعى الشفيع عليه ذلك : ساغ . وكانت شبهة بالدعوى المقلوبة .

ومثله في الشفعة أيضاً : لو أقر البائع بالبيع ، وأنكر المشتري - وقلنا : تجب الشفعة - وكان البائع مقرراً بقبض الثمن من المشتري . فإن الثمن الذي في يد الشفيع لا يدعيه أحد . فيقال للمشتري : إما أن تقبض ، وإما أن تبريء . على أحد الوجوه .

وتقدم ذلك في كلام المصنف .

وقال الأصحاب - ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله - : لو جاءه بالسلم قبل محله ، ولا ضرر في قبضه : لزمه ذلك .

فإن امتنع من القبض . قيل له : إما أن تقبض حقه أو تبرئ منه .

فإن أبى : رفع الأمر إلى الحاكم .

على ما تقدم في باب السلم .

وكذا في الكتابة .

فيستنبط من ذلك كله : صحة الدعوى المقلوبة .

الثانية : لاتصح الدعوى والإنكار إلا من جائز التصرف .

وقد صرح به المصنف في أول « باب الدعاوى والبيّنات » في قوله « ولا تصح

الدعوى والإنكار إلا من جائز التصرف » انتهى .

وتصح الدعوى على السفية مما يؤخذ به في حال عجزه لسفهه ، وبعد فكّ

حجره . ويُحلف إذا أنكر .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقُولُ لِلْخَصْمِ : مَا تَقُولُ فِيمَا ادَّعَاهُ ؟ ﴾ .

هذا المذهب .

قال في المحرر ، وغيره : هذا أصح .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ،

وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والمنفى ،

والشرح - ونصره .

ويحتمل أن لا يملك سؤاله ، حتى يقول المدعى « وأسأل سؤاله عن ذلك » .

وفي المذهب ، والمستوعب : وجهان .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، وغيره : أن الدعوى تسمع في القليل والكثير .

وهو كذلك . وعليه جماهير الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وقال في الترغيب : لاتسمع في مثل مالا تتبعه الهمة ، ولا يعدى حاكم في مثل ذلك .

قوله ﴿ فَإِنْ أَقَرَّ لَهُ : لَمْ يَحْكُمْ لَهُ ، حَتَّى يُطَالِبَهُ الْمَدْعَى بِالْحُكْمِ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : ولا يحكم له إلا بسؤاله في الأصح .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والبلغة ، والمحرم ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
قال المصنف : هكذا ذكره أصحابنا .

قال : ويحتمل أن لا يجوز له الحكم قبل مسألة المدعى . لأن الحال يدل على إرادته ذلك . فاكتمى بها ، كما اكتمى في مسألة المدعى عليه الجواب . ولأن كثيراً من الناس لا يعرف مطالبة الحاكم بذلك . انتهى .
ومال إليه في الكافي .

وقال في الفروع أيضاً : فإن أقر حكم . قاله جماعة .

وقال في الترغيب : إن أقر فقد ثبت . ولا يفتقر إلى قوله « قضيت » في أحد الوجهين . بخلاف قيام البينة . لأنه يتعلق باجتهاده .

قال في الرعاية : وقيل يثبت الحق بإقراره وبدون حكم .

فأمره : لو قال الحاكم للخصم « يستحق عليك كذا ؟ » فقال « نعم » لزمه .

ذكره في الواضح ، في قول الخاطب للولى « أزوَّجت ؟ » قال « نعم » .

قوله ﴿ وَإِنْ أَنْكَرَ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الْمَدْعَى « أَقْرَضْتُهُ أَلْفًا »

أَوْ « بَعْتُهُ » فَيَقُولُ « مَا أَقْرَضَنِي ، وَلَا بَاعَنِي » أَوْ « مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ

مَا ادَّعَاهُ ، وَلَا شَيْئًا مِنْهُ » أَوْ « لَأَحَقَّ لَهُ عَلَيَّ » صَحَّ الْجَوَابُ .

مراده : ما لم يعترف بسبب الحق .

فلو اعترف بسبب الحق ، مثل ما لو ادعت من تعترف بأنها زوجته : المهر .
فقال « لا تستحق على شيئا » لم يصح الجواب . ويلزمه المهر ، إن لم يقر بينه
بإسقاطه ، كجوابه في دعوى قرض اعترف به « لا يستحق على شيئا » .
ولهذا لو أقرت في مرضها « لا مهر لها عليه » لم يقبل إلا ببينة : أنها أخذته
نقله مهنا .

قال في الفروع : والمراد أو أنها أسقطته في الصحة . وهو كما قال .

فأمرناه

إمراهما : لو قال المدعي دياراً « لا تستحق على حبة » فعند ابن عقيل : أن
هذا ليس بجواب . لأنه لا يُكْتَفَى في دفع الدعوى إلا بنص ، ولا يكتفى بالظاهر .
ولهذا لو حلف « والله إنني لصادق فيما ادعيت عليه » أو حلف المنكر « إنه
لكاذب فيما ادعاه على » لم يقبل .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : يعمّ الحبات ، وما لم يندرج في لفظ حبة ،
من باب الفحوى . إلا أن يقال : يعم حقيقة عرفية .

وقد تقدم في اللعان وجهان : هل يشترط قوله « فيما رميتها به ؟ » .

الثانية : لو قال « لى عليك مائة » فقال « ليس لك على مائة » فلا بد أن
يقول « ولا شيء منها » على الصحيح من المذهب ، كاليمين .

وقيل : لا يعتبر .

فعلى الأول : لو نكل عما دون المائة : حكم عليه بمائة إلا جزءاً .

وإن قلنا برد اليمين : حلف المدعي على ما دون المائة ، إذا لم يسند المائة إلى
عقد . لكون الثمن لا يقع إلا مع ذكر النسبة . ليطابق الدعوى . ذكره في
الترغيب .

وإن أجاب مشتركن يستحق البيع بمجرد الإنكار « رجع على البائع بالثمن »

وإن قال « هو ملكي اشتريته من فلان ، وهو ملكه » ففي الرجوع وجهان .
وأطلقهما في الفروع .
وإن انتزع المبيع من يد مشتر بينة ملك مطلق : رجع على البائع في ظاهر كلامهم .

قوله في الفروع ، كما يرجع في بينة ملك سابق .
وقال في الترغيب : يحتمل عندى : أن لا يرجع . لأن المطلقة تقتضى الزوال من وقته . لأن ما قبله غير مشهود به .

قال الأزرعى : ولو قال « لك على شيء » فقال « ليس لى عليك شيء » ، إنما لى عليك ألف درهم » لم تقبل منه دعوى « الألف » لأنه نفاها بنفى « الشيء »
ولو قال « لك على درهم » فقال « ليس لى عليك درهم ولا دانيق ، إنما لى عليك ألف » قُبلَ منه دعوى « الألف » لأن معنى نفيه : ليس حتى هذا القدر .
قال : ولو قال « ليس لك على شيء إلا درهم » صح ذلك .
ولو قال « ليس لك على عشرة ، إلا خمسة » فقبل : لا يلزمه شيء ،
لتخبط اللفظ .

والصحيح : أنه يلزمه ما أثبتته . وهى الخمسة . لأن التقدير « ليس له على عشرة ، لكن خمسة » ولأنه استثناء من النفي . فيكون إثباتا .
قوله « وَلِلْمُدَّعَى أَنْ يَقُولَ « لِي بَيِّنَةٌ » وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ، قَالَ الْحَاكِمُ « أَلَاكَ بَيِّنَةٌ ؟ » » .

وله قول ذلك قبل أن يقول المدعى « لى بينة » فإن قال « لى بينة » أمره بإحضارها .

ومعناه : إن شئت فأحضرها .

وهذا المذهب مطلقا .

وقدمه في الفروع .

قال في الهداية ، والخلاصة ، وغيرهما : وإن أنكر سأل المدعى « ألك بينة ؟ »
وقال في المحرر : لا يقول الحاكم للمدعى « ألك بينة ؟ » إلا إذا لم يعرف أن
هذا موضع البينة .

وجزم به في الوجيز .

وقال في الرعاية الكبرى ، والحاوي : فإن قال المدعى « لى بينة » وأحضرها :
حكم بها . وإن جهل أنه موضعها : قال له « ألك بينة ؟ » فإن قال « نعم » طلبها
وحكم بها .

وكذا إن قال « إن كانت لك بينة فأحضرها إن شئت » ففعل .

وقال في المستوعب ، والمغنى : لا يأمره بإحضارها . لأن ذلك حق له . فله أن
يفعل ما يرى .

قوله ﴿ فَإِذَا أَحْضَرَهَا : سَمِعَهَا الْحَاكِمُ ﴾ .

بلا نزاع . لكن لا يسألها الحاكم . على الصحيح من المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وقال : ويتوجه وجهه .

فأمره : لا يقول الحاكم لهما « أشهدا » وليس له أن يلقنهما . على الصحيح

من المذهب .

وقال في المستوعب : ولا ينبغي ذلك .

وقال في الموجز : يكره ذلك ، كتعنيفهما واتهماهما .

وظاهر السكاكي في التعنيف والانتهاز : يحرم .

قوله ﴿ فَإِذَا أَحْضَرَهَا : سَمِعَهَا الْحَاكِمُ . وَحَكَمَ بِهَا إِذَا سَأَلَهُ

الْمُدْعَى ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه لا يحكم إلا بسؤال المدعى .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الشرح ، وغيره .

وقدمه في الفروع .

وقيل : له الحكم قبل سؤاله .

وهي شبيهة بما إذا أقر له . على ما تقدم .

فأمره : إذا شهدت البينة : لم يجز له ترديدها . ويحكم في الحال . على الصحيح

من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقال في الرعاية : إن ظن الصلح : آخر الحكم .

وقال في الفصول : وأحبينا له أمرهما بالصلح ، ويؤخره . فإن أيا : حكم .

وقال في المغنى ، والشرح : يقول له الحاكم « قد شهدا عليك . فإن كان قاذح

فبينه عندي » يعنى : يستحب ذلك .

وذكره غيرهما .

وذكره في المذهب ، والمستوعب ، فيما إذا ارتاب فيهما .

قال في الفروع : فدل أن له الحكم مع الريبة .

قلت : الحكم مع الريبة : فيه نظر بين .

وقال في التريغيب ، وغيره : لا يجوز الحكم بضد ما يعلمه ، بل يتوقف . ومع

اللبس يأمر بالصلح .

فإن عجل فحكم قبل البيان : حرم ولم يصح .

تنبيه : ظاهر قوله « فإذا حضرها سمعها الحاكم وحكم » أن الشهادة لا تسمع

قبل الدعوى .

واعلم أن الحق حقان : حق لآدمي معين ، وحق لله .

فإن كان الحق لآدمي معين ، فالصحيح من المذهب : أنها لا تسمع قبل الدعوى .

جزم به في المغنى ، والشرح .

ذكره في أثناء كتاب الشهادات .

وقدمه في الفروع .

وسمها القاضي في التعليق ، وأبو الخطاب في الاختصار . والمصنف في المغنى :

إن لم يعلم به .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هو غريب .

وذكر الأصحاب : أنها تسمع بالوكالة من غير خصم . ونقله مهنا .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : تسمع ولو كان في البلد .

وبناه القاضي ، وغيره : على جواز القضاء على الغائب . انتهى .

والوصية : مثل الوكالة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الوكالة إنما تثبت استيفاء حق ، أو إبقاءه .

وهو مما لا حق للمدعى عليه فيه . فإن دفعه إلى الوكيل وإلى غيره سواء . ولهذا

لم يشترط فيها رضاه .

وإن كان الحق لله تعالى - كالعبادات ، والحدود ، والصدقة ، والكفارة - :

لم تصح به الدعوى ، بل ولا تسمع .

وتسمع البيئة من غير تقدم دعوى . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في التعليق : شهادة الشهود دعوى .

قيل : للإمام أحمد رحمه الله - في بيئة الزنا - تحتاج إلى مدع ؟ فذكر خبر

أبى بكرة رضى الله عنه^(١) ، وقال : لم يكن مدع .
وقال فى الرعاىة : تصح دعوى حسة من كل مسلم مكلف رشيد فى حق
الله تعالى - كعدة ، وحد ، وردة ، وعق واستيلاد ، وطلاق ، وكفارة - ونحو
ذلك ، وبكل حق لآدمى غير معين ، وإن لم يطلبه مستحقه .
وذكر أبو المعالى : لفائب الإمام مطالبة رب مال باطن بزكاة ، إذا ظهر له
تقصير .

وفىما أوجه من نذر وكفارة ونحوه : وجهان .
وقال القاضى فى الخلاف - فىمن ترك الزكاة - : هى آكد . لأن للإمام
أن يطالب بها ، بخلاف الكفارة والنذر .
وقال فى الانتصار : فى حجره على مفلس الزكاة ، كمسألتنا ، إذا ثبت وجوبها
عليه ، لا الكفارة .

وقال فى الترغيب : ما شمله حق الله والآدمى ، كسرقة : تسمع الدعوى فى
المال ، ويخلف منكر .
ولو عاد إلى ماله ، أو ماله سارقه : لم تسمع . لتمحض حق الله .
وقال فى السرقة : إن شهدت بسرقة قبل الدعوى ، فأصح الوجهين :
لا تسمع . وتسمع إن شهدت : أنه باعه فلان .
وقال فى المغنى : كسرقة وزناه بأتمه لمهرها : تسمع . ويقضى على ناكل بمال .
وقاله ابن عقيل ، وغيره .

فأئمة : تقبل بينة عتق ، ولو أنكر العبد . نقله الميمونى .
وذكره فى الموجز ، والتبصرة .
واقصر عليه فى الفروع .

(١) شهد هو واثان على المغير بن شعبة بالزنى فبتوا الشهادة . وكان الرابع
زياد . فلم يبت الشهادة فأبطل عمر شهادة أبى بكرة ومن معه وحدهم حد القذف .

تنبيه : وكذا الحكم في أن الدعوى لا تصح ولا تسمع . وتسمع البينة قبل الدعوى في كل حق لآدمي غير معين . كالوقوف على الفقراء ، أو على مسجد ، أو رباط ، أو وصية لأحدهما . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا عقوبة كذاب مفتر على الناس ، والتكلم فيهم . وتقدم في التعزيز كلام الإمام أحمد رحمه الله ، والأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، في حفظ وقف وغيره بالثبات عن خصم مقدر : تسمع الدعوى والشهادة فيه بلا خصم . وهذا قد يدخل في كتاب القاضى . وفائدته : كفاضة الشهادة . وهو مثل كتاب القاضى إذا كان فيه ثبوت محض . فإنه هناك يكون مدعى فقط بلا مدعى عليه حاضر .

لكن هنا المدعى عليه متخوف . وإنما المدعى يطلب من القاضى سماع البينة أو الإقرار ، كما يسمع ذلك شهود الفرع . فيقول القاضى « ثبت ذلك عندى ، بلا مدعى عليه » .

قال : وقد ذكره قوم من من الفقهاء . وفعله طائفة من الفقهاء . وفعله طائفة من القضاة ، ولم يسمعها طوائف من الحنفية والشافعية والحنابلة . لأن القصد بالحكم فصل الخصومة .

ومن قال بالخصم المسخر : نصب الشر ، ثم قطعه . وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله ، ما ذكره القاضى - من احتيال الحنفية على سماع البينة من غير وجود مدعى عليه - فإن المشتري المقر له بالبيع قد قبض المبيع وسلم الثمن . فهو لا يدعى شيئاً ، ولا يدعى عليه شيء . وإنما غرضه تثبيت الإقرار والعقد . والمقصود سماع القاضى البينة . وحكمه بموجبها من غير وجود مدعى عليه ، ومن غير مدعى على أحد . لكن خوفاً من حدوث خصم مستقبل . فيكون

هذا الثبوت حجة بمنزلة الشهادة . فإن لم يكن القاضى يسمع البينة بلا هذه الدعوى وإلا امتنع من سماعها مطلقا ، وعطل هذا المقصود الذى احتالوا له .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكلامه يقتضى أنه هو لا يحتاج إلى هذا الاحتيال ، مع أن جماعات من القضاة المتأخرين - من الشافعية والحنابلة - دخلوا مع الحنفية فى ذلك ، وسموه « الخصم المسخر » .

قال : وأما على أصلنا الصحيح ، وأصل مالك رحمه الله : فإما أن نمنع الدعوى على غير خصم منازع ، فنثبت الحقوق بالشهادات على الشهادات ، كما ذكره من ذكره من أصحابنا .

وإما أن نسمع الدعوى والبينة بلا خصم . كما ذكره طائفة من المالكية والشافعية .

وهو مقتضى كلام الإمام أحمد رحمه الله وأصحابنا فى مواضع . لأننا نسمع الدعوى والبينة على الغائب والممتنع . وكذا على الحاضر فى البلد فى المنصوص . فمع عدم خصم : أولى .

قال ، وقال أصحابنا : كتاب الحاكم كشهود الفرع . قالوا : لأن المكتوب إليه يحكم بما قام مقامه غيره . لأن إعلام القاضى للقاضى قائم مقام الشاهدين .

فجعلوا كل واحد من كتاب الحاكم ، وشهود الفرع : قائما مقام غيره . وهو بدل عن شهود الأصل .

وجعلوا كتاب القاضى كخطابه .

وإنما خصوه بالسكتاب : لأن العادة تباعد الحاكمين .

وإلا فلو كانا فى محل واحد : كان مخاطبة أحدهما للآخر أبلغ من السكتاب .

وبنوا ذلك على أن الحاكم يثبت عنده بالشهادة ما لم يحكم به . وإنما يعلم به

حاكما آخر ليحكم به ، كما يعلم الفروع بشهادة الأصول .

قال : وهذا كله إنما يصح إذا سمعت الدعوى والبيئة في غير وجه خصم .
وهو يفيد : أن كل ما يثبت بالشهادة على الشهادة : يثبت به القاضي بكتابه .
قال : ولأن الناس بهم حاجة إلى إثبات حقوقهم بإثبات القضاة ، كإثباتها
بشهادة الفروع . وإثبات القضاة أنفع . لكونه كفي مؤنة النظر في الشهود . وبهم
حاجة إلى الحكم فيما فيه شبهة أو خلاف لرفع . وإنما يخافون من خصم حادث .
قوله ﴿ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِالْإِقْرَارِ وَالْبَيِّنَةِ فِي
مَجْلِسِهِ ، إِذَا سَمِعَهُ مَعَهُ شَاهِدَانِ ﴾ بلا نزاع .
﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مَعَهُ أَحَدٌ ، أَوْ سَمِعَهُ مَعَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ : فَلَهُ
الْحُكْمُ بِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

في رواية حرب . وهو المذهب .
جزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،
والزر كشي ، وغيرهم .
وقال القاضي : لا يحكم به .
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
وجزم به في الروضة .
قال في الخلاصة : لم يحكم به في الأصح .
وقال في تجريد العناية : والأظهر عندي : إن سمعه معه شاهد واحد : حكم به
وإلا فلا .

قوله ﴿ وَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِعَلَمِهِ : مِمَّا رَأَاهُ أَوْ سَمِعَهُ ﴾ .
يعني في غير مجلسه .

﴿ نَصَّ عَلَيْهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَصْحَابِ ﴾ .

وهو المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .
 قال في الهداية : اختاره عامة شيوخنا .
 قال في الفروع ، وغيره : هذا المذهب .
 قال في الحرر : فلا يجوز في الأشهر عنه .
 قال الزركشي : هذا المذهب المشهور المنصوص ، والختار لعامة الأصحاب .
 وجزم به في الوجيز ، وغيره .
 وعنه : مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ . سَوَاءٌ كَانَ فِي حَدِّ أَوْ غَيْرِهِ .
 وعنه : يجوز في غير الحدود .
 ونقل حنبل : إذا رآه على حد : لم يكن له أن يقيمه إلا بشهادة من شهد معه . لأن شهادته شهادة رجل .

ونقل حرب : فيذهبان إلى حاكم . فأما إن شهد عند نفسه فلا .
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « مَالِي يَبْنَةُ » فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ .
 فَيُعْلَمُهُ : أَنَّ لَهُ الْيَمِينَ عَلَى خَصْمِهِ . وَإِنْ سَأَلَ إِخْلَافَهُ : أَحْلَفَهُ .
 وَخَلَّى سَبِيلَهُ ۝ ﴾ .

وليس له استخلافه قبل سؤال المدعى . لأن اليمين حق له .
 وقال في الفروع : وإن قال المدعى « مالى بينة » أعلمه الحاكم بأن له اليمين على خصمه .

قال : وله تحليفه مع علمه قدرته على حقه . نص عليه .
 نقل ابن هاني : إن علم عنده مالا لا يؤدي إليه حقه ، أرجو أن لا يأنم .
 وظاهر رواية أبي طالب : يسكره .

وقاله شيخنا . ونقله من حواشي تعليق القاضي .
 وهذا يدل على تحريم تحليف البريء دون الظالم . انتهى .

فائرة : يكون تحليفه على صفة جوابه لخصمه . على الصحيح من المذهب .
نص عليه .

وجزم به في الرعاية ، والوجيز ، والمغنى ، والشرح .
ذكره في آخر باب اليمين في الدعاوى .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : يحلف على صفة الدعوى .

وعنه : يكفي تحليفه « لاحق لك على » .

نبيه : ظاهر قوله « أَحْلَفَهُ وَخَلَّى سَبِيلَهُ » أنه لا يحلفه ثانياً بدعوى أخرى .
وهو صحيح . وهو المذهب مطلقاً . فيحرم تحليفه .
أطلقه المصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .
وقال في المستوعب ، والترغيب ، والرعاية : له تحليفه عند من جهل حلفه
عند غيره . لبقاء الحق . بدليل أخذه ببينة .

فائره

إصراهما : لو أمسك عن تحليفه ، وأراد تحليفه بعد ذلك بدعواه المتقدمة :
كان له ذلك .

ولو أبرأه من يمينه برىء منها : في هذه الدعوى .
فلو جدد الدعوى وطلب اليمين : كان له ذلك .

جزم به في الكافي ، والمغنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والفروع ، وغيرهم
الثانية : لا يقبل يمين في حق آدمي معين إلا بعد الدعوى عليه ، وشهادة

الشاهد . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الرعاية : إلا بعد الدعوى ، وشهادة الشاهد ، والتزكية .
وقال في الترغيب : ينبغي أن تتقدم شهادة الشاهد ، وتزكية اليمين .
قوله ﴿ وَإِنْ أَحْلَفَهُ ، أَوْ حَلَفَ مِنْ غَيْرِ سُؤْلِ الْمُدْعَى : لَمْ يُعْتَدَ بِيَمِينِهِ ﴾ .
وهو المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والرعاية ، والحاوى ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والفروع .
وعنه : يبرأ بتحليف المدعى .
وعنه : يبرأ بتحليف المدعى وحلفه له أيضاً ، وإن لم يحلفه .

ذكرهما الشيخ تقي الدين رحمه الله - من رواية مهنا - : أن رجلاً اتهم رجلاً بشيء فحلف له ، ثم قال « لا أَرْضَى إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ لِي عِنْدَ السُّلْطَانِ » أله ذلك ؟ قال : لا ، قد ظلمه وتعنته .

واختار أبو حفص : تحليفه ، واحتج برواية مهنا .

فوائد

الأولى : يشترط في اليمين أن لا يصلحها باستثناء .

وقال في المغنى : وكذا بما لا يفهم . لأن الاستثناء يزيل حكم اليمين .

وقال في الترغيب : هي يمين كاذبة .

وقال في الرعاية : لا ينفعه الاستثناء إذا لم يسمعه الحاكم الحلف له .

الثانية : لا يجوز التورية والتأويل إلا لمظلوم .

وقال في الترغيب : ظلماً ليس بحارفي محل الاجتهاد .

فالتنية على نية الحاكم الحلف ، واعتقاده .

فالتأويل على خلافه لا ينفع .
وتقدم ذلك في كلام المصنف في أول « باب التأويل في الحلف » .
الثالثة : لا يجوز أن يحلف المعسر « لا حق له على » ولو نوى : الساعة ،
سواء خاف أن يجبس أو لا .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .
وجوزوه صاحب الرعاية بالنية .
قال في الفروع : وهو متجه .
قلت : وهو الصواب ، إن خاف حبساً .
ولا يجوز أيضاً : أن يحلف من عليه دين مؤجل ، إذا أراد غريمه منعه من
سفر . نص عليه .

قال في الفروع : ويتوجه كالتى قبلها .
قوله ﴿ وَإِنْ نَكَلْ : قَضَى عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَاخْتَارَهُ
عَامَّةُ شُعُوخِنَا ﴾ .

وهو المذهب .
نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .
مريضاً كان ، أو غيره .
قال في الفروع : نقله واختاره الجماعة .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
وقال في المحرر : ويتخرج حبسه ، ليقر أو يحلف .
وعند أبى الخطاب : ترد اليمين على المدعى .
وقال : قد صوبه الإمام أحمد رحمه الله .

وقال : ما هو ببعيد يحلف ويأخذ .
نقل أبو طالب : ليس له أن يردّها .
ثم قال - بعد ذلك - : وما هو ببعيد . يقال له : احلف وخذ .
قال في القروع : يجوز ردّها .
وذكرها جماعة ، فقالوا : وعنه يرد اليمين على المدعى .
قال : ولعل ظاهره يجب .
ولأجل هذا قال الشيخ - يعني به المصنف - واختاره أبو الخطاب : أنه
لا يحكم بالنكول ، ولكن يرد اليمين على خصمه .
وقال : قد صوبه الإمام أحمد رحمه الله ، وقال : ما هو ببعيد ، يحلف ويستحق
وهي رواية أبي طالب المذكورة .
وظاهرها : جواز الرد .
واختار المصنف في العمدة ردّها .
واختاره في الهداية ، وزاد : بإذن التناكل فيه .
واختاره ابن القيم - رحمه الله - في الطرق الحكيمة .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : مع علم مدع وحده بالمدعى به : لهم ردّها .
وإذا لم يحلف لم يأخذ ، كالدعوى على ورثة ميت حقا عليه يتعلق بتركته .
وإن كان المدعى عليه هو العالم بالمدعى به ، دون المدعى ، مثل : أن يدعى
الورثة أو الوصى على غريم للميت ، فينكر : فلا يحلف المدعى .
قال : وأما إن كان المدعى يدعى العلم ، والمنكر يدعى العلم : فهنا يتوجه
القولان ، يعني الروایتين .

فأمرناه

إمراهما : إذا ردت اليمين على المدعى : فهل تكون يمينه كالبينة ، أم كإقرار
المدعى عليه ؟ فيه قولان .

قال ابن القيم في الطرق الحكيمة : أظهرهما عند أصحابنا : أنها كإقرار .
فعلى هذا : لو أقام المدعى عليه بيئته بالأداء أو الإبراء بعد حلف المدعى ،
فإن قيل : يمينه كالبينة ، سمعت المدعى عليه .

وإن قيل : هي كالإقرار لم تسمع لكونه مكذبا للبينة بالإقرار .
الثانية : إذ قضى بالنكول ، فهل يكون كالإقرار ، أو كالبذل ؟ فيه وجهان .
قال أبو بكر في الجامع : النكول إقرار .

وقاله في الترغيب في القسامة : على ما يأتي .
وينبئ عليهما ما إذا ادعى نكاح امرأة ، واستحلفناها ، فنكحت . فهل
يقضى عليها بالنكول ، وتجعل زوجته ؟ إذا قلنا هو إقرار : حكم عليها بذلك .
وإن قلنا : بذل ، لم يحكم بذلك .

لأن الزوجية لا تستباح بالبذل .
وكذلك لو ادعى رق مجهول النسب . وقلنا : يستحلف . فنكل عن اليمين .
وكذلك لو ادعى قذفه ، واستحلفناه فنكل . فهل يحذف للقذف ؟ ينبئ على
ذلك .

ثم قال ابن القيم في الطرق الحكيمة : والصحيح أن النكول يقوم مقام
الشاهد والبينة ، لا مقام الإقرار والبذل . لأن الناكل قد صرح بالإنكار ، وأنه
لا يستحق المدعى به . وهو يصر على ذلك ، فتورع عن اليمين . فكيف يقال :
إنه مقرر مع إصراره على الإنكار ، ويجعل مكذبا لنفسه ؟
وأيضاً : لو كان مقرأ لم يسمع منه نكوله بالإبراء والأداء . فإنه يكون
مكذبا لنفسه .

وأيضاً : فإن الإقرار إخبار ، وشهادة من المرء على نفسه ، فكيف يجعل
مقرأ شاهداً على نفسه بسكوته ؟ والبذل إباحة وتبرع ، وهو لم يقصد ذلك . ولم
يخطر على قلبه . وقد يكون المدعى عليه مريضاً مرض الموت .

فلو كان النكول بذلاً وإباحة : اعتبر خروج المدعى به من الثلث .
قال رحمه الله : فتبين أنه لا إقرار ولا إباحة ، بل هو جار مجرى الشاهد
واليمين . انتهى .

قوله ﴿ فَيَقُولُ « إِنْ حَلَفْتُ وَإِلَّا قَضَيْتُ عَلَيْكَ » ثَلَاثًا » .

يستحب أن يقول ذلك له ثلاثاً . على الصحيح من المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ،
والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يقوله مرة .

قال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : ثلاثاً ، أو مرة .

وقال في الرعاية الكبرى : مرة .

وقيل : ثلاثاً . انتهى .

والذى قاله الإمام أحمد رحمه الله : إذا نكل لزمه الحق .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ : قَضَى عَلَيْهِ ، إِذَا سَأَلَهُ الْمَدْعَى ذَلِكَ » .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وصححه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يحكم له قبل سؤاله .

وتقدم نظير ذلك أيضاً .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ فَيُقَالُ لِلنَّاكِلِ « لَكَ رَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمَدْعَى » .

فَإِنْ رَدَّهَا حَلَفَ الْمَدْعَى وَحَكَمَ لَهُ » .

أنه يشترط إذن الناكِل في رد اليمين .

وهو قول أبى الخطاب ، كما تقدم عنه فى الهداية .
والصحيح : أنه لا يشترط - على القول بالرد - إذن التاكل فى الرد .
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .
قوله ﴿ وَإِنْ نَكَلَ أَيُّضًا : صَرَفَهُمَا . فَإِنْ عَادَ أَحَدُهُمَا ، فَبَذَلَ الْيَمِينَ
لَمْ يَسْمَعْهَا فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ ، حَتَّى يَحْتَكِمَا فِي مَجْلِسٍ آخَرَ ﴾ .

قال فى المحرر : ومن بذل منهما اليمين بعد نكوله : لم تسمع منه إلا فى مجلس
آخر ، بشرط عدم الحكم .

وكذا قال فى المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم .
قال فى الفروع : والأشهر قبل الحكم بالنكول .
وقيل : تسمع ولو بعد الحكم .

ويحتمله كلام المصنف .
قال ابن نصر الله ، فى حواشى الفروع : وهو بعيد . ولم يذكره فى الرعاية .
انتهى .

وقال المصنف ، والشارح : إذا نكل المدعى : سئل عن سبب نكوله ؟
فإن قال « امتنعت لأن لى بينة أقيمها » أو « حسابا أنظر فيه » فهو على حقه من
اليمين . ولا يضيق عليه فى اليمين ، بخلاف المدعى عليه .
وإن قال « لا أريد أن أحلف » فهو ناكل .

وقيل : يمهل ثلاثة أيام فى المال . ذكره فى الرعاية .

فوائد

متى تعذر رد اليمين ، فهل يقضى بنكوله ، أو يحلف ولئى ، أو إن باشر
ما ادعاه ، أو لا يحلف حاكم ؟ فيه أوجه .

وأطلقهن في الفروع .

قطع في المغنى ، والشرح : بأن الأب ، والوصى ، والإمام والأمين : لا يحلفون .
وقال في الحاوى الصغير : وكل مال لا ترد فيه اليمين : يقضى فيه بالنكول .
كالإمام إذا ادعى لبيت المال ، أو وكيل الفقراء ، ونحو ذلك . انتهى .

وقاله في الرعاية الصغرى .

وقال : وكذا الأب ، ووصيه ، وأمين الحاكم ، إذا ادعوا حقاً لصغير ، أو
مجنون . وناظر الوقف ، وقيم المسجد .

وقال في الكبرى : قضى بالنكول في الأصح .

وقيل : على الأصح .

وقيل : يحبس حتى يقر ، أو يحلف .

وقيل : بل يحلف المدعى منهم ويأخذ ما ادعاه .

وقيل : إن كان قد باشر ما ادعاه : حلف عليه ، وإلا فلا .

قلت : لا يحلف إمام ولا حاكم . انتهى .

وقطع المصنف : أنه يحلف إذا عقل وبلغ .

ويكتب الحاكم محضراً بنكوله .

فإن قلنا : يحلف ، حلف لنفيه ، إن ادعى عليه وجوب تسليمه من موليه .

فإن أبى : حلف المدعى وأخذه ، إن جعل النكول مع يمين المدعى كينة ،

لا كإقرار خصمه على ما تقدم .

وقال في الترغيب : لا خلاف بيننا : أن مالا يـمكن ردها يقضى بنكوله

بأن يكون صاحب الدعوى غير معين كالفقراء ، أو يكون الإمام ، بأن يدعى

لبيت المال ديناً ، ونحو ذلك .

وقال في الرعاية ، في صورة الحاكم : يحبس حتى يقر ويحلف .

وقيل : يحكم عليه .

وقيل : يحلف الحاكم .

وقال في الاختصار : نَزَلَ أصحابنا نكوله منزلة بين منزلتين . فقالوا : لا يقضى به في قود وحد . وحكموا به في حق مريض وعبد وصبي مأذون لهما .
وقال في الترغيب في القسامة : من قضى عليه بنكوله بالدية : ففي ماله . لأنه كإقرار .

وبه قال أبو بكر في الجامع . لأن النكول إقرار .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله أن المدعى يحلف ابتداءً مع اللوث . وأن الدعوى في التهمة كسرقة ، يعاقب المدعى عليه الفاجر ، وأنه لا يجوز إطلاقه .
ويحبس المستور ، ليبين أمره ولو ثلاثاً ، على وجهين .

نقل حنبل : حتى يتبين أمره .

ونص الإمام أحمد رحمه الله ومحققو أصحابه على حبسه .

وقال : إن تحليف كل مدَّعي عليه وإرساله مجانا : ليس مذهب الإمام .

واحتج في مكان آخر بأن قومًا اتهموا ناسًا في سرقة ، فرفعوهم إلى النعمان ابن بشير رضي الله عنهما . فحبسهم أيامًا ثم أطلقهم . فقالوا له : خليت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان ؟ فقال : إن شتم ضربتهم . فإن ظهر مألُكم وإلا ضربتكم مثله . فقالوا : هذا حكمك ؟ فقال : حكم الله تعالى وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال في الفروع : وظاهره أنه قال به . وقال به شيخنا الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى .

وقال في الأحكام السلطانية : يحبسه وال .

قال : وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : وقاض أيضًا ، وأنه يشهد له قول الله تعالى (٢٤ : ٨) ويدراً عنها العذاب : أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين) حملنا على الحبس لقوة التهمة .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأول قول أكثر العلماء .
واختار : تعزير مدع بسرقة ونحوها على من يعلم براءته .
واختار : أن خبر من ادعى بحق بأن فلاناً سرق كذا : كخبر إنسى مجهول .
فيفيد تهمة كما تقدم .

وقال في الأحكام السلطانية : يضربه الوالى مع قوة التهمة تعزيراً . فإن
ضرب ليقر : لم يصح . وإن ضرب ليصدق عن حاله ، فأقر تحت الضرب : قطع
ضربه ، وأعيد إقراره ليؤخذ به . ويكره الاكتفاء بالأول .
قال في الفروع : كذا قال .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا كان معروفاً بالفجور المناسب للتهمة .
فقال طائفة : يضربه الوالى والقاضى .

وقالت طائفة : يضربه الوالى عند القاضى .

وذكر ذلك طوائف من أصحاب الأئمة مالك ، والشافعى وأحمد رحمهم الله .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ الْمَدْعَى « لِي يَبْنَةُ » بَعْدَ قَوْلِهِ « مَالِي يَبْنَةُ » لَمْ
تُسْمَعْ . ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه .

وجزم به فى المعنى ، والكافى ، والترغيب ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ،
والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه فى الحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن تسمع .

وهو وجه اختاره ابن عقيل وغيره .

قال فى الفروع : وهو متجه حلقه أولاً .

وجزم فى الترغيب بالأول .

وقال : وكذا قوله « كذب شهودي » وأولى .
ولا تبطل دعواه بذلك في الأصح . ولا ترد بذكر السبب . بل بذكر سبب
المدعى غيره .

وقال في الترغيب : إن ادعى ماسكا مطلقا ، فشهدت به وبسببه — وقلنا :
ترجح بذكر السبب — لم تفده إلا أن تعاد بعد الدعوى .

فوائد

إمراها : لو ادعى شيئا . فشهدت له البينة بغيره : فهو مكذب لهم .

قاله الإمام أحمد رحمه الله وأبو بكر .

وقدمه في الفروع .

واختار في المستوعب : تقبل البينة ، فيدعيه ثم يقيمها .

وفي المستوعب أيضا والرعاية : إن قال « أستحقه وما شهدت به ، وإنما

ادعيت بأحدهما لأدعى بالآخر وقتا آخر » ثم شهدت به : قبلت .

الثانية : لو ادعى شيئا ، فأقر له بغيره : لزمه إذا صدقه المقر له . والدعوى

بجاهها . نص عليه .

الثالثة : لو سأل ملازمته حتى يقيمها : أجيب في المجلس . على الأصح في

الروايتين .

فإن لم يحضرها في المجلس صرفه .

وقيل : ينظر ثلاثا .

وذكر المصنف وغيره : ويجاب مع قربها .

وعنه : وبعدها ككفيل فيما ذكر في الإرشاد ، والمبهج ، والترغيب ، وأنه

يضرب له أجلا . متى مضى فلا كفالة .

ونصه : لا يجاب إلى كفيل ، كحبسه .

وفي ملازمته حتى يفرغ له الحاكم من شغله ، مع غيبة بيئته وبعدها : يحتمل وجهين .

قاله في الفروع .

قال الميموني : لم أره يذهب إلى الملازمة إلى أن يعطله من عمله . ولا يمكن أحداً من عنت خصمه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لِي يَنْتَهُ وَأُرِيدَ يَمِينَهُ » فَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً ﴾ .
يعنى : عن المجلس ﴿ فَلَهُ إِخْلَافُهُ ﴾ .

وهذا المذهب سواء كانت قرية أو بعيدة .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،
الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدومه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : القرية كالحاضرة في المجلس .

قال في الحرر : وقيل : لا يملكها إلا إذا كانت غائبة عن البلد .

وقيل : ليس له إخلافه مطلقاً ، بل يقيم البيئته فقط . وقطعوا به في كتب
الخلاف .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً ، فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن منبج .

أمرهما : له إقامة البيئته أو تحليفه إذا كانت حاضرة في المجلس . وهو

المذهب .

نصره المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدومه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يملأهما ، فيحلقه ويقم البيئة بعده .

وقيل : لا يملك إلا إقامة البيعة فقط .

قال في الفروع : قطعوا به في كتب الخلاف كما تقدم .

فائدة: لو سأل تلميذه ولا يقيم البيعة ، فحلف : ففى جواز إقامتها بعد ذلك

وجهان . قاله القاضي .

وأطلقهما في المغنى ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والرعايتين ،

والزركشى ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : ليس له إقامتها بعد تحليفه . صححه الفاظم .

والثاني : له إقامتها .

قدمه ابن رزین فی شرحه .

قوله ﴿وَإِنْ سَكَتَ الْمَدْعَىٰ عَلَيْهِ، فَلَمْ يُقِرَّ وَلَمْ يُنْكِرْ﴾. قَالَ لَهُ

الْقَاضِي : إِنَّ أَجَبْتَ ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ نَاقِلًا . وَقَضَيْتُ عَلَيْكَ .

وهو المذهب .

جزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،

وتجريد العناية ، وغيرهم .

واختاره أبو الخطاب ، وغيره .

وقیل : بحسبہ حتی بحیب .

اختاره القاضي في المجرّد .

وقدمه في الشرح .

وذكره في الترغيب عن الأصحاب .

ومرادهم بهذا الوجه : إذا لم يكن للمدعى بينة .

فإن كان له بينة : قضى بها وجهاً واحداً .

فائرتان

إصراهما : مثل ذلك الحكم : لو قال « لا أعلم قدر حقه » .

ذكره في عيون المسائل ، والمنتخب .

واقصر عليه في الفروع .

الثانية : قوله « يقول له القاضي : إن أجبت وإلا أجعلك ناكلاً » ثلاث

مرات ، قاله المصنف ، والشارح ، وابن حمدان وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لِي حِسَابٌ أُرِيدُ أَنْ أَنْظُرَ فِيهِ » لَمْ يَلْزَمِ الْمُدَّعَى

إِنْظَارُهُ » .

هذا أحد الوجهين .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز ، وشرح ابن منجا ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي .

وقيل : يلزمه إنظاره ثلاثاً . وهو المذهب .

صححه في المغنى ، والشرح ، والنظم .

قال في الفروع : لزِمَ إنظاره في الأصح ثلاثة أيام .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في السكافي ، والمنور .

وقدمه في المحرر .

فائرتان : لو قال « إن ادعيت ألفاً برهن كذا لي بيدك أجبت ، وإن ادعيت

هذا ثمن كذا بعتني ولم تبصني فنعَمْ ، وإلا فلاحق لك علي » فهو جواب صحيح .

قاله في المحرر ، والفروع ، والمنور ، وغيرهم .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « قَدْ قَضَيْتُهُ » أَوْ « قَدْ أَبْرَأَنِي . وَلِي بَيْنَةٌ بِالْقَضَاءِ
أَوْ بِالْإِبْرَاءِ » وَسَأَلَ الْأَنْظَارَ : أَنْظِرْ ثَلَاثًا . وَلِلْمُدَّعِي مُلَازِمَتُهُ ﴾ .
وهو المذهب .

جزم به في السكافي ، والمغني ، والمحرر ، والشرح ، والوجيز ، وتجريد العناية
وقدمه في الفروع .

وقيل : لا ينظر . كقوله « لى بينة تدفع دعواه » .
تنبيه : محل الخلاف : إذا لم يكن الخصم أنكر أولاً سبب الحق .
أما إن كان أنكر أولاً سبب الحق ، ثم ثبت . فادعى قضاء أو إبراء سابقاً :
لم تسمع منه وإن أتى ببينة . نص عليه .
ونقله ابن منصور .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .
وقيل : تسمع البينة .
وتقدم نظيره في أواخر « باب الوديعة » .
فأمره : مثل ذلك في الحكم : لو ادعى القضاء أو الإبراء ، وجعلناه مقراً
بذلك .

قاله في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .
قوله ﴿ فَإِنْ عَجَزَ ﴾ .
يعني : عن إقامة البينة بالقضاء أو الإبراء .
﴿ حَلَفَ الْمُدَّعِي عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ . وَاسْتَحَقَّ ﴾ بلا نزاع .
لكن لو نكل المدعي حكم عليه .
وإن قيل برد اليمين : فله تحليف خصمه ، فإن أبي حكم عليه .

فائدة : لو ادعى أنه أقاله في بيع فله تحليفه .
ولو قال « أبرأني من الدعوى » فقال في الترغيب : انبني على الصلح على
الإنكار . والمذهب صحته . وإن قلنا : لا يصح ، لم تسمع .
قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا فِي يَدِهِ . فَأَقْرَبُ بِهَا لِغَيْرِهِ : جُعِلَ الْخَصْمُ
فِيهَا . وَهَلْ يَحْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ؟ ﴾ وهو المقر ﴿ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .
وأطلقهما في الرعايتين ، وشرح ابن منبجا ، والحاوي الصغير .

أمرهما : لا يحلف . وهو المذهب .

صححه في المحرر ، والفروع ، والنظم .
وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المغني ، والشرح .

والوجه الثاني : لا يحلف .

فعلى المذهب : إذا نكل أخذ منه بدلها .
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْمُقَرُّ لَهُ حَاضِرًا مُكَلَّفًا سُئِلَ . فَإِنْ ادَّعَاهَا
لِنَفْسِهِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ : حَلَفَ وَأَخَذَهَا ﴾ .
فإذا أخذها فأقام الآخر بيينة : أخذها منه .

قال في الروضة : والمقر له قيمتها على المقر .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَيْسَتْ لِي ، وَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ ؟ » سَأَلَتْ إِلَى
الْمُدَّعَى فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وإن كانا اثنين اقتراعا عليها ، وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،
وتجريد العناية ، وغيرهم .

﴿ وَفِي الْآخِرِ : لَا تُسَلِّمُ إِلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَيجعلها الحَاكِمُ عِنْدَ أَمِينٍ ﴾ .
ذكره القاضي .

وقيل : تقر بيد رب اليد .

وذكره في الحرر ، والمذهب .

وضعه في الترغيب .

ولم يذكره في المغني .

فعلى الوجهين الأخيرين : يحلف للمدعى .

وعلى الوجه الأول : يحلف ، إن قلنا : ترد اليمين .

جزم به في الفروع .

وقال المصنف ، والشارح : ويتخرج لنا وجه : أن المدعى يحلف : أنها له

وتسلم إليه ، بناء على القول برد اليمين إذا نكل المدعى عليه .

فتتلخص أربعة أوجه : تسلم للمدعى ، أو بيينة ، أو تقر بيد رب اليد ، أو
يأخذها المدعى ويحلف إن قلنا ترد اليمين .

فأمرتان

إحداهما : وكذا الحكم لو كذبه المقر له ، وجهل لمن هي ؟ .

الثانية : لو عاد فادعاه لنفسه ، أو لثالث : لم يقبل . على ظاهر مافي المغني ،

وغیره .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وقال في الحرر ، وغيره : تقبل على الوجه الثالث . وهو الذي قال : إنه المذهب .

وجزم به الزركشي .

ثم إن عاد المقر له أولاً إلى دعواه : لم تقبل .
وإن عاد قبل ذلك : فوجهان .
وأطلقهما في الفروع .
وإن أقرت برقبها لشخص ، وكان المقر به عبداً : فهو كمال غيره .
وعلى الذي قبله : يعتقان .
وذكر الأزجي في أصل المسألة : أن القاضي قال : تبقى على ملك المقر . فتصير
وجهاً خامساً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِغَائِبٍ ، أَوْ صَبِيٍّ ، أَوْ مَجْنُونٍ : سَقَطَتْ عَنْهُ
الدَّعْوَى . ثُمَّ إِنْ كَانَ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ : سَلِمَتْ إِلَيْهِ . وَهَلْ يَحْلِفُ ؟ عَلَى
وَجْهَيْنِ ﴾ .

وذكرهما في الرعايتين : روايتين .
وأطلقهما في شرح ابن منجا ، والرعايتين ، وتجريد العناية ، والحاوي الصغير
أمرهما : لا يحلف . وهو المذهب .
صححه في التصحيح ، والنظم .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .
والثاني : يحلف مع البينة .

قال ابن رزين في مختصره : ويحلف معها ، على رأى .
وقيل : إن جعل قضاء على غائب : حلف ، وإلا فلا . قاله في الرعاية .
قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ : حَلَفَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ : أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ
تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ ، وَأَقَرَّتْ فِي يَدِهِ ﴾ .

وهو صحيح . لكن لو نكل : غرم بدلهما .
 فإن كان المدعى اثنين : لزمه لهما عوضان .
 قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً ﴾ : أَنَّهَا لِمَنْ سَمَى . فَلَا يَخْلِفُ .
 ونسمع البينة ، لفائدة زوال التهمة وسقوط اليمين عنه . ويقضى بالملك إن قدمت
 بيينة داخل . ولو كان المودع والمستأجر والمستعير المحاكمة .
 قدمه في الفروع .
 قال الزركشي : وخرج القاضى القضاء بالملك . بناء على أن المودع ونحوه
 المختصة فيما في يده .
 وقدم المصنف : أنه لا يقضى بالملك . لأنه لم يدعها الغائب ولا وكيله .
 وجزم به الزركشى .

تفسيرها

أمرهما : قال في الفروع : وتقدم أن الدعوى للغائب لا تصح إلا تبعاً .
 وذكروا : أن الحاكم يقضى عنه ، ويبيع ماله . فلا بد من معرفته أنه للغائب
 وأعلى طريقة : البينة . فتكون من المدعى للغائب تبعاً أو مطلقاً للحاجة إلى إيفاء
 الحاضر وبرائة ذمة الغائب .

الثانى قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِمَجْهُولٍ ﴾ ، قيل له : إِمَّا أَنْ تُعَرِّفَهُ أَوْ تُجْهِلَكَ
 نَأْ كَلًّا .

وهذا بلا نزاع . لكن لو عاد فادعاه لنفسه ، فقيل : تسمع . لعدم صحة قوله .
 قال في الرعاية الكبرى : قبل قوله في الأشهر .
 وقيل : لا تسمع . لاعترافه أنه لا يملكها .
 صححه في تصحيح الحرر ، والنظم في هذا الباب .
 وأطلقهما في باب دعاوى .

وأطلقهما في السكافي ، والمحزر ، والفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والزر كشي .

وقال في الترغيب : إن أصرَّ حُكْم عليه بنكوله .
فإن قال بعد ذلك « هـ لى » لم يقبل فى الأصح .
قال : وكذا تخرج إذا أ كذبه المقر له ، ثم ادعاه لنفسه ، وقال : غلطت .
ويده باقية .

تفسير : بعض الأصحاب يذكر هذه المسائل فى « باب الدعاوى » وبعضهم يذكرها هنا . وذكر المصنف هناك ما يتعلق بذلك .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحَّ الدَّعْوَى إِلَّا مُحَرَّرَةً تَحْرِيرًا يَعْلَمُ بِهِ الْمَدْعَى ﴾ .
هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، إلا ما استثنى .

واختار الشيخ تقى الدين رحمه الله : أن مسألة الدعوى وفروعها ضعيفة ،
لحديث الحضرمى . وأن الثبوت الحض يصح بلا مدعى عليه .

وقال : إذا قيل : لا تسمع إلا محررة ، فالواجب أن من ادعى مجملًا :
استقصه الحاكم .

وقال : المدعى عليه قد يكون مبهما ، كدعوى الأنصار قتل صاحبهم ،
ودعوى المسروق منه على بنى أبيرق .

ثم المجبول قد يكون مطلقا . وقد ينحصر فى قوم ، كقولها « نسكننى
أحدهما » وقوله « زوجنى إحداهما » . انتهى .

والتفرع على الأول .

فعلى المذهب : يعتبر التصريح فى الدعوى . فلا يكفى قوله « لى عند فلان
كذا » حتى يقول « وأنا الآن مطالب له به » .

ذكره فى الترغيب ، والرعاية ، وغيرها .

وقال : وظاهر كلام جماعة : يكفى الظاهر .

قلت : وهو أظهر .

فأثرناه

إبراهيم : قال في الرعاية : لو كان المدعى به متميزاً مشهوراً عند الخصمين والحاكم : كفت شهرته عن تحديده .

وقال في الفروع : وتكفى شهرته عندهما .

وعند الحاكم عن تحديده . لحديث الحضرمي ، والكندي .

قال : وظاهره عمله بعلمه أن مورثه مات ولا وارث له سواه . انتهى .

الثانية : لو قال « غصبت ثوبي . فإن كان باقياً فلي رده وإلا قيمته » صح

اصطلاحاً .

وقيل : يدعيه .

فإن خفي : ادعى قيمته .

وقال في الترتيب : لو أعطى دلالة ثوباً قيمته عشرة لبيعه بعشرين .

فجده . فقال « ادعى ثوباً ، إن كان باعه فلي عشرون ، وإن كان باقياً فلي عينه ،

وإن كان تالفاً فلي عشرة » .

قال في الفروع : فقد اصطلاح القضاة على قبول هذه الدعوى المرددة للحاجة .

قال في الرعاية : صح اصطلاحاً .

وقيل : بلى . انتهى .

وإن ادعى « أن له الآن » لم تسمع بيعة « أنه كان له أمس » أو « في يده »

في الأصح من الوجهين ، حتى يبين سبب يد الثاني نحو غاصبه ، بخلاف ما لو

شهدت أنه كان ملكه بالأمس ، اشتراه من رب اليد . فإنه يقبل .

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - إن قال « ولا أعلم له مزيلاً » قبل

كلم الحاكم أنه يلبس عليه .

وقال أيضاً : لا يعتبر في أداء الشهادة قوله « وأن الدين باق في ذمة الغريم إلى الآن » بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال إذا ثبت عنده سبق الحق إجماعاً . وقال أيضاً - فيمن بيده عقار ، فادعى رجل بمثبوت عند الحاكم « أنه كان لجده إلى موته ، ثم لورثته » ولم يثبت أنه مخلف عن موروثه - لا ينزع منه بذلك . لأن أصلين تعارضا . وأسباب انتقاله أكثر من الإرث ، ولم تنجر العادة بسكوتهن المدة الطويلة . ولو ففتح هذا لا تنزع كثير من عقار الناس بهذه الطريق . وقال - فيمن بيده عقار ، فادعى آخر « أنه كان مملوكاً لأبيه » فهل يسمع من غير بينة ؟

قال : لا يسمع إلا بحجة شرعية ، أو إقرار من هو في يده ، أو تحت حكمه . وقال في بينة شهدت له بملكه إلى حين وقفه ، وأقام الوارث بينة « أن موروثه اشتراها من الواقف قبل وقفه » قدمت بينة وارث . لأن معها مزيد علم لتقديم من شهد بأنه ورثه من أبيه ، وآخر أنه باعه . انتهى .

قوله ﴿ إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ وَالْإِقْرَارِ . فَإِنَّهَا تَجُوزُ بِالْمَجْهُولِ ﴾ .

وكذلك في العبد المطلق في المهر ، إذا قلنا : يصح .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والحارمي الصغير ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الرايتين : كوصية ، وعبد مطلق في مهر ، أو نحوه .

وقيل : أو إقرار .

وقال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب : ولا تصح إلا محررة ، يعلم بها

المدعى ، إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ خَاصَّةً . فإنها تصح من المجحول . وقاله غيرهم .

وقال في عيون المسائل : يصح الإقرار بالمجهول ، أثلاً يسقط حق المقر له .

ولا تصح الدعوى . لأنها حق له . فإذا ردت عليه عدل إلى معلوم .

واختار في الترغيب : أن دعوى الإقرار بالمعلوم لا تصح . لأنه ليس بالحق ولا موجه ، فكيف بالمجهول ؟ .
وقال في الترغيب أيضاً : لو ادعى درهماً ، وشهد الشهود على إقراره : قبل . ولا يدعى الإقرار ، لموافقته لفظ الشهود ، بل لو ادعى لم تسمع .
وفي الترغيب في اللقطة : لا تسمع .
وقال الآمدى : لو ادعت امرأة « أن زوجها : أقر أنها أخته من الرضاع ، أو ابنه » وأنكر الزوج . فأقامت بيعة على إقراره بذلك : لم تقبل . لأنها شهادة على الإقرار على الرضاع .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : لعل مأخذه : أنها ادعت بالإقرار لا بالمقر به .

ولكن هذه الشهادة تسمع بغير دعوى . لما فيها من حق الله .
على أن الدعوى بالإقرار فيها نظر . فإن الدعوى بها تصديق المقر .

فوائد

الرؤى : من شرط صحة الدعوى : أن تكون متعلقة بالحال . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وقدمه في الفروع .

وقيل : تسمع بدين مؤجل لإثباته .
قال في الترغيب : الصحيح أنها تسمع . فيثبت أصل الحق للزومه في المستقبل كدعوى تديير ، وأنه يحتمل في قوله « قتل أبى أحد هؤلاء الخمسة » أنها تسمع للحاجة ، لوقوعه كثيراً . ويحلف كل منهم .
وكذا دعوى غصب وإتلاف وسرقة ، لا إقرار وبيع . إذا قال : نسيت . لأنه مقصر .

وقال في الرعاية الكبرى : تسمع الدعوى بدين مؤجل لإثباته ، إذا خاف
سفر الشهود أو المديون مدة بغير أجل .

الثانية : يشترط في الدعوى انفسكا كما عما يكذبها .

فلو ادعى عليه « أنه قتل أباه منفرداً » ثم ادعى على آخر المشاركة فيه : لم
تسمع الثانية . ولو أقر الثاني ، إلا أن يقول « غلطت » أو « كذبت في الأولى »
فالأظهر : تقبل .

قاله في الترغيب .

وقدمه في الفروع لإمكانه . والحق لا يعدوها .

وقال في الرعاية : من أقر لزيد بشيء . ثم ادعاه ، وذكر تلقيه منه : سمع ،
وإلا فلا .

وإن أخذ منه بينة ثم ادعاه ، فهل يلزم ذكر تلقيه ؟ يحتمل وجهين .

الثالثة : لو قال « كان بيدك » أو « لك أمس ، وهو ملكي الآن » لزمه سبب

زوال يده . على أصح الوجهين .

والوجه الثاني : لا يلزمه .

وقيل : يلزمه في الثانية دون الأولى .

قال في الفروع : فيتوجه على الوجهين .

ولو أقام المقر بينة : أنه له ، ولم يبين سبباً : هل تقبل ؟ .

وتقدم السكفاية بشهرته عند الخصمين أو الحاكم قريباً .

الرابعة : لو أحضر ورقة فيها دعوى محررة ، وقال « أدعى بما فيها » مع

حضور خصمه : لم تسمع . قاله في الرعاية .

وقال في الفروع : لا يكفي قوله - عن دعوى في ورقة - « أدعى بما فيها » .

الخامسة : تسمع دعوى استيلاء وكتابة وتدمير . على الصحيح من المذهب .

وقيل : تسمع في التدبير إن جعل عتقاً بصفة .
وقال في الفصول : دعواه سبياً قد يوجب مالا - كضرب عبده ظلماً -
يحتمل أن لا تسمع حتى يجب المال .

وقال في الترغيب : لا نسمع الدعوى مستلزمة ، لا كبيع خيار ونحوه ، وأنه
لو ادعى بيعاً أو هبة : لم نسمع إلا أن يقول « ويلزمه التسليم إلى » لاحتمال كونه
قبل اللزوم .

ولو قال « بيعاً لازماً » أو « هبة مقبوضة » فوجهان . لعدم تعرضه للتسليم .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى عَيْنًا حَاضِرَةً : عَيْنَهَا . وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً
ذَكَرَ صِفَاتِهَا إِنْ كَانَتْ تَنْضَبُطُ بِهَا ، وَالْأُولَى ذِكْرُ قِيمَتِهَا ﴾ .

وجزم به الشارح ، وإن منجا ، والفروع ، وغيرهم .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ تَالِفَةً مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ ﴾ أو في الذمة ﴿ ذَكَرَ
قَدْرَهَا وَجِنْسَهَا وَصِفَتَهَا ﴾ .

فيذكر هنا ما يذكروه في صفة السلم .
وإن ذكر قيمتها كان أولى .
يعنى الأولى : أن يذكر قيمتها مع ذكر صفة السلم .
قاله الأصحاب . لأنه أضبط .
وكذا إن كان غير مثلي . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .

وهو ظاهر كلام المصنف ، وغيره .
وقال في الترغيب : يكفي ذكر قيمة غير المثلي .
فأورد : قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ تَنْضَبُطْ بِالصِّفَاتِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ قِيمَتِهَا ﴾
كالجواهر ونحوها بلا نزاع .

لكن يكفي ذكر قدر نقد البلد . على الصحيح من المذهب .
 قدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
 وقيل : ويصفه أيضاً .
 قوله : وَإِنْ ادَّعَى نِكَاحًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَرْأَةِ بِعَيْنِهَا إِنْ
 حَضَرَتْ ، وَإِلَّا ذَكَرَ اسْمَهَا وَنَسَبَهَا . وَذَكَرَ شُرُوطَ النِّكَاحِ ، وَأَنَّهُ
 تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ ، وَبِرِضَاهَا .

في الصحيح من المذهب .

وهو المذهب ، كما قال .

يعني يشترط في صحة الدعوى بالنكاح : ذكر شروطه .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمغني ، والحرر ، وغيرهم .

وصححه في الفروع ، وغيره .

فقال : يعتبر ذكر شروطه في الأصح .

واختاره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقدمه في الرعاية ، وغيره .

وقال في الترغيب : يعتبر في النكاح وصفه بالصحة . انتهى .

وقيل : لا يعتبر ذكر شروطه .

فعلى المذهب : لو ادعى استدامة الزوجية ، ولم يدع العقد ، فهل يشترط ذكر
 شروطه في صحة الدعوى أم لا ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في السكافي ، والمغني ، والشرح ، والفروع .

أمرهما : لا يشترط . وهو الصحيح .

صححه في البلغة ، والرعايتين .

وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

والثاني : يشترط .

فأمرتان

أمرأتهما : قال المصنف ، والشارح : لو كانت المرأة أمة والزوج حراً ، فقياس ما ذكرنا : أنه يحتاج إلى ذكر عدم الطول وخوف العنت .

الثانية : لو ادعى زوجية امرأة فأقرت ، فهل يسمع إقرارها ؟

وهو ظاهر كلام الخرقى ، وصححه المجد . أو لا يسمع ؟ .

وإن ادعى زوجيتها واحد : قبل .

وإن ادعاهما اثنان : لم يقبل - قطع به المصنف في المغنى - فيه ثلاث روايات .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى يَمَعًا ، أَوْ عَقْدًا سِوَاهُ . فَهَلْ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ شُرُوطِهِ ؟ ﴾

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ .

وكذا في الترغيب .

يعنى : إذا اشترطنا ذكر ذلك في النكاح .

وأطلقهما ابن منبج في شرحه ، والرعاية الكبرى .

أمرهما : يشترط ذكر شروطه . وهو المذهب .

قال في الفروع : اعتبر ذكر شروطه في الأصح .

قال في الرعاية الصغرى : ذكر شروط صحته في الأصح .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الحرر ، والحاوى الصغير ، وتجريد العناية ، والنظم .

والوجه الثاني : لا يشترط .

اختاره المصنف ، والشارح .
وقيل : يشترط ذكره في ملك الإمام والنكاح ، ولا يشترط ذكره في غيره .
قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ نِكَاحًا عَلَى رَجُلٍ ، وَادَّعَتْ مَعَهُ نَفَقَةً ،
أَوْ مَهْرًا : سَمِعَتْ دَعْوَاهَا ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ لَمْ تَدَّعِ سِوَى النِّكَاحِ . فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾
وأطلقهما في الكافي ، والمغني ، والمحرم ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي
الصغير ، وشرح ابن منبجا ، والفروع ، ونجريد العناية ، وغيرهم .

أمرهما : لا تسمع . وهو المذهب .

اختاره أبو الخطاب .
وصححه في التصحيح .
وجزم به في الوجيز .
وقدمه في النظم .

والوجه الثاني : تسمع .

جزم به القاضي .

فعليه : هي في الدعوى كالزوج .

فائدتان

أمرهما : لو نوى ببحوده الطلاق : لم تطلق . على الصحيح من المذهب .

خلافًا للمصنف في المغني .

واختاره في الترغيب .

وقال : المسألة مبنية على رواية صحة إقرارها به . إذا ادعاه واحد . قاله في

الفروع .

قلت : قد تقدم في « كتاب الطلاق » في قوله « ليس لى امرأة » أو « ليست لى بامرأة » رواية : أنه لغو .

قال في الفروع : والأصح كناية .

وقال في المحرر هناك : إذا نوى الطلاق بذلك وقع .

وعنه : لا يقع شيء .

فالجحد هنا لعقد النكاح . لا لكونها امرأته .

الثانية : لو علم أنها ليست امرأته ، وأقامت بينة أنها امرأته : فهل يمكن منها ظاهراً ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع .

قلت : الذى يقطع به : أنه لا يمكن منها .

وكيف يمكن منها وهو يعلم من نفسه ، ويتحقق : أنها ليست له بزوجة ، حتى ولو حكم له به حاكم . لأن حكمه لا يحل حراماً .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعى قَتْلَ مَوْزُوئِهِ : ذَكَرَ الْقَاتِلَ ، وَأَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ ، أَوْ شَارَكَ غَيْرَهُ . وَأَنَّهُ قَتَلَهُ عَمْدًا ، أَوْ خَطَأً ، أَوْ شَبَّهَ عَمْدًا . وَيَصِفُهُ ﴾ وهذا بلا نزاع .

وإن لم يذكر الحياة في ذلك ، فوجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية السكبرى .

قلت : الأولى عدم اشتراط ذكر الحياة .

فأمرتاه

إمرأهما : قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعى الْإِرْثَ : ذَكَرَ سَبَبَهُ ﴾ بلا نزاع .

ولو ادعى ديناً على أبيه : ذكر موت أبيه . وحرر الدين والتركة . على الصحيح من المذهب .

اختاره القاضي ، وغيره .
وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .
واختار المصنف : أنه يكفي أيضاً أن يقول « إنه وصل إليه من تركه أبيه ما يفي بدينه » .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعى شَيْئاً مُحَلًى : قَوْمُهُ بِغَيْرِ جِنْسِ حَلِيتِهِ . فَإِنْ كَانَ مُحَلًى بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ : قَوْمُهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا لِلْحَاجَةِ ﴾ بلا نزاع .
ولو ادعى ديناً ، أو عيناً : لم يشترط ذكر سببه ، وجهاً واحداً . لكثرة سببه .
وقد يخفى على المدعى .

قوله ﴿ وَتُعتبرُ فِي البَيِّنَةِ العَدَالَةُ ظَاهِرًا ، وَباطِنًا . فِي اخْتِيَارِ أَبِي بَكْرٍ وَالْقَاضِي ﴾ وهو المذهب .
قال في الفروع : تعتبر عدالة البيينة ظاهراً وباطناً .
أطلقه الإمام والأصحاب .

قال الزركشي : هذا المذهب عند أكثر الأصحاب : القاضي وأصحابه ،
وأبي محمد ، والخرقي فيما قاله أبو البركات . انتهى .
قلت : وحكاية في الهداية عن الخرقي .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، وغيره .
قال في المحرر : واختاره الخرقي .
وأخذه من قوله « وإذا شهد عنده من لا يعرفه سأل عنه » .
وفي الواضح والموجز : كبينة حد وقود .

قال ابن منبج في شرحه : العدالة المعتبرة في شهود الزنا : هي العدالة المعتبرة ظاهراً وباطناً وجهاً واحداً . وإن اختلف في ذلك في الأموال لتأكد الزنا .
انتهى .

وعنه : تقبل شهادة كل مسلم لم تظهر منه ريبة . اختارها الخرقى .
قاله المصنف في هذا الكتاب هنا .

وأخذها من قوله « والعدل : من لم تظهر منه ريبة » .
وكذا قال القاضى وغيره .

قال الزركشى : وليس بالبين . لما تقدم له ، من أنه : إذا شهد عنده من
لا يعرف حاله سأل عنه .

فدل على أن كلامه هنا فيمن عرف حاله . انتهى .
واختار هذه الرواية أبو بكر ، وصاحب الروضة .

قاله في الفروع .
فعليها : إن جهل إسلامه رجع إلى قوله .

وفى جهل حريته - حيث اعتبرناها - وجهان .
أمرهما : لا يرجع إليه .

وهو المذهب . صححه في تصحيح المحرر .
وقال : جزم به فى المغنى ، والشرح .

وأورده فى النظم مذهباً .
والثانى : يرجع إليه .

وأطلقهما فى المحرر ، والرعايتين ، والفروع ، وتجريد العناية .
وإن جهل عدالته : لم يسأل عنه ، إلا أن يجرحه الخصم .

وقال فى الانتصار : يقبل من الغريب قوله « أنا حر عدل » للحاجة ، كما
قبلنا قول المرأة « إنها ليست مزوجة ، ولا معتدة » .

فائدة جلية

وهى أن المسلم : هل الأصل فيه : العدالة أو الفسق ؟

اختلف فيها في زمننا .

فأحببت أن أنقل ما اطلعت عليه فيها من كتب الأصحاب . فأقول وبالله التوفيق .

قال المصنف - في المغني - عند قول الخرقى « وإذا شهد عنده من لا يعرفه سأل عنه » وتابعه الشارح عند قول المصنف « ويعتبر في البينة العدالة ظاهراً وباطناً » لما نصرنا أن العدالة تعتبر ظاهراً وباطناً .

وحكيما القول بأنه لا تعتبر العدالة إلا ظاهراً . وعلاؤه بأن قالوا : ظاهر حال المسلمين : العدالة .

واحتجوا له بشهادة الأعرابي بروية الهلال وقبولها . وبقول عمر رضى الله عنه « المسلمون عدول بعضهم على بعض » .

ولما نصرنا الأول قالوا : العدالة شرط . فوجب العلم بها كالإسلام . وذكرنا الأدلة . وقالوا : وأما قول عمر رضى الله تعالى عنه : فالمراد به ظاهر العدالة .

وقالوا : هذا بحث يدل على أنه لا يكتفى بدونه . فظاهر كلامهما : أنهما ساءما أنه ظاهر العدالة . ولكن تعتبر معرفتها باطنياً . وقالوا - في الكلام على أنه لا يسمع الجرح إلا مفسراً - لأن الجرح ينقل عن الأصل . فإن الأصل في المسلمين العدالة . والجرح ينقل عنها . فصراحنا بأن الأصل في المسلمين : العدالة .

وقال ابن منبج في شرحه - لما نصرنا أنه تعتبر العدالة ظاهراً وباطناً - : وأما دعوى أن ظاهر حال المسلمين العدالة : فممنوعة . بل الظاهر عكس ذلك .

فصرح أن الأصل في ظاهر حال المسلم : عكس العدالة . وقال في قوله « ولا نسمع الجرح إلا مفسراً » والفرق بين التعديل وبين

الجرح : أن التعديل إذا قال « هو عدل » يوافق الظاهر . فحكم بأنه عدل في الظاهر . فخالف ما قال أولاً .

وقال ابن رزين في شرحه - في أول « كتاب النكاح » - وتصح الشهادة من مستورى الحال . رواية واحدة . لأن الأصل العدالة . وقال الطوفي في مختصره في الأصول - في أواخر التقليد - : والعدالة أصلية في كل مسلم .

وتابع ذلك في شرحه على ذلك . فظاهر كلامه : أن الأصل العدالة .

وقال في الروضة ، في هذا المكان : لأن الظاهر من حال العالم العدالة . وقال الزركشى - عند قول الخرقى « وإذا شهد عنده من لا يعرفه سأل عنه » - ومنشأ الخلاف : أن العدالة هل هي شرط لقبول الشهادة ؟ والشرط لابد من تحقق وجوده . وإذن لا يقبل مستور الحال ، لعدم تحقق الشرط فيه ، أو الفسق مانع ؟ فيقبل مستور الحال . إذ الأصل عدم الفسق .

ثم قل - بعد ذلك بأسطر - فإن قيل : بأن الأصل في المسلمين العدالة . قيل : لانسلم هذا . إذ العدالة أمر زائد على الإسلام . ولو سلم هذا فعارض بأن الغالب - ولا سيما في زمننا هذا - الخروج عنها . وقد يلزم أن الفسق مانع . ويقال : المانع لابد من تحقق ظن عدمه ، كالصبي والكافر .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من قال « إن الأصل في الإنسان العدالة » فقد أخطأ . وإنما الأصل فيه : الجهل والظلم . قل الله تعالى (٣٣ : ٧٢) وحملها الإنسان . إنه كان ظلوما جهولا .

وقال ابن القيم رحمه الله - في أواخر بدائع الفوائد - : إذا شك في الشاهد : هل هو عدل أم لا ؟ لم يحكم بشهادته . إذ الغالب على الناس : عدم العدالة . وقول

من قال « الأصل في الناس العدالة » كلام مستدرك . بل العدالة حادثة تتجدد .
والأصل عدمها . فإن خلاف العدالة مستنده جهل الإنسان وظلمه . والإنسان
جهول ظلوم . فالؤمن يكمل بالعلم والعدالة . ومهما جماع الخير وغيره يبقى على الأصل .
وقال بعضهم : العدالة والنسق مبنيان على قبول شهادته .

فإن قلنا : تقبل شهادة مستورى الحال ، فالأصل فيه : العدالة .

وإن قلنا : لا تقبل . فالأصل فيه : الفسق .

قلت : الذى يظهر : أن المسلم ليس الأصل فيه الفسق . لأن الفسق قطعاً
يطرأ . والعدالة أيضاً ظاهراً وباطناً تطراً . لكن الظن في المسلم العدالة أولى من
الظن به الفسق .

ومما يستأنس به - على القول بأن الأصل في المسلم العدالة - قوله عليه أفضل
الصلاة والسلام « مامن مولود يولد إلا على الفطرة . فأبواه يهودانه أو ينصرانه
أو يمجسانه ^(١) » .

قوله ﴿ وَإِذَا عَلِمَ الْخَالِكُ عَدَاةَهُمَا : عَمِلَ بِعِلْمِهِ ﴾ .

هكذا عبارة غالب الأصحاب .

قال في الفروع : وفي عبارة غير واحد : ويحكم بعلمه في عدالة الشاهد وجرحه
للتسلسل .

قال في عيون المسائل : ولأنه يشاركه فيه غيره . فلا تهمة .

وقال - هو والقاضى وغيرهما - : هذا ليس بحكم . لأنه يعدل هو ويجرح

غيره . ويجرح هو ويعدل غيره . ولو كان حكماً : لم يكن لغيره نقضه .

قال في الترغيب : إنما الحكم بالشهادة ، لابهما .

(١) ولعل هذا على الجهل والفسق أدل . لأن الدين يبدلون الفطرة أكثر كثيراً

من الذين ينمونها بالتقاليد الجاهلية في زمننا .

إذا علمت ذلك : فعمل الحاكم بعلمه في الشهود ، وحكمه بعلمه في العدالة والجرح : هو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقيل : يعمل في جرحه بعلمه فقط .
وعنه : لا يعمل بعلمه فيهما ، كالشاهد . على أصح الوجهين فيه .
قال : الزركشي : وحكى ابن حمدان في رعايته : قولاً بالمنع . وهو مردود ،
إن صح ما حكاه القرطبي .
فإنه حكى اتفاق الكل على الجواز . انتهى .

فأثرناه

إصدارهما : لا يجوز الاعتراض عليه لتركه تسمية الشهود .
ذكره القاضى وغيره في مسألة المرسل ، وابن عقيل .
وقدمه في الفروع .
وذكر الشيخ تقي الدين - رحمه الله - أن له طلب تسمية البينة . ليمكن
من القدرح بالاتفاق .

قال في الفروع : ويتوجه مثله لو قال « حكمت بكذا » ولم يذكر مستنده .
الثانية : قال في الرعية : لو شهد أحد الشاهدين ببعض الدعوى ، قال « شهد
عندى بما وضع به خطه فيه » أو عادة أحكام بلده .

وإن كان الشاهد عدلاً ، كتب تحت خطه « شهد عندى بذلك » .
وإن قبله كتب « شهد بذلك عندى » .

وإن قبله غيره ، أو أخبره بذلك كتب « وهو مقبول » .

وإن لم يكن مقبولاً ، كتب « شهد بذلك » .

وقال المدعى « زدنى شهوداً ، أو زدك شاهديك » .

وقيل : إن طلب خصمه التزكية ، وإلا فلا ، انتهى .
 قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَرْتَابَ بِهِمَا ، فَيُفَرِّقَهُمَا . وَيَسْأَلَ كُلَّ وَاحِدٍ « كَيْفَ
 تَحَمَّلْتَ الشَّهَادَةَ ؟ وَمَتَى ؟ وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ ؟ وَهَلْ كُنْتَ وَحْدَكَ ، أَوْ
 أَنْتَ وَصَاحِبِكَ ؟ » فَإِنْ اخْتَلَفَا : لَمْ يَقْبَلْهُمَا . وَإِنْ اتَّفَقَا : وَعَظَّمَهُمَا ،
 وَخَوَّفَهُمَا . فَإِنْ ثَبَتَا : حَكَمَ بِهِمَا إِذَا سَأَلَهُ الْمُدَّعَى ﴾ .

يلزم الحاكم سؤال الشهود ، والبحث عن صفة تحملهما ، وغيره ، إذا ارتاب
 فيهما . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
 وقدمه في الفروع ، وغيره .

وظاهر كلام القاضى فى الخلاف : وجوب التوقف حتى يتبين وجه الطعن .

وقال فى الترغيب : لو ادعى جرح البينة ، فليس له تحليف المدعى فى الأصح .

وقال فى الرعاية : إن اختلفا توقف فيهما .

وقيل : تسقط شهادتهما .

قوله ﴿ وَإِنْ جَرَحَهُمَا الشُّهُودُ عَلَيْهِ : كُفَّ ﴾ إقامة ﴿ الْبَيِّنَةِ بِالْجَرَحِ
 فَإِنْ سَأَلَ الْإِنْظَارَ : أَنْظِرْ ثَلَاثًا ﴾ .

على الصحيح من المذهب .

قال فى الرعايتين : يمهل الجراح ثلاثة أيام فى الأصح إن طلبه .

وجزم به كثير من الأصحاب .

وقيل : لا يمهل .

قوله ﴿ وَلَا يَسْمَعُ الْجَرَّاحُ إِلَّا مُفسَّرًا بِمَا يَقْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ . إِمَّا أَنْ
 يَرَاهُ ، أَوْ يَسْتَفِيزَ عَنْهُ ﴾ .

فلا يكفي مطلق الجرح .

وهذا المذهب .

قاله في الفروع ، والزركشي ، وغيرهما .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، وغيره .

وقيل : يقبل الجرح من غير تبين سببه .

وعنه ﴿ يَكْفِي أَنْ يَشْهَدَ : أَنَّهُ فَاسِقٌ وَلَيْسَ بِعَدْلٍ ﴾ .

كالتعديل في أصح الوجهين فيه .

وقيل : إن اتحد مذهب الجارح والحاكم ، أو عرف الجارح أسباب الجرح :

قبل إجماله ، وإلا فلا .

قال الزركشي : وهو حسن .

وقيل : يكفي قوله « والله أعلم به » ونحوه .

ذكرهما في الرعاية .

تفسير : قوله ﴿ أَوْ يَسْتَفِضُ عَنْهُ ﴾ .

اعلم أن له أن يشهد بجرحه بما يقدح في العدالة بالاستفاضة عنه ذلك .

على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : ليس له ذلك ، كالتركية . في أصح الوجهين فيها .

وفي التركية وجه . اختاره الشيخ تقي الدين - رحمه الله - وقال : المسلمون

يشهدون في مثل عمر بن عبد العزيز ، والحسن البصري رضي الله تعالى عنهما

بما لا يعلمونه إلا بالاستفاضة .

وقال : لا نعلم في الجرح بالاستفاضة نزاعاً بين الناس .

وقال في الترغيب : لا يجوز الجرح بالتسامع . نعم ، لو زكى جاز التوقف بتسامع الفسق .

فائدتاه

إحداهما : قال في المحرر : الجرح المبين : أن يذكر ما يقدح في العدالة عن رؤية ، أو استفاضة .

والمطلق : أن يقول « هو فاسق » أو « ليس بعدل » .

قال الزركشي : هذا هو المشهور .

وقال القاضي في خلافه : هذا هو المبين . والمطلق أن يقول « الله أعلم » ونحوه .

الثانية : يعرض الجارح بالزنا . فإن صرح ، ولم يأت بتمام أربعة شهود : حُدَّ . خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ : طَالِبَ المدَّعي بَيِّنَتَهُ ﴾ .

بناء على اعتبار العدالة ظاهراً وباطناً . وهو المذهب . كما تقدم .

فائدتاه : التزكية حق للشرع . يطلبها الحاكم ، وإن سكنت عنها الخصم .

هذا الصحيح من المذهب .

وقيل : بل هي حق للخصم . فلو أقر بها حكم عليه بدونها .

وعلى الأول : لا بد منها .

ويأتي بأعم من هذا قريباً .

قوله ﴿ وَيَكْفِي فِي التَّزْكِيَةِ شَاهِدَانِ . يَشْهَدَانِ : أَنَّهُ عَدْلٌ رَضَى ﴾ .

قوله « يَشْهَدَانِ أَنَّهُ عَدْلٌ رَضَى » .

يشترط في قبول المزكيين : معرفة الحاكم خبرتهما الباطنة بصحبة ومعاملة ،

ونحوهما . على الصحيح من المذهب .

قطع به في الرعاية الكبرى .
وقدّمه في الفروع ، وغيره .
وقيل : يقبلان مع جهل الحاكم خبرتهما الباطنة .
وقال في الرعاية ، وغيرها : ولا يتهم بعصبية أو غيرها .
قوله « يَشْهَدَانِ أَنَّهُ عَدْلٌ رَضَى » .
وكذا لو شهدا « أنه عدل مقبول الشهادة » بلا نزاع .
ويكفي قولهما « عدل » على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .

قال الزركشي : ظاهر كلام أبي محمد الجوزي ، وظاهر كلام أبي البركات :
المنع .

وقال في الترغيب : هل يكفي قولهما « عدل » ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الرعاية .

فوائد

الأولى : لا يكفي قولهما « لا نعلم إلا خيراً » .

الثانية : قال جماعة من الأصحاب : لا يلزم المزكي الحضور للتركية .
وجزم به في الرعاية ، وغيره .

وقال في الفروع : ويتوجه وجهه .

الثالثة : لا تجوز التزكية إلا لمن له خبرة باطنة .
قطع به الأصحاب .

وزاد في الترغيب : ومعرفة الجرح والتعديل .

الرابعة : هل تعديل المشهود عليه وحده تعديل في حقه ، وتصديق الشهود
عليه تعديل ؟ وهل تصح التزكية في واقعة واحدة ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية .
قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يعجبني أن يعدل . إن الناس يتغيرون .
وقال : قيل لشريح : قد أحدثت في قضائك ؟ فقال « إنهم أحدثوا فأحدثنا »
قال في الرعاية الكبرى : وإن أقر الخصم بالعدالة . فقال : « هما عدلان فيما
شهدا به علي » أو « صادقان » حكم عليه بلا تزكية .
وقيل : لا .

وقال : هل تصديق الشهود تعديل لهم ؟ فيه وجهان .
وقال في الرعاية الصغرى ، والحساوى الصغير : والتزكية حق لله . فتطلب
وإن سكت الخصم . فإن أقر بالعدالة : حكم عليه .
وقيل : لا يحكم .

وأطلق المصنف ، والشارح - فيما إذا عدل المشهود عليه الشاهد - الوجهين .
وأطلق في الرعاية - في صحة التزكية في واقعة واحدة - الوجهين .
وقال ، وقيل : إن تبعضت جاز . وإلا فلا تزكية .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ عَدَلَهُ اثْنَانِ . وَجَرَحَهُ اثْنَانِ : فَالْجَرَحُ أَوْلَى ﴾
بلا نزاع .

وإذا قلنا : يقبل جرح واحد ، فجرحه واحد ، وزكاه اثنان : فالتزكية أولى
على أصح الوجهين .
قاله في الفروع .

وحزم به في المحرر ، والرعايتين ، والمنور ، والزر كشى ، وغيرهم .
وقيل : الجرح أولى . وهو أولى .

وقال الزركشى : ولو عدله ثلاثة ، وجرحه اثنان ، فوجهان .
فإن بينا السبب : فالجرح أولى . وإن لم يبيننا السبب : فالتعديل أولى .

قوله ﴿وَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى حَبْسَ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْكَبَ شُهُودَهُ،

فهل يحبس ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ۝ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

أمرهما : يجاب ويحبس .

وهو المذهب . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،

وغیرهم .

قال في الهداية ، والمذهب : احتمال أن يحبس . واقتصر عليه .

قال في الخلاصة : وفي حبسه احتمال . واقتصر عليه .

والوجه الثاني : لا يحبس .

وقيل : لا يحبس إلا في المال . ذكره في الرعاية .

فأمرناه

إمرهما : مدة حبسه : ثلاثة أيام . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يحبس إلى أن يركب شهوده .

وقدمه في الرعاية .

وقيل : القول باطلاق ذلك ظاهر الفساد . وهو كما قال .

وقطع جماعة من الأصحاب - منهم : المصنف ، والشارح - بأنه يحال في قن

أو امرأة ادعى عتقا أو طلاقاً بينهما بشاهدين .

وفيه بواحد في قن وجهان .

الثانية : مثل ذلك في الحكم : لو سأل كفيلا به ، أو تعديل عين مدعاة قبل

التزكية .

قاله في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَامَ شَاهِدًا ، وَسَلَّ جَبَسَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْآخَرُ : جَبَسَهُ
إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يجبس .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقتهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن

منبج .

أمرهما : لا يجبس . وهو المذهب .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

وصححه في التصحيح .

والوجه الثاني : يجبس .

وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، والنظم .

قوله ﴿ وَلَا يُقْبَلُ فِي التَّرْجِمَةِ وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّعْرِيفِ وَالرَّسَالَةِ

إِلَّا قَوْلُ عَدْلَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب .

قاله في الفروع ، وغيره .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمغنى ،

والحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والفروع ،

وغيرهم من الأصحاب .

وعنه : يقبل قول واحد .

اختاره أبو بكر .

وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

فعلى المذهب : يكون ذلك شهادة تفتقر إلى العدد والعدالة . ويعتبر فيها من

الشروط ما يعتبر في الشهادة على الإقرار بذلك الحق .

فإن كان مما يتعلق بالحدود والقصاص : اعتبر فيه الحرية . ولم يكف إلا

شاهدان ذكران .

وإن كان مالا : كفى فيه رجل وامرأتان . ولم تعتبر الحرية .

وإن كان فى حد زنى ، فالأصح : أربعة .

وقيل : يكفى اثنان . بناء على الروايتين فى الشهادة على الإقرار بالزنا . على

ما تقدم .

ويعتبر فيه لفظ الشهادة .

وعلى الرواية الثانية : يصح بدون لفظ الشهادة ، ولو كان امرأة أو والدًا أو

ولدًا ، أو أعمى لمن خبره بعد عماه .

ويقبل من العبد أيضًا .

ويكتفى بالرقعة مع الرسول . ولا بد من عدالته .

وعلى المذهب : تجب المشافهة .
قال القاضي : تعديل المرأة : هل هو مقبول ؟ مبنى على أصل . وهو : هل الجرح والتعديل شهادة أو خبر ؟ على قولين .
فإن قلنا : هو خبر ، قبل تعديلهن .
وإن قلنا : بقول الخرقى ، وأنه شهادة ، فهل يقبل تعديلهن ؟ مبنى على أصل آخر .

وهو : هل تقبل شهادتهن فيما لا يقصد به المسال ويطلع عليه الرجال ، كالنكاح ؟ وفيه روايتان .
إصراهما : تقبل . فيقبل تعديلهن .
الثانية : لا تقبل . وهذا الصحيح . فلا يقبل تعديلهن . انتهى .

فوائد

الأولى : من رتبهم الحاكم يسألون أسراً عن الشهود لتزكية أو جرح ، فقبل : يعتبر شروط الشهادة فيهم .

قدمه في المغنى ، والشرح . فقالا : ويقبل قول أصحاب المسائل .
قال في الكافي : ويجب أن يكونوا عدولاً ، ولا يسألون عدواً ولا صديقاً .
وهذا ظاهر ما جزم به في المستوعب .

وقيل : تشترط شروط الشهادة في المسئولين . لافيم رتبهم الحاكم .
وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والقروع ، والزر كشي .
وقال في الترغيب : وعلى قولنا « التزكية ليست شهادة » لا يعتبر لفظ الشهادة والعدد في الجميع .

الثانية : من سأل حاكم عن تزكية من شهد عنده : أخبره ، وإلا لم يجب .

الثالثة : من نصب للحكم مجرح أو تعديل ، وسماع بينة : قنع الحاكم بقوله وحده ، إذا قامت البينة عنده .

الرابعة : قال في المطلاع : المراد بالتعريف تعريف الحاكم ، لا تعريف الشاهد المشهود عليه .

قال الإمام أحمد - رحمه الله - : لا يجوز أن يقول الرجل للرجل « أنا أشهد أن هذه فلانة » ويشهد على شهادته .

قال : والفرق بين الشهود والحاكم من وجهين .
أهمهما : أن حاجة الحاكم إلى ذلك أكثر من الشهود .

والثاني : أن الحاكم يحكم بغلبة الظن ، والشاهد لا يجوز له أن يشهد ، غالباً ، إلا على العلم . انتهى .

وقال في الفروع - في « كتاب الشهادات » - ومن جهل رجلاً حاضراً شهد في حضرته لمعرفة عينه ، وإن كان غائباً ، فعرفه به من يسكن إليه - وعنه : اثنان . وعنه : جماعة - شهد وإلا فلا .

وعنه : المنع .

وحملها القاضي على الاستحباب .

والمرأة كالرجل .

وعنه : إن عرفها كما يعرف نفسه .

وعنه أو نظر إليها : شهد وإلا فلا .

ونقل حنبل : يشهد بإذن زوج .

وعلاه بأنه أملك بعصمتها .

وقطع به في المبهج للخير .

وعلاه بعضهم بأن النظر حقه .

قال في الفروع : وهو سهو .

و يأتي ذلك أيضاً في « كتاب الشهادات » .
وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - التعريف يتضمن تعريف عين المشهود
عليه ، والمشهود له ، والمشهود به ، وإذا وقعت على الأسماء ، وتعريف المحكوم له
والمحكوم عليه ، والمحكوم به ، وتعريف المثبت عليه ، والمثبت له ، ونفس المثبت
في كتاب القاضى إلى القاضى . والتعريف مثل الترجمة سواء . فإنه بيان مسمى
هذا الاسم . كما أن الترجمة كذلك . لأن التعريف قد يكون في أسماء الأعلام
والترجمة في أسماء الأجناس .

وهذا التفسير لا يختص بشخص دون شخص . انتهى .
ذكره في شرح المحرر عند قوله « ولا يقبل في الترجمة وغيرها إلا عدلان » .
قوله ﴿ وَمَنْ ثَبَّتَ عِدَالَتَهُ مَرَّةً ، فَهَلْ يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ الْبَحْثِ عَنْ
عِدَالَتِهِ مَرَّةً أُخْرَى ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى : مع تطاول المدة . وهما روايتان .
قال في الرعاية : فيه وجهان .
وقيل : روايتان .
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والرعاية السكبرى .
إمامهما : يحتاج إلى تجديد البحث عن عدالته ، مع تطاول المدة . ويجب .
وهو المذهب .

قال في المحرر : وهو المنصوص .
قال في الفروع : لزم البحث عنها . على الأصح ، مع طول المدة .
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .
والوجه الثانى : لا يجب ، بل يستحب .
صحيحه في التصحيح ، والنظم .

وقدمه في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .
 قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ ، أَوْ مُسْتَتِرٍ فِي الْبَلَدِ ، أَوْ مَيِّتٍ ،
 أَوْ صَبِيٍّ ، أَوْ مُجْنُونٍ ، وَلَهُ يَبْنَةُ : سَمِعَهَا الْحَاكِمُ وَحَكَمَ بِهَا ﴾ .
 وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
 وليس تقدم الإنكار هنا شرطاً . ولوفرض إقراره ، فهو مقر به لثبوته بالبينة .
 قال في الترغيب وغيره : لا تفتقر البينة إلى جحد . إذ الغيبة كالسكوت
 والبينة تسمع على ساكت .

وكذا جعل في عيون المسائل وغيرها هذه المسألة أصلاً على الخصم .
 وعنه : لا يحكم على غائب ، كحق الله تعالى .
 فيقضى في السرقة بالغرم فقط .
 اختاره ابن أبي موسى . قاله في الكافي .
 وعنه : لا يحكم على الغائب تبعاً ، كشريك حاضر .

تفصيلات

الأول : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه إذا حكم له أن يعطى العين المدعاة
 مطلقاً . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .
 وقدمه في المغنى ، والشرح ، والنظم .
 قال الزركشى : هذا أشهر الوجهين .
 وقيل : يعطى بكفيل . وما هو ببعيد .
 وأطلقهما في الحاوى ، والرعايتين .
الثاني : مراده بالمستتر هنا : الممتنع من الحضور . على ما يأتى بعد ذلك قريباً .
الثالث : الغيبة هنا : مسافة القصر . على الصحيح من المذهب .

وقيل : مسيرة يوم أيضاً .
وقيل : أو فوق نصف يوم .
قاله في الرعاية الكبرى .

الرابع : ظاهر كلام المصنف : صحة الدعوى على الغائب في جميع الحقوق .
وهو ظاهر كلام الخرقى ، وأبى الخطاب ، والمجد ، وغيرهم .
وقال ابن البنا ، والمصنف ، وابن حمدان ، وغيرهم : إنما يقضى على الغائب
في حقوق الآدميين ، لا في حقوق الله ، كالزنا والسرقة .

نعم في السرقة يقضى بالمال فقط . وفي حد القذف وجهان .
بناء على أنه حق لله ، أو لآدمي . على ما تقدم في أول « باب القذف » .
قوله ﴿ وَهَلْ يَخْلِفُ الْمُدْعَى ﴾ أَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ إِلَيْهِ مِنْهُ ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ
مِنْهُ ؟ « عَلَى رَوَاتَيْنِ » .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن منبج ، والهادي ،
وغیرهم .

إسراءهما : لا يخلف .
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
قال في الفروع : اختاره الأكثر .
قال المصنف ، والشارح : لم يستحلف في أشهر الروايتين .
وقالا : هي ظاهر المذهب .

وصححه في التصحيح ، والنظم .
وجزم به ناظم المفردات .
وهو من مفردات المذهب .

وقدمه في السكافي ، والفروع ، وخلاف أبى الخطاب . ونصره .

قال الزركشي : هي اختيار أبي الخطاب ، والشريف ، والشيرازي ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يستحلفه على بقاء حقه .

قال في الخلاصة : حلفه مع بينته على الأصح .

قال في الرعايتين : وحلف معها على الأصح على بقاء حقه .

وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وهو ظاهر كلامه في منتخب الأدمي

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الحرر ، والحاوي الصغير .

ومال إليه المصنف .

ذكره عنه الشارح في « باب الدعاوى » عند قوله « وإن كان لأحدهما بينة

حكم له بها » .

فعلى الرواية الثانية : لا يتعرض في يمينه لصدق البينة ، على الصحيح من المذهب

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وقال في الترغيب : لا يتعرض في يمينه لصدق البينة إن كانت كاملة . ويجب

تعرضه إذا قام شاهداً وحلف معه .

فوائد

الأولى : لا يمين مع بينة كاملة - كمقر له - إلا هنا .

وعنه : بلى . فعلى بن أبي طالب رضى الله عنه .

وعنه : يحلف مع ريبة في البينة .

وتقدم في « باب الحجر » أنه إذا شهدت بينة بنقاد ماله : أنه يحلف معها .

على الصحيح من المذهب .

وإذا شهدت بإعساره : أنه لا يحلف معها . على الصحيح من المذهب .
ولنا وجه : أنه يحلف معها أيضاً .

الثانية : قال في المحرر : ويختص اليمين بالمدعى عليه ، دون المدعى ، إلا في
القسامة ودعاوى الأمانة المقبولة . وحيث يحكم باليمين مع الشاهد ، أو نقول بردها .
وقاله في الرعاية ، وغيره .

وقاله كثير من الأصحاب ، مفرقاً في أماكنه .
وتقدم بعض ذلك .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : أما دعاوى الأمانة المقبولة : فهي مستثناة .
فيحلفون .

وذلك : لأنهم أمانة لا ضمان عليهم إلا بتفريط أو عدوان .
فإذا ادعى عليهم ذلك ، فأنكروه : فهم مدعى عليهم . واليمين على المدعى
عليهم . انتهى .

قلت : صرح المصنف وغيره في « باب الوكالة » أنه لو ادعى الوكيل الهلاك
ونفى التفريط : قبل قوله مع يمينه .

وكذا في المضاربة ، والوديعة ، وغيرهما .

الثالثة : قوله ﴿ ثُمَّ إِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ ﴾ يعني : رشيداً
﴿ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ : فَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ ﴾ .

وهو صحيح . لكن لو جرح البينة بأمر بعد أداء الشهادة أو مطلقاً : لم تقبل .
لجواز كونه بعد الحكم . فلا يقدر فيه ، وإلا قبل .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْخَصْمُ فِي الْبَلَدِ غَائِباً عَنِ الْمَجْلِسِ : لَمْ تَسْمَعْ
الْبَيِّنَةَ حَتَّى يَحْضَرَ ﴾ .

ولا نسمع أيضاً الدعوى . وهو المذهب .

جزم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وتجريد
العناية ، وغيرهم .

وقيل : يسمعان ، ويحكم عليه .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة في سماع البيهقي .

ونقل أبو طالب : يسمعان . ولا يحكم عليه حتى يحضر .

قال في المحرر : وهو الأصح .

واختاره الناظم .

وجزم به في المنور .

وأطلقهن الزركشي .

قوله ﴿ فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْحُضُورِ : سَمِعَتْ الْبَيِّنَةُ ، وَحَكَمَ بِهَا فِي
إِحْدَى الرَّوَائِيَتَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . اختاره أبو الخطاب ، والشریف أبو جعفر .

وقدمه في الفروع .

وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير .

والأخرى : لا تسمع حتى يحضر . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وأطلقهما ابن منبج في شرحه .

فعلى الرواية الثانية : إن أبى من الحضور : بعث إلى صاحب الشرطة ليحضره .

فإن تكرر منه الاستتار : أقعد على بابه من يضيق عليه في دخوله وخروجه

حتى يحضر .

كما قال المصنف ، وصاحب الفروع ، وغيرهما .

وليس له دخول بيته . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .

وقال في التبصرة : إن صح عند الحاكم أنه في منزله : أمر بالهجوم عليه وإخراجه .

فعلى الأول : إن أصر على الاستتار : حكم عليه . على الصحيح من المذهب .
نص عليه .

قال في المحرر : فإن أصر على التقيب سمعت البيهقي ، وحكم بها عليه قولاً واحداً .
وقاله غيره من الأصحاب .

وقدمه في الفروع .
وهو مراد المصنف بقوله - قبل ذلك بيسير - « وإن ادعى على مستتر وله بيعة : سمعها الحاكم . وحكم بها »

قال في الفروع : ونصه « يحكم عليه بعد ثلاثة أيام » .
وجزم به في الترغيب ، وغيره .

وظاهر نقل الأثر : يحكم عليه إذا خرج .
قال : لأنه صار في حرمة ، كمن لجأ إلى الحرم . انتهى .

وحكى الزركشي كلامه في المحرر ، وقال : وفي المقنع إذا امتنع من الحضور :
هل تسمع البيعة ويحكم بها عليه ؟ على روايتين .

مع أنه قطع بجواز الحكم على الغائب .
وفيه نظر . فكلامه مخالف لكلام أبي البركات .

فعلى المذهب : إن وجد له مالا : وفاه الحاكم منه ، وإلا قال للمدعى « إن
عرفت له مالا ، وثبت عندى وفيتك منه » .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى أَنْ أَبَاهُ مَاتَ عَنْهُ وَعَنْ أَخٍ لَهُ غَائِبٍ ، وَلَهُ مَالٌ
فِي يَدِ فُلَانٍ ، أَوْ دِينَ عَلَيْهِ . فَأَقْرَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ ، أَوْ ثَبَّتَ بَيِّنَةً : سَلَّمَ

إِلَى الْمَدْعَى نَصِيبُهُ ، وَأَخَذَ الْخَالِكُ نَصِيبَ الْغَائِبِ حَفَظَهُ لَهُ .

اعلم أن الحكم للغائب ممتنع .

قال في الترغيب : لامتناع سماع البينة له ، والكتابة له إلى قاض آخر ليحكم له بكتابه ، بخلاف الحكم عليه .

إذا علمت ذلك . فيتصور الحكم له على سبيل التبعية ، كما مثل المصنف هنا . وكذا لو كان الأخ الآخر غير رشيد .

فإذا حكم في هذه المسألة وأشباهها ، وأخذ الحاضر حصته ، فالخاكم يأخذ نصيب الغائب ، ونصيب غير الرشيد يحفظه له . على الصحيح من المذهب . قال الشارح : هذا أولى .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

ويحتمل أنه إذا كان المال ديناً : أن يترك نصيب الغائب في ذمة الغريم حتى يقدم الغائب ، ويرشد السفيه .

وهو وجه لبعض الأصحاب .

قلت : ويحتمل أنه يترك إذا كان مليئاً .

فأمره : تعاد البينة في الإرث .

قدمه في الفروع .

وذكره في الرعاية . وزاد : ولو أقام الوارث البينة .

نقله عنه في الفروع .

ولم أر هذه الزيادة في الرعايتين .

وبقية الورثة - غير رشيد - انتزع المال من المدعى عليه لهما ، بخلاف الغائب في أصح الوجهين .

وفي الآخر : ينتزع أيضاً .

وقال في المغنى : إن ادعى أحد الوكيلين الوكالة ، والآخر غائب . وثمَّ بينة : حكم لهما . فإن حضر : لم تعد البينة ، كالحكم بوقف ثبت لمن لم يخلق ، تبعاً لمستحقه الآن .

وتقدم : أن سؤال بعض الغرماء الحجر كسؤال الكل .

قال في الفروع : فيتوجه أن يفيد أن القضية الواحدة المشتملة على عدد أو أعيان - كولد الأبوين في المشرقة - أن الحكم على واحد ، أوله : يعنه وغيره . وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : المسألة .

وأخذها من دعوى موت موروثه ، وحكمه بأن هذا يستحق هذا ، أو لأن من وقف بشرط شامل يعم .

وهل حكمه لطبقة حكم للثانية والشرط واحد ؟ رُدد النظر على وجهين .

ثم من إبداء ما يجوز أن يمنع الأول من الحكم عليه لو علمه فلثان الدفع به .

وهل هو نقض للأول لحكم مُعَيَّ بغاية ؟ أم هو فسخ ؟ .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعى إِنْسَانٌ أَنَّ الْحَاكِمَ حَكَمَ لَهُ بِحَقٍّ ، فَصَدَّقَهُ : قَبِلَ قَوْلُ الْحَاكِمِ وَحْدَهُ ﴾ .

إذا قال الحاكم المنصوب « حكمت لفلان على فلان بكذا » ونحوه ، وليس

أباه ولا ابنه : قبل قوله . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به .

ونص عليه الإمام أحمد - رحمه الله - وسواء ذكر مستنده أو لا .

وقيل : لا يقبل قوله .

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - قولهم في كتاب القاضى « إخباره بما

ثبت : بمنزلة شهود الفرع » يوجب أن لا يقبل قوله في الثبوت المجرد ، إذ لو قبل خبره لقبول كتابه . وأولى .

قال : ويجب أن يقال : إن قال « ثبت عندي » فهو كقوله « حكمت في الإخبار والكتاب » وإن قال « شهد » أو « أقر عندي فلان » فكالشاهدين سواء . انتهى .

وتقدم ما إذا أخبر بعد عزائه : أنه كان حكم لفلان بكذا في ولايته ، في آخر « باب أدب القاضي » .

وهناك بعض فروع تتعلق بهذا .

قوله « وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحَاكِمُ ذَلِكَ ، فَشَهِدَ عَدْلَانِ : أَنَّهُ حَكَمَ لَهُ بِهِ : قَبْلَ شَهَادَتِهِمَا ، وَأَمَضَى الْقَضَاءُ » .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطعوا به .

منهم : صاحب الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع .

وذكر ابن عقيل : أن الحاكم إذا شهد عنده اثنان : أنه حكم لفلان : أنه

لا يقبلهما .

تخيم : مراد الأصحاب على الأول إذا لم يتيقن صواب نفسه . فإن يتيقن

صواب نفسه : لم يقبلهما ولم يمضه .

قوله في الفروع .

وقال : لأنهم احتجوا بقصة ذي اليمين^(١) ، وذكروا هناك : لو يتيقن صواب

نفسه : لم يقبلهما .

واحتجوا أيضاً بقول الأصل المحدث الراوى عنه « لأدري » وذكروا هناك :

لو كذبه ، لم يقدح في عدالته ، ولم يعمل به .

ودل أن قول ابن عقيل هنا : قياس الرواية المذكورة في الدليلين .

(١) في قصة تسليم رسول الله صلى الله عليه وسلم من إحدى صلاة العشي من

ركعتين . فقال ذو اليمين : أقصرت الصلاة ، أم نسيت يا رسول الله ؟ - الحديث .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ إِنْ شَهِدَ : أَنَّ فُلَانًا وَفُلَانًا شَهِدَا عِنْدَكَ بِكَذَا وَكَذَا قَبْلَ شَهَادَتِهِمَا ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِهِ أَحَدٌ ، لَكِنْ وَجَدَهُ فِي قِمَظَرِهِ فِي صَحِيفَةٍ تَحْتَ خَتَمِهِ بِخَطِّهِ . فَهَلْ يُنْفَذُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منبج ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

إمراهما : ليس له تنفيذه . وهو المذهب .

ذكره القاضى وأصحابه .

وذكر في الترغيب : أنه الأشهر ، كخط أبيه بحكم أو شهادة : لم يشهد ولم يحكم بها إجماعا .

وقدمه في الفروع ، والحاوى ، والرايعتين .

والرواية الثانية : ينفذه .

وعنه : ينفذه سواء كان في قمطره ، أو لا .

اختاره في الترغيب .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى البعدادى ، والمنور .

وقدمه في المحرر ، والنظم .

قلت : وعليه العمل .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ الشَّاهِدُ إِذَا رَأَى خَطَّهُ فِي كِتَابٍ بِشَهَادَةٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

إمراهما : ليس له أن يشهد . وهو الصحيح من المذهب .

وذكره القاضي ، وأصحابه : المذهب .

وذكر في الترغيب : أنه الأشهر .

وقدمه في الفروع ، والحاوي ، والراية .

والرواية الثانية : له أن يشهد إذا حرره ، وإلا فلا .

وعنه : له أن يشهد مطلقا .

اختاره في الترغيب .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، والنور .

وقدمه في المحرر ، والنظم .

فأمره : من علم الحاكم منه : أنه لا يفرق بين أن يذكر ، أو يعتمد على معرفة

الخط ، يتجاوز بذلك : لم يحز قبول شهادته . ولها حكم المغفل ، أو الممخرق . وإن

لم يتحقق : لم يحز أن يسأله عنه . ولا يجب أن يخبره بالصفة .

ذكره ابن الزاغوني .

وقدمه في الفروع .

وقال أبو الخطاب : لا يلزم الحاكم سؤالهما عن ذلك . ولا يلزمهما جوابه .

وقال أبو الوفاء : إذا علم تجوزهما ، فهما كفعل ، ولم يحز قبولهما .

قوله ﴿ وَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَى إِنْسَانٍ حَقٌّ ، وَلَمْ يُمْكِنْهُ أَخْذُهُ بِالْحَاكِمِ

وَقَدَّرَ لَهُ عَلَى مَالٍ : لَمْ يَحْزَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حَقِّهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

واختاره عامة شيوخنا . وهو المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال المصنف ، والشارح : هذا المشهور في المذهب .

قال الزركشي : هذا المذهب المنصوص المشهور .

وجزم به في الوجيز ، والمحرر ، وغيرها .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وذهب بعضهم من المحدثين : إلى جواز ذلك .

وحكاه ابن عقيل عن المحدثين من الأصحاب .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وخرجه أبو الخطاب - وتبعه جماعة من الأصحاب - من قول الإمام أحمد

رحمه الله تعالى في المرتين : يركب ويحلب بقدر ما ينفق عليه . والمرأة تأخذ

مؤنتها ، والبايع للسلعة يأخذها من مال المفلس بغير رضا .

وخرجه في الحرر ، وغيره ، من تنفيذ الوصي الوصية مما في يده إذا كنتم

الورثة بعض التركة .

قال الزركشي : وهو أظهر في التخريج .

فعلى هذا : إن قدر على حبس حقه : أخذ بقدره ، وإلا قومه وأخذ بقدره

متحرراً للعدل في ذلك ، لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لهند زوج أبي

سفيان رضي الله عنهما « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » وقوله عليه أفضل

الصلاة والسلام « الرهن مكره ومحبوب » .

وجزم به في الهداية ، والحرر ، وغيرها .

وذكر في الواضح : أنه لا يأخذ إلا من جنس حقه .

وهما احتمالان في المعنى ، والشرح ، مطلقان .

قال في القواعد الأصولية : وخرج بعض أصحابنا الجواز ، رواية عن الإمام

أحمد رحمه الله ، من جواز أخذ الزوجة من مال زوجها نفقتها ونفقة ولدها بالمعروف

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله ، على التفريق بينهما . فلا يصح التخريج .

وأشار إلى الفرق بأن المرأة تأخذ من بيت زوجها .

يعنى : أن لها يدأ وسلطاناً على ذلك . وسبب النفقة ثابت وهو الزوجية ،

فلا تنسب بالأخذ إلى خيانة .

وكذلك أباح في رواية عنه : أخذ الضيف من مال من نزل به ولم يُقرَ بقدر قِراه^(١) .

ومتى ظهر السبب : لم ينسب الأخذ إلى خيانة .
وعكس ذلك بعض الأصحاب . وقال : إذا ظهر السبب : لم يجوز الأخذ بغير إذن . لإمكان إقامة البينة عليه ، بخلاف ما إذا خفي .
وقد ذكر المصنف ، والشارح في ذلك أربع فروق .
فأئمة : قال القاضى أبو يعلى ، في قول النبى صلى الله عليه وسلم لهند « خذى ما يكفيك وولدى بالمعروف » هو حكم لا فتيا .
واختلف كلام المصنف فيه . فتارة قطع بأنه حكم . وتارة قطع بأنه فتيا .
قال الزركشى : والصواب أنه فتيا .

تفصيلات

أمرها : حيث جوزنا الأخذ بغير إذن ، فيكون في الباطن .
قاله في المحرر ، والفروع ، وغيرها .
وظاهر كلام المصنف هنا : جواز الأخذ ظاهراً وباطناً .
والأصول التي خرج عليها أبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرها : من حديث هند ، وحلب الرهن وركوبه - تشهد لذلك .
والأصول التي خرج عليها صاحب المحرر : تقتضى ما قاله .
الثانى : مفهوم قوله ﴿ وَلَمْ يُمْسِكْنَهُ أَخَذَهُ بِالْحَاكِمِ ﴾ .

أنه إذا قدر على أخذه بالحاكم : لم يجوز له أخذ قدر حقه إذا قدر عليه . وهو صحيح ، وهو المذهب .

وعنه : في الضيف : يأخذ ، وإن قدر على أخذه بالحاكم .
(١) قرى الضيف : حقه في المنزل والمطعم والترحيب ثلاثة أيام .

وظاهر الواضح : يأخذ الضيف ، وغيره .
وإن قدر على أخذه بالحاكم .
قال في الفروع : وهو ظاهر ماخرجه أبو الخطاب في نفقة الزوجة ، والرهن
مركوب ومحلوب . وأخذ سلعته من المفلس .
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : جواز الأخذ ، ولو قدر على أخذه بالحاكم
في الحق الثابت بإقرار أو بيعة ، أو كان سبب الحق ظاهراً .
قال في الفروع : وهو ظاهر كلام ابن شهاب ، وغيره .
الثالثة : محل الخلاف في هذه المسألة : إذا لم يكن الحق الذي في ذمته قد أخذه
قهرراً . فأما إن كان قد غصب ماله : فيجوز له الأخذ بقدر حقه .
ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وغيره .
وقال : ليس هذا من هذا الباب .
وقال في الفنون : من شهدت له بيعة بمال ، لا عند حاكم : أخذه .
وقيل : لا . كقود في الأصح .
ومحل الخلاف أيضاً : إذا كان عين ماله قد تعذر أخذه .
فأما إن قدر على عين ماله : أخذه قهرراً .
زاد في الترغيب : ما لم يفض إلى فتنة .
قال : ولو كان لسكل واحد منهما على الآخر دين من غير جنسه ، فوجد
أحدهما : فليس للآخر أن يجحد ، وجهاً واحداً . لأنه كبيع دين بدين . لا يجوز ،
ولو رضياً . انتهى .
فأما : لو كان له دين على شخص ، فوجد : جاز له أخذ قدر حقه ، ولو من
غير جنسه على الصحيح من المذهب .
وهو من المفردات .
قال ناظمها :

ومع مجرد الدين لا بالظفر * يؤخذ من جنسه في الأشهر
قوله ﴿وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ فِي الْبَاطِنِ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وذكر ابن أبي موسى رواية عنه : أنه يُزِيلُ الْعُقُودَ وَالْفُسُوحَ .

وذكرها أبو الخطاب .

قال في الفروع : وحكى عنه : بحيلة في عقدٍ وفسخٍ مطلقاً .

وأطلقهما في الوسيلة .

قال الإمام أحمد رحمه الله : الأهل أكثر من المال .

وقال في الفنون : إن حنبلياً نصرها . فاعتبرها بالاعان .

وعنه : يرسله في مختلف فيه قبل الحكم .

قطع به في الواضح وغيره .

قال في المحرر : حكم الحاكم لا يحيل الشيء عن وصفه في الباطن ، إلا في أمر

مختلف فيه قبل الحكم . فإنه على روايتين .

قال في الرعايتين - بعد أن حكى الروايتين في الأول - وقيل : هما في أمر

مختلف فيه قبل الحكم .

فعلى هذه الرواية : لو حكم حنفي الحنبلي ، أو شافعي ، بشفعة جوار : فوجهان .

وأطلقهما في الفروع .

ومن حكم لمجتهد ، أو عليه بما يخالف اجتهاده : عمل باطناً بالحكم .

ذكره القاضي .

وقيل : باجتهاده .

وإن باع حنبلي متروك التسمية لحكم بصحته شافعي : نفذ عند أصحابنا خلافاً

لأبي الخطاب .

قال ابن نصر الله في حواشيه : قول أبي الخطاب أظهر .

إذ كيف يحكم له بما لا يستحله .
فإنه إن كان مجتهداً لزمه العمل باجتهاده .
وإن كان مقلداً : لزمه العمل بقول من قلده .
فكيف يلزمه شيء ولا يلزمه . فيجتمع الضدان .
إلا أن يراد : ويلزمه الانقياد للحكم ظاهراً ، والعمل بضده باطناً ، كالمرأة
التي تعتقد أنها محرمة على زوجها ، وهو ينكر ذلك .
لكن في جواز إقدام الحاكم على الحكم بذلك لمن يعتقد تحريمه نظر . لأنه
إلزام له بفعل محرم .

لا سيما على قول من يقول : كل مجتهد مصيب . انتهى .

فوائد

الأولى : قال في الانتصار : متى علم اليقينة كاذبة : لم ينفذ .
وإن باع ماله في دين ثبت ببيينة زور ، ففي نفوذه منع وتسليم .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هل يباح له بالحكم ما اعتقد تحريمه قبل
الحكم ؟ فيه روايتان .

وفي حل ما أخذه وغيره بقاويل ، أو مع جهله : روايتان .
وإن رجع المتأول ، فاعتقد التحريم : روايتان .

بناء على ثبوت الحكم قبل بلوغ الخطاب .

قال : وأصحهما حله . كالحرى بعد إسلامه وأولى .

وجعل من ذلك : وضع طاهر في اعتقاده في مائع غيره .

قال في القروع : وفيه نظر .

وذكر جماعة : إن أسلم بدار الحرب ، وعامل برئ جاهلاً : رده .

وقال في الانتصار : ويحد لزني .

الثانية : من حكم له - ببيينة زور - بزوجية امرأة : حلت له حكماً .

فإن وطئ مع العلم : فـكـزنى ، على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا حد .

ويصح نكاحها لغيره ، خلافاً للمصنف .

وإن حكم بطلاقها ثلاثاً بشهود زور فهي زوجته باطناً . ويكره له اجتماعه
بها ظاهراً ، خوفاً من مكروه ينفاله . ولا يصح نكاحها غيره ممن يعلم الحال . ذكره
الأصحاب . ونقله أحمد بن الحسن .

قال المصنف في المغنى : إن انفسخ باطناً جاز .

وكذا قال في عيون المسائل ، على الرواية الثالثة : تحل للزوج الثانى . وتحرم
على الأول بهذا الحكم ظاهراً وباطناً .

الثالثة : لو رد الحاكم شهادة واحد برمضان : لم يؤثر كملك مطلق ، وأولى .
لأنه لا مدخل لحكمه في عبادة ووقت . وإنما هو فتوى .
فلا يقال : حكم بكذبه ، أو بأنه لم يره .

ولو سلم أن له مدخلا ، فهو محكوم به في حقه من رمضان ، فلم يغيره حكم .
ولم تؤثر شبهة . لأن الحكم يغير إذا اعتقد المحكوم عليه أنه حكم . وهذا يعتقده
خطأه ، كمنكرة نكاح مدع تيقنه ، فشهد له فاسقان ، فرداً .
ذكره في الانتصار .

وقال المصنف في المغنى : رده ليس بحكم هنا . لتوقفه في العدالة .
ولهذا لو ثبت حكم .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : أمور الدين والعبادات المشتركة بين المسلمين
لا يحكم فيها إلا الله ورسوله إجماعاً .
وذكره القرافى .

قال في الفروع : فدل أن إثبات سبب الحكم كروية الهلال ، والزوال : ليس
بحكم . فمن لم يره سبباً لم يلزمه شيء .

وعلى ما ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله، وغيره في رؤية الهلال : أنه حكم .

وقال القاضي في الخلاف : يجوز أن يختص الواحد برؤية ، كالبعض .

السابعة : لو رفع إليه حكم في مختلف فيه : لا يلزمه نقضه لينفذه : لزمه تنفيذه .

على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : لزمه في الأصح .

وجزم به في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والمنور ، وتذكرة

ابن عبدوس ، وغيرهم .

قال في الرعاية الكبرى : لزمه ذلك .

قلت : مع عدم نص معارضة .

وقيل : لا يلزمه .

وقيل : يحرم تنفيذه إن لم يره .

وكذا الحكم لو كان نفس الحكم مختلفاً فيه ، كحكمه بعلمه ، ونكوله ،

وشاهد ويمين . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقال في المحرر : فإن كان المختلف فيه نفس الحكم : لم يلزمه تنفيذه ، إلا أن

يحكم به حاكم آخر قبله .

وجزم به في النظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والمنور ، وغيرهم .

قال ابن نصر الله في حواشي الفروع : الحكم بالنكول والشاهد واليمين

هو المذهب . فكيف لا يلزمه تنفيذه على قول المحرر ؟

إذ لو كان أصل الدعوى عنده : لزمه الحكم بها .

وإنما يتوجه ذلك - وهو عدم لزوم التنفيذ لحكم مختلف فيه - إذا كان

الحاكم الذي رفع إليه الحكم المختلف فيه لا يرى صحة الحكم ، كالحكم بعلمه .

لأن التنفيذ يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ . إذا كان لا يرى صحته : لم يلزمه الحكم بصحته . انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا صادف حكمه مختلفا فيه لم يعلمه ولم يحكم فيه : جاز نقضه .

الخامسة : قال شارح المحرر هنا : نفس الحكم في شيء لا يكون حكما بصحة الحكم فيه ، لكن لو نفذه حاكم آخر : لزمه إنفاذه . لأن الحكم المختلف فيه صار محكوماً به ، فلزم تنفيذه كغيره .

قال شيخنا الشيخ تقي الدين بن قنطس البعلبي رحمه الله : قد فهم من كلام الشارح : أن التنفيذ حكم . لأنه قال « لو نفذه حاكم آخر لزمه تنفيذه لأن الحكم المختلف فيه صار محكوماً به . وإنما صار محكوماً به بالتنفيذ ، لأنه لم يحكم به ، وإنما نفذ » فجعل التنفيذ حكماً .

وكذلك فسر التنفيذ بالحكم في شرح المقنع الكبير .
فإنه قال - عند قول المصنف - : فهل ينفذه ؟ على روايتين .
إحدهما : ينفذه .

وعلمه بأنه حكم حاكم لم يعلمه . فلم يجز إنفاذه إلا ببيئته .
والرواية الثانية : يحكم به .

ففسر رواية التنفيذ بالحكم .

لكن قال في مسألة : ما إذا ادعى أن الحاكم حكم له بحق ، فذكر الحاكم حكمه : أمضاه . وألزم خصمه بما حكم به عليه . وليس هذا حكماً بالعلم . وإنما هو إمضاء لحكمه السابق .

فصرح : أنه ليس حكماً ، مع أن رواية التنفيذ المتقدمة - التي فسرناها بالحكم - : إنما هي إمضاء لحكمه الذي وجدته في قطره . فهما بمعنى واحد .

وقد ذكروا في السجل : أنه لإنفاذ ما ثبت عنده والحكم به . وإنما يكتب .
« وأن القاضي أمضاه وحكم به على ما هو الواجب في مثله . ونفذه ، وأشهد
القاضي فلان على إنفاذه وحكمه وإمضائه من حضره من الشهود » .
فذكروا الإنفاذ والحكم والإمضاء .

وذكروا أنه يكتب على كل نسخة من النسختين : أنها حجة فيما أنفذه فيها .
فدل على أن الإنفاذ حكم . لأنهم اكتفوا به عن الحكم والإمضاء ، والمراد :
الكل . انتهى كلام شيخنا .

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : لم يتعرض الأصحاب للتنفيذ : هل هو
حكم أم لا ؟

والظاهر : أنه ليس بحكم . لأن الحكم بالحكم به تحصيل للحاصل . وهو
محال . وإنما هو عمل بالحكم وإمضاء له ، كتفويض الوصية ، وإجازة له .
فكانه يميز هذا المحكوم به بعينه لحرمة الحكم . وإن كان ذلك المحكوم
به من جنس غير جائز عنده . انتهى .

وقال في موضع آخر : لأن التنفيذ يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ . انتهى .
وتقدم في آخر الباب الذي قبله « هل الثبوت حكم أم لا ؟ »

السارسة : لو رفع إليه خصمان عقداً فاسداً عنده فقط ، وأقرا بأن نافذ الحكم
حكم بصحته : فله إلزامهما ذلك ورده ، والحكم بمذهبه .
ذكره القاضي .

واقصر عليه في المحرر ، والفروع ، وغيرها .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قد يقال : قياس المذهب : أنه كاليينية . ثم
ذكر : أنه كاليينية إن عينا الحاكم .

السابعة : لو قلد في صحة نكاح : لم يفارق بتغير اجتهاده ، لحكم . على الصحيح من المذهب .

وقيل : بلى ، كمجتهد نسكح ثم رأى بطلانه . في أصح الوجهين فيه .
وقيل : ما لم يحكم به حاكم .

ولا يلزمه إعلامه بتغييره في أصح الوجهين .

الثامنة : لو بان خطؤه في إتلاف بمخالفة دليل قاطع : ضمن ، لامستفقيه .

وفي تضمين مفت ليس أهلاً : وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

واختار ابن حمدان في كتابه « أدب المفتي والمستفتي » أنه لا ضمان عليه .
قال ابن القيم رحمه الله في « أعلام الموقعين » في الجزء الأخير : ولم أعرف هذا القول لأحد قبل ابن حمدان .

ثم قال : قلت خطأ المفتي كخطأ الحاكم أو الشاهد .

التاسعة : لو بان بعد الحكم كفر الشهود ، أو فسقهم : لزمه نقضه . ويرجع بالمال ، أو بدله ، وبديل قود مستوفى على المحكوم له .

وإن كان الحكم لله بإتلاف حسي ، أو بما سرى إليه : ضمنه مزكون .
على الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وقال القاضي ، وصاحب المستوعب : يضمه الحاكم . لعدم مركز وفسقه .

وقيل : يضمّن أيهما شاء . وإقراره على مركز .

وعند أبي الخطاب : يضمّنه الشهود .

وذكر ابن الزاغوني : أنه لا يجوز له نقض حكمه بفسقهما إلا بثبوتيه ببينة ،

إلا أن يكون حكم بعلمه في عدالتهما ، أو بظاهر عدالة الإسلام .

ويمنع ذلك في المسألتين في إحدى الروايتين .
وإن جاز في الثانية : احتمل وجهين .
فإن واقفه المشهود له على ما ذكر : رد مالا أخذه . ونقض الحكم بنفسه
دون الحاكم .

وإن خالفه فيه : غرم الحاكم .
وأجاب أبو الخطاب : إذا بان له فسقهما وقت الشهادة ، وأنها كانا كاذبين :
نقض الحكم الأول ، ولم يحز له تنفيذه .
وأجاب أبو الوفاء : لا يقبل قوله بعد الحكم .
وعنه : لا ينقض لفسقهم .

وذكر ابن رزين في شرحه : أنه الأظهر . فلا ضمان .
وفي المستوعب وغيره : بضمن الشهود . انتهى .
وإن بانوا عبيداً ، أو والدأ ، أو ولدأ ، أو عدواً . فإن كان الحاكم الذي
حكم به يرى الحكم به : لم ينقض حكمه .
وإن كان لا يرى الحكم به : نقضه ولا ينفذ . لأن الحاكم يعتقد بطلانه .
قاله في القروع .

وقال ابن نصر الله في حواشيه : إذا حكم بشهادة شاهد ، ثم ارتاب في
شهادته : لم يحز له الرجوع في حكمه .

وقال في موضع آخر : تحرر فيما إذا كان لا يرى الحكم به ثلاثة أقوال :
لزوم النقض ، وجوازه ، وعدم جواز نقضه ، كما هو مقتضى مافي الإرشاد . انتهى .
وقال في الحرر : من حكم بقود ، أو حدّ ببينة ، ثم بانوا عبيداً : فله نقضه إذا
كان لا يرى قبولهم فيه .

قل : وكذا يختلف فيه صادق ماحكم فيه وجهله .
وتقدم كلامه في الإرشاد : أنه إذا حكم في مختلف فيه بما لا يراه مع علمه :
لا ينقض .

فعلى الأول : إن شك في رأى الحاكم ، فقد تقدم « إذا شك هل علم الحاكم بالمعارض ، كمن حكم ببينة خارج ، وجهل علمه ببينة داخل : لم ينقض ؟ » .
قال في الفروع : وقد علم مما تقدم ومما ذكروا في نقض حكم الحاكم : أنه لا يعتبر في نقض حكم الحاكم علم الحاكم بالخلاف ، خلافاً لما لك رحمه الله تعالى .
وإن قال : علمت وقت الحكم أنهما فسقة ، أو زور ، وأكرهنى السلطان على الحكم بهما ، فقال ابن الزاغونى : إن أضاف فسقهما إلى علمه : لم يجز له نقضه .
وإن أضافه إلى غير علمه : افتقر إلى بينة بالإكراه . ويحتمل : لا .
وقال أبو الخطاب ، وأبو الوفاء : إن قال « كنت عالماً بفسقهما » يقبل قوله .
وقال في الفروع : كذا وجدته .

باب حكم كتاب القاضى إلى القاضى

قوله ﴿يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْمَالِ ، وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ : كَالْقَرْضِ ، وَالْغَضَبِ ، وَالْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالصُّلْحِ ، وَالْوَصِيَّةِ لَهُ ، وَالْجَنَائَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْمَالِ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿وَلَا يُقْبَلُ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وذكروا في الرعاية رواية : يقبل .

قوله ﴿وَهَلْ يُقْبَلُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ - مِثْلَ : الْقِصَاصِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالْخُلْعِ ، وَالْعَتَقِ ، وَالنِّسْبِ ، وَالْكِتَابَةِ ، وَالتَّوَكُّلِ ، وَالْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ - ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

قال في الهداية : يخرج على روايتين .

وقال في الخلاصة : فيه وجهان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجا .

أصدهما : يقبل .

وهو المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى .

قال الزركشى : يحتمله كلام الخرقى .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

نقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : يقبل حتى في قود .

ونصره القاضى وأصحابه .

وجزم به في الروضة ، وغيرها .

والرواية الثانية: لا يقبل في ذلك .

قال الزركشي : وهو مختار كثير من أصحاب القاضي .

قال المصنف ، والشارح ، والمذهب : أنه لا يقبل في القصاص .

قال في العمدة : ويقبل في كل حق ، إلا في الحدود والقصاص .

وقال ابن حامد: لا يقبل في النكاح . ونحوه قول أبي بكر .

وعنه : ما يدل على قبوله ، إلا في الدماء والحدود .

قال في الفروع ، وغيره : وعنه : لا يقبل فيما لا يقبل فيه إلا رجلان .

فائدة: قال في الفروع: وفي هذه المسألة ذكروا: أن كتاب القاضي إلى

القاضي : حكمه كالشهادة على الشهادة . لأنه شهادة على شهادة .

وذكروا - فيما إذا تغيرت حاله - أنه أصل . ومن شهد عليه فرع .

ووجزم به ابن الزاغونی ، وغیره .

فلا يجوز نقض الحكم بإنكار القاضي الكاتب .

ولا يقدح في عدالة البيعة . بل يمنع إنكاره الحكم ، كما يمنع رجوعُ شهود

الأصل الحكيم.

فدل ذلك على أنه فرع لمن شهد عنده . وهو أصل لمن شهد عليه .

وذلك : أنه يجوز أن يكون شهود فرع فرعاً لأصل .

يؤيده قولهم في التعليل : إن الحاجة داعية إلى ذلك . وهذا المعنى موجود في

فرع الفرع . انتهى .

قوله ﴿وَيَجُوزُ كِتَابُ الْقَاضِي﴾ فِيمَا حَكَمَ بِهِ لِيُفْذَهُ فِي الْمَسَافَةِ

الْقَرْيَةِ، وَمَسَافَةِ الْقَصْرِ.

لو كان مملد واحد ، ملا نواع .

وتقدم قريباً : هل التنفيذ حكم ، أم لا ؟
قوله ﴿ وَيَجُوزُ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ فِي الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ ، دُونَ الْقَرِيبَةِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : فوق يوم .

وهو قول في المحرر ، وغيره .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال : خرجته في المذهب ، وأقل من يوم : كخبر . انتهى .

يعنى : إذا أخبر حاكم الآخر بحكمه : يجب العمل به .

فلولا أن حكم الحاكم كان خبراً لما اكتفى فيه بخبره ، ولما جاز للحاكم الآخر

العمل به حتى يشهد به شاهدان .

قاله ابن نصر الله .

قال القاضي : ويكون في كتابه « شهدا عندي بكذا » ولا يكتب « ثبت

عندي » لأنه حكم بشهادتهما ، كبقية الأحكام .

وقاله ابن عقيل وغيره .

قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - : والأول أشهر . لأنه خبر بالثبوت .

كشهود الفرع . لأن الحكم أمر ونهى يتضمن إلزاماً . انتهى .

فعليه : لا يتمتع كتابته « ثبت عندي » .

قال في الفروع : فيتوجه لو أثبت حاكم ماله كي وفقاً لا يراه - كوقف الإنسان

على نفسه - بالشهادة على الخط .

فإنه حكم ، للخلاف في العمل بالخط - كما هو المعتاد - فلحاكم حنبلي -

يرى صحة الحكم - أن ينفذه في مسافة قريبة .

وإن لم يحكم المالكي ، بل قال « ثبت كذا » فكذلك . لأن الثبوت عند المالكي حكم .

ثم إن رأى الحنبلي الثبوت حكماً : نفذه ، وإلا فالخلاف في قرب المسافة ، ولزوم الحنبلي تنفيذه : ينبغي على لزوم تنفيذ الحكم المختلف فيه ، على ماتقدم . وحكم المالكي - مع علمه باختلاف العلماء في الخط - لا يمنع كونه مختلفاً فيه . ولهذا لا ينفذه الحنفية حتى ينفذه حاكم .

وللحنبلي الحكم بصحة الوقف المذكور مع بعد المسافة . ومع قربها : الخلاف لأنه نقل إليه ثبوته مجرداً . قاله ابن نصر الله .

وقال : ومثل ذلك لو ثبت عند حنبلي وقف على النفس ، ولم يحكم به ، ونقل الثبوت إلى حاكم شافعي : فله الحكم وبطلان الوقف . وأمثله كثيرة .

فأمره : لو سمع البيعة ، ولم يعدلها ، وجعلها إلى آخر : جاز ، مع بعد المسافة . قاله في الترغيب . واقتصر عليه في الفروع .

تنبيه : قوله ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى قَاضٍ مُعَيَّنٍ ، وَإِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابِي هَذَا مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ ﴾ .

قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - وتعيين القاضي الكاتب : كشهود الأصل . وقد يجزئ المكتوب إليه .

قال الأصحاب في شهود الأصل : يعتبر تعيينهم لهم .

قال القاضي : حتى لو قال تابعيان « أشهدنا صحابييان » لم يجز حتى يعيناهما .

قوله ﴿ فَإِذَا وَصَّلَا إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ : دَفَعَا إِلَيْهِ الْكِتَابَ ، وَقَالَ :

« نَشْهَدُ أَنَّ هَذَا كِتَابُ فُلَانٍ إِلَيْكَ . كَتَبْتُهُ مِنْ عَمَلِهِ ، وَأَشْهَدُ نَا عَلَيْهِ »
وَالْأَحْتِيَاظُ : أَنَّ يَشْهَدَا بِمَا فِيهِ .

فيقولان « وأشهدنا عليه » قاله الخرقى وجماعة .

واعتبر الخرقى أيضاً ، وجماعة : قولهما « قرئ علينا » وقول الكاتب « اشهدا على »

والذى قدمه فى الفروع : أنهما إذا وصلا ، قالا « نشهد أنه كتاب فلان إليك . كتبه بعمله » من غير زيادة على ذلك .

قال الزركشى : الذى ينبغى قبول شهادة من شهد « أن هذا كتاب فلان إليك ، كتبه من عمله » إذا جهلا ما فيه . قولاً واحداً . لانتفاء الجهالة . انتهى .
وفى كلام أبى الخطاب « كتبه بحضورنا ، وقال لنا : اشهدا على أنى كتبهته فى على بما ثبت عندى . وحكمت به من كذا وكذا » فيشهدان بذلك .

قال الزركشى ، وقال القاضى : يكفى أن يقول « هذا كتابى إلى فلان » من غير أن يقول « اشهدا على » انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - كتابه فى غير عمله ، أو بعد عزله :
كخبره . على ما تقدم .

فائرة : قال ابن نصر الله فى حواشى الفروع : هل يجوز أن يشهد على القاضى -
فما أثبتته وحكم به - الشاهدان اللذان شهدا عنده بالحق المحكوم به ؟ لم أجد
لأصحابنا فيها نصاً .

ومقتضى قاعدة المذهب : أنها لا تقبل . لأنها لا تتضمن الشهادة عليه بقبوله
شهادتهما ، وإثباته بها الحق ، والحكم . فالثبوت والحكم مبینان على قبول
شهادتهما . وشهادتهما عليه بقبوله شهادتهما نفع لهما ، فلا يجوز قبولها .
وإذا بطلت بعض الشهادة : بطلت . لأنها لا تتجزأ .

وفي روضة الشافعية عن أبي طاهر : يجوز أن يكون الشاهدان بحكم القاضي
هما اللذان شهدا عنده وحكم بشهادتهما . لأنهما الآن يشهدان على فعل القاضي .
قال أبو الطاهر : وعلى هذا تفقّهت ، وأدركت القضية . انتهى .
وهذا فيما إذا كانت شهادتهما على الحكم بما يحتمل قبوله على ما فيه .
وأما على الثبوت : فهذا في غاية البعد .

وقد أفتى بالمنع قاضي القضية بدر الدين العيني الحنفي ، وقاضي القضية البساطي
المالكي . انتهى .

ويأتي التنبيه على ذلك في موانع الشهادة .
قوله ﴿ وَإِنْ كَتَبَ كِتَابًا ، وَأَدْرَجَهُ وَخَتَمَهُ ، وَقَالَ « هَذَا كِتَابِي
إِلَى فُلَانٍ أَشْهَدًا عَلَى مَا فِيهِ » لَمْ يَصَحَّ ﴾ .
﴿ لَأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ :

فِيمَنْ كَتَبَ وَصِيَّةً وَخَتَمَهَا . ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَى مَا فِيهَا : فَلَا . حَتَّى
يَعْلَمَ مَا فِيهَا ﴾ .

وهذا المذهب .
قال المصنف هنا : والعمل عليه .
وعليه جماهير الأصحاب .
قال الزركشي : هذا المذهب المشهور .

وهو مقتضى قول الخرق .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وَيَتَخَرَّجُ الْجَوَازُ بِقَوْلِهِ « إِذَا وَجَدْتُ وَصِيَّةَ الرَّجُلِ مَكْتُوبَةً عِنْدَ
رَأْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَشْهَدَ أَوْ أَعْلَمَ بِهَا أَحَدًا عِنْدَ مَوْتِهِ ، وَعَرِفَ خَطَأَهُ
وَكَانَ مَشْهُورًا : فَإِنَّهُ يُنْفَذُ مَا فِيهَا » .

وهذا رواية مخرجة . خرجها الأصحاب .
واختار هذه الرواية المخرجة في الوصية : المصنف ، والشارح ، وصاحب
الفائق ، وغيرهم .

على ماتقدم في أول « كتاب الوصايا » .
وَعَلَى هَذَا : إِذَا عَرَفَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ : أَنَّهُ خَطُّ الْقَاضِي السَّكَاتِبِ وَخَتْمُهُ :
جَازَ قَبُولُهُ .

على الصحيح ، على هذا التخريج .

وقدمه في الفروع ، والرعاية .

وقيل : لا يقبله

ذكره في الرعاية .

قال الزركشي : ظاهر هذا : أن على هذه الرواية : يشترط لقبول الكتاب أن
يعرف المكتوب إليه أنه خط القاضي السكاتب وختمه . وفيه نظر .

وأشكل منه : حكاية ابن حمدان قولاً بالمنع .

فإنه إذن تذهب فائدة الرواية .

والذي ينبغي على هذه الرواية : أن لا يشترط شيئاً من ذلك .

وهو ظاهر كلام أبي البركات ، وأبي محمد في المعنى .

نعم . إذا قيل بهذه الرواية ، فهل يكتفى بالخط المجرد من غير شهادة ؟ فيه
وجهان .

حكاهما أبو البركات .

وعلى هذا يحمل كلام ابن حمدان وغيره . انتهى .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : من عرف خطه بإقرار ، أو إنشاء ، أو عقد
أو شهادة : عمل به كميّ . فإن حضر ، وأنكر مضمونه : فكاعتراه بالصوت ،
وإنكار مضمونه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، في كتاب أصدره إلى السلطان في مسألة الزيارة^(١) : وقد تنازع الفقهاء في كتاب الحاكم : هل يحتاج إلى شاهدين على لفظه ، أم إلى واحد ؟ أم يكفي بالكتاب المختوم ؟ أم يقبل الكتاب بلا ختم ولا شاهد ؟ على أربعة أقوال معروفة في مذهب الإمام أحمد رحمه الله ، وغيره .

نقله ابن خطيب السلاطينية في تعليقه .
وذكر الشيخ تقي الدين - رحمه الله - قولاً في المذهب : أنه يحكم بخط شاهد ميت .

وقال : الخط كاللفظ ، إذا عرف أنه خطه .
وقال : إنه مذهب جمهور العلماء .
وهو يعرف أن هذا خطه ، كما يعرف أن هذا صوته .
واتفق العلماء على أنه يشهد على الشخص إذا عرف صوته مع إمكان الاشتباه وجوز الجمهور كالإمام مالك ، والإمام أحمد - رحمهما الله تعالى - الشهادة على الصوت من غير رؤية المشهود عليه . والشهادة على الخط : أضعف . لكن جوازه قوى ، أقوى من منعه . انتهى .

فوائد

الرؤى : قال في الروضة : لو كتب شاهدان إلى شاهدين من بلد المكتوب إليه بإقامة الشهادة عنده عنهما : لم يجز .

لأن الشاهد إنما يصح أن يشهد على غيره إذا سمع منه لفظ الشهادة ، وقال « اشهد على » .

وأما أن يشهد عليه بخطه : فلا .

(١) وهي مسألة شد الرحال لزيارة القبور ، التي كانت مشار خصومة عنيفة على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من المقلدين عباد القبور والموتى .

لأن الخطوط يدخل عليها العلل .

فإن قام بخط كل واحد من الشاهدين شاهدان : ساغ له الحكم به .

الثانية : يقبل كتاب القاضى فى الحيوان بالصفة .

على الصحيح من المذهب .

جزم به فى الحرر ، وغيره .

وقال فى الفروع : ويقبل كتابه فى حيوان فى الأصح .

وقيل : لا يقبل .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح .

فعلى المذهب : لو كتب القاضى كتاباً فى عبد ، أو حيوان بالصفة ، ولم يثبت له مشارك فى صفته : سلم إلى المدعى .

فإن كان غير عبد وأمة : سلم إليه مختوماً .

وإن كان عبداً ، أو أمة : سلم إليه مختوم العنق بخيط . لا يخرج من رأسه ، وأخذ منه كفيل ، ليأنى به إلى الحاكم الكاتب ، ليشهد الشهود عنده على عينه ، دون حايته . ويقضى له به . ويكتب له بذلك كتاباً آخر إلى من أنفذ العين المدعاة إليه ، ليبرأ كفيله .

وإن كان المدعى جارية : سلمت إلى أمين يوصلها .

وإن لم يثبت له ما ادعاه : لزمه رده ومؤنته منذ تسلمه . فهو فيه كالغاصب سواء ، فى ضمانه وضمان نقصه ومنفعته .

قال فى الفروع : فكفصوب . لأنه أخذه بلا حق .

وجزم به فى المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

وقدمه فى الفروع .

وقال فى الرعاية : لا يرد نفعه .

قال في الفروع : ولم يتعرضوا لهذا في المشهود عليه . فيتوجه مثله . فالمدعى عليه ولا بينة : أولى . انتهى .
وهذا كله على المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب .
وقيل : يحكم القاضي الكاتب بالعين الغائبة بالصفة المعتبرة إذا ثبتت هذه الصفة التامة .

فإذا وصل الكتاب إلى القاضي المكتوب إليه : سلمها إلى المدعى .
ولا ينفذها إلى الكاتب لتقوم البينة على عينها .
وقال في الرعاية : وتسكفي الدعوى بالقيمة .

وقال في الترغيب ، على الأول : لو ادعى على رجل ديناً صفته كذا ، ولم يذكر اسمه ونسبه : لم يحكم عليه . بل يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه المدعى عليه ، كما قلنا في المدعى به ، ليشهد على عينه .

وكذا قال الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : هل يحضر ليشهد الشهود على عينه ، كما في المشهود به ؟

قال المصنف في المغنى : إن كتب بثبوت ، أو إقرار بدين : جاز ، وحكم به المكتوب إليه ، وأخذ به المحكمون عليه .

وكذا عيناً ، كعقار محدود ، أو عين مشهورة لا تشبهه .
وإن كان غير ذلك : فالوجهان .
وقاله الشارح أيضاً .

الثالثة : قال في الفروع : وظاهر كلامهم : أنه لا يعتبر ذكر الجد في النسب بلا حاجة .

قال في المنتقى ، في صلح الحديبية : فيه أن المشهود عليه إذا عرف باسمه واسم أبيه : أغنى عن ذكر الجد .

وكذا ذكره غيره .
وقال في الرعاية : ويكتب في الكتاب اسم الخصمين واسم أبويهما وجديهما وحليتهما .

قل ابن نصر الله في حواشي الفروع : ولو لم يعرف بذكر جده : ذكر من يعرف به ، أو ذكر له من الصفات ما يميز به عن يشاركه في اسم جده .
قوله ﴿ وَإِنْ تَغَيَّرَ حَالُ الْقَاضِي الْكَاتِبِ بِعَزَلٍ ، أَوْ مَوْتٍ : لَمْ يَقْدَحْ فِي كِتَابِهِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .
وجزم به في المعنى ، والشرح - ونصراه - والهداية ، والمذهب ، والمستوعب والخلاصة ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في الرعاية ، والفروع .

وقيل : حكمه كما لو فسق . فيقدح خاصة فيما ثبت عنده ليحكم به .
فأما ما حكم به : فلا يقدح فيه . قولاً واحداً ، كما قال المصنف .
قوله ﴿ وَإِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ « اكْتُبْ لِي إِلَى الْكَاتِبِ : أَنَّكَ حَكَمْتَ عَلَيَّ ، حَتَّى لَا يَحْكُمَ عَلَيَّ ثَانِيًا » لَمْ يَلْزَمَهُ ذَلِكَ . وَلَكِنَّهُ يَكْتُبُ لَهُ مُحَضَرًا بِالْقِصَّةِ ﴾ .
فيلزمه أن يشهد عليه بما جرى : لئلا يحكم عليه الكاتب .

قوله ﴿ وَكُلُّ مَنْ ثَبَتَ لَهُ عِنْدَ حَاكِمٍ حَقٌّ ، أَوْ ثَبَتَتْ بَرَاءَتُهُ . مِثْلَ : إِنْ أَنْكَرَ وَحَلَفَهُ الْحَاكِمُ . فَسَأَلَ الْحَاكِمُ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ مُحَضَرًا بِمَا جَرَى ، لِيُثْبِتَ حَقَّهُ ، أَوْ بَرَاءَتَهُ : لَزِمَهُ إِجَابَتُهُ ﴾ .
هذا المذهب مطلقاً .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
قال في الرعايتين : وإن قال « أشهد لي عليك بما جرى لي عندك في ذلك
وفي غيره : من حق ، وإقرار ، وإنكار ، ونكول ويمين ، وردها ، وإبراء ،
ووفاء ، وثبوت ، وحكم ، وتنفيذ ، وجرح ، وتعديل ، وغير ذلك » أو « حكم بما
ثبت عندك » لزمه . انتهى .
وقيل : إن ثبت حقه ببينة : لم يلزمه ذلك .
وأطلقهما في المغني ، والشرح .

فائدتاه

إحدهما : لو سأل - مع الإشهاد - كتابة ما جرى ، وأتاه بورقة - إما من
عنده ، أو من بيت المال - لزمه ذلك . على الصحيح من المذهب .
قال في الفروع : لزمه ذلك في الأصح .
وصححه في المغني ، والشرح ، وتصحيح المحرر .
وقدمه في النظم ، وغيره .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .
وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : يلزمه إن تضرر بتركه .

الثانية : ماتضمن الحكم ببينة يسمى سجلاً وغيره يسمى محضراً . على الصحيح
من المذهب .
جزم به في المحرر ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
قال المصنف هنا : وأما السجل : فهو لإنفاذ ما ثبت عنده والحكم به .

وقال في المعنى ، والشرح ، والترغيب : المحضر شرح ثبوت الحق عنده
لا الحكم بثبوته .

قال في الرعايتين ، والحاوي : وما تضمن الحكم بدينته : سجل .

وقيل : هو إنفاذ ما ثبت عنده والحكم به . وما سواه : محضر . وهو شرح
ثبوت الحق عند الحاكم بدون حكم .

قوله - فِي صِفَةِ الْمُحْضَرِ ﴿ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ ﴾ .

هذا إذا ثبت الحق بغير إقرار .

فأما إن ثبت الحق بالإقرار : لم يذكر « فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ » .

وقوله فِي صِفَةِ السَّجْلِ ﴿ بِمُحْضَرٍ مِنْ خَصْمَيْنِ ﴾ .

يفتقر الأمر إلى حضورهما .

على الصحيح من المذهب .

وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال الشيخ تقي الدين : الثبوت المجرد لا يفتقر إلى حضورهما . بل إلى دعوتهما

لكن قد تكون الباء بـ السبب ، لا الظرف كالأولى .

وهذا ينبني على أن الشهادة : هل تفترق إلى حضور الخصمين ؟ .

فأما التزكية : فلا .

قال : وظاهره أنه لا حكم فيه بإقرار ولا نكول ولا رد . وليس كذلك .

قوله فِي الْفُرُوعِ .

باب القسمة

قوله ﴿ وَقِسْمَةُ الْأَمْلاكِ جَائِزَةٌ . وَهِيَ نَوْعَانِ :
قِسْمَةُ تَرَاضٍ . وَهِيَ مَا فِيهَا ضَرَرٌ ، أَوْ رُدُّ عَوَضٍ مِنْ أَحَدِهِمَا :
كَالدُّورِ الصُّغَارِ ، وَالْحُمَامِ ، وَالْعَضَائِدِ الْمُتَلَصِّقَةِ اللَّاتِي لَا يُمَكِّنُ قِسْمَةُ
كُلِّ عَيْنٍ مُفْرَدَةٍ مِنْهَا ، وَالْأَرْضِ الَّتِي فِي بَعْضِهَا بَثْرٌ ، أَوْ بِنَاءٌ ، وَنَحْوُهُ .
وَلَا يُمَكِّنُ قِسْمَتُهُ بِالْأَجْزَاءِ وَالتَّعْدِيلِ إِذَا رَضُوا بِقِسْمَتِهَا أَغْيَانًا بِالْقِيَمَةِ :
جَازَ ﴿ بِلَا نِزَاعٍ .

وقوله ﴿ وَهَذِهِ جَارِيَةٌ تَجْرَى الْبَيْعُ ، لَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا الْمُتَمَتِّعُ مِنْهَا ،
وَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ ﴾ .

فلو قال أحدهما « أنا آخذ الأدنى . ويبقى لى فى الأعلى تنمة حصتى »
فلا إيجاب .

قاله فى الترغيب وغيره .

وقدومه فى الفروع .

وقال فى الروضة : إذا كان بينهم مواضع مختلفة ، إذا أخذ أحدهم من كل
موضع منها حقه لم ينتفع به : جمع له حقه من كل مكان ، وأخذه .

فإذا كان له سهم يسير لا يمكنه الانتفاع به إلا بإدخال الضرر على شركائه
وافتياته عليهم : منع من التصرف فيه . وأجبر على بيعه .

قال فى الفروع : كذا قال .

وقال القاضى فى التعليق ، وصاحب المبهم ، والمصنف فى الكافى : البيع
مافيه رد عوض . وإن لم يكن فيه رد عوض : فهى إفراز النصيبين ، وتميز
الحقين . وليست بيعاً .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

فائدة : من دعا شريكه إلى البيع في قسمة التراضي : أجبر . فإن أبي بيع عليهما وقسم الثمن .

نقله الميموني ، وحنبل .

وذكره القاضي ، وأصحابه .

وذكره في الإرشاد والفصول ، والإيضاح ، والمستوعب ، والترغيب ، وغيرها وجزم به في القاعدة السادسة والسبعين ، والزرركشي .

وقدمه في الفروع .

قال في الفروع : وكلام الشيخ - يعني به المصنف - والمجد : يقتضي المنع . وكذا حكم الإجارة ، ولو في وقف .

ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله في الوقف .

قوله ﴿ وَالضَّرَرُ الْمَانِعُ مِنَ الْقِسْمَةِ ﴾ .

يعني : قسمة الإجماع .

﴿ هُوَ نَقْصُ الْقِيَمَةِ بِالتَّسْوِيَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

يعني : في رواية الميموني .

وكذا قال في الهداية ، والمحزر ، وغيرها . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،

وغیرهم .

﴿ أَوْ لَا يَنْتَفِعَانِ بِهِ مَقْسُومًا فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْحَرَفِيِّ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

اختارها المصنف .

وجزم به في العمدة .
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والزركشى .
وقال : ظاهر كلام الإمام رحمه الله - في رواية حنبل - اعتبار النفع وعدم نقص
قيمته ، ولو انتفع به .

وتقدم التنبيه على بعض ذلك في « باب الشفعة » .
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ - كَرَجُلَيْنِ
لأَحَدِهِمَا الثُّلَثَانِ ، وَلِلْآخَرِ الثُّلُثُ . يَنْتَفِعُ صَاحِبُ الثُّلَثَيْنِ بِقِسْمِهَا ،
وَيَتَضَرَّرُ الْآخَرُ - فَطَلَبَ مَنْ لَا يَتَضَرَّرُ الْقِسْمَ : لَمْ يُجْبَرْ الْآخَرُ عَلَيْهِ .
وَإِنْ طَلَبَهُ الْآخَرُ : أُجْبِرَ الْأَوَّلُ ﴾ .

هذا اختيار جماعة من الأصحاب .
منهم : أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، ونصراه .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين .
قال الزركشى : وإليه ميل الشيخين .
وقال القاضى رحمه الله : إن طلبه الأول : أجبر الآخر . وإن طلبه المضرور :
لم يجبر الآخر .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
قال الزركشى : وفيه بعد .
وأطلقهما في الحاوى .
والصحيح من المذهب : أنه لا إجبار على الممتنع من القسمة منهما .
وعليه أكثر الأصحاب .

وحكا المصنف والشارح عن الأصحاب ، وقالوا : هو المذهب .
وقدمه في الفروع .

قال الزركشي : جزم به القاضي في الجامع ، والشريف ، وأبو الخطاب في
خلافهما ، والشيرازي .

وهو ظاهر رواية حنبل .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَنْتَهِمَا عَيْدٌ ، أَوْ بَهَائِمٌ ، أَوْ ثِيَابٌ وَنَحْوُهَا .
فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قَسَمَهَا أَغْيَانًا بِالْقِيَمَةِ : لَمْ يُجِبْهُ الْآخَرُ ﴾ .

هذا أحد الوجوه .

وإليه ميل أبي الخطاب .

وهو احتمال له في الهداية .

وقال القاضي : يجبر .

وظاهره : أنه سواء تساوت القيمة أم لا .

وهو ظاهر ما قدمه في الخلاصة .

وهو ظاهر كلامه في المحرر ، والوحيز ، وغيرهم .

والمذهب : إن تساوت القيمة أجبر ، وإلا فلا . نص عليه .

قال في الفروع : أجبر الممتنع في المنصوص إن تساوت القيمة .

ويحتمله كلام القاضي ومن تابعه .

تنبيه : محل الخلاف : إذا كانت من جنس واحد . على الصحيح من

المذهب .

وقال المصنف ، والشارح : إذا كانت من نوع واحد .

فأمره : الآجر واللين المتساوي القوالب : من قسمة الأجزاء . والمتفاوت :

من قسمة التعديل .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ يَنْتَهُمَا حَائِطٌ: لَمْ يُجْبَرْ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ قَسَمِهِ .
فَإِنْ اسْتَهْدَمَ﴾ .

يعنى : حتى بقى عرصة .

﴿لَمْ يُجْبَرْ عَلَى قَسَمِ عَرَصَتِهِ﴾ .

هذا أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

وجزم به فى المنور ، وتذكرة ابن عبدوس .

وصححه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقدme فى الشرح ، والرعايتين .

واختاره المصنف .

وقال أصحابنا : إن طلب قسمتها طولا ، بحيث يكون له نصف الطول فى كمال

العرض : أجبر المتمتع .

وإن طلب قسمتها عرضاً ، وكانت تسع حائطين : أجبر ، وإلا فلا .

ونسبه فى الفروع إلى القاضى فقط .

وجزم به فى الوجيز .

قال الأدمى فى منتخبه : ولا إيجاب فى حائط ، إلا أن يتسع لحائطين .

وقال أبو الخطاب فى الحائط : لا يجبر على قسمها بحال .

وقال فى العرصة : كقول الأصحاب .

وقاله فى المذهب .

وقيل : لا إيجاب فى الحائط والعرصة ، إلا فى قسمة العرصة طولا فى كمال

العرض خاصة .

وأطلقه فى المحرر ، والفروع .

فأئرنانه

إمراهما : حيث قلنا بجواز القسمة فى هذا ، فقيل : لسكل واحد ما يليه .

وقدمه في الرعايتين .

قال في المغنى ، الشرح : وإن حصل له ما يمكن بناء حائطه فيه : أجبر .
ويحتمل أن لا يجبر . لأنه لا تدخله القرعة ، خوفا من أن يحصل لكل واحد
منهما ما يلي ملك الآخر . انتهى .
وقيل : بالقرعة .

قلت : وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

وأطلقهما في الفروع .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَنْتَهَمَا دَارُهُمَا عُلوٌ وَسُفْلٌ . فَطَلَبَ
أَحَدُهُمَا قِسْمَهَا . لِأَحَدِهِمَا الْعُلُو ، وَلِلْآخَرِ السُّفْلُ : لَمْ يُجْبَرَ الْمُتَمَتِّعُ
مِنْ قِسْمِهَا ﴾ بلا نزاع .

وكذا لو طلب قسمة السفلى دون العلو ، أو العكس ، أو قسمة كل واحد على
حدة .

ولو طلب أحدهما قسمتها معا ، ولا ضرر : وجب . وعدل بالقيمة . لا ذراع
سفل بذراعى علو . ولا ذراع بذراع .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَنْتَهَمَا مَنَافِعُ : لَمْ يُجْبَرَ الْمُتَمَتِّعُ مِنْ قِسْمِهَا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

وجزم به في المذهب ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة

ابن عبدوس .

وقدمه في الشرح ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

قال في القاعدة السادسة والسبعين : هذا المشهور .

ولم يذكر القاضى وأصحابه في المذهب سواء .

وفرقوا بين المهايأة والقسمة ، بأن القسمة : إفراز أحد المالكين من الآخر .

والمهاياة : معاوضة حيث كانت استيفاء للمنفعة من مثلها في زمن آخر .
وفيهما تأخير أحدهما عن استيفاء حقه بخلاف قسمة الأعيان .
وعنه : يجبر .
واختار في الحرر : يجبر في القسمة بالمسكان ، إذا لم يكن فيه ضرر . ولا يجبر
بقسمة الزمان .

قوله ﴿ وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى قَسَمٍ كَذَلِكَ ، أَوْ عَلَى قَسَمِ الْمَنَافِعِ
بِالْمُهَايَا : جَازٌ ﴾ .

إذا اقتسما المنافع بالزمان ، أو المسكان : صح .
وكان ذلك جائزاً على الصحيح من المذهب .
وجزم به في المنور ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، والترغيب .
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع
وغيرهم .

واختار في الحرر : لزومه إن تعاقدوا مدة معلومة .
وجزم به في الوجيز .
وذكر ابن البناء في الخصال : أن الشركاء إذا اختلفوا في منافع دار بينهما ،
أن الحاكم يجبرهم على قسمها بالمهاياة ، أو يؤجرها عليهم .
قال في الفروع : وقيل : لازماً بالمسكان مطلقاً .
فعلى المذهب : لورجع أحدهما قبل استيفاء نوبته : فله ذلك . وإن رجع
بعد الاستيفاء : غرم ما انفرد به .
وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - لا تنفسخ حتى ينقضى الدور ، ويستوفى
كل واحد حقه . انتهى .

ولو استوفى أحدهما نوبته ، ثم تلفت المنافع في مدة الآخر قبل تمسكه من

القبض : فأفتى الشيخ تقي الدين - رحمه الله - بأنه يرجع على الأول ببدل حصته من تلك المدة ، ما لم يكن رضى بمنفعته في الزمن المتأخر على أى حال كان .

فأمرنا

إمراهما : لو انتقلت - كانتقال ملك وقف - فهل تنتقل مقسومة ، أم لا ؟

قال في الفروع : فيه نظر .

فإن كانت إلى مدة : لزمت الورثة والمشتري .

قال ذلك الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال أيضاً : معنى القسمة هنا قريب من معنى البيع .

وقد يقال : يجوز التبديل ، كالحببس والهدى .

وقال أيضاً : صرح الأصحاب بأن الوقف إنما تجوز قسمته إذا كان على جهتين

فأما الوقف على جهة واحدة : فلا تقسم عينه قسمة لازمة اتفاقاً . لتعلق حق

الطبقة الثانية والثالثة .

لكن تجوز المهايأة وهي قسمة المنافع .

ولا فرق في ذلك بين مناقلة المنافع وبين تركها على المهايأة ، بلا مناقلة .

انتهى .

قال في الفروع : والظاهر : أن ما ذكر شيخنا عن الأصحاب وجه .

وظاهر كلامهم : لا فرق . وهو أظهر .

وفي المبهج : لزومها إذا اقتسموها بأنفسهم .

قال : وكذا إن تهايأوا .

ونقل أبو الصقر ، فيمن وقف ثلث قريته ، فأراد بعض الورثة بيع نصيبه ،

كيف بيع ؟

قال : يفرز الثلث مما للورثة . فإن شاءوا باعوا ، أو تركوا .

الثانية : نفقة الحيوان : مدة كل واحد عليه .

وإن نقص الحادث عن العادة ، فللآخر الفسخ .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَنْتَهِمَا أَرْضُ ذَاتِ زَرْعٍ . فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَهَا دُونَ الزَّرْعِ : قُسِمَتْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
 وقطع به أكثرهم .
 قال في الرعايتين : قسمت على الأصح .
 وقدمه في الفروع .

قال المصنف في السكافي : والأولى أن لا يجب .
قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبَ قِسْمَهَا مَعَ الزَّرْعِ : لَمْ يُجْبَرِ الْآخَرُ ﴾ .
 هذا المذهب .

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ،
 والوجيز ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والمنور ، ومنتخب
 الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والشرح ، وشرح ابن منجا .
 وقال المصنف ، في المغني ، والسكافي : يجبر ، سواء اشتد حبه ، أو كان
 قصيلا . لأن الزرع كالشجر في الأرض ، والقسمة إفراز حق ، وليست بيعا .
 وإن قلنا : هي بيع ، لم يجز ، ولو اشتد الحب . لتضمنه بيع السنبيل بعضه
 ببعض .

ويحتمل الجواز إذا اشتد الحب . لأن السنابل هنا دخلت تبعا للأرض .
 وليست المقصودة . فأشبه النخلة المثمرة بمثلها .

قوله ﴿ فَإِنْ تَرَاضَا عَلَيْهِ وَالزَّرْعُ قَصِيلٌ ، أَوْ قَطِينٌ ^(١) : جَازَ . وَإِنْ

(١) القصيل : ما يجز رطباً لعلف الدواب كالشعير ونحوه . والقطينة - بكسر
 القاف على النسبة وتضم لغة - هي الحبوب التي تطبخ كالعدس واللوبياء ونحوه .

كَانَ بَذْرًا ، أَوْ سَنَابِلَ قَدْ اشْتَدَّ حَبُّهَا . فَهَلْ يَجُوزُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ۞

وأطلقهما في الهداية ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والمذهب .

أصدهما : لا يجوز .

وهو المذهب .

قال في الخلاصة : لم يجوز . في الأصح .

وصححه في النظم .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدي .

وقدمه في المحرر ، والراغبين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يجوز مع تراضيهما .

وقال القاضي : يجوز في السنابل . ولا يجوز في البذر .

وجزم به في الكافي في السنابل . وقدم في البذر : لا يجوز .

وقال في الترغيب : مأخذ الخلاف : هل هي إفراز ، أو بيع ؟ .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَنْتَهِي نَهْرٌ ، أَوْ قَنَاةٌ ، أَوْ عَيْنٌ يَنْبُوعٌ مَآوُهَا : فَلَمَّا

يَنْتَهِي عَلَى مَا اشْتَرَطَاهُ عِنْدَ اسْتِخْرَاجِ ذَلِكَ .

فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَسْمِهِ بِالْمَهْيَاةِ ۞ بَرَمِنْ جَازَ . وَإِنْ أَرَادَا : قَسَمَ

ذَلِكَ بِنَصْبِ خَشَبَةٍ ، أَوْ حَجَرٍ مُسْتَوِيٍّ فِي مَصْدَمِ الْمَاءِ . فِيهِ ثَقْبَانِ عَلَى

قَدَرِ حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : جَازَ ۞ بلا نزاع أعلمه .

وتقدم هذا وغيره ، في « باب إحياء الموات » فليراجع .

قوله ﴿ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْقِيَ بِنَصِيْبِهِ أَرْضًا لَيْسَ لَهَا رَسْمٌ

شَرِبَ مِنْ هَذَا النَّهْرِ : جَازَ ۞ .

هذا المذهب .
جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المغني ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ، والنظم ، والفروع ،
وغيرهم .

ويحتمل أن لا يجوز .
وهو وجه اختياره القاضي .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والرعائتين ، والحاوي .
وقال المصنف هنا : ويحيى على أصلنا : أن الماء لا يملك . وينتفع كل واحد
منهما على قدر حاجته .
وكذا قال في الهداية ، والمذهب .

قال في الفروع : وقيل : له ذلك ، إذا قلنا : لا يملك الماء بملك الأرض .
فلكل واحد منهما أن ينتفع بقدر حاجته .
وتقدم ذلك في كلام المصنف في « كتاب البيع » .
وذكرنا ما فيه من الخلاف .
وتقدم أيضاً هذا في « باب إحياء الموات » .
وفروع أخرى كثيرة . فليعاود .

قوله ﴿ النَّوعُ الثَّانِي ﴾ :

قِسْمَةُ الْإِجْبَارِ . وَهِيَ مَا لَا ضَرَرَ فِيهَا ، وَلَا رَدَّ عَوْضٍ - كَالْأَرْضِ
الْوَاسِعَةِ ، وَالْقُرَى ، وَالْبَسَاتِينِ ، وَالذُّورِ الْكِبَارِ ، وَالَّذِ كَا كَيْنِ الْوَاسِعَةِ
وَالْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ - مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، سَوَاءٍ كَانَ مِمَّا مَسَّتْهُ
النَّارُ كَالدَّبْسِ وَخَلِّ الثَّعْمَرِ ، أَوْ لَمْ تَمَسَّهُ . كَخَلِّ الْعِنَبِ ، وَالْأَذْهَانِ ،
وَالْأَلْبَانِ وَنَحْوِهَا ۝ بلا نزاع .

وقوله ﴿ فَإِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا قَسَمَهُ ، وَأَبَى الْآخَرُ : أُجْبِرَ عَلَيْهِ ﴾

بلا نزاع .

وكذا يجبر ولي من ليس أهلاً للقسمة .

لكن مع غيبة الولي : هل يقسم الحاكم عليه ؟ فيه وجهان .

ذكرهما في الترغيب .

واقصر عليهما مطلقين في الفروع .

أمرهما : يقسمه الحاكم .

قلت : وهو الصواب . لأنه يقوم مقام الولي .

قال في المحرر : ويقسم الحاكم على الغائب في قسمة الإيجاب .

وكذا في الوجيز ، وغيره .

وقال في الرعاية : ويقسم الحاكم على الغائب في قسمة الإيجاب .

وقيل : إن كان له وكيل حاضر : جاز ، وإلا فلا .

وقال : وولي المولى عليه في قسمة الإيجاب : كمو .

وهذا يدل على أن الحاكم يقسمه مع غيبة الولي .

وقال في القاعدة الثالثة والعشرين : فإن كان المشترك مثلياً في قسمة

الإيجاب - وهو المكييل والموزن - فهل يجوز للشريك أخذ قدر حقه بدون إذن

الحاكم ، إذا امتنع الآخر أو غاب ؟ على وجهين .

أمرهما : الجواز .

وهو قول أبي الخطاب .

والثاني : المنع .

وهو قول القاضي .

لأن القسمة تختلف في كونها بيعاً ، وإذن الحاكم يرفع النزاع ، والثاني لا يقسمه .

فأئرة : قال جماعة - عن قسم الإيجاب - يقسم الحاكم إن ثبت ملكهما عنده . منهم الخرق . وأقره المصنف عليه .
وقاله في الرعاية الكبرى بخطه ملحقا .
ولم يذكره آخرون .

منهم : أبو الخطاب ، وصاحب المذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
وجزم به في الروضة .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، كبيع مرهون ، وعبد جان .
وقال : كلام الإمام أحمد - رحمه الله - في بيع ما لا يقسم وقسم منه : عام فيما ثبت أنه ملكهما ، وما لم يثبت ، كجميع الأموال التي تباع .
قال : ومثل ذلك : لو جاءته امرأة ، فزعمت أنها خلية لاولى لها : هل يزوجها بلا بينة ؟

ونقل حرب - فيمن أقام بينة بسهم من ضيعة بيد قوم فهربوا منه - يقسم عليهم ، ويدفع إليه حقه .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وإن لم يثبت ملك الغائب .
قال في القروع : فدل أنه يجوز ثبوته ، وأنه أولى .
وهو موافق لما يأتي في الدعوى .

قال في المحزر : ويقسم حاكم على غائب قسمة إيجاب .
وقال في المبهيج ، والمستوعب : بل مع وكيله فيها الحاضر .
واختاره في الرعاية في عقار بيد غائب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في قرية مشاعة ، قسمها فلاحوها - هل

بصح ؟ قال : إذا تهايؤها ، وزرع كل منهم حصته : فالزراع له ، ولرب الأرض نصيبه ، إلا أن من ترك نصيب ماله : فله أخذ أجرة الفضلة أو مقاسمتها .

قوله ﴿ وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ إِفْرَازُ حَقِّ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ . فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَلَيْسَتْ بَيْعًا ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب .

وهو المذهب ، كما قال .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدّمه في المذهب ، والمستوعب ، والمنعنى ، والكافي ، والهادي ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والراعيين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ، والفروع ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور المختار لعامة الأصحاب .

وحكى عن أبي عبد الله بن بطة ما يدل على أنها بيع .

قال الزركشي : وقع في تعاليق أبي حفص العكبري عن شيخه ابن بطة : أنه منع قسمة الثمار التي يجري فيها الربا خرصاً .

وأخذ من هذا : أنها عنده بيع . انتهى .

وحكى الآمدى فيه روايتين .

قال الشيخ مجد الدين : الذي تحرر عندي فيما فيه رد : أنه بيع فيما يقابل الرد ، وإفراز في الباقي . لأن أصحابنا قالوا في قسمة المطلق عن الوقف :

إذا كان فيها رد من جهة صاحب الوقف : جاز . لأنه يشتري به المطلق .

وإن كان من صاحب المطلق : لم يجوز . انتهى .

وينبني على هذا الخلاف فوائد كثيرة .

ذكر المصنف بعضها هنا ، وذكره غيره .
وذكرها فوائد آخر .
فمنها : أنه يجوز قسم الوقف على المذهب .
أعني : بلا رد عوض .
وعلى الثاني : لا يجوز .
وجزم به في الفروع .
وقال في القواعد : هل يجوز قسمته ؟ فيه طريقان .
أحدهما : أنه كإفراز الطلق من الوقف .
وهو المجزوم به في المحرر .
قلت : وفي غيره .
والطريق الثاني : أنه لا يصح قسمته على الوجهين جميعاً ، على الأصح .
وهي طريقة صاحب الترغيب .
وعلى القول بالجواز : فهو مختص بما إذا كان وقفاً على جهتين ، لا على جهة واحدة . صرح به الأصحاب .
نقله الشيخ تقي الدين رحمه الله . انتهى .
قلت : تقدم لفظه قبل ذلك في الفائدة الأولى ، عند قوله « وإن تراضيا على قسمها كذلك » فليراجع .
وكلام صاحب الفروع هناك أيضاً .
ومنها : إذا كان نصف العقار طلقاً ، ونصفه وقفاً : جازت قسمته على المذهب .
لسكن بلا رد من رب الطلق .
وقال في المحرر عليهما : إن كان الرد من رب الوقف لرب الطلق : جازت قسمته بالرضى في الأصح . انتهى .

وإن قلنا : هي بيع : لم يحز .
ومنها : جواز قسمة الثمار خرصاً ، وقسمة مايكال وزناً ، وما يوزن كيلاً ،
وتفرقهما قبل القبض فيهما ، على المذهب .
وقطع به أكثرهم .
ونص عليه في رواية الأثرم ، في جواز القسمة بالخرص .
وقال في الترغيب : يجوز في الأصح فيهما .
وقال في القواعد : وكذلك لو تقاسموا الثمر على الشجر قبل صلاحه ، بشرط
التبعية . انتهى .

وإن قلنا : هي بيع : لم يصح في ذلك كله .
ومنها : إذا حلف لا يبيع ، فقامم : لم يحث على المذهب .
ويحث إن قلنا : هي بيع .
قال في القواعد : وقد يقال : الأيمان محمولة على العرف . ولا تسمى القسمة
بيعاً في العرف . فلا يحث بها ولا بالحوالة والإقالة . وإن قيل هي بيع .
ومنها : ما قاله في القواعد : لو حلف لا يأكل مما اشتراه زيد . فاشترى زيد
وعمر وطعاماً مشاعاً - وقلنا : يحث بالأكل منه - فتقاسموا . ثم أكل الحالف من
نصيب عمرو .

فذكر الآمدى : أنه لا يحث . لأن القسمة إفراز حق لا بيع .
وهذا يقتضى أنه يحث إذا قلنا : هي بيع .
وقال القاضي : المذهب : أنه يحث مطلقاً . لأن القسمة لا تخرجه عن أن
يكون زيد اشتراه . ويحث عند أصحابنا بأكل ما اشتراه زيد ، ولو انتقل الملك
عنه إلى غيره .

وفي المغنى احتمال : لا يحث هنا .
وعليه يتخرج : أنه لا يحث إذا قلنا : القسمة بيع .

ومنها : لو كان بينهما ماشية مشتركة ، فاقسماها في أثناء الحول ، واستدما
خلطة الأوصاف .

فإن قلنا : القسمة إفراز : لم ينقطع الحول بغير خلاف .
وإن قلنا : بيع : خرج على بيع الماشية بنفسها في أثناء الحول : هل يقطعه
أم لا ؟

ومنها : إذا تقاسما وصرحا بالتراضي ، واقتصرا على ذلك .

إن قلنا : إفراز صحت .

وإن قلنا : بيع فوجهان في الترغيب .

وكان مأخذها الخلاف في اشتراط الإيجاب والقبول .

وظاهر كلامه : أنها تصح بلفظ القسمة على الوجهين .

ويتخرج أن لا تصح من الرواية التي حكها في التلخيص باشتراط لفظ البيع

والشراء .

ومنها : قسمة المهرن - كله أو نصفه - مشاعاً .

إن قلنا : هي إفراز : صحت .

وإن قلنا : بيع : لم تصح .

ولو استقر بها المرتهن ، بأن رهنه أحد الشريكين حصته من حق معين من

دار ثم اقسما . فحصل البيت في حصة شريكه .

فظاهر كلام القاضي : لا يمنع منه . على القول بالإقرار .

وقال صاحب المعنى : يمنع منه .

ومنها : ثبوت الخيار . وفيه طريقتان .

أحد هما : بناؤه على الخلاف .

فإن قلنا : إفراز : لم يثبت فيها خيار .

وإن قلنا : بيع : ثبت .

وهو المذكور في الفصول ، والتلخيص .

وفيه ما يوم اختصاص الخلاف في خيار المجلس .

فأما خيار الشرط : فلا يثبت فيها على الوجهين .

والطريق الثاني : يثبت فيها خيار المجلس وخيار الشرط ، على الوجهين .

قاله القاضي في خلافه .

ومنها : ثبوت الشفعة بالقسمة . وفيه طريقان .

أحدهما : بناؤه على الخلاف .

إن قلنا : إفراز : لم يثبت ، وإلا ثبت .

وهو الذي ذكره في المستوعب في « باب الربا » .

والطريق الثاني : لا يوجب الشفعة على الوجهين .

قاله القاضي ، وصاحب المحرر .

وقدمها في الفروع .

لأنه لو ثبت لأحدهما على الآخر لثبت للآخر عليه . فيتنافيان .

قلت : وهذه الطريقة هي الصواب .

ومنها : قسمة المتشاركين في الهدى والأضاحي اللحم .

فإن قلنا : إفراز حق : جاز .

وإن قلنا : بيع : لم يجز .

وهو ظاهر كلام الأصحاب .

قلت : لو قيل بالجواز على القولين ، لسكان أولى .

والذي يظهر : أنه مرادهم .

ومنها : لو ظهر في القسمة غبن فاحش .

فإن قلنا : هي إفراز : لم تصح . لتبين فساد الإفراز .

وإن قلنا : هي بيع : صحت . وثبت خيار الغبن .

ذكره في الترغيب ، والمستوعب ، والبلغة .

ومنها : إذا مات رجل وزوجته حامل - وقلنا : لها السكنى - فأراد الورثة

قسمة المسكن قبل انقضاء العدة من غير إضرار بها ، بأن يعملوا الحدود بخط أو نحوه من غير نقض ولا بناء .

فقال في المغنى : يجوز ذلك

ولم يبينه على الخلاف في القسمة .

مع أنه قال : لا يصح بيع المسكن في هذه الحال . لجهالة مدة الحمل المستثناة فيه حكماً .

وهذا يدل على أن هذا يفتقر في القسمة على الوجهين .

ويحتمل أن يقال : متى قلنا القسمة بيع ، وأن بيع هذا المسكن يصح : لم

تصح القسمة .

قاله في الفوائد .

ومنها : قسمة الدين في ذمم الفرءاء .

وتقدم ذلك مستوفى في أوائل « كتاب الشركة » في أثناء شركة العنان عند

قوله « وإن تقاسموا الدين في الذمة » .

ومنها : قبض أحد الشريكين نصيبه من المال المشترك المثلث مع غيبة الآخر

أو امتناعه من الإذن بدون إذن حاكم . وفيه وجهان .

وهما على قولنا : هي إفراز .

وإن قلنا : بيع : لم يحز وجهاً واحداً .

فأما غير المثلث : فلا يقسم إلا مع الشريك ، أو من يقوم مقامه .

ومنها : لو اقتسما أرضاً ، أو دارين . ثم استحققت الأرض ، أو إحدى الدارين بعد البناء .

ويأتى ذلك فى كلام المصنف فى آخر الباب .
ومنها : لو اقتسم الورثة العقار ، ثم ظهر على الميت دين أو وصية .
ويأتى ذلك أيضاً فى كلام المصنف فى آخر الباب .
ومنها : لو اقتسما داراً ، فحصل الطريق فى نصيب أحدهما . ولم يكن للآخر منفذ .

ويأتى ذلك أيضاً فى كلام المصنف فى آخر الباب .
قوله ﴿ وَيَجُوزُ لِلشَّرَكَاءِ أَنْ يَنْصِبُوا قَاسِمًا يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ . وَأَنْ يَسْأَلُوا الْحَاكِمَ نَصَبَ قَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ ﴾ بلا نزاع .
قوله ﴿ وَمِنْ شَرْطٍ مَنْ يَنْصَبُ : أَنْ يَكُونَ عَدْلًا عَارِفًا بِالقِسْمَةِ ﴾ .
وكذا يشترط إسلامه . وهذا المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وقال المصنف ، والشارح ، والزرکشی : يعرف الحساب . لأنه كالخط للكاتب
وقال فى السكافى ، والترغيب : تشترط عدالة قاسمهم ، للزوم .
وقال فى المغنى ، والشرح : تشترط عدالة قاسمهم ومعرفة ، للزوم .
وقيل : إن نصبوا غير عدل صح .

قوله ﴿ فَتَى عُدَّتِ السَّهَامُ وَخَرَجَتِ الْقُرْعَةُ : لَزِمَتِ الْقِسْمَةُ ﴾ .
هذا المذهب مطلقاً . نص عليه .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .
وصححه فى النظم ، وغيره .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح ، والمحزر ،
والفروع ، وغيرهم .
ويحتمل أن لا تلزم فيما فيه رد بخروج القرعة ، حتى يرضيا بذلك .
وهو لأبي الخطاب في الهداية .
وقيل : لا تلزم فيما فيه رد حق ، أو ضرر ، إلا بالرضا بعدها .
وقيل : لا تلزم إلا بالرضا بعد القسمة .
وقال في المغنى والسكافي : لا تلزم إلا بالرضا بعد القسمة . إن اقتسما بأنفسهما .
وقال في الرعية : وللشركاء القسمة بأنفسهم . ولا تلزم بدون رضاهم .
ويقاسم عالم بها ينصبونه .
فإن كان عدلا : لزم تقسمته بدون رضاهم ، وإلا فلا ، أو بعدل عارف
بالقسمة ينصبه حاكم بطلبهم .
وتلزم قسمته . وإن كان عبداً .
ومع الرد فيها وجهان . انتهى .
فأئمة : لو خير أحدهما الآخر : لزم برضاها وتفرقهما .
ذكره جماعة من الأصحاب .
واقصر عليه في الفروع .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي الْقِسْمَةِ تَقْوِيمٌ : لَمْ يَجْزُ أَقْلٌ مِنْ قَاسِمَيْنِ ﴾ .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ،
والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : يحزى قاسم واحد ، كما لو خلت من تقويم .

فأمرنا

إمداهما : تباح أجرة القاسم . على الصحيح من المذهب .

وعنه : هي كقربة .

نقل صالح : أكرهه .

ونقل عبد الله : أتوقاه .

والأجرة على قدر الأملاك . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

زاد في الترغيب : إذا أطلق الشركاء العقد ، وأنه لا يفرد واحد بالاستئجار

بلا إذن .

وقيل : بعدد الملاك .

وقال في الكافي : هي على ما شرطاه .

فعلى المذهب المنصوص : أجرة شاهد يخرج لقسم البلاد ، ووكيل ، وأمين

للاحتفظ : على مالك . وفلاح كأملاك .

ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال : فإذا ما منهم الفلاح بقدر ما عليه . أو يستحقه الضيف : حل لهم .

قال : وإن لم يأخذ الوكيل لنفسه إلا قدر أجرة عمله بالمعروف .

والزيادة يأخذها المقطع . فالمقطع : هو الذي ظلم الفلاحين . فإذا أعطى

الوكيل المقطع من الضريبة ما يزيد على أجرة مثله ، ولم يأخذ لنفسه إلا أجرة عمله :

جاز له ذلك .

وقال ابن هبيرة في شرح البخاري : اختلف الفقهاء في أجر القسام .

فقال قوم : على المزارع .

وقال قوم : على بيت المال .

وقال قوم : عليهما .

الثانية قوله ﴿ فَإِذَا سَأَلُوا الْحَاكِمَ قِسْمَةَ عَقَارٍ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ أَنَّهُ لَهُمْ : قِسْمَهُ . وَذَكَرَ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ : أَنَّ قِسْمَهُ بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهُمْ ، لَا عَنْ بَيِّنَةٍ شَهِدَتْ لَهُمْ بِمِلْكِهِمْ ﴾ هذا بلا نزاع .

قال القاضى : عليهما بإقرارهما ، لا على غيرهما .

قوله ﴿ وَيُمَدِّلُ الْقَاسِمُ السَّهْمَ . بِالْأَجْزَاءِ إِنْ كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً ، وَبِالْقِيمَةِ إِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً ، وَبِالرَّدِّ إِنْ كَانَتْ تَقْتَضِيهِ . ثُمَّ يَقْرَعُ بَيْنَهُمْ . فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمٌ : صَارَ لَهُ ﴾ بلا نزاع فى الجملة .

قوله ﴿ وَكَيْفَمَا أَقْرَعَ : جَازَ . إِلَّا أَنَّ الْأَحْوَطَ : أَنْ يَكْتُبَ اسْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ فِي رُقْعَةٍ ، ثُمَّ يُدْرِجُهَا فِي بِنَادِقِ شَمْعٍ ، أَوْ طِينٍ مُتَسَاوِيَةٍ الْقَدْرِ وَالْوِزْنِ . وَتُطْرَحُ فِي حِجْرٍ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ ، وَيُقَالُ لَهُ : أَخْرِجْ بُنْدُقَةً عَلَى هَذَا السَّهْمِ . فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ : كَانَ لَهُ . ثُمَّ الثَّانِي كَذَلِكَ . وَالسَّهْمُ الْبَاقِي لِلثَّالِثِ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً وَسَهْمُهُمْ مُتَسَاوِيَةً .

وَأِنْ كَتَبَ اسْمَ كُلِّ سَهْمٍ فِي رُقْعَةٍ ، وَقَالَ : أَخْرِجْ بُنْدُقَةً بِاسْمِ فُلَانٍ ، وَأَخْرِجِ الثَّانِيَةَ بِاسْمِ الثَّانِي ، وَالثَّالِثَةَ لِلثَّالِثِ : جَازَ .
والأول أحوط .

وهذا المذهب فى ذلك كله .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يخير في هاتين الصفتين .

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

قال الشارح : واختار أصحابنا في القرعة : أن يكتب رقاعاً متساوية بعدد

السهم .

وهو ههنا مخيرين بين أن يخرج السهم على الأسماء ، أو يخرج الأسماء على

السهم . انتهى .

وذكر أبو بكر : أن البنادق تجعل طينا ، وتطرح في ماء . ويعين واحداً .

فأى البنادق انحل الطين عنها ، وخرجت رقعتها على الماء : فهي له . وكذلك الثاني ،

والثالث وما بعده .

فإن خرج اثنان معاً : أعيد الإقراع . انتهى .

قوله : فَإِنْ كَانَتْ السَّهَامُ مُخْتَلِفَةً ، كَثَلَاثَةٍ ، لِأَحَدِهِمُ النِّصْفُ ،

وَلِلْآخَرِ الثُّلُثُ ، وَلِلْآخَرِ الشُّدُسُ . فَإِنَّهُ يُجْزَمُ سِتَّةَ أَجْزَاءَ ، وَتُخْرَجُ

الْأَسْمَاءُ عَلَى السَّهَامِ لَا غَيْرَ . فَيَكْتُبُ بِاسْمِ صَاحِبِ النِّصْفِ ثَلَاثَةً ،

وَبِاسْمِ صَاحِبِ الثُّلُثَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَبِاسْمِ صَاحِبِ الشُّدُسِ وَاحِدَةً . وَيُخْرَجُ

بُنْدُوقَةً عَلَى السَّهْمِ الْأَوَّلِ . فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ النِّصْفِ : أَخَذَهُ

وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ . وَإِنْ خَرَجَ اسْمُ صَاحِبِ الثُّلُثِ : أَخَذَهُ وَالثَّانِي ، ثُمَّ

يُقْرَعُ بَيْنَ الْآخَرَيْنِ ، وَالباقِي لِلثَّلَاثِ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أنه يكتب باسم صاحب النصف ثلاثة ، وباسم

صاحب الثلث اثنين ، وباسم صاحب السدس واحدة . كما قال المصنف . وعليه

جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والكافي ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع .

وقدم في المغنى : أن يكتب باسم كل واحد رقعة ، لحصول المقصود .
وقدمه في الشرح أيضاً .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنه لا قرعة في مكيل وموزن ، لالابتداء .
فإن خرجت لرب الأكثر : أخذ كل حقه .

فإن تعدد سبب استحقاقه توجه : وجهان .
فأمره : قسمة الإجماع تنقسم أربعة أقسام .

أحدها : أن تكون السهام متساوية ، وقيمة الأجزاء متساوية . وهي مسألة
المصنف الأولى .

الثاني : أن تكون السهام مختلفة . وقيمة الأجزاء متساوية . وهي مسألة
المصنف الثانية .

الثالث : أن تكون السهام متساوية . وقيمة الأجزاء مختلفة .
الرابع : أن تكون السهام مختلفة ، والقيمة مختلفة .

فأما الأول ، والثاني : فقد ذكرنا حكمهما في كلام المصنف .
وأما القسم الثالث - وهو أن تكون السهام متساوية والقيمة مختلفة - : فإن
الأرض تعدل بالقيمة ، ونجعل ستة أسهم متساوية القيمة . ويفعل في إخراج السهام
مثل الأول .

وأما القسم الرابع - وهو ما إذا اختلفت السهام والقيمة - : فإن القاسم يعدل
السهام بالقيمة . ويجعلها ستة أسهم متساوية القيم . ثم يخرج الرقاع فيها الأسماء
على السهام ، كالقسم الثالث سواء ، إلا أن التعديل هنا بالقيم ، وهناك بالمساحة .
قوله ﴿ فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ غُلَطًا فِيمَا تَقَاسَمُوهُ بِأَنْفُسِهِمْ ، وَأَشْهَدُوا عَلَى

تَرَاضِيهِمْ بِهِ : لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب .
جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والحرر ، والوجيز ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقيل : يقبل قوله مع التنبيه .
اختاره المصنف .
وقال في الرعايتين ، والحاوي : لم يقبل قوله ، وإن أقام بينة ، إلا أن
يكون مسترسلا .

زاد في الكبرى : أو مغبونا بما لا يتسامح به عادة ، أو بالثلث أو بالسدس ،
كما سبق .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِيمَا قَسَمَهُ قَاسِمُ الْحَاكِمِ : فَعَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ ،
وَالْإِلَّا فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ .

وَإِنْ كَانَ فِيمَا قَسَمَهُ قَاسِمُهُمُ الَّذِي نَصَبُوهُ ، وَكَانَ فِيمَا اعْتَبَرْنَا فِيهِ
الرِّضَا بَعْدَ الْقُرْعَةِ : لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَقَاسِمِ الْحَاكِمِ ﴿
بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ تَقَاسَمُوا ، ثُمَّ اسْتَحِقَّ مِنْ حِصَّةٍ أَحَدُهُمَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ :
يَطْلَتْ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والهادي
والكافي ، والمنفى ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع ، والوجيز ، والمنور ، ومنتهج الأدي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقال في القواعد : ومن الفوائد : لو اقتسما داراً نصفين ظهر بعضها مستحقاً .
فإن قلنا : القسمة إفرار : انتقضت القسمة لفساد الإفرار .
وإن قلنا : بيع : لم تنتقض ، ويرجع على شريكه بقدر حقه في المستحق .
كما إذا قلنا بذلك في تفريق الصفقة . كما لو اشترى داراً فبان بعضها مستحقاً .
ذكره الأمدى .

وحكى في الفوائد - عن صاحب المحرر - : أنه حكى فيه في هذه المسألة
ثلاثة أوجه .

وظاهر ما في المحرر يخالف ذلك .

فائدة : لو كان المستحق من الحصتين ، وكان معيناً : لم تبطل القسمة فيما بقي
على الصحيح من المذهب .

جزم به في المحرر ، والوجيز .

وقدمه في الفروع ، والقواعد .

وقيل : تبطل .

وهو احتمال في الكافي ، بناء على عدم تفريق الصفقة ، إذا قلنا : هي بيع .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ شَائِعًا فِيهِمَا . فَهَلْ تَبْطُلُ الْقِسْمَةُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن منبج ، والقواعد
الفقهية .

أمرهما : تبطل . وهو الصحيح من المذهب .

اختاره القاضي ، وابن عقيل .

قل في الخلاصة : بطلت ، في الأصح .

وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : لا تبطل في غير المستحق .

قدمه في المغنى ، والشرح .

فأمرنا

إمدهما : لو كان المستحق مشاعاً في أحدهما ، فهي كالتي قبلها - خلافاً ومذهباً . على الصحيح من المذهب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : تبطل هنا وإن لم تبطل في التي قبلها .

وظاهر كلامه في القواعد : أن ذلك كله مبني على أن القسمة إفراز وبيع .
وتقدم لفظه .

الثانية : قال المجد : الوجهان الأولان فرع على قولنا بصحة تفريق الصفقة في البيع . وهو المذهب ، على ما تقدم .

فأما إن قلنا : لا تتفرق هناك : بطلت هنا وجهاً واحداً .

وقل في البلغة : إذا ظهر بعض حصّة أحدهما مستحقاً : نقضت القسمة .

وإن ظهرت حصتهما على استواء النسبة ، وكان معيناً : لم تنقض إذا علنا ففساد تفريق الصفقة بالجهالة .

وإن علناه باشتغالها على ما لا يجوز : بطلت . وإن كان المستحق مشاعاً : انتقضت القسمة في الجميع . على أصح الوجهين .

قوله ﴿ وَإِذَا اقْتَسَمَا دَارَيْنِ قِسْمَةَ تَرَاضَ . فَبَنَى أَحَدُهُمَا فِي نَصِيْبِهِ ، ثُمَّ خَرَجَتْ الدَّارُ مُسْتَحَقَّةً ، وَتَقِضَ بِنَاؤُهُ : رَجَعَ بِنَصْفِ قِيَمَتِهِ عَلَى شَرِيْكِهِ ﴾ .

وقال في الهداية : قال شيخنا : يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء .
واقترع عليه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم ،
والرايعتين ، والحاوي الصغير ، ومنتهج الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
قال الشارح : هكذا ذكره الشريف أبو جعفر ، وحكاه أبو الخطاب عن
القاضي .

وجزم به الشارح ، ونصره .

قال : هذه قسمة بمنزلة البيع .

فإن الدارين لا يقسمان قسمة إجبار ، وإنما يقسمان بالتراضي . فتكون جارية
مجري البيع .

قال : وكذلك يخرج في كل قسمة جارية مجري البيع . وهي قسمة التراضي
كالتى فيه رد عوض ، ومالا يجبر على قسمته لضرر فيه .

فأما قسمة الإجبار : إذا ظهر نصيب أحدهما مستحقا بعد البناء والغراس فيه :
فنقص البناء وقلم الغراس .

فإن قلنا : القسمة بيع : فكذلك .

وإن قلنا : ليست بيعا : لم يرجع به .

هذا الذى يقتضيه قول الأصحاب . انتهى .

وقال في القواعد : إذا اقتسما أرضا . فبني أحدهما في نصيبه وغرس ، ثم
استمحت الأرض فقلع غرسه وبناءه .

فإن قلنا : هي إفراز حق : لم يرجع على شريكه .

وإن قلنا : بيع : رجع عليه بقيمة النقص ، إذا كان عالما بالحال دونه .

وقال : ذكره في المغنى . ثم ذكر قول القاضي المتقدم .

وقال في الفروع : وإن بنى أو غرس . فخرج مستحقا ، فقلع : رجع على
شريكه بنصف قيمته في قسمة الإجبار .

وإن قلنا : هي بيع ، كقسمة تراض ، وإلا فلا .
وأطلق في التبصرة رجوعه . وفيه احتمال . انتهى .
قال الناظم :

وإن بان في الإجماع لم يغرم البنا ولا الغرس . إذ هي ميزحق بأجود
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا لم يرجع - حيث لا يكون بيعا - فلا
يرجع بالأجرة ، ولا بنصف قيمة الولد في الغرور ، إذا اقتسما الجوارى أعيانا .
وعلى هذا : فالذي لم يستحق شيئا من نصيبه يرجع الآخر عليه بما فوته عليه
من المنفعة هذه المدة .

وهنا احتمالات .
أحدها : التسوية بين القسمة والبيع .
الثاني : الفرق مطلقا .
والثالث : إلحاق ما كان من القسمة بيعا بالبيع .
قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا عَيْبٌ : فَلَهُ فَسْخُ الْقِسْمَةِ ﴾ .
يعنى : إذا كان جاهلا به .
وله الإمساك مع الأرض .

هذا المذهب .
جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، ومنتخب الأدمى وغيرهم .
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ،
والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن تبطل القسمة . لأن التعديل فيها شرط ولم يوجد ، بخلاف البيع .
قوله ﴿ وَإِذَا اقْتَسَمَ الْوَرَثَةُ الْعَقَّارَ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ . فَإِنْ
قُلْنَا : هِيَ إِفْرَازُ حَقٍّ : لَمْ تَبْطُلِ الْقِسْمَةُ . وَإِنْ قُلْنَا : هِيَ بَيْعٌ : انْبَنَى عَلَى

يبيع التركة قبل قضاء الدين : هل يجوز ؟ على وجهين .

اعلم أنا إذا قلنا : القسمة إفراز حق . فإنها لا تبطل . ولا تفريع عليه .
وإن قلنا : هي بيع : انبنى على صحة بيع التركة قبل قضاء الدين : هل يصح
أم لا ؟

فأطلق المصنف هنا وجهين .

وهما روايتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

أمرهما : يصح بيعها قبل قضاء الدين . وهو المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا المذهب . وهو أولى .

قال في الفروع : ويصح البيع على الأصح إن قضى .

قال في المحرر : أصح الروايتين : الصحة .

وصححه الناظم ، وصاحب المبهج ، وصاحب التصحيح .

قال في القاعدة الثالثة والخمسين : أحكما يصح .

والوجه الثاني : لا يصح .

فعليه : يصح العتق . على الصحيح من المذهب .

وقدومه في القواعد .

واختار ابن عقيل في نظرياته : لا ينفذ إلا مع يسار الورثة .

قلت : وهو الصواب . لأن تصرفهم تبع لتصرف الموروث في مرضه .

وهذا متوجه على قولنا : إن حق الغرماء متعلق بالتركة في المرض .

وعلى المذهب : النماء للوارث كنماء جان . على الصحيح من المذهب ،

لا كمرهون .

قال في الترغيب وغيره : هو المشهور .

وقيل : النماء تركة .

وقال في الانتصار : من أدى نصيبه من الدين : انفك نصيبه منها ، كجان .

فأمره : لا يمنع الدين الذي على الميت نقل تركته إلى الورثة .

على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

منهم : أبو بكر ، والقاضي ، وأصحابه .

قال ابن عقيل : هي المذهب .

قال الزركشي : هذا المنصوص المشهور المختار للأصحاب .

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله : أن المفلس إذا مات سقط حق البائع من

عين ماله . لأن المال انتقل إلى الورثة .

قال في القواعد الفقهية : أشهر الروايتين الانتقال .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه رواية ثانية : يمنع الدين نقلها بقدره .

ونقل ابن منصور : لا يرثون شيئاً حتى يؤدوه .

وذكرها جماعة .

وصحح الناظم المنع .

ونصره في الانتصار .

وتقدم فوائد الخلاف في « باب الحجر » بعد قوله « ومن مات وعليه دين

مؤجل » وهي فوائد جليلة ، فلتراجع .

قال في الفروع : والروايتان في وصية بمعين .

ونص في الانتصار : على المنع .

وذكر عليه : إذا لم يستغرق التركة ، أو كانت الوصية بمجهول منعاً . ثم سلم

اتعلق الإرث بكل التركة ، بخلافهما . فلا مزاحمة .

وذكر منعاً وتسليماً : هل للوارث - والدين مستغرق - الأيفاء من غيرها ؟ .

وقال في الروضة : الدين على الميت لا يتعلق بتركته ، على الصحيح من المذهب .

وفائدته : أن لهم أداءه وقسمة التركة بينهم .

قال : وكذا حكم مال المفلس .

وقال في القواعد : ظاهر كلام طائفة من الأصحاب : اعتبار كون الدين محيطاً بالتركة حيث فوضوا المسألة في الدين المستغرق .

ومنهم من صرح بالمنع من الانتقال ، وإن لم يكن مستغرقاً .

ذكره في مسائل الشفعة .

وقال في القواعد أيضاً : تعلق حق الغرماء بالتركة ، وهل يمنع انتقالها ؟ على

روايتين

وهل هو كمتعلق الجناية أو الرهن ؟ .

اختلف كلام الأصحاب في ذلك .

وصرح الأكثرون : أنه كمتعلق الرهن .

قال : ويفسر بثلاثة أشياء :

أهمها : أن تعلق الدين بالتركة وبكل جزء من أجزائها . فلا ينقل منها شيء حتى يوفى الدين كله .

وصرح بذلك القاضي في خلافه ، إذا كان الوارث واحداً .

قال : وإن كانوا جماعة : انقسم عليهم بالخصص . وتعلق كل حصة من الدين

بنظيرها من التركة وبكل جزء منها . فلا ينفذ منها شيء حتى يوفى جميع تلك

الحصة . ولا فرق في ذلك بين أن يكون الدين مستغرقاً للتركة ، أم لا .

صرح به جماعة .

منهم : صاحب الترغيب في المفلس .

الثاني : أن الدين في الذمة . ويتعلق بالتركة . وهل هو باقٍ في ذمة الميت ،

أو انتقل إلى ذم الورثة ، أو هو متعلق بأعيان التركة لا غير ؟ فيه ثلاثة أوجه .

الأول : قول الأدمي ، وابن عقيل في القنون .

والثاني : قول القاضي في خلافه ، وأبي الخطاب في انتصاره ، وابن عقيل في

موضع آخر .

وكذلك القاضي في المجرّد . لكنّه خصه بحالة تأجيل الدين لمطالبة الورثة

بالتوثقة .

والثالث : قول ابن أبي موسى .

التفسير الثالث من تفسير تعلق حق الغرماء ، كتعلق الرهن : أنه يمنع صحة

التصرف . وفيه وجهان .

وهل تعلق حقهم بالمال من حين المرض ، أم لا ؟ تردد الأصحاب في ذلك .

انتهى .

وتقدم بعض ذلك في « باب الحجر » .

قوله « وَإِذَا اقْتَسَمَا ، فَحَصَلَتِ الطَّرِيقُ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا ، وَلَا مَنْفَذَ

لِلْآخَرِ : بَطَلَتِ الْقِسْمَةُ » .

لعدم التعديل والنفع .

وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ،

والرعايتين ، والحاوي ، ومنتهج الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، والقواعد ، والنظم ، وغيرهم .

وخرج المصنف في المغني وجهاً : أنها تصح ويشتركان في الطريق من نص

الإمام أحمد - رحمه الله - على اشتراكهما في مسيل الماء .

وقال في القواعد : ويتوجه - إن قلنا : القسمة إفراز - : بطلت . وإن قلنا

بيع : صحت ، ولزم الشريك تمسكينه من الاستطراق . بناء على قول الأصحاب :
إذا باعه بيتاً في وسط داره ، ولم يذكر طريقاً : صح البيع ، واستتبع طريقه .
كما ذكره القاضى في خلافه : لو اشترط عليه الاستطراق في القسمة : صح .
قال المجد : هذا قياس مذهبنا في جواز بيع .

وفي منتخب الأدمى البغدادى : يفسخ بهيب ، وسد المنفذ عيب .

فوائد

الأولى : مثل ذلك في الحكم : لو حصل طريق الماء في نصيب أحدهما .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال في الفروع : ونصه : هو لها ما لم يشترط رده . وهذا المذهب .

وجزم به في المغنى ، والشرح .

والمصنف : قاس المسألة الأولى على هذه ، كما تقدم في التخريج .

ونقل أبو طالب في مجرى الماء : لا يغير مجرى الماء . ولا يضر بهذا ، إلا أن

يتكلف له النفقة حتى يصلح له المسيل .

الثانية : لو كان للدار ظلة ، فوقعت في حق أحدهما : فهى له بمطلق العقد .

قاله الأصحاب .

الثالثة : لو ادعى كل واحد : أن هذا البيت من سهمى : تحالفا ونقضت

القسمة .

الرابعة : قوله ﴿ وَيَجُوزُ لِلَّابِ وَالْوَصِيِّ قَسْمُ مَالِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ مَعَ

شَرِيكِهِ ﴾ بلا نزاع .

ويجبران في قسمة الإيجاب .

ولهما أن يقاسما قسمة التراضى إن رأيا المصلحة .

وتقدم حكم ما إذا غاب الولى في قسمة الإيجاب : هل يقسم الحاكم ؟

وتقدم : إذا غاب أحد الشريكين في « فصل قسمة الإيجاب » والله أعلم .

باب الدعاوى والبيّنات

فأئمة : واحد الدعاوى : دعوى .

قال المصنف ، والشارح : معناها فى اللغة : إضافة الإنسان إلى نفسه شيئاً : ملكاً ، أو استحقاقاً ، أو صفة ، ونحوه .

وفى الشرع : إضافته إلى نفسه استحقاق شىء فى يد غيره ، أو فى ذمته .

وقال ابن عقيل : الدعوى : الطلب . لقوله تعالى (٣٦ : ٥٧) ولهم ما يدعون

زاد ابن أبى الفتح : زاعماً ملكه . انتهى .

وقيل : هى طلب حق من خصم عند حاكم ، وإخباره باستحقاقه ، وطلبه منه .

وقال فى الرعاية : قلت : هى إخبار خصم باستحقاق شىء معين أو مجهول

كوصية وإقرار عليه ، أو عنده له ، أو لموكله ، أو توكيله ، أو لله حسبة ، يطلبه منه عند حاكم .

قوله ﴿ المدعى : مَنْ إِذَا سَكَتَ تَرَكَ . وَالْمُنْكَرُ : مَنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يُتْرَكْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، والنظم ، والوجيز ،

وغيرهم .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : المدعى من يدعى خلاف الظاهر ، وعكسه المنكر .

وأطلقهما فى المستوعب .

وقال الشارح : وقيل : المدعى من يلتمس بقوله أخذ شىء من يد غيره .

وإثبات حق فى ذمته . والمدعى عليه : من ينكر ذلك .

وقدم هو أيضاً ، والمصنف : أن المدعى عليه من يضاف إليه استحقاق شيء عليه .

وقد يكون كل واحد منهما مدعياً ومدعى عليه . بأن يختلفا في العقد . فيدعى كل واحد منهما : أن الثمن غير الذي ذكره صاحبه . انتهى .

وقيل : هو من إذا سكت ترك مع إمكان صدقه .

قال الزركشي : ولا بد من هذا القيد .

وقيل : المدعى : هو الطالب . والمنسكر : هو المطلوب .

وقيل : المدعى : من يدعى أمراً باطناً خفياً . والمنسكر : من يدعى أمراً ظاهراً جلياً .

ذكرها في الرعاية . وذكر أقوالاً أخرى

وأكثرها يعود إلى الأول .

ومن فوائد الخلاف : لو قال الزوج « أسلمنا معاً . فالنكاح باق » وادعت الزوجة : أنها أسلمت قبله ، فلا نكاح .

فالمدعى : هي الزوجة . على المذهب .

وعلى القول الثاني : المدعى هو الزوج .

تنبيه : قال بعضهم : الحد الأول فيه نظر . لأن كل ساكت لا يطالب بشيء .

فإنه متروك .

وهذا أعم من أن يكون مدعياً أو مدعى عليه . فيترك مع قيام الدعوى .

فتعريفه بالسكوت وعدمه : ليس بشيء .

والأولى أن يقال : المدعى من يطالب غيره بحق يذكر استحقاقه عليه .

والمدعى عليه : المطالب . بدليل قوله عليه أفضل الصلاة والسلام « البينة على

المدعى » وإنما تكون البينة مع المطالبة ، وأما مع عدمها فلا . انتهى .

ويمكن أن يجاب ، بأن يقال : المراد بتعريف « المدعى » و « المدعى عليه »

حال المطالبة . لأنهم ذكروا ذلك ليعرف من عليه البينة ممن عليه الجمين . وإنما يعرف ذلك بعد المطالبة .

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : قولهم « المدعى من إذا سككت ترك » ينبغي أن يقيد ذلك : إن لم تتضمن دعواه شيئاً إن لم يثبت ، لزمه حد أو تعزير . كمن ادعى على إنسان أنه زنى بانيته ، أو أنه سرق له شيئاً . وأنه قاذف في الأولى ، طالب لعرضه في الثانية . فإن لم يثبت دعواه لزمه القذف في الأولى ، والتعزير في الثانية .

وقد يجاب : بأنه متروك من حيث الدعوى ، مطلوب بما تضمنته . فهو متروك مطابقة . مطلوب تضمنياً .

فأمرتاه

إمدهما : قوله ﴿ وَلَا تَصِحَّ الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارُ ، إِلَّا مَنْ جَازَ التَّصَرُّفِ ﴾ .

وهو صحيح . ولكن تصح على السفهه فيما يؤخذ به حال سفهه ، وبعد فك حجره . ويحلف إذا أنكر .

وتقدم ذلك أيضاً في أول « باب طريق الحكم وصفته » .

وقال في الرعاية : وكل منهما رشيد ، يصح تبرعه وجوابه بإقرار أو إنكار ، وغيرها .

الثاني : قوله ﴿ وَإِذَا تَدَاعَا عَيْنَا : لَمْ تَخُلْ مِنْ أَقْسَامِ ثَلَاثَةٍ . أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا . فَهِيَ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ : أَنَّهَا لَهُ . لَأَحَقَّ لِلآخَرِ فِيهَا ، إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً ﴾ بلا نزاع .

لكن لا يثبت الملك له بذلك كثبوته بالبينة . فلا شفعة له بمجرد اليد .

ولا تضمن عاقلة صاحب الحائط المائل بمجرد اليد . لأن الظاهر لا تثبت به الحقوق ، وإنما ترجح به الدعوى .

ثم في كلام القاضي - في مسألة النافي للحكم - : يمين المدعى عليه دليل . وكذا قال في الروضة .

وفيها أيضاً : إنما لم يحتاج إلى دليل . لأن اليد دليل الملك . وقال في التمهيد : يده بينة .

وإن كان المدعى عليه ديناً . فدليل العقل على براءة ذمته : بينة ، حتى يجوز له أن يدعوا الحاكم إلى الحكم بثبوت العين له دون المدعى ، وبراءة ذمته من الدين قال في الفروع : كذا قال .

ثم قال : وينبغي - على هذا - أن يحكى في الحكم صورة الحال ، كما قاله أصحابنا في قسمة عقار لم يثبت عنده الملك .

وعلى كلام أبي الخطاب : يصرح في القسمة بالحكم . وأما على كلام غيره : فلا حكم .

وإن سأله المدعى عليه محضراً بما جرى : أجابه .

ويذكر فيه : أن الحاكم أبقى العين بيده . لأنه لم يثبت ما يرفعها ويزيلها .

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَا دَابَّةً ، أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا ، أَوَّلُهُ عَلَيْهَا حِمْلٌ . وَالْآخِرُ آخِذٌ بِرِمَامِهَا . فَهِيَ لِلأَوَّلِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المعنى ، والحرر ، والشرح ، والوجيز ، والنظم ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : هي للثاني إذا كان مكارياً .

فأمرتا

إحداهما : لو كان لأحدهما عليها حمل ، والآخر راكبها : فهي للراكب .
قاله المصنف والشارح .

فإن اختلفا في الحمل . فادعاه الراكب ، وصاحب الدابة : فهي للراكب .
وإن تنازعا قيصاً . أحدهما لابس ، والآخر آخذ بكمه : فهو للابس بلا نزاع .
كما قال المصنف هنا .

فإن كان كنه في يد أحدهما وباقيه مع الآخر ، أو تنازعا عمامة ، طرفها في يد
أحدهما ، وباقيها في يد الآخر : فهما فيها سواء .
ولو كانت دار فيها أربع بيوت ، في أحدها ساكن ، وفي الثلاثة ساكن .
واختلفا : فلكل واحد منهما ما هو ساكن فيه .

وإن تنازعا المساحة التي يتطرق منها إلى البيوت . فهي بينهما نصفان .
الثانية : لو ادعى شاة مسلوخة ، بيد أحدهما جلدها ورأسها وسواقطها . وبيد
الآخر بقيتها ، وادعى كل واحد منهما كلها ، وأقاما بينتين بدعواهما . فلكل
واحد منهما ما بيد صاحبه .

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَ صَاحِبُ الدَّارِ وَالْخَيَّاطُ الْإِبْرَةَ وَالْمَقْصَّ : فَهُمَا
لِلْخَيَّاطِ . وَإِنْ تَنَازَعَ هُوَ وَالْقَرَّابُ الْقُرْبَةَ : فَهِيَ لِلْقَرَّابِ ﴾ .
بلا نزاع فيهما .

وقوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَا عَرَصَةً فِيهَا شَجَرٌ أَوْ بَنَاءٌ لِأَحَدِهِمَا : فَهِيَ لَهُ ﴾ .
هذا المذهب مطلقاً .

وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في المنع ، والمحرم ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا تكون له إلا بيينة .

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَا حَاطًا مَعْقُودًا بَيْنَهُمَا أَحَدٌ أَخَذَهُ ، أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ اتِّصَالًا لَا يُمْسِكُنْ إِحْدَاهُمَا وَلَهُ عَلَيْهِ أَنْزَجُ ﴾ .

وهو ضرب من البناء ، ويقال له طاق .

﴿ فَهَوَّ لَهُ ﴾ : يعني : يمينه .

وهذا المذهب بهذا الشرط .

أعني إذا كان متصلا اتصالا لا يمكن إحداثه . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .

وكذا لو كان له عليه ستره ، لكن لو كان متصلا ببناء أحدهما اتصالا

يمكن إحداثه ، فظاهر كلام المصنف هنا : أنه لا يرجح بذلك .

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وهو صحيح . وهو المذهب .

اختاره القاضي ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : هو كما لو لم يمكن إحداثه .

وهو ظاهر كلام الخرق في آخر « باب الصلح » .

فأمره : لو كان له عليه جذوع : لم يرجح بذلك . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم .

ذكره في المحزر ، وغيره ، في « باب أحكام الجوار » .

قال في عيون المسائل : لا يقدم صاحب الجذوع . ويحكم اصحاب الأزج .

لأنه لا يمكن حدوثه بعد كمال البناء .

ولأننا قلنا : له وضع خشبه على حائط جاره ما لم يضر . فلهذا لم يكن دلالة على اليد ، بخلاف الأرج . لا يجوز عمله على حائط جاره . انتهى .
وقيل : يرجح بذلك أيضاً .

وتأتى المسألة قريباً بأعم من هذا .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مَحْلُولًا مِنْ بَنَاهُمَا ﴾ .

أى : غير متصل بينهما .
﴿ أَوْ مَعْقُودًا بِهِمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا ﴾ بلا نزاع .

ويتحالفان . فيحلف كل واحد منهما للآخر : أن نصفه له . على الصحيح من المذهب .

وجزم به فى الوجيز .
وقدمه فى القروع .

وقال المصنف ، والشارح ، والزركشى : وإن حلف كل واحد منهما على جميع الحائط . أنه له : جاز .

قال الزركشى : قلت : والذى ينبغى أن تجب اليمين ، على حسب الجواب .
قوله ﴿ وَلَا تُرْجَّحُ الدَّعْوَى بَوَضعِ خَشَبٍ أَحَدِهِمَا عَلَيْهِ ، وَلَا بِوُجُوهِ الآجِرِ وَالتَّزْوِيقِ وَالتَّجْصِصِ وَمَعَاقِدِ الْقُمُطِ فِي الْجُصِّ ﴾ .
هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .
قال المصنف ، والشارح : قال أصحابنا : لا ترجح دعوى أحدهما بوضع خشبه على الحائط .

وقطعا بذلك فى وجوه الآجر ، والتزويق ، والتجصيص ، ومعاقد القمط فى الجص ، ونحوها .

ويحتمل أن ترجح الدعوى بوضع خشب أحدهما عليه .
وإليه ميل المصنف ، والشارح .
وتقدم كلامه في عيون المسائل في الجدوع .
قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَ صَاحِبُ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ فِي سُلْمٍ مَنْصُوبٍ ،
أَوْ دَرَجَةٍ : فَهِيَ لِصَاحِبِ الْعُلُوِّ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَ الدَّرَجَةِ مَسْكَنٌ
لِصَاحِبِ السُّفْلِ . فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا ﴾ بلا نزاع .
لكن لو كان في الدرجة طاقة ، ونحوها مما يرتفق به : لم يكن ذلك له .
على الصحيح من المذهب .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .
وقيل : متى كان له في الدرجة طاقة ، أو نحوها : كانت بينهما .
وهو احتمال في المغنى ، والشرح .
وأطلق وجهين في المحرر ، في « باب أحكام الجوار » .
قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي السَّقْفِ الَّذِي بَيْنَهُمَا : فَهُوَ بَيْنَهُمَا ﴾ .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح
والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .
وقال ابن عقيل : هو لرب العلو .

فأمره : لو تنازعا الصحن والدرجة في الصدر : فيبينهما .
وإن كانت في الوسط . فما إليهما بينهما ، وما وراءه لرب السفلى . على الصحيح
من المذهب .
وقيل : بينهما .

والوجهان : إن تنازع رب باب بصدر الدرب ، ورب باب بوسطه في صدر الباب .

قاله في الترغيب ، وغيره ، في الصلح .

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَ الْمُؤْجِرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ ، أَوْ مِصْرَاعٍ لَهُ شَكْلٌ مَنْصُوبٌ فِي الدَّارِ : فَهُوَ لِصَاحِبِهَا ﴾ .

على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقطع به أكثرهم .

وقال في الرعاية الكبرى : فهو للمؤجر في الأصح . وإلا فهو بينهما .

يعنى : وإن لم يكن له شكل منصوب ، فهو بينهما .

وهذا المذهب .

جزم به في المحرر ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحاوي الصغير .

وقدمه في الرعاية الصغرى ، والفروع .

والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه لرب الدار مطلقاً ، وهو المؤجر .

كما يدخل في البيع عند الإطلاق . ولعله المذهب .

وقيل : هو بينهما مطلقاً . وهو ضعيف جداً .

وقدم في الرعاية الكبرى : أنه بينهما نصفان ، ويحلفان .

وقال في الرعاية الصغرى - بعد أن قدم الأول - وقيل : ما يدخل في مطلق

البيع : المؤجر . وما لا يدخل فيه ولا جرت به العادة : فلمستأجر .

وفيا جرت به العادة ، ولا يدخل في البيع : أوجه .

الثالث : أنه مع شكل له منصوب في المكان : للمؤجر . وإلا فلمستأجر .

انتهى .

قوله ﴿وَإِنْ تَنَازَعَا دَارًا فِي أَيْدِيهِمَا . فَادْعَاهَا أَحَدُهُمَا ، وَادَّعَى الْآخَرُ نِصْفَهَا : جُعِلَتْ يَنْهَمًا نِصْفَيْنِ . وَالْيَمِينُ عَلَى مُدْعَى النِّصْفِ ﴾ .
وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في الشرح ، والوجيز ، والنظم ، والمحرم .
وقدمه في المغنى ، والفروع ، والرعاية الكبرى .
وذكر أبو بكر ، وابن أبي موسى ، وأبو الفرج : أنهما يتحالفان .
وكذا الحكم لو ادعى أقل من نصفها ، وداعى الآخر كلها ، أو أكثر مما بقى .
وصاحب المحرم ، والفروع ، وغيرهما : إنما فرضوا المسألة في ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ ، أَوْ وَرَثَتُهُمَا فِي قِمَاشِ الْبَيْتِ . فَمَا كَانَ يَصْلُحُ لِلرَّجَالِ فَهُوَ لِلرَّجُلِ . وَمَا كَانَ يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ . وَمَا كَانَ يَصْلُحُ لهُمَا فَهُوَ يَنْهَمًا ﴾ .
هذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في الشرح ، والخرق ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة
مع أن كلامهم محتمل للخلاف .
وقدمه في المغنى ، والمحرم ، وشرح ابن منجا ، والفروع ، والرعايتين ،
والحاوى الصغير ، والنظم ، وغيرهم .

وقيل : الحكم كذلك إن لم تسكن عادة .
فإن كان ثم عادة : عمل بها .
نقل الأثرم : المصحف لها .

فإن كانت المرأة لا تقرأ أو لا تعرف بذلك : فهو له .
وجزم به الزركشى .

قلت : وهو الصواب .

وقال القاضي : إن كان يدهما المشاهدة : فيبينهما . وإن كان بيد أحدهما
المشاهدة : فهو له .

كما يأتي عنه في المسألة التي بعدها .

قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتَلَفَ صَانِعَانِ فِي قِمَاشٍ دُكَّانٍ لَهُمَا : حُكْمٌ بِآلَةٍ كُلِّ
صِنَاعَةٍ لِصَاحِبِهَا ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رحمه الله - وَالْخُرْقَى ﴾ .
وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ،
والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضي : إن كانت أيديهما عليه من طريق الحكم : فكذلك . وإن
كانت من طريق المشاهدة : فهو بينهما على كل حال .

وتقدم كلامه في المسألة التي قبلها .

قلت : يحتمل أن تكون حكاية المصنف عن القاضي راجعة إلى المسألتين .
وهو أولى .

لكن الشارح لم يذكره إلا في هذه المسألة .

وتنبه ابن منجا في شرحه لذلك . فقال : الخلاف عائد إلى المسألتين .
وصرح به المصنف في المغنى .

وكذا في الفروع .

قلت : وكلامه في الهداية ، والمحزر ، والحاوي : محتمل أيضاً .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكلام القاضي في التعليق يقتضي أن المدعى
به متى كان بيدهما : مثل أن يكونا بدكان ، وكالزوجين .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ : حُكْمٌ لَهُ بِهَا ﴾ .

إن كانت البينة للمدعى وحده ، وكانت العين في يد المدعى عليه : فإنه يحكم
له بها من غير يمين . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
قال المصنف : بغير خلاف في المذهب .

ثم قال : قال الأصحاب : لا فرق بين الحاضر والغائب ، والحي والميت ،
والعاقل والمجنون ، والصغير والكبير .

وقال الشافعي رحمه الله : إذا كان المشهود عليه لا يعبر عن نفسه : أحلف
المشهود له . لأنه يعبر عن نفسه في دعوى القضاء والإبراء . فيقوم الحاكم مقامه .
قال المصنف : وهذا حسن . ومال إليه .

قلت : قد تقدمت المسألة بأعم من هذا في قول المصنف في « باب طريق
الحكم وصفته » : « وإن ادعى على غائب ، أو مستتر في البلد ، أو ميت ، أو صبي
أو مجنون ، وله بينة : سمعها الحاكم . وحكم بها » .
وهل يحلف المدعى : أنه لم يبرأ إليه منه ، ولا من شيء منه ؟ على روايتين .
وذكرنا الصحيح من المذهب منهما هناك .

ثم رأيت الزكشي حكى كلامه في المغني . وقال : هذا عجيب منه .
فإنه ذكر في مختصره ومختصر غيره : أن الدعوى إذا كانت على غائب ، أو
غير مكلف : فهل يحلف مع البينة ؟ على روايتين . انتهى .
وإن كانت البينة للمدعى عليه وحده ، فلا يمين عليه على المذهب . وفيه
احتمال . ذكره المصنف .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَيِّنَةٌ : حَكَمَ بِهَا لِلْمُدْعَى . فِي
ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .

يعني تقدم بينة الخارج . وهو المدعى . وهو المذهب . كما قال .
وعليه جماهير الأصحاب .

وسواء كان بعد زوال يده أولاً .

قال الإمام أحمد رحمه الله : البينة المدعى ، ليس لصاحب الدار بينة .

قال في الانتصار : كالأنسمع بينة منكر أولاً .

قال الشارح : هذا المشهور .

قال الزركشي : هذا المشهور من الروايات ، واختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال هو وغيره : هذا المذهب .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : إن شهدت بينة المدعى عليه أنها له ، نتجت في ملكه أو قطيعه

من الأغنام : قدمت بينته ، وإلا فهي المدعى بينته .

قال القاضي فيهما : إذا لم يكن مع بينة الداخل ترجيح : لم يحكم بها : رواية

واحدة .

وقال أبو الخطاب : فيه رواية أخرى : أنها مقدمة بكل حال .

يعنى : تقدم بينة الداخل بكل حال .

واختارها أبو محمد الجوزي .

وعنه : يحكم بها المدعى إن اختصت بينته بسبب أو سبق .

فعلى هذه الرواية والرواية الثانية : يكفي سبب مطلق على الصحيح .

قدمه في الفروع .

وعنه تعتبر إفادته للسبق . وأطلقهما في المحرر ، والزركشي .

ويأتى نقله في الوسيلة .

فأمره : لو أقام كل واحد منهما بينة : أنها نتجت في ملكه : تعارضتا . على

الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .
 وقدم في الإرشاد : أن بينة المدعى تقدم .
 قوله ﴿ فَإِنْ أَقَامَ الدَّاحِلُ بَيِّنَةً : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الْخَارِجِ ، وَأَقَامَ
 الْخَارِجُ بَيِّنَةً : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الدَّاحِلِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : تَقَدَّمَ بَيِّنَةُ
 الدَّاحِلِ ﴾ .

كذا قال المصنف ، والشارح ، وابن منبج في شرحه .
 وقدمه في الرعايتين ، والحاوي .
 وجزم به في الوجيز ، والتسهيل للحلواني .
 قاله في تصحيح الحرر .
 وقيل : تقدم بينة الخارج .
 وقيل : يتعارضان .
 وأطلقهن في الحرر ، والفروع ، والنظم .

فأمرنا

إحداهما : لو كانت في يد أحدهما ، وأقام كل واحد منهما بينة : أنه اشتراها
 من زيد ، أو اتبها منه . فعنه : أنه كبينة الداخل والخارج على ما سبق .
 وهي المذهب عند القاضي .

وعنه : يتعارضان . لأن سبب اليد نفس المتنازع فيه . فلا تبقى مؤثرة . لأنهما
 اتفقا على أن ملك هذه الدار لزيد .

وهذه الرواية اختيار أبي بكر ، وابن أبي موسى ، وصاحب الحرر ،
 والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم . وهو المذهب .

ويأتي معنى ذلك في أثناء القسم الثالث .
 واختار أبو بكر هنا ، وابن أبي موسى : أنه يرجح بالقرعة .

ونص عليه في رواية ابن منصور .
وأطلقهما في الفروع .

الثانية : لا تسمع بينة الداخل قبل بينة الخارج ، وتعديلها . على الصحيح من
المذهب . وفيه احتمال .

وتسمع بعد التعديل قبل الحكم ، وبعده قبل التسليم .
وأياها يقدم ؟ فيه الروايات .

وإن كانت بينة أحدهما غائبة حين رفعنا يده . فجاءت وقد ادعى المدعى
ملكاً مطلقاً : فهي بينة خارج .

وإن ادعاه مستنداً إلى ما قبل يده : فهي بينة داخل . كما لو أحضرها بعد
الحكم وقبل التسليم .

قوله ﴿ الْقِسْمُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ فِي أَيْدِيهِمَا . فَيَتَحَالَفَانِ
وَيَقْسِمُ بَيْنَهُمَا ﴾ .

لأن يد كل واحد منهما على نصفها . والقول قول صاحب اليد مع يمينه .
فيمين كل واحد منهما على النصف الذي بيده .

وهذا هو المذهب . وعليه الأصحاب .
وقطع به أكثرهم .

وقال في الترغيب : وعنه يقرع . فن قرع : أخذه بيمينه .
فأمره : لو نسكلا عن اليمين : فالحكم كذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَا مَسْنَةً بَيْنَ نَهْرٍ أَحَدِهِمَا وَأَرْضِ الْآخَرِ : تَحَالَفَا .
وَهِيَ بَيْنَهُمَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والنظم ،

والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وقيل : هى لرب النهر .

وقيل : هى لرب الأرض .

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَازَعَا صَبِيًّا فِي أَيَدِيهِمَا . فَكَذَلِكَ ﴾ .

يعنى : صبيًا دون التميز . فيتحالفان . وهو بينهما رقيق .

جزم به فى المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، والهداية ،
والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مُمَيَّزًا ، فَقَالَ : إِنِّى حُرٌّ ، فَهُوَ حُرٌّ إِلَّا أَنْ تَقُومَ
بَيِّنَةٌ بِرِقَّةٍ ﴾ .

وهذا هو المذهب .

قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

ويحتمل أن يكون كالطفل .

وهو لأبى الخطاب فى الهداية .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ : حُكِمَ لَهُ بِهَا ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَيِّنَةٌ : قُدِّمَ أَسْبَقُهُمَا تَارِيخًا ﴾ .

مثل أن تشهد أحدهما : أنها له منذ سنة ، وتشهد الأخرى : أنها للآخر منذ

سنتين .

فتقدم أسبقهما تاريخًا .

وهذه رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
نصرها القاضى ، وأصحابه .
وقال : هذا قياس المذهب .
وقطع به فى الوسيلة ، إذا كانت العين بيد ثالث .
جزم به فى الوجيز .
وقدمه فى الشرح .
وظاهر كلام الخرقى التسوية بينهما .
وهو المذهب .
وإليه ميل المصنف ، والشارح .
وقدمه فى الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .
قلت : وجزم به فى الوجيز أيضاً .
فقال أولاً : وإن كان لكل واحد بينة : قدم أسبقهما تاريخاً .
وقال ثانياً : فإن شهدت بينة أحدهما بالملك له منذ سنة . وبينة الآخر بالملك
له منذ شهر : فهما سواء .
ولا يظهر الفرق بين المسألتين .
والذى يظهر : أنه تابع المصنف فى المسألة الأولى . وتابع الحرر فى الثانية .
فحصل الخلل والتناقض بسبب ذلك . لأن المصنف لم يذكر الثانية . لأنها
عين الأولى .
وصاحب الحرر لم يذكر الأولى . لأنها عين الثانية .
وصاحب الوجيز جمع بينهما .
وحصل له نظير ذلك فى « كتاب الصيد » و « باب الذكاة » فيما إذا رماه
فوقع فى ماء ، أو ذبحه ثم غرق فى ماء .
كما تقدم التنبيه على ذلك هناك .

فائدة : مثل ذلك في الحكم : لو شهدت بيعة باليد من سنة ، وبيعة باليد من سنتين . قاله في الانتصار .

قوله ﴿ فَإِنْ وَقَّتَ إِحْدَاهُمَا ، وَأَظْلَقَتِ الْأُخْرَى : فَهُمَا سَوَاءٌ ﴾ .

اختاره القاضى ، وغيره .

وجزم به فى الوجيز .

ونصره المصنف ، والشارح .

وهذا بناء من المصنف على ما قاله قبل ذلك ، من تقديم أسبقهما تاريخاً .

والصحيح من المذهب : أنهما سواء .

على ما تقدم فى التى قبلها . بل هنا أولى .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه فى الرعاية ، والنظم .

وصححه فى تصحيح الحرر .

واختاره القاضى ، وغيره .

ويحتمل تقديم المطلقة .

قاله أبو الخطاب .

وأطلقهما فى الحرر .

وفى مختصر ابن رزین : تقدم المؤقتة .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْمَلِكِ ، وَالْأُخْرَى بِالْمَلِكِ وَالتَّاجِ ،

أَوْ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْمَلِكِ . فَهَلْ تُقَدَّمُ بِذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الشرح ، والهداية ، والمذهب .

أمرهما : لا تقدم بذلك ، بل هما سواء . وهو المذهب .

صححه فى التصحيح .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز .
وقدمه فى الحرر ، والفروع ، والخلاصة .
والوجه الثانى : تقدم بذلك . وهو قول القاضى ، وجماعة من أصحابه ، فيما إذا كانت العين فى يد غيرهما .

وعنه : تقدم بسبب مفيد للسبق ، كالنتاج والإقطاع .
قال فى الحرر ، والفروع ، وغيرهما - فعلهما - والتى قبلها : المؤقتة والمطلقة سواء .

وقيل : تقدم المطلقة .
فجعل الخلاف المتقدم فى المسألة التى قبل هذه مبنياً على هاتين الروايتين .
وفى منتخب الأدمى البغداد : تقدم ذات السببين على ذات السبب ، وشهود العين على الإقرار .

قوله ﴿ وَلَا تُقَدَّمُ إِحْدَاهُمَا بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به فى الحرر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قال فى الرعابة الصغرى : هذا الأشهر .

ويتخرج تقديم أكثرهما عدداً .

قوله ﴿ وَلَا بِاشْتِهَارِ الْعَدَالَةِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به فى المنور .

وصححه فى النظم ، وتصحيح الحرر .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة .

وعنه : تقدم من اشتهرت عدالته .

جزم به في الوجيز .

واختاره ابن أبي موسى ، وأبو الخطاب ، وأبو محمد الجوزي .

وقال : ويتخرج منه الترجيح بالعدل .

وحكماهما في المحرر وجهين . وأطلقهما .

قوله ﴿ وَلَا الرَّجُلَانِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرَأَتَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمذهب ، والخلاصة ، والهداية ، والمنور ، ومنتخب

الأدبى ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والمغنى ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،

وغيرهم .

وقيل : يقدم الرجلان على الرجل والمرأتين .

قال الشارح - بعد ذكر هذه المسائل الثلاثة . وقدم أنه لا ترجيح بذلك :-

ويتخرج أن يرجح بذلك . مأخوذاً من قول الخرقى : ويقدم الأعلى أوثقهما

في نفسه .

وقاله أبو الخطاب في الهداية . لأن أحد الخبرين يرجح بذلك . فكذلك

الشهادة ، ولأنها خبر . ولأن الشهادة إنما اعتبرت لغلبة الظن بالشهود ، وإذا

كثر العدد ، أو قويت العدالة : كان الظن أقوى . قاله الشارح .

قوله ﴿ وَيَقْدَمُ الشَّاهِدَانِ عَلَى الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المحرر ، وشرح ابن منجا ، وتجريد العناية .

وهما احتمالان مطلقان في الهداية ، والمذهب .

أمرهما : لا يقدم الشاهدان على الشاهد واليمين .

وهو المذهب ، على ما اصلحناه .
جزم به في المنور .
وصححه في النظم ، وتصحيح الحرر .
وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : يقدمان على الشاهد واليمين .

اختاره المصنف ، والشارح .

وصححه في التصحيح ، والخلاصة .

وجزم به في الوجيز .

قلت : وهو الصواب . وهو المذهب .

قوله ﴿ وَإِذَا تَسَاوَتَا تَعَارَضَتَا ﴾ بلا نزاع .

وقوله ﴿ وَقُسِمَتِ الْعَيْنُ بَيْنَهُمَا بَغَيْرِ يَمِينٍ ﴾ ،

يعني إذا كانت العين في أيديهما .

وهذا إحدى الروايات .

فتستعمل البينتان بقسمة العين بينهما بغير يمين .

وجزم به في الوجيز .

وصححه في المغني ، والشرح .

وعنه : أنهما يتحالفان ، كمن لا بينة لهما . فيسقطان بالتعارض .

وهذه الرواية هي المذهب .

وجزم به في العمدة .

وعليها جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر ، وهو الذي ذكره الخرقى .

وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والفروع .

قال الزركشي : اختاره كثير من الأصحاب .
وقال : ولعل منشأ الخلاف إذا تعارض الدليان ، هل يتوقف المجتهد أو يتخير
في العمل بأحدهما ؟ فيه خلاف . انتهى .

ويحلف كل واحد منهما على النصف المحكوم له به .
قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .
وقال الزركشي - في الصلح ، عند قول الخرقى ، وكذلك إن كان محلولا من
بينائيهما - وصفة اليمين .

قال أبو محمد : أن يحلف كل واحد منهما على نصف الحائط : أنه له .
ولو حلف كل واحد منهما على جميع الحائط : أنه له دون صاحبه : جاز .
وكان بينهما .

قال الزركشي : قلت الذي ينبغي أن تجب اليمين على حسب الجواب انتهى .
وتقدم هذا أيضاً .

وعنه : أنه يقرع بينهما . فمن قرع صاحبه حلف وأخذها .
فيستعمل البيئتان بالقرعة .

ونصر في عيون المسائل : أنهما يستمان على من تكون العين له .
ونقله صالح عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : ورد رواية بالقرعة .
فيحتمل أنها بين البيئتين .

وهو ظاهر مافي الروايتين للقاضي .
ويحتمل أنها بين المتداعيين .

وهو الذي حكاه الشريف ، فقال : وعنه يقرع بينهما .

إلا أن شيخنا كان يقول : يقرع بين المتداعيين ، لا البيئتين . انتهى .
وحكى ابن شهاب في عيون المسائل رواية : أنه يوقف الأمر حتى يتبين ،
أو يصطلحا عليه .

وذكر في الوسيلة : الرواية الأولى والثانية ، فيما إذا كانت العين بيد أحدهما .
وقال في الفروع : وعلى الرواية الأولى والثالثة : هل يحلف كل واحد منهما
للآخر ؟ فيه روايتان .

قال شيخنا في حواشيه على الفروع : أما على رواية القرعة : فلا يظهر حلف
كل واحد منهما للآخر . بل الذي يحلف : هو الذي تخرج له القرعة .
وهكذا ذكرها في المقنع ، والسكافي ، والمحزر ، والرعاية .
فلعل كلام المصنف وهم . انتهى .

تنبيه : قوله في الرواية الأولى ﴿ قُسِمَتُ الْعَيْنُ بَيْنَهُمَا بغير يَمِين ﴾ .
وهو الصحيح على هذه الرواية .

وجزم به في المحرر ، والقواعد الفقهية ، والوجيز ، وغيرهم .

وصححه المصنف في المغنى ، والشارح .

وقدمه في الرعاية في موضع .

وعنه : يحلف كل واحد منهما للآخر .

اختاره المحرقى ، وغيره .

وأطلقهما في الفروع ، كما تقدم .

وقوله في الرواية الثانية « كن لابينه لهما » .

تقدم حكم ذلك في أول هذا القسم فليعاود .

قوله ﴿ فَإِنْ ادَّعى أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ : لَمْ تَسْمَعْ الْبَيِّنَةَ

عَلَى ذَلِكَ ، حَتَّى يَقُولَ : وَهِيَ فِي مِلْكِهِ ، وَتَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ بِهِ ﴾ .

فإذا قاله وشهدت البينة به : حكم له بها .

وكذا : إن شهدت : أنه باعه إياها ، وسلمها إليه : حكم له بها .

فإن لم يذكر إلا التسليم : لم يحكم .

وقال في السكافي : إذا كانت في يد زيد دار ، فادعى آخر : أنه ابتاعها من

غيره ، وهى فى ملكه ، وأقام بذلك بينة : حكم له بها .
وإن شهدت أنه باعه إياها ، وسلمها إليه : حكم له بها . لأنه لم يسلمها إليه إلا
وهى فى يده .

وإن لم يذكر الملك ولا التسليم : لم يحكم له بها . لأنه يمكن أن يبيعه
ما لا يملكه ، فلا يزال به صاحب اليد .

فظاهر كلامه : أن الشهادة بالتسليم كافية فى الحكم له بها .

وقال فى الفروع : وإن أقام كل واحد بينة بشرائها من زيد بكذا ، وقبل
أو لم يقبل . وهى فى ملكه ، بل تحت يده وقت البيع . فظاهر ما قدمه : اشتراط
الشهادة بالملك ، كما هو ظاهر المقنع .

والقول الثانى : موافق لظاهر الكافى .

واعلم أن فرض هذه المسألة فيما إذا كانت العين فى يد غير البائع ، كما صرح
به فى الكافى ، وغيره .

تفصيلات

أمرها : قوله ﴿ فَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ ، وَهِيَ
فِي مِلْكِهِ ، وَادَّعَى الْآخَرُ : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ عَمْرُو ، وَهِيَ فِي مِلْكِهِ ،
وَأَقَامَا بِذَلِكَ يَبْتَنِيَانِ : تَعَارَضَتَا ۝ ﴾ .

مراده : إذا لم يؤرخا .

قاله فى الفروع ، وغيره .

فإن كانت فى يد أحدهما : انبنى ذلك على بينة الداخل والخارج .
على ما تقدم .

الثانى : قوله ﴿ وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً : أَنَّهَا مِلْكُهُ ، وَأَقَامَ الْآخَرُ

يَبِّتَةً : أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ ، أَوْ وَقَفَهَا عَلَيْهِ ، أَوْ أَعْتَقَهُ : قُدِّمَتْ يَبِّتَتُهُ ﴿
بلا نزاع .

قال في المحرر ، والرعاية ، وغيرها : قدمت يَبِّتَتُهُ ، داخلا كان أو خارجا .
قال في الفروع : قدمت الثانية ، ولم يرفع يده . كقوله « أبرأني من الدين » .
الثالث : قوله ﴿ وَلَوْ أَقَامَ رَجُلٌ يَبِّتَةً : أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لَأَبِي ، خَلَفَهَا
تَرْكَةً ، وَأَقَامَتْ امْرَأَتُهُ يَبِّتَةً : أَنَّ أَبَاهُ أَصْدَقَهَا بِإِيَّاهَا : فَهِيَ لِلْمَرْأَةِ ﴾
سواء كانت داخلة ، أو خارجة .

قوله ﴿ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : تَدَاْعِيَا عَيْنًا فِي يَدٍ غَيْرِهَا ﴾ .
اعلم أنهما إذا تداعيا عينا في يد غيرهما . فلا يخلو : إما أن يقر بها لهما .
أو ينكرهما ، ولم ينازع فيها ، أو يدعيها لنفسه ، أو يقر بها لأحدهما بعينه ،
أو يقر بها لأحدهما لا بعينه . فيقول « لا أعلم عينه منهما » .
أو يقر بها لغيرهما .

فإن أقر بها لهما : فهي لهما . لكل واحد منهما الجزء الذي أقر به .
جزم به في الشرح ، وغيره .
وإن أقر بها لأحدهما ، وقال « لا أعرف عينه منهما » فتارة يصدقانه . وتارة
يكذبانه ، أو أحدهما .

فإن صدقاه : لم يحلف .
وإن كذباه ، أو أحدهما : حلف يمينا واحدة ، ويقرع بينهما . فن قرع :
حلف ، وهي له .

هذا المذهب : نص عليه .
وهو من مفردات المذهب .

وفيه وجه آخر : أنه لا يحلف .
ذكره في القاعدة الأخيرة .

قال الزركشي : ولم يتعرض الخرق لوجوب اليمين على المقر .
وكذلك الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية ابن منصور . إذا قال « أودعني
أحدهما لا أعرفه عينا » أقرع بينهما .

وحمله القاضي على ما إذا صدقاه في عدم العلم .
فعلى الأول : إن عاد بينه ، فقليل : كتبينه ابتداء .
ونقل الميموني : إن أبي اليمين من قرع : أخذها أيضاً .
وقيل لجماعة من الأصحاب : لا يجوز أن يقال : ثبت الحق لأحدهما لا بعينه
بإقراره ، وإلا لصحت الشهادة لأحدهما لا بعينه .

فقالوا : الشهادة لا تصح لمجهول ، ولا به . ولهما القرعة بعد تحليفه الواجب
وقبله . فإن نكل قدمت . ويحلف المقرع إن كذبه . فإن نكل أخذ منه بدلها .
وإن أقر بها لأحدهما بعينه : حلف وهي له .
ويحلف أيضاً : المقر للآخر . على الصحيح من المذهب .
وقيل : لا يحلف له .

فعلى المذهب : إن نكل أخذ منه بدلها .
وإذا أخذها المقر له ، فأقام الآخر بينة : أخذها منه .
قال في الروضة : والمقر له قيمتها على المقر .

وإن أنكرهما ولم ينازع ، فقال في الفروع : نقل الجماعة عن الإمام أحمد
رحمه الله - وجزم به الأكثر - يقرع بينهما ، بإقراره لأحدهما لا بعينه .

وقال في الواضح : وحكى أصحابنا : لا يقرع . لأنه لم يثبت لها حق ، كشهادة
البينة بها لغيرها . وتقر بيده حتى يظهر ربهما .

وكذا في التعليق منعاً .
أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله . ثم تسليماً .
فعلى الأول : إن أخذها من فرع ، ثم علم أنها للآخر : فقد مضى الحكم .
نقله المروذي .
وقدومه في الفروع .
وقال في الترغيب - في التي بيد ثالث غير منازع ولا بينة - كالتي بيديهما .
وذكره ابن رزين ، وغيره .
وقال في الترغيب : ولو ادعى أحدهما الكل ، والآخر النصف : فكالتي
بيديهما . إذ اليد المستحقة للوضع كوضوعة .
وفي الترغيب أيضاً : لو ادعى كل واحد نصفها ، فصدق أحدهما وكذب
الآخر ولم ينزع . فقول : يسلم إليه .
وقيل : يحفظه حاكم .
وقيل : يبقى بحاله .
ونقل حنبل ، وابن منصور - في التي قبلها - لمدعى كلها نصفها . ومن قرع
في النصف الآخر : حلف وأخذه .
قال في القاعدة الأخيرة : وإن قال من هي في يده « ليست لي . ولا أعلم لمن
هي ؟ » ففيها ثلاثة أوجه .
أحدها : يقترعان عليها ، كما لو أقر بها لأحدهما مبهماً .
والثاني : تجعل عند أمين الحاكم .
والثالث : تقر في يد من هي في يده .
والأول : ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية صالح ، وأبي طالب ،
وأبي النضر ، وغيرهم .

والوجهان الأخيران مخرجان من مسألة : من في يده شيء معترف بأنه ليس له ، ولا يعرف مالـكه ، فادعاه معين . فهل يدفع إليه ، أم لا ؟ وهل يقر في يد من هو في يده ، أم ينتزعه الحاكم ؟ فيه خلاف . انتهى . وإن ادعاه لنفسه - وهو قول المصنف « وإن ادعاه صاحب اليد لنفسه » - فقال القاضي : يحلف لكل واحد منهما ، وهي له . وهو المذهب .
قدمه في الفروع ، وغيره .
وجزم به في المحرر ، والوجيز .
وقال أبو بكر : بل يقرع بين المدعين . فتكون لمن تخرج له القرعة . قال الشارح : ينبى على أن البيئتين إذا تعارضا لا تسقطان ، فرجحت إحدى البيئتين بالقرعة .
فعلى المذهب : إن نكل : أخذها منه وبذلها ، واقترضا عليها .
على الصحيح من المذهب .
جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
ويحتمل أن يقتسماها ، كما لو أقر بها لهما ونكل عن اليمين .
قال في الوجيز : وإن نكل لزم لهما العين أو عوضها .
وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - قد يقال : تجزى يمين واحدة .
ويقال : إنما تجب العين يقترضا عليها .
ويقال : إذا اقترضا على العين ، فمن قرع : فلآخر أن يدعى عليه بها .
ويقال : إن القارع هنا يحلف ثم يأخذها . لأن النكول غاية أنه بذل .
والمطلوب ليس له هنا بذل العين . فيجعل كالمقر . فيحلف المقر له .
وإن أقر لغيرهما فقد تقدم حكمه مستوفى في أثناء « باب طريق الحكم وصفته » .

فأُمره : لو لم تكن بيد أحد : فنقل صالح ، وحنبل : هي لأحدهما بقرعة ، كالتي بيد ثالث .

وقدمه في الفروع .

وذكر جماعة : تقسم بينهما ، كما لو كانت بيديهما .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي .

وأطلقهما في القاعدة الأخيرة .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْمُدْعَى عَبْدًا ، فَأَقْرَرَّ لِأَحَدِهِمَا : لَمْ تُرْجَعْ بِإِقْرَارِهِ . وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ : حُكِمَ لَهُ بِهَا ﴾ .

وجزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

وقال في الفروع : وإن ادعى رقب بالغ ولا بينة ، فصدقهما : فهو لهما . وإن صدق أحدهما : فهو له ، كمدّع واحد .

وفيه رواية ذكرها القاضي ، وجماعة .

وعنه : لا يصح إقراره . لأنه متهم .

نصره القاضي ، وأصحابه .

وإن جحد : قبل قوله . على الصحيح من المذهب .

وحكى : لا يقبل قوله . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَيِّنَةٌ : تَعَارَضَتَا ، وَالْحُكْمُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ﴾ .

وكذا قال الشارح ، وابن منجا في شرحه .

وقال في الفروع - فيما إذا ادعى رقب بالغ - : وإن أقاما بينتين تعارضتا . ثم

إن أقر لأحدهما : لم ترجح به على رواية استعملها .

وظاهر المنتخب مطلقاً .

فأمرناه

إبراهيم : لو أقام بينة برقه ، وأقام بينة بحريته : تعارضتا . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى .

وقيل : تقدم بينة الحرية .

وقيل : عكسه .

الثانية : لو كانت العين بيد ثالث ، أقربها لهما ، أو لأحدهما لا بعينه ، أو ليست بيد أحد ، وأقاما بينتين : ففيها روايات التعارض . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقال في الترغيب : إن تسكاذبا فلم يمكن الجمع : فلا ، كشهادة بينة بقتل في وقت بعينه ، وأخرى بالحياة فيه .

ونقل جماعة : القرعة هنا ، والقسمة فيما بأيديهما .

واختاره جماعة .

وقال في عيون المسائل : إن تداعيا عيناً بيد ثالث ، وأقام كل واحد البينة أنها له : سقطتا . واستهما على من يحلف ، وتسكون العين له .

والثانية : يقف الحكم حتى يأتيا بأمارتين . قال : لأن إحداها كاذبة ، فسقطتا ، كما لو ادعيا زوجية امرأة ، وأقام كل واحد البينة ، وليست بيد أحدهما . فإنهما يسقطان . كذا هنا .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ صَاحِبُ الْيَدِ لِأَحَدِهِمَا : لَمْ تُرْجَعْ بِذَلِكَ ﴾ .

يعنى : إذا أقاما بينتين بعد أن أنسكرها .

وإقامة البينتين : تارة تكون قبل إقراره لأحدهما . وتارة تكون بعد إقراره .

فإن أقامهما قبل إقراره - وهو مراد المصنف هنا - فحكم التعارض بحاله . وإقراره باطل ، على روايتي الاستعمال . وهو صحيح مسموع على رواية التساقط .
قوله في المحرر ، والفروع ، والحاوي ، وغيرهم من الأصحاب .
وإن كان إقراره قبل إقامة البينتين ، فالمقدمة : كبينة الداخل ، والمؤخرة : كبينة الخارج فيما ذكره .

قوله في المحرر ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
فأمره : لو ادعاهما أحدهما ، وادعى الآخر نصفها ، وأقاما بينتين : فهي لدعى الكل . إن قدمنا بينة الخارج ، وإلا فهي لهما .

وإن كانت بيد ثالث ، فقد ثبت أحد نصفها لدعى الكل .
وأما الآخر : فهل يقتسمانه ، أو يقترعان عليه ، أو يكون للثالث مع يمينه ؟
على روايات التعارض .

قوله في المحرر ، وغيره .
قال في الفروع : فلمدعى كلها نصف ، والآخر للثالث بيمينه .
وعلى استعمالهما : يقتسمانه ، أو يقترعان .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ رَجُلٍ عَبْدٌ . فَادَّعَى : أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ ، وَادَّعَى الْعَبْدُ : أَنَّ زَيْدًا أَعْتَقَهُ ، وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيِّنَةً : أَنْبَى عَلَى بَيِّنَةِ الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ ﴾ .

مراده : إذا كانت البينتان مؤرختين بتاريخ واحد ، أو مطلقتين ، أو إحداها مطلقة . ونقول : هما سواء .

قوله الشارح ، وابن منبج .

فإن كان في يد المشتري : فالمشتري داخل . والعبد خارج .
هذا إحدى الروايتين .

وجزم به ابن منجا في شرحه .
قال في المحرر : ولو كان العبد بيد أحد المتداعيين ، أو بيد نفسه ، وادعى
عتق نفسه ، وأقاما بينتين بذلك : صححنا أسبق التصرفين إن علم التاريخ ، وإلا
تعارضتا . نص عليه ، إلغاء لهذه اليد للعلم بمسئلتها .
واختاره أبو بكر .

وعنه : أنها يد معتبرة ، فلا تعارض . بل الحكم على الخلاف في الداخل
والخارج .

وهذه الرواية هي التي جزم بها المصنف هنا .
وأطلقهما في الفروع .
وتقدم في بيئته الداخل والخارج شيء من ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ فِي يَدِ زَيْدٍ ﴾ يعني : البائع ﴿ فَالْحُكْمُ فِيهِ
حُكْمُ مَا إِذَا ادَّعَى عَيْنًا فِي يَدٍ غَيْرِهِمَا ﴾ .
على ما تقدم قريباً .

قال في المحرر ، والفروع ، وغيرها : ومن ادعى أنه اشترى أو اتهم من زيد
عبده . وادعى آخر كذلك ، أو ادعى العبد العتق ، وأقاما بينتين بذلك : صححنا
أسبق التصرفين إن علم التاريخ ، وإلا تعارضتا . فيسقطان أو يقسم . فيكون نصفه
مبيعاً ونصفه حراً . ويسرى العتق إلى جميعه ، إن كان البائع موسراً . ويقرر
كما سبق .

وعنه : تقدم بيئته العتق . لإمكان الجمع .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ رَجُلٍ عَبْدٌ ﴾ . فَادَّعَى عَلَيْهِ رَجُلَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا : أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنِّي بِثَمَنِ سَمَاءُ . فَصَدَّقَهُمَا : لَزَمَهُ الثَّمَنُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَإِنْ أَنْكَرَهُمَا : حَلَفَ لَهُمَا وَبَرَّى .

وَإِنْ صَدَّقَ أَحَدَهُمَا : لَزَمَهُ مَا ادَّعَاهُ ، وَحَلَفَ لِلْآخَرِ .

وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ : فَلَهُ الثَّمَنُ . وَيَحْلِفُ لِلْآخَرِ .

بِلا نزاع أعلمه .

﴿ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً . فَأَمَّا صِدْقُهُمَا لِاخْتِلَافِ

تَارِيخِهِمَا ، أَوْ إِطْلَاقِهِمَا ، أَوْ إِطْلَاقِ أَحَدَاهُمَا وَتَأْريخِ الْآخَرَى : عَمِلَ

بِهِمَا . ﴾

وهذا هو المذهب .

جزم به في الشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز .

وقدمه في المحرر ، والحاوي ، والفروع .

وقيل : إن لم يؤرخا ، أو إحداهما : تعارضتا .

قوله ﴿ وَإِنْ اتَّفَقَ تَارِيخُهُمَا : تَعَارَضَتَا ، وَالْحُكْمُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي

تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ . ﴾

وهذا بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَّهُ بَاعَنِي إِيَّاهُ بِأَلْفٍ . وَأَقَامَ

بَيِّنَةً : قُدِّمَ أَسْبَقُهُمَا تَارِيخًا . ﴾

بلا نزاع . وهي له .

قال في الفروع : وللتاني الثمن .

فإن لم تسبق إحداها تعارضتا .

يعنى : فيها روايات التعارض بلا نزاع .

فعلى رواية القسمة : يتحالفان . ويرجع كل واحد منهما على البائع بنصف الثمن . وله الفسخ . فإن فسخ رجع بكل الثمن .

فلو فسخ أحدهما : فلآخر أخذه كله . على الصحيح من المذهب .

قدمه فى الفروع .

وقال فى المغنى : هذا إذا لم يكن حكم له بنصفها أو نصف الثمن .

وعلى رواية القرعة : هو لمن قرع .

وعلى رواية التساقط : يعمل كما سبق .

تنبيه : يشترط أن يقول عند قوله « باعنى إياه بألف » فيقول « وهو ملكه »

على الصحيح من المذهب .

وقيل : يصح ، ولو لم يقل ذلك ، بل قال « وهى تحت يده وقت البيع » .

وتقدم التنبيه على ذلك عند قوله « فإن ادعى أحدهما : أنه اشتراها من زيد

لم تسمع البينة حتى يقول : وهى ملكه » .

فائدة : لو أطلقت البينتان أو إحداها فى هذه المسألة : تعارضتا فى الملك إذن

لا فى الشراء ، لجواز تعدده . وإن ادعاه البائع إذن لنفسه : قبل ، إن سقطتا .

فيحلف يميناً . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يمينين .

وإن قلنا : لانسقاط . عمل بها بقرعة ، أو يقسم لكل واحد نصفها بنصف

الثمن . على روايتى القرعة والقسمة .

قوله « وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا « غَصَبَنِي إِيَّاهُ » وَقَالَ الْآخَرُ « مَلَكَنِيهِ »

أَوْ « أَقْرَبِي بِهِ » . وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَةً : فَهِيَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ .
وَلَا يَغْرُمُ لِلْآخِرِ شَيْئًا ، بِلَا نِزَاعٍ .

لأنه لا تعارض بينهما . لجواز أن يكون غصبه من هذا ، ثم ماله الآخر .

فأمره : لو ادعى أنه أجره البيت بعشرة ، فقال المستأجر : بل كل الدار .

وأقاما بينتين . فقول : تقدم بينة المستأجر للزيادة .

وقيل : يتعارضان . ولا قسمة هنا .

قدمه في المعنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى .

وأطلقهما في الفروع .

وتقدم في أوائل طريق الحكم وصفته : ما يصح سماع البينة فيه قبل الدعوى ،

وما لا يصح .

باب تعارض البينتين

قوله ﴿ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ « مَتَى قُتِلْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ » فَادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّهُ قُتِلَ ، فَأَنْكَرَ الْوَرِثَةُ : فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَيِّنَةً بِمَا ادَّعَاهُ . فَهَلْ تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْعَبْدِ فَيُعْتَقَ ، أَوْ يَتَعَارَضَانِ ، وَيَبْقَى عَلَى الرِّقِّ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والشرح ، وشرح ابن منبجا .
وهما احتمالان مطلقان في الهداية ، والخلاصة .

أمرهما : تقدم بيينة العبد ويعتق .

وهو المذهب نص عليه .

وصححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدومه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يتعارضان . ويبقى على الرق .

وقال في الحرر : وقيل : يتعارضان . فيقضى بالتساقط ، أو القرعة ، أو القسمة .

قوله ﴿ وَلَوْ قَالَ « إِنْ مِتُّ فِي الْمُحَرَّمِ ، فَسَالِمٌ حُرٌّ » . وَإِنْ مِتُّ فِي

صَفَرٍ : فَعَانِمٌ حُرٌّ » وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيِّنَةً ﴿ بِمُوجِبِ عِتْقِهِ : قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ سَالِمٍ ﴾ .

هذا أحد الوجوه في المسألة .

وجزم به ابن منبجا في شرحه ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

والوجه الثانى : يتعارضان ويسقطان . ويبقى العبد على الرق . ويصير كمن لا بينة لهما .

وجزم به فى الوجيز .

وهو ظاهر ماقطع به فى الفروع .

قال فى المحرر : وإن أقام كل واحد بينة بموجب عتقه : تعارضتا . وكان كمن لا بينة له فى رواية ، أو يقرع بينهما فى الأخرى .

وقيل : تقدم بينة محرم بكل حال . انتهى .

والوجه الثالث : يقرع بينهما . فمن قرع : عتق .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو ظاهر ماقدمه فى الفروع .

وأطلقهن فى الشرح .

فأمره : لو لم تقم بينة ، وجهل وقت موته : رقاً معاً ، بلا نزاع .

وإن علم موته فى أحد الشهرين : أقرع بينهما .

على الصحيح من المذهب .

قدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع .

وقيل : يعمل فيهما بأصل الحياة .

فعلى هذا : يعتق غانم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « إِنَّ مِثْ فِي مَرَضِي هَذَا : فَسَلِّمْ حُرٌّ . وَإِنْ

بَرِئْتُ : فَعَانِمُ حُرٌّ » وَأَقَامَا يَنْتَتَيْنِ : تَعَارَضَتَا . وَبَقِيَ عَلَى الرَّقِّ ۖ .

ذكره أصحابنا .

وهو إحدى الروايتين .

وهو المذهب منهما . وعليه أكثر الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .
قال المصنف هنا : والقياس أن يعتق أحدهما بالقرعة .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله أيضاً .
واختاره المصنف ، والشارح .

قلت : وهو الصواب .
وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .
وأطلقهما في المحرر .

ويحتمل أن يعتق غانم وحده . لأن بينته تشهد بزيادة . وهو قوى .
وقيل : يعتق سالم وحده .

فوائد

الأولى : لو قال « إن مت من مرضى هذا فسالم حر ، وإن برئت فغانم حر »
وأقاما بينتين . فحكمها حكم التي قبلها عند جماهير الأصحاب .

وقال في الترغيب هنا : يرقان وجهها واحداً .
يعنى لتكاذبهما ، على كلامه المتقدم .

الثانية : لو قال « إن مت في مرضى هذا فسالم حر ، وإن برئت فغانم حر »
وجعل في أيهما مات : أقرع بينهما . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى .
وقيل : يعتق سالم .

وقيل : يعتق غانم .

الثالثة : لو قال « إن مت من مرضى » بدل « فى مرضى » وجعل بمات .

وقيل : برقمها . لاحتمال موته فى المرض بحادث .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والنظم .

وقيل : بالقرعة . إذ الأصل عدم الحادث .

وقدمه فى المغنى .

وقيل : يعتقد سالم . لأن الأصل دوام المرض وعدم البرء .

وقيل : يعتقد غانم .

وأطلقهن فى الفروع .

وأطلق الثلاثة الأول فى القواعد .

قوله ﴿ وَإِنْ أَتَلَفَ ثَوْبًا ، فَشَهِدَتْ بَيْنَهُ : أَنَّ قِيَمَتَهُ عِشْرُونَ .

وَشَهِدَتْ أُخْرَى : أَنَّ قِيَمَتَهُ ثَلَاثُونَ : لَزِمَهُ أَقْلُ الْقِيَمَتَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وحزم به فى الوجيز ، والمتنور .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،

والمصنف ، والشارح ، ونصراء ، وغيرهم .

وقيل : تسقطان لتعارضهما .

وقيل : يقرع .

وقيل : يلزمه ثلاثون .

وقاله الشيخ تقي الدين - رحمه الله - فى نظيرها فيمن أجر حصة موليه ،

فقال بينة : أجرها بأجرة مثلها . وقالت بينة أخرى : أجرها بنصف أجرة المثل .

فأمره : لو كان بكل قيمة شاهد : ثبت الأقل بهما على المذهب ، لاعلى

رواية التعارض .

قوله في الحرر، وغيره .

وقال في الفروع : ثبت الأقل بهما على الأولى .

وعلى الثانية : يحلف مع أحدهما ، ولا تعارض .

وقال الشارح : لو شهد شاهد : أنه غصب ثوباً قيمته درهمان ، وشاهد : أن قيمته ثلاثة ، ثبت ما اتفقا عليه . وهو درهمان .

وله أن يحلف مع الآخر على درهم . لأنهما اتفقا على درهمين ، وانفرد أحدهما بدرهم .

فأشبه ما لو شهد أحدهما بألف والآخر بخمسمائة .

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : لو اختلفت بينتان في قيمة عين قائمة ليتيم يريد الوصي بيعها : أخذ بينة الأكثر فيما يظهر .

قوله ﴿ وَلَوْ مَاتَ امْرَأَةٌ وَابْنُهَا . فَقَالَ زَوْجُهَا « مَاتَتْ فَوَرِثْنَاهَا ، ثُمَّ مَاتَ ابْنِي فَوَرِثْتُهُ » وَقَالَ أَخُوهَا « مَاتَ ابْنُهَا فَوَرِثْتُهُ » ، ثُمَّ مَاتَ فَوَرِثْنَاهَا » وَلَا يَنْتَهَى : حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى إِبْطَالِ دَعْوَى صَاحِبِهِ . وَكَانَ مِيرَاثُ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ ، وَمِيرَاثُ الْمَرْأَةِ لِأَخِيهَا وَزَوْجِهَا نَصْفَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه .

وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع - في « باب ميراث العرقى » - : اختاره الأكثر .

قال المصنف في هذا الكتاب - في « باب ميراث العرقى » - : هذا أحسن إن شاء الله تعالى .

وقطع به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، ومتنخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع والفائق ، والزر كشي ، وغيرهم .

وقال ابن أبي موسى : يعين السابق بالقرعة . كما لو قال « أول ولد تلدينه حر » فولدت ولدين ، وأشكل السابق منهما .
وقال أبو الخطاب ومن تبعه : يرث كل واحد منهما من صاحبه ، من تلاد ماله ، دون ماورثه عن الميت معه ، كما لو جهل الورثة موتها . على ماتقدم في « باب ميراث الغرقى » .

قال المصنف هناك : هذا ظاهر المذهب .

وقال المصنف هنا : وقياس مسائل الغرقى : أن يجعل للأخ السدس من مال الابن ، والباقي للزوج .

وقال أبو بكر : يحتمل أن المال بينهما نصفان .

قال المصنف في المغنى : وهذا لا ندرى ماذا أراد به ؟

إن أراد : أن مال الابن والمرأة بينهما نصفان : لم يصح . لأنه يفضى إلى إعطاء الأخ مالا يدعيه ولا يستحقه يقيناً . لأنه لا يدعى من مال الابن أكثر من السدس . ولا يمكن أن يستحق أكثر منه .

وإن أراد : أن ثلث مال الابن يضم إلى مال المرأة ، فيقتسمانه نصفين : لم يصح . لأن نصف ذلك للزوج باتفاق فيهما . لا ينازعه الأخ فيه . وإنما النزاع بينهما في نصفه .

قال : ويحتمل أن يكون هذا مراده كما لو تنازع رجلان داراً في أيديهما ، أو ادعاهما أحدهما كلها والآخر نصفها . فإنها تقسم بينهما نصفين . ثم يفرق بينهما .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ : تَعَارَضَتَا ، وَسَقَطَتَا ﴾

ويعمل فيها كما تقدم من اختلافهما في السابق ، وعدم البينة . على الصحيح .

وقال جماعة من الأصحاب : إن تعارضت - وقلنا : بالقسمة - قسم بينهما ما اختلفا فيه نصفان .

وتقدم ذلك كله في « باب ميراث الغرقى » فليعاود .

قوله ﴿وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى مَيِّتٍ﴾ : أَنَّهُ وَصَّى بِعِتْقِ سَالِمٍ ، وَهُوَ ثُلُثُ مَالِهِ . وَشَهِدَتْ أُخْرَى : أَنَّهُ وَصَّى بِعِتْقِ غَارِمٍ ، وَهُوَ ثُلُثُ مَالِهِ : أَقْرِعَ بَيْنَهُمَا . فَمَنْ تَقَعَ لَهُ الْقُرْعَةُ : عَتَقَ دُونَ صَاحِبِهِ . إِلَّا أَنَّهُ يُجِيزُ الزَّوْجَةَ .

وهذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا قياس المذهب .

وجزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمى.

وقدمه في المحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

وقال أبو بكر ، وابن أبي موسى : يعتق من كل واحد نصفه بغير قرعة .

قال في المحرر : وهو بعيد على المذهب .

قوله ﴿وَإِنْ شَهِدْتَ بَيْنَهُ غَايِمٌ : أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ عِتْقِ سَالِمٍ : عَتَقَ غَايِمٌ وَحْدَهُ ، سِوَاكَ كَانَتْ وَارِثَةً أَوْ لَمْ تَكُنْ ﴾ .
لا أعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ غَانِمٍ سُدُسُ الْمَالِ، وَبَيْنَتْهُ أَجْنَبِيَّةٌ :
قُبِلَتْ . وَإِنْ كَانَتْ وَارِثَةً : عَمَقَ الْعَبْدَانِ ﴾ .

يعنى : إن شهدت الوراثة بأنه رجع عن عتق سالم : عتق العبدان ، ولم تقبل شهادتهما . وهذا المذهب .

قال ابن منجافى شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في الشرح ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر : يحتمل أن يقرع بينهما .

فإن خرجت القرعة لسالم : عتق وحده .

وإن خرجت لغانم : عتق هو ونصف سالم .

قال في المحرم ، والفروع ، وغيرهما : وقبلها أبو بكر بالعتق ، لا الرجوع .
فيعتق نصف سالم . ويقرع بين بقيته والآخر .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ : أَنَّهُ أَعْتَقَ سَالِمًا فِي مَرَضِهِ ، وَشَهِدَتْ أُخْرَى : أَنَّهُ أَوْصَى بِعَتَقِ غَانِمٍ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ الْمَالِ : عَتَقَ سَالِمٌ وَحْدَهُ . وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ غَانِمٍ : أَنَّهُ أَعْتَقَهُ فِي مَرَضِهِ أَيْضًا : عَتَقَ أَقْدَمُهُمَا تَارِيخًا ﴾ .

إن كانت البيئتان أجنبيتان : عتق أسبقهما تاريخًا .

وكذلك إن كانت بيئة أحدهما وارثة ، على أصح الروايتين .

قاله في المحرم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وجزم به المصنف هنا .

وهو قوله « فإن كانت بيئة أحدهما وارثة ولم تكذب الأجنبية . فكذلك » .

وجزم به الشارح ، وابن منجاء في شرحه ، وغيرهما .

فأثره : لو كانت ذات السبق : الأجنبية ، فكذبها الوارثة ، أو كانت ذات

السبق الوارثة ، وهى فاسقة : عتق العبدان .

قوله ﴿ فَإِنْ جُهِلَ السَّابِقُ : عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ ﴾ .

هذا المذهب .

قوله المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وجزم به ابن منبج في شرحه ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يعتق من كل عبد نصفه .

قال في المحرر : وهو بعيد على المذهب .

قال في المنتخب : كدلالة كلامه على تبعض الحرية فيهما ، نحو : اعتقوا
إن خرج من الثلث .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَتْ ﴾

أى : اليئنة الوارثة .

﴿ مَا أَعْتَقَ سَالِمًا ، وَإِنَّمَا أَعْتَقَ غَانِمًا : عَتَقَ غَانِمٌ كُلَّهُ ، وَحُكْمُ
سَالِمٍ كَحُكْمِهِ لَوْ لَمْ يُطْعَمَ فِي يَبْتَنِهِ : فِي أَنَّهُ يُعْتَقُ إِنْ تَقَدَّمَ تَارِيخُ
عَتَقِهِ ، أَوْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ، وَإِلَّا فَلَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن غانما يعتق كله .

قاله القاضي ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : وهو أصح .

وقيل : يعتق ثلثاه ، إن حكم بعثق سالم ، وهو ثلث الباقي . لأن العبد الذى
شهد به الأجنيان كالغصب من التركة .

ورده المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ الْوَارِثَةُ فَاسِقَةً ، وَلَمْ تَطْعَمْ فِي يَبْتَنِ سَالِمٍ :
عَتَقَ سَالِمٌ كُلَّهُ . وَيُنْظَرُ فِي غَانِمٍ . فَإِنْ كَانَ تَارِيخُ عَتَقِهِ سَابِقًا ،

أَوْ خَرَجَتْ الْقُرْعَةُ لَهُ : عَتَقَ كُلَّهُ . وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا ، أَوْ خَرَجَتْ
الْقُرْعَةُ لِسَالِمٍ : لَمْ يَعْتَقْ مِنْهُ شَيْءٌ ۖ

وهذا المذهب .

قدمه في المغنى ، والمحرق ، والشرح ، والفروع .

وقال القاضى : يعتق من غانم نصفه .

ورده المصنف .

قوله ۖ وَإِنْ كَذَبَتْ بَيِّنَةُ سَالِمٍ : عَتَقَ الْعَبْدَانِ ۖ

وهو المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح . ونصراه .

وقيل : يعتق من غانم ثلثاه . كما تقدم نظيره . قاله الشارح .

فأمره : التدبير مع التنجيز ، كآخر التنجيزين مع أولهما . في كل ما تقدم .

قدمه في المحرق ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ۖ وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَفَ وَلَدَيْنِ - مُسْلِمًا وَكَافِرًا - فَادَّعَى

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ . فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُ دِينِهِ : فَالْقَوْلُ

قَوْلُ مَنْ يَدَّعِيهِ . وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ : فَالْمِيرَاثُ لِلْكَافِرِ . لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقَرَّرُ

وَلَدُهُ عَلَى الْكُفْرِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ۖ

وهو المذهب . بشرط أن يعترف المسلم : أن الكافر أخوه .

وهو الذى قاله الخرقي

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والمحرق ، والحاوى ، والرايعتين ، والفروع ،

وغیرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وذكر ابن أبي موسى رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنهما في الدعوى

سواء . فيكون الميراث بينهما نصفين .

وهو ظاهر كلام القاضى فى الجامع الصغير ، والشرىف ، وأبى الخطاب فى

خلافهما .

قاله الزركشى .

ونقلها ابن منصور .

سواء اعترف بالأخوة أولا .

وهو من المفردات أيضاً .

وقيل : بالقرعة .

وقيل : المال للمسلم .

وهو احتمال فى المبنى ، والشرح .

وحزم به فى العمدة .

وقيل : بالوقف .

وهو احتمال لأبى الخطاب .

وقال القاضى : إن كانت التركة بأيديهما : تحالفا ، وقسمت بينهما .

قال فى الفروع : وهو سهو . لاعترافهما أنه إرث .

قال المصنف : ومقتضى كلامه : أنها له مع يمينه . ولا يصح . لاعترافهما بأن

التركة للميت ، وأن استحقاقها بالارث . فلا حكم لليد . انتهى .

قلت : قال ابن عبدوس فى تذكرة : وإن كانت بأيديهما : تحالفا ، وتناصفاها

اعترفا بالأخوة أولا .

وفى مختصر ابن رزى : إن عرف ولا بينة ، فالقول قول المدعى .

وقيل : يقرع ، أو يوقف .

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَعْتَرِفِ الْمُسْلِمُ : أَنَّهُ أَخُوهُ ، وَلَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ :
فَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُمَا ۞﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، والزر كشي -
وقال هذا المشهور - وغيرهم .

ويحتمل أن يكون للمسلم . لأن حكم الميت حكم المسلمين في غسله والصلاة عليه .
وقال القاضي : القياس أن يقرع بينهما .

قال في المغني - هنا - : ويحتمل أن يقف الأمر ، حتى يظهر أصل دينه .
فأمره : هذه الأحكام إذا لم يعرف أصل دينه .

فإن عرف أصل دينه ، فالمذهب : كما قال المصنف . وعليه الأصحاب .

وجزم به القاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب ، وصاحب الفروع ، والمجد .
وقال : رواية واحدة أن القول قول من يدعيه .

وأجرى ابن عقيل كلام الخرق على إطلاقه . فحكى عنه : أن الميراث للكافر
والحالة هذه .

وقدمه كما يقوله الجماعة .

قال الزركشي : وشذ الشيروزي . فحكى فيه الروايتين اللتين فيما إذا اعترف
بالأخوة ، ولم يعرف أصل دينه .

قوله ﴿وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَهُ : أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ :
تَعَارَضَتَا ۞﴾ .

إذا شهدت البيعتان بذلك . فلا يخلو : إما أن يعرف أصل دينه أولا .

فإن لم يعرف أصل دينه : فجزم المصنف هنا بالتعارض . وهو المذهب .

اختاره القاضي وجماعة . منهم الخرق ، والمصنف في الكافي .

وجزم به في الشرح ، والشيرازي .
وقدمه في الفروع ، والرايعين ، والحاوي .
وعنه : تقدم بينة الإسلام .

وجزم به في الوجيز ، والعمدة .
وهو ظاهر كلام أبي الخطاب في الهداية .
وأطلقهما في المحرر .

وإن عرف أصل دينه : قدمت البينة الناقلة عنه . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .
وقاله القاضي وجماعة . نقله الزركشي .

واختاره المصنف ، وغيره .
وظاهر كلام الخرق : التعارض . لأنه لم يفرق بين من عرف أصل دينه
و بين من لم يعرف أصل دينه .

وقال الشارح : إن عرف أصل دينه : نظرنا في لفظ الشهادة .
فإن شهدت كل واحدة منهما أنه كان آخر كلامه : التلغظ بما شهدت به .
فيهما متعارضتان .

وإن شهدت إحداها : أنه مات على دين الإسلام ، وشهدت الأخرى : أنه
مات على دين الكفر : قدمت بينة من يدعي انتقاله عن دينه . انتهى .
وقال في الرعاية : وإن قالت بينة المسلم : مات مسلماً ، وبينة الكافر : مات
كافراً : قدمت بينة الإسلام .

وقيل : إن عرف أصل دينه : قدمت الناقلة عنه .
وقيل : بالتعارض مطلقاً كما لو جهل .
وقيل : تقدم إحداها بقرعة .
وقيل : يرثانه نصفين .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ شَاهِدَانِ﴾ نَعْرِفُهُ مُسْلِمًا «وَقَالَ شَاهِدَانِ» نَعْرِفُهُ
كَافِرًا «فَالْمِيرَاثُ لِلْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يُورَثْ الشُّهُودُ مَعْرِقَتَهُمْ» .

إذا شهدت الشهود بهذه الصفة . فلا يخلو : إما أن يعرف أصل دينه أولا .
فإن لم يعرف ، بل جهل أصل دينه : فال ميراث للمسلم ، إذا لم يورث الشهود .
كما هو ظاهر كلام المصنف . وهو المذهب .

اختاره الخريقي ، والمصنف في السكافي ، والشيرازي .
وجزم به في الوجيز ، والنور ، والعمدة ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن
عبدوس .

وقدمه في الرعايتين .

وعنه : يتعارضان .

وهو المذهب . على ما اصطاحناه .

اختاره جماعة ، منهم القاضي .

وقدمه في الفروع .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير .

واختاره في المغني ، والشرح .

ولو اتفق تاريخهما .

وهو ظاهر كلامه في منتخب الشيرازي .

وإن عرف أصل دينه : قدمت البيئنة الناقلة .

وهو المذهب . وعليه الأكثر .

وقدم في الرعايتين : أن بيئنة الإسلام تقدم .

وذكر قولاً بالتعارض .

وقولاً : تقدم إحداها بقرعة .

وقولاً : يرثانه نصفين .

فأمره : لو شهدت بيعة : أنه مات ناطقاً بكلمة الإسلام ، وبيعة أنه مات ناطقاً بكلمة الكفر : تعارضتا ، سواء عرف أصل دينه أولاً .
وعليه أكثر الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .
وقال في الرعاية الصغرى : وإن شهدت بيعة : أنه مات لما نطق بالإسلام ، وبيعة : أنه مات لما نطق بالكفر ، وعرف أصل دينه ، أوجب : سقطتا .
والحكم كما سبق .

وعنه : لاسقوط . وبرئ من قرع .
وعنه : بل هما . انتهى .
وقال ابن عقيل في التذكرة : إن عرف أصل دينه : قبل قول من يدعى نفيه .
وشذذه الزركشى .

قوله ﴿ وَإِنْ خَلَفَ أَبَوَيْنِ كَافِرَيْنِ ، وَابْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ . فَاخْتَلَفُوا فِي دِينِهِ : فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبَوَيْنِ ﴾ .
كما لو عرف أصل دينه .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .
وجزم به في الوجيز .
وقدمه في الرعاية .

ويحتمل أن القول قول الابنين . لأن كفر أبويه يدل على أصل دينه في صغره ، وإسلام ابنيه يدل على إسلامه في كبره . فيعمل بهما جميعاً .
وهو لأبي الخطاب في الهداية .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى .
والذى قدمه في المحرر ، والقروع ، وغيرها : أن حكمهم حكم الابن المسلم والابن الكافر . على ما تقدم من التفصيل والخلاف .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

قوله ﴿وَإِنْ خَلَفَ ابْنًا كَافِرًا ، وَأَخًا وَامْرَأَةً مُسْلِمِينَ ، وَاخْتَلَفُوا فِي دِينِهِ : فَأَلْقَوْهُ قَوْلُ الابْنِ ، عَلَى قَوْلِ الْخَرَقِ﴾
وجزم به في الوجيز .

﴿وَقَالَ الْقَاضِي : يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا﴾ .

والذي قدمه في المحرر ، والرعاية ، والفروع ، وغيرهم : أن حكمهم حكم الابن المسلم مع الابن الكافر .

على ما تقدم من التفصيل والخلاف .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وقال أبو بكر : قياس المذهب : أن تعطى المرأة الرُّبْعَ ، ويقسم الباقي بين الابن والأخ نصفين .

قال في المحرر : وهو بعيد .

وحكى عن أبي بكر : أن المرأة تعطى الثمن ، والباقي للابن والأخ نصفين .

قال في المحرر أيضاً : وهو بعيد .

وقال في الفروع - في المسألة الأولى - : ومتى نصفنا المال ، فنصفه للأبوين على ثلاثة .

وقال - في الثانية - : متى نصفناه ، فنصفه للزوجة والأخ على أربعة .

قوله ﴿وَلَوْ مَاتَ مُسْلِمٌ ، وَخَلَفَ وَلَدَيْنِ - مُسْلِمًا وَكَافِرًا - فَأَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَقَالَ : أَسْلَمْتُ قَبْلَ مَوْتِ أَبِي . وَقَالَ أَخُوهُ : بَلْ بَعْدَهُ ، فَلَا مِيرَاثَ لَهُ . فَإِنْ قَالَ : أَسْلَمْتُ فِي الْمُحَرَّمِ وَمَاتَ أَبِي فِي صَفَرٍ . وَقَالَ أَخُوهُ : بَلْ مَاتَ فِي ذِي الْحِجَّةِ : فَلَهُ الْمِيرَاثُ مَعَ أَخِيهِ﴾ .

وهذا المذهب .
قطع به الأصحاب في الثانية .
وعليه الأكثر في الأولى .
وجزم به في المحرر ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والحاوي ، والنظم ،
والفروع ، وغيرهم .
وعنه : الميراث بينهما .
قدمه في الخلاصة ، والرايعتين .

فوائد

الأولى : لو أقام كل واحد بينة بذلك . فهل يتعارضان ؟ أو تقدم بينة مدعى
تقديم موته ؟ على وجهين .
وأطلقهما في الفروع .

الثانية : لو خلف كافر ابنين - مسلماً وكافراً - فقال المسلم : أسلمت أنا عقب
موت أبي ، وقبل قسم تركته ، على رواية . فأرثته لي . وقال الآخر : بل أسلمت
قبل موته ، فلا إرث لك : صدق المسلم بيمينه .
وإن أقاما بينتين بما قالا : قدمت بينة الكافر ، سواء اتفقا على موت
أبيهما أولاً .

فإن اتفقا : أن المسلم أسلم في رمضان ، فقال « مات أبي في شوال ، فأرثته
أنا وأنت » وقال الكافر « بل مات في شوال » صدق الكافر .
وإن أقاما بينتين : صدقت بينة المسلم .

الثالثة : لو خلف حرّاً ابناً حرّاً وابناً كان عبداً ، فادعى : أنه عتق وأبوه حيٌّ
ولا بينة : صدق أخوه في عدم ذلك .

وإن ثبت عتقه في رمضان ، فقال الحر « مات أبي في شعبان » وقال العتيق

« بل في شوال » صدق العتيق . وتقدم بينة الحر مع التعارض .

الرابعة : لو شهدا على اثنين بقتل . فشهدا على الشاهدين به ، فصدق الولي
الكل ، أو الآخرين ، أو كذب الكل ، أو الأولين فقط : فلا قتل ولا دية .
وإن صدق الأولين فقط : حكم بشهادتهما . وقتل من شهدا عليه .
والله أعلم بالصواب .

وكان الفراغ من طبع هذا الجزء « الحادى عشر من الإنصاف » وتصحيحه وتحقيقه ، على هذه الصفة قدر الجهد والطاقة - بمطبعة السنة الحمديّة .
ولم آل - يعلم الله - جهداً ، ولم أدّخر وسعاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . وكفى بالله معينا وشهيذاً ووليّاً ونصيراً .
ويتلوه - بمشيئة الله تعالى وحسن توفيقه ومعونته - : الجزء الثانى عشر .
وأوله « كتاب الشهادات » .

والله المعين على الإكمال ، والمسئول وحده حسن الجزاء ، وخير المثوبة من عظيم فضله ، وواسع كرمه . فإنه نعم المولى ونعم النصير .
وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وخاتم رسله ، محمد وعلى آله أجمعين .
والله أرجو أن يجعلنا من آل هذا الرسول وحزبه المفلحين فى الدنيا والآخرة .
وكتبه الفقير إلى عفو الله ورحمته ومغفرته

محمد حامد النيتى

القاهرة فى { يوم السبت ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ هـ
الموافق ١٤ يونيو سنة ١٩٥٨ م

فهرس

الجزء الثاني عشر من كتاب الإصاح

كتاب الشهادات

١. تحمل الشهادة وأداؤها : فرض على الكفاية .
٢. وجوب كتابتها وجعل شرط في وجوب التحمل والأداء أن يدعى إليهما ، ويحضر عليهما .
٣. يختص الأداء بمجلس الحكم .
٤. يحرم أدائها على القريب والبيد فيما دون مسافة القصر .
٥. لو أدى شاهد وأى الثاني ، وقال : أشهد بلى .
٦. لو دعى فاسق إلى شهادة فالحضور مع غيره .
٧. لا يجوز لمن ثبتت عليه أحد الأجرة عليها .
٨. لا يجوز ذلك لمن لم يثبت عليه في أصح الوجوه .
٩. أجرة الرصكون عن الشهود أنه إن عجز الشاهد عن التمس لا يقيم الشهادة على مسلم يقتل كافر .
١٠. من كانت عنده شهادة في حده الله تعالى .
١١. حاكم أن يرضى لهم الوقوف عليها في أحد الوجوه .

٨. هل تحمل الشهادة بعد قديم ؟
٩. لعلكم أن يرضى المقر بعد : أن يرجع عن إقراره .
١٠. من كان عنده شهادة كأدى عليها : لم يقبل حتى يسأله : فإن لم يعلمها : استحب له إعلانه بها .
١١. قال ابن تيمية : الطلب العربي ، أو الطلبي : كالقنن عليها أولاً .
١٢. لا يجوز أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع .
١٣. الرأى كالرجل على الصحيح من المذهب .
١٤. السماع على مرتين : سماع من الشهود عليه ، نحو الإقرار ، والنفود ، والطلاق ، والعشاق ، وخبره .
١٥. لو شهد اثنان في محفل على واحد منهم : أنه ملوك ، أو أعتق : قيل : سماع من جهة الاستضافة فيها ينقدر عليه في الغالب إلا بذلك : كالنكاح والموت ، والملك ، والنكاح ، والطلاق ، والرقب ومصرقة ، والعتق ، والولاية ، والولاية ، والعزل ، وما أشبه ذلك .
١٦. أسقط جماعة من الأصحاب : الطلوع والطلاق .

وكان القراء من طبع هذا اليوم ، في الحلق عشر من الاصناف ، وتصحب
وتحفه ، على هذه الصفة بعد الحمد والشهادة - جماعة ستة اشخاص
ولم آل - بسم الله - آمين ، وبارك وسبح ، ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ، وكفى بالله عدوا وقيوما ووليا وصوبا
وبلدا - ثم ثلثة الله تعالى وحسن توبه وسعاده - ثم الحمد الثاني عشر
وايه في كتاب الشهادات

والله الذين على الاكل ، والسؤال وسعد حسن الجراء ، وحسن التوبة من
عظيم نفعه ، ووليع كرمه ، فانه سمى كرمه وسمى الصبر
وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، ونام رسله ، محمد وعلى آله اجمعين
والله ارجو ان يبعثنا من آل هذا المومل وحسنه للفقير في الدنيا والآخرة
وكذا الفقير الى علم الله ورحمته وسعته

محمد بن محمد

تأخره في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٤٢ هـ
الفرق ١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٤٢ هـ

فهرس

الجزء الثاني عشر من كتاب الإنصاف

- | | |
|--|---|
| <p>٨ هل تقبل الشهادة بحد قديم ؟</p> <p>٩ للحاكم أن يعرض للمقر بحد : أن يرجع عن إقراره .</p> <p>» من كان عنده شهادة لآدمي يعلمها : لم يقمها حتى يسأله . فإن لم يعلمها : استحب له إعلانها بها .</p> <p>» قال ابن تيمية : الطلب العرفي ، أو الحالى : كاللفظي علمها أولا .</p> <p>» لا يجوز أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع .</p> <p>١٠ المرأة كالرجل على الصحيح من المذهب</p> <p>» السماع على ضريين : سماع من المشهود عليه ، نحو الإقرار ، والعقود ، والطلاق ، والعتاق ، ونحوه .</p> <p>» لو شهد اثنان فى محفل على واحد منهم : أنه طلق ، أو أعتق : قبل .</p> <p>١١ سماع من جهة الاستفاضة فيما يتعذر علمه فى الغالب إلا بذلك : كالنسب والموت ، والملك ، والنكاح ، والخلع ، والوقف ومصرفه ، والعتق والولاء ، والولاية ، والعزل ، وما أشبه ذلك .</p> <p>١٢ أسقط جماعة من الأصحاب : الخلع ، والطلاق .</p> | <p>٣ كتاب الشهادات</p> <p>» تحمل الشهادة وأداؤها : فرض على الكفاية .</p> <p>٤ فى وجوب كتابتها وجهان</p> <p>٥ يشترط فى وجوب التحمل والأداء : أن يدعى إليهما ، ويقدر عليهما .</p> <p>» يختص الأداء بمجلس الحكم .</p> <p>» يلزم أداؤها على القريب والبعيد فيما دون مسافة القصر .</p> <p>» لو أدى شاهد وأبى الثانى ، وقال : احلف بدلى .</p> <p>» لو دعى فاسق إلى شهادة فله الحضور مع غيره .</p> <p>٦ لا يجوز لمن تمينت عليه أخذ الأجرة عليها .</p> <p>» لا يجوز ذلك لمن لم تمين عليه فى أصح الوجهين .</p> <p>٧ أجرة الركوب على المشهود له إن عجز الشاهد عن المشى</p> <p>» لا يقيم الشهادة على مسلم بقتل كافر</p> <p>» من كانت عنده شهادة فى حد الله تعالى .</p> <p>٨ للحاكم أن يعرض لهم بالوقوف عنها فى أحد الوجهين .</p> |
|--|---|

١٢ ظاهر قوله « والنكاح » يشمل العقد والدوام .

١٣ لا تقبل الاستفاضة إلا من عدد يقع العلم بخبرهم .

» يلزم الحكم بشهادة لم يعلم تلقيا من الاستفاضة .

» قال القاضي : الشهادة بالاستفاضة خير ، وتحصل بالنساء والعبيد .

» وقال الشيخ تقي الدين : هي نظير أصحاب المسائل عن الشهود ، على الخلاف .

١٤ قال في الفروع : إذا شهد بالأموال بتظاهر الأخبار ، فعمل ولاية المظالم بذلك أحق .

» إن سمع إنساناً يقر بنسب أب أو ابن ، فصدقه المقر له : جاز أن يشهد له به ، وإن كذبه : لم يشهد ، وإن سكنت : جاز أن يشهد .

١٤ ويحتمل أن لا يشهد حتى يتكرر

١٥ إذا رأى شيئاً في يد إنسان يتصرف فيه تصرف الملاك : جاز له أن يشهد له بالملك .

١٦ ويحتمل أن لا يشهد إلا باليد والتصرف سواء رأى ذلك مدة طويلة أو قصيرة

١٧ من شهد بالنكاح ، فلا بد من ذكر شروطه .

» هل يشترط ذكر الشروط في الشهادة بالبيع ونحوه ؟

١٨ لم يذكر لرضاع وقتل وسرقة وقذف ونجاسة ماء وإكراه ما يشترط لذلك

» إن شهد بالزنا فلا بد أن يذكر بمن زنا ، وأين زنى ؟ وكيف زنى ؟ وأنه رأى ذكره في فرجها .

» إن شهدا : أن هذا العبد ابن أمة فلان : لم يحكم له به ، حتى يقولوا : ولدته في ملكة .

١٩ إن شهدا : أن هذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضته ، أو الدقيق من حنطته : حكم له به .

» إذا مات رجل ، فادعى آخر : أنه وارثه . فشهد له شاهدان : أنه وارثه ، لا يعلمان له وارثاً سواه : سلم المال إليه .

٢٠ قال ابن تيمية : لا بد أن تقيّد المسألة بأن لا يكون الميت ابن سبيل

» إن قالوا : لا نعلم له وارثاً غيره في هذا البلد : احتمل أن يسلم المال إليه

٢١ لو شهدت بيعة : أن هذا ابنه لا وارث له غيره ، وشهدت أخرى : أن هذا ابنه لا وارث له غيره

» إنما احتاج إلى إثبات أنه لا وارث له سواه : لأنه يعلم ظاهراً ، بخلاف دينه على الميت

٢٢ تجوز شهادة المستخفي ، ومن سمع رجلاً يقر بحق ، أو سمع الحاكم يحكم ، أو يشهد على حكمه وإنفاذه .

٢٣ قال في الفروع : ظاهر كلامهم أن

الحاكم إذا شهد عليه : شهد

٢٤ فصل : إذا شهد أحدهما : أنه غصبه

ثوباً أحمر ، وشهد آخر : أنه غصبه

ثوباً أبيض ، أو شهد أحدهما : أنه

غصبه اليوم . وشهد آخر : أنه

غصبه أمس : لم تكمل البينة .

» كذلك كل شهادة على الفعل إذا

اختلفا في الوقت : لم تكمل البينة

وكذا لو اختلفا في المكان ، أو في

الصفة بما يدل على تغاير الفعلين

٢٥ لو اختلفا في صفة الفعل

» لو شهد بكل فعل شاهدان ، واختلفا

في الزمان أو المكان أو الصفة

٢٦ إن شهد أحدهما : أنه أقر له بألف

أمس . وشهد آخر : أنه أقر له بها

اليوم ، أو شهد أحدهما : أنه باعه

داره أمس ، وشهد آخر : أنه باعه

إياها اليوم : كملت البينة . وثبت

البيع والإقرار

» كذلك كل شهادة على القول ،

إلا النكاح ، إذا شهد أحدهما :

أنه تزوجها أمس ، وشهد آخر :

أنه تزوجها اليوم : لم تكمل البينة

٢٧ كذلك القذف

» لو كانت الشهادة على الإقرار بفعل

أو غيره .

» لو شهد واحد بالفعل ، وآخر على

إقراره .

٢٧ لو شهد واحد بعقد نكاح ، أو قتل

خطأ ، وآخر على إقراره

٢٨ متى جمعنا البينة . فالعدة والإرث

تلي آخر المدتين

» إن شهد شاهد : أنه أقر له بألف

وشهد آخر : أنه أقر له بألفين :

ثبتت الألف . ويخلف على الآخر

مع شاهده إن أحب .

» لو شهد شاهدان بألف وشاهدان

بخمسة ولم يختلف الأسباب والصفات

٢٩ إن شهد أحدهما : أن له عليه ألفاً

من قرض ، وشهد آخر : أن له عليه

ألفاً من ثمن مبيع .

» إن شهد شاهدان : أن له عليه ألفاً

وقال أحدهما : قضاؤه بعضه .

٣٠ إن شهدا : أنه أقرضه ألفاً . ثم قال

أحدهما : قضاؤه نصفه : صحَّت

شهادتهما .

» لو شهد عند الشاهد عدلان أو عدل :

أنه اقتضاه ذلك الحق الخ .

٣١ لو علق طلاقاً ، إن كان لزيد عليه

شيء . فشهد شاهدان : أنه أقرضه

» لو شهدا على رجل أنه طلق واحدة

بعينها .

» هل يشهد عقداً فاسداً مختلفاً فيه ،

ويشهد به ؟

٣٢ إذا كانت له بينة بألف ، فقال :

أريد أن تشهد لي بخمسة : لم يحز

» إذا كان الحاكم مولى بالحكم بأكثر

منها : جاز .

- ٣٥ قال الشيخ تقي الدين : وهذا مشكل من جهة المعنى والنقل الخ .
- ٣٧ باب شروط من تقبل شهادته . وهي ستة :
- » أحدها : البلوغ . فلا تقبل شهادة الصبيان .
- ٣٨ الثاني : العقل . فلا تقبل شهادة معتوه ، ولا مجنون ، إلا من يخنق الأحيان إذا شهد في إفاقته .
- » الثالث : الكلام . فلا تقبل شهادة الأخرس .
- ٣٩ لو أداها بخطه .
- » الرابع : الإسلام . فلا تقبل شهادة كافر ، إلا أهل الكتاب في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم ، وحضروا الموصى . فتقبل شهادتهم .
- ٤٠ هل تقبل شهادة غير الكتابي ؟
- » ظاهر كلام : المصنف سواء كان الموصى مسلماً أو كافراً .
- » شهادة الكافر لا تقبل في غير هذه المسألة .
- ٤١ شهادة النساء إذا اجتمعن في العرس والحمام .
- ٤٢ يخلفهم الحاكم بعد العصر : لا تشتري به ثمناً ولو كان ذا قربي ، ولا نكتم شهادة الله ، وإنها لوصية الرجل .
- » الخامس : أن يكون ممن يحفظ . فلا تقبل شهادة مغفل ولا معروف بكثرة الغلط والنسيان
- ٤٣ السادس : العدالة . وهي استواء أحواله في دينه ، واعتدال أقواله وأفعاله .
- » ويعتبر لها شيئان : الصلاح الخ
- » العاقل : من عرف الواجب عقلاً . وما هو العقل ؟ والإسلام .
- ٤٤ من ترك سنن الصلاة ، أو سنة منها رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو رجل سوء .
- » من ترك التور فليس يعدل .
- ٤٥ اجتناب المحارم . وهو أن لا يرتكب كبيرة ، ولا يد من على صغيرة .
- ٤٦ قال ابن تيمية : من شهد على إقرار كذب ، مع علمه بالحال ، أو تكرر نظره إلى الأجنبية الخ .
- » ما هي الكبيرة ؟
- ٤٧ لا تقبل شهادة فاسق ، سواء كان فسقه من جهة الأفعال أو الاعتقاد .
- » يتخرج على قبول شهادة الذمي : قبول شهادة الفاسق من جهة الاعتقاد المتدين به
- ٤٧ فسق من قلد في القول بخلق القرآن ونفي الرؤية
- » إن ناظر ودعا إلى التجهم أو الرفض أو الوقف أو القدر : فهو كافر .

٥٢ لا تقبل شهادة اللاعب بالشطرنج ،
ولو كان مقلداً .

» اللاعب بالجمام .

» اللعب بالشطرنج حرام

٥٣ قال الشيخ تقي الدين : يحرم محاكاة
الناس للضحك ، ويعزر هو ومن
يأمره به .

» لا تقبل شهادة الذي يتغدى في
السوق .

٥٤ ولا الذي يمد رجله في مجمع الناس

» ولا الذي يحدث بمباضعته أهله وأمثه

» أما الشين في الصناعة — كاللحام

والحائك والنخال والنفاط ، والقمام

والزبال والمشعوز . والدباغ والحارس

والقراد والسكباش — فهل تقبل هل

إذا حسنت طرائقهم ؟

٥٦ مثل ذلك في الحكم : الدباب

والصباغ والكناس .

» ومثل ذلك : الصيرفي .

٥٧ يكره كسب من صنعته دنية

» متى زالت الموانع منهم . فبلغ الصبي

وعقل المجنون ، وأسلم الكافر ،

وتاب الفاسق : قبلت شهادتهم بمجرد

ذلك . ولا يعتبر اصلاح العمل .

٥٨ توبة غير القاذف : الندم والإقلاع

والعزم على عدم العود .

» يعتبر في صحة التوبة رد المظلمة

واستحلاله .

٤٨ من فضل علياً على أبي بكر وعمر
وعثمان رضى الله عنهم ، أو على عثمان
وحده .

» الصحيح : أن كل بدعة كفرنا فيها
الداعية فإننا نفسق المقلد فيها .

٤٩ أما من فعل شيئاً من الفروع

الختلف فيها : فزوج بغير ولي ،

أو شرب من النبيذ مالا يسكر ،

أو آخر الحج الواجب مع إمكانه .

ونحوه ، متأولاً : فلا ترد شهادته .

٥٠ هل يدخل الفقهاء في أهل
الأهواء ؟

» إن فعله معتقداً تحريمه : ردت
شهادته .

» من تتبع الرخص فأخذ بها : فسق

٥١ استعمال المروءة ، وهو فعل ما يجمله

ويزينه ، وترك ما يدنس ويشينه .

» يكره الغناء والنوح بلا آلة لهو .

» إن اتخذ الغناء صناعة ، أو اتخذ

غلاماً أو جارية للغناء : ردت

شهادته .

» قال جماعة : يحرم الغناء .

» اختار الحلال وأبو بكر حل الغناء

وسمعه .

» لو أفرط شاعر في المدح ، أو مدح

الحجر ، أو شجب بالنساء ، أو بأمرد :

فسق .

٥٢ يكره بناء الحمام .

» الشعر كالسكلام .

» أحدها : قرابة الولادة . فلا تقبل شهادة والد لولده وإن سفل ، ولا ولد لوالده وإن علا .

٦٧ تقبل شهادة بعضهم على بعض .
» لو شهد عند حاكم من لا تقبل شهادة الحاكم له ، فهل له الحكم بشهادته ؟ .

» لو شهد على الحاكم بحكمه من شهد عنده بالمحكوم فيه ، فهل تقبل شهادته ؟ .

٦٨ لو شهد ابنان على أبيهما بقذف ضرة أمهما ، وهى تحتها ، أو طلاقها .

» لا تقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه ، فى إحدى الروايتين .
» والرواية الثانية تقبل .

٦٩ شهادة أحد الزوجين على صاحبه تقبل .

» لا تقبل شهادة السيد لعبده ، ولا العبد لسيدته .

٧٠ تقبل شهادة الصديق لصديقه .

» من موانع الشهادة : الحرص على أدائها قبل استشهداد من يعلم بها .

» من حلف مع شهادته : لم ترد .

» الثانى : أن يجر إلى نفسه نقعاً بشهادته .

٧١ شهادة السيد لمكاتبه والوارث لموروثه بالجرح قبل الاندمال .

٥٩ لا تقبل شهادة القاذف حتى يتوب .

» توبته : أن يكذب نفسه .

٦٠ لا تعتبر فى الشهادة الحرية . بل تجوز شهادة العبد فى كل شىء ، إلا فى الحدود والقصاص .

٦١ حيث تعينت الشهادة على العبد : حرم على سيده منعه .

» لو عتق فى مجلس الحكم : حرم رده

» تجوز شهادة الأعمى فى المسموعات إذا تيقن الصوت بالاستفاضة .

وتجوز فى المراثيات التى تحملها قبل العمى الخ

٦٢ إن لم يعرفه إلا بعينه . فقال القاضى :

تقبل شهادته أيضاً . ويصفه للحاكم بما يتميز به .

» قال الشيخ تقى الدين : وكذا

الحكم إن تعذرت رؤية العين المشهود لها ، أو بها ، أو عليها ، لموت أو غيبة .

» تقبل شهادة الإنسان على نفسه ،

كالمرضة على الرضاع ، والقاسم على القسمة ، والحاكم على حكمه بعد العزل .

٦٤ تقبل شهادة البدوى على القروى ،

والقروى على البدوى .

٦٦ باب موانع الشهادة

» يمنع قبول الشهادة خمسة أشياء :

٧١ شهادة الغرماء للمفلس وأحد

الشفيعين بعفو الآخر عن شفيعته .

» لو شهد أحد الغانمين بشيء من
المغرم قبل القسمة .

» قال الشيخ تقي الدين : في قبولها نظر

٧٢ ترد الشهادة من وصى ووكيل -

بعد العزل - لموليه وموكله

» تقبل شهادة الوصى على الميت والحاكم

على من هو في حجره .

» تقبل الشهادة لموروثه في مرضه بدين

٧٣ ظاهر كلام الأحناف : عدم القبول

ممن له الكلام في شيء ، أو يستحق

منه .

» الثالث : أن يدفع عن نفسه ضرراً

كشهادة العاقلة بجرح شهود قتل

الخطأ .

٧٤ تقبل فتياً من يدفع عن نفسه ضرراً .

» الرابع : العداوة : كشهادة المقتوف

على قاذفه ، والمقطوع عليه الطريق

على قاطعه .

» يعتبر في العداوة : كونها لغير الله .

» تقبل شهادة العدو لعدوه .

» لو شهد بحق مشترك بين من لا

ترد شهادته له وبين من ترد شهادته :

لم تقبل .

٧٥ لو شهد عنده ، ثم حدث مانع : لم

يمنع الحكم ، إلا فسق أو كفر .

» الخامس : أن يشهد الفاسق بشهادة

قترد ، ثم يتوب ويهيدها : فإنها

لا تقبل للتهمة .

٧٥ لو شهد كافر أو صبي أو عبيد ،

فردت شهادتهم ، ثم أعادوها بعد

زوال الكفر والرق والصبي : قبلت

٧٦ مثل ذلك في الحكم والخلاف والمذهب :

لو ردت لجنونه ، ثم عقل .

» إن شهد لمكاتبه ، أو لموروثه بجرح

قبل برئه ، فردت ، ثم أعادها بعد

عتق المكاتب وبرء الجرح .

» لو ردت لدفع ضرر ، أو جلب نفع

أو نحوها ، ثم زال المانع ، ثم

أعادها : لم تقبل .

٧٧ إن شهد الشفيع بعفو شريكه في

الشفعة عنها ، فردت ، ثم عفا

الشاهد عن شفيعته ، وأعاد تلك

الشهادة : لم تقبل .

» ويحتمل أن تقبل .

٧٨ باب أقسام المشهود به

» المشهود به ينقسم خمسة أقسام .

» أحدها : الزنى وما يوجب حده .

» لا يقبل فيه إلا أربعة رجال أحرار .

» هل يثبت الاقرار بالزنا بشاهدين ،

أو لا يثبت إلا بأربعة ؟

» محل الخلاف : إذا شهدوا بأن إقراره

به تسكرر أربعاً .

» لو كان المقر بالزنى أعجمياً .

» يعزر بالوطء في غير فرج بشهادة

رجلين .

٧٩ الثانى : القصاص وسائر الحدود ،

فلا يقبل فيه إلا رجلان حران .

٨٦ وغيرها في الحمام والعرس مما لا يحضره الرجال .

٨٧ إذا شهد بقتل العمدة رجل وامرأتان لم يثبت قصاص ولا دية .

» إن شهدوا بالسرقة : ثبت المسال دون القطع .

» وإن ادعى رجل الخلع : قبل فيه رجل وامرأتان .

» إن ادعت امرأة الخلع : لم يقبل فيه إلا رجلان .

٨٨ إذا شهد رجل وامرأتان لرجل بحرية : أنها أم ولد له وولدها منه : قضى له بالجارية أم ولد ، وهل تثبت حرية الولد ، ونسبه من مدعيه ؟ على روايتين .

٨٩ باب الشهادة على الشهادة

والرجوع عن الشهادة

» تقبل الشهادة على الشهادة فيما يقبل فيه كتاب القاضي . وترد فيما يرد فيه .

» لا تقبل إلا أن تتعذر شهادة شهود الأصل بموت أو مرض أو غيبة إلى مسافة القصر .

٩٠ لا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد إلا أن يستدعيه شاهد الأصل .

» لو استدعاه غيره لا يشهد .

٩١ فيقول « أشهد على شهادتي : أني أشهد أن فلان ابن فلان أقر عندي وأشهدني على نفسه طوعاً بكذا » ، أو « شهدت عليه » أو « أقر عندي بكذا » .

٧٩ الثالث : ما ليس بمال ، ولا يقصد

به المال ، ويطلع عليه الرجال في غالب الأحوال ، كالطلاق والنسب والولاء ، والوكالة في غير المال والوصية إليه ، وما أشبه ذلك .

٨١ يقبل قول طبيب واحد ويطار لعدم غيره في معرفة داء دابة وموضحة .

» لو اختلف قول الأطباء البيطرة : قدم المثبت .

٨٢ الرابع : المال وما يقصد به المال ، كالبيع والقرض والرهن والوصية له وجناية الخطأ .

» يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ، وشاهد ويمين المدعى .

٨٣ قال الشيخ تقي الدين : لو قيل : يقبل امرأة ويمين : توجه .

٨٤ لا يشترط في يمين المدعى أن يقول « وأن شاهدي صادق في شهادته »

» لو نكل عن اليمين من له شاهد واحد .

» لو كان لجماعة حق بشاهد فأقاموه .

» هل يقبل في جناية العمدة الموجبة للمال دون القصاص ، كالحاشمة والمنقلة ؟

٨٥ الخامس : ما لا يطلع عليه الرجال ، كعيوب النساء . الخ .

٨٦ فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة .

» قال الشيخ تقي الدين : قال أصحابنا : الاثنان أحوط .

» لا يقبل في الولادة ممن حضرها غير القابلة

» يقبل قول امرأة في فراغ عدة من حيض .

٨٦ مما يقبل فيه امرأة واحدة : الجراحة

- ٩١ ويؤديها الفرع بصفة تحمله
 ٩٢ إن سمعه يقول : أشهد على فلان بكذا .
 ٩٣ تثبت شهادة شاهدي الأصل بشهادة شاهدين يشهدان عليهما ، سواء شهدا على كل واحد منهما ، أو شهد على كل واحد منهما شاهد من شهود الفرع .
 ٩٤ يجوز أن يتحمل فرع عن أصل .
 » لا مدخل للنساء في شهادة الفروع .
 » هل لهن مدخل في شهادة الأصل ؟
 في المسألة روايات . إحداهن : يشهد رجلان على رجل وامرأتين أو رجل وامرأتان على رجل وامرأتين .
 ٩٥ الرواية الثانية : لا مدخل لهن في الأصل ولا في الفرع .
 » الرواية الثالثة : لهن مدخل فيهما .
 ٩٦ إن حكم بشهادتهما ، ثم رجع شهود الفرع : لزمهم الضمان .
 » وإن رجع شهود الأصل : لم يضمنوا
 » لا يجب على الفروع تعديل أصولهم .
 » لو شهد شاهدا فرع على أصل وتعذرت الشهادة على الآخر : حلف واستحق .
 ٩٧ يحتمل أن يضمنوا .
 » لو قال شهود الأصل « كذبتنا ، أو غلطنا » ضمنوا .
 » إذا أنكر الأصل شهادة الفرع : لم يعمل بها .
 ٩٧ متى رجع شهود المال بعد الحكم : لزمهم الضمان ، ولم ينقض الحكم ، سواء كان قبل القبض أو بعده ، وسواء كان المال قائماً أو تالفاً ، وإن رجع شهود العتق : غرموا القيمة .
 ٩٨ محل الضمان : إذا لم يصدق المشهود له » إن رجع شهود الطلاق قبل الدخول غرموا نصف المسمى أو بدله ، وإن كان بعده : لم يغرموا شيئاً .
 » إن كان الرجوع بعد الدخول : لم يغرموا شيئاً .
 ٩٩ إن رجع شهود القصاص أو الحد قبل الاستيفاء : لم يستوف .
 » وإن كان رجوعهم بعده ، وقالوا « أخطأنا » فعليهم دية ماتلف وأرش الضرب .
 ١٠٠ يتقسط الغرم على عددهم .
 » فإن رجع أحدهم : غرم بقسطه .
 » إن شهد عليه ستة بالزنى ، فرجم ، ثم رجع منهم اثنان : غرما ثلث الدية .
 ١٠١ لو شهد عليه خمسة بالزنى ، فرجع منهم اثنان : فعليهما خمسا الدية ، أو ربعها .
 » إن شهد أربعة بالزنى ، واثنان بالإحصان ، فرجم ، ثم رجع الجميع : لزمهم الدية أسداساً .
 ١٠٢ لو رجع شهود الإحصان كلهم ، أو شهود الزنى كلهم : غرموا الدية كاملة .

١٠٧ إن شهدوا عند الحاكم بحق ، ثم ماتوا : حكم بشهادتهم إذا ثبتت عدالتهم .

» وعنه : لا ينقض إذا كانا فاسقين .

» إذا علم الحاكم بشاهد الزور ، إما بإقراره ، أو علم كذبه وتعمده .

١٠٨ لا يعزر بتعارض البينة ، ولا بخلطه في شهادته ، ولا برجوعه عنها .

» لو تاب شاهد الزور قبل التعزير

» لا تقبل الشهادة إلا بلفظ الشهادة فإن قال « أعلم » أو « أحق » لم يحكم به .

١٠٩ لو شهد على إقراره : لم يشترط قوله « طوعاً في صحته مكلفاً » .

» قال الشيخ تقي الدين : لا يعتبر قوله « إن الدين باق في ذمته إلى الآن » .

» لو شهد شاهد عند حاكم . فقال آخر « أشهد بمثل ما شهدت به » الخ

١١٠ باب اليمين في الدعاوى

» هي مشروعة في حق المنكر للردع والزجر في كل حق لآدمي

» قال أبو بكر : تشرع في كل حق لآدمي إلا في النكاح والطلاق .

١١١ ولا تشرع في الولاء والاستيلاء والنسب والقذف .

» قال ابن عبدوس : لا تشرع في متعذر بذله ، كطلاق وإبلاء الخ .

١٠٢ إن شهد أربعة بالزنى واثنتان منهم بالاحصان : صحت الشهادة ، فإن رجع ثم رجعوا : فماذا على شاهدي الاحصان من الدية ؟

» لو شهد قوم بتعليق عتق أو طلاق وقوم بوجود شرطه ، ثم رجع الكل .

» لو رجع شهود كتابة .

١٠٣ لو رجع شهود باستيلاء أمة .

» إن حكم بشاهد ويمين ، فرجع الشاهد : غرم المال كله .

» يجب تقديم الشاهد على اليمين .

١٠٤ لو رجع شهود تركية : فحكمهم حكم رجوع من زكواهم .

» لا ضمان برجوع عن شهادة بكفالة عن نفس أو براءة منها الخ .

» لو شهد بعد الحكم بمناف للشهادة الأولى .

» لو زاد في شهادته ، أو نقص قبل الحكم ، أو أدى بعد إنكارها : قبل .

١٠٥ إن بان بعد الحكم أن الشاهدين كانا كافرين ، أو فاسقين : نقض

الحكم ، ويرجع بالمال أو بدله على المحكوم له . وإن كان

المحكوم به إتلافاً : فالضمان على المزكين فإن لم يكن فعلى الحاكم .

١٠٧ لو بانوا عبيداً ، أو والدآ وولداً أو عدواً .

- ١١٢ الذى يقضى فيه بالنكول : هو المال ، أو ما مقصوده المال .
- » كل جناية لم يثبت قودها بالنكول فهل يلزم الناكل ديتها ؟
- ١١٣ كل ناكل لا يقضى عليه بالنكول : هل يخلى سبيله ، أو يحبس حتى يقر ، أو يحلف ؟
- » هل يجوز ضربه حتى يقر ؟
- » لا يحلف شاهد ولا حاكم ولا وصى على نفي دين الخ .
- ١١٤ إن أنكر المولى مضى الأربعة الأشهر .
- » إذا أقام العبد شاهداً بعتقه : حلف معه وعتق .
- » الرواية الثانية : لا يستحلف .
- ١١٥ لا يستحلف في حقوق الله تعالى ، كالحدود والعبادات .
- » يجوز الحكم في المال وما يقصد به المال بشاهد ويمين المدعى .
- » لا يقبل فيه شهادة امرأتين ويمين » ويحتمل أن يقبل .
- ١١٦ هل يثبت العتق بشاهد ويمين ؟ .
- » لا يقبل في النكاح والرجعة وسائر ما يستحلف فيه : شاهد ويمين
- ١١٧ من حلف على فعل نفسه ، أو دعوى عليه : حلف على البت .
- » حكى عن الإمام أحمد رواية : أن اليمين في ذلك كله على نفي العلم .
- ١١٧ من حلف على فعل غيره أو دعوى عليه في الإثبات حلف على البت .
- ١١٨ مثال فعل الغير في الإثبات : أن يدعى أن ذلك الغير أقرض ، أو استأجر ويقيم بذلك شاهداً .
- » إن حلف على النفي : حلف على نفي علمه .
- » مثال نفي الدعوى على الغير .
- ١١٩ عبد الإنسان كالأجنبي .
- » من توجهت عليه يمين لجماعة . فقال : أحلف يميناً واحدة لهم ، فرضوا : جاز .
- » اليمين تقطع الخصومة في الحال ، ولا تسقط الحق .
- » إن أبوا حلف لكل واحد يميناً .
- » لو ادعى واحد حقاً على واحد : عليه في كل حق يمين .
- » اليمين المشروعة : هي اليمين بالله تعالى اسمه .
- ١٢٠ إن رأى الحاكم تغليظها بلفظ ، أو زمن ، أو مكان الخ .
- » قال الشيخ تقي الدين : أحد الأقسام معنى الأقوال : أنه يستحب إذا رآه الإمام مصلحة .
- ١٢١ النصراني يقول : والله الذى أنزل الإنجيل على عيسى وجعله يحيى الموتى ويرى الأكمه والأبرص .
- » المجوسى يقول : والله الذى خلقنى ورزقنى .

١٢٩ لو قال بعد بلوغه : لم أكن حال

إقرارى أو بيعى أو شراى بالغا .

١٣١ أفق الشيخ تقى الدين : بأنه إذا

كان لم يقر بالبلوغ حين الإسلام

فقد حكم بإسلامه قبل الإقرار

بالبلوغ .

١٣٢ لو ادعى أنه كان مجنوناً : لم يقبل

» لا يصح إقرار السكران

١٣٣ لا يصح إقرار المسكره ، إلا أن

يقر بغير ما أكره عليه الخ .

» تقدم بيعة الاكراه على بيعة

الطوعية .

١٣٤ إن أقر لمن لا يرثه : صح .

» لا يحاص المقر له غرماء الصحة .

١٣٥ لو أقر بعين ثم بدى أو عكسه .

» إن أقر لوارث : لم يقبل إلا بينة

» ظاهر قوله « لم يقبل إلا بينة »

أنه لا يقبل بإجازة .

١٣٦ إلا أن يقر لامرأته بمهر مثلها .

١٣٧ لو أقر لا مرأته : أنها لا مهر لها

عليه : لم يصح .

» إن أقر لوارث وأجنبي . هل يصح

في حق الأجنبي ؟

» إن أقر لوارث ، فصار عند الموت

غير وارث : لم يصح إقراره الخ .

١٣٨ مثل ذلك في الحكم : لو أعطاه

وهو غير وارث . ثم صار وارثاً .

١٣٩ يصح إقراره بأخذدين صحة ومرض

من أجنبي .

» إن أقر المريض بوارث : صح .

١٢١ تغليظ اليمين على المجوسى : بالله

الذى بعث إدريس رسولا .

» ما يغلظ به على الصابىء .

١٢٢ قال الشيخ تقى الدين : المجوس

تعظم النار ، والصابئة تعظم النجوم

» لو أبى من وجبت عليه اليمين

التغليظ : لم يكن ناكلاً .

» قال الشيخ تقى الدين : ينبغي أنه

إذا امتنع الحصر من التغليظ يصير

ناكلاً .

» التغليظ في الصخرة بيت المقدس

١٢٣ التغليظ في سائر البلدان : عند

النبر .

» يخلف أهل الذمة في المواضع التى

يعظمونها .

» لا تغلظ اليمين إلا فيما له خطر .

كالجنايات والطلاق والعقاق وما يجب

فيه الزكاة من المال .

١٢٤ لا يخلف بطلاق .

١٢٥ كتاب الإقرار

» معناه : إظهار الحق لفظاً .

» يصح الإقرار من كل مكلف مختار

غير محجور عليه ، وفيها مسائل

١٢٧ إقرار المحجور عليه بنذر صدقة

بمال .

» الصبى والمجنون لا يصح إقرارهما

إلا أن يكون الصبى مأذوناً له فى

البيع والشراء .

١٢٩ أطلق فى الروضة صحة إقرار المميز

- ١٤٠ » إن أقر بطلاق امرأته في صحته :
لم يسقط ميراثها .
- » إن أقر العبد بحد أو قصاص ،
أو طلاق : صح ، وأخذ به الخ .
- ١٤١ طلب جواب الدعوى : من العبد
ومن سيده جميعا .
- ١٤٢ إن أقر السيد عليه بذلك . لم يقبل ،
إلا فيما يوجب القصاص .
- » لو أقر العبد بجناية توجب مالا :
لم يقبل قطعاً .
- » إن أقر العبد غير المأذون له بمال
١٤٣ إن أقر العبد بسرقة مال في يده ،
وكذبه السيد : قبل إقراره في
القطع دون المال .
- » لو أقر المسكاتب بالجناية : تعلقت
بذمته .
- ١٤٤ إن أقر السيد لعبده ، أو العبد
لسيده بمال .
- » إن أقر : أنه باع عبده من نفسه
بألف . وأقر العبد به : ثبت .
وإن أنكر : عتق ولم يلزمه
الألف .
- ١٤٥ إن أقر لعبده غيره بمال : صح .
وكان للمالكه .
- » لو أقر العبد بنكاح أو تعزيز
قذف : صح الإقرار ، وإن كذبه
السيد .
- » إن أقر لهيمة . لم يصح .
- ١٤٦ لو قال «على كذا بسبب البهيمة» صح
» لو أقر لمسجد أو مقبرة أو طريق
ونحوه الخ .
- ١٤٦ إن تزوج مجهول النسب ، فأقرت
الزوجة بالرق .
- ١٤٧ إن أولدها بعد الإقرار ولداً .
كان رقيقاً .
- » إن أقر بولد أمته : أنه ابنه ، ثم
مات ولم يتبين : هل أتت به في
ملكه أو غيره ، فهل تصير أم ولد ؟
- ١٤٨ إذا أقر الرجل بنسب صغير ، أو
مجنون مجهول النسب : أنه ابنه الخ
- ١٤٩ لو كبر الصغير وعقل المجنون
وأنكر : لم يسمع إنكاره .
- » إن كان كبيراً عاقلاً : لم يثبت نسبه
حتى يصدقه .
- » لو أقر بأب : فهو كإقراره بولد
- » لا يعتبر في تصديق أحدهما بالآخر
تكرار التصديق .
- ١٥٠ إن أقر بنسب أخ أو عم في حياة
أبيه أو جده : لم يقبل . وإن كان
بعد موتهما ، وهو الوارث وحده
صح إقراره . وثبت النسب . وإن
كان معه غيره : لم يثبت النسب .
وللمقر له من الميراث ما فضل
- » لو خلف ابنين عاقلين فأقر أحدهما
بأخ صغير . ثم مات المنكر والمقر
وحده وارث .
- » إن أقر من عليه ولاء نسب وارث
- ١٥١ لو أقر من لا ولاء عليه - وهو
مجهول النسب - بنسب وارث :
يقبل .
- » إن أقرت المرأة بنكاح على نفسها

١٥٨ في الوجه الآخر : يؤخذ المال إلى بيت المال .

١٦٠ باب ما يحصل به الإقرار .

» إن ادعى عليه ألفاً . فقال : نعم أو أجل ، أو صدقت ، أو أنا مقرر بها ، أو بدعواك .

» إن قال : يجوز أن يكون محقاً ، أو عسى ، أو لعل ، أو أظن ، أو أحسب الخ .

١٦١ إن قال : أنا مقرر ، أو خذها ، أو أزنها ، أو قبضها ، أو أحرزها أو هي صحاح ، هل يكون مقراً ؟

١٦٢ قوله « كأنى جاحدك ؟ » أو « كأنى جحدتك ؟ » أقوى في الإقرار من قوله « خذه »

» لو قال « أليس لي عليك ألف ؟ » فقال « بلى » فهو إقرار .

» لو قال « أعطني ثوبي هذا » أو « اشتر ثوبي هذا » الخ .

١٦٣ إن قال « له على ألف إن شاء الله »

» لو قال « بعتك » أو « زوجتك » أو « قبلت إن شاء الله » صح الإقرار .

» إن قال « إن قدم فلان فله على ألف » لم يكن مقراً

١٦٤ إن قال « له على ألف إن قدم فلان » .

» مثل ذلك في الحكم : لو قال

» له على ألف إن جاء المطسر ، أو شاء فلان »

١٥٢ لو ادعى الزوجية اثنان ، وأقرت لهما ، وأقاما بينتين : قدم أسبقهما » إن أقر الولي عليها به : قبل ، إن كانت مجبرة .

١٥٣ إن أقر : أن فلانة امرأته ، أو أقرت : أن فلانا زوجها ، فلم يصدق المقر له إلا بعد موت المقر : صح .

» إن سكت المقر له إلى أن مات المقر . ثم صدقه .

» إن كذبه المقر في حياة المقر . ثم صدقه بعد موته .

١٥٤ في صحة إقرار مزوجة بولد روايتان » لو ادعى نكاح صغيرة بيده .

» إن أقر الورثة على مورثهم بدين : لزمهم قضاؤه من التركة .

١٥٥ إن أقر بعضهم : لزمه منه بقدر ميراثه .

١٥٦ يقدم مائت بإقرار الميت على مائت بإقرار الورثة ، إذا حصلت مزاحمة

١٥٦ إن أقر لمل امرأة

» إن ولدته حياً وميتاً : فهو للحي

١٥٧ اختلف في مأخذ بطلان الإقرار للحمل .

» لو قال « للحمل على جعلتها له » ونحوه . فهو وعد .

» إن ولدتهما حين . فهو بينهما سواء الذكر والأنثى

١٥٨ محل الخلاف : إذا لم يعزه إلى ما يقتضى التفاضل .

» من أقر لكبير عاقل بمال ، فلم يصدق .

١٦٤ إن قال « له على ألف إذا جاء رأس

الشهر » كان إقراراً

١٦٥ لو فسره بأجل أو وصية : قبل منه

» إن قال « إذا جاء رأس الشهر

فله على ألف »

١٦٦ إن قال « له على ألف إن شهد به

فلان » لم يكن مقراً

» إن قال « إن شهد فلان فهو

صادق » .

١٦٧ باب الحكم فيما إذا وصل

بإقراره ما يغيره

» إذا وصل به ما يسقطه . مثل أن

أن يقول « له على ألف لا تترضى » إلخ

١٦٨ مثل ذلك في الحكم : لو قال « له

على ألف من ثمن مبيع تلف قبل

قبضه » إلخ .

» لو قال « له على من ثمن خمر ألف »

لم يلزمه

» إذا قال « كان له على ألف وقضيته

أو قضيت منه خمسمائة » فقال الخرق :

ليس بإقرار . والقول قوله مع يمينه

١٧٠ لو قال « برئت مني » أو « أبرأتني »

» لو قال « كان له على » وسكت

» لو قال « له على ألف وقضيته »

ولم يقل « كان »

١٧١ يصح استثناء مادون النصف

» لا يصح استثناء مازاد عليه

١٧٢ في استثناء النصف وجهان

١٧٣ إن قال « له هؤلاء العبيد العشرة

إلا واحداً » لزمه تسليم تسعة

فإن ماتوا إلا واحداً . فقال : هو

المستثنى

١٧٤ لو قتل أو غصب الجميع إلا واحداً :

قبل تفسيره به .

» لو قال « غصبهم إلا واحداً »

فماتوا أو قتلوا إلا واحداً

» إن قال « له هذه الدار إلا هذا

البيت » أو « هذه الدار وهذا

البيت لي » قبل منه

١٧٥ إن قال « له على درهمين وثلاث

إلا درهمين » أو « له على درهم

ودرهم إلا درهما »

١٧٦ إن قال « له على خمسة إلا درهمين

ودرها » لزمه الخمسة

١٧٧ يصح الاستثناء من الاستثناء

» إن قال « له على عشرة إلا خمسة

إلا ثلاثة إلا درهمين إلا درهما »

١٨١ إذا تخلل الاستثناءات استثناء

باطل . فهل يلغى ذلك الاستثناء

الباطل ؟

١٨٢ لا يصح الاستثناء من غير الجنس .

فإذا قال « له على مائة درهم إلا ثوبا »

١٨٣ إلا أن يستثنى عيناً من ورق

أو ورقاً من عين

١٨٤ هل يصح استثناء الفلوس من أحد

التقدين ؟

» إذا قال « له على مائة إلا ديناراً »

١٨٥ إن قال « له على ألف درهم » إلخ

ثم سكت سكوتاً يمكنه فيه الكلام ،

ثم قال « زيوفاً » إلخ

١٨٦ من أصلنا : صحة ضمان الحال مؤجلاً

ثبت حكم العارية .
١٩٤ لو قال « له هبة سكنى ، أو هبة عارية » عمل بالبدل .

١٩٥ إن أقر « أنه وهب ، أو رهن أو أقبض » أو أقر بقبض ثمن أو غيره ، ثم أنكر « وقال « ما قبضت ، ولا أقبضت » وسأل إخلاف خصمه : فهل تلزمه الميّن؟
١٩٦ إن باع شيئاً ، ثم أقر : أن المبيع لغيره .

» لو أقر ببيع أو هبة ، أو إقباض ثم ادعى فساد .
» إن باع شيئاً ثم أقر : أن المبيع لغيره
» إن قال « لم يكن ملكي ، ثم ملكته بعد » .

» إن كان قد أقر : أنه ملكه ، أو قال « قبضت ثمن ملكي » .

١٩٧ لو أقر بحق لآدمي ، أو بركة ، أو كفارة .

١٩٧ إن قال « غصبت هذا العبد من زيد . لابل من عمرو » أو « ملكه لعمرو وغصبت من زيد ، لابل من عمرو » .

» مثل ذلك في الحكم : لو قال « غصبت من زيد وغصبه هو من عمرو » .

١٩٨ لو قال « غصبت من زيد وملكه لعمرو » .

» إن قال « لا أعلم عينه » فصدقه : انزع من زيد ، وكانا خصمين فيه . وإن كذبه .

١٨٦ إن قال « له على ألف إلى شهر » فأنكر المقر له التأجيل

» لو قال « له على دراهم وازنة »

١٨٩ إن قال « له عندى رهن » وقال المالك « بل ودیعة »

» إن قال « له على ألف من ثمن مبيع لم أقبضه » وقال المقر له « بل دين في ذمتك »

١٩٠ إن قال « له عندى ألف » وفسره بدين أو ودیعة : قبل منه

» إن قال « له على ألف » وفسره بودیعة : لم يقبل

١٩١ محل الخلاف : إذا لم يفسر متصلاً
» لو أحضره ، وقال « هو هذا وهو ودیعة »

١٩٢ لو قال « له عندى مائة ودیعة بشرط الضمان »

١٩٢ إن « قال له من مالى » أو « فى مالى » أو « فى ميراثى من أبى ألف » أو « نصف دارى هذه ، وفسره بالهبة ، وقال « بدالى فى تقبضيه » قبل .

١٩٣ لو زاد على ما قاله أولاً « بحق لزمنى » صح .

» لو قال « دینی الذى على لزيد لعمرو » فيه الخلاف السابق .

» قياس قول الإمام أحمد : بطلان الاستثناء .

» إن قال « له فى ميراث أبى ألف » فهو دين تركه .

١٩٤ إن قال « له هذه الدار عارية »

١٩٩ إن قال «قال غصبته من أحدهما»

» إن ادعى رجلان داراً - في يد

غيرهما - شركة بينهما بالسوية .

فأقر لأحدهما بنصفها .

٢٠٠ إن قال في مرض موته « هذا

الألف لقطة فتصدقوا به » ولا مال

له غيره .

» إذا مات رجل وخلف مائة فادعاهما

رجل . فأقر ابنه له بها ، ثم ادعاهما

آخر . فأقر له : فهي للأول .

٢٠١ إن أقر بها لهما معاً

» إن ادعى رجل على الميت مائة

ديناراً . فأقر له ، ثم ادعى آخر

مثل ذلك فأقر له .

» إن كانا في مجلسين : فهي للأول ،

ولا شيء للثاني .

٢٠٢ إن خلف ابنين ومائتين . فادعى

رجل مائة ديناراً على الميت . فصدقه

أحد الابنين وأنكر الآخر النخ .

٢٠٣ إن خلف ابنين وعبدین متساويين

القيمة ، لا يملك غيرهما ، فقال أحد

الابنين «أبي أعتق هذا في مرضه»

وقال الآخر « بل أعتق هذا

الآخر » .

» وإن قال أحدهما «أبي أعتق هذا»

وقال الآخر «أبي أعتق أحدهما ،

لا أدري من منهما ؟»

٢٠٤ باب الإقرار بالمجمل

» إذا قال « له على شيء » أو

« كذا » قيل له : فسر . فإن

أبي . حبس حتى يفسر .

» مثل ذلك في الحكم : لو قال

« له على كذا وكذا » .

» إن مات : أخذ وارثه بمثل ذلك .

وإن خلف الميت شيئاً : يقضى منه

٢٠٥ لو ادعى المقر قبل موته عدم العلم

بمقدار ما أقر به وحلف .

٢٠٦ إن فسره بحق شفعة أو مال : قبل

» إن فسره بما ليس بمال : لم يقبل .

٢٠٧ لو فسره برد السلام ، أو تسميت

العاطس ، أو نحو ذلك .

» إن فسره بكاب أو حد قذف .

٢٠٨ لو فسره بجلد ميتة تنجس بموتها

٢٠٩ لو قال « له على بعض العشرة » .

» إن قال « غصبت منه شيئاً » ثم

فسره بنفسه ، أو ولده .

٢١٠ لو فسره بنحو ونحوه .

» لو قال « غصبتك » قبل تفسيره

يحبسه ونحوه .

» لو قال « له على مال » قبل تفسير

بأقل متحول .

» إن قال « على مال عظيم ، أو

خطير ، أو كثير ، أو جليل »

قبل تفسيره بالقليل والكثير .

٢١٢ إن قال « له على دراهم كثيرة » .

» لو فسر ذلك بما يوزن بالدرهم

عادة .

٢١٨ إن فسر الألف بجوز أو ييض .
» إن قال « له اثني عشر درهما
ودينار » .

» إن قال « له في هذا العبد شرك »
أو « هو شريك في » أو « هو
شركة بيننا » رجع في تفسير
نصيب الشريك إليه .

٢١٩ إن قال « له في هذا العبد سهم »
» لو قال لعبده « إن أقررت بك
لزيد فأنت حر قبل إقرارى » .

٢٢٠ إن قال « له على أكثر من مال
فلان » قيل له : فسر . فإن فسر
بأكثر منه قدرا . وإن قال
« أردت أكثر بقاء ونفعاً » لأن
الحلال أنفع من الحرام : قبل .

» ويحتمل أن يلزمه أكثر منه قدراً
بكل حال .

» إن ادعى عليه ديناً . فقال
« لفلان على أكثر من مالك » .
وقال « أردت التهزىء »

٢٢١ لو قال « لى عليك ألف » فقال
أكثر

» إذا قال « له على ما بين درهم
وعشرة » لزمه ثمانية .

» إن قال « من درهم إلى عشرة »
لزمه تسعة .

٢٢٣ لو قال « له على ما بين درهم إلى
عشرة »

٢١٢ إن قال « له على كذا درهم ،
أو كذا وكذا ، أو كذا وكذا
درهم » بالرفع : لزمه درهم .

٢١٣ إن قال بالخفض : لزمه بعض
درهم . يرجع في تفسيره إليه .

٢١٤ لو قال ذلك ووقف عليه : فحكمه
حكم ماله قاله بالخفض .

» إن قال « كذا درهما » بالنصب :
لزمه درهم .

» إن قال « كذا وكذا درهما »
بالنصب . قال ابن حامد : يلزمه
درهم .

٢١٥ إن قال « له على ألف » رجع في
تفسيره إليه . فإن فسر بأجناس :
قبل منه .

٢١٦ إن قال « له على ألف ودرهم »
أو « ألف ودينار » أو « ألف
وثوب » أو « فرس » أو « درهم
وألف » أو « دينار وألف » .
قال ابن حامد : الألف من جنس
ماعطف عليه .

» مثل ذلك في الحكم « له على درهم
ونصف » .

٢١٧ إن قال « له على ألف وخمسون
درهما » أو « خمسون وألف
درهم » فالجميع دراهم .

» إن قال « له على ألف إلا درهما »

- ٢٢٤ لو قال « له عندي ما بين عشرة إلى عشرين »
 « لو قال « له ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط »
 « لو قال « له على ما بين كر شعير إلى كر حنطة »
 ٢٢٥ إن قال « له على درهم فوق درهم ، أو تحت درهم ، أو فوقه ، أو تحته ، أو قبله ، أو بعده ، أو معه درهم ، أو درهم ، أو درهم ، أو درهم ، بل درهمان بل درهم »
 ٢٢٦ إن قال « درهم ، بل درهم ، أو درهم ، لكن درهم »
 ٢٢٨ لو قال « له على درهم فدرهم »
 ٢٢٩ إذا قال « له على درهم ودرهم ودرهم » وأراد بالثالث تأكيد الثاني
 ٢٣٠ إن قال « قفيز حنطة ، بل قفيز شعير ، أو « درهم ، بل دينار »
 « إن قال « درهم في دينار »
 ٢٣١ مثل ذلك في الحكم : لو قال « درهم في ثوب »
 « إن قال « درهم في عشرة » لزمه درهم ، إلا أن يريد الحساب
 « إن قال « له عندي ثمر في جراب ، أو سكين في قراب ، أو ثوب في
- منديل أو عبد عليه عمامة ، أو دابة عليها سرج » هل يكون مقراً بالظرف والعمامة والسرج ؟
 ٢٣٣ إن قال « له عندي خاتم فيه فص » كان مقراً بهما
 ٢٣٤ إن قال « فص في خاتم » احتمل وجهين
 « لو قال « له عندي دار مفروشة »
 ٢٣٥ لو قال « له عندي عبد بعمامة » الخ
 « لو أقر بخاتم : ثم جاء بخاتم فيه فص ، وقال « ما أردت الفص »
 « لو قال « له عندي جنين في دابة ، أو في جارية » الخ
 ٢٣٦ لو قال « غصبت منه ثوبا في منديل » الخ
 « لو أقر له بنخلة : لم يكن مقراً بأرضها
 ٢٣٧ لو أقر ببستان : شمل الأشجار
 ٢٣٩ قاعدة جامعة نافعة
 ٢٥٦ الوارد عن الأصحاب : إما وجه ، أو احتمال ، أو تخريج
 ٢٧٧ فصل في ذكر من نقل الفقه عن الإمام أحمد من أصحابه
 ٢٩٤ للكثرون منهم

فهرس رفع الملام عن الأئمة الأعلام

لشيخ الإسلام ابن تيمية

٣٠٩ نسيان الزبير بن العوام رضى الله عنه

حديثاً ذكره به على رضى الله عنه

يوم الجمل ، فترك القتال

٣١٠ السبب السادس : عدم معرفته

بدلالة الحديث

٣١٢ السبب السابع : اعتقاده : أن

لادلالة في الحديث

٣١٣ السبب الثامن : اعتقاده : أن تلك

قد عارضها مادل على عدم إرادتها

» السبب التاسع : اعتقاده : أن

الحديث معارض بما يدل على

ضعفه أو نسخه أو تأويله

٣١٤ وهذا نوعان . أحدهما : اعتقاده :

أن هذا المعارض راجح في الجملة

» الإجماع المدعى غالباً : إنما هو

عن عدم العلم بالمخالف

٣١٥ السبب العاشر : معارضته بما يدل

على ضعفه أو نسخه أو تأويله .

» قد يكون للعالم حجة في ترك العمل

بالحديث لم نطع عليها

٣١٨ ليس لأحد أن يعارض الحديث

الصحيح بقول أحد من الناس

» لا يجوز اعتقاد : أن التشارك

للحديث من العلماء يعاقب لأنه

حلل حراماً أو حرم حلالاً .

٢٩٩ ليس أحد من الأئمة يعتمد مخالفة

الرسول صلى الله عليه وسلم

٣٠٠ أعذار مخالفتهم للحديث ثلاثة

» وتتفرع إلى أسباب متعددة

» السبب الأول : أن لا يكون

الحديث قد بلغه

٣٠١ أمثلة مما لم يبلغ أبا بكر رضى الله عنه

» أمثلة مما لم يبلغ عمر رضى الله عنه

٣٠٤ أمثلة مما لم يبلغ عثمان رضى الله عنه

٣٠٥ إنما جمعت ودونت الأحاديث في

السنن بعد انقراض الأئمة المتبوعين

٣٠٦ السبب الثاني : أن يكون الحديث

بلغه ، لكن لم يثبت عنده

٣٠٧ السبب الثالث : اعتقاد ضعف

الحديث باجتهاد خالفه فيه غيره .

» أسباب ذلك

٣٠٨ السبب الرابع : اشتراطه في خبر

الواحد العدل ما يخالفه فيها غيره .

٣٠٩ السبب الخامس : نسيانه الحديث .

» نسيان عمر رضى الله عنه حديث

تيمم الجنب وتذكير عمار رضى الله

عنه له .

» نسيان عمر رضى الله عنه آية

(أو آتيتهم إحداهن قنطاراً) حتى

ذكرته امرأة .

- ٣١٩ لحوق الوعيد لمن فعله مشروط بعلمه بالتحريم ، أو تمكنه من العلم به .
 » المجتهد مأجور لأجل إجهاده .
- ٣٢٠ تحريم الفتوى بجمل .
- ٣٢١ حكم ما استباحه أهل البغي بتأويل
 » موانع لحوق الوعيد : خمس .
- ٣٢٢ من ترك العمل بحديث فلا يخلو من ثلاث أقسام
 » إما أن يكون تركاً جائزاً باتفاق المسلمين ، أو غير جائز
- ٣٢٣ لو فرض وقوع هذا من بعض أعيان العلماء : لم يقدح في إمامته
- ٣٢٤ لا يمنعنا ذلك من اتباع الحديث الحديث الصحيح .
 » هذه الأحاديث : دلالتها إما قطعية : أو ظاهرة غير قطعية .
- » الاختلاف في خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول .
- ٣٢٥ الاختلاف في إفادة الخبر العلم بكثرة الخبرين .
- ٣٢٦ قد يقطع بدلالة أحاديث لا يقطع بها غيرهم .
 » ذهب طوائف إلى أنه لا يعمل بخبر الوعيد إلا أن يكون قطعياً .
- » لو كان المتن قطعياً لكن الدلالة ظاهرة ، كقول عائشة لزيد بن أرقم رضي الله عنهما : إنه أبطل جهاده مع رسول الله .
- ٣٢٧ احتجاج العلماء بالقراآت الصحيحة التي ليست في المصحف .
 » ذهب عامة السلف : إلى أن هذه الأحاديث حجة في جميع ما تضمنته من الوعيد .
- » ليس المطلوب اليقين التام بالوعيد بل الاعتقاد الذي يدخل في اليقين .
- ٣٢٨ ترجيح العلماء الدليل الحاضر على الدليل البسيط .
- ٣٢٩ يجب اعتقاد : أن فاعل الفعل المتوعد عليه : متوعد بذلك الوعيد لكن لحوقه به له شروط وموانع
 » أمثلة ذلك .
- ٣٣٢ طائفة من العلماء صححوا نكاح المحلل لأعذار .
- ٣٣٣ كذلك استلحاق معاوية رضي الله عنه بالزياد بن أبيه .
- ٣٣٤ قول عامة السلف : إن حكم الله واحد ، وأن من خالفه باجتهاد سائغ : مخطيء معذور مأجور .
 » القول الثاني : أنه في حقه ليس بحرام ، وإن كان حراماً في حق غيره
 » فإن قيل : فهلا قلتم : أحاديث الوعيد إنما تتناول محل الوفاق . والجواب من وجوه .
- ٣٣٥ أحدها : أن نفس التحريم إما أن يكون ثابتاً في محل الخلاف أولاً .

٣٤٣ فإن قيل: فمن المعاقب؟ فإن فاعل الحرام: إما مجتهد أو مقلد. وكلاهما خارج عن العقوبة.

٣٤٤ الجواب عنه من وجوه. أحدها: المقصود ببيان أن هذا الفعل مقتضى للعقوبة، وجد فاعله أو لم يوجد.

» الثاني: بيان الحكم سبب لزوال الشبهة المانعة من حقوق العقاب.

» الثالث: أن بيان الحكم سبب لثبات المجتنب على اجتنبه.

» الرابع: أن هذا العذر لا يكون عذراً إلا مع العجز عن إزالته.

٣٤٥ الخامس: قد يكون في الناس من يفعله غير مجتهد ولا مقلد اجتهداً وتقليداً يبيحه.

» الوجه العاشر: أن إخراج أحاديث الوعيد عن مقتضياتها مستلزم لدخول بعض المجتهدين كابقائهم على مقتضياتها.

» كثير من الأئمة صرح بأن فاعل الصورة يختلف فيها ملعون.

٣٤٦ أحاديث الوعيد في لعن من لا يجوز لعنه.

٣٤٧ لسائل أن يقول: أنا أسلم أن من المجتهدين من يعتقد دخول مورد الخلاف في نصوص الوعيد، بناء على هذا الاعتقاد لكنه مخطيء في هذا الاعتقاد خطأ يعذر فيه ويؤجر الخ.

٣٣٦ الثاني: أن كون الحكم مجمعا عليه أو مختلفا فيه: أمور خارجة عن الفعل وصفاته.

» الثالث: أن هذا الكلام إنما خوطب به الأمة لتعرف الحرام فتجنبه، ويستندون في إجماعهم عليه، ويحتجون به في نزاعهم.

٣٣٧ الرابع: أن هذا يستلزم أن لا يحتاج بشيء من هذه الأحاديث إلا بعد العلم باجماع الأمة.

٣٣٨ الخامس: أنه إما أن يشترط في شمول الخطاب: اعتقاد جميع الأمة للتحريم، أو يكتفى باعتقاد العلماء.

٣٣٩ السادس: أن من أحاديث الوعيد ما هو نص في صورة الخلاف، مثل لعنة المحلل له.

٣٤٢ السابع: أن الموجب للمعوم قائم، والمعارض المذكور لا يصلح أن يكون معارضاً.

٣٤٣ الثامن: أنا إذا حملنا اللفظ على هذا: كان قد تضمن سبب اللعن. ويبقى المستثنى متخلفاً الحكم عنه لما نفع.

» التاسع: أن الموجب لهذا: إنما هو نفي تناول اللعنة.

٤٤٨ فيقال للسائل : إن جوزت كون

أعنة هذا الفاعل من مسائل

الاجتهاد : جاز أن يستدل عليها

بالظاهر المنصوص الخ .

٣٤٩ ويقال له أيضا : ليس مقصودنا

بهذا الوجه إلا تحقيق الاستدلال

بحديث الوعيد على محل الخلاف

» أو يقال : إذا لم يقم دليل على

تحريمه : لم يحز اعتقاد تحريمه .

والمقتضى لجوازه قائم .

٣٥٠ ويقال أيضا : كل ما تقدم من الأدلة

على منع حمل هذه الأحاديث على

الوفاق يرد هنا .

» الوجه الحادى عشر: العلماء متفقون

على وجوب العمل بأحاديث الوعيد

فيما اقتضته من التحريم .

٣٥١ الثانى عشر : نصوص الوعيد

كثيرة جدا ، والقول بموجبها واجب

على وجه العموم والإطلاق ، من

غير تعيين شخص .

٣٥٣ هذه السبيل هى التى يجب سلوكها

وما سواها طريقان خبيثان .

» أحدهما : القول بلحوق الوعيد

لكل فرد يعينه ، ودعوى : أن

هذا عمل بموجب النص .

» الثانى : ترك القول والعمل بموجب

أحاديث رسول الله صلى الله عليه

وسلم . وهذا يجر إلى الضلال .

ويفضى إلى طاعة المخلوق فى معصية

الخالق ، وقبح العقاب .

الجزء الثانى عشر

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة فى سنة الزفاف ، ومروءة على الزفاف

حق الطبع مطبوع

١٩٥٨ - ١٣٧٨

الأَنْصِفَانَا

فَمَعْرِفَةُ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجَلِّ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المدرودي

الحنبلي تغمده الله برحمته

صححه وحققه

محمد حامد الفيقي

الجزء الثاني عشر

الطبعة الأولى

على نسخ محققة ، منها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف ، ومقرواة على المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الشهادات

فأمره : « الشهادة » حجة شرعية . تظهر الحق المدعى به ، ولا توجيه . قاله في الرعايتين ، والحاوى .

قوله ﴿ تَحْمَلُ الشَّهَادَةَ وَأَدَاؤُهَا فَرَضٌ عَلَى الْكَفَايَةِ ﴾ .

تحمل الشهادة لا يخلو : إما أن يكون في حق الله تعالى ، أو في حق غير الله . فإن كان في حق غير الله - كحق الآدمي ، والمال . وهو مراد المصنف - فالصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب : أن تحملها فرض كفاية ، كما جزم به المصنف هنا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم . وقال في المغنى ، والشرح ، والزر كشى : في إثمه بامتناعه مع وجود غيره : وجهان .

وذكر الوجهين في البلغة ، وأطلقهما . وإن كان في حقوق الله تعالى ، فليس تحملها فرض كفاية . على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلامه في المحزر ، والوجيز ، والفروع ، وتجريد العناية ، وغيرهم . وقيل : بل هو فرض كفاية .

وقدمه في الرعايتين . ويحتمله كلام المصنف هنا .

وقيل : إن قل الشهود وكثر أهل البلد : فهي فيه فرض عين . ذكره في الرعاية .

فأثره : حيث وجب تحملها ، ففي وجوب كتابتها لتحفظ : وجهان .
وأطلقهما في الفروع .

قلت : الصواب الوجوب للاحتياط .
ثم وجدت صاحب الرعاية الكبرى قدمه . ذكره في أوائل بقية الشهادات .
ونقل المصنف عن الإمام أحمد - رحمه الله - أنه قال : يكتبها إذا كان
ردىء الحفظ .

فظاهره : الوجوب .
وأما أداء الشهادة ، فقدم المصنف هنا : أنه فرض كفاية . واختاره جماعة
من الأصحاب .
قال في المستوعب : ذكر أصحابنا أنه فرض كفاية .

قال في الترغيب : هو أشهر .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة . وهو ظاهر ماجزم به في
الكافي ، والمغنى .
وقدمه في الرعايتين .

وذكره ابن منجا في شرحه رواية .
وقال الخرقى : ومن لزمته الشهادة فعليه أن يقوم بها على القريب والبعيد .
لا يسهه التخلف عن إقامتها وهو قادر على ذلك .
فظاهره : أن أداءها فرض عين .

قلت : وهو المذهب . نص عليه الإمام أحمد رحمه الله .
قال في الفروع : ونصه أنه فرض عين .

قال في المستوعب : ظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - : أنها فرض عين .
وجزم به في الوجيز ، والمنور .
وقدمه في المحرر . وصححه الفاظم .

فوائد

الأولى : يشترط في وجوب التحمل والأداء : أن يدعى إليهما ويقدر عليهما

بلا ضرر يلحقه . قاله في الفروع ، وغيره . ونص عليه .

وقال في المغنى ، والشرح : ولا تبدل في التزكية .

قال في الرعاية : ومن تضرر بتحمل الشهادة أو أدائها في بدنه أو عرضه

أو ماله أو أهله : لم يلزمه .

الثانية : يختص الأداء بمجلس الحكم . ومن تحملها أو رأى فعلا ، أو سمع

قولا بحق : لزمه أدائها على القريب والبعيد والنسب وغيره ، سواء فيما دون مسافة القصر .

وقيل : أو ما يرجع فيه إلى منزله ليومه .

قاله في الرعايتين ، وغيرهما .

قال في الفروع : تجب في مسافة كتاب القاضى عند سلطان لا يخاف تعديه .

نقله مثنى . أو حاكم عدل .

نقل ابن الحكم : كيف أشهد عند رجل ليس عدلا ؟ قال : لا تشهد .

وقال في رواية عبد الله : أخاف أن يسعه أن لا يشهد عند الجهمية .

وقيل : أو لا ينعزل بفسقه .

وقيل : لأمر البلد ووزيره .

الثالثة : لو أدى شاهد وأبى الشاهد الآخر . وقال « أحلف أنت بدلى » أثم

اتفقا . قاله في الترغيب .

وقدم في الرعاية : أنه لا يأثم ، إن قلنا : هى فرض كفاية .

الرابعة : لو دعى فاسق إلى شهادة فله الحضور مع عدم غيره . ذكره في

الرعاية .

قال في الفروع : ومراده لتحملها .
 قال المصنف في المغنى ، وغيره : لا تعتبر له العدالة .
 قال في الفروع : فظاهره مطلقا . ولهذا لو لم يؤد حتى صار عدلا : قبلت .
 ولم يذكروا توبة لتحملها . ولم يعملوا أن من ادعاها بعد أن رُدَّ إلا بالتهمة .
 وذكروا إن شهد عنده فاسق يعرف حاله . قال للمدعى : زدنى شهوداً ، لئلا
 يفضحه .

وقال في المغنى : إن شهد مع ظهور فسقه : لم يعزر ، لأنه لا يمنع صدقه .
 فدل أنه لا يحرم أداء الفاسق وإلا لعزر .
 يؤيده : أن الأشهر لا يضمن من بان فسقه .
 ويتوجه التحريم عند من صمَّنه . ويكون علة لتضمينه .
 وفي ذلك نظر . لأنه لا تلازم بين الضمان والتحريم .
 قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ : أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا ﴾ .
 وهو المذهب مطلقا .

قال في الفروع : ويحرم في الأصح أخذ أجره وجُعِلَ .
 وحزم به في الوجيز ، ومتنخب الأدمى ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة .
 وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى .
 وقيل : لا يجوز أخذ الأجرة إن تعينت عليه إذا كان غير محتاج .
 وذكر الشيخ تقي الدين - رحمه الله - وجهاً بجواز الأخذ لحاجة ، تعينت
 أو لا . واختاره .

وقيل : يجوز الأخذ مع التحمل .
 وقيل : أجرته من بيت المال .
 قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ تَتَمَيَّنْ عَلَيْهِ فِي أَصْحَابِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب .
وصححه في الفروع ، كما تقدم .
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .
والوجه الثاني : يجوز .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : يجوز لحاجة ، كما تقدم عنه .
وقيل : لا يجوز الأخذ مع التحمل .

تنبيه : حيث قلنا : بعدم الأخذ . فلو عجز عن المشي أو تأذى به ، فأجرة
المركوب على رب الشهادة . قاله في الترغيب وغيره . واقتصر عليه في الفروع .
قال في الرعاية : وأجرة المركوب والنفقة على ربها .
ثم قال : قلت : هذا إن تعذر حضور المشهود عليه إلى محل الشاهد ، لمرض
أو كبر ، أو حبس ، أو جاه ، أو خفر .
وقال أيضاً : وكذا حكم مركز ، ومُعرِّف ، ومترجم ، ومفت ، ومقيم حدٍّ
وقود ، وحافظ مال بيت المال ، ومحتسب ، والخليفة .
واقتصر عليه في الفروع .

فأمر : لا يقيم الشهادة على مسلم بقتل كافر وكتابة . كشهادة في ظاهر
كلام المصنف والشيخ تقي الدين . قاله في الفروع .
قوله ﴿ وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى : أُبَيِّحَ لَهُ إِقَامَتُهَا
وَلَمْ تُسْتَحَبَّ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والحرر ، والشرح ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال القاضى وأصحابه ، وأبو الفرج ، والمصنف ، وغيرهم : يستحب ترك ذلك ، للترغيب فى الستر .

قال الناظم ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وصاحب الرعاية : تركها أولى .
قال فى الفروع : وهذا يخالف ما جزم به فى آخر الرعاية من وجوب الإغضاء عن ستر المعصية . فإنهم لم يفرقوا . وهو ظاهر كلام الخلال .

قال : ويتوجه فىمن عُرِف بالشر والفساد : أن لا يستر عليه .
وهو يشبه قول القاضى المتقدم فى المقر بالحد .

وسبق قول شيخنا فى إقامة الحد . انتهى .

قلت : وهو الصواب . بل لو قيل : بالترقى إلى الوجوب لانبج . خصوصاً إن كان ينزجر به .

قوله ﴿ وَلَلْحَاكِمُ أَنْ يُعْرِضَ لَهُمْ بِالْوُقُوفِ عَنْهَا فِي أَحَدِ الرَّعِيَّتَيْنِ ﴾ .
وهو المذهب .

قال فى الفروع : وللاحكام فى الأصح أن يعرض له بالتوقف عنها .
قال الشارح : وللاحكام أن يعرض للشاهد بالوقوف عنها فى أظهر الروایتين .
وصححه فى التصحيح .

وجزم به فى منتخب الأدبى ، وغيره .
وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، وغيره .
والثانى : ليس له ذلك .

فأمر ثان

إمدهما : قال فى الرعاية : هل تقبل الشهادة بحدٍّ قديم ؟ على وجهين انتهى .
والصحيح من المذهب القبول . قدمه فى الفروع .

والوجه الثاني : لا تقبل . اختاره ابن أبي موسى .

وقدمه في الرعاية في موضع .

الثانية : للحاكم أن يُعرض المقر بحد أن يرجع عن إقراره .

وقال في الانتصار : تلقيه الرجوع مشروع .

قوله ﴿ وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لَأَدْمِيٍّ يَعْلَمُهَا : لَمْ يُقِمْنَاهَا حَتَّى يَسْأَلَهُ . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمُهَا : اسْتَحْبَبَّ لَهُ إِعْلَامُهَا بِهَا ﴾ .

هذا المذهب . وقطع به الأكثر . وأطلقوا .

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - : الطلب العرفي ، أو الحالى : كاللفظي

علمها أو لا .

قلت : هذا عين الصواب .

ويجب عليه إعلامه إذا لم يعلم بها . وهذا مما لا شك فيه .

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - في رده على الرافضي : إذا أداها قبل

طلبه قام بالواجب ، وكان أفضل ، كمن عنده أمانة أداها عند الحاجة . وأن المسألة

تشبه الخلاف في الحكم قبل الطلب .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ بِرُؤْيَا أَوْ سَمَاعٍ ﴾

بلا نزاع في الجملة .

لكن لو جهل رجلاً حاضراً جاز له أن يشهد في حضرته لمعرفة عينه . وإن

كان غائباً ، فعره من يسكن إليه . على الصحيح من المذهب .

اختاره القاضي ، وغيره .

وقدمه في الفروع .

وعند جماعة : جاز له أن يشهد . على الصحيح من المذهب .

وعنه : المنع من الشهادة بالتعريف .
وحملها القاضى على الاستحباب .
وأطلقهما فى النظم .
والمرأة كالرجل . على الصحيح من المذهب .
وعنه : إن عرفها كنفسه : شهد . وإلا فلا .
وعنه : أو نظر إليها شهد .
ونقل حنبل : لا يشهد عليها إلا بإذن زوجها .
قال المصنف ، والشارح : وهو محتمل أن لا يدخل عليها بيتها إلا بإذن زوجها .

وعلى رواية حنبل : بأنه أملاك بعصمتها . وقطع به فى المبهج للخبر .
وعلاه بعضهم بأن النظر حقه .
قال فى الفروع : وهو سهو .
وتقدم هذا أيضاً فى « باب طريق الحكم وصفته عند التعريف » وذكرنا
هناك كلام صاحب المطلع . فليراجع .
قوله « وَالسَّمَاعُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : سَمَاعٌ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ الْإِقْرَارِ ،
وَالْعُقُودِ ، وَالطَّلَاقِ ، وَالْعِتَاقِ ، وَنَحْوِهِ » .

وكذا حكم الخاكم . فيلزم الشاهد الشهادة بما سمع ، لا بأنه عليه .
وهذا المذهب .
وعنه : لا يلزمه . فيخير .

ويأتى تنمة ذلك مستوفى عند قوله « ونجوز شهادة المستخفى » .
فأمره : لو شهد اثنان فى محفل على واحد منهم : أنه طلق ، أو أعتق : قبل .
ولو أن الشاهدين من أهل الجمعة ، فشهدا على الخطيب : أنه قال ، أو فعل

على المنبر في الخطبة شيئاً لم يشهد به غيرهما في المسألتين : قُبِلَ مع المشاركة في سَمْع وبصر . ذكره في المغني في شهادة واحد في رمضان .
قال في الفروع : ولا يعارضه قولهم « إذا انفرد واحد فيما تتوفر الدواعي على نقله مع مشاركة خاق : رد » .

قوله ﴿ وَسَمَاعٌ مِنْ جِهَةِ الاسْتِفَاضَةِ فِيمَا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا بِذَلِكَ : كَالنَّسَبِ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْمَلِكِ ، وَالنِّكَاحِ ، وَالْخُلْعِ ، وَالْوَقْفِ وَمَصْرَفِهِ ، وَالْعِتْقِ ، وَالْوَلَاءِ ، وَالْوَلَايَةِ ، وَالْعَزْلِ . وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ﴾ .
كالإطلاق ونحوه . هذا المذهب .

أعني : أن يشهد بالاستفاضة في ذلك كله . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقيل : لا يشهد بالاستفاضة في الوقف .
وحكى في الرعاية خلافاً في ملك مطلق ومصرف وقف .
وقال في العدة : ولا يجوز ذلك في حد ولا قصاص .
قال في الفروع : فظاهره الاقتصار عليهما . وهو أظهر . انتهى .
وسأله الشالنجي عن شهادة الأعمى ؟ فقال : يجوز في كل ما ظنّه . مثل النسب ولا يجوز في الحد .

وظاهر قول الخرقى ، وابن حامد ، وغيرهما : أنه يثبت فيهما أيضاً . لأنهم أطلقوا الشهادة بما تظاهرت به الأخبار .
وقال في الترغيب : تسمع شهادة الاستفاضة فيما تستقر معرفته بالنسـامع .
لا في عقد .

واقصر جماعة من الأصحاب — منهم : القاضي في الجامع ، والشريف ،

وأبو الخطاب في خلافهما ، وابن عقيل في التذكرة ، والشيرازي ، وابن البناء -
على النسب والموت ، والملك المطلق ، والنكاح ، والوقف ، والعق ، والولاء .
قال في الفروع : ولعله أشهر .

قال في المغني : وزاد الأصحاب على ذلك : مصرف الوقف والولاية والعزل .
وقال نحوه في الكافي .

وقال في الروضة : لا تقبل إلا في نسب وموت وملك مطلق ، ووقف وولاء
ونكاح .

وأسقط جماعة من الأصحاب الخلع والطلاق .
وأسقطهما آخرون . وزادوا : الولاء .

وقال الشارح : لم يذكر المصنف الخلع في المغني ، ولا في الكافي .

قل : ولا رأيت في كتاب غيره . ولعله قاسه على النكاح .

قال : والأولى أن لا يثبت ، قياساً على النكاح والطلاق . انتهى .

قلت : نص الإمام أحمد رحمه الله على ثبوت الشهادة بالاستفاضة في الخلع
والطلاق .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، والنظم ، والحاوي
الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

لكن العذر للشارح : أنه لم يطلع على ذلك مع كثرة نقله .

وقال في عمد الأدلة : تعليل أصحابنا بأن جهات الملك تختلف : تعليل يوجد
في الدين . فقياس قولهم : يقتضي أن يثبت الدين بالاستفاضة .

قلت : وليس ببعيد .

تفصيل : ظاهر قوله « والنكاح » يشمل العقد والدوام . وهو صحيح . وهو

ظاهر كلام غيره ، وظاهر مقدمه في الفروع .

وقال جماعة من الأصحاب : يشهد بالاستفاضة في دوام النكاح ، لافي عقده .
منهم : ابن عبدوس في تذكرة .
قوله ﴿ وَلَا تَقْبَلُ اسْتِيفَاضَةً إِلَّا مِنْ عَدَدٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ ، فِي ظَاهِرِ
كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْخُرْقِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ﴾ .
وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرق ، والنظم ،
والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
وقال القاضي : تُسَمَّعُ من عدلين .
وقيل : تقبل أيضاً ممن تسكن النفس إليه ، ولو كان واحداً .
واختاره المجد وحفيده .

فأمرناه

إمامهما : يلزم الحكم بشهادة لم يعلم تلقيها من الاستفاضة . ومن قال :
« شهدت بها » ففرع .

وقال في المغنى : شهادة أصحاب المسائل شهادة استفاضة ، لا شهادة على شهادة
فيكتفي بمن شهد بها ، كبقية شهادة الاستفاضة .
وقال في الترغيب : ليس فيها فرع .

وقال القاضي في التعليق وغيره : الشهادة بالاستفاضة خبر ، لا شهادة . وقال :
تحصل بالنساء والعبيد .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هي نظير أصحاب المسائل عن الشهود على
الخلافة .

وذكر ابن الزاغوني : إن شهد أن جماعة يثق بهم أخبروه بموت فلان ، أو

أنه ابنه ، أو أنها زوجته : فهي شهادة الاستفاضة ، وهي صحيحة .
كذا أجاب أبو الخطاب : يقبل في ذلك ، ويحكم فيه بشهادة الاستفاضة .
وأجاب أبو الوفاء : إن صرحا بالاستفاضة ، أو استفاض بين الناس : قبلت
في الوفاة والنسب جميعاً .

ونقل الحسن بن محمد : لا يشهد إذا ثبت عنده بعد موته . ونقل معناه جعفر .

قال في الفروع : وهو غريب .

الثانية : قال في الفروع : وإذا شهد بالأملك بتظاهر الأخبار ، فعمل ولاية
المظالم بذلك أحق . ذكره في الأحكام السلطانية .

وذكر القاضي : أن الحاكم يحكم بالتواتر .

قوله ﴿ وَإِنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يَقْرَأُ بِنَسَبِ أَبِي أَوْ ابْنِ ، فَصَدَقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ :
جَازَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ بِهِ . وَإِنْ كَذَّبَهُ : لَمْ يَشْهَدْ ﴾ بلا نزاع أعلمه ﴿ وَإِنْ
سَكَتَ : جَازَ أَنْ يَشْهَدَ ﴾ .

على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم ،

والرايعتين ، والحاوي .

ويحتمل أن لا يشهد حتى يتكرر .

وهو لأبي الخطاب في الهداية .

وعلاه ابن منجا في شرحه ، فقال : لأنه لو أ كذبه : لم تجز الشهادة . وسكوته

يحتمل التصديق والتكذيب .

ثم قال : وأعلم أن هذا تعليل كلام المصنف . قال : وعندي فيه نظر .

وذلك أن الاختلاف المذكور في الصورة المذكورة ينبغي أن يكون في دعوى الأبوة ، مثل أن يدعى شخص أنه ابن فلان ، وفلان يسمع : فيسكت . فإن السكوت إذا نزل هنا منزلة الإقرار : صار كما لو أقر الأب أن فلاناً ابنه .

قال : ويقوى ما ذكرته : أن المصنف حكى في المعنى : إذا سمع رجلاً يقول لصبي « هذا ابني » جاز أن يشهد . وإذا سمع الصبي يقول « هذا أبى » والرجل يسمعه ، فسكت : جاز أن يشهد . لأن سكوت الأب إقرار . والإقرار يثبت النسب فجازت الشهادة به .

ثم قال في المعنى : وإنما أقيم السكوت مقام النطق ، لأن الإقرار على الانتساب الفاسد لا يجوز ، بخلاف سائر الدعاوى . ولأن النسب يعقل فيه الإثبات ، إلا أنه يلحق بالإمكان في النكاح .

ثم قال في المعنى : وذكر أبو الخطاب أنه يحتمل أن لا يشهد به مع السكوت حتى يتكرر .

قال ابن منبج : والعجب من المصنف - رحمه الله تعالى - حيث نقل في المعنى الاحتمال المذكور في هذه الصورة عن أبي الخطاب ، وإنما ذكر أبو الخطاب الاحتمال في هذه الصورة التي ذكرها المصنف هنا .

قال : وفي الجملة : خروج الخلاف فيه فيما إذا ادعى شخص أنه ابن آخر بحضور الآخر ، فيسكت : ظاهر .

وفي الصورة التي ذكرها المصنف هنا : الخلاف فيها بعيد . انتهى .

قوله ﴿ وَإِذَا رَأَى شَيْئًا فِي يَدِ إِنْسَانٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفَ الْمَلِكِ - مِنَ التَّقْضِ وَالْبِنَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ وَنَحْوِهَا - : جَازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِالْمَلِكِ لَهُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : ابن حامد ، والمصنف ،
والشارح ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والحرر ، والرايعتين ، والحاوي ،
والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا يشهد إلا باليد والتصرف .

واختاره السامري في المستوعب ، والنظم .

قلت : وهو الصواب .

خصوصاً في هذه الأزمنة ، ومع القول بجواز الإجارة مدة طويلة . وهذا
الاحتمال للقاضي .

وفي نهاية ابن رزين : يشهد بالملك بتصرفه .

وعنه : مع يده .

وفي منتخب الأدمي البغدادي : إن رأى متصرفاً في شيء تصرف مالك :
شهد له بملكه .

تفصيل : ظاهر قوله « يتصرف فيه تصرف الملاك » سواء رأى ذلك مدة طويلة

أو قصيرة . وهو ظاهر ما ذكره ابن هبيرة عن الإمام أحمد رحمه الله . وقاله الأصحاب
في كتب الخلاف .

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وتذكرة ابن عبدوس ،
وغيرهم .

واقصر على المدة الطويلة : القاضي في المجرى ، وابن عقيل في الفصول ،

والفخر في الترغيب ، والمصنف في الكافي ، والمجد في الحرر ، وابن حمدان في

الرعاية ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .

قوله ﴿وَمَنْ شَهِدَ بِالنِّكَاحِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شُرُوطِهِ ، وَأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ وَشَهِدَتِي عَدْلٍ وَرِضَاهَا﴾ .

يعنى : إن لم تكن مجبرة . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وعليه المصنف ، وغيره : لثلا يعتقد الشاهد صحته وهو فاسد .

قال فى الفروع : ولعل ظاهره : إذا اتحد مذهب الشاهد والحاكم لا يجب

التبيين .

ونقل عبد الله - فيمن ادعى : أن هذه الميتة امرأته وهذا ابنه منها - : فإن أقامها بأصل النكاح ، ويصلح ابنه : فهو على أصل النكاح . والفراش ثابت يلحقه . وإن ادعت : أن هذا الميت زوجها : لم يقبل إلا أن تقيم بينة بأصل النكاح ، ويعطى الميراث . والبيئة : أنه تزوجها بولى مرشد ، وشهود فى صحة بدنه وجواز من أمره .

ويأتى فى أداء الشهادة « ولا يعتبر قوله : فى صحته وجواز أمره » .

ومراد هـنا : إما لأن المهر فوق مهر المثل ، أو رواية كمذهب مالك ، واحتياطاً

لنفى الاحتمال . ذكره فى الفروع .

فأمرنا

إصراهما : لو شهد ببيع ونحوه : فهل يشترط ذكر شروطه ؟ فيه خلاف .

كالخلاف الذى فى اشتراط صحة دعواه به . على ما سبق فى « باب طريق الحكم وصفته » .

والمذهب هناك : يشترط ذكر الشروط ، فكذا هنا . فكل ما صحت

الدعوى به صحت الشهادة به ، وما لا فلا .

نقل مثلى - فيمن شهد على رجل : أنه أقر لأخ له بسهمين من هذه الدار

من كذا وكذا سهماً ، ولم يحدها ، فيشهد كما سمع ، أو يتعرف حدها - : فرأى أن

يشهد على حدودها ، فيتعرفها .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الشاهد يشهد بما سمع . وإذا قامت بينة : يتعين ما دخل في اللفظ قبل ، كما لو أقر « لفلان عندي كذا ، وأن دارى الفلانية أو المحدودة بكذا لفلان » ثم قامت بينة بأن هذا المعين هو المسمى ، أو الموصوف ، أو المحدود . فإنه يجوز باتفاق الأئمة . انتهى .

الثانية : لم يذكر لرضاع وقتل وسرقة وشرب وقذف ونجاسة ماء - قال ابن الزاغوني : وإكرام - ما يشترط لذلك ، ويختلف به الحكم .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ بِالزَّانَا فَلَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ بِمَنْ زَنَى ، وَأَيْنَ زَنَى ، وَكَيْفَ زَنَى ؟ وَأَنَّهُ رَأَى ذِكْرَهُ فِي فَرْجِهَا ﴾ .

هذا المذهب . اختاره المصنف ، والشارح . وصححه الناظم . وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدعي ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

ومن أصحابنا من قال : لا يحتاج إلى ذكر المزني بها . ولا المكان . زاد في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع : والزمان . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وأطلقهما في المحرر . وتقدم في أول الباب « هل تقبل الشهادة بمجد قديم أم لا ؟ » .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَا : أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ ابْنُ أُمِّهِ فُلَانٍ : لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِهِ حَتَّى يَقُولَا : وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِهِ ﴾ هذا المذهب .

وقيل : يكفي بأن أمته ولدته . وتقدم ذلك في « باب اللقيط » محرراً عند قوله « وإن ادعى إنسان أنه مملوك » فليعاود .

فأمرنا

إمامهما : قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَا : أَنَّ هَذَا الْغَزَلَ مِنْ قُطْنِهِ ، أَوْ الطَّيْرَ مِنْ بَيْضَتِهِ ، أَوْ الدَّقِيقَ مِنْ حِنْطَتِهِ : حُكِمَ لَهُ بِهَا ﴾ بلا نزاع .
لكن لو شهد : أن هذه البيضة من طيره : لم يحكم له بها . على الصحيح من المذهب .

جزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يحكم له بها .

الثانية : قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ ، فَادَّعَى آخَرُ : أَنَّهُ وَارِثُهُ . فَشَهِدَ لَهُ شَاهِدَانِ : أَنَّهُ وَارِثُهُ ، لَا يَعْلَمَانِ لَهُ وَارِثًا سِوَاهُ : سَلَّمَ الْمَالُ إِلَيْهِ ، سِوَاءَ كَانَا مِنْ أَهْلِ الْخُبْرَةِ الْبَاطِنَةِ ، أَوْ لَمْ يَكُونَا ﴾ .

هذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الشرح ، وغيره .

واختاره أبو الخطاب ، وغيره .

وقال المصنف ، والشارح : يحتمل أن لا يقبل . إلا أن يكونا من أهل الخبرة الباطنة . لأن عدم علمهم بوارث آخر ليس بدليل على عدمه ، بخلاف أهل الخبرة الباطنة . فإن الظاهر أنه لو كان له وارث آخر : لم يخف عليهم . انتهى .

وصححه الناظم .

وقال في الفروع : وقيل : يجب الاستكشاف مع فقد خبرة باطنة . فيأمر من ينادى بموته ، وليحضر وارثه . فإذا ظن أنه لا وارث : سلمه من غير كفيل . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يسلمه إلا بكفيل .

قال في المحرر : حكم له بتركته إن كان الشاهدان من أهل الخبرة الباطنة .
وإلا ففي الاستكشاف معها وجهان . انتهى .
فعلى المذهب : يكمل لدى الفرض فرضه .

وعلى الثانى - وجزم به فى الترغيب - يأخذ اليقين . وهو ربع ثمن للزوجة
عائلا ، وسدس للأم عائلا من كل ذى فرض . لا حجب فيه ولا يقين فى غيره .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا بد أن تقيد المسألة بأن لا يكون الميت
ابن سبيل ولا غريبا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَا : لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ : احْتُمِلَ أَنَّ
يُسَلِّمَ الْمَالَ إِلَيْهِ ﴾ وهو المذهب .
جزم به فى الوجيز ، ومنتهى الأذى .
وقدمه فى المحرر ، والفروع .
قال الشارح : وذكر ذلك مذهبا للإمام أحمد رحمه الله .

واحتمل : أن لا يسلم إليه حتى يستكشف القاضى عن خبره فى البلدان التى
سافر إليها .

قال الشارح : وهو أولى إن شاء الله تعالى .
وأطلقهما ابن منجى فى شرحه ، والناظم .
قال فى المحرر : حكم له بالتركة إن كانا من أهل الخبرة الباطنة . وفى
الاستكشاف معها وجهان .

وقال فى الانتصار ، وعميون المسائل : إن شهدا بإثره فقط : أخذها بكفيل .
وقال فى الترغيب وغيره - وهو ظاهر المعنى - فى كفيل بالقدر المشترك وجهان ،
واستكشافه كما تقدم .

فعلى المذهب : لو شهد الشاهدان الأولان : أن هذا وارثه : شارك الأول .
ذكره ابن الزاغوني .

وهو معنى كلام أبي الخطاب ، وأبي الوفاء .
واقصر عليه في الفروع .

فائدة : لو شهدت بيعة : أن هذا ابنه ، لا وارث له غيره . وشهدت بيعة
أخرى : أن هذا ابنه لا وارث له غيره : قسم المال بينهما . لأنه لا تنافي .
ذكره في عيون المسائل ، والمغنى ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم .
واقصر عليه في الفروع .

قال المصنف في فتاويه : إنما احتاج إلى إثبات أنه لا وارث له سواء ، لأنه
يعلم ظاهراً . فإنَّ بحكم العادة يعلمه جاره ، ومن يعرف باطن أمره ، بخلاف دينه
على الميت : لا يحتاج إلى إثبات أنه لا دين عليه سواء ، لخفاء الدين . ولأن
جهات الإرث يمكن الاطلاع على تعيين انتقالها . ولا ترد الشهادة على النفي مطلقاً
بدليل المسألة المذكورة . والإعصار والبيعة فيه ، تثبت ما يظهر ويشاهد ، بخلاف
شهادتهما : أنه لا حق له عليه .

قال في الفروع : ويدخل في كلامهم : قبولها إذا كان النفي محصوراً ، كقول
الصحابي رضي الله عنه « دُعي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ، فقام وطرح
السكين وصلى ، ولم يتوضأ » .

ولهذا قيل للقاضي : أخبار الصلاة على شهداء أحد مثبتة ، وفيها زيادة .
وأخباركم نافية ، وفيها نقصان . والمثبت أولى ؟ .

فقال : الزيادة هنا مع النافي . لأن الأصل في الموتى : الغسل والصلاة . ولأن
العلم بالترك ، والعلم بالفعل : سواء في هذا المعنى .

ولهذا يقول : إن من قال « محبت فلاناً في يوم كذا فلم يقذف فلاناً » تقبل
شهادته كما تقبل في الإثبات .

وذكر القاضى أيضاً : أنه لا تسمع بينة المدعى عليه بعين في يده ، كما لا تسمع بأنه لا حق عليه في دين ينكره .

ف قيل له : لا سبيل للشاهدين إلى معرفته .

فقال : لهما سبيل . وهو إذا كانت الدعوى ثمن مبيع فأنكره ، وأقام البينة على ذلك . فإن للشاهدين سبيلاً إلى معرفة ذلك ، بأن يشاهداه أبرأه من الثمن ، أو أقبضه إياه . فكان يجب أن يقبل . انتهى .

وفي الروضة - في مسألة النافي - لا سبيل إلى إقامة دليل على النفي . فإن ذلك إنما يعرف بأن يلزمه الشاهد من أول وجوده إلى وقت الدعوى ، فيعلم سبب الازم قولاً وفعلًا . وهو محال . انتهى .

وفي الواضح : العدالة تجمع كل فرض ، وترك كل محذور ، ومن يحيط به علماً ؟ والترك نفي ، والشاهد بالنفي لا يصح . انتهى .

قوله ﴿ وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُسْتَخْفَى ، وَمَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ بِحَقٍّ ، أَوْ سَمِعَ الْحَاكِمَ يَحْكُمُ أَوْ يَشْهَدُ عَلَى حُكْمِهِ وَإِنْفَازِهِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وكذا لو سمع رجلاً يعتق ، أو يطلق ، أو يقر بعقد ونحوه .

يعنى : أن شهادته عليه جائزة . ويلزمه أن يشهد بما سمع .

وهذا المذهب في ذلك كله .

وقطع به الخرق وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح - عن شهادة المستخفي - تجوز على الرواية الصحيحة

وقالا - عن الإقرار - : المذهب أنه يجوز أن يشهد عليه ، وإن لم يقل :

« أشهد على » انتهى .

ولا يجوز في الأخرى حتى يشهده على ذلك . اختاره أبو بكر .
وتبعه ابن أبي موسى في عدم صحة شهادة المستخفي .

وعنه : لا يجوز أن يشهد عليه بالإقرار والحكم حتى يشهده على ذلك .
وعنه : إن أقر بحق في الحال : شهد به . وإن أقر بسابقة الحق : لم يشهد به .
نقلها أبو طالب . واختارها المجد .

وعنه : لا يلزمه أن يشهد في ذلك كله ، بل يخير . نقلها أحمد بن سعيد .
وتورع ابن أبي موسى ، فقال - في القرض ونحوه - لا يشهد به . وفي الإقرار
بحق في الحال يقول « حضرت إقرار فلان بكذا » ولا يقول « أشهد على إقراره »
وقال أبو الوفاء : ولا يجوز أن يشهد على المشهود عليه ، إلا أن يقرأ عليه
الكتاب ، أو يقول المشهود عليه « قرئ علي » أو « فهمت جميع ما فيه » فإذا
أقر بذلك شهد عليه .

وهذا معنى كلام أبي الخطاب .
وحينئذ : لا يقبل قوله « ما علمت ما فيه » في الظاهر . قاله في الفروع .
فعلى المذهب : إذا قال المتحاسبان « لا تشهدوا علينا بما يجري بيننا » لم يمنع
ذلك الشهادة ، ولزوم إقامتها . على الصحيح من المذهب .
قدمه في المحرر ، والفروع ، والحاوي ، وغيرهم .
وقطع به المصنف ، والشارح ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .
وعنه : يمنع .
وأطلقهما الزركشي .

فائدة : قال في الفروع : وظاهر كلامهم : أن الحاكم إذا شهد عليه : شهد ،
سواء كان وقت الحكم أولا .
وتقدم في كتاب القاضى .

وقيل لابن الزاغوني : إذا قال القاضى للشاهدين « أعلمكما أنى حكمت بكذا »

هل يصح أن يقول « أشهدنا على نفسه أنه حكم بكذا » ؟ فقال : الشهادة على الحاكم تكون في وقت حكمه .
فأما بعد ذلك : فإنه يخبر لها بحكمه . فيقول الشاهد « أخبرني - أو أعلمني - أنه حكم بكذا في وقت كذا وكذا » .
قال أبو الخطاب ، وأبو الوفاء : لا يجوز لها أن تقول « أشهد » وإنما يخبران بقوله .

قوله ﴿ فصل ﴾

وَإِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ غَضِبَهُ ثَوْبًا أَحْمَرَ ، وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّهُ غَضِبَهُ ثَوْبًا أَيْضًا ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ غَضِبَهُ الْيَوْمَ . وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّهُ غَضِبَهُ أَمْسَ : لَمْ تُكْمَلِ الْبَيِّنَةُ ﴿ .
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : هذا المذهب .
وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجي ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .
وقدمه في المغني ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

قال في المحرر : قاله أكثر أصحابنا .
وقال أبو بكر : تسكمل البيينة .

واختاره القاضي ، وأبو الخطاب ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا اختلفَا فِي الْوَقْتِ : لَمْ تُكْمَلِ الْبَيِّنَةُ ، وَكَذَا لَوْ اختلفَا فِي الْمَكَانِ ، أَوْ فِي الصِّفَةِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى تَغَايُرِ الْفِعْلَيْنِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبجى ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه في المغنى ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر : تكمل البينة ، ولو في قود وقطع .
وذكره القاضى أيضاً فى القطع .

فأمرنا

إسراءهما : لو اختلفا فى صفة الفعل ، فشهد أحدهما : أنه سرق مع الزوال
كيساً أبيض . وشهد آخر : أنه سرق مع الزوال كيساً أسود . أو شهد أحدهما :
أنه سرق هذا الكيس غُدوة . وشهد آخر : أنه سرقه عشية : لم تكمل البينة .
على الصحيح من المذهب . ذكره ابن حامد .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، وصحاحه .
وجزم به فى الفروع .
وقال أبو بكر : تكمل .

الثانية : لو شهد بكل فعل شاهدان ، واختلفا فى المكان أو الزمان أو الصفة
ثبتا جميعاً . إن ادعاهما ، وإلا ثبت ما ادعاه ، إلا أن يكون الفعل ممسلاً لا يمكن
تكراره ، كقتل رجل بعينه : تعارضتا .
جزم به فى المغنى ، والشرح .

وقال فى الفروع : تعارضتا ، إلا على قول أبى بكر . وهو مرادهما .
ولو شهد شاهدان : أنه سرق مع الزوال كيساً أبيض . وشهد آخران :
أنه سرقه عشية : تعارضتا . قاله القاضى وغيره .
وقال فى عيون المسائل : تعارضتا وسقطتا . ولم يثبت قطع ولا مال .

قال المصنف : والصحيح أن هذا لا تعارض فيه لإمكان صدقهما ، بأن يسرقه بكرة ، ثم يعود إلى صاحبه أو غيره ، فيسرقه عشية . فيثبت له الكيس المشهود به حسب . فإن المشهود به - وإن كانا فعلين - لكنهما في محل واحد . فلا يجب أكثر من ضمانه . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْفِئَمْسِ . وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِهَا الْيَوْمَ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ بَاعَهُ دَارَهُ أَمْسٍ ، وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهَا الْيَوْمَ : كُتِلَتِ الْبَيِّنَةُ . وَثَبَتَ الْبَيْعُ وَالْإِقْرَارُ ﴾ . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزموا به . وقدمه في الفروع .

وفي الكافي احتمال : أنها لا تكمل . وفي الترغيب وجه : كل العقود كالنكاح على ما يأتي . قوله ﴿ وَكَذَلِكَ كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى الْقَوْلِ ﴾ . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وتقدم احتمال صاحب الكافي ، ووجه صاحب الترغيب . قوله ﴿ إِلَّا النِّكَاحَ ، إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا أَمْسٍ ، وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا الْيَوْمَ : لَمْ تُكْمَلِ الْبَيِّنَةُ ﴾ . وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمنفى ، وشرح ابن منجي ، والوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقال في المحرر : أكثر أصحابنا قال : لا يجمع للتناق . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : يجمع وتكمل .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ الْقَذْفُ ﴾ .

يعنى : أن البيئة لا تسكمل إذا اختلف الشاهدان فى وقت قذفه . وهو الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال فى المحرر : حكمه حكم النكاح عند أكثر أصحابنا .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : يثبت القذف .

فوائد

الأولى : لو كانت الشهادة على الإقرار بفعل أو غيره - ولو نكاحاً أو قذفاً -

جمعت .

قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .

الثانية : لو شهد واحد بالفعل ، وآخر على إقراره . فالصحيح من المذهب :

أن البيئة تجمع . نص عليه .

واختاره أبو بكر ، والمصنف ، فى المغنى فى القسامة ، والشارح فى أقسام المشهود

به ، وصاحب المحرر ، وغيرهم .

قال فى الفروع : فنصه تجمع .

وقال القاضى : لا تجمع . وقاله غيره .

وذكره فى المحرر عن الأكثرين .

الثالثة : لو شهد واحد بعقد نكاح ، أو قتل خطأ ، وآخر على إقراره : لم

تجمع ، ولمدعى القتل أن يحلف مع أحدهما ، ويأخذ الدية .

الرابعة : متى جمعنا البينة - مع اختلاف زمن في قتل أو طلاق - فالعدة ، والإرث تلى آخر المديتين .

جزم به في الحرر ، والنظم ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ : أَنَّهُ أَقْرَّ لَهُ بِالْأَلْفِ . وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّهُ أَقْرَّ لَهُ بِالْفَيْنِ : ثَبَتَتِ الْأَلْفُ . وَيُخْلَفُ عَلَى الْآخِرِ مَعَ شَاهِدِهِ إِنْ أَحَبَّ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في المغني ، والشرح ، وشرح ابن منبجي ، والوجيز ، ومنتهج الأدمي ، وغيرهم .

وقدومه في الفروع ، وغيره .
وقيل : يخلف مع كل شاهد . لأنها لم تثبت .
فأئرة : لو شهد شاهدان بألف ، وشاهدان بخمسمائة ، ولم تختلف الأسباب والصفات : دخلت الخمسمائة في الألف . ووجب الألف .
وإن اختلفت الأسباب والصفات : وجبت له الألف والخمسمائة .
قاله المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا . وَشَهِدَ آخَرُ : أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ ، فَهَلْ تَكْمَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَلْفٍ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .
وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منبجي .

أمرهما : تكمل البينة في الألف . وهو المذهب . صححه في التصحيح .
وجزم به في الحرر ، والوجيز .
وقدومه في الفروع ، وغيره .

والثاني : لا تكمل . فيحلف مع كل شاهد .
قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا : أَنْ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا مِنْ قَرْضٍ . وَشَهِدَ
آخَرُ : أَنْ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا مِنْ ثَمَنِ مَيْسِعٍ : لَمْ تُكْمَلِ الْبَيِّنَةُ ﴾ .
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجى ، والوجيز .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوئ الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : تكمل إن شهدا على إقراره ، وإلا فلا .

فأمره : لو شهد شاهد بألف ، وآخر بألف من قرض : جمعت شهادتهما .
قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ : أَنْ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا . وَقَالَ أَحَدُهُمَا : قَضَاهُ
بَعْضُهُ ﴾ .

مثل أن يقول « قضى منه مائة » ﴿ بَطَلَتْ شَهَادَتُهُ ﴾ .
هذا المذهب ، نص عليه .
جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وشرح ابن منجى ،
ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوئ الصغير ، والفروع ،
وغیرهم .

واختاره أبو الخطاب ، وغيره .
ونقل الأثرم : تفسد في المائة كرجوعه .

قال الشارح : والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : أنها تقبل فيما بقي ^(١) .

(١) حاشية بالأصل نصها : وقاله المصنف أيضا في المغنى ، أعنى قوله : والمنصوص
عن الإمام أحمد رحمه الله - إلى آخره .

قال الإمام أحمد رحمه الله : ولو جاء بعد هذا المجلس ، فقال : أشهد أنه قضاء بعضه : لم يقبل منه .

قال الشارح : فهذا يحتمل أنه أراد إذا جاء بعد الحكم . فيحتاج قضاء المائة إلى شاهد آخر ، أو يمين .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَا : أَنَّهُ أَقْرَضَهُ أَلْفًا . ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا : قَضَاهُ نِصْفَهُ : صَحَّتْ شَهَادَتُهُمَا ﴾

هذا المذهب ، نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

وجزم به الشارح ، وقال : وجهها واحداً .

وكذلك ابن منبجى .

وقال فى الفروع : لو شهدا أنه أقرضه ألفاً . ثم قال أحدهما : قضاء خمسمائة :

صح . نص عليه .

وقال فى المحرر : ونص - فيما إذا شهدا أنه أقرضه ألفاً . ثم قال أحدهما : قضاء

خمسمائة - : فشهادتهما صحيحة بالآلف . ويحتاج قضاء الخمسمائة إلى شاهد آخر ، أو يمين .

ويخرج مثله فى التى قبلها .

ويخرج فيها أن لا تثبت شهادتهما سوى خمسمائة . انتهى .

وقال فى الفروع : ويخرج بطلان شهادته كرواية الأثرم .

فوائد

الأولى : لو شهد عند الشاهد عدلان أو عدل : أنه اقتضاه ذلك الحق ، أو

قد باع ما اشتراه : لم يشهد له . نقله ابن الحكم .

وسأله ابن هانئ : لو قضاها نصفه ، ثم جحدته بقيته : أله أن يدعيه ، أو بقيته ؟

قال : يدعيه كله . ويقيم البينة ، فشهد على حقه كله . ثم يقول للحاكم : قضاني نصفه .

الثانية : لو علق طلاقا ، إن كان لزيد عليه شيء . فشهد شاهدان : أنه أقرضه : لم يحنث . بل إن شهدا أن له عليه ، فحكم بهما .
قال في الفروع : ومرادهم في صادق ظاهر .
ولهذا قال في الرعاية : من حلف بالطلاق لا حق عليه لزيد . فقامت عليه بينة تامة بحق لزيد : حنث حكما .

الثالثة : لو شهدا على رجل أنه طلق - من نسائه ، أو أعقق من إمائه ، أو أبطل من وصاياه - واحدة بعينها . وقالوا « نسينا عينها » لم تقبل هذه الشهادة ، على الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : تقبل .

وجزم به في المبهج في صورة الوصية فيها .
قال في الترغيب : قال أصحابنا : يقرع بين الوصيتين . فمن خرجت قرعتها فهي الصحيحة .

الرابعة : هل يشهد عقداً فاسداً مختلفاً فيه ، ويشهد به ؟ .
قال في الفروع : يتوجه دخولها فيمن أتى فرعاً مختلفاً فيه .
وقال القاضي في التعليق : يشهد .

وقال المصنف في المغني : لو رهن الرهن بحق ثان : كان رهناً بالأول فقط .
فإن شهد بذلك شاهدان ، فإن اعتقدا فساداً : لم يكن لهما . وإن اعتقدا صحته :
جاز أن يشهدا بكيفية الحال فقط .

ومنه الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية الجماعة إذا علمه بتخصيص بعض ولده
أو تفضيله . وذكره فيه الحارثي عن الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه : يكره ما ظن فساد . ويتوجه وجه : يحرم . انتهى .

قوله ﴿ وَإِذَا كَانَتْ لَهُ يَبْنَةُ بِأَلْفٍ ، فَقَالَ : أُرِيدُ أَنْ تَشْهَدَا لِي بِخَمْسَمِائَةٍ : لَمْ يَحْزُ ﴾ .

وهو المذهب بلا ريب . ونص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وعند أبي الخطاب : يجوز

فقال في الهداية : ولو كانا شهدا على رجل بألف . فقال صاحب الدين : « أريد أن تشهدا لي من الألف بخمسمائة » فإن كان الحاكم لم يؤلّ الحكم بأكثر من ذلك . لم يحز لهما أن يشهدا بخمسمائة . قال : وعندى يجوز أن يشهدا بذلك . انتهى .

وقال في الحرر : إذا قال من له يبنة بألف « أريد أن تشهدا لي بخمسمائة » لم يحز ذلك ، إذا كان الحاكم لم يؤلّ الحكم بأكثر منها . وأجازه أبو الخطاب . انتهى .

وتبعه في الفروع ، فقال : ومن قال لبينة بمائة « أشهدا لي بخمسين » لم يحز إذا كان الحاكم لم يؤلّ الحكم بما فوقها . نص عليه . وأجازه أبو الخطاب . انتهى .

وقال في الوجيز : وإذا قال من له يبنة بألف « أريد أن تشهدا لي بخمسمائة » لم يحز ذلك إذا كان الحاكم لم يؤلّ الحكم بأكثر منها . وإلا جاز . انتهى . فظاهر كلامه في الحرر ، ومن تبعه : أن الحاكم إذا كان مؤلّ بأكثر منها : أنه يجوز .

وصرح بذلك في الوجيز ، فقال : لم يحز ذلك إذا كان الحاكم لم يؤلّ الحكم بأكثر منها . وإلا جاز .

فظاهر هذا : أنه إن وُتِيَ بأكثر منها : جاز على القولين .
قال شيخنا في حواشيه على المحرر : وهذا مشكل من جهة المعنى والنقل .
أما من جهة المعنى : فإنه إذا كان قد وُتِيَ بأكثر منها ، فليس معنا حاجة
داعية إلى الشهادة ببعض . بخلاف العكس . فإنه إذا لم يُؤَلَّ الحكم بأكثر
منها ، فالحاجة داعية إلى الشهادة ببعض ، وهو المقدار الذي يحكم به . ولهذا لم
يذكر الشيخ في المنع هذا القيد ، ولا الكافي . لأنه — والله أعلم — فهم أنه ليس
بقيد يحترز به .

ولا يقال : إنه لم يطلع عليه . لأنه في كلام أبي الخطاب . وهو قد نقل كلامه .
وأما من جهة النقل : فقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : إذا قال « أشهد على
بمائة درهم ، ومائة درهم ، ومائة درهم » فشهد على مائة دون مائة : كره . إلا أن
يقول « أشهدوني على مائة ومائة ومائة » يحكيه كله لاحكام كما كان .
وقال الإمام أحمد رحمه الله : إذا شهد على ألف وكان الحاكم لا يحكم إلا
على مائة ومائتين . فقال صاحب الحق « أريد أن تشهد لي على مائة » لم يشهد
إلا بالألف .

قال القاضي : وذلك أن على الشاهد نقل الشهادة على ما شهد .
فقول الإمام أحمد رحمه الله « إذا شهد على ألف ، وكان الحاكم لا يحكم إلا
على مائة ومائتين » يرد ما قالوه . فإنه ذكر في الرواية « إذا كان يحكم على مائة
ومائتين . فقال صاحب الحق : أريد أن تشهد لي على مائة . لم يشهد إلا بالألف »
فمنعه ، مع أنه ذكر : أنه يحكم بمائتين . فإذا منعه من الشهادة بمائة — وهو يحكم
بمائتين — : فقد منعه في صورة ما إذا وُتِيَ الحكم بأكثر منها .
وتعميل المسألة لا يحتاج معه إلى تطويل .

وأما تقييد الحاكم : فهو لبيان الواقع . فإن الواقع في هذه الصورة لا يكون
في العرف ، إلا إذا كان الحاكم لا يحكم بأكثر . لأن صاحب الحق لا يطلب إلا

في هذه الصورة ، أو نحوها من الصور التي تمنعه من طلب الحق كاملاً .

أما كلام أبي الخطاب ، وصاحب المحرر ، في القيد المذكور : فيحتمل أن يكون لأجل الخلاف ، أى أن أبا الخطاب لا يميزه إلا إذا كان الحاكم لم يول بأكثر . فيكون التقدير : لا يجوز .

وعند أبي الخطاب : يجوز إذا كان لم يول الحكم بأكثر منها .
وأما إذا كان قد ولى الحكم بأكثر منها : لم يجز بلا خلاف ، لعدم العذر .
لكن تعليل قول أبي الخطاب الذى علل به المصنف فى الفنى - وهو أنه من شهد بألف فقد شهد بالخمسائة ، وليس كاذباً - يدل على أن أبا الخطاب يميزه مطلقاً .

وأبو الخطاب لم يعلل قوله فى الهداية . فإن كان رأى تعليله فى كلامه فى غير الهداية فلا كلام . وإن كان عله من عنده ، فيحتمل أن أبا الخطاب قصد ما فهمه الشيخ . وأراد : الجواز مطلقاً .

ويحتمل أن مراده : الجواز فى صورة ما إذا لم يول بأكثر منها . ويكون كونه ليس كاذباً فى شهادة يمنع الاحتياج إلى ذلك لأجل الحكم . لكونه لا يحكم بأكثر منها . فتكون العلة المجموع . مع أن كلام أبي الخطاب يحتمل أن تكون بالباء الموحدة من تحت . أى قال صاحب الحق ذلك ، بأن كان الحاكم لم يول بأكثر منها . لكن النسخة بالفاء . فيحتمل أنه من السكاتب ، وإن كان بعيداً .

وأما صاحب الوجيز : فيحتمل أنه ظن المفهوم مقصوداً . فصرح به . وإن كان بعيداً . ولكن ارتكبناه لما دل عليه كلام الإمام أحمد رحمه الله ، ولما عليه الجماعة . انتهى كلام شيخنا .

قال : وقد ذكر الشيخ محب الدين بن نصر الله فى حواشيه : أن الشهود إذا شهدوا بالخمسائة ، وكان أصلها بألف ، وأعلموا الحاكم بذلك : يكون حكمه

بالخمسائة حكماً بالآلف . لأن الحكم ببعض الجملة حكم بالجملة .
فإذا كان لم يول الحكم بآلف يكون قد حكم بما لم يول فيه . وهو ممتنع .
بخلاف ما إذا كان ولي الحكم بآلف . فإنه يكون قد حكم بما ولي فيه . هذا معنى
ما رأيته من كلامه .

قال : وفيه نظر . لأن الذين ذكروا المنع من ذلك إنما عللوه بأن الشاهد لم
يشهد كما سمع .

وهذا يدل على أن المنع لأمر يرجع إلى الشاهد ، لا لأمر يرجع إلى حكم
الخاص .

ولأنه قد يقال : لا يسلم في مثل هذه الصورة : أن الحكم بالبعض المشهود
به يكون حكماً بالجملة . بل إنما يكون حكماً بما ادعى به وشهد به .

وقد يقال : الذين عللوا المنع بأن الشهادة لم تؤد كما سمعت : كلامهم يقتضي
المنع مطلقاً .

وأما من قيد المنع بما إذا كان الخاص لم يول الحكم بأكثر منها : يكون
توجيهه ما ذكر . ويدل عليه ذكر هذا القيد . لأنهم لم يمنعوا إلا بهذا الشرط .
لكن يحتاج إلى إثبات أن الحكم بالبعض من الجملة حكم بكليها .
وقد ذكر القاضي في الأحكام السلطانية ما يخالف ذلك .

فإنه ذكر في أوائل السكراص الرابع - فيما إذا كانت ولاية القاضي خاصة -
وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على صحتها في قدر من المال . فقال - في رواية أحمد
ابن نصر - في رجل أشهد على ألف درهم ، وكان الخاص لا يحكم إلا في مائة
ومائتين - فقال : لا تشهد إلا بما أشهدت عليه .

وكذلك قال في رواية الحسن بن محمد - في رجل أشهد على ألف ، ولا يحكم
في البلاد إلا على مائة - لا يشهد إلا بآلف .

فقد نص على جواز القضاء في قدر من المال . ووجهه ما ذكرنا .

باب شروط من تقبل شهادته

قوله ﴿وَهِيَ سِتَّةٌ﴾

أَحَدُهَا: الْبُلُوغُ. فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ ﴿

هذا المذهب مطلقاً. وعليه جماهير الأصحاب.

قال في الهداية، والمذهب، والقواعد الأصولية، وغيرهم: لا تقبل شهادة الصبيان في أصح الروايتين.

قال الزركشي: هذا المشهور من الروايات، واختار للأصحاب، متقدمهم ومتأخرهم.

وجزم به في الوجيز، وغيره.

وقدمه في الحرر، والنظم، والرايعتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

وعنه: تقبل بمن هو في حال العدالة. فتصح من مميز.

ونقل ابن هاني: ابن عشر.

واستثنى ابن حامد - على هاتين الروايتين - الحدود والقصاص.

وعنه: لا تقبل إلا في الجراح إذا شهدوا قبل الافتراق عن الحالة التي تجارحوا

عليها.

ذكرها أبو الخطاب، وغيره.

وقدمه في الخلاصة.

وعنه: تقبل في الجراح والقتل.

ذكرها في الواضح، والمستوعب.

قال القاضي، وجماعة من الأصحاب: يشترط أن يؤدوها أو يشهدوا على

شهادتهم قبل تفرقهم، ثم لا يؤثر رجوعهم.

وقيل: تقبل شهادتهم على مثلهم.

وسأله عبد الله ؟ فقال : على رضى الله عنه ^(١) أجاز شهادة بعضهم على بعض .
فأئمة : ذكر القاضى : أن الخلاف عند الأصحاب فى الشهادة على الجراح
الموجبة للقصاص . فأما الشهادة بالمال : فلا تقبل .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهذا عجب من القاضى . فإن الصبيان لا قود
بينهم . وإنما الشهادة بما يوجب المال . ذكره فى القواعد الأصولية .

قوله ﴿ الثانى : الْعَقْلُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَعْتُوهِ وَلَا مَجْنُونٍ ، إِلَّا مَنْ
يُخْنَقُ فِي الْأَحْيَانِ إِذَا شَهِدَ فِي إِفَاقَتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به فى المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
قال فى الفروع : نص عليه .

وقال فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : وتقبل شهادة من يصرع
فى الشهر مرة أو مرتين .

وقال فى الحاوى ، والرايعتين ، وغيرهم : تقبل شهادة من يصرع فى
الشهر مرتين .

وقيل : من يفيق أحيانا - حال إفاقته .
قوله ﴿ الثالث : الْكَلَامُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَخْرَسِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . نص عليه .
قال الشارح : هذا أولى .

(١) روى الإمام أحمد - بإسناده - عن مسروق قال « كنا عند على رضى الله
عنه . فجاء خمسة غلّة ، فقالوا : إنا كنا ستة نغط . ففرق منا غلام . فشهد الثلاثة
على الاثنين : أنهما غرقاه . وشهد الاثنين على الثلاثة : أنهم أغرقوه . فجعل على الاثنين
ثلاثة أخماس البية . وجعل على الثلاثة خمسيها » وقضى بنحو هذا مسروق اه . من
تعليقات الشيخ سليمان بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله على المقنع .

قال الزركشي : هذا المنصوص المجزوم به عند الأكثرين .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
ويحتمل أن تقبل فيما طريقه الرواية ، إذا فهمت إشارته . اختاره بعضهم .

قلت : وهو قوى جداً .

وقد أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله .

فأثره : لو أداها بخطه . فقد توقف الإمام أحمد رحمه الله .

ومنعهما أبو بكر . وهو احتمال للقاضي .

وخالفه في المحرر . فاختر فيه قبولها .

قلت : وهو الصواب .

قال في النكت : وكان وجه الخلاف بينهما : أن الكتابة هل هي صريح

أم لا ؟

ويأتي في أثناء الباب شهادة الأصم والأعمى وأحكامهما .

قوله : **الرَّابِعُ** : **الإِسْلَامُ** . **فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَافِرٍ إِلَّا أَهْلُ**

الْكِتَابِ فِي الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُمْ ، وَحَضَرَ الْمُوصِي الْمَوْتَ

فَتَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ .

يعني إذا كانوا رجالاً .

الصحيح من المذهب : قبول شهادة أهل الكتاب بالوصية في السفر

بشرطه . وعليه الأصحاب .

وجزم به كثير منهم .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد - رحمه الله - حتى قال المصنف ، وصاحب

الروضة ، والشيخ تقي الدين - رحمهم الله - : إنه نص القرآن .

وهو من مفردات المذهب .
قال المصنف وغيره : رواه نحو العشرين عن الإمام أحمد رحمه الله .
وذكر ابن الجوزي في المذهب رواية بعدم القبول .
وقيل : يشترط فيه أن يكون ذمياً .
وهو ظاهر ماجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والنظم ، والشرح ، وغيرهم .
قال الزركشي : وليس بشيء .

تفسيحات

أحدها : مفهوم كلام المصنف : أن غير الكتابي لا تقبل شهادتهم فيها .
وهو إحدى الروايتين .
وهو ظاهر كلامه في الكافي ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ،
وغيرهم .

وصححه الناظم .
قال الزركشي : هذا المشهور من الروايتين .
وصححه في تصحيح المحرر .
وعنه : تقبل من الكافر مطلقاً .
وقدومه في الراعيين ، والحاوي .
وأطلقهما في الفروع ، والمحرر .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء كان الموصي مسلماً أو كافراً . وهو
صحيح . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في المحرر ، والفروع ، والزركشي ، وغيرهم .
الثالث : صرح المصنف : أن شهادة الكافر لا تقبل في غير هذه المسألة
بشرطها . وقال : هو المذهب .

وهو كما قال . وعليه الأصحاب .
ونص عليه في رواية نحو من عشرين من أصحابه ، في أنها لا تقبل شهادة
بعضهم على بعض .
وعنه : تقبل شهادتهم للحميل .
وعنه : تقبل للحميل ، وموضع ضرورة .
وعنه : تقبل سفرأ .
ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : كما تقبل شهادة النساء في الحدود
إذا اجتمعن في العرس والحمام . انتهى .
وعنه : أن شهادة بعض أهل الذمة تقبل على بعض . نقلها حنبل .
وخطأه الخلال في نقله .
قال أبو بكر عبد العزيز : هذا غلط لاشك فيه .
قال أبو حفص البرمكي : تقبل شهادة السبئي بعضهم على بعض ، إذا ادعى
أحدهم أن الآخر أخوه .
والمذهب : الأول .
والظاهر : غلط من روى خلاف ذلك . قاله المصنف ، والشارح .
واختار رواية قبول شهادة بعضهم على بعض : الشيخ تقي الدين رحمه الله ،
وابن رزين ، وصاحب عيون المسائل — ونصروه .
واحتج في عيون المسائل بأنه أهل للولاية على أولاده . فشهادته عليهم أولى .
ونصره أيضاً في الانتصار .
وفي الانتصار أيضاً : لا من حربي .
وفيه أيضاً : بل على مثله .
وقال هو وغيره : لا مرتد . لأنه ليس أهلاً للولاية . فلا يقر ، ولا فاسق
منهم . لأنه لا يثبت محظور دينه ، وتلحقه التهمة .

وفي اعتبار اتحاد الملة وجهان .

وأطلقتهما في الفروع ، والمحزر ، والزركشى .

أمرهما : لا يعتبر اتحاد الملة .

قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

والوجه الثانى : يعتبر اتحادها .

صححه في النظم ، وتصحيح المحزر .

تنبيه : يحتمل قوله ﴿ وَيُحْلِفُهُمُ الْخَالِكِيمُ بَعْدَ الْعَصْرِ : لَا نَشْتَرِي بِهِ

ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ، وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ، وَإِنَّهَا لَوَصِيَّةُ الرَّجُلِ ﴾ .

أن تحليفهم على سبيل الوجوب . وهو الظاهر . وهو ظاهر كلام أكثرهم .

قال الزركشى : وهو الأشهر . وهو أحد الوجهين .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

والوجه الثانى : يحلفهم على سبيل الاستحباب .

وأطلقتهما في الفروع .

وقال فى الواضح : يحلفهم مع الريبة . وإلا فلا .

قوله ﴿ الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَحْفَظُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُغْفَلٍ ،

وَلَا مَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ الْعَلَطِ وَالنَّسْيَانِ ﴾ .

لا تقبل شهادة المعروف بكثرة الغلط . على الصحيح من المذهب . مطلقاً

وعليه جماهير الأصحاب .

وكذا المعروف بكثرة النسيان . ذكره جماعة من الأصحاب .

منهم : المصنف ، والمجد ، وابن حمدان ، والناظم ، وصاحب الوجيز ،

والحاوى ، والزركشى ، والخرقى ، وغيرهم .

وقال في الترتيب : هذا الصحيح ، إلا في أمر جليّ يكشفه الحاكم ويراجعه فيه حتى يعلم تثبته فيه ، وأنه لا سهو ولا غلط فيه .
وجزم به في الرايتين ، والحاوي .

قوله ﴿ وَالسَّادِسُ : الْعَدَالَةُ . وَهِيَ اسْتِوَاءُ أَحْوَالِهِ فِي دِينِهِ ، وَاعْتِدَالُ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ ﴾ .

تقدم في — « باب طريق الحكم وصفته » — أن الصحيح من المذهب : اعتبار العدالة في البيئة ظاهراً وباطناً . فيعتبر استواء أحواله في دينه ، واعتدال أقواله وأفعاله . وهذا المذهب . بلا ريب .

وقيل : العدل من لم تظهر منه ريبة .
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . واختيار الخرق عند القاضي وجماعة .
وتقدم ذلك .

وذكر أبو محمد الجوزي ، في العدالة : اجتناب الريبة وانتفاء التهمة .
زاد في الرعاية : وفعل ما يستحب ، وترك ما يكره .
فأورد : العاقل من عرف الواجب عقلاً ، الضروري وغيره ، والممتنع والممكن .
وما يضره وما ينفعه غالباً .

والعقل : نوع علم ضروري إنساني . ومحل ذلك الأصول .
والإسلام : الشهادتان نطقاً أو حكماً ، تبعاً أو بدار ، مع التزام أحكام الدين .
قاله الأصحاب .

تبيين : ظاهر قوله ﴿ وَيُعْتَبَرُ لَهَا شَيْئَانِ : الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ . وَهُوَ أَدَاءُ الْفَرَائِضِ ﴾ .

أن أداء الفرائض وحدها يكفي ولو لم يصلّ سنّها . وهو الصحيح من المذهب .
وقدمه في الفروع .

وهو ظاهر كلامه في المذهب .
وذكر القاضي ، وصاحب التبصرة ، والترغيب ، والمحرر ، والنظم ، والوجيز ،
وغيرهم . أداء الفرائض بسننها الراتبة .
وقال في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة : بسننها . ولم يذكر « الراتبة »
وقد أوما الإمام أحمد رحمه الله إلى ما ذكره القاضي ، والجماعة . كقوله -
فيمن يواظب على ترك سنن الصلاة - : رجل سوء .
ونقل أبو طالب : لو ترك سنة سننها النبي صلى الله عليه وسلم . فن ترك سنة
من سننها : فهو رجل سوء .
وقال القاضي : يأنم .
قال في الفروع : ومراده لأنه لا يسلم من ترك فرض ، وإلا فلا يأنم بترك سنة .
وإنما قال هذا الإمام أحمد رحمه الله فيمن تركها طول عمره ، أو أكثره .
فإنه يفسق بذلك .
وكذلك جميع السنن الراتبة إذا داوم على تركها . لأنه بالمداومة يكون راغباً
عن السنة ، وتلحقه التهمة بأنه غير معتقد لكونها سنة .
وكلام الإمام أحمد رحمه الله خرج على هذا .
وكذا قال في الفصول : الإدمان على ترك هذه السنن غير جائز . واحتج
بقول الإمام أحمد رحمه الله في الوتر .
وقال - بعد قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الوتر - : وهذا يقتضي أنه
يحكم بفسقه .
قلت : فيعابى بها على قول القاضي وابن عقيل .
ونقل جماعة : من ترك الوتر فليس بعدل .
وقاله الشيخ تقي الدين رحمه الله في الجماعة ، على أنها سنة . لأنه يسمى ناقص
الإيمان .

وقال في الرعاية : وترد شهادة من أكثر من ترك السنن الراتبية .
قوله ﴿ وَاجْتَنَابُ الْمَحَارِمِ . وَهُوَ أَنْ لَا يَرْكَبَ كِبِيرَةً ، وَلَا يُدْمِنَ عَلَى صَغِيرَةٍ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في المحرر ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم .
وقيل : أن لا يظهر منه إلا الخير .
وقيل : أن لا يتكرر منه صغيرة .
وقيل : ثلاثا .
وقطع به في آداب المفتي والمستفتي .
وأطلقهن في الفروع .

وقال في الترغيب : بأن لا يكثر من الصغائر ، ولا يصير على واحدة منها .
وعنه : ترد الشهادة بكذبة واحدة .
وهو ظاهر كلامه في المفتي .
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال ابن عقيل : اختاره بعضهم . وقاس عليه بقية الصغائر . وهو بعيد . لأن
الكذب معصية فيما تحصل به الشهادة ، وهو الخبر . قاله في الفروع .
وأطلقهما في المحرر .

وأخذ القاضي ، وأبو الخطاب من هذه الرواية : أن الكذب كبيرة .
وجعل ابن حمدان في الرعاية : الروایتين في الكذب : وأورد ذلك مذهبا .
قال الزركشي : وفيه نظر .

وقال أيضاً : ولعل الخلاف في الكذبة للتردد فيها : هل هي كبيرة أو صغيرة ؟
وأطلق في المحرر الروایتين في رد الشهادة بالكذبة الواحدة .

وظاهر الكافي : أن العدل من رجح خيره ولم يأت كبيرة . لأن الصغائر تقع مكفرة أولاً فأولاً . فلا تجتمع .

قال ابن عقيل : لولا الإجماع لقلنا به .

وظاهر كلام القاضي في العمدة : أنه عدل ولو آتى كبيرة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : صرح به في قياس الشبهة .

وعنه - فيمن أكل الربا - إن أكثر لم يصل خلفه .

قال القاضي ، وابن عقيل : فاعتبر الكثرة .

وقال في المغنى : إن أخذ صدقة محرمة وتكرر : ردت شهادته .

وعنه - فيمن ورث ما أخذه موروثه من الطريق - هذا أهون . ليس هو

أخرجه . وأعجب إلى أن يرد .

وعنه أيضاً : لا يكون عدلاً حتى يرد ما أخذ .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من شهد على إقرار كذب مع علمه بالحال ،

أو تكرر نظره إلى الأجنبية والقعود له بلا حاجة شرعية : قدح في عدالته .

قال : ولا يستريب أحد فيمن صلى محدثاً ، أو لغير القبلة ، أو بعد الوقت ، أو

بلا قراءة : أنه كبيرة .

فائدة : « الكبيرة » مافيه حد أو وعيد . نص عليه .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : هي مافيه حد أو وعيد ، أو غضب أو لعنة

أو نفي الإيمان .

وقال في الفصول ، والغنية ، والمستوعب : الغيبة والنميمة من الصغائر .

وقال القاضي في معتمده : معنى « الكبيرة » أن عقابها أعظم « والصغيرة »

أقل . ولا يعلمان إلا بتوقيف .

وقال ابن حامد : إن تكررت الصغائر من نوع أو أنواع ، فظاهر للمذهب :

تجتمع وتكون كبيرة .

ومن أصحابنا من قال : لا تجتمع . وهو شبهه مقالة المعتزلة .
قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ ، سَوَاءٌ كَانَ فِسْقُهُ مِنْ جِهَةِ الْأَفْعَالِ
أَوْ الْأَعْتِقَادِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .
﴿ وَيَتَخَرَّجُ عَلَى قَبُولِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ قَبُولُ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ مِنْ جِهَةِ
الْأَعْتِقَادِ الْمَتَدَيِّنَ بِهِ ، إِذَا لَمْ يَتَدَيَّنْ بِالشَّهَادَةِ لِمُوَافِقِهِ عَلَى مُحَالَفِهِ ﴾ .
كالخطابية . وكذا قال أبو الخطاب .

فائدة : من قلد في خلق القرآن ، ونفى الرؤية ونحوها : فسق على الصحيح
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر . قاله في الواضح .
وعنه : يكفر كمجتهد .

وعنه : فيه لا يكفر . اختاره المصنف في رسالته إلى صاحب التلخيص . لقول
أحمد رحمه الله للمعتصم : يا أمير المؤمنين .

ونقل يعقوب الدورقي - فيمن يقول : القرآن مخلوق - كنت لا أكفره
حتى قرأت (٤ : ١٦٥ أنزله بعلمه) وغيرها .

فمن زعم أنه لا يدري : علم الله مخلوق أولا ؟ كفر .

وقال في الفصول - في الكفاءة ، في جهمية وواقفية وحرورية وقدرية
ورافضية - إن ناظر ودعا : كفر ، وإلا لم يفسق . لأن الإمام أحمد - رحمه الله -
قال : يسمع حديثه ويصلي خلفه .

قال : وعندى أن عامة المبتدعة فسقة كهامة أهل الكتابين كفار مع جهلهم .

قال : والصحيح لا كفر . لأن الإمام أحمد رحمه الله : أجاز الرواية عن
الحرورية والخوارج .

وذكر ابن حامد : أن قدريّة أهل الأثر - كسعيد بن أبي عروبة ، والأصم - مبتدعة . وفي شهادتهم وجهان ، وأن الأولى : أن لا تقبل . لأن أقل ما فيه : الفسق .

وذكر جماعة في خبر غير الداعية : روايات .
الثالثة : إن كانت مفسقة : قبل . وإن كانت مكبرة : رد .
واختار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - لا يفسق أحد .
وقال القاضي في شرح الخرقى في المقلد ، كالفروع .
وعنه : الداعية - كتفضيل على على الثلاثة ، أو أحدهم رضى الله عنهم ، أو لم ير مسح الخلف أو غسل الرجل .
وعنه : لا يفسق من فضل علياً على عثمان رضوان الله عليهم أجمعين .
قال في الفروع : ويتوجه فيه - وفيمن رأى « الماء من الماء » ونحوه - التسوية .

نقل ابن هانيء - في الصلاة خلف من يقدم علياً على أبي بكر وعمر رضى الله عنهم - إن كان جاهلاً لا علم له : أرجو أن لا يكون به بأس .
وقال المجد : الصحيح أن كل بدعة لا توجب الكفر لا نفس المقلد فيها تخلفها ، مثل من يفضل علياً على سائر الصحابة رضى الله عنهم . ونقف عن تكفير من كفرناه من المبتدعة .
وقال المجد أيضاً : الصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية ، فإننا نفسق المقلد فيها ، كمن يقول بخلق القرآن ، أو بأن ألفاظنا به مخلوقة ، أو أن علم الله مخلوق ، أو أن أسماء تعالى مخلوقة ، أو أنه لا يرى في الآخرة ، أو أن يسب الصحابة رضى الله عنهم تديناً ، أو يقول : إن الإيمان مجرد الاعتقاد . وما أشبه ذلك . فمن كان عالماً في شيء من هذه البدع ، يدعو إليه وينظر عليه : فهو محكوم بكفره .
نص الإمام أحمد - رحمه الله - صريحاً على ذلك في مواضع .

قال : واختلف عنه في تكفير الندرية بنفي خلق المعاصي ، على روايتين .

وله في الخواج كلام يقتضي في تكفيرهم روايتين .

نقل حرب : لا تجوز شهادة صاحب بدعة .

قوله ﴿ وَأَمَّا مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْفُرُوعِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا : فَتَزَوَّجَ بِغَيْرِ وَلِيٍّ ، أَوْ شَرِبَ مِنَ النَّبِيدِ مَا لَا يُسْكِرُ ، أَوْ آخَرَ الْحَجِّ الْوَاجِبِ ، مَعَ امْكَانِهِ ، وَنَحْوَهُ ، مُتَأَوَّلًا : فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه في رواية صالح .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في الإرشاد : تقبل شهادته إلا أن يجيز ربي الفضل ، أو يرى الماء من

الماء ، لتحريمهما الآن .

وذكرهما الشيخ تقي الدين رحمه الله مما خالف النص من جنس ما ينقض فيه

حكم الحاكم .

وذكر في النبصرة - فيمن تزوج بلاولي ، أو أكل متروك التسمية ، أو تزوج

بنته من الزنى ، أو أم من زنى بها - احتمالا : ترد .

وعنه : يفسق متأول لم يسكر من نبيد .

اختاره في الإرشاد والمبهيغ .

قال الزركشي وأبو بكر : كرده . لأنه يدعو إلى المجمع عليه ، وللسنة المستفيضة .

وعلاه ابن الزاغوني بأنه إلى الحاكم ، لا إلى فاعله . كبقية الأحكام .

وفيه - في الواضح - روايتان ، كذمي شرب خمرأ .

وهو ظاهر الموجز .

واختلف فيه كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله .

نقل مهنا : من أراد شربه يتبع فيه من شربه : فليشربه .

وعنه : أجيز شهادته ، ولا أصلي خلفه وحده .

وعنه : ومن آخر الحج قادراً ، كمن لم يؤد الزكاة .
نقله صالح والمروذي .
قال في الفروع : وقياس الأدلة : من لعب بشرط نج ، وتسمع غناء بلا آلة .
قاله في الوسيلة ، لا باعتقاد إباحته .
فائرة : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : اختلف الناس في دخول الفقهاء
في أهل الأهواء . فأدخلهم القاضي وغيره . وأخرجهم ابن عقيل وغيره .
قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمُهُ : رُدَّتْ شَهَادَتُهُ ﴾ .
هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .
جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والزركشي ، والحاوي ، والفروع ،
والمغنى ، والشرح - ونصراه - وغيرهم .
ويحتمل أن لا ترد . وهو لأبي الخطاب .
فائرة : من تتبع الرخص فأخذ بها : فسق . نص عليه .
وذكره ابن عبد البر رحمه الله إجماعاً .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : كرهه أهل العلم .
وذكر القاضي : غير متأول أو مقلد .
قال في الفروع : ويتوجه تخريج من ترك شرطاً ، أو ركناً مختلفاً فيه :
لا يعيد في رواية .
ويتوجه تقييده بما لم ينقض فيه حكم حاكم .
وقيل : لا يفسق إلا العالم .
ومع ضعف الدليل : فروايتان .
تنبيه : تقدم في أواخر « كتاب القضاء » هل يلزم المذهب بمذهب أو لا ؟
فليعاود .

قوله ﴿الثَّانِي: اسْتِعْمَالُ الْمَرْوَةِ . وَهُوَ فِعْلٌ مَا يُجْمَلُهُ وَيُزِينُهُ ،
وَتَرْكُ مَا يَدْنُسُهُ وَيَشِينُهُ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُصَافِحِ وَالْمَتَمَسِّخِرِ وَالْمَغْنَى﴾

قال في الرعاية : ويكره سماع الغناء والنوح بلا آلة هو . ويحرم معها .

وقيل : وبدونها ، من رجل وامرأة .

وقيل : يباح ، ما لم يكن معه منكر آخر .

وإن داومه أو اتخذته صناعة يقصد له ، أو اتخذ غلاماً أو جارية مغنيين يجمع

عليهما الناس : ردت شهادته .

وإن استتر به وأكثر منه : ردها من حرمة أو كرهه .

وقيل : أو أباحه . لأنه سفه ودناءة يسقط المروءة .

وقيل « الحذاء » نشيد الأعراب ، كالغناء في ذلك .

وقيل : يباح سماعها . انتهى .

وقال في الفروع : يكره غناء .

وقال جماعة : يحرم .

وقال في الترغيب : اختاره الأكثر .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لا يعجبني .

وقال - في الوصي - : يبيع أمة للصبي على أنها غير مغنية ، وعلى أنها لا تقرأ

بالأحان .

وقيل : يباح الغناء والنوح .

اختاره الخلال ، وصاحبه أبو بكر . وكذا سماعه .

وفي المستوعب ، والترغيب ، وغيرها : يحرم مع آلة هو . بلا خلاف بيننا .

وكذا قالوا - هم وابن عقيل - : إن كان المغني امرأة أجنبية .

ونقل المروذي ، ويعقوب : أن الإمام أحمد - رحمه الله - : سئل عن الدف

في العرس بلا غناء ؟ فلم يكرهه .

فوائد

منها : يكره بناء الحمام . على الصحيح من المذهب . على ما تقدم في أواخر « باب الغسل »

ونقل ابن الحكم : لا تجوز شهادة من بناء للنساء .

وتقدم أحكام الحمام في آخر « باب الغسل » .

ومنها : الشعر كالسكلام .

سأله ابن منصور : ما يكره منه ؟ قال : الهجاء ، والريق الذي يشبب بالنساء .

واختار جماعة قول أبي عبيد : أن يغلب عليه الشعر .

قال في الفروع : وهو أظهر .

ومنها : لو أفرط شاعر في المدح بإعطائه ، وعكسه بعكسه ، أو شبب بمدح

خر ، أو بمرد - وفيه احتمال : أو بامرأة معينة محرمة - : فسق . لأن شبب بامرأته

أو أمته . ذكره القاضي .

واختار في الفصول ، والترغيب : ترد ، كديوث .

قوله ﴿ وَاللَّاعِبِ بِالشَّطْرَنْجِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب في الجملة .

وذكر القاضي ، وصاحب الترغيب : لا تقبل شهادة اللاعب به ، ولو كان

مقلداً .

قوله ﴿ وَاللَّاعِبِ بِالْحَمَامِ ﴾ .

قال المصنف ، والشارح ، وابن حمدان ، وغيرهم : الطيارة .

ونقل بكر عن الإمام أحمد رحمه الله : أو يستترعيه من المزارع .

قال في الرعاية : وكذا تسريحها في مواضع يراهن بها .

فائدة : اللاعب بالشطرنج حرام . على الصحيح من المذهب .

ونص عليه . وعليه الأصحاب ، كعم عوض ، أو ترك واجب ، أو فعل محرم ،
إجماعاً في المنع عليه .

قال في الرعاية : فإن داوم عليه فسق .

وقيل : لا يحرم إذا خلا من ذلك . بل يكره .

ويحرم التزدد بلا خلاف في المذهب . ونص عليه .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : الشطرنج شر من النرد .

وكره الإمام أحمد رحمه الله : اللعب بالحمام .

ويحرم ليصيد به حمام غيره .

ويجوز للأنس بصوتها واستفراخها . وكذا للحمل السكتب من غير أذى

يتعدى إلى الناس .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الترغيب : يكره .

وفي رد الشهادة باستدماقه وجهان .

ويكره حبس طير لنفتمته . ففي رد شهادته وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وهما احتمالان في النصول .

وظاهر كلام المصنف ، والشارح المتقدم : أنها لا ترد بذلك .

وقيل : يحرم ، كمخاطرته بنفسه في رفع الأعمدة والأحجار الثقيلة والنقاف .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ويحرم محاكاة الناس للضحك . ويعزر

هو ومن يأمره به .

قوله ﴿ وَالَّذِي يَتَغَدَّى فِي السُّوقِ ﴾ .

يعنى : بحضرة الناس .
قال فى الغنية : أو يتغدى على الطريق .
قال الزركشى : كالذى ينصب مائدة ويأكل عليها .
ولا يضر أكل اليسير كالسكرى ونحوها^(١) .
قوله ﴿ وَيَمُدُّ رِجْلَيْهِ فِي مَجْمَعِ النَّاسِ ﴾ .
وكذا لو كشف من بدنه ما العادة تغطيته .
ونومه بين الجالسين ، وخروجه عن مستوى الجلوس بلا عذر .
فائرة : لا تقبل شهادة الطفيل .

قطع به المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وغيرهم .
قوله ﴿ وَيُحَدِّثُ بِمُبَاضَعَتِهِ أَهْلَهُ وَأُمَّتَهُ ﴾ .
وكذا مخاطبتهم بخطاب فاحش بين الناس .
وحاكى المضحكات ، ونحوه .

قال فى الفنون : والقهقهة .
قال فى الغنية : يكره تشدقه بالضحك وقهقهته ، ورفع صوته بلا حاجة .
وقال : ومضغ العلك . لأنه دناءة .
وإزالة درنه بحضرة ناس ، وكلام بموضع قذر ، كحمام وخلاء .
وقال فى الترغيب : ومصارع ، وبوله فى شارع .
ونقل ابن الحسك : ومن بنى حماماً للنساء .

وقال فى الرعاية : ودوام اللعب . وإن لم يتكرر ، واختفى بمأمنه : قبلت .
قوله ﴿ فَأَمَّا الشَّيْنُ فِي الصَّنَاعَةِ - كَالْحُجَّامِ وَالْحَائِكِ وَالنَّخَالِ وَالنَّفَّاطِ -

(١) حاشية بالأصل نصها : وقاله المصنف فى المغنى والشرح .

وَالْقَمَامِ وَالزَّبَالِ وَالْمَشْعُودِ وَالِدَّبَاغِ وَالْحَارِسِ وَالْقَرَادِ وَالْكَبَّاشِ ^(١) -
فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِذَا حَسَنْتَ طَرَاثُفَهُمْ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .
وهما روايتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

أمرهما : تقبل إذا حسنت طريقتهم .

وهو المذهب .

قال في الفروع : تقبل شهادتهم على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والشرح .

والوجه الثاني : لا تقبل مطلقاً .

وقال في المحزر : ولا يقبل مستور الحال منهم ، وإن قبلناه من غيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهما .

قال الزركشي : المشهور من الوجهين : لا يقبل مستور الحال منهم ، وإن قبل

من غيرهم .

واختار المصنف ، والشارح ، وصاحب الترغيب : قبول شهادة الحائث ،

والحارس ، والدباغ .

واختاره الناظم ، وزاد : النفاط ، والصباغ .

واختار عدم قبول شهادة الكباش ، والكاسيح ، والقراد ، والقمام ،

والحجام ، والزبال ، والمشعوز ، ونخال التراب ، والمحرش بين البهائم .

واختار ابن عبدوس في تذكرته : قبول شهادة الحائث ، والحجام ،

(١) وهو الذي يلعب بالكباش ويناطح به .

والنخال ، والنفط ، والحارس ، والصباغ ، والدباغ ، والقمام ، والزبال ، والقراد ،
والسكبش ، والسكساح ، والقيم ، والجصاص ، ونحوهم .

واختار الأدمى فى منتخبه : قبول شهادة الحجام ، والحائك ، والنخال ،
والنفط ، والقمام ، والمشعوذ ، والدباغ ، والحارس .

واختار فى المنور : قبول شهادة الحارس ، والحائك ، والنخال ، والصباغ ،
والحاجم ، والسكساح ، والزبال ، والدباغ ، والنفط .

قال صاحب الترغيب : أو نقول برد شهادة الحائك ، والحارس ، والدباغ ،
ببلى يستزرى فيه بهم .

وجزم الشارح بعدم قبول شهادة السكساح ، والكناس .

وأطلق فى الزبال ، والحجام ، ونحوهم ، وجهين .

قلت : ليس الحائك ، والنخال ، والدباغ ، والحارس : كالقراد ، والسكبش ،
والمشعوذ ، ونحوهم .

فأمرناه

إبراهيم : مثل ذلك فى الحكم : الدباب ، والصباغ ، والكناس .

قال فى أرايقتين : وصانع ، ومكار ، وجمال ، وجزار ، ومصارع ، ومن
لبس غير زى بلد يسكنه ، أو زيه المعتاد بلا عذر ، والقيم .
وقال غيره : وجزار .

وفى القنون : وكذا خياط .

قال فى الفروع : وهو غريب .

قلت : هذا ضعيف جداً .

ومثل ذلك : الصيرفى ونحوه . إن لم يتق الربى . ذكره المصنف .

قال الإمام أحمد - رحمه الله - أكره الصرف .

قل القاضي : يكره .

وقال ابن عقيل - في الصائغ ، والصباغ - : إن تحرى الصدق والثقة فلامطعن

عليه .

الثانية : يكره كسب من صنفته دنية .

قل في الفروع : والمراد مع إمكان أصلح منها . وقاله ابن عقيل .

ومن يباشر النجاسة ، والجزار .

ذكره فيه القاضي ، وابن الجوزي ، للخبر . ولأنه يوجب قساوة قلبه .

وفاسد ، ومزين ، وجرائح ، ونحوهم .

قال بعضهم : ويطار .

وظاهر المغنى : لا يكره كسب فاسد .

وقال في النهاية : الظاهر يكره .

قال : وكذا الختان ، بل أولى .

قال في الفروع : وظاهر كلام الأكثر : لا يكره في الرقيق . وكرهه

القاضي .

تنبيه : تقدم في أول « كتاب الصيد » أى المكاسب أفضل ؟

قوله ﴿ وَمَتَى زَالَتِ الْمَوَانِعُ مِنْهُمْ . فَبَلَغَ الصَّبِيَّ ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ ،
وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ ، وَتَابَ الْفَاسِقُ : قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ . وَلَا يُعْتَبَرُ
إِصْلَاحُ الْعَمَلِ ﴾ .

وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم ، والرايعتين ،

والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يعتبر في النائب : إصلاح العمل سنة .

وقيل : ذلك فيمن فسقه بفعل .
وذكره في التبصرة رواية .
وعنه : ذلك في مبتدع .
جزم به القاضي ، والحلواني . لتأجيل عمر رضى الله عنه صبيغاً .
وقيل : يعتبر في قاذف وفاسق مدة يعلم حالهما . وهو احتمال في الكافي .
وقال ابن حامد - في كتابه - يحىء على مقالة بعض أصحابنا : من شرط صحتها
وجود أعمال صالحة ، لظاهر الآية (إلا من تاب)
فأمرناه

الأولى : توبة غير القاذف : الندم والإفلاع ، والعزم أن لا يعود . على
الصحيح من المذهب .
فلو كان فسقه بترك واجب - كصلاة ، وصوم ، وزكاة ، ونحوها - فلا بد
من فعلها .

وقيل : يشترط - مع ذلك - قوله « إني تائب » ونحوه .
وعنه : يشترط - مع ذلك - أيضاً : مجانبية قرينه فيه .
الثانية : يعتبر في صحة التوبة : رد المظلمة إلى ربها ، وأن يستحلها ، أو يستمهلها
معسر ، ومبادرته إلى حق الله تعالى حسب إمكانه .
ذكره في الترغيب ، وغيره .
وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وذكر المصنف ، وغيره : يعتبر رد المظلمة أو بدلها ، أو نية الرد متى قدر .
وتقدم - في آخر النذف - : إذا كان عليه حق غير مالى لحى .
فأما إن كانت المظلمة لميت في مال : رده إلى ذريته . فإن لم يكن له وارث :
فإلى بيت المال . وإن كانت للميت - في عرضه ، كسبّه وقذفه - فينوى استحلاله
إن قدر في الآخرة ، أو يستغفر الله له حتى يرضيه عنه .

والظاهر : صحة توبته في الدنيا ، مع بقاء حق المظلوم عليه ليعجزه عن الخلاص منه ، كالدين . فتقبل شهادته وتصحح إمامته .

قاله ابن نصر الله في حواشي الفروع .
وعنه : لا تقبل توبة مبتدع .

اختاره أبو إسحاق .

قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْفَازِفِ حَتَّى يَتُوبَ ﴾ .

هذا المذهب . وقطع به الأصحاب . وسواء حُدَّ أو لا .

ومال صاحب الفروع إلى قبول شهادته .

وقال : ويتوجه تخريج رواية بقاء عدالته من رواية أنه لا يحد .

قوله ﴿ وَتَوْبَتُهُ : أَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه ، لكذبه حكماً .

وحزم به الناضى في الجامع الصغير ، والشریف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ،

وابن عقيل في التذكرة ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم من الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن علم صدق نفسه ، فتوبته أن يقول « ندمت على ماقلت . ولن

أعود إلى مثله ، وأنا تائب إلى الله تعالى منه » .

قلت : وهو الصواب .

قال الزركشي : وهو حسن .

وقال : واختار أبو محمد في المغنى : أنه إن لم يعلم صدق نفسه فكالأول .

وإن علم صدقه ، فتوبته الاستغفار ، والإقرار ببطان ماقاله ، وتحريره وأن لا يعود

إلى مثله .

وقال القاضي ، وصاحب الترغيب : إن كان القذف شهادة . قال « القذف حرام باطل ، ولن أعود إلى ما قلت » وإن كان سبياً : فكالذهب . وقطع في الكافي : أن الصادق يقول « قذفي لفلان باطل ، ندمت عليه » .
فأمره : القاذف بالشتم : ترد شهادته وروايته .

قال الزركشي : وفتياه ، حتى يتوب .
والشاهد بالزنى إذا لم تكمل البينة : تقبل روايته ، دون شهادته .
قوله ﴿ وَلَا تُعْتَبَرُ فِي الشَّهَادَةِ الْحُرِّيَّةُ . بَلْ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .
شهادة العبد لا تخلو : إما أن تكون في الحدود والقصاص ، أو في غيرها .
فإن كانت في غيرها : قبلت . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه
الأصحاب .

ونقل أبو الخطاب رواية : يشترط في الشهادة الحرية .
ذكره الخلال في أن الحر لا يقتل بالعبد .
وفي مختصر ابن رزين : في شهادة العبد خلاف .
وإن كانت في الحدود والقصاص : قبلت أيضاً . على الصحيح من المذهب .
نص عليه .
واختاره ابن حامد ، وأبو الخطاب في الانتصار ، وابن عقيل ، والقاضي يعقوب ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .
واختاره في القواعد الأصولية .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحارمي الصغير ، وإدراك الغاية ،
والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا تقبل فيهما .

قال في الفروع : وهي أشهر .

قال ابن هبيرة : هو المشهور من مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وقطع به القاضي في التمليق . وتابعه جماعة .

وقدمه في الخلاصة .

وجزم به في العمدة ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس .

وهو من مفردات المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

وقال الخري ، وأبو الفرج ، وصاحب اروضه : لا تقبل في الحدود خاصة .

وهو رواية في الترغيب .

وهو ظاهر رواية الميموني .

وهو أحد الاحتمالين في السكافي ، والمغني .

فأثرناه

إصراهما : حيث تعينت عليه : حرم على سيده منه .

ونقل المروذي : من أجاز شهادته : لم يجوز لسيده منه من قيامه بها .

الثانية : لو عتق بمجلس الحكم ، فشهد : حرم رده .

قال في الانتصار ، والمفردات : فلورده الحاكم ، مع ثبوت عدالته : فسق .

قوله ﴿ وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى فِي الْمُسْمُوعَاتِ ، إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتُ

وَبِالِاسْتِفَاضَةِ .

وَتَجُوزُ فِي الْمُرْتَبَاتِ الَّتِي تَحْمَلُهَا قَبْلَ الْعَمَى إِذَا عَرَفَ الْفَاعِلَ

بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ ۖ بِالنِّزَاعِ .

﴿ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا بِعَيْنِهِ فَقَالَ الْقَاضِي : تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَيْضًا . وَيَصِفُهُ لِلْحَاكِمِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ ﴾ .

وهو المذهب ، نص عليه .

قال في تجريد العناية : وهو الأظهر .

وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن رزين .

وصححه في تصحيح المحرر .

وقدمه في الشرح .

ويحتمل أن لا تجوز . لأن هذا مما لا ينضبط غالبًا .

وهو وجه في المحرر ، وغيره .

وأطلقهما في المحرر ، والظلم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع - وقال :

ونصه يقبل - والزر كشي .

وقال : ولعل لها التفاتًا إلى القولين في السلم في الحيوان . انتهى .

قلت : الصحيح من المذهب : صحة السلم فيه .

فعلى هذا تصح الشهادة به .

وكذا الحكم لو عرفه يقينًا بصوته .

وجزم في المغنى هنا بالقولين .

وقال في الرعايتين : وإن عرفه بعينه فقط - وقيل : أو بصوته - فوصفه للحاكم

بما يميزه : فوجهان .

فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا الحكم إن تعذر رؤية

العين المشهود لها ، أو عليها ، أو بها ، لموت أو غيبة .

قوله ﴿ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ كَأَلْرَضِعةٍ عَلَى الرَّضَاعِ

وَالْقَاسِمِ عَلَى الْقِسْمَةِ ، وَالْحَاكِمِ عَلَى حُكْمِهِ بَعْدَ الْعَزْلِ ﴾ .

أما المرضع : فالصحيح من المذهب : أن شهادتها تقبل على رضاع نفسها مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما . وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقال بعض الأصحاب : لا تقبل إن كانت بأجرة ، وإلا قبلت . وهو ظاهر ما جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

فإنهم قالوا : تقبل شهادة الإنسان على فعل نفسه ، كالمرضعة على الرضاع ، والقاسم على القسمة بعد فراغه إذا كانت بغير عوض .

وأما القاسم : فالصحيح من المذهب : قبول شهادته على قسم نفسه مطلقا . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما .

وقدمه في الشرح ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم . وقال القاضى ، وأصحابه : لا تقبل .

وقال صاحب التبصرة ، والترغيب : لا تقبل من غير متبرع ، للتهمة . وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

وقد تقدم لفظهم .

وقال في المعنى : وتقبل شهادة القاسم بالقسمة إذا كان متبرعا . ولا تقبل إذا كان بأجرة . انتهى .

وذكره في الرعاية قولا .

وقطع به في موضع آخر .

وكذا قال في المستوعب ، إلا أنه قال : إذا شهد قاسم الحاكم .

وقال في موضع آخر : تقبل شهادة القاسم بعد فراغه ، إذا كان بغير عوض . وعبارته الأولى هي المشهورة في كلام القاضى ، وغيره . قاله في الفروع .

قلت : وعبارته الثانية تابع فيها أبا الخطاب في الهداية .
قال القاضي : إذا شهد قسما الحاكم على قسمة قسمها بأمره « أن فلانا
استوفى نصيبه » جازت شهادتهما إذا كانت القسمة بغير أجر . وإن كانت بأجر
لم تجز شهادتهما .

وتقدم في « باب جزاء الصيد » أنه يجوز أن يكون القاتل أحد الشاهدين
إذا قتل صيداً ، ولم تقض فيه الصحابة في قيمته . وهو يشابه هذه المسألة .
وأما شهادة الحاكم على حكم نفسه بعد عزله : فمقبولة .
وقد تقدم في آخر « باب أدب القاضي » إذا أخبر بعد عزله « أنه كان حكم
بكذا » .

قوله ﴿ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَدَوِيِّ عَلَى الْقُرَوِيِّ ، وَالْقُرَوِيِّ عَلَى
الْبَدَوِيِّ ﴾ .

تقبل شهادة القروي على البدوي بلا نزاع .
وأما شهادة البدوي على القروي : فقدم المصنف هنا قبولها .
وهو المذهب .
اختاره أبو الخطاب في الهداية ، والمصنف ، وغيرهما .
وصححه في المذهب ، والخلاصة ، وابن منجي في شرحه ، والناظم ، وصاحب
النصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .
وعنه : شهادة البدوي على القروي : أخشى أن لا تقبل . فيحتمل وجهين .
أحدهما : تقبل . كما تقدم .
والآخر : لا تقبل .
قال في الفروع : وهو المنصوص .

باب موانع الشهادة

قوله ﴿ وَيَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ :
أَحَدُهَا : قَرَابَةُ الْوَلَادَةِ . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ وَإِنْ سَفُلَ ،
وَلَا وَلَدٍ لِوَالِدِهِ وَإِنْ عَلَا ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَاتِ ﴾ .

وسواء في ذلك ولد البنين وولد البنات . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشي : لا شك أن هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تقبل فيما لا يجرُّ به نفعاً . نحو : أن يشهد أحدهما لصاحبه بعقد نكاح

أو قذف .

قاله في المغني ، والقاضي ، وأصحابه ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تقبل ما لم يجر نفعاً غالباً ، كشهادته له بمال ، وكل منهما غني .

قال في المغني ، والشرح : كالنكاح ، والطلاق ، والقصاص ، والمال إذا كان

مستغنى عنه .

وأطلق رواية القبول في الكافي ، فقال : وعنه تقبل شهادتهما . لأنهما عدلان

من رجالنا . فيدخلان في عموم الآيات والأخبار . انتهى .

وعنه : تقبل شهادة الولد لوالده . ولا تقبل شهادة الوالد لولده .

تفصيل : قال القاضي ، وأصحابه ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب الترغيب ،

والزركشي ، وغيرهم : تقبل شهادته لوالده وولده من زني ، أو رضاع .

وفي المبهم ، والواضح ، رواية : لا تقبل . ونقله حنبل .

قوله ﴿ وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والنظم .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

قال المصنف ، والشارح : نص عليه .

قال المصنف : ولم أجد عن الإمام أحمد رحمه الله في الجامع عنه اختلافاً .

قال الزركشي : هذا المذهب بلا ريب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وممنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس

وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

فوائده

إصداها : قال ابن نصر الله - في حواشيه على الفروع - : لو شهد عند حاكم

من لا تقبل شهادة الحاكم له ، فهل له الحكم بشهادته ؟ كشهادة ولد الحاكم عنده

لأجنبي ، أو والده ، أو زوجته ، فيما تقبل فيه شهادة النساء ؟ يتوجه عدم قبوله .

لأن قبوله تزكية له . وهي شهادة له . انتهى .

الثانية : قال ابن نصر الله أيضاً - في الحواشي - : لو شهد على الحاكم بحكمه

من شهد عنده بالحكم فيه ، فهل تقبل شهادته ؟

الأظهر : لا تقبل . لأنه يشهد عليه : أنه قبل شهادته ، وحكم فيما ثبت عنده

له فيه بشهادته بكذا . فيكون قد شهد لنفسه بأن الحاكم قبله .

وقال أيضاً : تزكية الشاهد رفيقه في الشهادة : لا تقبل ، لإفضائه إلى انحصار

الشهادة في أحدهما .

الثالثة : لو شهد ابنان على أبيهما بقذف ضرة أمهما - وهي تحته - أو طلاقها :

فاحتملان في منتخب الشيرازي .

قطع الشارح بقبولها فيهما .

وقطع الناظم بقبولها في الثانية .

وفي المغني : في الثانية وجهان . قاله في الفروع .

قلت : قطع في المغني بالقبول في « كتاب الشهادات » عند قول الخرق :

ولا تجوز شهادة الوالدين وإن علوا . ولا شهادة الولد وإن سفل .

قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ ﴾ ، في إحدَى

الرَّوَايَتَيْنِ .

وهي المذهب . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرق ، والقاضي في التعليق ، وأبو الخطاب ،

والشريف في رهوس المسائل ، وابن هبيرة ، وغيرهم . وقطعوا به .

قال في الفروع : نقله الجماعة . واختاره الأكثر .

قال الزركشي : هذا هو المذهب المشهور المجزوم به عند الأكثرين . انتهى .

وصححه الناظم ، وابن منبجى في شرحه ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، وممنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وقدمه في الكافي ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : تقبل .

قال بعض الأصحاب : والقبول ليس بمنصوص ، ولا اختاره أحد من الأصحاب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاوي

الصغير ، وغيرهم .

فوائد

الأولى : قال الزركشي : وقد خرج من كلام الخرقى : شهادة أحدهما على صاحبه

فتقبل بلا خلاف . وهو أمثل الطريقتين .

والطريقة الثانية : فيه ذلك الخلاف .

قلت : هذه الطريقة أصوب .

وقد روى عن الإمام أحمد - رحمه الله - رواية بعدم القبول .

وعلى كل حال : المذهب القبول .

الثانية : قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ ، وَلَا الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ ﴾

بلا نزاع .

قال في القواعد الأصولية : لا تقبل شهادة العبد لسيده . وهو المذهب عند

الأصحاب .

وقال : وفي المنع نظر .

وبالغ ابن عقيل ، فقال : لا تقبل شهادته لمكاتب سيده .

قال : ويحتمل - على قياس ما ذكرناه - أن شهادته لا تصح لزوج مولاته .

انتهى .

فعلى المذهب : لو أعتق عبيدين ، فادعى رجل أن المعتق غصبهما منه . فشهد

العتيقان بصدق المدعى ، وأن المعتق غصبهما : لم تقبل شهادتهما ، لعودهما إلى الرق .

ذكره القاضي ، وغيره .

وكذا لو شهدا - بعد عتقهما - أن معتقهما كان غير بالغ حال العتق ، أو يخرج

الشاهدين بحريتهما .

ولو عتقا بتدبير أو وصية . فشهدا بدين مستوعب للتركة . أو وصية مؤثرة

في الرق : لم تقبل . لإفراهما بعد الحرية برقمهما لغير السيد . ولا يجوز .

قلت : فيعاني بذلك كله .

قوله ﴿ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّدِيقِ لِصَدِيقِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

إلا أن ابن عقيل قال : ترد شهادة الصديق بصدقة مؤكدة ، والعاشق

للعشوقة . لأن العشق يطيش .

فأمرتاه

إمراهما : قال في الترغيب : ومن موانع الشهادة : الحرص على أدائها قبل

استشهاد من يعلم بها ، قبل الدعوى أو بعدها . فترد .

وهل يصير مجروحاً بذلك ؟ يحتمل وجهين .

وقال : ومن موانعها : العصبية . فلا شهادة لمن عرف بها . وبالإفراط في الحمية

كتعصب قبيلة على قبيلة . وإن لم تبلغ رتبة العداوة . انتهى .

واقصر عليه في الفروع .

وقال في الترغيب ، والحاوي : ومن حرص على شهادة ولم يعلمها ، وأداها قبل

سؤاله : ردت . إلا في عتق وطلاق ونحوهما من شهادة الحسبة .

قلت : والصواب عدم قبولها مع العصبية . خصوصاً في هذه الأزمنة . وهو

في بعض كلام ابن عقيل . لكنه قال : في حيز العداوة .

الثانية : قال في الفروع : ومن حلف مع شهادته : لم ترد في ظاهر كلامهم .

ومع الذهي عنه .

قال : ويتوجه - على كلامه في الترغيب - ترد . أو وجه .

قوله ﴿ الثَّانِي : أَنْ يَجُرَّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا بِشَهَادَتِهِ ﴾ .

هذا المذهب .

وقاله الإمام أحمد رحمه الله ، والأصحاب .

وقال في التبصرة : وأن لا يدخل مداخل سوء .
 وقال الإمام أحمد رحمه الله : أكرهه . انتهى .
 ومن أمثلة ما يجر إلى نفسه نفعاً بشهادته : ما مثله المصنف وغيره :
 ﴿ كَشَهَادَةِ السَّيِّدِ لِمُكَاتِبِهِ ، وَالْوَارِثِ لِمَوْرُوثِهِ بِالْجُرْحِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ ﴾
 لأنه قد يسرى الجرح إلى نفسه . فتجب الدية لهم .
 ﴿ وَالْوَصِيِّ لِمَيْتٍ ، وَالْوَكِيلِ لِمُوكَّلِهِ ، بَمَا هُوَ وَكَيْلٌ فِيهِ ، وَالشَّرِيكَ لَشَرِيكِهِ ﴾ .

يعنى : بما هو شريك فيه .
 ﴿ وَالْغُرْمَاءِ لِلْفُلْسِ ﴾ .
 يعنى : المحجور عليه .
 ﴿ وَأَحَدِ الشَّقِيقَيْنِ بِعَقْوِ الْآخَرِ عَنْ شَفْعَتِهِ ﴾ .
 وكذا الحاكم لمن هو في حجره .
 قاله في الإرشاد ، والروضة .
 واقتصر عليه في الفروع .
 وكذا أجبر لمستأجر . نص عليه .
 وقال في المستوعب ، وغيره : فيما إذا استأجره فقط .
 قال في الترغيب : قيده جماعة .

وقال الميموني : رأيت الإمام أحمد - رحمه الله - يغلب على قلبه جوازه .
 ولو شهد أحد الغانمين بشيء من المغنم قبل القسمة ، فإن قلنا : قد ملكوه ،
 لم تقبل شهادته . كشهادة أحد الشريكين للآخر . وإن قلنا : لم تملك ، قبلت .
 ذكره القاضى في خلافه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وفي قبولها نظر ، وإن قلنا : لم تملك . لأنها
 شهادة تجر نفعاً .

قال في الفائدة الثامنة عشر : قلت : ذكره القاضى فى مسألة ما إذا وطئ أحد الغانمين جارية من المغنم .
وذكر فى مسألة السرقة من بيت المال والغنيمة^(١) : أنها لا تقبل شهادة أحد الغانمين بمال الغنيمة مطلقاً . وهو الأظهر . انتهى .

فوائد

الأولى : ترد الشهادة من وصى ووكيل بعد العزل لموليه وموكله . على الصحيح من المذهب .

وقيل : ترد إن كان خاصم فيه . وإلا فلا .
وأطلق فى المغنى ، وغيره : القبول بعد عزله .
ونقل ابن منصور : إن خاصم فى خصومة مرة . ثم نزع . ثم شهد : لم تقبل .
الثانية : تقبل شهادة الوصى على الميت والحاكم على من هو فى حجره .
على الصحيح من المذهب .

وعنه : لا تقبل .
الثالثة : تقبل الشهادة لموروثه فى مرضه بدين . على الصحيح من المذهب .
قدمه فى الفروع .

وقطع به المصنف ، وغيره .
وقيل : لا تقبل .
وأطلقهما فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والزرکشى .
فعلى القول بعدم القبول : لو شهد غير وارث ، فصار عند الموت وارثاً : سمعت ، دون عكسه .

وعلى المذهب : لو حكم بهذه الشهادة . لم يتغير الحكم بعد الموت .

(١) فى النسخة المقررة على المصنف « القسمة » .

قطع به في الحرر ، والنظم ، والفروع .
الرابعة : قال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب : عدم القبول ممن له الكلام في شيء ، أو يستحق منه ، وإن قل ، نحو مدرسة ورباط .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في قوم في ديوان أجروا شيئاً - لا تقبل شهادة أحد منهم على مستأجره . لأنهم وكلاء ، أو ولاة .
قال : ولا شهادة ديوان الأموال السلطانية على الخصوم .
قوله ﴿ الثَّالِثُ : أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا ، كَشَهَادَةِ الْعَاقِلَةِ بِجَرَحِ شُهُودٍ قَتَلَ اْخْطِئًا ﴾ .
وكشهادة من لا تقبل شهادته لإنسان بجرح الشاهد عليه ، وكزوج في زني ، بخلاف قتل وغيره .
وقل في الرعايتين : لا تقبل على زوجته بزني .
وقيل : مع ثلاثة .
إذا علمت ذلك ، فالمذهب : أنها لا تقبل ممن يدفع عن نفسه ضرراً مطلقاً . وعليه الأصحاب . ونص عليه .
وقال في منتخب الشيرازي : البعيد ليس من عاقلته حالا ، بل الفقير المعسر وإن احتاج صفة اليسار .
قال في الفروع : وسوى غيره بينهما . وفيهما احتمالان .
قال الزركشي : وقيل : إن كان الشاهد من العاقلة فقيراً أو بعيداً : قبلت شهادته . لا تنفء التهمة في الحال الراهنة .
وأطلق الاحتمالين في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والرعاية الكبرى ، وغيرهم .
قلت : الصواب عدم القبول .

فائدة : تقبل فتيا من يدفع عن نفسه ضرراً بها .
قوله ﴿ والرابع : العداوة ، كشهادة المَقْذُوفِ عَلَى قَاضِيهِ ، وَالْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ عَلَى قَاطِعِهِ ﴾ بلا نزاع .

فلو شهدوا : أن هؤلاء قطعوا الطريق علينا ، أو على القافلة : لم تقبل .
ولو شهدوا : أن هؤلاء قطعوا الطريق على هؤلاء : قبلوا .
وليس للحاكم أن يسأل : هل قطعوها عليكم معهم ؟ لأنه لا يبحث عما شهد به الشهود .
ولو شهدوا : أنهم عرضوا لنا ، وقطعوا الطريق على غيرنا ، فقال في الفصول : تقبل . وقال : وعندى لا تقبل .

فوائد

الأولى : يعتبر في عدم قبول الشهادة بالعداوة : كونها لغير الله . سواء كانت موروثه أو مكتسبة .

وقال في الترغيب : تكون ظاهرة . بحيث يعلم أن كلا منهما يسر بمساءة الآخر ، ويقتم بفرحه ، ويطلب له الشر .
قلت : قال في الرعايتين ، والنظم ، والحاوى ، والوجيز : ومن سره مساءة أحد وغمه فرحه : فهو عدو .

وقال في الرعاية الكبرى : قلت : أو حاسده .

الثانية : تقبل شهادة العدو لعدوه . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وعنه : لا تقبل .

الثالثة : لو شهد بحق مشترك بين من لا ترد شهادته له وبين من ترد شهادته له : لم تقبل . على الصحيح من المذهب .
ونص عليه . لأنها لا تتبعض في نفسها .

وقیل : تصحیح لمن لا یرد شهادته له .

وذكر جماعة : تصحح ، إن شهد : أنهم قطعوا الطريق على القافلة ، لأعلمينا .

الرابعة : لو شهد عنده . ثم حدث مانع : لم يمنع الحكم ، إلا فسق أو كفر ، أو تهمة : فيمنع الحكم ، إلا عداوة ابتدأها المشهود عليه . كقذفه البينة .

وكذا مقاومته وقت غضب ومحاكمة بدون عداوة ظاهرة سابقة .

وقال في الترغيب : ما لم يصل إلى حد العداوة أو الفسق .

وحدوث مانع في شاهد أصل كحدوثه فيمن أقام الشهادة .

وفي الترتيب : إن كان بعد الحكم لم يؤثر.

وإن حدث مانع بعد الحكم : لم يستوف حد ، بل مال .

وفی قود و حد قذف : وجهان .

وأطلقهما في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي ، والمغني في موضع .

وقطع في موضع آخر : أنه لا يستوفي الحد والقصاص .

وصححه الناظم في القصاص .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿الْخَامِسُ: أَنْ يَشْهَدَ الْفَاسِقُ بِشَهَادَةٍ، فَتُرَدَّ ثُمَّ يَتُوبُ وَيُعِيدَهَا فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ لِلثَّغَمَةِ﴾.

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وذكر في الرعاية رواية : تقبل .

قوله ﴿وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ عَبْدٌ، فَرَدَّتْ شَهَادَتُهُمْ﴾. ثُمَّ

هذا الصحيح من المذهب .

قال في المحرر ، والفروع : قبلت على الأصح .

وصححه الناظم ، والزركشى .

وجزم به فى المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبجى ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى الرايعتين ، والحاوى ، وغيرهم .

وعنه : لا تقبل أبداً .

فائرة : مثل ذلك فى الحكم والخلاف والمذهب : لورده لجنونه . ثم عقل ، أو لخرسه ثم نطق .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ لِمَكَاتِبِهِ ، أَوْ لِمَوَازِينِهِ بِجُرْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ ، فَدَّتْ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ عَتَقِ الْمَكَاتِبِ وَبُرْءِ الْجُرْحِ : فَنِي رَدَّهَا وَجْهَانِ ﴾ . وأطلقهما فى الرايعتين ، والحاوى .

وظاهر الفروع : إدخال ذلك فى إطلاق الخلاف .

أمرهما : تقبل . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، وابن منبجى فى شرحه ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

والوجه الثانى : لا تقبل .

وقيل : إن زال المانع باختيار الشاهد : ردت ، وإلا فلا .

فائرة : لو ردت لدفع ضرر ، أو جلب نفع ، أو عداوة ، أو رحم ، أو زوجية .

فزال المانع ، ثم أعادها : لم تقبل . على الصحيح من المذهب .

جزم به فى الوجيز .

قال فى الحرر : لم تقبل على الأصح .

وصححه فى النظم .

قال في السكافي : هذا الأولى .

وقدمه في الرايعتين ، والحاوي .

وقيل : تقبل .

قال في المغني : والقبول أشبه بالصحة .

وأطلقهما في الفروع .

وقيل : ترد مع مانع زال باختيار الشاهد . كتطبيق الزوجة ، وإعتاق القن .

وتقبل في غير ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ الشَّافِعِيُّ بِعَفْوِ شَرِيكِهِ فِي الشُّفْعَةِ عَنْهَا ، فَزِدَتْ .

ثُمَّ عَفَا الشَّاهِدُ عَنْ شُفْعَتِهِ ، وَأَعَادَ تِلْكَ الشَّهَادَةَ : لَمْ تُقْبَلْ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبجي ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وقدمه في الرايعتين ، والحاوي الصغير .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُقْبَلَ ﴾ .

قال الشارح : والأولى أن يخرج على الوجهين . لأنها إنما ردت لكونه يجر

إلى نفسه بها نفماً . وقد زال ذلك بعفوه .

والظاهر : أن هذا الاحتمال من زيادات الشارح في المقنع .

وأطلقهما في الفروع .

باب أقسام المشهود به

قوله ﴿وَالْمَشْهُودُ بِهِ يَنْقَسِمُ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : الزَّنى وَمَا يُوجِبُ حَدَّهُ﴾ .

كاللواط ، وإتيان البهيمة . إذا قلنا : يجب به الحد .

﴿فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ أَحْرَارٍ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿وَهَلْ يَثْبُتُ الْإِقْرَارُ بِالزَّنى بِشَاهِدَيْنِ ، أَوْ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ ؟

عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾

وأطلقهما في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، وشرح ابن منجى ، وغيرهم .

أصدهما : لا يثبت إلا بأربعة . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وصححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : يثبت الإقرار بشاهدين .

تنبيه : محل الخلاف : إذا شهدوا بأن إقراره به تكرر أربعاً . وهو واضح .

وقد تقدم ذلك في الفصل الثالث من « باب حد الزنى » .

فأمرناه

إصداهما : قال في الرعاية : لو كان المقر به ^(١) أعجمياً : قبل فيه ترجمانان .

وقيل : بل أربعة .

الثانية : حيث قلنا : يعزر بوطء فرج ، فإنه يثبت برجلين . على الصحيح

من المذهب .

(١) في الهامش : قوله (ولو كان المقر به) أى بالزنى .

وقيل : لا يثبت إلا بأربعة .
واختار في الرعاية^(١) : يثبت باثنين مع الإقرار ، وبأربعة مع البيّنة .

قوله ﴿ الثاني : القصاصُ وسائرُ الحدودِ . فلا يُقبلُ فيه إلا رجُلانِ حُرَّانِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يقبل في القصاص وسائر الحدود رجُلان . وعليه الأصحاب .
وعنه : لا يقبل في القصاص إلا أربعة .

تغيب : قوله « حُرَّان » مبني على ماتقدم : من أن شهادة العبد لا تقبل في الحدود والقصاص .

وتقدم : أن الصحيح من المذهب : تقبل فيهما .
فائدة : يثبت القود بإقراره مرة . على الصحيح من المذهب .
وعنه : أربع .

نقل حنبل : يردده ، ويسأل عنه . لعل به جنونا ، أو غير ذلك . على ما ردد
النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) .

قوله ﴿ الثالثُ : مَالِيسَ بَمَالٍ ، وَلَا يُقَصَّدُ بِهِ الْمَالُ ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ - غَيْرِ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ - كَالطَّلَاقِ وَالنِّسَابِ وَالْوَلَاءِ ، وَالْوَكَاةِ فِي غَيْرِ الْمَالِ ، وَالْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ ﴾ .
كالنكاح ، والرجعة ، والخلع ، والعق ، والكتابة ، والتدبير . فلا يقبل فيه إلا رجُلان . وهو الصحيح من المذهب .

(١) بهامش الأصل : هذا الذي قاله في الرعاية قاله في الكافي أيضاً . وعبارته :
وإن كان المقر أعجمياً ، ففي الترجمة وجهان ، كالشهادة على الإقرار .

(٢) على ما عثر الأسلمي رضي الله عنه حين أقر بالزنى .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

قال القاضي : هذا المعول عليه في المذهب .

واقصر عليه في المغنى .

قال الزركشى : هذا المذهب كما قال الخرقى .

واختاره الشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما في العتق .

قال ابن عقيل فيه : هو ظاهر المذهب .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم . إلا في العتق
والكتابة والتدبير .

وصححه الناظم ، وغيره في غيرها .

وعنه : في النكاح والرجعة والعتق : أنه يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين .

وعنه - في العتق - : أنه يقبل فيه شاهد ويمين المدعى .

وجزم به الخرقى ، وناظم المفردات .

واختاره أبو بكر ، وابن بكروس . قاله في تصحيح الحرر .

وهو من مفردات المذهب .

واختلف اختيار القاضي . فتارة اختار الأول . وتارة اختار الثانى .

قال القاضى في التعليق : يثبت العتق بشاهد ويمين في أصح الروايتين .

وعلى قياسه : الكتابة والولاء . نص عليه في رواية مهنا .

قال الزركشى : ومنشأ الخلاف : أن من نظر إلى أن العتق إتلاف مال في

الحقيقة ، قال بالثانى ، كبقية الإنافات .

ومن نظر إلى أن العتق نفسه ليس بمال ، وإنما المقصود منه : تكميل الأحكام ،

قال بالأول . وصار ذلك كالطلاق والقصاص ونحوهما . انتهى .

وأطلق الخلاف في العتق والكتابة والتدبير : في الحرر ، والرايعتين ،

والحاوى ، والفروع .

وأطلقهما في المحرر في العتق .
وقال القاضي : النكاح وحقوقه - من الطلاق ، والخلع ، والرجعة - : لا يثبت
إلا بشاهدين . رواية واحدة . والوصية والكتابة ونحوهما : يخرج على روايتين .
قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى - في الرجل يوكل وكيلاً ، ويشهد على نفسه
رجلاً وامرأتين - إن كان في المطالبة بدين . فأما غير ذلك : فلا .
وعنه : يقبل في ذلك كله رجل وامرأتان .
وعنه : يقبل فيه رجل ويمين .
ذكرها المصنف ، وغيره .
واختارها الشيخ تقي الدين رحمه الله .
قال في الفروع : ولم أر مستنداً عند الإمام أحمد رحمه الله .
وحزم ناظم المفردات بأن الوكالة تثبت بشاهد مع يمين . وهو منها .
وحزم به في نهاية ابن رزين في آخر الوكالة .
وقيل : هاتان الروايتان في غير النكاح والرجعة .
وقال في عيون المسائل - في النكاح - لا يسوغ فيه الاجتهاد بشاهد ويمين .
وقال في الإقتصار : يثبت إحصانه برجل وامرأتين .
وعنه في الإعرار ثلاثة .
وتقدم ذلك في أوائل « باب الحجر » .
وتقدم في « باب ذكر أهل الزكاة » أما من ادعى الفقر - وكان معروفاً
بالغنى - فلا يجوز له أخذ الزكاة إلا ببينة ثلاثة رجال . على الصحيح من المذهب .
فأمرتاها

إمرأتهما : يقبل قول طيب واحد وبيطار لعدم غيره في معرفة داء دابة
وموضحة ونحوها . وهذا المذهب .
نص عليه . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الكافي ، والمستوعب والنسكت والمحزر ، والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم .

ولا يقبل مع عدم التعذر إلا اثبات على الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به .

وأطلق في الروضة قبول قول الواحد .

وظاهره : سواء وجد غيره أم لا .

الثانية : لو اختلف الأطباء البيطرة قدم قول المثبت .

قوله ﴿الرَّابِعُ : الْمَالُ وَمَا يُقَصَّدُ بِهِ الْمَالُ ، كَالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ وَالْوَصِيَّةِ لَهُ وَجَنَائِيهِ الْخَطِيَا﴾ .

وكذا الخيارات في البيع وأجله ، والإجارة ، والشركة ، والشفعة ، والحوالة ، والغصب ، والصلح ، والمهر ، وتسميته ، وإتلاف المال وضمانه ، وفسخ عقد معاوضة ، ووقف على معين ، ودعوى على رق مجهول النسب صادق ، ودعوى قتل كافر لاستحقاق سلبه ، وهبة .

قال في الرعاية : ووصية مال .

وقيل : لمعين . فهذا وشبهه :

(يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَشَاهِدٌ وَيَمِينُ الْمُدَّعَى) .

على الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرايعتين ، والفروع ، وغيرهم ، في غير ما يأتي إطلاقهم الخلاف فيه .

وقيل : لا يقبل ذلك في الوقف ، إلا إذا قلنا : يملك الموقوف عليه الوقف .

وقلنا : يقبل في ذلك كله امرأتان ويمين .

وهذا احتمال ذكره المصنف في المقنع في « باب اليمين في الدعاوى » .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لو قيل : يقبل امرأة ويمين : توجه . لأنهما
إنما أقيا مقام رجل في التحمل وكخبير الديانة .
ونقل أبو طالب - في مسألة الأسير - : تقبل امرأة ويمينه .
اختاره أبو بكر .

وذكر في المغنى قولاً - في دعوى قتل كافر لأخذ سلبه - : أنه يكفي واحد .
وعنه : في الوصية يكفي واحد .

وعنه : إن لم يحضره إلا النساء : فامرأة واحدة .
وسأله ابن صدقة : الرجل يوصى ويعتق ، ولا يحضره إلا النساء ، تجوز
شهادتهن ؟ قال : نعم في الحقوق . انتهى .
قلت : وهذا ليس ببعيد .

ونقل الشاننجي : الشاهد واليمين في الحقوق . فأما المواريث : فيقهرع .
وقال في الرعايتين ، والحار ، والفروع : وفي قبول رجل وامرأتين ، أو رجل
ويمين ، في إيصاء إليه بمال وتوكيل فيه ، ودعوى أسير تقدم إسلامه لمنعه رقه ،
ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه ، وعتق وتدبير وكتابة : روايتان .
وأطلقهما في المحرر ، والزركشى في غير التدبير والكتابة .
وقدم ابن رزين في شرحه في « باب الوكالة » قبول شاهد ويمين في ثبوت
الوكالة بالمال .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح هناك .
وذكر جماعة : يقبل ذلك في كتابة ، ونجم أخير ، كعتق ، وقتل .
وجزم ناظم المفردات : أنه لا يسترق إذا ادعى الأسير إسلاماً سابقاً ، وأقام
بذلك شاهداً ، أو حلف معه .
وجزم به الناظم أيضاً .
وتقدم ذلك في الجهاد .

فوائد

الأولى : حيث قلنا : يقبل شاهد واحد ويمين المدعى : فلا يشترط في يمينه إذا شهد الشاهد أن يقول « وأن شاهدي صادق في شهادته » على الصحيح من المذهب .

وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يشترط .

جزم به في الترغيب .

الثانية : لو نكل عن اليمين من له شاهد واحد : حلف المدعى عليه ، وسقط الحق . وإن نكل : حكم عليه . على الصحيح من المذهب . نص على ذلك .
وقيل : ترد اليمين أيضاً هنا على رواية الرد . لأن سببها نكول المدعى عليه .
الثالثة : لو كان لجماعة حق بشاهد فأقاموه . فمن حلف منهم أخذ نصيبه ، ولا يشاركه ناكل .

ولا يحلف ورثة ناكل إلا أن يموت قبل نكوله .
قوله « وَهَلْ يُقْبَلُ فِي جِنَايَةِ الْعَمْدِ الْمُوجِبَةِ لِلْمَالِ دُونَ الْقِصَاصِ كَالْهَاتِمَةِ وَالْمُنْقَلَةِ ؟ » .

وكذا جناية العمد التي لا قود فيه بحال : شهادة رجل وامرأتين ؟ على روايتين .
وأطلقهما في الحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .
إمراهما : يقبل . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، وصاحب التصحيح .
قال المصنف في السكافي وغيره ، وصاحب الترغيب : هذا ظاهر المذهب .
وقال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . قاله صاحب المغني . انتهى .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وهو قول الخرقى .

وقطع به القاضى فى غير موضع .

قال فى النكحت : وقدمه غير واحد .

واختاره الشيرازى ، وابن البنا .

والرواية الثانية : لا يقبل إلا رجلان .

اختاره أبو بكر ، وابن أبى موسى .

وصححه فى النظم .

فعلى المذهب : لو وجب القود فى بعضها ، كأمومة ومنقلة وهاشمة ، لأن القود لا يجب فيها . لكن إن أراد القود بموضحة : فله ذلك ، على ماتقدم فى «باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس» فهذه له القود فى بعضها إن أحب . ففى قبول رجل وامرأتين فى ثبوت المال : روايتان .

وأطلقهما فى الحرر ، والرعايتين ، والفروع ، والحاوى الصغير ، والزر كشى .

إحداهما : يقبل ويثبت المال

قال فى النكحت : قطع به غير واحد .

وصححه فى تصحيح الحرر .

وقدمه فى الكافى .

وقال أيضاً : هذا ظاهر المذهب .

والرواية الثانية : لا يقبل . صححه فى النظم .

ثم قال فى الرعاية : فلو شهد رجل وامرأتان بهاشمة مسبوقة بموضحة : لم يثبت

أرش الهشم فى الأقيس ، ولا الإيضاح .

قوله «الخامس» : مالا يطلع عليه الرجال ، كهيوب النساء تحت

الثَّيَّابِ ، وَالرَّضَاعِ ، وَالْإِسْتِهْلَالَ ، وَالْبَكَارَةَ ، وَالثُّيُوبَةَ ، وَالْحَيْضَ ،
وَنَحْوَهُ . فَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ ۞ .

وهذا المذهب مطلقا بلا ريب .

ونص عليه في رواية الجماعة . وعليه الأصحاب .

وقبول شهادتها منفردة في الاستهلال والرضاع من المفردات .

وعنه : تحلف الشاهدة في الرضاع .

وتقدم ذلك في بابه .

وعنه : لا يقبل فيه أقل من امرأتين .

وعنه : ما يدل على التوقف .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، قال أصحابنا : والائتقان أحوط من المرأة
الواحدة .

وجعله القاضي محل وفاق .

قال أبو الخطاب ، والمصنف ، وابن الجوزي ، وابن حمدان ، والناظم وغيرهم :
الرجل أولى اكماله . انتهوا .

وقيل : لا يقبل في الولادة من حضرها غير القابلة . قاله في الرعاية .

وقال : يقبل قول امرأة في فراغ عدة بحيض .

وقيل : في شهر .

ويقبل قولها في عيوب النساء .

وقيل : الغامضة تحت الثياب . انتهى .

فائرة : ومما يقبل فيه امرأة واحدة : الجراحة وغيرها في الحمام والعرس ونحوهما
مما لا يحضره رجال . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وخالف ابن عقيل ، وغيره .

قوله ﴿وَإِذَا شَهِدَ بِقَتْلِ الْعَمِدِ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ : لَمْ يَنْبُتْ قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

وعليه الأصحاب .

وعنه : يثبت المال إن كان المحنى عليه عبداً .

نقلها ابن منصور .

قال في الرعاية : أو حراً ، فلا قود فيه . ويثبت المال .

قوله ﴿وَإِنْ شَهِدُوا بِالسَّرِقَةِ : ثَبَتَ الْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

واختار في الإرشاد والمبہج : أنه لا يثبت المال كالقطع .

وبنى في الترغيب على القولين : القضاء بالغرة على ناكل .

قوله ﴿وَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ الْخُلْعَ : قُبِلَ فِيهِ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ﴾ .

فيثبت العوض ، وتبين بدعواه . على الصحيح من المذهب .

وقطع به الأكثر .

وقال في الرعاية : وقيل بل بذلك .

(وَإِنْ ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ) بلا نزاع .

لكن لو أتت المرأة برجل وامرأتين شهدا أنه تزوجها بمهر : ثبت المهر . لأن

النكاح حق له .

قوله ﴿وَإِذَا شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ﴾ لرجل ﴿بِجَارِيَةٍ﴾ : أَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ
وَوَلَدُهَا مِنْهُ : قُضِيَ لَهُ بِالْجَارِيَةِ أُمٌّ وَلَدٍ . وَهَلْ تَثْبُتُ حُرِّيَّةُ الْوَلَدِ وَنَسَبُهُ
مِنْ مُدَّعِيهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والسكافي ،
والحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، والنسكت ، وغيرهم .

إمراهما : لا تثبت حرّيته ولا نسبه من مدعيه . وهو المذهب .

اختاره المصنف ، والشارح ، والناظم .

والرواية الثانية : يثبتان .

صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدعي ، وتذكرة ابن عبدوس .

وصححه في تصحيح الحرر .

وقيل : يثبت نسبه فقط بدعواه .

تنبيه : قال ابن منجاف في شرحه : فإن قيل : إن ظاهر كلام المصنف : أن ذلك

حصل بقول البينة . قيل : ليس مراده ذلك ، بل مراده الحكم بأنها أم ولده ، مع

قطع النظر عن علة ذلك . وعلمته : أن المدعي مقر بأن وطئها كان في ملكه .

وقطع بذلك في المغنى .

وقال في النسكت : وظاهر كلام غير واحد : أنه حصل بقول البينة .

وتقدم في « باب تعليق الطلاق بالشروط » في فصل في تعليقه بالولادة : إذا

حلف بالطلاق : ما غصب ، أو لا غصب كذا ، ثم ثبت عليه الغصب برجل

وامرأتين ، أو شاهد وبمين : هل تطلق زوجته ، أم لا ؟ والله أعلم .

باب الشهادة على الشهادة

والرجوع عن الشهادة

نبيه قوله ﴿ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيمَا يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ الْقَاضِي
وَرَدَّ فِيمَا يُرَدُّ فِيهِ ﴾

وهذا المذهب بلا ريب .

وقاله جماهير الأصحاب ، وقطعوا به .

وقال في الرعاية : تقبل شهادة الفروع في كل حق لأدعى يتعلق بمال ويثبت
بشاهد وامرأتين . ولا تقبل في حق خالص لله تعالى .

وفي القود ، وحد القذف ، والنكاح ، والطلاق ، والرجعة ، والتوكيل ،
والوصية بالنظر ، والنسب ، والعتيق ، والكتابة على كذا ونحوها مما ليس مالا
ولا يقصد به المال غالبا : روايتان .

ونص الإمام أحمد - رحمه الله - على قبوله في الطلاق .

وقيل : تقبل في غير حد وقود . نص عليه .

وقيل : تقبل فيما يقبل فيه كتاب القاضي ، وترد فيما يرد فيه . انتهى .

وهذا الأخير ميل المصنف إليه .

قوله ﴿ وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا أَنْ تَتَعَذَّرَ شَهَادَةُ شُهُودِ الْأَصْلِ مَمُوتٍ ﴾ .

بلا نزاع فيه .

﴿ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْبَةٍ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحزم به في الوجيز ، وعيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،
والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

قال ابن منبج : هذا المذهب .

وقيل : لا يقبل إلا بعد موتهم .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . نص عليه في رواية جعفر بن محمد ،
وغیره .

وقيل : تقبل في غيبة فوق يوم .

ذكره القاضي في موضع .

وتقدم نظيره في كتاب القاضي إلى القاضي .

فعلى المذهب : يلتحق بالمرض والغيبة : الخوف من سلطان أو غيره .

قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .

زاد ابن منبج في شرحه : والحبس .

وقال ابن عبد القوي : وفي معناه الجهل بمكانهم ولو في المصر .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِشَهِدِ الْفَرْعِ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسْتَرْعِيَهُ شَهِدُ

الأصل ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقطع به أكثرهم .

ونص عليه في رواية ابن الحكم وغيره .

وذكر ابن عقيل وغيره رواية : يجوز أن يشهد ، سواء استرعاه أو لا .

وقدمه في التبصرة .

وخرج ابن عقيل في الفصول هذه المسألة على شهادة المستخفي .

تفصيل : مفهوم قوله « إلا أن يسترعيه شاهد الأصل » أنه لو استرعاه غيره

لا يجوز أن يشهد .

وهو أحد الوجهين .

وهو ظاهر الوجيز ، وغيره .

وهو احتمال في المعنى .

والوجه الثاني : يجوز أن يشهد . فيكون شاهد فرع . وهو الصحيح .

وقدمه في المعنى ، والكافي ، والشرح ، والرايعتين ، والمحزر ، والحاوي الصغير ، والنظم .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ فَيَقُولُ : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ - وَقَدْ عَرَفْتُهُ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ - أَقَرَّ عِنْدِي وَأَشْهَدَنِي عَلَى نَفْسِهِ طَوْعًا بَكْذَا ، أَوْ شَهِدْتُ عَلَيْهِ ، أَوْ أَقَرَّ عِنْدِي بَكْذَا ﴾ .

قال المصنف في المعنى ، والشرح ، والفروع وغيرهم : الأشبه أنه يجوز ، إن قال : « أشهد أني أشهد على فلان بكذا » وقالوا : ولو قال « أشهد على شهادتي بكذا » صح .

وجزم به في المحزر ، والوجيز ، وغيرهما .

فأئرة : قال في الفروع : ويؤديها الفرع بصفة تحمله . ذكره جماعة .

قال في المنتخب وغيره : وإن لم يؤدها بصفة ما تحملها لم يحكم بها .

وقال في الترغيب : ينبغي ذلك .

وقال في الكافي : ويؤدى الشهادة على الصفة التي تحملها ، فيقول « أشهد

أن فلاناً يشهد أن لفلان على فلان كذا » أو « أشهدني على شهادته » .

وإن سمعه يشهد عند حاكم ، أو يعزى الحق إلى سببه : ذكره .

وقال في المستوعب - في الصورتين الأخيرتين - فيقول « أشهد على شهادة

فلان عند الحاكم بكذا » أو يقول « أشهد على شهادته بكذا ، وأنه عزاه إلى

واجب « فيؤدى على حسب ما تحمل . فإن لم يؤدها على ذلك لم يحكم بها الحاكم .
وقال فى المستوعب أيضاً - فى المسألة الأولى - ويشترط أن يؤدى شاهد
الفرع إلى الحاكم ما تحمله على صفته وكيفية .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الفرع يقول « أشهد على فلان أنه يشهد
له » أو « أشهد على شهادة فلان بكذا » فإن ذكر لفظ المسترعى ، فقال « أشهد
على فلان أنه قال : إني أشهد » فهو أوضح .

فالخاص : أن الشاهد بما سمع تارة يؤدى اللفظ ، وتارة يؤدى المعنى .
وقال أيضاً : والفرع يقول « أشهد أن فلاناً يشهد » أو « بأن فلاناً يشهد »
فهو أولى رتبة .

والثانية « أشهد عليه أنه يشهد » أو « بأنه يشهد » .
والثالثة « أشهد على شهادته » انتهى .

وقال فى الرعاية : ويحكى الفرع صورة الجملة . ويكفى العارف « أشهد على
شهادة فلان بكذا » والأولى أن يحكى ماسمعه ، أو يقول « شهد فلان عند الحاكم
بكذا » أو « أشهد أن فلاناً أشهد على شهادته بكذا » انتهى .

قوله « وَإِنْ سَمِعَهُ يَقُولُ » « أَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا » لَمْ يَجْزْ لَهُ أَنْ
يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَ يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، أَوْ يَشْهَدُ بِحَقِّ يَعْزِيهِ إِلَى
سَبَبٍ - مِنْ يَبْعِ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ قَرْضٍ - فَهَلْ يَشْهَدُ بِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ ؟ .

وأطلقهما فى الشرح . وشرح ابن منجى ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة .

أمرهما : يجوز أن يشهد به إذا سمعه يشهد عند الحاكم ، أو يسمعه يشهد بحق
يعزیه إلى سبب . وهو المذهب .
اختاره أبو الخطاب وغيره .

واختاره أيضاً القاضي ، وابن البناء . قاله الزركشي .
قال في الرعاية : وهو أشهر .
وصححه في التصحيح ، وغيره .
وجزم به في الوجيز وغيره .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع وغيرهم .

والوجه الثاني : لا يجوز أن يشهد إلا أن يسترعيه .
نصره القاضي وغيره .

بناءً منهم على أن اعتبار الاستعراء على ما تقدم .
قوله ﴿ وَتَثْبُتُ شَهَادَةُ شَاهِدِي الْأَصْلِ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ عَلَيْهِمَا سَوَاءٌ شَهِدَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . أَوْ شَهِدَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدٌ مِنْ شُهُودِ الْفَرْعِ ﴾ .

هذا المذهب .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لم يزل الناس على هذا .
قال الزركشي : هذا المذهب المنصوص .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .
واختاره ابن عبدوس ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمغني ،
والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وثبت شهادة شاهد على شاهد من مفردات المذهب .
وقال أبو عبد الله بن بطة : لا يثبت حتى يشهد أربعة ، على كل شاهد أصل

شاهداً فرع .
وحكاه في الخلاصة رواية .

وعنه : يكفي شاهدان يشهدان على كل واحد منها .
وهو تخريج في المحرر ، وغيره .

وقطع به ابن هبيرة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو ظاهر ما ذكره في المغني ، والسكافي عن ابن بطة .

وعنه : يكفي شهادة رجل على اثنين .

ذكره القاضى ، وغيره . لأنه خبر .

وذكر الخلال : جواز شهادة امرأة على شهادة امرأة .

وسأله حرب : عن شهادة امرأتين على شهادة امرأتين ؟ قال : يجوز .

ذكره في الفروع في الباب الذى قبل هذا .

فأمره : يجوز أن يتحمل فرع على أصل .

وهل يتحمل فرع على فرع ؟

تقدم فى أول « كتاب القاضى إلى القاضى » .

قوله « وَلَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ فِي شَهَادَةِ الْفَرْعِ » .

ومفهومه : أن لمن مدخلا فى شهادة الأصل .

واعلم أن فى المسألة روايات :

إصراهن : صريح المصنف ومفهومه ، وهو أنه لا مدخل لمن فى شهادة

الفرع . ولهن مدخل فى شهادة الأصل .

قال فى المحرر ، والحاوى : وهو الأصح .

قال الزركشى : هذا الأشهر .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وهى طريقته فى السكافي ، وغيره .

وقال فى الترغيب ، وغيره : المشهور أنه لا مدخل لمن فى الأصل .

وفي الفرع : روايتان .

والرواية الثانية : لا مدخل لهن في الأصل ولا في الفرع .

نصره القاضي في التعليق وأصحابه .

وقدمه في المحرر ، والحاوي .

وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثالثة : لهن مدخل فيهما . وهو المذهب .

اختاره المصنف ، وابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الرايعتين ، والفروع .

وتقدم ما ذكره الخلال قريباً .

قال في النكت : وقيد جماعة هذه الرواية بما تقبل فيه شهادتهن مع الرجال

أو منفردات .

وحكاه في الرعاية قولاً . قال : وليس كذلك .

قوله ﴿ فَيَشْهَدُ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : على الرواية الأولى والأخيرة . وهو الصحيح .

وجزم به في الفروع ، وغيره فيهما .

وقال القاضي : لا يجوز شهادة رجلين على رجل وامرأتين . نص عليه .

قال أبو الخطاب : وفي هذه الرواية سهو من ناقلها .

قال في الهداية : وقال شيخنا : لا يجوز . لأن الإمام أحمد رحمه الله قال في

رواية حرب : لا تجوز شهادة رجل على شهادة امرأة .

قال : فهذه الرواية إن صحت عن حرب : فهي سهو منه . فإننا إذا قلنا : شهادة

امرأة على شهادة امرأة تقبل . فأولى أن تقبل شهادة رجل على شهادتهما . فإن

شهادة الرجل أقوى بكل حال . ولأن في هذه الرواية أنه قال : أقبل شهادة

رجل على شهادة رجلين .

وهذا مما لا وجه له . فإن رجلاً واحداً لو كان أصلاً فشهد في القتل العمد ،
ومعه ألف امرأة : لا تقبل هذه الشهادة . فإذا شهد بها وحده وهو فرع : يقبل
ويحكم بها ؟ هذا محال .

ولو ثبت أن الإمام أحمد رحمه الله قال ذلك ، فيحتمل أنه أراد : لا تقبل
شهادة الرجل حتى ينضم معه غيره .
فيخرج من هذه : أنه لا يكفي شهادة واحد على واحد ، كما يقول أكثر
الفقهاء . انتهى .

قوله ﴿ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ﴾ .

وعلى رجلين أيضاً . يعنى على الرواية الأخيرة . وهو صحيح .
وقال في الترغيب : الشهادة على رجل وامرأتين كالشهادة على ثلاثة لتعدددهم .

فائدتان

إمراهما : لا يجب على الفروع تعديل أصولهم ، ولو عدلواهم : قبل . ويعتبر
تعيينهم لهم .

الثانية : لو شهد شاهداً فرع على أصل ، وتعذرت الشهادة على الآخر : حلف
واستحق .

ذكره في التبصرة .

واقصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِمَا ثُمَّ رَجَعَ شُهُودُ الْفَرْعِ : لَزِمَهُمُ الضَّمَانُ ﴾ .
بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ : لَمْ يَضْمَنُوا ﴾ .

يعنى : شهود الأصل . وهو المذهب .

اختاره القاضي ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب ، والفروع ،
والرعايتين ، وابن منجى في شرحه . وقال : هذا المذهب .
(وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنُوا) .

وقطع به القاضى . قاله في النكت .
وقدمه المصنف في المفتى . ونصره . وهو الصواب .
فائدتاه

إمراهما : لو قال شهود الأصل « كذبنا ، أو غلطنا » : ضمنوا ، على الصحيح
من المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، والرعايتين .
وقيل : لا يضمنون .

وحكى هذه الصورة ومسألة المصنف : مسألتين في الرعايتين .
وحكاها بعضهم مسألة واحد . وهو المجد وجماعة .
الثانية : قال في الفروع : أطلق جماعة من الأصحاب : أنه إذا أنكر الأصل
شهادة الفرع : لم يعمل بها . لتأكيد الشهادة ، بخلاف الرواية .
قال في المحرر ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم : لو قال شهود الأصل
« ما أشهدناهما بشئ » : لم يضمن الفريقان شيئاً .

قوله ﴿ وَمَتَى رَجَعَ شُهُودُ الْمَالِ بَعْدَ الْحُكْمِ : لَزِمَهُمُ الضَّمَانُ . وَلَمْ
يُنْقِضِ الْحُكْمُ ، سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَالُ
قَائِمًا أَوْ تَالِفًا . وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْعِتْقِ : غَرِمُوا الْقِيَمَةَ ﴾ .
بلا نزاع فعلمه .

لكنه مقيد بما إذا لم يصدقهم المشهود له . وهو واضح .

وأما المزكون : فإنهم لا يضمّنون شيئاً .

تفسير : محل الضمان إذا لم يصدقه المشهود له . فإن صدق الراجعين : لم يضمّن
الشهود شيئاً .

ويستثنى من الضمان : لو شهدا بدين ، فأبرأ منه مستحقه ، ثم رجعا . فإنهما
لا يقرمان شيئاً للمشهود عليه .

ذكره المصنف في المغنى في « كتاب الصداق » في مسألة تنصيف الصداق
بعد هبتها للزوج .

قال : ولو قبضه المشهود له ، ثم وهبه المشهود عليه ، ثم رجعا : غرما . انتهى .
قوله ﴿ وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ غَرِمُوا نِصْفَ الْمَسْمُومِ
أَوْ بَدَلَهُ ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ : لَمْ يَغْرِمُوا شَيْئاً ﴾ .

وهو الصحيح من المذهب .

قال في تجريد العناية : لم يغرموا شيئاً في الأشهر .

قال في النكت : هذا هو الراجح في المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجي ،
ومنتخب الأدمى . وغيرهم .

واختاره القاضى ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والراغبين ، والحاوى ، والفروع ،
وغیرهم .

وعنه : يغرمون كل المهر .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : يغرمون مهر المثل .

قلت : الصواب أنهم يغرمون .

قال في النسكت : وهذه الرواية تدل على أن المسمى لا يتقرر بالدخول .
فيرجع الزوج على من فوت عليه نكاحها برضاع أو غيره .

قوله ﴿ وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْقِصَاصِ أَوْ الْحَدِّ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ : لَمْ يُسْتَوْفَ ﴾ .

وهذا الصحيح من المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلصة ، والمنعنى ، والشرح ، وشرح
ابن منبجى ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ،
وغيرهم .

قال في النسكت : هذا المشهور .

وقطع به غير واحد .

وقدمه فى المحرر ، والنظم .

وصححه فى الفروع ، وغيرهم .

وقيل : يستوفى إن كان للآدمى ، كما لو طرأ فسقهم .

وقال فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : وإن رجع شاهد أحد بعد

الحكم وقبل الإستيفاء : لم يستوف .

وفى القود وحدّ القذف : وجهان .

فعلى المذهب : يجب دية القود .

فإن وجب عيناً فلا . قاله فى الفروع .

قال ابن الزاغونى فى الواضح : للمشهود له الدية ، إلا أن نقول : الواجب

القصاص حسب . فلا يجب شيء .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ﴾ .

يعنى بعد الاستيفاء .

﴿ وَقَالُوا « أَخْطَأْنَا » فَعَلَيْهِمْ دِيَةٌ مَا تَلَفَ ﴾ .

بلا نزاع . وأرش الضرب .

قوله ﴿ وَيَتَقَسَّطُ الْفُرْمُ عَلَى عَدَدِهِمْ ﴾ .

بلا نزاع .

﴿ فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ ، غَرِمَ بِقِسْطِهِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه .

وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، وشرح ابن

منجى ، والوجيز ، وغيرهم .

قال فى النكت : قطع به جماعة .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : يغرم الكل .

وهو احتمال . ذكره ابن الزاغونى .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ سِتَّةٌ بِالزَّنى ، فَرُجِمَ . ثُمَّ رَجَعَ مِنْهُمْ اثْنَانِ :

غَرِمَا ثُلُثُ الدِّيَةِ ﴾ .

وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : لا يغرمان شيئاً .

قال صاحب الرعاية : وهو أقيس .

فعلى المذهب : يحد الراجع لقذفه ، على الصحيح من المذهب .

وفيه - فى الواضح - احتمال ، لقذفه من ثبت زناه .

فأمره

لو شهد عليه خمسة بالزنى ، فرجع منهم اثنان : فهل عليهما خمسا الدية ، أو ربعها ؟ .

أو رجع اثنان من ثلاثة شهود قتل ، فهل عليهما الثلثان أو النصف ؟

فيه الخلاف السابق .

ولو رجع واحد من ثلاثة - بعد الحكم - ضمن الثلث .

ولو رجع واحد من خمسة فى الزنى : ضمن خمس الدية .

وهما من المفردات .

ولو رجع رجل وعشر نسوة فى مال : غرم الرجل سدسا . على الصحيح من

المذهب .

وقيل : نصفاً .

وقيل : هو كائنى ، فيغرم البقية .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّانِي ، وَاثْنَانِ بِالْإِحْصَانِ . فَرَجِمَ ثُمَّ رَجَعَ الْجَمِيعُ : لَزِمَهُمُ الدِّيَةُ أَسَدَاسًا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان عند ابن هبيرة وغيره .

وهذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

قال الناظم: تساوا في الضمان في الأقوى .
وفي الوجه الآخر : على شهود الزنى النصف وعلى شهود الإحصان : النصف
وأطلقهما ابن منجى في شرحه ، والكافي ، والمغنى ، والشرح .
وقيل : لا يضمن شهود الإحصان شيئاً . لأنهم شهود بالشرط لا بالسبب
الموجب .

فائدة

لو رجع شهود الإحصان كلهم ، أو شهود الزنى كلهم : غرموا الدية كاملة
على الصحيح من المذهب .
وقيل : يغرمون النصف فقط .

اختاره ابن حمدان .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّانِي ، وَاثْنَانِ مِنْهُمْ بِالْإِحْصَانِ : صَحَّتِ
الشَّهَادَةُ . فَإِنْ رُجِمَ ، ثُمَّ رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ : فَعَلَى مَنْ شَهِدَ بِالْإِحْصَانِ
ثُلَاثُ الدِّيَةِ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ . وَعَلَى الثَّانِي : يَلْزَمُهُمْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا ﴾ .
وهو تفريع صحيح .

وقد علمت المذهب منهما .

فوائد

منها : لو شهد قوم بتعليق عتق ، أو طلاق . وقوم بوجود شرطه . ثم رجع
الكل : فالغرم على عددهم . على الصحيح من المذهب .
وقيل : تغرم كل جهة النصف .

وقيل : يغرم شهود التعليق الكل .

ومنها : لو رجع شهود كفاية : غرموا ما بين قيمته سليماً ومكاتباً .

فإن عتق غرموا ما بين قيمته ومال الكتابة . على الصحيح من المذهب .
وقيل : يغرمون كل قيمته .

وإن لم يعتق فلا غرم .

ومنها : لو رجع شهود باستيلاء أمة ، فهو كرجوع شهود كتابة . فيضمنون

نقص قيمتها .

فإن عتقت بالموت فتمام قيمتها .

قال بعضهم - في طريقته في بيع وكيل بدون ثمن مثل - لو شهد بتأجيل .

وحكم الحاكم ، ثم رجعوا : غرما تفاوت ما بين الحال والمؤجل .

قوله ﴿ وَإِنْ حَكَمَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ ، فَارْجَعِ الشَّاهِدُ : غَرِمَ الْمَالُ كُلُّهُ ﴾

هذا الصحيح من المذهب .

ونص عليه في رواية جماعة .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

وقدme في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والمغنى ،

والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَضْمَنَ النِّصْفَ .

وهو لأبي الخطاب في الهداية . خرجه من رد اليمين على المدعى .

فوائد

الأولى : يجب تقديم الشاهد على اليمين . على الصحيح من المذهب . وعليه

جماهير الأصحاب .

وقال ابن عقيل في عمد الأدلة : يجوز أن يسمع يمين المدعى قبل الشاهد في أحد الاحتمالين .

وحكى ابن القيم رحمه الله - في الطرق الحكيمة - وجهين في ذلك .

الثانية : لو رجع شهود تزكية : في حكمهم حكم رجوع من زكومتهم .

الثالثة : لضمان رجوع عن شهادة بكفالة عن نفس ، أو براءة منها ، أو أنها زوجته ، أو أنه عفا عن دم عمد ، لعدم تضمنه مالا .

وقال في المبهج ، قال القاضي : وهذا لا يصح . لأن الكفالة تتضمنه بهرب المكفول . والقود قد يجب به مال .

الرابعة : لو شهد بعد الحكم بمناف للشهادة الأولى : فـكرجوعه وأولى .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

واقصر عليه في الفروع .

الخامسة : لو زاد في شهادته ، أو نقص قبل الحكم ، أو أدى بعد إنكارها :

قبل .

نص عليهما .

كقوله « لا أعرف الشهادة » .

وقيل : لا يقبل ، كبعد الحكم .

وقيل : يؤخذ بقوله المتقدم .

وإن رجع : لغت . ولا حكم . ولم يضمن .

وإن لم يصرح بالرجوع ، بل قال للحاكم « توقف » فتوقف ، ثم عاد إليها :

قبليت في أصح الوجهين .

ففي وجوب إعادتها احتمالان .

قلت : الأولى عدم الإعادة .

وأطلقهما في الفروع .
قوله ﴿ وَإِنْ بَانَ - بَعْدَ الْحُكْمِ - أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ كَانَا كَافِرَيْنِ ، أَوْ
فَاسِقَيْنِ : تُقْضَى الْحُكْمُ . وَيُرْجَعُ بِالْمَالِ أَوْ بِبَدَلِهِ عَلَى الْمَحْكُومِ لَهُ .
وَإِنْ كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ إِتْلَافًا : فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُزَكَّيْنِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
شَمَّ تَزَكِيَّةً : فَعَلَى الْحَاكِمِ ﴾ .

وإذا بان بعد الحكم أن الشاهدين كانا كافرين : نقض الحكم بلا خلاف .
وكذا إذا كانا فاسقين . على الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب .

قال في القواعد : هذا المشهور .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،
والرعايتين ، ونهاية ابن رزين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
(وعنه لا ينقض إذا كانا فاسقين) .

قاله في القاعدة السادسة .
وتبعه في القواعد الأصولية .
ورجح ابن عقيل في الفنون عدم النقض .
وجزم به القاضي في « كتاب الصيد » من خلافه ، والآمدى . لئلا ينقض
الاجتهاد بالاجتهاد .

وذكر ابن رزين في شرحه : أنه الأظهر .
فعليها : لا ضمان .
وفي المستوعب ، وغيره : يضمن الشهود .
وقاله الشارح .

وذكر ابن الزاغوني : أنه لا يجوز له نقض حكمه بفسقهما ، إلا بثبوتيه ببيئته ،
إلا أن يكون حكمه بعلمه في عدالتهما ، أو بظاهر عدالة الإسلام .
ونعم ذلك في المسألتين ، في إحدى الروايتين .
وإن جاز في الثانية : احتمل وجهين .
فإن وافقه المشهود له على ما ذكر : رد مالا أخذه . ونقض الحكم بنفسه ،
دون الحاكم . وإن خالفه فيه غرم الحاكم . انتهى .
وأجاب أبو الخطاب : إذا بان له فسقهما وقت الشهادة ، أو أنهما كانا كاذبين :
نقض الحكم الأول . ولم يحز له تنفيذه .
وأجاب أبو الوفاء : لا يقبل قوله بعد الحكم . انتهى .
فعلى المذهب : يرجع بالمال أو ببذله على المحكوم له ، كما قال المصنف .
ويرجع عليه أيضاً ببدل قود مستوفى .
فإن كان الحكم لله تعالى بإتلاف حسي ، أو بما سرى إليه الإتلاف :
فالضمان على المزكين .
فإن لم يكن ثم تركية . فعلى الحاكم ، كما قال المصنف .
وهو المذهب .
اختاره المصنف ، وغيره .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وذكر القاضي ، وصاحب المستوعب : أن الضمان على الحاكم ، ولو كان ثم
مزكون ، كما لو كان فاسقاً .
وقيل : له تضمين أيهما شاء . والقرار على المزكين .
وعند أبي الخطاب : يضمه الشهود . ذكره في خلافه الصغير .

فائدتان

إصراهما : لو بانوا عبيداً ، أو والدأ أو ولدأ ، أو عدوا . فإن كان الحاكم الذي حكم به يرى الحكم به : لم ينقض . وإن كان لا يرى الحكم به : نقضه ولم ينفذ . وهذا المذهب .

وقال في المحرر وغيره : من حكم بقود أو حد بينة ، ثم بانوا عبيداً : فله نقضه . إذا كان لا يرى قبولهم فيه .

قال : وكذا يختلف فيه صادق ما حكم فيه وجهله .
وتقدم كلامه في الإرشاد فيما إذا حكم في مختلف فيه بما لا يراه ، مع علمه : أنه لا ينقض في « باب طريق الحكم وصفته » .

الثانية قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ بِحَقِّ . ثُمَّ مَاتُوا : حَكَمَ بِشَهَادَتِهِمْ إِذَا ثَبَّتَ عَدَالَتَهُمْ ﴾ .
بلا نزاع . وكذا لو جنوا .

قوله ﴿ وَإِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ بِشَاهِدِ الزُّورِ - إِمَّا بِإِقْرَارِهِ ، أَوْ عَلِمَ كَذِبِهِ وَتَعَمُّدَهُ : عَزَّرَهُ ، وَطَافَ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَشْتَهَرُ فِيهَا ، فَيَقَالُ : إِنَّا وَجَدْنَا هَذَا شَاهِدَ زُورٍ ، فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ .
بلا نزاع .

وللاحاكم فعل ما يراه من أنواع التعزير به .

ونقل حنبل : ما لم يخالف نصاً .

وقال المصنف : أو يخالف معنى نص .

قال ابن عقيل ، وغيره : وله أن يجمع بين عقوبات ، إن لم يرتدع إلا به .

ونقل مهنا : كراهة تسويد الوجه .

وتقدم في « باب التعزير » أشياء من ذلك . فليراجع .

فائدته

إصراهما : لا يعزّر بتعارض البينة ، ولا بخلافه في شهادته . ولا برجوعه عنها . ذكره المصنف ، وغيره .

وقال في الترغيب : إذا ادعى شهود القود الخطأ : عزروا .

الثانية : لو تاب شاهد الزور قبل التعزير : فهل يسقط التعزير عنه ؟ فيه

وجهان .

ذكرهما القاضي في تعليقه .

وتبعه في الفروع ، وأطلقهما .

وقال : فيتوجهان في كل تأتب بعد وجوب التعزير .

وكانهما مبنيان على التوبة من الحد ، على مامر في أواخر « باب حد المحار بين »

قلت : الصواب عدم السقوط هنا .

قوله « وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِلَفْظٍ » الشَّهَادَةِ « فَإِنْ قَالَ « أَعْلَمُ »
أَوْ « أَحَقَّ » لَمْ يُحْكَمْ بِهِ » .

وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والحرر . والوجيز ، وغيرهم .

وقدّمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يصح ، ويحكم بها .

اختارها أبو الخطاب ، والشيخ تقي الدين رحمهما الله .

وقال : لا يعرف عن صحابي ، ولا تابعي اشتراط لفظ « الشهادة » وفي الكتاب والسنة إطلاق لفظ « الشهادة » على الخبر المجرد عن لفظ « الشهادة » . واختاره ابن القيم رحمه الله أيضاً .

فائدتاه

إحداهما : لو شهد على إقراره : لم يشترط قوله « طوعاً في صحته مكلفاً » عملاً بالظاهر .

ولا يشترط إشارته إلى المشهود عليه إذا كان حاضراً . مع نسبه ووصفه . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ولا يعتبر قوله « وأن الدين باق في ذمته إلى الآن » بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال إذا ثبت عنده سبب الحكم إجماعاً . وتقدم ذلك عنه في أوائل « باب طريق الحكم وصفته » .

الثانية : لو شهد شاهد عند حاكم ، فقال آخر « أشهد بمثل ما شهدت به » أو « بما وضعت به خطي » أو « بذلك أشهد » أو « وكذلك أشهد » .

فقال في الرعاية : يحتمل أوجهاً : الصحة ، وعدمها . والثالثة : يصح في قوله « وبذلك أشهد » و « كذلك أشهد » . قال : وهو أشهر وأظهر . انتهى .

وقال في النسكت : والقول بالصحة في الجميع أولى . واقتصر في الفروع على حكاية مافي الرعاية .

باب اليمين في الدعاوى

قوله ﴿وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ فِي حَقِّ الْمُنْكَرِ لِلرَّدْعِ وَالزَّجْرِ فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمٍ﴾ .

هذا على إطلاقه رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، للخبر ^(١) .
اختارها المصنف ، والشارح .

وجزم به أبو محمد الجوزي في الطريق الأقرب .

وقدمه ابن رزين .

قال في العمدة : وتشرع اليمين في كل حق لادمي . ولا تشرع في حقوق الله تعالى ، من الحدود ، والعبادات .

قال ابن منجى في شرحه : هذا احتمال في المذهب .

وظاهر المذهب : لا تشرع في كل حق آدمي . انتهى .

والذي قاله المصنف تخريج في الهداية .

وكلام المصنف لا يدل على أنه قدم ذلك . وإنما قصده : أنها تشرع في حق الآدمي في الجملة بدليل قوله :-

﴿ قَالَ أَبُو بَكْرٍ - بِلَا وَاوٍ - تُشْرِعُ فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمٍ إِلَّا فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ ﴾ .

جزم به في التنبيه .
وقال أبو الخطاب : إِلَّا فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ : النِّكَاحِ ، وَالرَّجْعَةِ ، وَالطَّلَاقِ ،
وَالرَّقِّ .

(١) وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم . ولكن اليمين على المدعى عليه » رواه البخاري ومسلم .

يعنى : أصل الرق .
﴿ وَالْوَلَاءُ ، وَالْإِسْتِيلَادُ ، وَالنَّسَبُ ، وَالْقَذْفُ ، وَالْقِصَاصُ ﴾ .
وقدومه في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة .
وصححه في إدراك الغاية .
وقال في المستوعب : يستحلف في كل حق لآدمي ، إلا فيما لا يجوز بذله .
وهو أحد عشر . فذكر التسعة ، وزاد : العتق ، وبقاء الرجعة .
وقدم في المحرر قول أبي الخطاب ، وزاد على التسعة : الإيلاء .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى البغدادى .
وصححه في تجريد العناية .

وقال ابن عبدوس في تذكرته : ولا تشرع في متعذر بذله . كطلاق ،
وإيلاء ، وبقاء مدته ، ونكاح ، ورجعة وبقائها ، ونسب ، واستيلاء ، وقذف ،
وأصل رق ، وولاء ، وقود . إلا في قسامة . ولا في توكيل . والإيصاء إليه ، وعتق
مع اعتبار شاهدين فيها . بل في ما يكفيه شاهد وامرأتان . سوى نكاح ورجعة .
وقدومه في الرايعتين ، والحاوى الصغير .

قال القاضى في الجامع الصغير : مالا يجوز بذله . وهو مائت بشاهدين .
لا يستحلف فيه . انتهى .

وعنه : يستحلف في الطلاق ، والإيلاء ، والقود ، والقذف ، دون
السة الباقية .

قال القاضى : في الطلاق ، والقصاص ، والقذف روايتان . وسائر السة
لا يُستحلفُ فيها . رواية واحدة .

وفسر القاضى الاستيلاء : بأن يدعى استيلاء أمة ، فتنكره .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : بل هى المدعية .

وقال الخرقى : لا يَحْلِفُ فِي الْقِصَاصِ ، وَلَا لِلزَّأَةِ إِذَا أَنْكَرَتِ النِّكَاحَ .
وتحلف إذا ادعت انقضاء عدتها .

وقيل : يستحلف في غير حد ، ونكاح ، وطلاق .

وعنه يستحلف فيما يقضى فيه بالنكول فقط .

فوائد

الأولى : الذى يقضى فيه بالنكول : هو المال ، أو ما مقصوده المال .

هذا المذهب .

قاله في الفروع ، وغيره .

وصححه الناظم .

وعنه : هو المال ، أو ما مقصوده المال ، وغير ذلك . إلا قود النفس .

قدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والنظم ، وبعده .

وعنه : إلا قود النفس وطرفها .

صححه في الرعاية .

وقيل : في كفالة : وجهان .

الثانية : كل جنابة لم يثبت قودها بالنكول ، فهل يلزم الناكل ديتها ؟ .

على روايتين .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، والنظم .

إمدهما : لا يلزمه ديتها .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في تجريد العناية : يلزمه ديتها في رواية .

والرواية الثانية : يلزمه ديتها .

وكل ناكل لا يقضى عليه بالنكول - كاللعان ونحوه - : فهل يخلى سبيله ،
أو يحبس حتى يقر ، أو يحلف ؟ على وجهين .
وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع .
أمرهما : يخلى سبيله .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته ، والناظم .
وصححه في تصحيح المحرر .
والوجه الثاني : يحبس حتى يقر أو يحلف .
قدمه في تجريد العناية .
قلت : هذا المذهب في اللعان .
وقد تقدم في بابه محرراً .

وتقدم نظير ذلك في « باب طريق الحكم وصفته » .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا قلنا : يحبس ، فينبغي جواز ضربه ، كما
يضرب الممتنع من اختيار إحدى نسائه إذا أسلم ، والممتنع من قضاء الدين . كما
يضرب المقر بالجهول حتى يفسر .

الثالثة : قال في الترغيب وغيره : لا يحلف شاهد ، ولا حاكم ، ولا وصى : على
نفي دين على الموصى ، ولا منكر وكالة وكيل .
وقال في ارعاية : لا يحلف مدعى عليه بقول مدع ليحلف « أنه ما أحلفني
أنى ما أحلفه » .

وقال في الترغيب : ولا مدع طلب يمين خصمه . فقال « ليحلف أنه ما أحلفني »
في الأصح .
وإن ادعى وصى وصية للفقراء ، فأنكر الورثة : حبسوا . على الصحيح من
المذهب .

وقيل : يحكم بذلك .
قوله ﴿ وَإِنْ أَنْكَرَ الْمَوْلَى مُضِيَّ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ : حُلْفٌ ﴾
هذا أحد الوجهين .
وجزم به في الهداية ، وأبو محمد الجوزي .
وقدمه ابن رزين .
واختاره المصنف ، والشارح ، كما تقدم أول الباب .
وقيل : لا يحلف .
جزم به في المنتخب للأدعي البغدادي ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .
وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم . كما تقدم .
واختاره ابن عبدوس في تذكرة ، وغيره .
قوله ﴿ وَإِذَا أَقَامَ الْعَبْدُ شَاهِدًا بِعَتَقِهِ : حُلْفٌ مَعَهُ وَعَتَقٌ ﴾ .
وهذا إحدى الروایتين .
جزم به الخرق ، وناظم المقررات .
وقطع به ابن منجى هنا .
واختاره المصنف ، والشارح ، والقاضي في موضع من كلامه .
والرواية الثانية : لا يستحلف . ولا يعتق إلا بشهادة رجلين ، أو رجل
وامرأتين ، على رواية أخرى .
على ما تقدم في « باب أقسام المشهود به » .
ومراد المصنف هنا : دخول اليمين في العتق ، إذا قلنا : يقبل فيه شهادة
رجل واحد .
ويأتى قريباً بعد هذا : هل يثبت بشاهد ويمين ؟ .

وتقدم في أول هذا الباب من الخلاف في اليمين ما يدخل العتق فيه ، ومن قال بالعتق وعدمه .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحْلَفُ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَالْحُدُودِ وَالْعِبَادَاتِ ﴾ . وكذا الصدقة ، والكفارة ، والنذر .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وقال في الأحكام السلطانية : للوالى إحلاف المتهم ، استبراء وتغليظاً في الكشف في حق الله . وليس للقاضي ذلك . ويأتى آخر الباب بأعم من هذا .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ الْحَكْمُ فِي أَعْمَالٍ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ بِشَاهِدٍ وَعَيْنٍ الْمَدْعَى ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وتقدم ذلك مستوفى بقروعه والخلاف فيه في « باب أقسام المشهود به » عند قوله « الرابع المال وما يقصد به المال » .

قوله ﴿ وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ أَمْرَائَيْنِ وَعَيْنٍ ﴾ . وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . (وَبِحُتْمِلٍ أَنْ يُقْبَلَ) .

وتقدم ذلك أيضاً هناك مستوفى محرراً ، فليعاود .

وتقدم هناك أيضاً : هل تقبل شهادة امرأة ويمين أم لا ؟
 قوله ﴿ وَهَلْ يَثْبُتُ الْعِتْقُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .
 وأطلقهما في الشرح ، والمحرم ، والراعيين ، والحاوي ، والفروع ، والزر كشي ،
 وغيرهم . إصراهما : يثبت .

اختاره الخرق ، وأبو بكر ، والقاضي في بعض كتبه .
 وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .
والرواية الثانية : لا يثبت بذلك . ولا يعتق إلا بشاهدين ذكرين .
 وهو المذهب .

اختاره القاضي في بعض كتبه أيضاً ، والشريف ، وأبو الخطاب في
 خلافهما .

وصححه في التصحيح .
 وتقدم ذلك في « باب أقسام المشهود به » مستوفى .
 وكذلك الكتابة ، والتدبير .

وتقدم في أواخر « باب التدبير » هل يثبت التدبير برجل وامرأتين ، أو
 برجل ويمين ؟

قوله ﴿ وَلَا يُقْبَلُ فِي النِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ وَسَائِرِ مَالٍ يُسْتَحْلَفُ فِيهِ :
 شَاهِدٌ وَيَمِينٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
 قال القاضي : لا يقبل فيهما إلا رجلان . رواية واحدة .
 وعنه : يقبل فيه رجل وامرأتان ، أو رجل ويمين .
 وتقدم أيضاً هذا في ذلك الباب .

قوله ﴿وَمَنْ حَلَفَ عَلَىٰ فِعْلٍ نَفْسِهِ، أَوْ دَعْوَىٰ عَلَيْهِ: حَلَفَ عَلَىٰ الْبَتِّ﴾

وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وسواء النفي ، والإثبات .

وحزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه - في البائع - يحلف لنفي عيب السلعة . على نفي العلم به .

واختاره أبو بكر .

وحكى عن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - رواية : أن اليمين في ذلك كله

على نفي العلم . لأن الإمام أحمد - رحمه الله - استشهد له بقوله عليه أفضل الصلاة

والسلام «لا تضطروا الناس في أيمانهم أن يحلفوا على ما لا يعلمون» قاله الزركشي .

وقال أبو البركات : خص هذه الرواية بما إذا كانت الدعوى على النفي .

قال : وهو أقرب .

واختارها أيضاً أبو بكر .

قوله ﴿وَمَنْ حَلَفَ عَلَىٰ فِعْلٍ غَيْرِهِ أَوْ دَعْوَىٰ عَلَيْهِ﴾ .

أي : دعوى على الغير .

﴿في الإثبات : حَلَفَ عَلَىٰ الْبَتِّ﴾ .

وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن رزين في نهايته : يمينه بت على فعله ، ونفي على فعل غيره .

فأمره : مثال فعل الغير في الإثبات : أن يدعى أن ذلك الغير أقرض ، أو استأجر ونحوه . وقيم بذلك شاهداً . فإنه يحلف مع الشاهد على البت . لكونه إثباتاً .

قاله شيخنا في حواشيه على الفروع .

ومثال الدعوى على الغير في الإثبات : إذا ادعى على شخص : أنه ادعى على أبيه ألفاً .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى النِّفْيِ : حَلَفَ عَلَى نَفْيِ عَلَيْهِ ﴾ .

يعنى : إذا حلف على نفي فعل غيره ، أو نفي دعوى على ذلك الغير .

أما الأولى : فلا خلاف أنه يحلف على نفي العلم .

وأما الثانية : فالصحيح من المذهب - وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به

أكثرهم - : أنه يحلف فيها أيضاً على نفي العلم .

وقال في منتخب الشيرازي : يحلف على البت في نفي الدعوى على غيره .

وقال في العمدة : والأيمان كلها على البت ، إلا اليمين على نفي فعل غيره .

فإنها على نفي العلم : انتهى .

فأمرناه

إمراهما : مثال نفي الدعوى على الغير : إذا ادعى عليه أنه ادعى على أبيه

ألفاً ، فأقر له بشيء ، فأنكر الدعوى ، ونحو ذلك . فإن يمينه على النفي . على المذهب .

قاله الزركشى .

ومثال نفي فعل الغير : أن ينفي ما ادعى عليه . من أنه غصب ، أو جنى ،

ونحوه .

قاله شيخنا في حواشيه .

الثانية : عبد الإنسان كالأجنبي .
فأما البهيمة فيما ينسب إلى تفریط وتقصير : فيحلف على البت . وإلا فعلى
نفي العلم .

قوله ﴿ وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ لَجْمَاعَةٍ ، فَقَالَ : أَخْلَفُ يَمِينًا
وَاحِدَةً لَهُمْ ، فَرَضُوا : جاز ﴾ .
هذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والعمدة ، والوجيز ، والمحزر ،
والحاوي الصغير ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقيل : يلزمه أن يحلف لكل واحد يميناً ولو رضوا بواحدة .
تقديم

تقدم أن اليمين تقطع الخصومة في الحال . ولا تسقط الحق . فلممدعى إقامة
البينة بعد ذلك .

قال في الرعاية : وتحليفه عند حاكم آخر .
قوله ﴿ وَإِنْ أَبَوْا : حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا ﴾ .
بلا نزاع .

فأمره
لو ادعى واحد حقوقاً على واحد : فعليه في كل حق يمين .
قوله ﴿ وَالْيَمِينُ الْمَشْرُوعَةُ : هِيَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَسْمُهُ ﴾ .
فتجزى اليمين بها . بلا نزاع .

قوله ﴿وَإِنْ رَأَى الْحَاكِمُ تَغْلِيظَهَا بِلَفْظٍ أَوْ زَمَنِ أَوْ مَكَانٍ :
جَازَ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم ، والترغيب
والوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

قال في النكت : قطع به في المستوعب ، وغيره .

واختاره القاضي ، وغيره . انتهى .

وقدمه في المحرر ، والفروع .

وقيل : يكره تغليظها .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

واختار المصنف : أن تركه أولى إلا في موضع ورد الشرع به ، وصح .

وذكر في التبصرة رواية : لا يجوز تغليظها .

اختاره أبو بكر ، والخلواني .

قاله في الفروع .

ونصر القاضي ، وجماعة : أنها لا تغلظ . لأنها حجة أحدهما .

فوجبت موضع الدعوى . كالبينة .

وعنه : يستحب تغليظها مطلقاً .

قال ابن خطيب السلامة في نكته : اختاره أبو الخطاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : أحد الأقسام معني الأقوال : أنه يستحب

إذا رآه الإمام مصلحة .

ومال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وصاحب النكت : إلى وجوب التغليظ

إذا رآه الحاكم وطلبه . على ما يأتي في كلامهما .

وقيل : يستحب تغليظها باللفظ فقط .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

قال الزركشى : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - أيضاً .

وظاهر كلام الخرقى : تغليظها في حق أهل الذمة خاصة .

قوله الزركشى .

وإليه ميل أبي محمد .

قال الشارح ، وغيره : وبه قال أبو بكر .

قوله ﴿ وَالنَّصْرَانِي يَقُولُ : وَاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى وَجَعَلَهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَيُزَيِّدُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ ﴾ .

هكذا قال جماهير الأصحاب .

وقال بعضهم : في تغليظ اليمين بذلك في حقهم نظر . لأن أكثرهم إنما يعتقد

أن عيسى ابن الله .

قوله ﴿ وَالْمَجُوسِي يَقُولُ : وَاللَّهِ الَّذِي خَلَقَنِي وَرَزَقَنِي ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وذكر ابن أبي موسى : أنه يحلف مع ذلك بما يعظمه من الأنوار وغيرها .

وفي تعليق أبي إسحاق بن شاقلا عن أبي بكر بن جعفر ، أنه قال : ويحلف

المجوسى . فيقال له : قل والنور والظلمة .

قال القاضى : هذا غير ممتنع أن يحلفوا ، وإن كانت مخلوقة ، كما يحلفون في

المواضع التي يعظمونها ، وإن كانت مواضع يعصى الله فيها .

قوله في النسكت .

ونقل الجحد من تعليق القاضى : تغليظ اليمين على المجوسى : بالله الذى يبعث

إدريس رسولا . لأنهم يعتقدون أنه الذى جاء بالنجوم التي يعتقدون تعظيمها .

ويغلظ على الصابىء : بالله الذى خلق النار . لأنهم يعتقدون تعظيم النار .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا بالعكس . لأن المجوس تعظم النار ،
والصابئة تعظم النجوم .

فائدة

لو أبى من وجبت عليه اليمين التغليظ : لم يصرفنا كلا .
وحكى إجماعاً .
وقطع به الأصحاب .

قال في النسكت : لأنه قد بذل الواجب عليه . فيجب الاكتفاء به . ويحرم
التعرض له .

قال : وفيه نظر . لجواز أن يقال : يجب التغليظ إذا رآه الحاكم وطلبه .
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قصة مروان مع زيد تدل على أن القاضى
إذا رأى التغليظ ، فامتنع من الإجابة أدى ما ادعى به . ولو لم يكن كذلك ما كان
في التغليظ زجر قط .

قال في النسكت : وهذا الذى قاله صحيح . والردع والزجر علة التغليظ .
فلو لم يجب برأى الإمام لتمكن كل واحد من الامتناع منه لعدم الضرر عليه في
ذلك ، وانتفتت فائدته .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : متى قلنا هو مستحب فينبغى أنه إذا
امتنع منه الخصم يصير ناكلاً .

قوله ﴿ وَفِي الصَّخْرَةِ بَيْتٌ مَقْدِسٌ ﴾ .

وهو المذهب .

وعليه الأصحاب ، وقطعوا به .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنها لا تغلظ عند الصخرة ، بل عند

المذبح ، كسائر المساجد .

وقال عن الأول : ليس له أصل في كلام الإمام أحمد رحمه الله ، ولا غيره
من الأئمة ررحمهم الله تعالى .

وإليه ميل صاحب النكت فيها .

قوله ﴿ وَفِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ : عِنْدَ الْمُنْبَرِ ﴾ .

وهو المذهب مطلقاً .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به أكثرهم .

وقال في الواضح : هل يرقى متلاعنان المنبر ؟ الجواز وعدمه .

وقيل : إن قل الناس لم يجز .

وقال أبو الفرج : يرقياه .

وقال في الانتصار : يشترط أن يرقيا عليه .

قوله ﴿ وَيَحْلِفُ أَهْلُ الذِّمَّةِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُعْظَمُونَهَا ﴾ .

بلا نزاع .

وقال في الواضح : ويحلفون أيضاً في الأزمنة التي يعظمونها ، كيوم السبت

والأحد .

قوله ﴿ وَلَا تَعْلَظُ الْيَمِينُ إِلَّا فِيمَا لَهُ خَطَرٌ ﴾

يعنى حيث قلنا يجوز التغليظ .

﴿ كَالْجَنَائَاتِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ

الْمَالِ ﴾ .

وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وحزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والنظم ، والوجيز ، ومنتخب
الأدب ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وقيل : تغلظ في قدر نصاب السرقة فأزيد .

وظاهر كلام الخرقى ، والمجد في محرره : التغليظ مطلقاً .

فائفة

لا يحلف بطلاق . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله وفاقاً للأئمة الأربعة
رحمهم الله تعالى .

وحكاه ابن عبد البر رحمه الله إجماعاً .

قال في الأحكام السلطانية : للوالى إحلاف المتهم استبراء وتغليظاً في
الكشف في حق الله ، وحق آدمى ، وتحليفه بطلاق وعتق وصدقة ونحوه ، وسماع
شهادة أهل المهن إذا كثروا . وليس للقاضى ذلك ، ولا إحلاف أحد إلا بالله
ولا على غير حق . انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : قلنا هو بمنزلة من يفتن نفسه أنه إذا
استمع منه المصم بصير ناكلاً
قوله (وفي الصخرة بيت المشرك)
فيه ثلاث حروف بجهة لعم رة السعال رة السعال يتألف
وله الأصحاب ، وقضوا به .
واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله أنها لا تغلظ عند التعميل لعدم
المصلحة كما في الساجد .

كتاب الإقرار

فأمة

قال في الرعاية الكبرى - ومعناه في الصغرى ، والحاوى - : الإقرار الاعتراف . وهو إظهار الحق لفظاً .
وقيل : تصديق المدعى حقيقة أو تقديرأ .

وقيل : هو صيغة صادرة من مكلف مختار رشيد لمن هو أهل للاستحقاق ما أقر به غير مكذب للعقر ، وما أقر به تحت حكمه غير مملوك له وقت الإقرار به ثم قال :

قلت : هو إظهار المكلف الرشيد المختار ماعليه لفظاً أو كتابة في الأقيس ، أو إشارة ، أو على موكله ، أو موليه ، أو موروثه ، بما يمكن صدقه فيه . انتهى .
قال في النسكت : قوله « أو كتابة في الأقيس » ذكر في كتاب الطلاق : أن الكتابة للحق ليست إقراراً شرعياً في الأصح .

وقوله « أو إشارة » مراده : من الأخرس ونحوه . أما من غيره : فلا أجد فيه خلافاً . انتهى .

وذكر في الفروع - في « كفايات الطلاق » - أن في إقراره بالكتابة وجهين .

وتقدم هذا هناك .

قال الزركشي : هو الإظهار لأمر متقدم . وليس بإنشاء .
قوله « يَصِيحُ الْإِقْرَارُ مِنْ كُلِّ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ، غَيْرِ مُجْبُورٍ عَلَيْهِ »

هذا المذهب من حيث الجملة .

وقطع به أكثر الأصحاب .

وقال في الفروع : يصح من مكلف مختار بما يتصور منه التزامه ، بشرط كونه بيده وولايته واختصاصه ، لا معلوماً .

قال : وظاهره ولو على موكله أو موروثه أو موليه . انتهى .

وتقدم كلام صاحب الرعاية .

وقال في الفروع - في « كتاب الحدود » - وقيل : يقبل رجوع مقر بمال .

وفي طريقة بعض الأصحاب - في مسألة إقرار الوكيل - : لو أقر الوصي والقيم

في مال الصبي على الصبي بحق في ماله : لم يصح ، وأن الأب لو أقر على ابنه إذا كان وصياً : صح .

قال في الفروع : وقد ذكروا : إذا اشترى شقصاً فادعى عليه الشفعة . فقال

« اشتريته لابني » أو « لهذا الطفل المولى عليه » فقبل : لاشفعة . لأنه إيجاب حق في مال الصغير بإقرار وليه .

وقيل : بلى . لأنه يملك الشراء . فصح إقراره فيه ، كهيبة في مبيعه .

وذكروا : لو ادعى الشريك على حاضر بيده نصيب شريكه الغائب بإذنه :

أنه اشتراه منه ، وأنه يستحقه بالشفعة ، فصدقه : أخذه بالشفعة . لأن من بيده العين يصدق في تصرفه فيما بيده ، كإقرار بأصل ملكه .

وكذا لو ادعى : أنك بعت نصيب الغائب بإذنه . فقال : نعم . فإذا قدم

الغائب فأنكر : صدق بيمينه . ويستقر الضمان على الشفيع .

وقال الأزجي : ليس إقراره على ملك الغير إقراراً . بل دعوى ، أو شهادة

يؤخذ بها إن ارتبط بها الحكم .

ثم ذكر ما ذكره غيره : لو شهد بحرية عبد فردت ، ثم اشتراه : صح .

كاستنقاذ الأسير . لعدم ثبوت ملك لهما ، بل للبائع .

وقيل فيه : لا يصح . لأنه لا يبيع في الطرف الآخر .

ولو ملكه بآث أو غيره : عتق .

وإن مات العتيق : ورثه من رجع عن قوله الأول .
 وإن كان البائع رد الثمن .
 وإن رجعا احتمل أن يوقف حتى يصطلحا ، واحتمل أن يأخذه من هو في يده بيمينه .
 وإن لم يرجع واحد منهما . فقييل : يقر بيد من هو بيده ، وإلا لبیت المال .
 وقيل : لبیت المال مطلقاً .
 وقال القاضي : للمشتري الأقل من ثمنه ، أو التركة . لأنه مع صدقهما : التركة للسيد وثنمه ظلم . فیتقاصان ، ومع كذبهما : هي لهما .
 ولو شهدا بطلاقها ، فردت ، فبذلا مالا ليخلفها : صح .
 وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - وإن لم يذكر في كتاب الإقرار أن المقر به كان بيد المقر ، وأن الإقرار قد يكون إنشاء ، لقوله تعالى (٨١: ٣) قالوا : أقرنا (فلو أقر به ، وأراد إنشاء تمليك : صح .
 قال في الفروع : كذا قال . وهو كما قال .
 قوله ﴿ غَيْرَ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ ﴾ .
 شمل المفهوم مسائل :
 منها : ما صرح به المصنف بعد ذلك . ومنها : ما لم يصرح به .
 فأما الذي لم يصرح به : فهو السفية .
 والصحيح من المذهب : صحة إقراره بمال . سواء لزمه باختياره أو لا .
 قال في الفروع : والأصح صحته من سفية .
 وحزم به في الوجيز ، وغيره .
 وقدمه في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وقيل : لا يصح مطلقاً .

وهو احتمال ذكره المصنف في « باب الحجر » .

واختاره المصنف ، والشارح .

وتقدم ذلك مستوفى في « باب الحجر » عند كلام المصنف فيه .

فعلى المذهب : يتبع به بعد فك حجره ، كما صرح به المصنف هناك .

فأمره

مثل : إقراره بالمال : إقراره بنذر صدقة بمال ، فيكفر بالصوم ، إن لم

نقل بالصححة .

وأما غير المال - كالحد ، والقصاص ، والنسب ، والطلاق ، ونحوه - فيصح .

ويتبع به في الحال .

وتقدم ذلك أيضاً في كلام المصنف في « باب الحجر » .

قال في الفروع : ويتوجه : وبكاح إن صح .

وقال الأزجى : ينبغي أن لا يقبل كإنشائه .

قال : ولا يصح من السفه ، إلا أن فيه احتمالاً . لضعف قولها . انتهى .

فجميع مفهوم كلام المصنف هنا غير مراد .

أو نقول - وهو أولى - : مفهوم كلامه مخصوص بما صرح به هناك .

قوله ﴿ فَأَمَّا الصَّيُّ وَالْمَجْنُونُ : فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُمَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ

الصَّيُّ مَأْذُونًا لَهُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ . فَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ فِي قَدَرِ مَا أُذِنَ لَهُ ،

دُونَ مَا زَادَ ﴾

وهذا المذهب مطلقاً . نص عليه .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به أكثرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو مقيد بما إذا قلنا بصحة تصرفه بإذن وليه .

على ما مر في « كتاب البيع » .

وقال أبو بكر ، وابن أبي موسى : لا يصح إقرار المأذون له إلا في الشيء

اليسير .

وأطلق في الروضة : صحة إقرار مميز .

وقال ابن عقيل : في إقراره روايتان . أصحهما : يصح . نص عليه إذا أقر

في قدر إذنه .

وحمل القاضي إطلاق ما نقله الأثرم - أنه لا يصح حتى يبلغ - على غير المأذون .

قال الأزجى : هو حمل بلا دليل . ولا يمتنع أن يكون في المسألة روايتان :

الصحة ، وعدمها .

وذكر الأدمي البغدادي : أن السقيه والمميز : إن أقرأ بمحد ، أو قود ،

أو نسب ، أو طلاق : لزم . وإن أقرأ بمال : أخذ بعد الحجر .

قال في القروع : كذا قال . وإنما ذلك في السقيه . وهو كما قال .

قال في القواعد الأصولية : هو غلط .

وتقدم بعض ذلك في كلام المصنف ، في آخر « باب الحجر » .

فائدة

لو قال بعد بلوغه : لم أكن - حال إقرارى ، أو بيعى ، أو شرائى ، ونحوه -

بالغاً .

فقال في المنفى ، والشرح : لو أقر مرأهق مأذون له ، ثم اختلف هو والمقر له

في بلوغه : فالقول قوله ، إلا أن تقوم بينة ببلوغه . ولا يحلف إلا أن يختلفا بعد

ثبوت بلوغه . فعليه اليمين : أنه حين أقر لم يكن بالغاً .

قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - ويتوجه وجوب اليمين عليه .

قال في السكافي : فإن قال « أقررت قبل البلوغ » فالقول قوله مع يمينه ،
إذا كان اختلافهما بعد بلوغه .

قال في الرعاية : فإن بلغ ، وقال « أقررت وأنا غير مميز » صدق إن حلف .
وقيل : لا .

فجزم المصنف في كتابيه : بأن القول قول الصبي في عدم البلوغ .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

والصواب : أنه لا يقبل قوله .

وتقدم نظير ذلك في الخيار ، عند قوله « وإن اختلفا في أجل أو شرط فالقول
قول من ينفيه » .

وقدم في الفروع هناك : أنه لا يقبل قوله في دعوى ذلك . والله أعلم .

وأطلق الخلاف هناك .

وتقدم نظير ذلك : في الضمان أيضاً إذا ادعى : أنه ضمن قبل بلوغه .

قال ابن رجب في قواعده : لو ادعى البالغ : أنه كان صبيّاً خين البيع ، أو غير
مأذون له أو غير ذلك ، وأنكر المشتري : فالقول قول المشتري على المذهب .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في صورة دعوى الصغير ، في رواية ابن
منصور . لأن الظاهر وقوع العقود على وجه الصحة دون الفساد . وإن كان
الأصل عدم البلوغ والإذن .

قال : وذكر الأصحاب وجهاً آخر في دعوى الصغير : أنه يقبل . لأنه لم يثبت
تكليفه . والأصل عدمه . بخلاف دعوى عدم الإذن من المسكف . فإن المسكف
لا يتعاطى في الظاهر إلا الصحيح .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهكذا يجيء في الإقرار وسائر التصرفات
إذا اختلفا : هل وقعت قبل البلوغ ، أو بعده ؟ .

وقد سئل عن أسلم أبوه ، فادعى : أنه بالغ ؟ فأفتى بعضهم بأن القول قوله .

وأفتى الشيخ تقي الدين - رحمه الله - : بأنه إذا كان لم يقر بالبلوغ إلى حين الإسلام ، فقد حكم بإسلامه قبل الإقرار بالبلوغ . بمنزلة ما إذا ادعت انقضاء العدة بعد أن ارتجعتها .

قال : وهذا يحىء في كل من أقر بالبلوغ بعد حق ثبت في حق الصبي ، مثل الإسلام ، وثبوت أحكام الزمة تبعاً لأبيه ، أو لو ادعى البلوغ بعد تصرف الولى وكان رشيداً ، أو بعد تزويج ولى أبعد منه . انتهى .

وقال في الفروع : وإن قال « لم أكن بالغاً » فوجهان . وإن أقر وشك في بلوغه ، فأنكره : صدق بلا يمين . قاله في المغنى ، ونهاية الأزجى ، والمحزر . لحكنا بعدمه بيمينه . ولو ادعاه بالسن قبل بيئته .

وقال في الترغيب : يصدق صبي ادعى البلوغ بلا يمين . ولو قال « أنا صبي » لم يحلف و ينتظر بلوغه . وقال في الرعاية : من أنكره ، ولو كان أقر . أو ادعاه وأمكنا : حلف إذا بلغ .

وقال في عيون المسائل : يصدق في سن يبلغ في مثله ، وهو تسع سنين . ويلزمه بهذا البلوغ ما أقر به .

قال : وعلى قياسه الجارية . وإن ادعى : أنه أنبت بعلاج ودواء لا بالبلوغ : لم يقبل . ذكره المصنف في فتاويه . انتهى ما نقله في الفروع .

وقال في الرعاية : ويصح إقرار المميز بأنه قد بلغ بعد تسع سنين ، ومثله يبلغ لذلك .

وقيل : بل بعد عشر .

وقيل : بل بعد ثلثي عشرة سنة .

وقيل : بل بالاحتمال فقط .
وقال في التلخيص : وإن ادعى أنه بلغ بالاحتمال في وقت إمكانه : صدق .
ذكره القاضي .
إذا لم يعلم إلا من جهته .
وإن ادعاه بالسن : لم يقبل إلا بينة .
وقال الناظم : يقبل إقراره أنه بلغ إذا أمكن .
وقال في المستوعب : فإن أقر ببلوغه ، وهو ممن يبلغ مثله - كابن تميم سنيين
فصاعداً - صح إقراره وحكمنا ببلوغه .
ذكره القاضي ، واقتصر عليه .
قلت : الصواب قبول قوله في الاحتمال إذا أمكن .
والصحيح : أن أقل إمكانه عشر سنين . على ما تقدم فيما يلحق من النسب
وعدم قبول قوله في السن إلا بينة .
وأما بنبات الشعر : فبشاهد .

فائدة

لو ادعى أنه كان مجنوناً : لم يقبل إلا بينة . على الصحيح من المذهب .
وذكر الأزجي : يقبل أيضاً إن عهد منه جنون في بعض أوقاته وإلا فلا .
قال في الفروع : ويتوجه قبوله ممن غلب عليه .
قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ السَّكَرَانِ ﴾ .
هذا إحدى الروايات .
قال ابن منبجى : هذا المذهب .
واختاره المصنف ، والشارح .
وصححه الناظم .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص وابن رزين في شرحه .

وظاهر كلامه : أن ذلك قول الأصحاب كلهم .

ويتخرج صحته ، بناء على طلاقه .

وهو لأبي الخطاب في الهداية .

قلت : قد تقدم - في أول « كتاب الطلاق » - أن في أقوال السكران وأفعاله خمس روايات أو ستة ، وأن الصحيح من المذهب : أنه مؤاخذ بها . فيكون هذا التخرج هو المذهب .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الْمُكْرَهِ ، إِلَّا أَنْ يُقَرَّ بِغَيْرِ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ مِثْلَ أَنْ يُكْرَهَ عَلَى الْإِقْرَارِ لِإِنْسَانٍ فَيُقَرَّ لغيره ، أو عَلَى الْإِقْرَارِ بِطَلَقِ امْرَأَةٍ فَيُقَرَّ بِطَلَقِ غَيْرِهَا ، أو عَلَى الْإِقْرَارِ بِدَنَانِيرٍ فَيُقَرَّ بِدَرَاهِمٍ فَيَصِحُّ ﴾ .

بلا نزاع .

وتقبل دعوى الإكراه بقرينة . كتوكيل به ، أو أخذ مال ، أو تهديد قادر .

قال الأزجى : لو أقام بينة بأمرة الإكراه : استفاد بها أن الظاهر معه . فيحلف ويقبل قوله .

قال في الفروع : كذا قال . ويتوجه لا يحلف .

فائدة

تقدم بينة الإكراه على بينة الطوعية . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يتعارضان . وتبقى الطوعية فلا يقضى بها .

قوله ﴿وَإِنْ أَقَرَّ لِمَنْ لَا يَرِثُهُ﴾ : صَحَّ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المشهور والمختار عند الأصحاب .

قال في السكافي وغيره : هذا ظاهر المذهب .

قال في المحرر وغيره : أحسبهما قبوله .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

والأخرى : لا يصح زيادة على الثلث . فلا محاصة . فيقدم دين الصحة .

وعنه : لا يصح مطلقاً .

قوله ﴿وَلَا يَحَاصُّ الْمُقَرَّرُ لَهُ غَرَمَاءُ الصَّحَّةِ﴾ .

بل يبدأ بهم .

وهذا مبني على المذهب . وهو الصحيح .

قال القاضي وابن البناء : هذا قياس المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وصححه في المستوعب ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والرايعتين ،

والحاوي الصغير ، والنظم ، وغيرهم .

وقال أبو الحسن التيمي والقاضي : يحاصهم .

وهو ظاهر كلام الخرق .

وقطع به الشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي في موضع .

واختاره ابن أبي موسى .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في السكافي ، والمحرو ، والفروع ، والزركشي .

وهما في المستوعب ، والفروع ، وغيرهما : روايتان .

وفي المحرو ، والزركشي وغيرهما : وجهان .

فائفة

لو أقر بعين ثم بدین ، أو عكسه : فربُّ العين أحقُّ بها .

وفي الثانية : احتمال في نهاية الأزجي .

يعنى بالمحاصة كإقراره بدین .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ لَوَارِثٍ : لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةً ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به كثير منهم . ونص عليه .

وقال أبو الخطاب في الانتصار : يصح ما لم يتهم ، وفاقاً للمالك - رحمه الله

تعالى - وأن أصله من المذهب : وصيته لغير وارث ثم يصير وارثاً لا انتفاء التهمة .

قلت : وهو الصواب .

وقال الأزجي ، قال أبو بكر : في صحة إقراره لوارثه روايتان .

إبراهيم : لا يصح .

والثانية : يصح . لأنه يصح بوارث .

وفي الصحة : أشبه الأجنبي . والأولى : أصح .

قال في الفروع : كذا قال .

قال في الفنون : يلزمه أن يقر ، وإن لم يقبل .

وقال أيضاً : إن كان حنبلياً استدل بأنه لا يصح إقراره لوارثه في مرضه بالوصية له

فقال حنبلى : لو أقر له فى الصحة : صح . ولو نحله لم يصح . والنحلة تبرع كالوصية .

فقد افترق الحال للتمهة فى أحدهما دون الآخر . كذا فى المرض .
ولأنه لا يلزم التبرع فيما زاد على الثلث لأجنبى . ويلزم الإقرار . وقد افترق التبرع والإقرار فيما زاد على الثلث .
كذا يفترقان فى الثلث للوارث .

نفي

ظاهر قوله « لم يقبل إلا بينة » أنه لا يقبل بإجازة . وهو ظاهر نصه .
وظاهر كلام كثير من الأصحاب .
وقال جماعة من الأصحاب : يقبل بالإجازة .
قال الزركشى : لا يبطل الإقرار ، على المشهور من المذهب . بل يقف على إجازة الورثة . فإن أجازوه : جاز . وإن ردوه : بطل .
ولهذا قال الخرقى : لم يلزم باقى الورثة قبوله .
قوله « إِلَّا أَنْ يُقَرَّ لِمَرَأَتِهِ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا ، فَيَصِحَّ » .
يعنى : إقراره . هذا أحد الوجهين .

اختاره المصنف ، وصاحب الترغيب ، والتبصرة ، والأزجى ، وغيرهم .
وحزم به فى الشرح ، وشرح ابن منجى ، وابن رزى . وقال : إجماعا .
وقدمه فى الرايتين ، والحاوى .

والصحيح من المذهب : أن لها مهر مثلها بالزوجية ، لا بإقراره . نص عليه .
وحزم به فى الوجيز ، والمحزر ، وتذكرة ابن عبدوس ، والنظم ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

ونقل أبو طالب : يكون من الثلث .

ونقل أيضاً : لها مهر مثلها ، وأن على الزوج البينة بالزائد .
وذکر أبو الفرج في صحته بمهر مثلها : روايتين .
فأورد : لو أقرت امرأته : أنها لا مهر لها عليه : لم يصح ، إلا أن يقيم بينة
أنها أخذته . نقله مهنا .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ لَوَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ ، فَهَلْ يَصِحُّ فِي حَقِّ الْأَجْنَبِيِّ ؟
عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .
أمرهما : يصح في حق الأجنبی .
وهو الصحيح من المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم .
قال في النكت : هذا هو المنصور في المذهب .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمی ، وغيرهم .
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، وشرح ابن رزين ، والرعائتين ، والحاوي الصغير ،
وغیرهم .

قال في الهداية : أصل الوجهين : تفريق الصفقة .
والوجه الثاني : لا يصح .

وقال القاضي : الصحة مبنية على الوصية لو ارث وأجنبی .
وقيل : لا يصح إذا عزاه إلى سبب واحد ، أو أقر الأجنبی بذلك .
وهو تخريج في الحرر ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ لَوَارِثٍ ، فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ : لَمْ يَصِحَّ

إِقْرَارُهُ . وَإِنْ أَقَرَّ لِغَيْرِ وَارِثٍ : صَحَّ ، وَإِنْ صَارَ وَارِثًا . نَصَّ عَلَيْهِ .

وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اعتبر بحال الإقرار ، لا الموت على الأصح .

وصححه الناظم .

وجزم به في النور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهما .

واختاره ابن أبي موسى ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمتن ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

وقيل : الاعتبار بحال الموت . فيصح في الأولى ، ولا يصح في الثانية ،

كالوصية .

وهو رواية منصوصة .

ذكرها أبو الخطاب في الهداية ، ومن بعده .

وأطلقهما في المذهب ، والتلخيص ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وقدم في المستوعب : أنه إذا أقر لوارث ، ثم صار عند الموت غير وارث :

الصحة .

وجزم ابن عبدوس في تذكرته ، وصاحب الوجيز : بالصحة فيهما .

قال في الفروع : ومراد الأصحاب - والله أعلم - بعدم الصحة : لا يلزم . لأن

مرادهم بطلانه . لأنهم قاسوه على الوصية .

ولهذا أطلق في الوجيز : الصحة فيهما . انتهى .

فأمرنا

إمدهما : مثل ذلك في الحكم : لو أعطاه وهو غير وارث ، ثم صار وارثا .

ذكره في الترغيب ، وغيره .

واقصر عليه في الفروع .

الثانية : يصح إقراره بأخذ دين صحة ومرض من أجنبي ، في ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

قاله القاضي ، وأصحابه .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وقال في الرعاية : لا يصح الإقرار بقبض مهر ، وعوض خلع . بل حوالة

ومبيع وقرض .

وإن أطلق فوجهان .

قال في الروضة ، وغيرها : لا يصح لوارثه بدين ولا غيره .

وكذا قال في الانتصار ، وغيره : إن أقر « أنه وهب أجنبياً في صحته » صح .

لأنه وهب وارثاً .

وفي نهاية الأرجى : يصح لأجنبي كإنشائه .

وفيه لوارث وجهان .

أحمد هما : لا يصح كالإنشاء .

والثاني : يصح .

وقال في النهاية أيضاً : يقبل إقراره « أنه وهب أجنبياً في صحته » وفيه

لوارث وجهان .

وصححه في الانتصار لأجنبي فقط .

وقال في الروضة ، وغيرها : لا يصح لوارثه بدين ، ولا غيره .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ بِوَارِثٍ : صَحَّ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب .

قال المصنف ، والشارح : هذا أصح .

قال في المحرر : وهو الأصح .

قال ابن منجا : هذا المذهب . وهو أصح .

قال في الفروع : فيصح على الأصح .
قال الناظم : هذا أشهر القولين من نص الإمام أحمد رحمه الله .
قال في الخلاصة : وإن أقر بوارث : صح في الأصح .
قال ابن رزين : هذا أظهر .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتهخب الأدمى ، وغيرهم .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
وعنه : لا يصح .
قدمه ابن رزين في شرحه .
ويأتى قريباً : لو أقر من عليه الولاء بنسب وارث .
قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ فِي صِحَّتِهِ : لَمْ يَسْقُطْ مِيرَاثُهَا ﴾ .
هذا الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب .
وقال الشيرازي في المنتخب : لا ترثه .
قلت : وهو بعيد .
قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ بِحَدِّ ، أَوْ قِصَاصٍ ، أَوْ طَلَاقٍ : صَحَّ ، وَأُخِذَ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يُقَرَّ بِقِصَاصٍ فِي النَّفْسِ ، فَنَصُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رحمه الله - أَنَّهُ يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ ﴾ .
إذا أقر العبد بحد ، أو طلاق ، أو قصاص فيما دون النفس : أخذ به على المذهب .

وعليه أكثر الأصحاب .
وقيل : في إقراره بالعقوبات : روايتان .
وفي الترغيب : وجهان .

قال في الرعاية : وقيل : لا يصح إقراره بقود في النفس فما دونها .
واختاره القاضي أبو يعلى بن أبي حازم .
ذكره في التلخيص .
ويأتى قريباً في كلام المصنف : إذا أقر بسرقة .
وإن أقر بقصاص في النفس : لم يقتص منه في الحال . ويتبع به بعد العتق .
على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وصححه في النظم ، وغيره .
وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والشرح ، والرعايتين ، وشرح ابن رزین ،
والحاوي الصغير ، وغيرهم .
قال في القواعد الأصولية : واختاره القاضي السكيري ، وجماعة .
وعلم صحة إقرار العبد بقتل العمد : من المفردات .
وقال أبو الخطاب : يؤخذ بالقصاص في الحال .
واختاره ابن عقيل .
وهو ظاهر كلام الخرق .
وقدمه في الفروع .
وهو ظاهر ما قدمه في القواعد الأصولية .
تنبيه
طلب جواب الدعوى من العبد ، ومن سيده جميعاً : على الأول . ومن
العبد وحده : على الثاني .
وليس المقر له العفو على رقبته ، أو مال على الثاني .
قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿وَإِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ : لَمْ يُقْبَلْ ، إِلَّا فِيمَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ ، فَيُقْبَلُ فِيمَا يَجِبُ فِيهِ الْمَالُ ﴾ .
وهكذا قال في السكافي .

يعنى : إن أقر على عبده بما يوجب القصاص : لم يقبل منه في القصاص .
ويقبل منه فيما يجب به من المال . فيؤخذ منه دية ذلك .
وهو أحد الوجهين .

وهو احتمال في الشرح .
والصحيح من المذهب : أن إقرار السيد على عبده فيما يوجب القصاص : لا يقبل مطلقاً . وإنما يقبل إقراره بما يوجب مالاً ، كالخطأ ونحوه .
وهو ظاهر ما جزم به في الهداية ، والوجيز ، والحرر .
وقدمه في الشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع ، والنظم ، والرعايتين ،
والحاوى .

فائدة

لو أقر العبد بجنائية توجب مالاً : لم يقبل قطعاً .
قاله في التلخيص .
وظاهر كلام جماعة : لا فرق بين إقراره بالجنائية الموجبة للمال ، وبين إقراره بالمال .

وهو ظاهر ما روى عن الإمام أحمد رحمه الله .
قوله ﴿وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ غَيْرَ الْمَأْذُونِ لَهُ بِمَالٍ : لَمْ يُقْبَلْ فِي الْحَالِ . وَيُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ ﴾ .

وهو المذهب ، نص عليه .
قال ابن منجى في شرحه : هذا المذهب . وهو أصح .

وجزم به في العمدية ، والوجيز ، والمحزر ، والمنور ، وغيرهم .
 وقدمه في الشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي .
 قال في التلخيص ، والقواعد الأصولية : يتبع به بعد العتق . في أصح الروايتين
 قال في الفروع : فنصه يتبع به بعد عتقه .
 وعنه : يتعلق برقبته .
 اختاره الخرقى ، وغيره .
 قال في التلخيص : ذكرها القاضي . ولا وجه لها عندى . إلا أن يكون فيما
 لا تهمة فيه ، كاللألى أقر بسرقة . فإنه يقبل فى القطع . ولا يقبل فى المال .
 لكن يتبع به بعد العتق . انتهى .
 وتقدم فى آخر الحجر : إقرار العبد المأذون له فى كلام المصنف . فليعاود .
 قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ بِسَرَقَةٍ مَالٍ فِي يَدِهِ ، وَكَذَّبَهُ السَّيِّدُ : قَبْلَ
 إِقْرَارِهِ فِي الْقَطْعِ ، دُونَ الْمَالِ ﴾ .
 وهو المذهب . نص عليه .
 وجزم به فى المحزر ، وشرح ابن منجى ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ،
 والمستوعب ، والحاوي .
 وصححه الناظم ، وغيره .
 وقدمه فى المعنى ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين .
 وقيل : لا يقطع .
 وهو احتمال فى المعنى ، والشرح .
 وقيل : يقطع بعد عتقه ، لا قبله .
 فائرة

لو أقر المكاتب بالجناية : تعلق بدمته .

والصحيح من المذهب : وبرقبته أيضاً .

وقيل : لاتتعلق برقبته .

ولا يقبل إقرار سيده عليه بذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ ، أَوْ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ بِمَالٍ : لَمْ يَصِحَّ ﴾ .

وهو المذهب مطلقاً .

وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لو أقر العبد لسيده : لم يصح . على المذهب .

وهذا ينبغي على ثبوت مال السيد في ذمة العبد ابتداءً أو دواماً .

وفيه ثلاثة أوجه في الصداق . انتهى .

وقيل : يصح إن قلنا يملك .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ : أَنَّهُ بَاعَ عَبْدَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِالْأَلْفِ . وَأَقَرَّ الْعَبْدُ بِهِ :

ثَبَّتَ . وَإِنْ أَنْكَرَ : عَتَقَ وَلَمْ يَلْزَمْهُ الْأَلْفُ ﴾ .

هذا المذهب .

وقطع به الأصحاب .

لكن يلزمه أن يحلف . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، والحرر ، والنظم ، والحاوي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، وغيرهم .

وقيل : لا يلزمه .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قوله ﴿وَإِنْ أَقَرَّ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ بِمَالٍ : صَحَّ . وَكَانَ لِمَالِكِهِ﴾ .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا قلنا يصح قبول الهبة والوصية ، بدون إذن السيد : لم يفتقر الإقرار إلى تصديق السيد .

قال : وقد يقال : بلى ، وإن لم نقل بذلك . لجواز أن يكون قد تملك مباحاً فأقر بعينه ، أو أتلفه وضمن قيمته .

الثانية

لو أقر العبد بشكاح أو تعزير كذف : صح الإقرار ، وإن كذبه السيد .

قال المصنف : لأن الحق للعبد دون المولى .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهذا في النكاح فيه نظر . فإن النكاح لا يصح بدون إذن سيده . وفي ثبوته للعبد على السيد ضرر . فلا يقبل إلا بتصديقه .

قوله ﴿وَإِنْ أَقَرَّ لِبَيْمَةٍ : لَمْ يَصَحَّ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

وعليه جماهير الأصحاب .

وحزم به في المستوعب ، والسكافي ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يصح ، كقولهم بسببها . ويكون لمالكها . فيعتبر تصديقه .

قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - عن هذا القول : هذا الذي ذكره القاضي في ضمن مسألة الحمل .

وقال الأزجى : يصح لها مع ذكر السبب . لا اختلاف الأسباب .

فانترتانه . إمبراهما .

لو قال « على كذا بسبب البهيمه » صح .
جزم به في الرعاية .

وقدمه في الفروع .

وقال في المغنى ، والشرح : لو قال « على كذا بسبب هذه البهيمه » لم يكن إقراراً . لأنه لم يذكر لمن هي . ومن شرط صحة الإقرار : ذكر المقر له .

وإن قال « لملكها ، أو لزيد على سببها ألف » صح الإقرار .

فإن قال « بسبب حمل هذه البهيمه » لم يصح . إذ لا يمكن إيجاب شيء بسبب الحمل .

الثانية

لو أقر لمسجد أو مقبرة ، أو طريق ونحوه ، وذكر سبباً صحيحاً - كخلة وقفه - صح .

لقلعه بعلل الله

وإن أطلق : فوجهان .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والفروع ، والحاوى .

قلت : الصواب الصحة . ويكون لمصالحها .

واختاره ابن حامد .

وقال التميمي : لا يصح .

وقدمه ابن رزين في شرحه .

قوله « وَإِنْ تَزَوَّجَ مَجْهُولَةَ النَّسَبِ ، فَأَقَرَّتْ بِالرَّقِّ : لَمْ يَقْبَلْ إِقْرَارُهَا » .

وهو المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح .

وقدمه أيضاً في المحرر ، والحاوى ، والفروع .

ذكره في آخر باب اللقيط .

وعنه يقبل في نفسها . ولا يقبل في فسخ النكاح ورق الأولاد .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وصححه في الرعايتين ، والحاوى هنا ، والنظم .

وعنه : يقبل مطلقا .

تنبيه

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْلَدَهَا بَعْدَ الْإِقْرَارِ وَلَدًا : كَانَ رَقِيقًا ﴾ .

مراده : إذا لم تسكن حاملا وقت الإقرار .

فإن كانت حاملا وقت الإقرار : فهو حر .

قاله في الرعايتين ، وغيرهما .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

ووجه في النظم : أنه يكون حراً بكل حال .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقْرَبَ بَوْلِدِ أُمِّهِ : أَنَّهُ ابْنُهُ ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَتَبَّنْ : هَلْ

أَتَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَهَلْ تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

وأطلقهما في أحكام أمهات الأولاد في المحرر ، والنظم ، والفتاوى ، والفروع .

وهما احتمالان مطلقان في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

أمرهما : لاتصير أم ولد .

صححه في التصحيح ، والناظم هنا .

وجزم به في الوجيز .

فعلى هذا : يكون عليه الولاء . وفيه نظر .

قاله في المنتخب .

واقصر عليه في الفروع .

والوجه الثاني : تصير أم ولد .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير في « باب أحكام أمهات الأولاد »

وصححه أيضاً في الرعاية الكبرى هناك في آخر الباب .

وصححه في إدراك الغاية .

وتقدم التنبيه على ذلك في آخر « باب أحكام أمهات الأولاد » بعد قوله :

وإن أصابها في ملك غيره .

قوله ﴿ وَإِذَا أَرَّ الرَّجُلُ بِنَسَبٍ صَغِيرٍ ، أَوْ مَجْنُونٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ

أَنَّهُ أَبْنَاهُ : ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا وَرِثَهُ ۥ 》 .

يعنى : الميت الصغير والمجنون .

وهذا المذهب .

جزم به في المحرر ، والحاوي ، وشرح ابن منجى ، والوجيز ، والهداية ،

والمذهب ، والخلاصة .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وصححه الناظم .

وقيل : لا يرثه إن كان ميِّتاً للثمة . بل يثبت نسبه من غير إرث .

وهو احتمال في المغنى ، والشرح .

قلت : وهو الصواب .

فائنة

لو كبر الصغير ، وعقل المجنون ، وأنكر : لم يسمع إنكاره . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يبطل نسب المسكف باتفاقهما على الرجوع عنه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا عَاقِلًا : لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ حَتَّى يُصَدِّقَهُ . وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما ابن منجى في شرحه ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحاوى أمرهما : يثبت نسبه . وهو المذهب .

صححه في التصحيح .

وهو ظاهر ما صححه الناظم .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : لا يثبت نسبه .

فائنتاه . إمرأهما

لو أقر بأب : فهو كإقراره بولد .

وقال في الوسيلة : إن قال عن بالغ « هو ابني ، أو أبى » فسكت المدعى عليه : ثبت نسبه في ظاهر قوله .

الثانية

لا يعتبر في تصديق أحدهما بالآخر تكرار التصديق . على الصحيح من المذهب . ونص عليه .

وعليه أكثر الأصحاب .

فيشهد الشاهد بنسبهما بمجرد التصديق .

وقيل : يعتبر التكرار فلا يشهد إلا بعد تكراره .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بِنَسَبِ أَخٍ أَوْ عَمٍّ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ : لَمْ يُقْبَلْ . وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مَوْتِهِمَا ، وَهُوَ الْوَارِثُ وَحْدَهُ : صَحَّ إِقْرَارُهُ . وَثَبَّتَ النَّسَبُ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ : لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ . وَلِلْمَقَرِّ لَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ : مَا فَضَلَ فِي يَدِ الْمَقَرِّ ﴾ .

هذا صحيح .

وقد تقدم تحرير ذلك ، وما يثبت به النسب في « باب الإقرار بمشارك في الميراث » وشروطه بما فيه كفاية . فليراجع .

فائدة

لو خلف ابنين عاقلين ، فأقر أحدهما بأخ صغير ، ثم مات المنكر ، والمقر وحده وارث : ثبت نسب المقر به منهما . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يثبت . لكن يعطيه الفاضل في يده عن إرثه .

فلومات المقر بعد ذلك عن بني عم ، وكان المقر به أخا : ورثه دونهم على الأول .

وعلى الثاني : يرثونه دون المقر به .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ مَنْ عَلَيْهِ وَلَا يَنْسَبُ وَارِثٍ : لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ مَوْلَاهُ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه .

وعليه الأصحاب .

وقطع به أكثرهم .

وخرج في المحرر ، وغيره : يقبل إقراره .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قلت : وهو قوى جدا .

تغيير

مفهوم قوله « وإن أقر من عليه ولاء » أنه لو أقر من لا ولاء عليه - وهو

مجهول النسب - بنسب وارث : أنه يقبل .

وهو صحيح إذا صدقه وأمكن ذلك حتى أخ أو عم .

قوله « وَإِنْ أَقَرَّتِ الْمَرْأَةُ بِنِكَاحٍ عَلَى نَفْسِهَا ، فَهَلْ يَقْبَلُ ؟ »

عَلَى رَوَاتَيْنِ .

وأطلقهما في الشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

إمراهما : يقبل . لزوال التهمة بإضافة الإقرار إلى شرائطه .

وهو الصحيح من المذهب .

صحيحه في التصحيح ، والمحرر .

وحزم به في المنور .

واختاره المصنف .

وقدمه في النظم .

والرواية الثانية : لا يقبل .

قال في الانتصار : لا ينكر عليهما ببلد غربة للضرورة ، وأنه يصح من مكانه .

ولا يملك عقده . انتهى .

وعنه : يقبل إن ادعى زوجيتها واحد ، لا اثنان .

اختاره القاضي وأصحابه .
 وجزم به في الوجيز .
 وجزم به في المغني في مكان آخر .
 وأطلقهن في الفروع .
 وقال القاضي في التعليق : يصح إقرار بكر به ، وإن أجبرها الأب . لأنه
 لا يمتنع صحة الإقرار بما لا إذن له فيه ، كصبي أقر بعد بلوغه : أن أباه
 أجره في صفره .

فائفة

لو ادعى الزوجية اثنان ، وأقرت لهما ، وأقاما بينتين : قدم أسبقهما .
 فإن جهل : عمل بقول الولي .
 ذكره في المبهم ، والمنتهى .
 ونقله الميموني .
 وقدمه في الفروع .
 وقال في الرعاية : يعمل بقول الولي المجبر . انتهى .
 وإن جهله : فسحاً . نقله الميموني .
 وقال في المغني : يسقطان ، ويحال بينهما وبينها ولم يذكر الولي . انتهى .
 ولا يحصل الترجيح باليد . على الصحيح من المذهب .
 وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - مقتضى كلام القاضي : أنها إذا كانت
 بيد أحدهما : مسألة الداخل والخارج .
 وسبقت في عيون المسائل ، في العين بيد ثالث .
 قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا بِهِ : قِيلَ إِنَّ كَانَتْ مُجْبَرَةً ، وَإِلَّا فَلَا ﴾
 يعني : وإن لم تسكن مجبرة : لم يقبل قول الولي عليها به . فشمّل مسألتين
 في غير المجبرة .

إحداها : أن تكون منكراً للإذن في النكاح . فلا يقبل قوله عليها به .
قولاً واحداً .

والثانية : أن تكون مقرة له بالإذن فيه . فالصحيح من المذهب : أن إقرار
وليها عليها به : صحيح مقبول . نص عليه .

وقيل : لا يقبل .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَ : أَنَّ فُلَانَةَ أَمْرَأَتُهُ ، أَوْ أَقَرَّتْ : أَنَّ فُلَانًا زَوْجُهَا
فَلَمْ يُصَدِّقِ الْمَقْرَّ لَهُ الْمَقْرُّ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمَقْرِّ : صَحَّ . وَوَرِثَهُ .
قال القاضي ، وغيره : إذا أقر أحدهما بزوجة الآخر ، فحجده ، ثم صدقه :
تحل له بنكاح جديد . انتهى .

وشمل قوله « فلم يصدق المقر له إلا بعد موت المقر » مسألتين .

إمراهما : أن يسكت المقر له إلى أن يموت المقر ، ثم يصدقه : فهنا يصح
تصديقه ، ويرثه .

على الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

وفيها تخريج بعدم الإرث .

الثانية : أن يكذبه المقر له في حياة المقر ، ثم يصدقه بعد موته : فهنا
لا يصح تصديقه . ولا يرثه في أحد الوجهين .

وجزم به في الوجيز .

قال الناظم : وهو أقوى .

والوجه الثاني : يصح تصديقه ويرثه .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قال في الروضة : الصحة قول أصحابنا .
قال في النسكت : قطع به أبو الخطاب ، والشريف ، في ردوس المسائل .
وأطلقهما في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والفروع .
فأمرناهما . إمرأهما

في صحة إقرار مزوجة بولد : روايتان .
وأطلقهما في الفروع ، والهداية ، والخلاصة .
إمرأهما : يلحقها . وهو المذهب .
جزم به في المحزر ، في « باب ما يلحق من النسب » .
قال في الرعاية الكبرى : وإن أقرت مزوجة بولد : لحقها دون زوجها
وأهلها ، كغير المزوجة .
وعنه : لا يصح إقرارها .
وقدم ما قدمه في الكبرى في الصغرى ، والحاوي الصغير هنا .
وقدمه الناظم .

الثانية

لو ادعى نكاح صغيرة بيده : فرق بينهما وفسخه حاكم .
فلو صدقته بعد بلوغها : قبل .
قال في الرعاية : قبل على الأظهر .
قال في الفروع : فدل أن من ادعت أن فلاناً زوجها ، فأنكر ، فطلبت
الفرقة : يحكم عليه .
وسئل عنها المصنف ؟ فلم يجب فيها بشيء .
قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ الْوَرِثَةُ عَلَى مَوْرُوْهُمْ بِدَيْنٍ : لَزِمَهُمْ قَضَاؤُهُ مِنْ
الْتَرَكَةِ ﴾ .

بلا نزاع ، إن كان ثم تركه . (ثبت بموافقة الأئمة) فإذ
قوله **وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ : لَزِمَهُ مِنْهُ بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ** .
هذا المذهب مطلقاً .
ومراده : إذا أقر من غير شهادة .
فأما إذا شهد منهم عدلان ، أو عدل ويمين : فإن الحق يثبت .
قال في الفروع ، وفي التبصرة : **إِنْ أَقَرَّ مِنْهُمْ عَدْلَانِ ، أَوْ عَدْلٌ وَيَمِينٌ :**
ثَبِتَ .
ومراده : وشهد العدل .
وهو معنى ما في الروضة .
وقال في الروضة أيضاً : **إِنْ خَلَفَ وَارِثًا وَاحِدًا لَا يَرِثُ كُلَّ الْمَالِ - كَبُنْتُ ،**
أَوْ أُخْتُ - فَأَقَرَّ بِمَا يَسْتَفِرُقُ التَّرَكَةَ : أَخَذَ رَبُّ الدِّينِ كُلَّ مَا فِي يَدِهَا .
قال في الفروع - في « باب الإقرار بمشارك في الميراث » - وعنه : **إِنْ أَقَرَّ**
اِثْنَانِ مِنَ الْوَرِثَةِ عَلَى أَبِيهِمَا بَدِينٍ : ثَبِتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ ، إِعْطَاءً لَهُ حَكْمُ الشَّهَادَةِ .
وَفِي اعْتِبَارِ عَدَالَتِهِمَا : الرَّوَايَتَانِ .
وتقدم هذا هناك بزيادة .

فائدة

يقدم مائتة بإقرار الميت على مائتة بإقرار الورثة ، إذا حصلت مزاحمة .
على الصحيح من المذهب .
وقيل : يقدم مائتة بإقرار ورثة الميت على مائتة بإقرار الميت .
قال في الفروع : ويحتمل التسوية .
وذكره الأزرقي وجهاً .
ويقدم مائتة بيمينه عليهما . نص عليه .

قوله ﴿وَإِنْ أَقَرَّ لِحِمْلِ امْرَأَةٍ : صَحَّ﴾ .
هذا الصحيح من المذهب مطلقاً .
قال في الفروع : وإن أقر لحمل امرأة بمال : صح في الأصح .
قال في النكحت : هذا هو المشهور .
نصره القاضي ، وأبو الخطاب ، والشريف ، وغيرهم .
قال ابن منجي : هذا المذهب مطلقاً .
وجزم به في المنور ، والوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس .
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والنظم .
واختاره ابن حامد .
وقيل : لا يصح مطلقاً .
ذكره في الرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
قال في النكحت : ولا أحسب هذا قولاً في المذهب .
قال أبو الحسن التميمي : لا يصح الإقرار إلا أن يعزیه إلى سبب : من إرث
أو وصية . فيكون بينهما على حسب ذلك .
وقال ابن رزين في نهايته : يصح بمال لحمل يعزوه .
ثم ذكر خلافاً في اعتباره من الموت ، أو من حينه .
وقال القاضي : إن أطلق كلف ذكر السبب . فيصح ما يصح . ويبطل
ما يبطل . ولو مات قبل أن يفسر بطل .
قال الأزرعي : كمن أقر لرجل فردة ، ومات المقر .
وقال المصنف : كمن أقر لرجل لا يعرف من أراد بإقراره .
قال في الفروع : كذا قال .
قال : ويتوجه أنه هل يأخذه حاكم ، كمال ضائع ؟ فيه الخلاف .

فأمرتا به . إحداهما

قال في القاعدة الرابعة والثمانين : واختلف في مأخذ البطلان .
ف قيل : لأن الحمل لا يملك إلا بالإرث والوصية . فلو صح الإقرار له : تملك
بغيرهما . وهو فاسد . فإن الإقرار ككشف الملك ومبين له ، لا موجب له .
وقيل : لأن ظاهر الإطلاق ينصرف إلى العالم ونحوها . وهي مستحيلة مع
الحمل . وهو ضعيف . فإنه إذا صح له الملك توجه حمل الإقرار مع الإطلاق عليه .
وقيل : لأن الإقرار للحمل تعليق له على شرط الولادة . لأنه لا يملك بدون
خروجه حياً . والإقرار لا يقبل التعليق .
وهذه طريقة ابن عقيل . وهي أظهر .
وترجع المسألة حينئذ إلى ثبوت الملك له وانتقاله . انتهى .

الثانية

لو قال « للحمل على ألف جعلتها له » ونحوه : فهو وعد .
وقال في الفروع : ويتوجه يلزمه .
كقوله « له على ألف أقرضنيه » عند غير التيمي .
وجزم به الأزجى : لا يصح ، كأقرضني ألفاً .
قوله « وَإِنْ وَلَدَتْ حَيًّا وَمَيِّتًا : فَهُوَ لِلْحَيِّ » .
بلا نزاع . حيث قلنا : يصح .
قوله « وَإِنْ وَلَدَتْهُمَا حَيَّيْنِ : فَهُوَ يَنْتَسِبُ لِكُلِّ وَاحِدٍ » .
ذكره ابن حامد .

وهو المذهب .
جزم به في الوجيز ، والنظم ، والمنور ، ومنهتخب الأدمى ، وتذكرة ابن
عبدوس ، وتجريد العناية ، والمحرم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى .

وقدمه في الفروع .
وقيل : يكون بينهما أثلاثاً .
وتقدم في كلام النيمي .
محل الخلاف : إذا لم يعزه إلى ما يقتضي التفاضل .
فأما إن عزا إلى ما يقتضي التفاضل - كإرث ، ووصية - عمل به قولاً واحداً .
وتقدم كلام القاضي .
قوله ﴿ وَمَنْ أَقَرَّ لِكَبِيرٍ عَاقِلٍ بِمَالٍ ، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ : بَطَلَ إِقْرَارُهُ
فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .
وهو المذهب .
قال في المحرر : هذا المذهب .
قال في النظم : هذا المشهور .
وصححه في التصحيح ، وغيره .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفصول ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم
﴿ وَفِي الْآخِرِ : يُؤْخَذُ الْمَالُ إِلَى تَيْتِ الْمَالِ ﴾ .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والشرح ، وشرح ابن منبجي .
فعلى المذهب : يقر بيده .
وعلى الوجه الثاني : أيهما غير قوله : لم يقبل .
وعلى المذهب : إن عاد المقر فادعاه لنفسه ، أو الثالث : قبل منه . ولم يقبل
بعدها عود المقر له أولاً إلى دعواه .
ولو كان عوده إلى دعواه قبل ذلك : فقيه وجهان .

باب ما يحصل به الإقرار

تنبيه

تقدم في « صريح الطلاق وكفايته » هل يصح الإقرار بالخط ؟ .

وتقدم أيضاً في أول « كتاب الإقرار » .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ آفًا . فَقَالَ « نَعَمْ » أَوْ « أَجَلٌ » أَوْ « صَدَقْتُ » أَوْ « أَنَا مُقَرَّرٌ بِهَا » أَوْ « بَدَعُواكَ » كَانَ مُقَرَّرًا ﴾

بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ قَالَ « أَنَا أَقِرُّ » أَوْ « لَا أَنْكُرُ » لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا ﴾ .

وهو المذهب .

قال في الفروع : لم يكن مقراً في الأصح .

وجزم به في الهداية، والمذهب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمغنى ، والشرح ،

وشرح ابن منجي ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقيل : يكون مقراً .

جزم به في الوجيز ، وابن عبدوس في تذكرته .

وصححه في النظم في قوله « إني أقِرُّ »

وأطلقهما في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وقال الأزجي : إن قال « أنا أقِرُّ بدعواك » لا يؤثر . ويكون مقراً في قوله

« لَا أَنْكُرُ » .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُحِقًّا » أَوْ « عَسَى » أَوْ « لَعَلَّ »

أَوْ « أَظُنُّ » أَوْ « أَحْسِبُ » أَوْ « أَقْدَرُ » أَوْ « خُذْ » أَوْ « أَتَزِنُ »

أَوْ « أَحْزِزْ » أَوْ « افْتَحْ كُفْمَكَ » لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا ﴾ .

بلا نزاع .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ «أَنَا مُقَرَّرٌ» أَوْ «خُذْهَا» أَوْ «اتَّزِنْهَا» أَوْ «اقْبِضْهَا»
أَوْ «أَخْرِزْهَا» أَوْ «هِيَ صَحَاحٌ» فَهَلْ يَكُونُ مُقَرَّرًا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ۝

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمحبر ، والقروع ، والرعايتين ، والحاوى .
وأطلقهما في المستوعب في ذلك . إلا في قوله «أنا مقرر» .

وأطلقهما في التلخيص . في قوله «خذها» أو «اتزنها» .

وأطلقهما في الخلاصة ، في قوله «أنا مقرر» .

أمرهما : يكون مقرا .

وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر .

وجزم به في الوجيز .

وصححه في النظم في قوله «إني مقرر» .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

والوجه الثاني : لا يكون مقرا .

جزم به في المنور .

وجزم به الناظم في غير قوله «إني مقرر» .

وقدمه في السكافي ، في قوله «خذها» أو «اتزنها» أو «هي صحاح» .

قال في القواعد الأصولية : أشهر الوجهين في قوله «أنا مقرر» أنه لا يكون

مقررا .

وجزم به في المستوعب .

فوائد . الأولى

قال ابن الزاغوني : قوله « كَأَنِّي جاحد لك » أو « كَأَنِّي جاحدتك
حقك » أقوى في الإقرار من قوله « خذه » .

الثانية

لو قال « أليس لي عليك ألف ؟ » فقال « بلى » فهو إقرار . ولا يكون
مقرّاً بقوله « نعم » .

قال في الفروع : ويتوجه أن يكون مقرّاً من عامي . كقوله « عشرة غير
درهم » يلزمه تسعة .

قلت : هذا التوجيه عين الصواب الذي لاشك فيه . وله نظائر كثيرة .
ولا يعرف ذلك إلا الخذاق من أهل العربية . فكيف يحكم بأن العامي يكون
كذلك ؟ هذا من أبعد ما يكون .

وتقدم في « باب صريح الطلاق وكنايته » ما يؤيد ذلك .
قال في الفروع : ويتوجه في غير العامي احتمال . وما هو ببعيد .
وفي نهاية ابن رزين : إذ قال « لي عليك كذا ؟ » فقال « نعم » أو « بلى »
فقرر .

وفي عيون المسائل : لفظ الإقرار يختلف باختلاف الدعوى .
فإذا قال « لي عليك كذا ؟ » فجوابه « نعم » وكان إقراراً . وإن قال « أليس
لي عليك كذا ؟ » كان الإقرار بـ « بلى » .
وتقدم نظير ذلك في أوائل « باب صريح الطلاق وكنايته » .

الثالثة

لو قال « أعطني ثوبي هذا » أو « اشتري ثوبي هذا » أو « أعطني ألفاً من
الذي لي عليك » أو قال « لي عليك ألف » أو « هل لي عليك ألف ؟ » .

فقال في ذلك كله « نعم » أو « أمهلني يوماً » أو « حتى أفتح الصندوق » أو قال « له علي ألف إلا أن يشاء زيد » أو « إلا أن أقوم » أو « في علم الله » فقد أقر به في ذلك كله .

وإن قال « له علي ألف فيما أظن » لم يكن مقراً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾

فقد أقر بها . ونص عليه .

وكذا إن قال « له علي ألف لا يلزمني إلا أن يشاء الله » .

وهو المذهب فيهما .

وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب في قوله « إلا أن يشاء الله » .

وفيها احتمال لا يكون مقراً بذلك .

فأمره

لو قال « بعثك » أو « زوجتك » أو « قبلت إن شاء الله » صح ، كالإقرار .

قال في عيون المسائل : كما لو قال « أنا صائم غداً إن شاء الله » تصح نيته

وصومه . ويكون ذلك تأكيذاً .

وقال القاضي : يحتمل أن لا تصح العقود . لأن له الرجوع بعد إيجابها قبل

القبول ، بخلاف الإقرار .

وقال في المجرد : في « بعثك » أو « زوجتك إن شاء الله » أو « بعثك إن

شئت » فقال « قبلت إن شاء الله » صح . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « إِنْ قَدِمَ فَلَانٌ فَلَهُ عَلَى أَلْفٍ » لَمْ يَكُنْ

مُقَرّاً ﴾ .

يعني : إذا قدم الشرط . وكذا في نظائره .

وهذا المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب .
وقيل : يصح في قوله « إن جاء وقت كذا فعلى فلان كذا » وسيجى
المصنف الخلاف في نظيرتها .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِنْ قَدِمَ فُلَانٌ » فَعَلَى وَجْهَيْنِ » .
يعنى : إذا أخرج الشرط .

وأطلقهما في المحرر ، والشرح ، وشرح ابن منجى ، والرعابتين ، والحاوى ،
والنظم ، والفروع .

أمرهما : لا يكون مقرا .

وهو المذهب .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .
وقدمه فى المعنى ، ونصره .

والوجه الثانى : لا يكون مقرا .

وهو ظاهر كلامه فى الوجيز .

واختاره القاضى .

فأمره

مثل ذلك فى الحكم : لو قال « له على ألف إن جاء المطر ، أو شاء فلان »
خلافاً ومذهباً .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ » كَانَ إِقْرَارًا » .

وهذا المذهب .
وعليه الأصحاب .

قال المصنف والشارح : قال أصحابنا : هو إقرار .

قال في المحرر : فهو إقرار . وجهاً واحداً .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وفيها تخرج في المسألة الآتية بعدها .

وأطلق في الترغيب فيها وجهين .

وذكر الشارح احتمالاً بعدم الفرق بينهما .

فيكون فيهما وجهان .

فائدة

لو فسر به بأجل أو وصية : قيل منه . قال المصنف والشارح : فإذ جاء رأس الشهر فله على ألف » فعلى قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ » إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَلَهُ عَلَى أَلْفٍ » فعلى وجهين .

وأطلقهما في المحرر ، وشرح ابن منجي ، والرعايقين ، والحاوي الصغير .

أمرهما : لا يكون مقراً .

وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : قال أصحابنا : ليس بإقرار .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في الهداية ، والمذهب ، والهادي ، والخلاصة ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يكون إقراراً .

وصححه في التصحيح .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ «لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَهِدَ بِهِ فُلَانٌ» لَمْ يَكُنْ مُقْرَأً﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والنظم .

وقدمه في المغنى ، ونصره .

وقيل : يكون مقراً .

اختاره القاضى .

وأطلقهما في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ «إِنْ شَهِدَ فُلَانٌ فَهُوَ صَادِقٌ» اخْتُمِلَ وَجْهَيْنِ﴾ . وكذا قال في الهداية .

وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

أمرهما : يكون مقراً في الحال ، وإن لم يشهد بهما عليه . لأنه لا يتصور صدقه إلا مع ثبوته . فيصح إذن .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح المحرر .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الخلاصة .

والوجه الثانى : لا يكون مقراً . وهو المذهب .

قدمه في الفروع .

باب الحكم

فما إذا وصل بإقراره ما يغيره

قوله ﴿ إِذَا وَصَلَ بِهِ مَا يَسْقُطُهُ ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ لَا تَلْزَمُنِي » أَوْ « قَبْضُهُ » أَوْ « اسْتَوْفَاهُ » أَوْ « أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ » أَوْ « تَكَفَّلْتُ بِهِ عَلَى أُنَى بِالْخِيَارِ » أَوْ « أَلْفٌ إِلَّا أَلْفًا » أَوْ « إِلَّا سِتْمِائَةً » لَزِمَهُ الْأَلْفُ ۝ .

ذكر المصنف مسائل .

منها : قوله « له على ألف لا تلزمني » فيلزمه الألف . على الصحيح من

المذهب .

وعليه الأصحاب .

وحكى احتمال : لا يلزمه .

ومنها : قوله « له على ألف قد قبضه ، أو استوفاه » فيلزمه الألف بلا نزاع .

ومنها : قوله « له على ألف من ثمن خمر » أو « تكفلت به على أنى بالخيار »

فيلزمه الألف . على الصحيح من المذهب .

ولم يذكر ابن هبيرة عن الإمام أحمد - رحمه الله - غيره .

قال في الرعاية الكبرى : والأظهر يلزمه مع ذكر الخمر ونحوه .

واختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والسكافي ، والمغني ، والوجيز ،

والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقيل : لا يلزمه .

قال ابن هبيرة : هو قياس المذهب .

وقياس قول الإمام أحمد رحمه الله في قوله « كان له عليّ وقضيته » .

واختاره القاضي ، وابن عبدوس في تذكرته .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

فأثرهما . إصراهما

مثل ذلك في الحكم : لو قال « له على ألف من ثمن مبيع تلف قبل قبضه »
أو « لم أقبضه » أو « مضاربة تلفت » وشرط على ضمانها « مما يفعله الناس عادة
مع فسادها : خلافاً ومذهباً .

ويأتى قريباً في كلام المصنف « لو قال : له على ألف من ثمن مبيع لم أقبضه »
وقال المقر له « بل دين في ذمتك » .

الثانية

لو قال « عليّ من ثمن خمر ألف » لم يلزمه وجهاً واحداً .

أعني إذا قدم قوله « عليّ من ثمن خمر » على قوله « ألف » .

ومن مسائل المصنف : لو قال « له على ألف إلا ألفاً » فإنه يلزمه ألف قولاً
واحداً .

ومنهما : لو قال « له على ألف إلا ستمائة » فيلزمه ألف . على الصحيح من

المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . لأنه امتتنى أكثر من النصف .

وقيل : يصح الاستثناء فيلزمه أربعمائة .

ويأتى ذلك في كلام المصنف في أول الفصل الذي بعد هذا .

وتقدم ذلك أيضاً في « باب الاستثناء في الطلاق » .

قوله « وَإِذَا قَالَ « كَانَ لَهُ عَلَىَّ أَلْفٌ وَقَضَيْتُهُ » أَوْ « قَضَيْتُ مِنْهُ »

خَمْسِمِائَةً فَقَالَ الْخُرْقِيُّ : لَيْسَ بِإِقْرَارٍ . وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ » .

وهو المذهب .

اختاره القاضي .

وقال : لم أجد عن الإمام أحمد رحمه الله رواية بغير هذا .

قال أبو يعلى الصغير : اختاره عامة شيوخنا .

قال الزركشي : هذا منصوص الإمام أحمد رحمه الله في رواية جماعة .

وحزم به الجمهور : الشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، وغيرهم .

وحزم به أيضاً في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

وصححه في الخلاصة ، والنظم ، وغيرهما .

وعنه : يقبل قوله في الخمسائة مع يمينه . ولا يقبل قوله في الجميع .

وقال أبو الخطاب : يكون مقراً مدعياً للقضاء . فلا يقبل إلا بيينة . فإن لم

تسكن بيينة : حلف المدعي « أنه لم يقبض ولم يبرأ » واستحق .

وقال : هذا رواية واحدة .

ذكرها ابن أبي موسى .

قال في الفروع : وعنه يكون مقراً .

اختاره ابن أبي موسى ، وغيره .

فيقيم بيينة بدعواه ، ويحلف خصمه .

اختاره أبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وغيرهما .

كسكوته قبل دعواه . انتهى .

قلت : واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في المذهب ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وعنه : أن ذلك ليس بجواب . فيطالب برد الجواب .

قال في الترغيب ، والرعاية : وهي أشهر .

فوائده الأولى

لو قال « برئت مني » أو « أبرأ مني » ففيها الروايات المتقدمة : راق
قاله في الفروع .

وقال : وقيل : مقرر .

الثانية

لو قال « كان له على » وسكت : فهو إقرار .
قاله الأصحاب .

ويتخرج أنه ليس بإقرار .

قاله في الحرر ، وغيره .

الثالثة

لو قال « له على ألف وقضيته » ولم يقل « كان » ففيها طرق للأصحاب .

أمرها : أن فيها الرواية الأولى .

ورواية أبي الخطاب ومن تابعه .

ورواية ثالثة : يكون قد أقر بالحق ، وكذب نفسه في الوفاء . فلا يسمع منه ،

ولو أتى ببينة .

وهذه الطريقة : هي الصحيحة من المذهب .

جزم بها في الحرر ، وغيره .

وقدمها في الفروع ، وغيره .

وقد علمت المذهب من ذلك .

الطريقة الثانية : ليس هذا بجواب في هذه المسألة . وإن كان جواباً في الأولى

فيطالب برد الجواب .

الطريقة الثالثة : قبول قوله هنا . وإن لم نقبله في التي قبلها .
اختاره القاضي وغيره .

الطريقة الرابعة : عكس التي قبلها . وهي عدم قبول قوله هنا ، وإن قبلناه
في التي قبلها .

واختاره المصنف ، وجماعة من الأصحاب .

الفائدة الرابعة

قوله ﴿ وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ مَا دُونَ النِّصْفِ ﴾ .
تقدم حكم الاستثناء في « باب الاستثناء في الطلاق » .
ويعتبر فيه أن لا يسكت سكوتاً يمكنه فيه الكلام .
على الصحيح من المذهب .
قال الناظم ، وغيره : وعليه الأصحاب . ونص عليه .
وذكر في الواضح لابن الزاغوني رواية : يصح الاستثناء ، ولو أمكنه .
وظاهر كلامه في المستوعب : أنه كلاستثناء في اليمين . على ما تقدم في
« كتاب الأيمان » .

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال : مثله كل صلة كلام مغير له .

واختار : أن المتقارب متواصل .

وتقدم هذا مستوفى في آخر « باب الاستثناء في الطلاق » فليراجع

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ مَا زَادَ عَلَيْهِ ﴾

يعنى : على النصف .

وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

حتى قال صاحب الفروع في أصوله : استثناء الأكثر باطل عند الإمام أحمد رحمه الله وأصحابه .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في الطلاق في رواية إسحاق

قال في النكت : قطع به أكثر الأصحاب

قال المصنف في المغنى : لا يختلف المذهب فيه .

وجزم في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في الرعاية ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : يصح استثناء الأكثر .

اختاره أبو بكر الخلال .

قال في النكت : وقد ذكر القاضى وجهاً - واختاره - فيما إذا قال « له على ثلاثة إلا ثلاثة إلا درهين » أنه يلزمه درهمان .

قال : وهذا إنما يجيء على القول بصحة استثناء الأكثر .

قوله « وَفِي اسْتِثْنَاءِ النِّصْفِ : وَجْهَانِ » .

وحكما في الإيضاح روايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والإيضاح ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والحرر ، والكافي ، والهادى ، والمغنى ، والشرح ، والحاوى الصغير ، والتلخيص ،

والبلغة ، والقواعد الأصولية ، والزر كشي .

أمرهما : يصح . وهو المذهب .

قال ابن هبيرة : الصحة ظاهر المذهب .

واختاره الخرقى ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال ابن عقيل في تذكرته : ومن أقر بشيء ، ثم استثنى أكثره : لم يصح الاستثناء . ولزمه جميع ما أقر به .

فظاهره : صحة استثناء النصف .

قال في المنور ، ومنتخب الأدمى : ولا يصح استثناء أكثر من النصف .

فظاهرهما : صحة استثناء النصف .

وصححه في الرعاية الكبرى .

وقال في الصغرى : يصح في الأقبس .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الخلاصة ، وشرح ابن رزين .

والوجه الثاني : لا يصح .

قال الشارح ، وابن منجى في شرحه ، وشارح الوجيز : هذا أولى .

قال الطوفي في مختصره في الأصول وشرحه : وهو الصحيح من مذهبنا .

وصححه الناظم .

واختاره أبو بكر .

وقال ابن عقيل في الفصول : وقال طائفة : الاستثناء جائز فيما لم يبلغ النصف

والثالث .

قال : وبه أقول .

وتقدم ذلك مستوفى أيضا في « باب الاستثناء في الطلاق » .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ لَهُ هُوَ لَا الْعَبْدُ الْعَشْرَةُ إِلَّا وَاحِدًا ﴾ لَزِمَهُ تَسْلِيمُ

تِسْعَةٍ . فَإِنْ مَاتُوا إِلَّا وَاحِدًا . فَقَالَ « هُوَ الْمُسْتَثْنَى » فَهَلْ يُقْبَلُ ؟ عَلَى

وَجْهَيْنِ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجى .

أمرهما : يقبل قوله . وهو المذهب .

اختاره القاضي ، وغيره .

وصححه المصنف والشارح ، وشارح الوجيز ، والناظم ، وصاحب التصحيح ، وابن منبجى فى شرحه .

قال فى الفروع : قبل فى الأصح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

والوجه الثانى : لا يقبل .

اختاره أبو الخطاب .

فائدتان . إحداهما

لو قتل ، أو غصب الجميع إلا واحداً : قبل تفسيره به ، وجهاً واحداً . لأنه غير متهم . لحصول قيمة المقتولين أو المغضوبين ، أو رجوعهم للمقر له .

الثانية

لو قال « غصبتم إلا واحداً » فأتوا أو قتلوا إلا واحداً : صح تفسيره به .

وإن قال « غصبت هؤلاء العبيد إلا واحداً » صدق فى تعيين الباقي .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ هَذِهِ الدَّارُ إِلَّا هَذَا الْبَيْتُ » أَوْ « هَذِهِ الدَّارُ

لَهُ ، وَهَذَا الْبَيْتُ لِي » قَبِلَ مِنْهُ » .

بلا نزاع .

وإن كان أكثرها .

وإن قال « له هذه الدار نصفها » فقد أقر بالنصف . وكذا نحوه .

وإن قال « له هذه الدار ولى نصفها » صح فى الأقيس .

قاله فى الرعاية الكبرى .

وقال في الصغرى : بطل في الأشهر .
قال في الحاوى الصغير : بطل في أصح الوجهين . انتهى .
والصحيح من المذهب : أن الخلاف هنا مبني على الخلاف في استثناء النصف
على ما تقدم .

قال في الفروع : ولو قال « هذه الدار له إلا ثلثها » أو « إلا ثلاثة أرباعها »
أو « إلا نصفها » فهو استثناء للأكثر والنصف . قاله الأصحاب .
قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى دِرْهَمَانٍ ، وَثَلَاثَةٌ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ » أَوْ « لَهُ
عَلَى دِرْهَمٍ وَدِرْهَمَيْنِ إِلَّا دِرْهَمًا » فَهَلْ يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ » .
وأطلقهما في المحرر ، وشرح ابن منجى ، والهداية ، والمذهب ، والبلغة ،
والتلخيص - إذا قال « له على درهمان وثلاثة إلا درهمين » لم يصح الاستثناء .
على الصحيح من المذهب لرفع إحدى الجملتين .

وقال في الفروع : لم يصح في الأصح .
قال المصنف : وهذا أولى . ورد غيره .
وجزم به في المنور .

وقدمه في الخلاصة ، والشرح .
والوجه الثاني : يصح .

صححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

قلت : وهو الصواب .

لأن الاستثناء بعد العطف يراجع إلى الكل .

قال في القواعد الأصولية : صحيح جماعة أن الاستثناء في المسألتين لا يصح .

وما قالوه ليس بصحيح ، على قاعدة المذهب .
بل قاعدة المذهب : تقتضى صحة الاستثناء .
وأما إذا قال « له عليّ درهم ، ودرهم ، إلا درهماً » فإن قلنا : لا يصح استثناء
النصف ، فهنا لا يصح بطريق أولى .

وإن قلنا : يصح ، فيتوجه فيها وجهان ، كالتي قبلها . هذا ما ظهر لى .
وإن كان ظاهر كلام المصنف والمجد : الإطلاق .
قال فى الرايعين والحاوى : والاستثناء بعد العطف بواو يرجع إلى الكل .
وقيل : إلى ما يليه . فلو قال « له عليّ درهم ودرهم ، إلا درهماً » فدرهم على
الأول إن صح استثناء النصف ، وإلا فالثان .

وجزم ابن عبدوس فى تذكرة : بأنه يلزمه درهماً .
وجزم به فى الهداية ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمنور .
وقدمه فى المذهب ، والشرح .
قال المصنف فى المعنى : وهو أولى .
وصحح أن الاستثناء لا يرجع إلى الجميع .
ورد قول من قال : إنه يرجع إلى الجميع . ولزوم درهمين فى هذه المسألة .
وهو المذهب .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى خَمْسَةٍ إِلَّا دَرَاهِمَيْنِ وَدِرْهَمًا » لَزِمَهُ الْخَمْسَةُ
فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ » .

وهو المذهب ، جمعاً للمستثنى .
وصححه فى التصحيح ، والنظم .
وجزم به فى الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، وغيرهم .
وقدمه فى المحرر ، وغيره .

قال في الرعايتين ، والحاوي : وإن قال « خمسة إلا درهمن ودرهما » وجب خمسة ، على أن الواو للجمع ، وإلا فتلاثة .
والوجه الثاني : يلزمه ثلاثة .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجى ، والفروع .
قوله ﴿ وَيَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ . فَإِذَا قَالَ « لَهُ عَلَى سَبْعَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمًا » لَزِمَهُ خَمْسَةٌ ﴾ .

لأنه من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات .
وجزم به في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم من الأصحاب .
لأنه أثبت سبعة . ثم نفي منها ثلاثة . ثم أثبت واحداً . وبقي من الثلاثة المنفية درهمان مستثنيان من السبعة . فيكون مقرا بخمسة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمَيْنِ إِلَّا دِرْهَمًا » لَزِمَهُ عَشْرَةٌ فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ ﴾ .

إن بطل استثناء النصف . والاستثناء من الاستثناء باطل ، بعوده إلى ما قبله لبعده ، كسكوته .

قاله في الفروع .
وهذا الوجه : اختاره أبو بكر .

وصححه في التصحيح .

وفي الآخر : يلزمه ستة .

جزم به في الوجيز ، والمنور .

وبعده الناظم .

قال الشارح : لأن الاستثناء إذا رفع الكل ، أو الأكثر : سقط ، إن وقف عليه .

وإن وصله باستثناء آخر : استعملناه .
فاستعملنا الاستثناء الأول لوصله بالثاني ، لأن الاستثناء مع المستثنى عبارة
عما بقى . فإن عشرة إلا درهما عبارة عن تسعة .
فإذا قال « له على عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة » صح استثناء الخمسة . لأنه
وصلها باستثناء آخر . ولذلك صح استثناء الثلاثة والدرهمين . لأنه وصل ذلك
باستثناء آخر . والاستثناء من الإثبات نفى ، ومن النفي إثبات .
فصح استثناء الخمسة . وهى نفى . فبقى خمسة . وصح استثناء الثلاثة ، وهى
إثبات . فعادت ثمانية .

وصح استثناء الدرهمين . وهى نفى فبقى ستة .
ولا يصح استثناء الدرهم ، لأنه مسكوت عنه .
قال : ويحتمل أن يكون وجه الستة : أن يصح استثناء النصف . ويبطل
الزائد . فيصح استثناء الخمسة والدرهم . ولا يصح استثناء الثلاثة والاثنين . انتهى .
وقال ابن منبجى فى شرحه : وعلى قولنا يصح استثناء النصف . ولا يبطل
الاستثناء من الاستثناء ببطالان الاستثناء ، يلزمه ستة . لأنه إذا صح استثناء
الخمس من العشرة بقى خمسة . واستثناء الثلاثة من الخمسة لا يصح . لكونها
أكثر . فيبطل . ويلى قوله « إلا درهمين » قوله « إلا خمسة » فيصح . فيعود
من الخمسة الخارجة درهماً . خرج منها درهم بقوله « إلا درهم » بقى درهم .
فيضم إلى الخمسة تكون ستة . انتهى .

وهو مخالف لتوجيه الشارح فى الوجهين .
وفى الوجه الآخر : يلزمه سبعة . وهو مبنى على صحة الاستثناءات كلها ،
والعمل بما تقول إليه .

فإذا قال « عشرة إلا خمسة » نفى خمسة .

فإذا قال « إلا ثلاثة » عادت ثمانية . لأنها إثبات .
فإذا قال « إلا درهمن » كانت نفياً . فيبقى ستة .
فإذا قال « إلا درهما » كان مثبتاً . صارت سبعة .
قاله الشارح . وهو واضح .

وقال ابن منجى : وعلى قولنا : لا يصح استثناء النصف ، ولا يبطل الاستثناء
من الاستثناء : يلزمه سبعة . لأن استثناء الخمسة من العشرة لا يصح . واستثناء
الدرهمن من الثلاثة لا يصح . واستثناء الدرهم من الدرهمين لا يصح .
بقي قوله « إلا ثلاثة » صحيحاً . فتصير بمنزلة قوله « إلا عشرة ، إلا ثلاثة »
فيلزمه سبعة . انتهى .

وهذه طريقة أخرى في ذلك .

وهو مخالف للشارح أيضاً .

(وَفِي الْوَجْهِ الْآخِرِ : يَلْزَمُهُ ثَمَانِيَّةٌ) .

قال الشارح : لأنه يلغى الاستثناء الأول . لكونه النصف .

فإذا قال « إلا ثلاثة » كانت مثبتة . وهي مستثناة من الخمسة . وقد بطلت .
فتبطل الثلاثة أيضاً . ويبقى الاثنان . لأنها نفى ، والنفي يكون من إثبات . وقد
بطل الإثبات في التي قبلها . فتكون منفية من العشرة ، يبقى ثمانية . ولا يصح
استثناء الواحد من الاثنين . لأنه نصف . انتهى .

وقال ابن منجى في شرحه : وعلى قولنا : لا يصح استثناء النصف ، ويبطل
الاستثناء من الاستثناء ببطالان الاستثناء : يلزمه ثمانية . لأن استثناء الخمسة
لا يصح . وإذا لم يصح ذلك : ولي المستثنى منه قوله « إلا ثلاثة » .
فينبغي أن يعمل عمله ، لكن وليه قوله « إلا درهمن » ولا يصح . لأنه
أكثر . وإذا لم يصح ولي قوله « إلا درهما » قوله « إلا ثلاثة » . فعاد منها
الدرهم إلى السبعة الباقية . فيصير المجموع ثمانية . انتهى .

خالف الشارح أيضاً في توجيهه .
وكلام الشارح أقعد .
ويأتى كلامه في النكت لتوجيه هذه الأوجه كلها وما نظّر عليه منها .
وفي المسألة وجه خامس : يلزمه خمسة إن صح استثناء النصف .
جزم به ابن عبدوس في تذكرته .
وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
وقال في الفروع : والأشبه إن بطل النصف خاصة : ثمانية . وإن صح فقط :
خمس . وإن عمل بما يؤول إليه جملة الاستثناءات : سبعة . انتهى .
وهو كما قال .
وقال في المحرر : فهل يلزمه - إذا صححنا استثناء النصف - خمسة ، أو ستة ؟
على وجهين .
وإذا لم نصححه : فهل يلزمه عشرة ، أو ثمانية ؟ على وجهين .
وقيل : يلزمه سبعة عليهما جميعاً .
وقال في المغنى - في مسألة المصنف - : بطل الاستثناء كله على أحد الوجهين .
وصح في الآخر . فيكون مقراً بسبعة . انتهى .
وقال في النكت - على وجه لزوم الخمسة - إذا قلنا بصحة استثناء النصف .
لأن استثناء النصف صحيح ، واستثناء ثلاثة من خمسة باطل . فيبطل ما بعده .
وعلى وجه لزوم الستة ، لأن استثناء النصف صحيح ، واستثناء ثلاثة من
خمس باطل وجوده كقدمه . واستثناء اثنين من خمسة صحيح . فصار المقربه :
سبعة . ثم استثنى من الاثنين واحد . يبقى ستة .
وعلى الوجه الثالث : الكلام بآخره . ويصح الاستثناءات كلها . فيلزمه
سبعة . وهو واضح .

قال : وألزمه بعضهم على هذا الوجه بسمة ، بناء على أن الدرهم مسكوت عنه ولا يصح استثناءؤه .

قال : وفيه نظر .

وأراد بذلك - والله أعلم - الشارح . على ماتقدم من تعليقه .
وقال عن وجه الثمانية : لأن استثناء الخمسة باطل ، واستثناء الثلاثة من غيره صحيح ، يبقى سبعة . واستثناء الاثنين باطل ، واستثناء واحد من ثلاثة صحيح ،
يزيده على سبعة .

وقال بعضهم - على هذا الوجه - استثناء خمسة وثلاثة باطل . واستثناء اثنين
من عشرة صحيح . واستثناء واحد من اثنين باطل .
قال : وفيه نظر .

وقال - عن قوله « وقيل : يلزمه سبعة عليهما جميعاً » - أي سواء قلنا :
يصح استثناء النصف ، أو لا .

وهذا بناء على الوجه الثالث . وهو تصحيح الاستثناءات كلها . على ماتقدم .
قال : وحكاية المصنف هذا الوجه بهذه العبارة : فيها شيء . وأحسبه
لو قال : وعلى الوجه الثالث يلزمه سبعة : كان أولى .

تقديم

مبنى ذلك : إذا تخلل الاستثناءات استثناء باطل . فهل يلغى ذلك الاستثناء
الباطل وما بعده ، أو يلغى وحده ويرجع ما بعده إلى ما قبله ؟
وجزم به في المغنى .

قاله في تصحيح المحرر .

أو ينظر إلى ما يؤول إليه جملة الاستثناءات ؟ .

اختاره القاضي .

قاله في تصحيح المحرر ، فيه أوجه .

وأطلقهما في المحرر ، والطوفى في شرح مختصره في الأصول ، وصاحب القواعد
الأصولية .

قال في الرعايتين ، والحاوى : لو استثنى ما لا يصح ، ثم استثنى منه شيئاً : بطلا .
وقيل : يرجع ما بعد الباطل إلى ما قبله .

وقيل : يعتبر ما يؤول إليه جملة الاستثناءات .

زاد في الكبرى : وقيل : إن استثنى الكل أو الأكثر ، واستثنى من
الاستثناء دون النصف الأول : صح . وإلا فلا .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ . نَصَّ عَلَيْهِ . فَإِذَا قَالَ
« لَهُ : عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ إِلَّا تَوْبًا » لَزِمَتْهُ الْمِائَةُ ۖ » .

هذا المذهب ، مطلقاً ، إلا ما استثنى .
وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به كثير منهم . ونص عليه .
وهو من مفردات المذهب .

وقال بعض الأصحاب : يلزم من رواية صحة استثناء أحد النقيدين من
الآخر : صحة استثناء نوع من نوع آخر .

وقال أبو الخطاب : يلزم من هذه الرواية : صحة الاستثناء من غير الجنس .

قال المصنف والشارح : وقال أبو الخطاب : لا فرق بين العين والورق وغيرهما

فيلزم من صحة استثناء أحدهما صحة استثناء الثياب وغيرها .

قلت : صرح بذلك في الهداية .

وقال أبو محمد التميمي : اختلف الأصحاب في صحة الاستثناء من غير الجنس .

نهييه

قد يقال : دخل في كلام المصنف : ما لو أقر بنوع من جنس ، واستثنى نوعاً

من آخر ، كأن أقر بتمر برني ، واستثنى معقليا ونحوه . وهو أحد الاحتمالين .
والصحيح من المذهب : عدم الصحة .

صححه المصنف ، والشارح .

وقدمه هو ، وابن رزين .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَسْتَثْنِي عَيْنًا مِنْ وَرَقٍ أَوْ وَرَقًا مِنْ عَيْنٍ . فَيَصِحَّ .
ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ ﴾ .

وهو إحدى الروايتين .

اختارها أبو حفص العكبري ، وصاحب التبصرة .

وقدمه في الخلاصة ، وشرح ابن رزين .

قلت : وهو الصواب .

وهو من مفردات المذهب .

وقال أبو بكر : لا يصح .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ،
وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،
والقواعد الأصولية ، وغيرهم .

وأطلقهما في المذهب ، والكافي ، والزركشي .

تنبيه

قال صاحب الروضة من الأصحاب : مبني الروايتين : على أنهما جنس
أو جنسان .

قال في القواعد الأصولية : وما قاله غلط . إلا أن يريد ما قاله القاضي في
العمدة ، وابن عقيل في الواضح : إنهما كالجنس الواحد في أشياء .

قال المصنف في المغنى ، ومن تبعه : يمكن الجمع بين الروایتين بحمل رواية الصحة على ما إذا كان أحدهما يعبر به عن الآخر ، أو يعلم قدره منه .
ورواية البطلان على ما إذا انتفى ذلك .
فعلى قول صاحب الروضة ، والعمدة ، والواضح : يختص الخلاف في النقدين وعلى ما حمله المصنف ، ومن تبعه : ينتفى الخلاف .

فائفة

قال في النكت : ظاهر كلامهم : أنه لا يصح استثناء الفلوس من أحد النقدين .

قال : وينبغي أن يخرج فيها قولان آخران .
أحدهما : الجواز .

والثاني : جوازه مع نفاقها خاصة . انتهى .
قلت : ويحيى - على قول أبي الخطاب - : الصحة ، بل هي أولى .

قوله « وَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَى مِائَةٍ إِلَّا دِينَارًا » فَهَلْ يَصِحُّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

هما مبنيان على الروایتين المتقدمتين .
وقد علمت المذهب منهما . وهو عدم الصحة .
وعلى القول بالصحة : يرجع إلى سعر الدينار بالبلد ، على الصحيح من المذهب .
قال في المحرر : هو قول غير أبي الخطاب .
وقدمه في النظم ، والفروع .

وقال أبو الخطاب : يرجع في تفسير قيمته إليه ، كما لو لم يكن له سعر معلوم .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .
وقدمه في الرعايتين .

وصححه في تصحيح المحرر .
وأطلقهما الزركشى .
إذا علمت ذلك فلو قال « له على ألف درهم إلا عشرة دنانير » .
فعلى الأول : يرجع إلى سعر الدنانير بالبلد . فإن كان قيمتها ما يصح استقناؤه :
صح الاستثناء وإلا فلا .
وعلى قول أبى الخطاب : يرجع في تفسير قيمة الدنانير إلى المقر . فإن فسره
بالنصف فأقول : قبل ، وإلا فلا .
قاله في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .
وقدمه الأزجى .
وقال في المنتخب : إن بقى منه أكثر المائة رجع في تفسير قيمته إليه .
ومعناه في التبصرة .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ » ثُمَّ سَكَتَ سُكُوتًا
يُمْكِنُهُ فِيهِ الْكَلَامُ . ثُمَّ قَالَ « زُبُوفًا » أَوْ « صِغَارًا » أَوْ « إِلَى شَهْرٍ »
لَزِمَهُ أَلْفٌ جَيَادٌ ، وَافِيَةٌ حَالَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ أَوْزَانُهُمْ نَاقِصَةٌ ،
أَوْ مَغْشُوشَةٌ . فَهَلْ يَلْزِمُهُ مِنْ دَرَاهِمِ الْبَلَدِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ؟ عَلَى
وَجْهَيْنِ »

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع .
أمرهما : يلزمه جياذ وافية .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره .
وهو مقتضى كلام الخرقى .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

والوجه الثاني : يلزمه من دراهم البلد ، وهو المذهب .

وهو مقتضى كلام ابن الزاغوني .

قلت : وهو الصواب .

قال المصنف ، والشارح : وهذا أولى .

وصححه في التصحيح ، والتلخيص .

وقدمه في الكافي ، وشرح ابن رزين .

وفي المغني ، والشرح : إن فسر إقراره بسكة دون سكة البلد ، وتساويا

وزنا : فاحتملان .

وشرط القاضي فيما إذا قال « صغارا » أن يكون للناس دراهم صغار ، وإلا لم

يسمع منه .

ويأتي قريباً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِلَى شَهْرٍ » فَأَنْكَرَ الْمُقَرُّ لَهُ

التَّاجِيلَ : لَزِمَهُ مُؤَجَّلًا 》 .

وهو المذهب . نص عليه .

وعليه الأصحاب .

وجزم به الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن يلزمه حالا .

وهو لأبي الخطاب .

فعلى المذهب : لو عزا إلى سبب قابل للأمرين قبل في الضمان . وفي غيره

وجهان .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، والنكت ، والنظم .

أمرهما : لا يقبل في غير الضمان .

وهو ظاهر كلامه في المستوعب .

وقال شيخنا في حواشي المحرر : الذي يظهر : أنه لا يقبل قوله في الأجل .

انتهى .

قلت : الصواب القبول مطلقاً .

قال في المنور : وإن أقر بمؤجل : أجل .

وقال ابن عبدوس في تذكرته : ومن أقر بمؤجل : صدق . ولو عزاه إلى

سبب يقبله الحلول ، ولمنكر التأجيل يمينه . انتهى .

وقال في تصحيح المحرر : الذي يظهر قبول دعواه .

تنبيه

قال في النكت : قول صاحب المحرر « قبل في الضمان » أما كون القول قول

المقر في الضمان : فلا أنه فسر كلامه بما يحتمله من غير مخالفة لأصل ولا ظاهر فقبل .

لأن الضمان ثبوت الحق في الذمة فقط .

ومن أصلنا صحة ضمان الحال مؤجلاً .

وأما إذا كان السبب غير ضمان - كبيع وغيره - فوجه قول المقر في التأجيل :

أنه سبب يقبل الحلول والتأجيل . فقبل قوله فيه ، كالضمان .

ووجه عدم قبول قوله : أنه سبب مقتضاه الحلول . فوجب العمل بمقتضاه

وأصله . وبهذا فارق الضمان .

قال : وهذا ما ظهر لي من جل كلامه .

وقال ابن عبد القوي - بعد نظم كلام المحرر - الذي يقوى عندي : أن

مراده يقبل في الضمان ، أي يضمن ما أقربه . لأنه إقرار عليه . فإن ادعى أنه ثمن

مبيع أو أجرة ، ليكون بصدد أن لا يلزمه هو أو بعضه - إن تعذر قبض مادعاه

أو بعضه - فأحد الوجهين : يقبل . لأنه إنما أقر به كذلك . فأشبهه ما إذا أقر بمائة سكة معينة أو ناقصة .

قال ابن عبد القوي ، وقيل : بل مراده نفس الضمان . أي يقبل قوله : إنه ضامن ما أقر به عن شخص ، حتى إن برىء منه برىء المقر . ويريد بغيره : سائر الحقوق . انتهى كلام ابن عبد القوي .
قال في النكت : ولا يخفى حكمه .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ نَاقِصَةٌ » لَزِمَتْهُ نَاقِصَةٌ » .
هذا المذهب .

قال الشارح : لزمته ناقصة ، ونصره .
وكذلك المصنف .

وقدمه الزركشي ، وابن رزين .
وقال القاضي : إذا قال « له على دراهم ناقصة » قبل قوله .
وإن قال « صغاراً » وللناس دراهم صغار : قبل قوله .
وإن لم يكن له دراهم صغار : لزمه وازنة ، كما لو قال « دُرَيْهَمٌ » فإنه يلزمه درهم وازن .

وقال في الفروع : وإن قال « صغار » قبل بناقصة . في الأصح .
وقيل : يقبل وللناس دراهم صغار .

قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة : وإن قال « ناقصة » لزمه من دراهم البلد .

قال في الهداية : وجهاً واحداً .

فأمره

لو قال « له على دراهم وازنة » فقبل : يلزمه العدد والوزن .

قلت : وهو الصواب .
وقيل : أو وازنه فقط .
وأطلقهما في الفروع .
وإن قال « دراهم عدداً » لزمه العدد والوزن .
جزم به في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
فإن كان يبلد يتعاملون بها عدداً ، أو أوزانهم ناقصة : فالوجهان المتقدمان .
قال المصنف في المغنى : أولى الوجهين : أنه يلزمه من دراهم البلد .
ولو قال « عليّ درهم » أو « درهم كبير » أو « دريهم » لزمه درهم إسلامي
وازن .

قال في الفروع : ويتوجه في « دريهم » يقبل تفسيره .
قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عِنْدِي رَهْنٌ » وَقَالَ الْمَالِكُ « بَلْ وَدِيعَةٌ »
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ مَعَ يَمِينِهِ » .

وهو المذهب .
وعليه الأصحاب .
ونقله أحمد بن سعيد عن الإمام أحمد رحمه الله .
وفيه تخريج من قوله .
« كان له عليّ وقبضته » .
ذكره الأزجى .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنٍ مَبِيعٍ لَمْ أَقْبِضْهُ » وَقَالَ
الْمُقَرَّرُ لَهُ « بَلْ دَيْنٌ فِي ذِمَّتِكَ » فَعَلَى وَجْهَيْنِ » .
وأطلقهما في الحرر ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،
والرعايتين ، والحاوى .

أمرهما : القول قول المقر له في التصحيح .

وحزم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقدمه شارح الوجيز .

والوجه الثاني : القول قول المقر .

قال ابن منجى في شرحه : هذا أولى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عِنْدِي أَلْفٌ » وَفَسَّرَهُ بِدَيْنٍ أَوْ وَدِيعَةٍ :

قُبِلَ مِنْهُ ﴾ .

بلا نزاع .

لكن لو قال « له عندي ودیعة رددتها إليه » أو « تلفت » لزمه ضمانها

ولم يقبل قوله .

وقدمه في المغنى ، والشرح .

واختاره ابن رزين .

وقال القاضي : يقبل .

وصححه النازم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ » وَفَسَّرَهُ بِوَدِيعَةٍ : لَمْ يُقْبَلْ ﴾ .

هذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المشهور .

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرق ، والنظم

والخرق ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يقبل .

قال القاضي : يقبل قوله على تأويل على حفظها أو ردها ، ونحو ذلك .

سليم

محل الخلاف : إذا لم يفسره متصلا .

فإن فسر به متصلا : قبل . قولاً واحداً .

لكن إن زاد في المتصل « وقد تلفت » لم يقبل .

ذكره القاضي ، وغيره .

بخلاف المنفصل . لأن إقراره تضمن الأمانة ، ولا مانع .

فأمر تان . إحداهما

لو أحضره ، وقال « هو هذا وهو وديعة » ففي قبول المقر له : أن المقر به

غيره وجهان .

وأطلقهما في القروع .

وظاهر المعنى ، والشرح : الإطلاق .

أمرهما : لا يقبل

ذكره الأزجى عن الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : اختاره القاضي .

والوجه الثاني : يقبل .

وهو ظاهر ماجزم به في الرعايتين ، والحاوى .

وصححه الناظم .

وقدمه ابن رزين ، والكافى . وهو المذهب .

قال المصنف : وهو مقتضى قول الخرقى .

الفائدة الثانية

لو قال « له عندى مائة وديعة بشرط الضمان » لفأ وصفه لها بالضمان وبقيت على الأصل .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ مِنْ مَالِي » أَوْ « فِي مَالِي » أَوْ « فِي مِيرَاثِي مِنْ أَبِي أَلْفٍ » أَوْ « نِصْفُ دَارِي هَذِهِ » وَفَسَّرَهُ بِالْهَبَةِ ، وَقَالَ « بَدَأَ لِي فِي تَقْيِيضِهِ » قَبْلَ .

وهو المذهب . ذكره جماعة .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والمغني ، والشرح ، وشرح الوجيز .

وجزم به في المحرر في الأولى .

وذكر القاضى وأصحابه : أنه لا يقبل .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وأطلقهما في المحرر في غير الأولى .

وذكر في المحرر أيضاً : في قوله « له من مالى ألف » أو « له نصف مالى إن

مات » ولم يفسره : فلا شيء له .

وذكر في الوجيز : إن قال « له من مالى » أو « في مالى » أو « في ميراثي

ألف » أو « نصف دارى هذه » إن مات ولم يفسره : لم يلزمه شيء .

وهو قول صاحب الفروع ، بعد حكاية كلام صاحب المحرر .

وذكره بعضهم في بقية الصور .

وقال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة : في قوله « له نصف

دارى » يكون هبة . وتقدم .

وقال في الترغيب - في الوصايا - « هذا من مالى له » وصية . و « هذا له » إقرار ، مالم يتفقا على الوصية .

وذكر الأزجى في قوله « له ألف فى مالى » يصح . لأن معناه استحق بسبب سابق ، و « من مالى » وعد .

قال : وقال أصحابنا : لا فرق بين « من » و « فى » فى أنه يرجع إليه فى تفسيره ولا يكون إقراراً إذا أضافه إلى نفسه ، ثم أخبره لغيره بشئ منه .

تنبيه

ظاهر كلام المصنف : أنه إذا لم يفسره بالهبة : يصح إقراره . وهو صحيح . وهو المذهب ، والصحيح من الروايتين .

قال فى الفروع : صح على الأصح .

قال المصنف والشارح : فلو فسر به دين ، أو ودعة أو وصية : صح . وعنه : لا يصح .

قال فى الترغيب : وهو المشهور ، للتناقض .

فأمرنا . إصداهما

لو زاد على ما قاله أو لا « بحق لزمنى » صح الإقرار . على الروايتين .

قاله القاضى وغيره .

وقدمه فى الفروع .

وقال فى الرعاية : صح على الأصح .

الثانية

لو قال « دبنى الذى على زيد لعمرو » ففيه الخلاف السابق أيضاً .

قوله « وَإِنْ قَالَ لَهُ فِي مِيرَاثِ أَبِي أَلْفٍ » فَهُوَ دَيْنٌ عَلَى التَّرَكَةِ .

« هذا المذهب . » « ما كان من المذهب » - « لا مال » - « سيف قال » رافع
فلو فسره بإنشاء هبة : لم يقبل .
على الصحيح من المذهب .
وقال في الترغيب : إذا قال « له في هذا المال » أو « في هذه التركة ألف »
يصح ، ويفسرها .
قال : ويعتبر أن لا يكون ملكه .
فلو قال الشاهد « أقر وكان ملكه إلى أن أقر » أو قال « هذا ملكي إلى
الآن . وهو لفلان » فباطل .
ولو قال « هو لفلان ، وما زال ملكي إلى أن أقررت » لزمه بأول كلامه .
وكذلك قال الأزجي .
قال : ولو قال « داري لفلان » فباطل .
قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ هَذِهِ الدَّارُ عَارِيَّةٌ » ثَبَّتَ لَهَا حُكْمُ الْعَارِيَةِ » .
وكذا لو قال « له هذه الدار هبة أو سكنى » .
وهذا المذهب فيهما .
وجزم به في الوجيز ، وغيره ، في الأولى .
وقدمه في الفروع فيهما ، والمغنى ، والشرح - وزاد قول القاضي . لأن هذا
بدل اشتغال .
وقيل : لا يصح لسكونه من غير الجنس .
قال القاضي : في هذا وجه لا يصح .
قال في الفروع : ويتوجه عليه منع قوله « له هذه الدار ثلثاها » .
وذكر المصنف صحته .

فأمره

لو قال « هبة سكنى » أو « هبة عارية » عمل بالبدل .

وقال ابن عقيل : قياس قول الإمام أحمد رحمه الله : بطلان الاستثناء . لأنه استثناء للرقبة وبقاء للمنفعة . وهو باطل عندنا . فيكون مقراً بالرقبة والمنفعة . قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ » أَنََّّهُ وَهَبَ » أَوْ « رَهْنَ وَأَقْبَضَ » أَوْ أَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنِ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ أَنْكَرَ ، وَقَالَ « مَا قَبَضْتُ ، وَلَا أَقْبَضْتُ » وَسَأَلَ إِخْلَافَ خَصْمِهِ . فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْيَمِينُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ۞ . وهما روايتان .

وحكماهما المصنف في بعض كتبه روايتين . وفي بعضها وجهين . وأطلقهما في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، والهداية ، والخلاصة . إحدهما : يلزمه اليمين .

وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والنظم . وقال في الرعايتين ، والحاوى : وله تحليفه على الأصح . وجزم به في المجرد ، والفصول ، والوجيز ، وممنتخب الأدمى ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، وغيره . واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . ومال إليه المصنف ، والشارح . بل اختاره المصنف .

ذكره في أوائل « باب الرهن » من المغنى والوجه الثانى : لا يلزمه .

نصره القاضي ، وأصحابه .
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
قال الشريف وأبو الخطاب : ولا يشبه من أقر ببيع وادعى تلجئة ، إن قلنا :
يقبل . لأنه ادعى معنى آخر لم ينف ما أقر به .

فائدة

لو أقر ببيع أو هبة أو إقباض . ثم ادعى فساد ، وأنه أقر بظن الصحة : كذب .
وله تحليف المقر له .

فإن نكل حلف هو بطلانه .
وكذا إن قلنا : ترد اليمين . فحلف المقر .
ذكره في الرعايتين .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا ، ثُمَّ أَقَرَّ : أَنَّ الْمَيْسِعَ لِغَيْرِهِ : لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ
عَلَى الْمُشْتَرَى . وَلَمْ يَنْفَسِخِ الْبَيْعُ ، وَلَزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ لِلْمَقْرَرِّ لَهُ ۖ ﴾ .
لأنه فوته عليه بالبيع .

وكذلك إن وهبه ، أو أعتقه ، ثم أقر به .
جزم به في المغنى ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : « لَمْ يَكُنْ مِلْكِي ، ثُمَّ مَلَكَتْهُ بَعْدُ » لَمْ يُقْبَلْ
قَوْلُهُ ۖ ﴾ .

لأن الأصل : أن الإنسان إنما يتصرف في ماله ، إلا أن يقيم بينة ، فيقبل
ذلك .

﴿ فَإِنْ كَانَ قَدْ أَقَرَّ : أَنَّهُ مِلْكُهُ ، أَوْ قَالَ : « قَبَضْتُ ثَمَنَ مِلْكِي » أَوْ
نَحْوَهُ : لَمْ تَسْمَعْ بَيْنَتُهُ أَيْضًا ۖ ﴾ .

لأنها تشهد بخلاف ما أقر به .

قاله الشارح ، وغيره .

فائدة

لَوْ أَقْرَبَ بِحَقِّ لَادِيٍّ ، أَوْ بَرَكَاةٍ ، أَوْ بَفَارَةٍ : لم يقبل رجوعه .

على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر .

وقيل : إن أقر بما لم يلزمه حكمه : صح رجوعه .

وعنه : في الحدود دون المال .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « غَصَبْتُ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ زَيْدٍ ، لَا بَلَّ مِنْ عَمْرٍو »

أَوْ « مَلَكَهُ لِعَمْرٍو وَغَصَبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ ، لَا بَلَّ مِنْ عَمْرٍو » لَزِمَهُ دَفْعُهُ

إِلَى زَيْدٍ . وَيَغْرَمُ قِيَمَتَهُ لِعَمْرٍو ﴾ .

على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : دفعه لزيد . وإلا صح وغرم قيمته لعمر .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والمحرم ، والنظم ، والحاوى ، والرعاية الصغرى

والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والتلخيص ، والبلغة ، وغيرهم .

وقيل : لا يغرم قيمته لعمر .

وقيل : لا إقرار مع استدراك متصل .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وهو الصواب .

فائدة

مثل ذلك في الحكم - خلافا ومذهباً - لو قال « غصبته من زيد وغصبه

هو من عمرو » أو « هذا لزيد ، لا بل لعمر » .

ونص الإمام أحمد رحمه الله على هذه الأخيرة .
وأما إذا قال « ملكه عمرو وغصبته من زيد » فجزم المصنف هنا : بأنه
يلزمه دفعه إلى زيد ، ويغرم قيمته لعمرو .

وهو المذهب .
جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجي ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة .
وقدمه في المغني ، والشرح ، والرايعتين .
وقال هذا : الأشهر .

وقيل : يلزمه دفعه إلى عمرو ، ويغرم قيمته لزيد .
قال المصنف : وهذا وجه حسن .

قال في المحرر : وهو الأصح .
وأطلقهما في الفروع ، والحاوي الصغير ، والنظم .

وقال القاضي ، وابن عقيل : العبد لزيد . ولا يضمن المقر لعمرو شيئاً .
ذكره في المحرر .

وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله .
فأورد

لو قال « غصبته من زيد وملكه لعمرو » فجزم في المغني ، والمحرر ، وغيرهما :
أنه لزيد ، ولم يغرم لعمرو شيئاً .

قال في الرايعتين : أخذه زيد . ولم يضمن المقر لعمرو شيئاً في الأشهر .
انتهى .

وقيل : يغرم قيمته لعمرو كالتى قبلها .
وأطلقهما في الفروع ، والحاوي الصغير .

وقال في الرعاية الصغرى - بعد ذكر المسألتين - وإن قال « ملكه لعمرو
وغصبته من زيد » دفعه إلى زيد وقيمته إلى عمرو .

وهذا موافق لإحدى النسختين في كلام المصنف .
جزم به في الوجيز ، والحاوي الصغير .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « غَصْبْتُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا » أَخَذَ بِالْتَّعْيِينِ . فَيَذْفَعُهُ
إِلَى مَنْ عَيْنَهُ ، وَيَحْلِفُ الْآخَرُ ﴾

بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ قَالَ « لَا أَعْلَمُ عَيْنَهُ » فَصَدَّقَاهُ : انْتُرِعَ مِنْ زَيْدٍ . وَكَانَا
خَصْمَيْنِ فِيهِ . وَإِنْ كَذَّبَاهُ : فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ ﴾ .

فيحلف يميناً واحدة « أنه لا يعلم لمن هو منهما » على الصحيح من المذهب .

قدمه المصنف ، والشارح ، وغيرهما من الأصحاب .

ويحتمل أنه إذا ادعى كل واحد : أنه المصوب منه : توجهت عليه اليمين

لكل منهما « أنه لم يغصبه منه » .

قلت : قد تقدم ذلك مستوفى في « باب الدعاوى » فيما إذا كانت العين

بيد ثالث .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى رَجُلَانِ دَارًا فِي يَدِ غَيْرِهِمَا شَرَكَةً يَنْتَهُمَا
بِالسَّوِيَّةِ . فَأَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا بِنِصْفِهَا : فَالْمَقَرُّ بِهِ يَنْتَهُمَا ﴾ .

هذا المذهب .

اختاره أبو الخطاب ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والنظم .

وقيل : إن أضافا الشركة إلى سبب واحد - كشراء أو إرث ونحوهما -

فالنصف بينهما ، وإلا فلا .

زاد في المجرى ، والفصول : ولم يكونا قبضاء بعد الملك له .

وتابعهما في الوجيز على ذلك .
وعزاه في المحرر إلى القاضي .
قال في تصحيح المحرر : وهو المذهب .
وأطلقهما في المحرر .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ « هَذَا الأَلْفُ لِقِطَّةٍ فَتَصَدَّقُوا بِهِ »
وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ : لَزِمَ الْوَرَثَةُ الصَّدَقَةُ بِثُلَاثِهِ ﴾ .

هذا رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايتين ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

وحكى عن القاضي : أنه يلزمهم الصدقة بجميعه .

وهو الرواية الأخرى .

وهو المذهب ، سواء صدقوه أو لا .

قدمه في الفروع .

وصححه الناظم ، وصاحب تصحيح المحرر .

وأطلقهما في المحرر .

وجزم في المستوعب بالتصدق بثلاثها ، إن قلنا : تملك اللقطة .

قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَفَ مِائَةً ، فَأَدَّعَاهَا رَجُلٌ . فَأَقْرَأَ ابْنُهُ لَهُ

بِهَا ، ثُمَّ أَدَّعَاهَا آخَرٌ . فَأَقْرَأَ لَهُ : فِيهِ لِلأَوَّلِ . وَيَغْرَمُهَا لِلثَّانِي ﴾ .

هذا المذهب .

وقطع به الأصحاب .

قال الشارح : وكذا الحكم لو قال « هذه الدار لزيد . لا بل لعمرو »

انتهى .

وقد تقدم قريباً حكم هذه المسألة . وأن في غرامتها للثاني خلافاً .
 قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لَهَا مَعًا : فَهِيَ بَيْنَهُمَا ﴾ .
 قطع به الأصحاب أيضاً .
 قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى الْمَيِّتِ مِائَةَ دِينَارٍ . فَأَقَرَّ لَهُ . ثُمَّ ادَّعَى
 آخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَقَرَّ لَهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ : فَهِيَ بَيْنَهُمَا ﴾ .
 يعنى : إذا كانت المائة جميع التركة .
 وهذا المذهب .

جزم به الحرقى ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .
 قال فى الفروع : قطع به جماعة .
 وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .
 وظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - اشتراكهما إن تواصل الكلام
 بإقراريه . وإلا فلا .

وقيل : هى للأول .
 وأطلقهن الزركشى .
 قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسَيْنِ ، فَهِيَ لِلأَوَّلِ . وَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي ﴾ .
 هذا المذهب .
 وعليه جماهير الأصحاب .

وأطلق الأزجى احتمالاً بالاشتراك .
 يعنى سواء كان فى مجلس أو مجلسين ، كإقرار مريض لهما .
 وقال الأزجى أيضاً : لو خلف ألفاً فادعى إنسان الوصية بثلاثها ، فأقر له . ثم
 ادعى آخر ألفاً ديناً ، فأقر له . فلاموصى له ثلثها وبقيتها للثانى .
 وقيل : كلها للثانى .

وإن أقر لهما معا : احتمل أن ربحها للأول وبقيتها للثاني . انتهى .
قلت : على الوجه الأول في المسألة الأولى : يعاين بها .
قوله ﴿ وَإِنْ خَلَّفَ ابْنَيْنِ وَمِائَتَيْنِ . فَادَّعَى رَجُلٌ مِائَةً دَيْنًا عَلَى
الْمَيِّتِ . فَصَدَّقَهُ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ ، وَأَنْكَرَ الْآخَرُ : لَزِمَ الْمُقْرُ نِصْفَهَا ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدْلًا . فَيُخْلِفُ الْغَرِيمُ مَعَ شَهَادَتِهِ وَيَأْخُذُ مِائَةً ،
وَتَكُونُ الْمِائَةُ الْبَاقِيَّةُ بَيْنَ الْإِبْنَيْنِ ﴾ .

تقدم ذلك في آخر « كتاب الإقرار » عند قول المصنف « وإن أقر الورثة
على موروثهم بدين : لزمهم قضاؤه من التركة » .

قوله ﴿ وَإِنْ خَلَّفَ ابْنَيْنِ وَعَبْدَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ الْقِيَمَةَ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُمَا
فَقَالَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ « أَبِي أَعْتَقَ هَذَا فِي مَرَضِهِ » فَقَالَ الْآخَرُ « بَلْ
أَعْتَقَ هَذَا الْآخَرُ » عَتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثُهُ . وَصَارَ لِكُلِّ ابْنٍ
سُدُسُ الَّذِي أَقَرَّ بِعِتْقِهِ وَنِصْفُ الْعَبْدِ الْآخَرِ .

وإن قال أحدهما « أَبِي أَعْتَقَ هَذَا » وَقَالَ الْآخَرُ « أَبِي أَعْتَقَ
أَحَدَهُمَا ، لَا أَدْرِي مَنْ مِنْهُمَا ؟ أَقْرِعَ بَيْنَهُمَا .

فَإِنْ وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى الَّذِي اعْتَرَفَ الْإِبْنُ بِعِتْقِهِ : عَتَقَ مِنْهُ ثُلُثَاهُ
إِنْ لَمْ يُجِزْ أَعْتَقَهُ كَامِلًا .

وإن وقعت على الآخر : كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ مَا لَوْ عَيَّنَ الْعَتَقُ
فِي الْعَبْدِ الثَّانِي سَوَاءً ﴾ .

قال الشارح : هذه المسألة محمولة على أن العتق كان في مرض الموت الخوف
أو بالوصية . وهو كما قال .

وقوة كلام المصنف : تعطى ذلك من قوله « عتق من كل واحد ثلثه » .

وهذه الأحكام صحيحة . لا أعلم فيها خلافا .

ليكن لو رجع الابن الذي جهل عين المعتق . وقال « قد عرفته قبل القرعة »

فهو كما لو عينه ابتداء من غير جهل .

وإن كان بعد القرعة ، فوافقها تعيينه : لم يتغير الحكم .

وإن خالفها : عتق من الذي عينه ثلثه بتعيينه .

فإن عين الذي عينه أخوه : عتق ثلثاه .

وإن عين الآخر : عتق منه ثلثه .

وهل يبطل العتق في الذي عتق بالقرعة ؟ على وجهين .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح الوجيز .

في المذهب : إن الذي عينه أخوه : عتق ثلثاه . وإن عين الآخر : عتق منه ثلثه .
لو ادعى المقر قول مخرج : كلما كان يبيع ثلثه : عتق من كل واحد ثلثه .
فقال في السكت : لم أجدها في كلام الأئمة . إلا ما ذكره الشيخ
في شرحه : وهذا قول صاحب المهر .
تستلزم بطلان ما عدا ذلك . لأن ما عدا ذلك : إذا عتق من كل واحد ثلثه : عتق من كل واحد ثلثه .
فإن قال : ويقتل أن يكون المقر عتق : إذا عتق من كل واحد ثلثه : عتق من كل واحد ثلثه .
(فلهذا رخصه : ثلثه) .

باب الإقرار بالمجهل

قوله ﴿ إِذَا قَالَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ أَوْ « كَذَا » قِيلَ لَهُ : فَسِّرْ . فَإِنْ أَبَى : حُبِسَ حَتَّى يُفَسِّرَ ﴾ .

وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

قال في النسكت : قطع به جماعة .

وقال في الفروع : هذا الأشهر .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والتلخيص ، والمحرم ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم .

وقدمه في الكافي ، والمغنى ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والنسكت ، وغيرهم .

وقال القاضى : يجعل ناكلاً . ويؤمر المقر له بالبيان . فإن بين شيئاً وصدقه المقر له : ثبت ، وإلا جعل ناكلاً . وحكم عليه بما قاله المقر .
وظاهر الفروع : إطلاق الخلاف .

فائدة

مثل ذلك فى الحكم - خلافاً ومذهباً - لو قال « له على كذا ، وكذا » .

وقال الأزجى : إن كرر بواو فلا تأسيس ، لا للتأكيد .

قال فى الفروع : وهو أظهر .

قوله ﴿ فَإِنْ مَاتَ أَخَذَ وَارِثُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ . وَإِنْ خَلَفَ الْمَيِّتُ شَيْئاً : يَقْضَى مِنْهُ ﴾ .

وإن قلنا : لا يقبل تفسيره بحذف ، وإلا فلا . وهذا المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ،
والتلخيص ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ،
وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وعنه : إن صدق الوارث موروثه في إقراره : أخذ به . وإلا فلا .
وقال في المحرر : وعندى : إن أبي الوارث أن يفسره ، وقال « لا علم لي
بذلك » حلف . ولزمه من التركة ما يقع عليه الاسم ، كما في الوصية لفلان بشيء .
قلت : وهذا هو الصواب .

قال في النسكت - عن اختيار صاحب المحرر هذا - ينبغي أن يكون على
المذهب ، لا قولاً ثالثاً . لأنه يبعد جداً - على المذهب - إذا ادعى عدم العلم ،
وحلف : أنه لا يقبل قوله .

قال : ولو قال صاحب المحرر : فعلى المذهب ، أو فعلى الأول - وذكر ما ذكره -
كان أولى .

فائدة

لو ادعى المقر قبل موته عدم العلم بمقدار ما أقر به وحلف .
فقال في النسكت : لم أجدها في كلام الأصحاب . إلا ما ذكره الشيخ
شمس الدين في شرحه ، بعد أن ذكر قول صاحب المحرر .
فإنه قال : ويحتمل أن يكون المقر كذلك ، إذا حلف « أن لا يعلم »
كالوارث

وهذا الذى قاله متعين ، ليس فى كلام الأصحاب ما يخالفه . انتهى كلام صاحب
النكت .

وتابع فى الفروع صاحب الشرح ، وذكر الاحتمال والاقتصار عليه .

قلت : وهذا الاحتمال عين الصواب .

قوله ﴿ فَإِنْ فَسَّرَهُ بِحَقِّ شُفْعَةٍ أَوْ مَالٍ : قُبِلَ وَإِنْ قَلَّ ﴾

بلا نزاع .

قوله ﴿ فَإِنْ فَسَّرَهُ بِمَا لَيْسَ بِمَالٍ - كَشِقْرِ جَوْزَةٍ ، أَوْ مَيْتَةٍ ،

أَوْ خَمْرٍ - لَمْ يُقْبَلْ ﴾ .

هذا هو الصحيح من المذهب .

وكذا لو فسره بحبة برّ أو شعير ، أو خنزير ، أو نحوها .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والمحرم

والنظم ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدme فى الفروع ، وغيره .

وقال الأزرعى : فى قبول تفسيره بالميتة : وجهان .

وأطلق فى التبصرة : الخلاف فى كلب وخنزير .

وقال فى التلخيص : وإن قال « حبة حنطة » احتمل وجهين .

وأطلق فى الرعاية الصغرى ، والحاوى : الوجهين فى « حبة حنطة » .

وظاهر كلامه فى الفروع : أن فيه قولاً بالقبول مطلقاً .

فإنه قال - بعد ذكر ذلك - وقيل : يقبل .

وجزم به الأزرعى ، وزاد : أنه يحرم أخذه ، ويجب رده . وأن قلته لا تمنع

طلبه والإقرار به .

لكن شيخنا فى حواشى الفروع تردد : هل يعود القول إلى حبة البر والشعير

فقط ، أو يعود إلى الجميع ؟ فدخل في الخلاف الميئة والخمر .
وصاحب الرعايتين حكى الخلاف في الحبة . ولم يذكر في الخمر والميئة خلافا .
انتهى .

قلت : الذي يقطع به : أن الخلاف جارٍ في الجميع .
وفي كلامه ما يدل على ذلك .
فإن من جملة الصور التي مثل بها غير المتمول : قشر الجوزة . ولا شك أنها
أكبر من حبة البر والشعير . فهي أولى أن يحكى فيها الخلاف .

فأمرنا . إحداهما

علل المصنف : الذي ليس بمال - كقشر الجوزة والميئة والخمر - بأنه لا يثبت
في الذمة .

الثانية

لو فسر برد السلام ، أو تسميت العاطس ، أو عيادة المريض ، أو إجابة
الدعوة ، ونحوه : لم يقبل . على الصحيح من المذهب .
وقيل : يقبل .

وأطلقهما في النظم .

قوله ﴿ وَإِنْ فَسَّرَهُ بِكَلْبٍ أَوْ حَدَّ قَذْفٍ ﴾

يعنى : المقر .

﴿ فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

إذا فسر به كلب : فقيه وجهان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والسكافي ،
والهادي ، والمغني ، والتلخيص ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجي ، والنظم ،
والرعايتين ، والحاوي ، وتجريد العناية ، وشرح الوجيز ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لا يقبل .

صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والجرد للقاضى .

والوجه الثانى : يقبل .

جزم به في المنور ، وتذكرة ابن عبدوس .

تنبيه

محل الخلاف : فى الكلب المباح نفعه .

فأما إن كان غير مباح النفع : لم يقبل تفسيره به عند الأصحاب .

قطع به الأكثر .

وأطلق فى التبصرة : الخلاف فى الكلب والخنزير ، كما تقدم عنه .

فأمر

مثل ذلك فى الحكم : لو فسر به بجلد ميتة ، تنجس بموتها .

قال فى الرعاية الكبرى : قبل دبهه وبعده .

وقيل : وقلنا : لا يطهر .

وقال فى الصغرى : قبل دبهه وبعده ، وقلنا : لا يطهر . من غير حكاية قول .

وأما إذا فسر به بحد قذف : فأطلق المصنف فى قبوله به وجهين .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب ، والهادى ،

والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وتجريد العناية .

أمرهما : يقبل .

وهو المذهب .

جزم به فى الكافى ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وجزم به في البلغة في الوارث . فغيره أولى .
وصححه في المغنى ، والشرح .

وقدمه شارح الوجيز .

قال في النكت : قطع بعضهم بالقبول .

والوجه الثاني : لا يقبل تفسيره به .

وجزم به في الوجيز، ومنتخب الأدمى.

وقال في النكت : وينبغي أن يكون الخلاف فيه مبنياً على الخلاف في كونه حقاً لله تعالى .

فأما إن قلنا : إنه حق للآدمي : قبل وإلا فلا .

فائدة من قبله لا يفكها في الماء

لو قال « له على بعض العشرة » فله تفسيره بما شاء منها .

وإن قال « شطرها » فهو نصفها .

وقيل : ما شاء .

ذكره في الرعاية .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ «غَصِبْتُ مِنْهُ شَيْئًا» ثُمَّ فَسَّرَهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ وَلَدِهِ :
لَمْ يُقْبَلْ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ،

والشرح ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وجزم به في المنور ، والنظم ، والفروع : في نفسه . واقتصروا عليه

وقیل : یقیناً تفسیرہ بولده .

وأطلقتهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير : في الولد .
وجزموا بعدم القبول في النفس أيضاً

فوائدها . إصداها

لو فسر به بخمر ونحوه : قبل . على الصحيح من المذهب .
وقال في المغني : قبل تفسيره بما يباح نفعه .
وقال في السكافي : هي كالتى قبلها .
قال الأزجى : إن كان المقر له مسلماً : لزمه إراقة الخمر ، وقتل الخنزير .

الثانية

لو قال « غصبتك » قبل تفسيره بحبسه وسجنه .
على الصحيح من المذهب .
وقال في السكافي : لا يلزمه شيء . لأنه قد يغضبه نفسه .
وذكر الأزجى : أنه إن قال « غصبتك » ولم يقل شيئاً : يقبل بنفسه وولده
عند القاضى .
قال : وعندى لا يقبل . لأن الغصب حكم شرعى . فلا يقبل إلا بما هو
ملتزم شرعاً .

وذكره في مكان آخر عن ابن عقيل

الثالثة

لو قال « له على مال » قبل تفسيره بأقل ممتول . والأشبه : وبأم ولد .
قاله في التلخيص ، والفروع . واقتصرأ عليه . لأنها مال ، كالقن .
وقدمه في الرعاية .

وقال : قلت : ويحتمل رده .

قوله « وَإِنْ قَالَ « عَلَى مَالٍ عَظِيمٍ » أَوْ « خَطِيرٍ » أَوْ « كَثِيرٍ »

أَوْ « جَلِيلٌ » قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ .
هذا المذهب .

وعليه الأصحاب .

قال في التلخيص : قبل عند أصحابنا

وجزم به في الهداية ، والمنور ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادى ، والسكافى ، والمحور ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ،
والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

ويحتمل أن يزيد شيئاً ، أو يبين وجه الكثرة .

قال في الفروع : ويتوجه العرف ، وإن لم ينضبط ، كإسیر اللقطة والدم
الفاحش .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يرجع إلى عرف المتكلم . فيحمل مطلق
كلامه على أقل محتملاته .

ويحتمل أنه إن أراد عظمه عنده - لقلة مال أو خسة نفسه - قبل تفسيره
بالقليل ، وإلا فلا .

قال في النكت : وهو معنى قول ابن عبد القوى في نظمه . انتهى .

واختار ابن عقيل في مال عظيم : أنه يلزمه نصاب السرقة .

وقال « خطير » و « نفيس » صفة لا يجوز إلغاؤها كـ « سليم » .

وقال : في « عزيز » يقبل في الأثمان الثقال ، أو المتعذر وجوده . لأنه
العرف .

ولهذا اعتبر أصحابنا المقاصد والعرف في الأيمان ولا فرق .

قال : وإن قال « عظيم عند الله » قبل بالقليل . وإن قال « عظيم عندي »

احتمل كذلك . واحتمل يعتبر حاله .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ «لَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٌ» قَبْلَ تَقْسِيرِهَا بِثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا﴾ .

وهذا المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب .

كقوله «له على دراهم» ولم يقل كثيرة . نص عليه .

وقال في الفروع : ويتوجه يلزمه في المسألة الأولى - فوق عشرة . لأنه الافة .

وقال ابن عقيل : لا بد لكثرة من زيادة ولو درهم ، إذ لا حد للوضع .

قال في الفروع : كذا قال

وفي المذهب لابن الجوزي : احتمال يلزمه تسعة . لأنه أكثر القليل .

وقال في الفروع : ويتوجه وجه في قوله «على دراهم» يلزمه فوق عشرة .

فائفة

لو فسر ذلك بما يوزن بالدرهم عادة - كإبريسم وزعفران ونحوهما - ففي قبوله احتمالان .

وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا يقبل بذلك .

اختاره القاضي .

قلت : وهو الصواب .

والثاني : يقبل به .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ «لَهُ عَلَى كَذَا دِرْهَمٍ» أَوْ «كَذَا وَكَذَا» أَوْ «كَذَا

كَذَا دِرْهَمٍ» بِالرَّفْعِ : لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ﴾ .

إذا قال «له على كذا درهم» أو «كذا كذا درهم» بالرفع فيهما : لزمه درهم . بلا نزاع أعلمه .

وكذلك لو قال « كذا كذا درهما » بالنصب .

ويأتى « لو قال : كذا أو كذا درهما بالنصب » فى كلام المصنف .

وإن قال « كذا وكذا درهم » بالرفع : لزمه درهم .

على الصحيح من المذهب .

جزم به فى المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبجى ، والوجيز ، وشرحه ، والمنور ،

ومتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

واختاره ابن حامد أيضاً .

وقيل : يلزمه درهم . وبعض آخر يفسره .

وقيل : يلزمه درهماً .

واختاره أبو الحسن التيمى أيضاً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ بِالْخَفْضِ : لَزِمَهُ بَعْضُ دَرَاهِمٍ ، يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِهِ

إِلَيْهِ ﴾ .

يعنى : لو قال « له على كذا درهم » أو « كذا وكذا درهم » أو « كذا

كذا درهم » بالخفض .

وهو المذهب .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وقيل : يلزمه درهم

اختاره القاضى .

وقيل : إن كرر الواو : لزمه درهم .

وبعض آخر يرجع فى تفسيره إليه .

فائدة

لو قال ذلك . ووقف عليه : فحكمه حكم ما لو قاله بالخفض .
 جزم به في الفروع . وقال المصنف : يقبل تفسيره ببعض درهم .
 وعند القاضي : يلزمه درهم .
 وقال في النكت : ويتوجه موافقة الأول في العالم بالعربية ، وموافقة الثاني في الجاهل بها .
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « كَذَا دِرْهَمًا » بِالنَّصْبِ : لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ﴾ .
 وهو المذهب .
 وعليه جماهير الأصحاب .
 وقطع به الأكثرون .
 وقال في الفروع : ويتوجه في عربي يلزمه أحد عشر درهما . لأنه أقل عدد يميزه .

وعلى هذا القياس في جاهل العرف .
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » بِالنَّصْبِ : فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ :
 يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ ﴾ .

كما اختاره في الرفع .
 وهو المذهب هنا أيضاً .
 اختاره ابن عبدوس في تذكرته .
 وجزم به في المنور ، وغيره .
 وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاروى الصغير ،
 والفروع ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، في موضع من كلامه .
 واختاره القاضي أيضاً .
 ذكره المصنف والشارح .
 وقال أبو الحسن التميمي : يلزمه درهمان .
 كما اختاره في الرفع .
 وقدمه في الرعاية في موضع آخر .
 وكذا في الخفض . فإنه مرة قدم : أنه يلزمه بعض درهم .
 وفي موضع آخر قدم : أنه يلزمه درهم . وبعض آخر .
 اللهم إلا أن تكون النسخة مغلوطة .
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .
 وقيل : يلزمه درهم ، وبعض آخر .
 وأطلقهن في المغني ، والشرح .
 وقيل : يلزمه هنا درهمان . ويلزمه فيما إذا قال بالرفع : درهم .
 واختار في المحرر : أنه يلزمه درهم في ذلك كله . إذا كان لا يعرف العربية .
 قلت : وهو الصواب .
 وتقدم قريباً كلام صاحب الفروع .
 قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ » رُجِعَ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ . فَإِنْ
 فَسَّرَهُ بِأَجْنَسٍ : قُبِلَ مِنْهُ ﴾ .
 بلا نزاع .
 لكن لو فسره بنحو كلاب ، ففيه وجهان .
 وأطلقهما في الفروع .
 وصحح ابن أبي المجد في مصنفه : أنه لا يقبل تفسيره بغير المال .

قلت : ظاهر كلام الأصحاب : يقبل تفسيره بذلك .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَدِرْهَمٍ » أَوْ « أَلْفٌ وَدِينَارٌ »
أَوْ « أَلْفٌ وَثَوْبٌ » أَوْ « فَرَسٌ » أَوْ « دِرْهَمٌ وَأَلْفٌ » أَوْ « دِينَارٌ
وَأَلْفٌ » فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ وَالْقَاضِي : الْأَلْفُ مِنْ جِنْسٍ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ .
وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب ، في غير المسكيل والموزون .
وقال التميمي ، وأبو الخطاب : يرجع في تفسير الألف إليه .
فلا يصح البيع به .

وقيل : يرجع في تفسيره إليه مع العطف .
ذكره في الفروع .
وذكر الأزجي : أنه بلا عطف لا يفسره باتفاق الأصحاب .

وقال : مع العطف لابد أن يفسر الألف بقيمة شيء ، إذا خرج منها الدرهم
بقي أكثر من درهم .
قال في الفروع : كذا قال .

فأمة

مثل ذلك في الحكم « له على درهم ونصف » .
على الصحيح من المذهب
وقال في الرعاية : لو قال « له على درهم ونصف » فهو من درهم .

وقيل : له تفسيره بغيره .

وقيل : فيه وجهان ، كائة ودرهم . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا » أَوْ « خَمْسُونَ
وَأَلْفُ دِرْهَمٍ » فَالْجَمِيعُ دَرَاهِمٌ ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدme في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والفروع ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وصححه الشارح ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

﴿ ويحتملُ عَلَى قولِ التَّمِيمِي : أَنَّهُ يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِ الألفِ إِلَيْهِ ﴾ .

قال في الهداية ، والمذهب : احتمل - على قول التميمي - أن يلزمه خمسون

درهما . ويرجع في تفسير الألف إليه .

واحتمل أن يكون الجميع دراهم .

زاد في الهداية ، فقال : لأنه ذكر الدراهم للإيجاب . ولم يذكره للتفسير .

وذكر الدرهم بعد الخمسين للتفسير . ولهذا لا يجب له زيادة على ألف وخمسين .

ووجب بقوله : درهم زيادة على الألف . انتهى .

قال في المحرر - بعد ذكر المسائل كلها - وقال التميمي : يرجع إلى تفسيره

مع العطف ، دون التمييز والإضافة . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى أَلْفٍ إِلَّا دِرْهَمًا » فَالْجَمِيعُ دَرَاهِمٌ ﴾ .

هذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدme في النظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يرجع في تفسيرها إليه .

والخلاف هنا كاخلاف في التي قبلها .

وقال الأزرعى : إن فسر الألف بجوز أو بيض ، فإنه يخرج منها بقيمة الدرهم فإن بقي منها أكثر من النصف : صح الاستثناء ، وإن لم يبق منها النصف فاحتمالان .

أمرهما : يبطل الاستثناء . ويلزمه ما فسر به ، كأنه قال « له عندى درهم ، إلا درهم » .

والثاني : يطالب بتفسير آخر ، بحيث يخرج قيمة الدرهم ، ويبقى من المستثنى أكثر من النصف .

قال : وكذا قوله « درهم إلا ألف » فيقال له « فسر » بحيث يبقى من الدرهم أكثر من نصفه على ما بينا .

وكذا « الألف إلا خمسمائة » يفسر الألف والخمسمائة على ما مر . انتهى .

فأمره

لو قال « له اثني عشر درهما ودينار » فإن رفع الدينار : فواحد واثني عشر درهما . وإن نصبه نحوى : فمئاة إلا اثني عشر درهما ودنانير . ذكره المصنف في فتاويه .

قوله « وَإِنْ قَالَ لَهُ فِي هَذَا الْعَبْدِ شَرِكٌ » أَوْ « هُوَ شَرِيكِي فِيهِ » أَوْ « هُوَ شَرِكَةٌ يَبْنِيْنَا » رُجِعَ فِي تَفْسِيرِ نَصِيبِ الشَّرِيكِ إِلَيْهِ . وكذا قوله « هو لى وله » .

وهذا المذهب في ذلك كله . لا أعلم فيه خلافاً .

قلت : لو قيل : هو بينهما نصفان ، كان له وجه .

ويؤيده قوله تعالى (٤ : ١٢ فهم شركاء في الثالث) .
ثم وجدت صاحب النكت قال : وقيل : يكون بينهما سواء .
نقله ابن عبد القوي ، وعزاه إلى الرعاية .
ولم أره فيها .

فأمرنا . إحداهما
لو قال « له في هذا العبد سهم » رجع في تفسيره إليه .
على الصحيح من المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب .

وعند القاضي : له سدسه ، كالوصية .
جزم به في الوجيز .
ولو قال « له في هذا العبد ألف » قيل له : فسر . فإن فسر به بأنه رهنه
عنده بالألف ، فقبل : تفسيره بذلك كجنايته . وكقوله « تقدم في ثمنه » أو
« اشترى ربه بالألف » أو « له فيه شرك » .
وقيل : لا يقبل . لأن حقه في الذمة .
وأطلقهما في الفروع .

الثانية

لو قال لعبيده « إن أقررت بك لزيد ، فأنت حر قبل إقرارى » فأقر به
لزيد : صح الإقرار دون العتق .
وإن قال « فأنت حر ساعة إقرارى » لم يصح الإقرار ولا العتق .
قاله في الرعاية الكبرى .
وتقدم في أواخر « باب الشروط في البيع » لو علق عتق عبده على بيعه ،
محرراً .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَى أَكْثَرُ مِنْ مَالِ فُلَانٍ﴾ قِيلَ لَهُ :
« فُسِّرَهُ » فَإِنْ فُسِّرَهُ بِأَكْثَرِ مِنْهُ قَدَرًا : قَبْلَ وَإِنْ قُلَّ ﴿
بلا نزاع .

﴿وَإِنْ قَالَ «أَرَدْتُ أَكْثَرَ بَقَاءٍ وَنَفْعًا ، لَأَنَّ الْحَلَالَ أَتَقَعُ مِنَ
الْحَرَامِ» قَبْلَ مَعَ يَمِينِهِ سِوَاهُ عِلْمِ مَالِ فُلَانٍ أَوْ جِهَلَهُ ، ذَكَرَ قَدْرَهُ
أَوْ لَمْ يَذْكُرْهُ﴾ .

هذا المذهب .

وعليه الأصحاب .

قال في السكافي ، والمغني ، والشرح : هذا قول أصحابنا .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ،
والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والرايعتين ، والفروع ، وغيرهم .

﴿وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ أَكْثَرُ مِنْهُ قَدَرًا بِكُلِّ حَالٍ﴾ ولو بحجة بر .

قال في السكافي : والأولى أنه يلزمه أكثر منه قدرًا . لأنه ظاهر اللفظ

السابق إلى الفهم .

قال الناظم : ورد المصنف قول الأصحاب .

وقيل : يلزمه أكثر منه قدرًا ، مع علمه به فقط .

قوله ﴿وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنًا . فَقَالَ «لِفُلَانٍ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ مَالِكَ»

وَقَالَ «أَرَدْتُ التَّهَرَّى» لَزِمَهُ حَقُّ لِهَمَّا ، يُرْجَعُ فِي تَفْسِيرِهِ إِلَيْهِ ، فِي

أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴿ .

وهو المذهب .

قال في النكت : هو الراجح عند جماعة . وهو أولى . انتهى .
 وجزم به في الوجيز ، والمنور .
 وصححه في النظم ، وتصحيح الحرر .
 وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، وشرح الوجيز .
 وقال ابن منبج في شرحه : وهو أولى .
 وفي الآخر : لا يلزمه شيء .
 وأطلقهما في الحرر ، والشرح ، والحاوي .

فائدة

لو قال « لى عليك ألف » فقال « أكثر » لم يلزمه عند القاضي أكثر .
 ويفسره .

وخالفه المصنف .

قال في الفروع : وهو أظهر .

قلت : وهو الصواب .

قوله « إِذَا قَالَ « لَهُ عَلَى مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةٍ » لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ »
 لا أعلم فيه خلافا .

وقوله « وَإِنْ قَالَ « مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ » لَزِمَهُ تِسْعَةٌ » .
 هذا المذهب .

صححه في القواعد الأصولية .

قال في النكت : وهو الراجح في المذهب .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والفروع ، والحرر ، وغيرهم .

ويحتمل أن يلزمه عشرة . على قوله كقول رسول الله : « ثلثتنا نزل الله » .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

ذكرها في الفروع ، وغيره .

وذكره في المحرر وغيره قولاً .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن قياس هذا القول : يلزمه أحد عشر .

لأنه واحد وعشرة . والعطف يقتضى التفاضل . انتهى .

وقيل : يلزمه ثمانية .

جزم به ابن شهاب .

وقال : لأن معناه ما بعد الواحد .

قال الأزجي : كالبيع .

وأطلقهن في الشرح ، والتلخيص .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ينبغي في هذه المسائل أن يجمع ما بين

الطرفين من الأعداد .

فإذا قال « من واحد إلى عشرة » لزمه خمسة وخمسون إن أدخلنا الطرفين ،

وخمسة وأربعون إن أدخلنا المبتدأ فقط ، وأربعة وأربعون إن أخرجناها .

وما قاله - رحمه الله - ظاهر على قاعدته إن كان ذلك عرف المتكلم . فإنه

يعتبر في الإقرار عرف المتكلم . ونزله على أقل محتملاته .

والأصحاب قالوا : يلزمه خمسة وخمسون إن أراد مجموع الأعداد .

وطريق ذلك : أن تزيد أول العدد - وهو واحد - على العشرة ، وتضربها

في نصف العشرة - وهو خمسة - فما بلغ : فهو الجواب .

وقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : ويحتمل - على القول بتسعة - أن

يلزمه خمسة وأربعون . وعلى الثانية : أنه يلزمه أربعة وأربعون . وهو أظهر .

ولسكن المصنف تابع المعنى واقتصر على خمسة وخمسين .
والتميز يع يقتضى ما قلناه . انتهى .

فوائد الأولى

لو قال « له على ما بين درهم إلى عشرة » لزمه تسعة .
على الأصح من المذهب .
نصره القاضى ، وغيره .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : يلزمه عشرة .
قدمه فى الرايعتين ، والحاوى .
وقيل : ثمانية ، كالمسألة التى قبلها سواء ، عند الأصحاب .
وأطلقهن شارح الوجيز .
وقيل : فيها روايتان . وهما لزوم تسعة وعشرة .
وقال فى الفروع : ويتوجه هنا : يلزمه ثمانية .
قال فى النكت : والأولى أن يقال فيها : ما قطع به فى السكافى . وهو ثمانية .
لأنه المفهوم من هذا اللفظ .

وليس هنا ابتداء غاية . وانتهاء الغاية فرع على ثبوت ابتدائها .
فكأنه قال « ما بين كذا وبين كذا » ولو كانت هنا « إلى » لانتهاء
الغاية فما بعدها لا يدخل فيما قبلها . على المذهب .
قال أبو الخطاب : وهو الأشبه عندى . انتهى .
فتلخص طريقتان :
أمرهما : أنها كالتى قبلها .

وهي طريقة الأكثرين .
والثاني : يلزمه هنا ثمانية ، وإن ألزمناه هناك تسعة أو عشرة . وهو أولى .

الثانية

لو قال « له عندى ما بين عشرة إلى عشرين » أو « من عشرة إلى عشرين »
لزمه تسعة عشر ، على القول الأول . وعشرون على القول الثاني .
قال في المحرر ومن تابعه : وقياس الثالث يلزمه تسعة .
وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - قياس الثاني : أن يلزمه ثلاثون ، بناء
على أنه يلزمه في المسألة الأولى أحد عشر .

الثالثة

لو قال « له ما بين هذا الحائط إلى هذه الحائط » فقال في النسكت :
كلامهم يقتضى : أنه على الخلاف في التي قبلها .
وذكر القاضى في الجامع الكبير : أن الحائطين لا يدخلان في الإقرار .
وجعله محل وفاق في حجة زفر .
وفرق بأن العدد لا بد له من ابتداء ينبئ عليه .
وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : كلام القاضى ، ولم يزد عليه .

الرابعة

لو قال « له على ما بين كُرٍّ شعير إلى كُرٍّ حنطة » لزمه كُرٍّ شعير ، وكُرٍّ
حنطة ، إلا قفيز شعير ، على قياس المسألة التي قبلها .
ذكره القاضى ، وأصحابه .
قال في المستوعب : قال القاضى في الجامع : هو مبني على ما تقدم : إن قلنا :
يلزمه هناك عشرة . لزمه هنا كُرٍّ . وإن قلنا : يلزمه تسعة : لزمه كُرٍّ حنطة .
وكُرٍّ شعير إلا قفيزاً شعيراً .

وقال في التلخيص : قال أصحابنا : يتخرج على الروایتين ، إن قلنا : يلزمه عشرة : لزمه السكران . وإن قلنا : يلزمه تسعة : لزمه كران إلا قفيز شعير . انتهى .
وقال في الرعاية : لزمه السكران .

وقيل : إلا قفيز شعير ، إن قلنا : يلزمه تسعة .
وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - الذي قدمه في الرعاية : هو قياس الثاني في الأولى . وكذلك هو عند القاضي .

ثم قال : هذا اللفظ ليس بمعود . فإنه إن قال له « على ما بين كر حنطة وكر شعير » فالواجب تفاوت ما بين قيمتهما . وهو قياس الوجه الثالث ، واختيار أبي محمد . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ فَوْقَ دِرْهَمٍ ، أَوْ تَحْتَ دِرْهَمٍ ، أَوْ فَوْقَهُ ، أَوْ تَحْتَهُ ، أَوْ قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ مَعَهُ دِرْهَمٌ ، أَوْ دِرْهَمٌ ، أَوْ دِرْهَمٌ ، أَوْ دِرْهَمٌ بَلْ دِرْهَمَانِ ، أَوْ دِرْهَمَانِ . بَلْ دِرْهَمٌ » لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ ﴾ إذا قال « له على درهم فوق درهم ، أو تحت درهم ، أو مع درهم ، أو فوقه ، أو تحته ، أو معه درهم » لزمه درهمان .

على الصحيح من المذهب .

قال في النكت : قطع به غير واحد .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتهى

الأدنى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

قال في التلخيص : أصحهما درهمان .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يلزمه درهم .

وقدمه ابن رزين في شرحه .

وأطلقهما في النظم ، وشرح الوجيز .
قال القاضى : إذا قال « له على درهم فوق درهم ، أو تحت درهم ، أو معه درهم ، أو مع درهم » لزمه درهم .

وقطع في الكافي : أنه يلزمه في قوله « درهم مع درهم » درهمان .
وحكى الوجهين في « فوق » و « تحت » .

قال في النكت : وفيه نظر .

وإن قال « درهم قبله ، أو بعده درهم » لزمه درهمان .
وهذا المذهب .

وعليه الأصحاب .

وذكر في الرعاية « في درهم قبل درهم ، أو بعد درهم » احتمالين .
قال في النكت : كذا ذكر .

قال ابن عبد القوى : لا أدرى ما الفرق بين « درهم قبله درهم ، أو بعده درهم » في لزومه درهمين ، وجهاً واحداً ، وبين « درهم فوق درهم » ونحوه في لزومه درهماً في أحد الوجهين . لأن نسبة الزمان والمكان إلى نظره فيهما نسبة واحدة . انتهى .

قال في الفروع : وقيل في « له درهم قبل درهم أو بعد درهم » احتمالان .
ومراده بذلك صاحب الرعاية .

وإن قال « درهم بل درهمان » لزمه درهمان .

على الصحيح من المذهب .

ونص عليه في الطلاق .

وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز
وشرح ابن رزين ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وجزم ابن رزين في نهايته بأنه يلزمه ثلاثة .

وإن قال « درهم ودرهم » لزمه درهمان .

لا أعلم فيه خلافاً .

وإن قال « درهم ، ودرهم ، ودرهم » وأطلق : لزمه ثلاثة . لأنه الظاهر .

قاله في التلخيص .

وقال : ومن أصحابنا من قال « درهمان » لأنه اليقين ، والثالث محتمل .

وقال في القاعدة التاسعة والخمسين بعد المائة : فهل يلزمه درهمان أو ثلاثة ؟

على وجهين .

ذكرهما أبو بكر في الشافي .

ونزلها صاحب التلخيص على تعارض الأصل والظاهر . فإن الظاهر : عطف

الثالث على الثاني . انتهى .

وجزم في السكافي ، وغيره : بأنه يلزمه ثلاثة مع الإطلاق .

وقال ابن رزين : يلزمه ثلاثة .

وقيل : إن قال « أردت بالثالث تأكيد الثاني وثبوتة » قبل . وفيه ضعف .

انتهى .

وقدم في الفروع ، وغيره : أنه يلزمه ثلاثة مع الإطلاق .

ويأتي قريباً : إذا أراد تأكيد الثاني بالثالث .

قوله « وَإِنْ قَالَ « دَرَاهِمٌ ، بَلْ دَرَاهِمٌ ، أَوْ دَرَاهِمٌ ، لَكِنْ دَرَاهِمٌ »

فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَرَاهِمٌ أَوْ دَرَاهِمَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . ذَكَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ » .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منبجى ، والنظم .

أمرهم : يلزمه درهم .

وهو المذهب .

صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنتخب .

وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثانى : يلزمه درهم .

جزم به في المنور .

وقدمه ابن رزين في شرحه .

وحكماهما في التلخيص عن أبى بكر .

وقال في الترغيب : فى « درهم ، بل درهم » روايتان .

فوائد

لو قال « له على درهم ، فدرهم » لزمه درهمان .

على الصحيح من المذهب .

وقيل : درهم فقط .

وقال فى الرعاية : وهو بعيد .

فعلى المذهب : لو نوى « فدرهم لازم لى » أو كرر بعطف ثلاثا ، ولم يغير

حروف العطف ، أو قال « له درهم درهم درهم » ونوى بالثالث تأكيد الثانى .

- وقيل : أو أطلق بلا عطف - فقيل : يقبل منه ذلك . فيلزمه درهمان .

قال فى التلخيص ، والبلغة : ولو قال « درهم ، ودرهم ، ودرهم » وأراد

بالثالث : تكرار الثانى وتوكيده : قبل . وإن أراد تكرار الأول : لم يقبل ،

لدخول الفاصل .

وقال في القواعد الأصولية : إذا قال « له على درهم ، ودرهم ، ودرهم »
وأراد بالثالث : تأكيد الثاني ، فهل يقبل منه ذلك ؟ فيه وجهان .
أحدهما : لا يقبل .

قاله القاضى فى الجامع الكبير . وفرق بينه وبين الطلاق .
والثانى : يقبل .

قاله فى التلخيص . انتهى .
وقيل : لا يقبل منه ذلك . فيلزمه ثلاثة .
وقدme فى السكافى ، وابن رزىن فى شرحه .
وأطلقهما فى الفروع .

وقال فى الرعاية : يلزمه ثلاثة فى المسألة الثانية والثالثة .
ثم قال : فإن أراد بالثالث : تكرار الثانى وتوكيده : صدق ووجب اثنان .
ورجح المصنف - فى المعنى - : أنه لا يقبل لو نوى « فدرهم لازم لى » وكذا
فى الثانية .

ورجحه فى السكافى فى الثانية .
وإن غاير حروف العطف ، ونوى بالثالث تأكيد الأول : لم يقبل .
على الصحيح من المذهب ، للمعايرة وللفاصل .
وأطلق الأرجح احتمالين .

قال : ويحتمل الفرق بين الطلاق والإقرار . فإن الإقرار إخبار ، والطلاق
إنشاء .

قال : والمذهب : أنهما سواء . إن صح صح فى الكل ، وإلا فلا .
وذكر قولاً فى « درهم فققيز » أنه يلزم الدرهم . لأنه يحتمل : فققيز بر
خير منه .

قال في الفروع : كذا قال .
فيتوجه مثله في الواو وغيرها .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « قَفِيزُ حِنْطَةٍ ، بَلْ قَالَ قَفِيزُ شَعِيرٍ ، أَوْ دِرْهَمٌ .
بَلْ دِينَارٌ » لَزِمَاهُ مَعًا » .

هذا المذهب .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته .
قال في النسكت : قطع به أكثر الأصحاب .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والسكافي ، والهادي ،
والتلخيص ، والمحزر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتهج
الأدنى ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .
وقيل : يلزمه الشعير والدينار فقط .
قال في النسكت : ومقتضى كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله : قبول قوله
في الإضراب مع الاتصال فقط .

ثم قال : فقد ظهر من هذا - وبما قبله - هل يقال : لا يقبل الإضراب مطلقاً ؟
وهو المذهب . أو يقبل مطلقاً ؟ أو يقبل مع الاتصال فقط ؟ أو يقبل مع الاتصال
إضرابه عن البعض ؟ فيه أقوال .

وقول خامس - وهو ما حكاه في المستوعب - يقبل مع تغاير الجنس ، لا مع
اتحاده . لأن انتقاله إلى جنس آخر قرينة على صدقه . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « دِرْهَمٌ فِي دِينَارٍ » لَزِمَهُ دِرْهَمٌ » .
بلا نزاع .

لكن إن فسرہ بالسلم ، فصدقه : بطل إن تفرقا عن المجلس .

وإن قال « درهم رهننت به الدينار عنده » ففيه الخلاف المتقدم .
فائدة

مثل ذلك في الحكم : لو قال « درهم في ثوب » وفسره بالسلم .
فإن قال « في ثوب اشتريته منه إلى سنة ، فصدقه » بطل إقراره .
وإن كذبه المقر له : فالقول قوله مع يمينه . وكذا الدرهم .
وإن قال « ثوب قبضته في درهم إلى شهر » فالثوب مال السلم أقر بقبضه .
فيلزمه الدرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ » لَزِمَهُ دِرْهَمٌ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
الْحِسَابَ ، فَيَلْزِمُهُ عَشْرَةٌ ﴾ .
أو يريد الجمع ، فيلزمه أحد عشر .

وقال في الفروع - بعد قوله درهم في دينار - وكذا درهم في عشرة .
فإن خالفه عرف في لزومه بمقتضاه : وجهان . ويعمل بنية حساب .
ويتوجه في جاهل الوجهان ، وبنية جمع ، ومن حاسب . وفيه احتمالان .
انتهى .

وصحح ابن أبي المجد لزوم مقتضى العرف أو الحساب ، إذا كان عارفاً به .
قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ « لَهُ عِنْدِي تَمْرٌ فِي جِرَابٍ » أَوْ « سَكِينٌ فِي
قِرَابٍ » أَوْ « ثَوْبٌ فِي مَنَدِيلٍ » أَوْ « عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ » أَوْ « دَابَّةٌ
عَلَيْهَا سَرْجٌ » فَهَلْ يَسْكُونُ مُقَرَّراً بِالظَّرْفِ وَالْعِمَامَةِ وَالسَّرْجِ ؟ عَلَى
وَجْهَيْنِ ﴾ .

وكذا قوله « له رأس وأكارع في شاة » أو « نوى في تمر » .
ذكره في القواعد .

وأطلق الخلاف في ذلك في الحرز، والشرح، وشرح ابن منبج، والنظم،
والرايعتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

قال في الرايعتين، والحاوي: وإن قال «له عندي تمر في جراب» أو
«سيف في قراب» أو «ثوب في منديل» أو «زيت في جرة» أو «جراب
فيه تمر» أو «قراب فيه سيف» أو «منديل فيها ثوب» أو «كيس فيه دراهم»
أو «جرة فيها زيت» أو «عبد عليه عمامة» أو «دابة عليها سرج» أو
«مسرجة» أو «فص في خاتم» فهو مقر بالأول.

وفي الثاني: وجهان.

وقيل: إن قدم المظروف، فهو مقر به. وإن أخره: فهو مقر بالظرف وحده.
قال في الرعاية الكبرى: وقيل: في الكل خلاف. انتهى.

أمرهما: لا يكون مقراً بذلك.

وهو المذهب.

قال في القاعدة الخامسة والعشرين: أشهرهما يكون مقراً بالمظروف دون ظرفه
وهو قول ابن حامد، والقاضي، وأصحابه. انتهى.

وقاله أيضاً في النكت.

وصححه في التصحيح.

وجزم به في الوجيز، والمنور، ومنتخب الأدمي، وغيرهم.

والوجه الثاني: يكون مقراً به أيضاً.

قال ابن عبدوس في تذكرته: فهو مقر بالأول والثاني، إلا إن حلف
«ما قصدته» انتهى.

وقال في الخلاصة: لو قال «له عندي سيف في قراب» لم يكن إقراراً بالقراب.
وفيه احتمال.

ولو قال « سيف بقراب » كان مقراً بهما ، ومثله « دابة عليها سرج » .
وقال في الهداية ، والمذهب : إن قال « له عندي تمر في جراب » أو « سيف
في قراب » أو « ثوب في منديل » فهو إقرار بالمظروف دون الظرف .
ذكره ابن حامد .

ويحتمل أن يكون إقراراً بهما .
فإن قال « عبد عليه عمامة » أو « دابة عليها سرج » احتمل أن لا يلزمه
العمامة والسرج .

واحتمل أن يلزمه ذلك . انتهى .
واختار المصنف : أنه يكون مقراً بالعمامة والسرج .
قاله في النكت .

ومسألة العمامة رأيتها في المغنى .
وقال في القواعد الفقهية : وفرق بعض المتأخرين بين ما يتصل بظرفه عادة
أو خلقة ، فيكون إقراراً به . دون ما هو منفصل عنه عادة .

قال : ويحتمل التفريق بين أن يكون الثاني تابِعاً للأول . فيكون إقراراً به
« كتمر في جراب » أو « سيف في قراب » وبين أن يكون متبوعاً . فلا يكون
إقراراً به ، كـ « نوى في تمر » و « رأس في شاة » انتهى .

قوله « وَإِنْ قَالَ « لَهُ عِنْدِي خَاتَمٌ فِيهِ فَصٌّ » كَانَ مُقَرًّا بِهِمَا » .
هذا المذهب المقطوع به عند جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : والأشهر لزومهما . لأنه جزؤه .
وجزم به الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الشرح ، وغيره .
وقيل : فيه الوجهان المتقدمان في التي قبلها .

قال الشارح : ويحتمل أن يخرج على الوجهين .

وحكى في السكافي ، والرعاية وغيرهما فيها الوجهين .
وأطلق الطريقين في القواعد الفقهية .
وقال : مثله « جراب فيه تمر » و « قراب فيه سيف » .
قوله « وَإِنْ قَالَ « فَصَّ فِي خَاتَمٍ » احْتَمِلَ وَجْهَيْنِ » .
وأطلقهما في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والشرح ،
والفروع ، والقواعد الفقهية .
أمرهما : لا يكون مقرا بالخاتم .

وهو المذهب .
وصححه في التصحيح .
قال في القواعد : هذا المشهور .
واختاره ابن حامد ، والقاضي ، وأصحابه .
وقاله في النكت .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
والوجه الثاني : يكون مقرا بهما .
قال ابن عبدوس في تذكرته : فهو مقر بالأول والثاني ، إلا إن حلف
« ما قصدته » .

واعلم أن هذه المسألة عند الأصحاب مثل قوله « عندي تمر في جراب » أو
« سكين في قراب » ونحوهما - المسألة الأولى : خلافا ومذهباً .

فوائد

منها : لو قال « له عندي دار مفروشة » لم يلزمه الفرش .
على الصحيح من المذهب .

جزم به في الترغيب ، والرعاية ، والوجيز .

وقدمه في شرحه .

وقيل : يكون مقرا بالفراش أيضاً .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع .

ومنها : لو قال « له عندى عبد بهامة » أو « بهامته » أو « دابة بسرج »

أو « بسرجها » أو « سيف بقراب » أو « بقرابه » أو « دار بقرشها » أو « سفرة

بطعامها » أو « سرج مفضض » أو « ثوب مطرز » لزمه ما ذكره . بلا خلاف

أعلمه .

ومنها : لو أقر بخاتم . ثم جاء بخاتم فيه فص ، وقال « ما أردت الفص » .

احتمل وجهين .

أظهرهما : دخوله . لشمول الاسم .

قاله في التلخيص .

وقال : لو قال « له عندى جارية » فهل يدخل الجنين في الإقرار إذا كانت

حاملًا ؟ يحتمل وجهين .

وأطلقهما في الفروع .

ذكرهما في أوائل « كتاب العتق » .

فقال : وإن أقر بالأُم فاحتملان في دخول الجنين .

وذكر الأزجى وجهين .

وأطلقهما في الرعاية .

ومنها : لو قال « له عندى جنين في دابة » أو « في جارية » أو « له دابة في

بيت » لم يكن مقراً بالدابة والجارية والبيت .

ومنها : لو قال « غصبت منه ثوباً في منديل » أو « زيتك في زق » ونحوه .
ففيه الوجهان المتقدمان .

وأطلقهما في الفروع .

قال في النكت : ومن العجب : حكاية بعض المتأخرين : أنهما يلزمانه .
وأنه محل وفاق .

واختار الشيخ تقي الدين - رحمه الله - : التفرقة بين المسألتين .

فإنه قال : فرق بين أن يقول « غصبت » أو « أخذت منه ثوباً في منديل »
وبين أن يقول « له عندي ثوب في منديل » فإن الأول يقتضي : أن يكون
موصوفاً بكونه في المنديل وقت الأخذ . وهذا لا يكون إلا وكلاهما منصوب .
بخلاف قوله « له عندي » فإنه يقتضي : أن يكون فيه وقت الإقرار . وهذا
لا يوجب كونه له . انتهى .

ومنها : لو أقر له بنخلة ، لم يكن مقراً بأرضها . وليس لرب الأرض قلعها .
ومررتها للمقر له .

وفي الانتصار : احتمال أنها كالبيع .

يعنى : إن كان لها ثمر بادٍ : فهي للمقر دون المقر له .

قال الإمام أحمد - رحمه الله - : فيمن أقر بها : هي له بأصلها .

قال في الانتصار : فيحتمل أنه أراد أرضها . ويحتمل : لا . وعلى الوجهين
يخرج : هل له إعادة غيرها . أم لا ؟ .

والوجه الثاني : اختاره أبو إسحاق .

قال أبو الوفاء : والبيع مثله .

قال في الفروع : كذا قال .

يعنى : عن صاحب الانتصار ، لذكره : أن كلام الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - يحتمل وجهين .

قال : ورواية مهنأ هي له بأصلها .

فإن ماتت أو سقطت : لم يكن له موضعها .

يرد ما قاله فى الانتصار من أحد الاحتمالين .

ومنها : لو أقر ببستان : شمل الأشجار .

ولو أقر بشجرة شمل الأغصان .

والله أعلم بالصواب .

وهذا آخر ما تيسر جمعه وتصحيحه .

والله نسأل : أن يجعله خالصاً لوجه الكريم . نافعاً للناس فيه . مصلحاً ما فيه من سقيم .

قد تم - بحمد الله تعالى - وحسن معونته كتاب

الانصاف

فمعرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام الميرزا محمد بن حسن

والحمد لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً على سوابغ نعمائه ، ومقتضى آلائه .

وصلى الله وسلم وبارك على خيرته من خلقه وصفوته من أصفائه : محمد عبده

ورسوله الخاتم وعلى آله الذين تحروا الاهتداء بهديه ، والاستضاءة بشمس سنته

إلى يوم نلقاه .

قَالَ كَلَّا نَافَعَتْ جَامِعَةً

لصفة الروايات المنقولة عن الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه

والأوجه والاحتمالات الواردة عن أصحابه

رحمهم الله تعالى وغفر لنا ولهم وللمؤمنين

للشيخ العلامة

علاء الدين بن الحسن بن علي بن سليمان المترجم

(١) ١٠١٠

جعلها خاتمة كتاب الإنصاف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده المتقين
والمؤمنين من عباده الصالحين

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد بلغنا من كتابه الكريم
الذي هو كتاب الإنصاف

١٠١٠ الإنصاف - ج ١

قال الإمام علاء الدين علي بن سليمان المزدائي السعدي ، بعد آخر « باب الإقرار » الذي ختم به « كتاب الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف » ما نصه :

وقد عَنَّ لي : أن أذكر - هنا - « قاعدة نافعة جامعة » لصفة الروايات المنقولة عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، والأوجه ، والاحتمالات الواردة عن أصحابه ، وأقسام المجتهدين ، ومن يكون منهم أهلاً لتخريج الأوجه والطرق ، وصفة تصحيحهم ، وبيان عيوب التصانيف ، واصطلاحهم فيها ، وأسماء من روي عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه . ونقل عنه الفقه .

فإن طالب العلم لا يسعه الجهل بذلك .

اعلم - وفقني الله وإياك لما يرضيه - أن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه : لم يؤلف كتاباً مستقلاً في الفقه - كما فعله غيره من الأئمة - وإنما أخذ أصحابه ذلك من فتاويه وأجوبته ، وبعض تأليفه ، وأقواله ، وأفعاله .
* فإن ألفاظه : إما صريحة في الحكم بما لا يحتمل غيره ، أو ظاهرة فيه . مع احتمال غيره ، أو محتملة لشئئين فأكثر على السواء .
وقد تقدم معاني ذلك في الخطبة (١) .

(١) صفحة ١٠ ج ١ .

وهذا يدل على شدة حرصهم على تحري اتباع الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأرضاه ، معتقدين أنه كان أحرص على اتباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وكل أتباع إمام كذلك كانوا .
والذي صح عن أئمة الهدى رضي الله عنهم أجمعين : تأكيدهم التحذير من التقليد ، وتشديدهم الوصية بتحري اتباع الرسول المعصوم صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً . والله يوفقنا والمسلمين لهداه الحق بمنه وكرمه .

١ - فكلامة قد يكون صريحاً أو تنبيهاً . كقولنا « أوماً إليه » أو « أشار إليه » أو « دل كلامه عليه » أو « توقف فيه » ونحو ذلك .
* إذا علمت ذلك ، فذهبه :

٢ - ما قاله بدليل ومات قائله به . قاله في الرعاية .
وقال ابن مفلح في أصوله : مذهب الإنسان : ما قاله ، أو جرى مجراه ، من تنبيه أو غيره . انتهى .

٣ - وفيما قاله قبله بدليل يخالفه أوجه : النفي ، والاثبات .
والثالث : إن رجع عنه وإلا فهو مذهبه .
كما يأتي قريباً .

قلت : الصحيح أن الثاني : مذهبه .
اختاره في التمهيد ، والروضة ، والعمدة ، وغيرهم .
وقد مر في الرعاية ، وغيره .

وقال في الرعاية : وقيل : مذهب كل أحد - عرفاً وعادة - ما اعتقده جزمياً أو ظناً . انتهى .

٤ - فإذا نقل عن الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - قولان صريحان ، مختلفان في وقتين ، وتمذر الجمع . فإن علم التاريخ : فالثاني فقط مذهبه . على الصحيح . وعليه الأكثر .

وقيل : والأول ، إن جهل رجوعه .
اختاره ابن حامد ، وغيره .
وقيل : أو علم .

وتقدم ذلك في الخطبة محرراً مستوفى^(١) .

(١) (ج ١ ص ١٠) .

٥ - فعلى الأول : يحمل عام كلامه على خاصه ، ومطلقه على مقيدته .
فيكون كل واحد منهما مذهبه . وهذا هو الصحيح .
وصححه في آداب المفتي والمستفتي ، والفروع ، وغيرها .
واختاره ابن حامد ، وغيره .

وقيل : لا يحمل . انتهى .
فيعمل بكل واحد منهما في محله ، وفاء باللفظ .

٦ - وإن جهل التاريخ ، فمذهبه : أقر بهما من كتاب أو سنة ، أو إجماع ،
أو أثر ، أو قواعد ، أو عوائده ، أو مقاصده ، أو أدلته .
قال في الرعاية : قلت : إن لم يحمل أول قوله - في مسألة واحدة - مذهباً
له - مع معرفة التاريخ - فيكون هذا الراجح : كالتأخر فيما ذكرنا ، إذا جهل
رجوعه عنه .

قلت : ويحتمل الوقف . لاحتمال تقدم الراجح .
وإن جعلنا أولهما ثم مذهباً له ، فهنا أولى . لجواز أن يكون الراجح
متأخراً . انتهى .

قال في الفروع : فإن جهل ، فمذهبه أقر بهما من الأدلة وقواعده . وإن
تساويا نقلاً ودليلاً : فالوقف أولى . قاله في الرعاية .
قال : ويحتمل التخيير إذن والتساقط .

٧ - فإن اتحد حكم القولين - دون الفعل - كإخراج الحقائق وبنات اللبون
عن مائتي بعير ، وكل واجب موسع أو مخير : خير المجتهد بينهما . وله أن يخبر المقلد
بينهما ، إن لم يكن المجتهد حاكماً .

٨ - وإن منعنا تعادل الأمارات - وهو الظاهر عنه - فلا وقف ولا تخيير ،
ولا تساقط أيضاً . ويعمل بالراجح رواة ، أو بكثرة ، أو شهرة ، أو علم ، أو ورع .
ويقدم الأعم على الأورع . قاله في الرعاية .

وتقدم ذلك وغيره في آداب الإفتاء ، في « باب القضاء »^(١) .

٩ - فإن وافق أحد القولين مذهب غيره : فهل الأولى ماوافقه ، أو ماخالفه ؟
يحتمل وجهين . قاله في الرعاية .

قلت : الأولى ماوافقه .

وحكى الخلاف في آداب المفتي عن القاضي حسين من الشافعية .

قال : وهذه التراجيح معتبرة بالنسبة إلى أئمة المذاهب .

وما رجع به الدليل مقدم عندهم . وهو أولى .

١٠ - وإن علم تاريخ أحدهما دون الآخر : فكما لو جهل تاريخهما على الصحيح . ويحتمل الوقف .

١١ - ويخص عام كلامه بخاصه في مسألة واحدة . في أصبح الوجهين . قاله في الفروع .

وقدمه في الرعاية الصغرى .

وصححه في آداب المفتي .

وفي الوجه الآخر : لا يختص .

١٢ - والمقيس على كلامه : مذهبه . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : مذهبه في الأشهر .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وهو مذهب الأثرم ، والخرقي ، وغيرهما .

قاله ابن حامد في تهذيب الأجوبة .

وقيل : لا يكون مذهبه .

قال ابن حامد : قال عامة مشايخنا - مثل الخلال ، وأبي بكر عبد العزيز ،

وأبي علي ، وإبراهيم ، وسائر من شاهدناه - إنه لا يجوز نسبته إليه . وأنكروا

(١) (ج ١١ ص ١٨٧ وما بعدها) .

على الخرقى ما رسمه فى كتابه ، من حيث إنه قاس على قوله . انتهى .

وأطلقهما ابن مفلح فى أصوله . قاله ابن حامد .

١٣ - والمأخوذ أن يفصل . فما كان من جواب له فى أصل يحتوى على

مسائل ، خرج جوابه على بعضها : فإنه جائز أن ينسب إليه بقية مسائل ذلك
حيث القياس . وصوّره صوراً كثيرة .

فأما أن يبتدىء بالقياس فى مسائل لا شبه لها فى أصوله ، ولا يوجد عنه
الأصل من منصوص يبنى عليه ، فذلك غير جائز . انتهى .

وقيل : إن جاز تخصيص الةة ، وإلا فهو مذهبه .

قال فى الرعاية الكبرى : قلت : إن نص عليها ، أو أومأ إليها ، أو علل
الأصل بها : فهو مذهبه ، وإلا فلا . إلا أن تشهد أقواله وأفعاله وأحواله لالةة
المستنبطة بالصحة والتعيين .

وجزم به فى الحاوى .

وهو قريب مما قاله ابن حامد .

وقال فى الرعاية الصغرى - بعد حكاية القولين الأولين - قلت : إن كانت
مستنبطة فلا نقل ولا تخريج . انتهى .

١٤ - فعلى الأول : إن أفقى فى مسألتين متشابهتين يحكمين مختلفين فى

وقتتين : جاز نقل الحكم وتخريجه من كل واحدة إلى الأخرى .

جزم به فى المطلع .

وقدمه فى الرايتين .

واختاره الطوفى فى مختصره فى الأصول وشرحه .

وقال : إذا كان بعد الجد والبحث .

قلت : وكثير من الأصحاب على ذلك .

وقد عمل به المصنف في باب ستر العورة^(١) وغيره .
والصحيح من المذهب : أنه لا يجوز ، كقول الشارع .
ذكره أبو الخطاب في التمهيد وغيره .

وقدمه ابن مفلح في أصوله ، والطوفي في أصوله ، وصاحب الحاوي
الكبير ، وغيرهم .

وجزم به المصنف في الروضة ، كما لو فرق بينهما ، أو منع النقل والتخريج .
قال في الرعايتين ، وآداب المفتي : أو قرب الزمن ، بحيث يظن أنه ذاكر
حكم الأدلة حين أفتى بالثانية .

والمذهب : إجراء الخلاف مطلقاً .

فعلى المذهب : يكون القول المخرج وجهاً لمن خرج به .
وعلى الثانية : يكون رواية مخرجة .

ذكره ابن حمدان ، وغيره .

وأطلقهما في الفروع في الخطبة ، وآداب المفتي .

١٥ - فعلى الجواز : من شرطه : أن لا يقضى إلى خرق الإجماع .

قال في آداب المفتي : أو يدفع ما اتفق عليه الجم الغفير من العلماء ، أو عارضه
نص كتاب أو سنة .

وتقدم ذلك في « باب ستر العورة » مستوفى . وأصله في الخطبة .

وقال في الرعاية ، قلت : وإن علم التاريخ - ولم نجعل أول قوله في مسألة

واحدة مذهباً له - جاز نقل حكم الثانية إلى الأولى في الأقيس . ولا عكس ، إلا

أن نجعل أول قوله في مسألة واحدة مذهباً ، له مع معرفة التاريخ . وإن جهل

التاريخ : جاز نقل حكم أقربهما من كتاب أو سنة أو إجماع ، أو أثر ، أو قواعد

الإمام ونحو ذلك - إلى الأخرى في الأقيس . ولا عكس . إلا أن نجعل أول

قوله في مسألة واحدة مذهباً له ، مع معرفة التاريخ وأولى . لجواز كونها الأخيرة ،
دون الراجعة . انتهى .
وجزم به في آداب المفتي .

١٦ - وإذا توقف الإمام أحمد - رضي الله عنه - في مسألة تشبه مسألتين ،
فأكثر أحكامهما مختلفة : فهل يلحق بالأخف ، أو بالأثقل ، أو بخير المقلد
بينهما ؟ فيه ثلاثة أوجه .
وأطلقهن في الرعاية الكبرى ، وآداب المفتي والمستفتي ، والحاوي الكبير ،
والفروع .

قال في الرعاية ، وآداب المفتي ، والحاوي : الأولى العمل بكل منهما لمن
هو أصلح له .
والأظهر عنه هنا : التخيير .

وقالا : ومع منع تعادل الأمارات .
وهو قول أبي الخطاب .
فلا وقت ، ولا تخيير ، ولا تساقط .

١٧ - وإن أشبهت مسألة واحدة : جاز إلحاقها بها ، إن كان حكمها أرجح
من غيره .

قاله في الرعاية ، والحاوي .
١٨ - وما انفرد به بعض الرواة ، وقوى دليله : فهو مذهبه .

قدمه في الرعايتين ، وآداب المفتي .
واختاره ابن حامد ، وقال : يجب تقديمها على سائر الروايات . لأن الزيادة
من العدل مقبولة في الحديث عند الإمام أحمد رضي الله عنه ، فكيف ؟ والراوى
عنه ثقة ، خبير بما رواه .

وقيل : لا يكون مذهبه . بل مارواه جماعة بخلافه أولى .

واختاره الخلال وصاحبه .
لأن نسبة الخطأ إلى الواحد أولى من نسبته إلى الجماعة . والأصل : اتحاد
الجلس .

قلت : وهذا ضعيف . ولا يلزم من ذلك خطأ الجماعة .
وأطلقهما في الفروع .

١٩ - ومادل عليه كلامه : فهو مذهبه ، إن لم يعارضه أقوى منه .
قاله في الرعايتين ، والفروع ، وآداب المفتي .

٢٠ - وقوله « لا ينبغي » أو « لا يصلح » أو « أستحب » أو « هو قبيح »
أو « لا أراه » للتحريم .
قاله الأصحاب .

قال في الفروع : وقد ذكروا أنه يستحب فراق غير العفيفة . واحتجوا بقول
الإمام أحمد رضي الله عنه : لا ينبغي أن يمسكها .
وسأله أبو طالب : يصلى إلى القبر ، والحمام ، والحش ؟
قال : لا ينبغي أن يكون . لا يصلى إليه .
قلت : فإن كان ؟ قال : يحزبه ^(١) .

ونقل أبو طالب - فيمن قرأ في الأربع كلها بالحمد وسورة ؟ قال : لا ينبغي
أن يفعل .

وقال في رواية الحسن بن حسان - في الإمام يقصر في الأولى ويطول في
الأخيرة - : لا ينبغي ذلك .

(١) لعله يقصد رضي الله عنه - إذا كان المصلى لم يعلم قبل دخوله في الصلاة ،
ثم علم بعد ما صلى . وإلا فصالح الأحاديث ، التي تسكاد تكون متواترة : قاطعة
بامتنزال لعنة الله على من يتخذ القبور مساجد ، فضلا عن الذي يصلى إلى القبر .
أو يجعله في قبلته . والله أعلم .

قال القاضي : كره الإمام أحمد - رضى الله عنه - ذلك ، لمخالفته للسنة .

قال فى الفروع : فدل على خلاف .

٢١ - وقال فى الرعاية : وإن قال « هذا حرام » ثم قال « أكرهه » أو « لا يعجبني » فحرام .

وقيل : يكره .

٢٢ - وفى قوله « أكره » أو « لا يعجبني » أو « لا أحب » أو « لا أستحسنه » أو « يفعل السائل كذا احتياطاً » وجهان .

وأطلقهما فى الفروع .

وأطلقهما فى آداب المفتى ، فى « أكره كذا » أو « لا يعجبني » .

أمرهما : هو للتنزيه .

قدمه فى الرعاية الكبرى ، والحاوى ، فى غير قوله « يفعل السائل كذا احتياطاً » .

وقدمه فى الرعاية الصغرى فى قوله « أكره كذا » أو « لا يعجبني » .

وقال فى الرعاية ، والحاوى : وإن قال « يفعل السائل كذا ، احتياطاً » فهو واجب .

وقيل : مندوب . انتهىوا .

والوجه الثانى : أن ذلك كله للتحريم .

اختاره الخلال ، وصاحبه ، وابن حامد ، فى قوله « أكره كذا » أو « لا يعجبني » .

وقال فى الرعايتين ، وآداب المفتى ، والحاوى : والأولى النظر إلى القرائن فى السكل . انتهىوا .

٢٣ - وقوله « أحب كذا » أو « يعجبني » أو « هذا أعجب إلى » للندب . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقيل : للوجوب .

اختاره ابن حامد في قوله « أحب إليّ كذا » .
وقيل : وكذا قوله « هذا أحسن » أو « حسن » .
قاله في الفروع .
قلت : قطع في الرعاية الكبرى ، والحاوي الكبير : أن قوله « هذا أحسن » أو « حسن » كـ « أحب كذا » ونحوه .
وقال ابن حامد : إذا استحسن شيئاً ، أو قال « هو حسن » فهو لاندب .
وإن قال « يعجبني » فهو للوجوب .
٢٤ - وقوله « لا بأس » أو « أرجو أن لا بأس » للإباحة .
٢٥ - وقوله « أخشى » أو « أخاف أن يكون » أو « لا يكون » ظاهر في المنع .
قاله في الرعايتين ، والحاوي ، وقدماء .
واختاره ابن حامد ، والقاضي .
قال في آداب المفتي والمستفتي ، والفروع : فهو كـ « يجوز » أو « لا يجوز » انتهى .
وقيل : بالوقف .
٢٦ - وإن أجاب في شيء . ثم قال في نحوه « هذا أهون » أو « أشد » أو « أشنع » فقل : هما عنده سواء .
واختاره أبو بكر عبد العزيز ، والقاضي .
وقيل : بالفرق .
قلت : وهو الظاهر .
واختاره ابن حامد في تهذيب الأجوبة .
وأطلقهما في الرعاية ، والفروع .
قال في الرعاية ، قلت : إن أحمد المعنى ، وكثر التشابه : فالتسوية أولى ، وإلا فلا .

٢٧ - وقيل : قوله « هذا أشنع عند الناس » يقتضى المنع .

وقيل : لا .

* وقوله « أجبن عنه » للجواز .

قدمه فى الرعايةتين .

وقيل : يكره .

اختاره فى الرعاية الضعفى ، وآداب المفتى .

وقال فى السكبرى : الأولى النظر إلى القرائن .

وقال فى الفروع : و « أجبن عنه » مذهبه .

وقاله فى آداب المفتى والمستفتى .

وقال فى تهذيب الأجوبة : جملة المذهب : أنه إذا قال « أجبن عنه » فإنه

إذن بأنه مذهبه ، وأنه ضعيف لا يقوى القوة التى يقطع بها . ولا يضعف الضعف

الذى يوجب الرد .

٢٨ - ومع ذلك : فكل ما أجاب فيه فإنك تجد البيان عنه فيه كافياً .

فإن وجدت عنه المسألة ولا جواب بالبيان ، فإنه يؤذن بالتوقف من غير

قطع . انتهى .

٢٩ - وما أجاب فيه بكتاب أو سنة أو إجماع ، أو قول بعض الصحابة :

فهو مذهبه . لأن قول أحد الصحابة عنده حجة . على أصح الروايتين عنه .

٣٠ - ومارواه من سنة ، أو أثر ، أو صحاحه ، أو حسنه ، أو رضى سنده ،

أو دونه فى كتبه ، ولم يردده ولم يفت بخلافه : فهو مذهبه .

قدمه فى تهذيب الأجوبة . ونصره .

وقدمه فى الرعايةتين .

وجزم به فى الحاوى الكبير .

واختاره عبد الله ، وصالح ، والمروزي ، والأثرم ، آدابهما : مسألة
قوله في آداب المفتي والمستفتي .

وقيل : لا يكون مذهبه ، كما لو أفتى بخلافه قيل ، أو بعد .
وأطلقهما في آداب المفتي والمستفتي ، والفروع .
وقال : فلهذا أذكر روايته للخبر ، وإن كان في الصحيحين . انتهى .

٣١ - وإن أفتى بحكم ، فاعترض عليه . فسكت : فليس رجوعاً .

قدمه في تهذيب الأجوبة ونصره .
وقدمه في الرعايتين .

وقيل : يكون رجوعاً .
اختاره ابن حامد .

وأطلقهما في الفروع ، وآداب المفتي والمستفتي .

وإن ذكر عن الصحابة في مسألة قولين ، فذهبه : أقرهما من كتاب
أو سنة أو إجماع ، سواء علمهما أولاً ، إذا لم يرجح أحدهما . ولم يخترم .
قدمه في تهذيب الأجوبة . ونصره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الكبير ، والفروع .

وقيل : لا مذهب له منهما عينا ، كما لو حكاهما عن التابعين فن بعدم .

ولا مزية لأحدهما بما ذكر . لجواز إحداث قول ثالث يخالف الصحابة . قاله في
الرعاية .
وقيل : بالوقف .

٣٢ - وإن علل أحدهما واستحسن الآخر ، أو فعلهما في أقوال التابعين

فن بعدم : فأيهما مذهبه ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الكبير ، والفروع .

قلت : الصواب أن الذي استحسنته مذهبه . ولا يلزم من تعليل القول أن يكون قد أخذ به ، ولا يدل عليه .

ثم وجدته في آداب المفتي قدمه ، وقال : اختاره ابن حامد .
وقال - عن الثاني - فيه بعد .

٣٣ - وإن حسن أحدهما ، أو علله : فهو مذهبه . قولاً واحداً .
جزم به في الفروع ، وغيره .

٣٤ - وإن أعاد ذكر أحدهما ، أو فرّع عليه : فهو مذهبه .
قدمه في آداب المفتي .

وقيل : لا يكون مذهبه إلا أن يرجحه ، أو يفتي به .
واختاره ابن حمدان في آداب المفتي .

وأطلقتهما في الفروع فيما إذا فرّع على أحدهما .
٣٥ - وإن نص في مسألة على حكم ، وعلله بعلّة ، فوجدت تلك العلّة في مسائل آخر : فمذهبه في تلك المسائل كالمسألة المعللة .
قدمه في الرعاية ، والفروع .

قال في الرعاية : سواء قلنا بتخصيص العلّة أولاً . كما سبق . انتهى .
وقيل : لا .

٣٦ - وإن نُقل عنه في مسألة روايتان ، دليل أحدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم . ودليل الأخرى : قول الصحابي . وهو أخص - وقلنا هو حجة يخص به العموم - فأيهما مذهبه ؟ فيه وجهان .

أمرهما : مذهبه ما كان دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : وهو الصواب .

وقدمه في تهذيب الأجوبة . ونصره في آداب المفتي .

- وقيل : مذهبه قول الصحابي ، والحالة ما تقدم . ٦٣ -
وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الكبير .
وإن كان قول النبي صلى الله عليه وسلم أخصهما ، أو أحوطهما : تعين .
٣٧ - وإن وافق أحدهما قول الصحابي ، والآخر قول التابعي : اعتد به إذا .
وقيل : وعضده عموم كتاب ، أو سنة أو أثر : فوجهان .
وأطلقهما في الرعايتين ، وآداب المفتي .
٣٨ - وإن ذكر اختلاف الناس وحسن بعضه : فهو مذهبه ، إن سكنت
عن غيره .
٣٩ - وإن سُئل مرة ، فذكر الاختلاف . ثم سُئل مرة ثانية ، فتوقف .
ثم سُئل مرة ثالثة ، فأفتى فيها : فالذي أفتى به مذهبه .
٤٠ - وإن أجاب بقوله « قال فلان كذا » يعنى بعض العلماء : فوجهان .
وأطلقهما في الرعايتين ، والفروع ، وآداب المفتي .
واختار : أنه لا يكون مذهبه .
واختار ابن حامد : أنه يكون مذهبه .
٤١ - وإن نص على حكم مسألة ، ثم قال « ولو قال قائل ، أو ذهب ذاهب
إلى كذا » يريد حكماً يخالف مانص عليه كان مذهباً : لم يكن ذلك مذهباً للإمام
رضي الله عنه أيضاً .
كما لو قال « وقد ذهب قوم إلى كذا » .
قاله أبو الخطاب ، ومن بعده .
وقدمه في الرعاية ، والفروع ، وآداب المفتي ، وغيرهم .
ويحتمل أن يكون مذهباً له .
ذكره في الرعاية من عنده .
قلت : وهو متوجه .

- ٤٢ - كقوله «يحتمل قولين» . قال في الفروع : وقد أجاب الإمام أحمد رضي الله عنه - فيما إذا سافر بعد دخول الوقت - : هل يقصر ؟ وفي غير موضع بمثل هذا . وأثبت القاضي وغيره : روايتين .
- ٤٣ - وهل يجعل فعله ، أو مفهوم كلامه مذهباً له ؟ على وجهين . وأطلقهما في الرعايتين ، وآداب المفتي ، وأصول ابن مفلح . قال في تهذيب الأجوبة : عامة أصحابنا يقولون : إن فعله مذهب له . وقدمه هو . ورد غيره .
- قال في آداب المفتي : اختار الخرقى ، وابن حامد ، وإبراهيم الحارثي : أن مفهوم كلامه مذهب . واختار أبو بكر : أنه لا يكون مذهب .
- ٤٤ - فإن جعلنا المفهوم مذهباً له ، فنص في مسألة على خلاف المفهوم : بطل . وقيل : لا يبطل . فتصبر المسألة على روايتين .
- إن جعلنا أول قوله في مسألة واحدة مذهباً له .
- ٤٥ - وصيغة الواحد من أصحابه ورواته في تفسير مذهب ، وإخبارهم عن رأيه : كنفه في وجه . قلله في الرعايتين .
- قال في الفروع : هو مذهب في الأصح . قال في تهذيب الأجوبة : إذا بين أصحاب أبي عبد الله رضي الله عنه قوله بتفسير جواب له ، أو نسبوا إليه بيان حد في سؤال : فهو منسوب إليه ، ومنوط به ، وإليه يُعزى . وهو بمثابة نصه . ونصره .
- قال في آداب المفتي : اختاره ابن حامد ، وغيره .

وهو قياس قول الخرق ، وغيره .

قال ابن حامد : وخالفنا في ذلك طائفة من أصحابنا : مثل الخلال ، وأبي بكر عبد العزيز .

تنبيه

* هذه الصيغ والمسائل التي وردت عن الإمام أحمد رضي الله عنه ، وما قاله الأصحاب فيها - كلها أو غالبها - مذکور في تهذيب الأجرية لابن حامد ، مبسوط بأمثلة كثيرة لكل مسألة مما تقدم .

وله فيها أيضاً أشياء كثيرة غير ما تقدم ، تركنا ذكرها للإطالة .

ومذكور أيضاً في آداب المفتي ، والرعاية الكبرى .

وبعضه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الكبير .

٥٦ - وأما الشرائع التي لا تكون من الدين ، بل هي من العرف والعقل ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في العرف والعقل .

٥٧ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٥٨ - وأما ما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٥٩ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٦٠ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٦١ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٦٢ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٦٣ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٦٤ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٦٥ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٦٦ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

٦٧ - وفيما يتعلق بالدين ، وهو ما لا يشك في أنه من الدين ، فلهذا لم يذكرها في هذا الكتاب ، بل في كتابنا في الدين .

فصل

هذا الذى تقدم ذكره : هو الوارد عن الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه .
وبقى الوارد عن أصحابه .

٤٦ - واعلم أن الوارد عن الأصحاب : إما وجه . وإما احتمال . وإما
تخريج .

وزاد فى الفروع : التوجيه .

٤٧ - فأما الوجه : فهو قول بعض أصحابه وتخريجه ، إن كان مأخوذاً من
قواعد الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - أو إيمانه أو دليله ، أو تعليقه ، أو سياق
كلامه وقوته .

٤٨ - وإن كان مأخوذاً من نصوص الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه -
ومخرجاً منها : فهى روايات مخرجة له ومنقولة من نصوصه إلى ما يشبهها من المسائل
إن قلنا ما قيس على كلامه : مذهب له ، على ما تقدم .
وإن قلنا : لا . فهى أوجه لمن خرجها وقاسها .

٤٩ - فإن خرج من نص ونقل إلى مسألة فيها نص يخالف ما خرج فيها :
صار فيها رواية منصوصة ، ورواية مخرجة منقولة من نصه . إذا قلنا المخرج من
نصه مذهب .

وإن قلنا : لا . ففيها رواية عن الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - ووجه
لمن خرجها .

٥٠ - وإن لم يكن فيها نص يخالف القول المخرج من نصه فى غيرها : فهو
وجه لمن خرج .

٥١ - فإن خالفه غيره من الأصحاب فى الحكم ، دون طريق التخريج : ففيها
لها وجهان .

قال في الرعاية : ويمكن جعلهما مذهباً للإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - بالتخريج دون النقل . لعدم أخذها من نصه .

٥٢ - وإن جهلنا مستندهما : فليس أحدهما قولاً مخرجاً للإمام أحمد رضى الله عنه ، ولا مذهباً له بحال .

٥٣ - فن قال من الأصحاب هنا « هذه المسألة رواية واحدة » أراد نصه .

٥٤ - ومن قال « فيها روايتان » فأحدهما بنص ، والأخرى بإيحاء ، أو تخريج من نص آخر له ، أو نص جهله منكره .

٥٥ - ومن قال « فيها وجهان » أراد : عدم نصه عليهما ، سواء جهل مستنده أو علمه . ولم يجعله مذهباً للإمام أحمد رضى الله عنه . فلا يعمل إلا بأصح الوجهين وأرجحهما ، سواء وقعا معاً أو لا ، من واحد أو أكثر ، وسواء علم التاريخ ، أو جهل .

٥٦ - وأما « القولان » هنا : فقد يكون الإمام أحمد - رضى الله عنه - نص عليهما . كما ذكره أبو بكر عبدالعزيز في الشافى ، أو على أحدهما وأوماً إلى الآخر . وقد يكون مع أحدهما وجه ، أو تخريج ، أو احتمال بخلافه .

٥٧ - وأما الاحتمال الذى للأصحاب : فقد يكون لدليل مرجوح بالنسبة إلى ماخالفه ، أو دليل مساوٍ له .

وقد يختار هذا الاحتمال بعض الأصحاب . فيبقى وجهاً به .

٥٨ - وأما التخريج : فهو نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها ، والتسوية بينهما فيه .

وتقدم ذلك أيضاً في الخطبة^(١) .

(١) « ج ١ ص ٦ » .

فصل

صاحب هذه الأوجه والاحتمالات والتخاريج : لا يكون إلا مجتهداً .
واعلم أن المجتهد ينقسم إلى أربعة أقسام : مجتهد مطلق .
ومجتهد في مذهب إمامه ، أو في مذهب إمام غيره .
ومجتهد في نوع من العلم .
ومجتهد في مسألة أو مسائل .

ذكرها في « آداب المفتي ، والمستفتي » فقال :

القسم الأول

« المجتهد المطلق » وهو الذي اجتمعت فيه شروط الاجتهاد التي ذكرها
المصنف في آخر « كتاب القضاء »^(١) - على ما تقدم هناك - إذا استقل بإدراك
الأحكام الشرعية ، من الأدلة الشرعية العامة والخاصة ، وأحكام الحوادث
منها . ولا يتقيد بمذهب أحد .

وقيل : يشترط أن يعرف أكثر الفقه .

قدمه في « آداب المفتي والمستفتي » .

قال أبو محمد الجوزي : من حصل أصوله وفروعه فاجتهد .

وتقدم هذا وغيره في آخر « كتاب القضاء » .

قال في آداب المفتي والمستفتي : ومن زمن طويل عدم المجتهد المطلق^(٢)

(١) « ج ١١ ص ١٨٤ - ١٩٧ » .

(٢) لعله يقصد أنه أصبح نادراً جداً ، كالمعدوم . ولا تخلو الأمة - بحمد الله -
من قائم لله بالحجة . ولا تجتمع على ضلالة . وهذا الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية ،
وتلميذه الإمام ابن القيم ، في القرنين السابع ، والثامن ، والإمام محمد بن عبد الوهاب
في القرن الثاني عشر ، وغيرهم - قبلهم وبعدهم - كثير جداً ، رحمهم الله ، ورضى
عنهم - قد شهد لهم خصومهم بالاجتهاد المستكمل لكل شرائطه - وأسأل أن يديم =

مع أنه الآن أبسر منه في الزمن الأول . لأن الحديث والفقه قد دُونا ، وكذا ما يتعلق بالاجتهاد من الآيات ، والآثار ، وأصول الفقه ، والعربية ، وغير ذلك . لكن المهم قاصرة ، والرغبات فائرة . وهو فرض كفاية ، قد أهملوه ومَلَّوه ، ولم يعقلوه أيفعلوه . انتهى .

قلت : قد ألحق طائفة من الأصحاب المتأخرين بأصحاب هذا القسم : الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمة الله عليه . وتصرفاته في فتاويه وتصانيفه تدل على ذلك . وقيل : المفتي من تمكن من معرفة أحكام الوقائع على يسر ، من غير تعلم آخر .

القسم الثاني

« مجتهد في مذهب إمامه ، أو إمام غيره » .
وأحواله أربعة :

الحالة الأولى : أن يكون غير مقلد لإمامه في الحكم والدليل . لكن سلك

= علينا نعمة وجود من يريد الله به الخير فيفقهه في دينه بتدبر القرآن ، مستعيناً بالله ربه ، ثم بما أنعم عليه من هدى الفطرة ثم بعروبه في لسانه وعقله وقلبه وخلقته ، وبالتفكير في آيات الله الكونية في الأنفس والآفاق ، وبيان الرسول صلى الله عليه وسلم . وإنما فترت الرغبات ، وقصرت لهمم لفتنة الناس بالتقليد ، الذي قامت سوقه ، وراجت أعظم الرواج ، حتى اعتقد الجمهور والسواد الأعظم أن باب الاجتهاد وقفهم الكتاب والسنة وأخذ الأحكام منها قد أغلق ، وحرام على أي أحد أن يعتقد القدرة على أخذ عقيدته وشرائعه وعباداته من نصوصها ، وإن كل من يحاول ذلك فهو زنديق أو مغرور ومجتريء على مقام الأئمة ، فحين أكثر الناس عن التعرض لذلك . وقنعوا من القرآن بتجويد حروفه ، والتبرك بقراءته ، أو بورقه ، وكذلك من السنة بحفظ الأحاديث وإقتناء كتبها للبركة . وهذا هو الذي كاد به العدو الأمة ، حتى خملت وتأخرت عن ركب الحياة والاستخلاف في الأرض ، والاطمئنان والأمن على دينها الحق الذي هو السبب الأقوى في عزتها وفلاحها ، ونصرها على عدوها .

طريقه في الاجتهاد والفتوى ، ودعا إلى مذهبه . وقرأ كثيراً منه على أهله فوجده صواباً وأولى من غيره ، وأشد موافقة فيه وفي طريقه .

قال ابن حمدان في « آداب المفتي » وقد ادعى هذا منا ابن أبي موسى ، في شرح الإرشاد الذي له ، والقاضي أبو يعلى . وغيرهما من الشافعية خلق كثير . قلت : ومن أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه . فمن المتأخرين : كالمصنف ، والمجد ، وغيرهما .

وفتوى المجتهد المذكور ، كفتوى المجتهد المطلق في العمل بها ، والاعتداد بها في الإجماع والخلاف .

الحاكمة الثانية : أن يكون مجتهداً في مذهب إمامه ، مستقلاً بتقريره بالدليل . لكن لا يتعدى أصوله وقواعده ، مع إتقانه للفقهاء وأصوله ، وأدلة مسائل الفقه . عالماً بالقياس ونحوه . تام الرياضة . قادراً على التخرج والاستنباط ، وإلحاق الفروع بالأصول والقواعد التي لإمامه .

وقيل : ليس من شرط هذا معرفة علم الحديث ، واللغة العربية ^(١) لكونه يتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها الأحكام ، كنصوص الشارع ^(٢) . وقد يرى حكماً ذكره إمامه بدليل ، فيكتفي بذلك ، من غير بحث عن معارض أو غيره . وهو بعيد .

(١) وهل يمكن الاجتهاد والفقهاء الصحيح إلا بجودة الفهم للشريعة وأحكامها ؟ وهل يتأتى ذلك بدون معرفة تامة بعلم الحديث ، رواية ودراية ، ومعرفة علم مفردات اللغة العربية وقواعدها ، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيه رضي الله عنهم — معرفة تنير بصيرته ويؤتيه الله بها الفقه والحكمة ؟ ! !

(٢) وهل لأحد العصمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ حق يكون قوله نصوصاً كقول الصادق المصطفى المعصوم ؟ ورضي الله عن مالك الذي قال « كل أحد يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وسلم » وكذلك يروى نحو هذا من القول عن كل أئمة الهدى رضي الله عنهم .

وهذا شأن أهل الأوجه والطرق في المذاهب .
وهو حال أكثر علماء الطوائف الآن .
فمن علم يقيناً هذا ، فقد قلد إمامه دونه . لأن معوله على صحة إضافة مايقول
إلى إمامه . لعدم استقلاله بتصحيح نسبه إلى الشارع بلا واسطة إمامه . والظاهر :
معرفة بما يتعلق بذلك من حديث ، ولغة ، ونحو .
وقيل : إن فرض الكفاية لا يتأدى به . لأن في تقليده نقص وخلل في
المقصود .

وقيل : يتأدى به في الفتوى ، لافي إحياء العلوم التي تستمد منها الفتوى . لأنه
قد قام في فتواه مقام إمام مطلق . فهو يؤدي عنه ما كان يقادى به الفرض حين
كان حياً قائماً بالفرض منها .
وهذا على الصحيح في جواز تقليد الميت .

ثم قد يوجد من المجتهد المقيد باستقلال بالاجتهاد والفتوى في مسألة خاصة ،
أو باب خاص . ويجوز له أن يفتي فيما لم يجده من أحكام الوقائع منصوصاً عليه
عن إمامه ، لما يخرج به على مذهبه .
وعلى هذا العمل . وهو أصح .

فالمجتهد في مذهب الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه . مثلاً - إذا أحاط
بقواعد مذهبه ، وتدرّب في مقاييسه وتصرفاته : ينزل - من الإلحاق بمنصوصاته
وقواعد مذهبه - منزلة المجتهد المستقل في إلحاقه ما لم ينص عليه الشارع بما نص
عليه .

وهذا أقدر على ذا من ذاك على ذاك . فإنه يجد في مذهب إمامه قواعد
ممهدة ، وضوابط مهيّدة ، ما لا يجد المستقل في أصول الشارع ونصوصه ^(١) .

(١) سبحانه الله وبحمده ! وهل يعقل هذا ؟ وقد أمر الله مصطفاه صلى الله عليه =

وقد سئل الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه عن يفتى بالحديث : هل له ذلك ،
إذا حفظ أربعمائة ألف حديث ؟ فقال : أرجو .

ف قيل لأبى إسحاق بن شاقلا : فأنت تفتى ، ولست تحفظ هذا القدر ؟

فقال : لسكنى أفتى بقول من يحفظ ألف ألف حديث .

يعنى الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه .

ثم إن المستفتى - فيما يفتى به من تخريجه هذا - مقلد لإمامه ، لا له .

وقيل : ما يخرج أصحاب الإمام على مذهبه : هل يجوز أن ينسبوه إليه ، وأنه
مذهبه ؟

فيه لنا وغيرنا خلاف ، وتفصيل .

والحاصل : أن المجتهد في مذهب إمامه : هو الذى يتمكن من التفرع على
أقواله ، كما يتمكن المجتهد المطلق من التفرع على كل ما انعقد عليه الإجماع ،
ودل عليه الكتاب والسنة والاستنباط .

وليس من شرط المجتهد : أن يفتى فى كل مسألة . بل يجب أن يكون على
بصيرة فى كل ما يفتى به . بحيث يحكم فيما يدرى ، ويدرى : أنه يدرى . بل يجتهد
المجتهد فى القبله . ويجتهد العامى فيمن يقلده ويتبعه .

فهذه صفة المجتهدين أرباب الأوجه والتخاريج والطرق .

== وسلم ببيان ما أنزل عليه من الكتاب والرسالة للناس لملهم يتفكرون . وقد آناه الله
ربه جوامع الكلم . وهو صلى الله عليه وسلم - بأبى هو وأمى - أطيّب الناس قلباً ؛
وأبينهم بياناً . وأفصحهم لساناً ، وأزكاهم نفساً ، وأرقاهم روحاً ؛ وأكملهم عقلاً ،
وأعظمهم حكمة ورشداً . وهو صلى الله عليه وسلم - مع هذا يبين عن الله ووحيه
بأمره سبحانه وتسديده وتوفيقه وأصحابه الذين اختارهم الله لصحبة حبيبه صلى الله
وسلم عليه وعليهم . وهم خير أمة أخرجت للناس . بنص القرآن . والله يهدي من
يشاء إلى صراط مستقيم .

وقد تقدم صفة تخريج هذا المجتهد - وأنه : تارة يكون من نصه . وتارة يكون من غيره - قبل أقسام المجتهد محرراً .

الحالة الثالثة : أن لا يبلغ به رتبة أئمة المذهب أصحاب الوجوه والطرق . غير أنه فقيه النفس ، حافظ للمذهب إمامه ، عارف بأدلته . قائم بتقريره ، ونصرته . يصور ، ويحرر ، ويمهد ، ويقوى ، ويزيف ، ويرجح . لكنه قَصَّر عن درجة أولئك . إما لسكونه لم يبلغ - في حفظ المذهب - مبالغهم . وإما لسكونه غير متبحر في أصول الفقه ونحوه .

على أنه لا يخلو مثله - في ضمن ما يحفظه من الفقه ويعرفه من أدلته - عن أطراف من قواعد أصول الفقه ونحوه .

وإما لسكونه مقصراً في غير ذلك من العلوم التي هي أدوات الاجتهاد الحاصل لأصحاب الوجوه والطرق .

وهذه صفة كثير من المتأخرين الذين رتبوا المذاهب ، وحرروها ، وصنفوا فيها تصانيف ، بها يشتغل الناس اليوم غالباً . ولم يلحقوا من يخرج الوجوه ، ويمهد الطرق في المذاهب .

وأما فتاويهم : فقد كانوا يستنبطون فيها استنباط أولئك أو نحوه . وقيسون غير المنقول والمسطور على المنقول والمسطور . نحو : قياس المرأة على الرجل في رجوع البائع إلى عين ماله عند تعذر الثمن .

ولا تبلغ فتاويهم فتاوى أصحاب الوجوه . وربما تطرق بعضهم إلى تخريج قول ، واستنباط وجه ، أو احتمال . وفتاويهم مقبولة .

الحالة الرابعة : أن يقوم بحفظ المذهب ، ونقله وفهمه .

فهذا يعتمد نقله وفتواه به فيما يحكيه من مسطورات مذهبه : من منصوصات

إمامه ، أو تفرعات أصحابه المجتهدين في مذهبه ، وتخريجاتهم .
وأما مالا يجده منقولا في مذهبه : فإن وجد في المنقول ما هذا معناه ، بحيث
يدرك - من غير فضل فكر وتأمل - أنه لا فارق بينهما - كما في الأمة بالنسبة
إلى العبد المنصوص عليه في إعتاق الشريك - : جاز له إلحاقه به والفتوى به .
وكذلك ما يعلم اندراجه تحت ضابط ، ومنقول ممد محرر في المذهب .
ومالم يكن كذلك : فعليه الإمساك عن الفتيا فيه .
ومثل هذا يقع نادراً في حق مثل هذا المذكور .
إذ يبعد أن تقع [واقعة] حادثة لم ينص على حكمها في المذهب ، ولا هي في معنى
بعض المنصوص عليه من غير فرق ، ولا مندرجة تحت شيء من قواعد وضوابط
المذهب المحرر فيه ^(١) .

ثم إن هذا الفقيه : لا يكون إلا فقيه النفس . لأن تصوير المسائل على
وجها ، ونقل أحكامها بعده : لا يقوم به إلا فقيه النفس . ويكفي استحضاره
أكثر المذهب ، مع قدرته على مطالعة بقيته قريباً ^(٢) .

(١) إذا كان هذا مستبعداً في المذهب - الذي مهما بلغ من التحقيق والدقة
والصدق ، فلن يكون مساوياً لسنة الرسول صلى الله عليه وسلم وبيانه ، ومن يسويه
بها فحكمه معروف بلا شك - فهو أشد بعداً عن نصوص الكتاب الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه . لأنه تنزيل من عند الله الحكيم الحميد ، وأبعد
عن بيان وهدى عبد الله ومصطفاه خاتم المرسلين صلى الله عليه وسلم الذي كان من
آخر قوله - بأبي هو وأمي - « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي :
كتاب الله وسنتي » وقوله « تركتكم على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها . لا يزيغ
عنها إلا هالك » .

(٢) وهل يفقه النفس وينورها ، ويحلو القلب ويغذيه ، ويصفي البصيرة ويوقد
فيها نور الفطرة وهدى العلم : إلا التفكير في سنن الله الكونية ، والتدبر الصادق
لكلام الله تعالى ، والاهتداء التام بهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتضلع
من قوله الكريم وكلامه الطيب ، وسننه الطيبات المباركات !!!

القسم الثالث

« المجتهد في نوع من العلم » .

فمن عرف القياس وشروطه : فله أن يفتي في مسائل منه قياسية . لا تتعلق بالحديث .

ومن عرف الفرائض : فله أن يفتي فيها ، وإن جهل أحاديث النكاح وغيره وعليه الأصحاب .

وقيل : يجوز ذلك في الفرائض ، دون غيرها .

وقيل : بالمنع فيهما . وهو بعيد .

ذكره في آداب المفتي .

القسم الرابع

« المجتهد في مسائل ، أو مسألة » .

وليس له الفتوى في غيرها .

وأما فيها ، فالأظهر : جوازه .

ويحتمل المنع ، لأنه مظنة القصور والتقصير .

قاله في آداب المفتي والمستفتي .

قلت : المذهب الأول .

قال ابن مفلح في أصوله : يتجزأ الاجتهاد عند أصحابنا وغيرهم .

وجزم به الآمدي . خلافاً لبعضهم .

وذكر بعض أصحابنا مثله .

وذكر أيضاً : قولاً يتجزأ في باب ، لا مسألة . انتهى .

وقد تقدم ذلك في أواخر « كتاب القضاء » .

فهذه أقسام المجتهد .

ذكرها ابن حمدان في آداب المفتي والمستفتي .

فصل

قال ابن حمدان في آداب المفتي : قول أصحابنا وغيرهم « المذهب كذا »
قد يكون بنص الإمام ، أو بإيمانه ، أو بتخريجهم ذلك واستنباطهم إياه من قوله ،
أو تعليله .

وقولهم « على الأصح » أو « الصحيح » أو « الظاهر » أو « الأظهر »
أو « المشهور » أو « الأشهر » أو « الأقوى » أو « الأقيس » فقد يكون عن
الإمام رضي الله تعالى عنه . أو عن بعض أصحابه .

ثم « الأصح » عن الإمام رضي الله تعالى عنه ، أو الأصحاب : قد يكون
شهرة . وقد يكون نقلا . وقد يكون دليلا ، أو عند القائل .

وكذا القول في « الأشهر » و « الأظهر » و « الأولى » و « الأقيس »
ونحو ذلك .

وقولهم « وقيل » فإنه قد يكون رواية بالإجماع ، أو وجهها ، أو تخريجها ،
أو احتمالا .

ثم « الرواية » قد تكون نصا ، أو إجماعا ، أو تخريجاً من الأصحاب .
واختلاف الأصحاب في ذلك ونحوه كثير . لا طائل فيه .

و « الأوجه » تؤخذ غالبا من نص لفظ الإمام - رضي الله تعالى عنه -
ومسائله المتشابهة ، وإيمانه ، وتعليله . انتهى .

قلت : قد تقدم ذلك في مأخذ الأوجه .

وتقدم أكثر هذه العبارات والمصطلحات في الخطبة .

تنبيه

عقد ابن حمدان باباً في « آداب المفتي والمستفتي » لمعرفة عيوب التأليف ،
وغير ذلك . ليعلم المفتي كيف يتصرف في المنقول ، وما مراد قائله ومؤلفه . فيصح

نقله للمذهب ، وعزوه إلى الإمام رضى الله عنه ، أو بعض أصحابه .

فأحييت أن أذكره هنا . لأن كتابنا هذا مشتمل على مقاله . فقال :

اعلم أن أعظم المحاذير في التأليف النقلى : إهمال نقل الألفاظ بأعيانها ،
والإكتفاء بنقل المعانى ، مع قصور التأمل عن استيعاب مراد المتكلم الأول
بلفظه . وربما كانت بقية الأسباب مفرقة عنه . لأن القطع بحصول مراد المتكلم
بكلامه ، أو الكاتب بكتابتها - مع ثقة الراوى - : يتوقف على انتفاء الإضرار
والتخصيص ، والنسخ ، والتقديم ، والتأخير ، والاشتراك ، والتجاوز ، والتقدير ،
والنقل ، والمعارض العقلى .

فكل نقل لا يؤمن معه حصول بعض الأسباب ، ولا يقطع بانتفاءها - نحن
ولا الناقل - ولا نظن عدمها ، ولا قرينة تنفيها . ولا نجزم فيه بمراد المتكلم .
بل ربما ظنناه ، أو توهمناه . ولو نقل لفظه بعينه ، وقرائنه ، وتاريخه ، وأسبابه :
لا تنفى هذا المحذور أو أكثره .
وهذان من حيث الإجمال .

وإنما يحصل الظن بنقل المتحرى فيعذر تارة لدعوى الحاجة إلى التصرف
لأسباب ظاهرة .

ويكفى ذلك في الأمور الظنية ، وأكثر المسائل الفروعية .

وأما التفصيل : فهو أنه لما ظهر التظاهر بمذاهب الأئمة رحمهم الله ورضى
عنهم ، والتناصر لها من علماء الأمة . وصار لكل مذهب منها أحزاب وأنصار .
وصار دأب كل فريق نصر قول صاحبهم . وقد لا يكون أحدهم قد اطلع على
مأخذ إمامه في ذلك الحكم .

فتارة يثبت به بما أثبت به إمامه ، ولا يعلم بالموافقة .

وتارة يثبت به غيره ، ولا يشعر بالخالف .

ومحذور ذلك : ما يستحيزه فاعل ذلك من تخريج أقاويل إمامه من مسألة

إلى مسألة أخرى ، والتفريع على ما اعتقده مذهباً له بهذا التعليل . وهو لهذا الحكم غير دليل . ونسبة القولين إليه بتخريجه .

وربما حمل كلام الإمام فيما خالف نظيره على ما وافقه ، استمراراً لقاعدة تعليله وسعيًا في تصحيح تأويله .

وصار كل منهم ينقل عن الإمام ماسمعه ، أو بلغه عنه ، من غير ذكر سبب ولا تاريخ .

فإن العلم بذلك قرينة في إفادة مراده من ذلك اللفظ ، كما سبق .
فيكثر لذلك الخط . لأن الآتي بعده يجد عن الإمام اختلاف أقوال ، واختلال أحوال . فيتعذر عليه نسبة أحدهما إليه ، على أنه مذهب له ، يجب على مقلده المصير إليه ^(١) ، دون بقية أقاويله .
إن كان الناظر مجتهداً .

وأما إن كان مقلداً : فغرضه معرفة مذهب إمامه بالنقل عنه . ولا يحصل غرضه من جهة نفسه . لأنه لا يحسن الجمع . ولا يعلم التاريخ ، لعدم ذكره ، ولا الترجيح عند التعارض بينهما لتعذره منه .

وهذا المحذور إنما لزم من الإخلال بما ذكرنا . فيكون محذوراً .
ولقد استمر كثير من المصنفين ، والحاكين على قولهم « مذهب فلان كذا » و « مذهب فلان كذا » .

فإن أرادوا بذلك : أنه نقل عنه فقط ، فلم يفتون به في وقت ما ، على أنه مذهب الإمام ؟ .

وإن أرادوا : أنه المعول عليه عنده ، ويمتنع المصير إلى غيره للمقلد .
فلا يخلو حينئذ : إما أن يكون التاريخ معلوماً ، أو مجهولاً .

(١) وما دليل هذا الوجوب من قول الله تعالى ، أو قول رسوله صلى الله عليه وسلم ، أو قول صاحب ، أو قول إمام من الأئمة رضى الله عنهم ؟ .

فإن كان معلوماً ، فلا يخلو : إما أن يكون مذهب إمامه : أن القول الأخير
ينسخ بالأول إذا تناقضا ، كالأخبار .

أو ليس مذهبهم كذلك ، بل يرى عدم نسخ الأول بالثاني .
أو لم ينقل عنه شيء من ذلك .

فإن كان مذهبهم اعتقاد النسخ : فالأخير مذهبهم . فلا تجوز الفتوى بالأول
المقلد ، ولا التخريج منه ، ولا النقض به .

وإن كان مذهبهم : أنه لا ينسخ الأول بالثاني عند التنافي ، فإما أن يكون
الإمام يرى جواز الأخذ بأيهما شاء المقلد إذا افتاه المفتي ، أو يكون مذهبهم
الوقف ، أو شيئاً آخر .

فإن كان مذهبهم القول بالتخيير : كان الحكم واحداً لا يتعدد . وهو
خلاف الفرض .

وإن كان ممن يرى الوقف : تعطل الحكم حينئذ . ولا يكون له فيها قول
يعمل عليه سوى الامتناع من العمل بشيء من أقواله .

وإن لم ينقل عن إمامه شيء من ذلك : فهو لا يعرف حكم إمامه فيها .
فيكون شبيهاً بالقول بالوقف في أنه يمتنع من العمل بشيء منها .
هذا كله إن علم التاريخ .

وأما إن جهل : فإما أن يمكن الجمع بين القولين ، باختلاف حالين أو محلين ،
أو لا يمكن .

فإن أمكن : فإما أن يكون مذهب إمامه جواز الجمع حينئذ . كما في الآثار -
ووجوبه ، أو التخيير ، أو الوقف ، أو لم ينقل عنه شيء من ذلك .

فإن كان الأول ، أو الثاني : فليس له حينئذ إلا قول واحد . وهو ما اجتمع
منهما .

فلا يحل حينئذ الفتيا بأحدهما على ظاهره ، على وجه لا يمكن الجمع .

وإن كان الثالث : فمذهبه أحدهما بلا ترجيح . وهو بعيد ، سيما مع تعذر تعادل الأمارات .

وإن كان الرابع ، أو الخامس : فلا عمل إذا .
وأما إن لم يمكن الجمع مع الجهل بالتاريخ : فإما أن يعتقد نسخ الأول بالثاني أولاً يعتقد .

فإن كان يعتقد ذلك : وجب الامتناع من الأخذ بأحدهما . لأننا لا نعلم أيهما هو المنسوخ عنده .

وإن لم يعتقد النسخ : فإما التخيير ، وإما الوقف ، أو غيرهما . والحكم في السكس سبق .

ومع هذا كله : فإنه يحتاج إلى استحضار ما طلع عليه من نصوص إمامه عند حكاية بعضها مذهباً له .

ثم لا يخلو : إما أن يكون إمامه يعتقد وجوب تجديد الاجتهاد في ذلك أولاً .

فإن اعتقده : وجب عليه تجديده في كل حين أراد حكاية مذهبه . وهذا يتعذر في مقدرة البشر إن شاء الله^(١) . لأن ذلك يستدعي الإحاطة بما روى عن الإمام في تلك المسألة على جهته في كل وقت يسأل .

ومن لم يصنف كتباً في المذهب . بل أخذ أكثر مذهبه من قوله وفتاويه ، كيف يمكن حصر ذلك عنه ؟ هذا بعيد عادة .

(١) بل هذا سهل يسير على من أدام الله عليه نعمة هدى الفطرة ، وزوده بنعمة هدى العلم الصحيح من كتاب الله وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم . بل هذا هو الواجب على كل من يؤمن بالله وكتبه ورسله إيماناً على علم وبصيرة ، لاعتن تقليد قاتل للإنسانية العاقلة المفكرة المميرة . ومن يهد الله فلا مضل له . ومن يضل فلن تجد له ولياً مرشداً . ومن أصدق من الله قيلاً ؟ ومن أصدق من الله حديثاً ؟

وإن لم يكن مذهب إمامه وجوب تجديد الاجتهاد عند نسبة بعضها إليه مذهباً له : ينظر .

فإن قيل : ربما لا يكون مذهب أحد القول بشيء من ذلك ، فضلاً عن الإمام .

قلنا : نحن لم نجزم بحكم فيها . بل رددناه ، وقلنا : إن كان كذا : لزم منه كذا .

ويكفي في إيقاف أقدام هؤلاء تسكينهم نقل هذه الأشياء عن الإمام .

ومع ذلك فكتير من هذه الأقسام قد ذهب إليه كثير من الأئمة .
وليس هذا موضع بيانه .

ولما يقابلون هذا التحقيق بكثرة نقل الروايات ، والأوجه ، والاحتمالات ،
والتهجم على التخريج والتفريع . حتى لقد صار هذا عندهم عادة وفضيلة .
فمن لم يأت بذلك لم يكن عندهم بمنزلة .

فالتزموا - للحجية - نقل ما لا يحور نقله ، لما علمته آفا .
ثم لقد عَمَّ أكثرهم - بل كلهم - نقل أقاويل يجب الإعراض عنها في نظرهم ،
بناء على كونه قولاً ثالثاً وهو باطل عندهم . أو لأنها مرسلة في سندها عن فائتها .
وخرجوا ما يكون بمنزلة قول ثالث . بناء على ما يظهر لهم من الدليل .
فما هؤلاء بمقلدين حينئذ .

وقد يحكى أحدهم في كتابه أشياء . يتوهم المسترشد : أنها إما مأخوذة من
نصوص الإمام ، أو مما انفق الأصحاب على نسبتها إلى الإمام مذهباً له .
ولا يذكر الخاكى له ما يدل على ذلك . ولا أنه اختيار له . ولعله يكون قد استنبطه
أو رآه وجهاً لبعض الأصحاب أو احتمالاً .

فهذا أشبه التدليس . فإن قصده فشبه المئين . وإن وقع سهواً أو جهلاً ، فهو
أعلى مراتب البلادة والشين ، كما قيل :

فإن كنت لاتدرى فتلك مصيبة وإن كنت تدى فالمصيبة أعظم
وقد يحكون في كتبهم مالا يعتقدون صحته . ولا يجوز عندم العمل به .
ويرهقهم إلى ذلك : تسكير الأقاويل .

لأن كل من يحكى عن الإمام أقوالا متناقضة ، أو يخرج خلاف المنقول عن
الإمام . فإنه لا يعتقد الجمع بينهما على وجه الجمع . بل إما التخيير ، أو الوقف ،
أو البذل ، أو الجمع بينهما على وجه يلزم عنه قول واحد باعتبار حالين ، أو محلين .
وكل واحد من هذه الأقسام : حكمه خلاف هذه الحكاية عند تعريضها عن
قرينة مفيدة لذلك . والغرض كذلك .

وقد يشرح أحدهم كتابا . ويحمل مايقوله صاحب الكتاب المشروح رواية ،
أو وجهها ، أو اختياراً لصاحب الكتاب . ولم يكن ذكره صاحب الكتاب عن
نفسه .

أو أنه ظاهر المذهب ، من غير أن يبين سبب شيء من ذلك .
وهذا إجمال ، أو إهمال .

وقد يقول أحدهم « الصحيح من المذهب » أو « ظاهر المذهب كذا »
ولا يقول « وعندى » ويقول غيره خلاف ذلك . فلمن يقلد العامى إذا ؟
فإن كلاً منهم يعمل بما يرى .

فالتقليد إذاً ليس للإمام . بل للأصحاب في أن هذا مذهب الإمام .
ثم إن أكثر المصنفين والحاكين قد يفهمون معنى ، ويعبرون عنه بلفظ
يتوهمون أنه وافٍ بالغرض . وليس كذلك .
فإذا نظر أحد فيه وفى قول من أتى بلفظ وافٍ بالغرض ربما يتوهم أنها مسألة
خلاف .

لأن بعضهم قد يفهم من عبارة من يثق به معنى قد يكون على وفق مراد
المصنف للفظ ، وقد لا يكون . فيحصر ذلك المعنى فى لفظ وجيز .

فبالضرورة يصير مفهوم كل واحد في اللفظين - من جهة التنبيه وغيره - غير مفهوم للآخر .

وقد يذكر أحدهم في مسألة إجماعاً ، بناء على عدم علمه بقول يخالف ما يعلمه . ومن يتتبع حكاية الإجماعات ممن يحكيها ، وطالبه بمستنداتها : علم صحة ما ادعيناه .

وربما أتى بعض الناس بلفظ يشبه قول مَنْ قبله . ولم يكن أخذه منه . فيظن : أنه قد أخذه منه . فيحمل كلامه على محمل كلام من قبله .

فإن رُئى مغايراً له : نسب إلى السهو أو الجهل ، أو تعمد الكذب . إن كان . أو يكون قد أخذ منه ، أو أتى بلفظ يفاير مدلول كلام من أخذ منه . فيظن أنه لم يأخذ منه .

فيحمل كلامه على غير محمل كلام من أخذ منه . فيجعل الخلاف فيما لا خلاف فيه ، أو الوفاق فيما فيه خلاف .

وقد يقصد أحدهم حكاية معنى ألفاظ الغير . وربما كانوا ممن لا يرى جواز نقل المعنى دون اللفظ .

وقد يكون فاعل ذلك ممن يعمل المنع في صورة الفرض بما يفضى إليه من التحريف غالباً .

وهذا المعنى موجود في ألفاظ أكثر الأئمة . فمن عرف حقيقة هذه الأسباب : ربما رأى ترك التصنيف أولى . إن لم يحتز عنها . لما يلزم من هذه المحاذير وغيرها غالباً .

فإن قيل : يرد هذا فعل القدماء - وإلى الآن - من غير نسكير . وهو دليل على الجواز ، وإلا امتنع على الأئمة ترك الإنسكار إذن . لقوله تعالى (٣ : ١١٤) وينهون عن المنكر) ونحوها من نصوص الكتاب والسنة .

قلت : الأولون لم يفعلوا شيئاً مما عنيناه .

فإن الصحابة لم ينقل عن واحد منهم تأليف ، فضلا عن أن يكون على هذه الصفة . وفعلهم غير ملزم لمن لا يعتقده حجة . بل لا يكون ملزما لبعض العوام عند من لا يرى أن العامي ملزوم بالتزامه مذهب إمام معين .

فإن قيل : إنما فعلوا ذلك ليحفظوا الشريعة من الإغفال والإهمال ^(١) .

قلنا : قد كان أحسن من هذا - في حفظها - أن يدونوا الوقائع والألفاظ النبوية ، وفتاوى الصحابة ، ومن بعدهم على جبهاتها وصفاتها ، مع ذكر أسبابها - كما ذكرنا سابقاً - حتى يسهل على المجتهد معرفة مراد كل إنسان بحسبه . فيقلده ^(٢) على بيان وإيضاح .

(١) لقد حفظ الله شريعته الخاتمة التي أوحاها - وقد أكملها وأتم بها النعمة ، وارتضاها للناس كافة ديناً - على خاتم المرسلين - وله الحمد الكثير - بحفظ الكتاب الحكيم المهيمن على كل الكتب - من قبله ومن بعده - وبحفظ السنة التي بين بها الصادق الأمين صلى الله عليه وعلى آله وسلم الكتاب كما أمره ربه . ولو أن ربنا سبحانه تركها للناس : لضاعت بالتقليد والتحريف والتبديل ، كما ضاع غيرها من الرسائل السابقة .

(٢) ما أثقل كلمة « يقلد » على أسماع المؤمنين وقلوبهم . وما أعذب وأحلى وأخف كلمة « يتبع » على قلوب المؤمنين الصادقين وأسماعهم . اللهم اجعلنا منهم . والحمد لله ربنا حمداً كثيراً على نعمة الإسلام والكتاب وبيانه ، وقول ربنا لرسوله صلى الله عليه وسلم (١٢ : ١٠٨ قل : هذه سبيلي ، أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني . وسبحان الله . وما أنا من المشركين) وقوله سبحانه (٦ : ١٥٣) وأن هذا صراطي مستقيماً . فاتبعوه . ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله . ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون) وتحذيره الشديد من عواقب التقليد الوخيمة في قوله سبحانه (٦ : ١٥٩) إن الدين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء . إنا أمرهم إلى الله . ثم ينبئهم بما كانوا يفعلوا) وقوله (٣٠ : ٣١) ولا تكونوا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون) وقوله (٤٣ : ٢١) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟ ولولا كلمة الفصل لقضى بينهم . وإن الظالمين لهم عذاب أليم) .

وإنما عني ما وقع في التأليف من هذه المحاذير ، لا مطلق التأليف .
وكيف يعاب مطلقاً ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « قيدوا العلم بالكتابة »
فلما لم يميزوا في الغالب ما نقلوه مما خَرَجوه ، ولا ما عللوه مما أهملوه ، وغير
ذلك - مما سبق - بان الفرق بين ما عيناه وبين ما صنفناه .

وأكثر هذه الأمور المذكورة يمكن أن أذكرها من ذكر المذهب مسألة
مسألة . لكنه يطول هنا .

وإذا علمت عقد اعتذارنا ، وخيرة اختيارنا ، فنقول :
الأحكام المستفادة من مذهبنا وغيره من اللفظ : أقسام كثيرة .

منها : أن يكون لفظ الإمام - رضى الله عنه - بعينه ، أو إيمانه ، أو تعليقه ،
أو سياق كلامه

ومن : أن يكون مستنبطاً من لفظه : إما اجتهداً من الأصحاب ، أو بعضهم .
ومن : ما قيل « إنه الصحيح من المذهب » .

ومن : ما قيل « إنه ظاهر المذهب »
ومن : ما قيل « إنه المشهور من المذهب » .

ومن : ما قيل « نص عليه » يعنى الإمام أحمد رضى الله عنه . ولم يتعين لفظه .
ومن : ما قيل « إنه ظاهر كلام الإمام » ولم يعين قائله لفظ الإمام رضى الله
تعالى عنه .

ومن : ما قيل « ويحتمل كذا » ولم يذكر أنه يريد بذلك كلام الإمام
رضى الله تعالى عنه ، أو غيره .

ومن : ما ذكر من الأحكام سرداً . ولم يوصف بشيء أصلاً . فيظن سامعه :
أنه مذهب الإمام رضى الله تعالى عنه .

وربما كان بعض الأقسام المذكورة آنفاً .

ومنها : ما قيل « إنه مشكوك فيه » .

ومنها : ما قيل « إنه توقف فيه الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - ولم يذكر لفظه فيه » .

ومنها : ما قال فيه بعضهم « اختياري » ولم يذكر له أصلاً من كلام الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه أو غيره .

ومنها : ما قيل « إنه خرج على رواية كذا » أو « على قول كذا » ولم يذكر لفظ الإمام - رضي الله تعالى عنه - فيه ، ولا تعليقه .

ومنها : أن يكون مذهباً لغير الإمام - رضي الله تعالى عنه - ولم يعين رتبة .

ومنها : أن يكون لم يقل^(١) به أحد . لكن القول به لا يكون خرقاً لإجماعهم .

ومنها : أن يكون بحيث يصح تخريجه على وفق مذاهبهم . لكنهم لم يتعرضوا له بنفي ولا إثبات . انتهى كلام ابن حمدان .

وفي بعضه شيء وقع هو فيه في تصانيفه ، ولعله بعد تصنيف هذا الكتاب . ووقع للمصنف وغيره حكاية هذه الألفاظ الأخيرة في كتبهم .

وتقدم التنبيه على ما هو أكثر من ذلك وأعظم فائدة في الخطبة في الكلام على مصطلح المصنف في كتابه هذا . مع أني لم أطلع على كتابه وقت عمل الخطبة . والله أعلم .

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم .

(١) كذا في نسخة الشيخ سليمان الصنيع ، وفي غيرها « لم يعمل »

فصل

في ذكر من نقل . الفقه عن الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - من أصحابه ونقله عنه إلى من بعده إلى أن وصلت إلينا .
فمنهم المقل عنه . ومنهم المكثرون .
وهم كثيرون جداً . ولكن نذكر منهم جملة صالحة يحصل المقصود منها إن شاء الله .

وقد علمت على كل من روى عن الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - من أصحاب الكتب الستة بالأحمر^(١) على مصطلح « الكاشف » للذهبي . فمنهم :

- ١ - إبراهيم بن إسحاق الحربي .
كان إماماً في جميع العلوم ، متقناً مصنفاً محتسباً ، عابداً زاهداً .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه مسائل كثيرة جداً حسناً جيداً .
- ٢ - إبراهيم بن إسحاق النيسابوري .
كان الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه ينسبط إليه في منزله . ويفطر عنده .
ونقل عنه مسائل كثيرة .
- ٣ - إبراهيم بن الحارث بن مضعب الطرسوسي .
كان الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - يعظمه ، ويرفع قدره وينسبط إليه .
وربما توقف الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - عن الجواب في المسألة . فيجيب هو . فيقول له : جزاك الله خيراً يا أبا إسحاق .
وكان من كبار أصحاب الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه .
وروى عنه الأثرم ، وحرب ، وجماعة من الشيوخ المتقدمين .
وروى عن الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - مسائل كثيرة في أربعة أجزاء .

(١) وجعلنا المعلم عليه أول السطر مرقاً .

- ٤ - إبراهيم بن عبد الله بن مهران الدينوري .
نقل عن الإمام أحمد - رضى الله تعالى - عنه أشياء .
- ٥ - إبراهيم بن زياد الصائغ .
نقل عن الإمام أحمد - رضى الله عنه - أشياء كثيرة .
- ٦ - إبراهيم بن محمد بن الحارث .
نقل عن الإمام أحمد - رضى الله عنه - أشياء .
- ٧ - إبراهيم بن هاشم البغوى .
نقل عن الإمام أحمد - رضى رضى الله تعالى - عنه مسائل .
- ٨ - د ت س إبراهيم بن يعقوب ، أبو إسحاق الجوزجاني .
نقل عن الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - مسائل كثيرة .
- ٩ - إبراهيم بن هانيء النيسابورى .
كان من العلماء العباد . وكان ورعا صالحا ، صبوراً على الفقر . واختفى في بيته الإمام أحمد - رضى الله تعالى عنه - أيام الواثق بالله .
نقل عن الإمام أحمد مسائل .
وسياتى ذكر ولده إسحاق .
- ١٠ - م د ت ق أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه مسائل جمّة .
ويأتى ذكر أخيه يعقوب .
- ١١ - أحمد بن إبراهيم الكوفي .
روى عن الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه مسائل .
- ١٢ - أحمد بن أضرم بن خزيمة المزني .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه .
- ١٣ - أحمد بن أبي عبدة .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله تعالى عنه .

- نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل كثيرة . - ٦٦ -
وكان الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه يكرمه .
وكان جليل القدر ، ورعاً .
وتوفي قبل الإمام أحمد رحمهما الله تعالى .
١٤ - أحمد بن بشر بن سعيد .
نقل الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء
١٥ - أحمد بن جعفر الوكيعي .
روى عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل .
١٦ - خ م أحمد بن حسن الترمذي .
روى عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل .
١٧ - أحمد بن حميد المشكافي ، أبو طالب .
كان فقيراً صالحاً ، خصيصاً بصحبة الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه .
روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة . - ٥٦ -
وكان الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه يكرمه ويعظمه ويقدمه .
١٨ - أحمد بن أبي خيثمة . واسم أبي خيثمة : زهير بن حرب .
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه أشياء .
١٩ - خ م د س ت أحمد بن سعيد الدارمي .
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه أشياء كثيرة . - ٣٦ -
٢٠ - أحمد بن سعد بن إبراهيم الزهري .
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل حسناً .
٢١ - خ د أحمد بن صالح المصري .
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل .
وكان من الحفاظ الكبار .

- ٢٢ - د أحمد بن الفرات ، أبو مسعود الضبي .
نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل .
- ٢٣ - أحمد بن القاسم .
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل كثيرة .
- ٢٤ - أحمد بن محمد بن الحجاج . أبو بكر المروزي .
كان ورعاً صالحاً ، خصيصاً بخدمة الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه .
وكان يأنس به وينبسط إليه . ويبعثه في حوائجه . وكان يقول « كل ما قلت
فهو على لساني . وأنا قلته » .
وكان يكرمه . ويأكل من تحت يده .
وهو الذي تولى إغماضه لما مات . وغسله .
روى عنه مسائل كثيرة جداً .
وهو المقدم من أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه لفضله وورعه .
- ٢٥ - س أحمد بن محمد بن هانيء الطائي الأثرم .
كان جليل القدر .
ويقال : إن أحد أبويه كان جنياً ^(١) .
نقل عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه مسائل كثيرة جداً . وصنفها .
ورتبها أبواباً .
- ٢٦ - أحمد بن محمد الصائغ أبو الحارث .
كان الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه يكرمه ويُبجله ، ويقدمه .
وكان عنده بموضع جليل .
روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة جداً بضعة عشر جزءاً .
وجوّد الرواية عنه .
-
- (١) غفر الله لكم .

٢٧ - أحمد بن محمد الكحل .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٢٨ - أحمد بن محمد بن عبد ربه المروزي ، أبو الحارث .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء كثيرة .

٢٩ - أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة ، أبو بكر .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٣٠ - أحمد بن محمد بن واصل المقرئ .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٣١ - أحمد بن محمد بن خالد ، أبو العباس البراني .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

٣٢ - أحمد بن محمد المزني .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل .

٣٣ - ق أحمد بن منصور الرمادي .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

٣٤ - ع أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل

٣٥ - أحمد بن ملاعب بن حيان .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

٣٦ - أحمد بن نصر ، أبو حامد الخفاف .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حسناً .

٣٧ - أحمد بن نصر بن مالك ، أبو عبد الله الخزاعي .

جالس الإمام أحمد رضي الله عنه ، واستفاد منه . ونقل عنه .

٣٨ - أحمد بن يحيى ثعلب .

يقال : ما يرد القيامة أعلم بالنحو منه . ٧٦ -

وكان صدوقاً دينياً . ٧٧ -

روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه بعض شىء . ٨٦ -

٣٩ - أحمد بن يحيى الحلوانى .

روى عن الإمام أحمد مسائل . ٨٧ -

٤٠ - أحمد بن هاشم الأنطاكي .

نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة حسناً .

٤١ - إسحاق بن إبراهيم بن هانىء النيسابورى .

كان خادماً للإمام أحمد رضى الله عنه . ١٦ -

وروى عنه مسائل كثيرة فى ستة أجزاء .

وقد تقدم ذكر والده . ٦٦ -

٤٢ - إسحاق بن إبراهيم البغوى قرابة أحمد بن منيع ، المتقدم ذكره .

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة . وسأله عن مسائل .

٤٣ - د إسحاق بن الجراح .

كان جليل القدر . ٣٦ -

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه أشياء كثيرة .

٤٤ - إسحاق بن حنبل بن هلال ، عم الإمام أحمد رحمهما الله .

كان ملازماً له .

وروى عنه أشياء كثيرة . ٥٦ -

ويأتى ذكر ولده حنبل . ٧٩ -

٤٥ - إسحاق بن الحسن بن ميمون .

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسناً . ٨٦ -

٤٦ - خ م ت س ق إسحاق بن منصور الكوسج المروزي الإمام .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

وهو ممن دَوَّن عن الإمام أحمد مسائل الفقه .

٤٧ - إسماعيل بن سعيد الشَّانِجِي ، أبو إسحاق .

قال الخلال : روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة . ما أحسب

أحداً من أصحاب أحمد رضي الله عنه روى عنه أحسن مما روى ، ولا أشيع

ولا أكثر مسائل .

٤٨ - إسماعيل بن عبد الله بن ميمون ، أبو النضر العجلي .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٤٩ - أيوب بن إسحاق بن إبراهيم .

كان جليلاً عظيم القدر .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة صالحة .

فيها شيء لم يروه عن أبي عبد الله غيره .

٥٠ - بشر بن موسى الأسدي .

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه .

ونقل عنه مسائل كثيرة صالحة .

٥١ - بكر بن محمد .

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه ويقدمه .

ونقل عنه مسائل كثيرة .

٥٢ - بدر بن أبي بدر ، أبو بكر المغازلي . واسمه : أحمد .

كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه ويقدمه ، ويقول « من مثل بدر ؟ قد

ملك لسانه » .

وكان صبوراً على الفقر والزهد .

- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء كثيرة . ٣٣ -
- ٥٣ - جعفر بن محمد النسائي .
- كان الإمام أحمد رضي الله عنه يحله ، ويكرمه ويقدمه ، ويعرف له حقه . ويأنس به .
- ونقل عنه مسائل صالحة .
- ٥٤ - جعفر بن محمد بن شاكر الصائغ .
- روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .
- ٥٥ - حنبل بن إسحاق بن حنبل ، ابن عم الإمام أحمد رضي الله عنه .
- قال الخلال : جاء حنبل - عن أبي عبد الله - بمسائل أجاد فيها الرواية . وأغرب بغير شيء . وإذا نظرت إلى مسأله شبتها - في حسنها وإشباعها وجودتها - بمسائل الأثرم . انتهى .
- وقد تقدم ذكر والده .
- ٥٦ - حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني .
- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .
- ٥٧ - الحسن بن ثواب .
- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة كبارا .
- وكان له بابي عبد الله أنس شديد .
- ٥٨ - الحسن بن زياد .
- كان صديقاً للإمام أحمد رضي الله عنه . ونقل عنه أشياء .
- ٥٩ - خ دت الحسن بن الصباح .
- كان الإمام أحمد رضي الله عنه يكرمه ، ويقدمه ، ويأنس به .
- روى عن الإمام أحمد مسائل حسانا .

٦٠ - الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي

كان جليل القدر .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة حسانا كباراً .

٦١ - الحسن بن عبد العزيز

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٦٢ - الحسن بن محمد الأنماطي البغدادي

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة .

٦٣ - الحسين بن إسحاق ، أبو علي الخرقى

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه بعض مسائل .

٦٤ - حُبَيْش بن سِنْدِي

من كبار أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنه وكان جليل القدر جداً .

نقل عن الإمام أحمد جزأين ، مسائل مشبعة حسانا جداً .

٦٥ - خطاب بن بشر بن مَطَر .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه ، مسائل حسانا صالحة .

وسَيَانِي ذكر أخيه محمد .

٦٦ - خ د ت س زياد بن أيوب بن زياد .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل .

٦٧ - زياد بن يحيى بن عبد الملك بن مروان

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة .

وكان مقدماً في زمانه .

وكان ورعاً صالحاً .

٦٨ - ز ك ر با بن يحيى الناقد .

كان الإمام أحمد رضي الله عنه ، يقول « هذا رجل صالح » .

نقل عنه مسائل كثيرة .

٦٩ - س سليمان بن الأشعث بن إسحاق ، أبو داود السجستاني ، صاحب

السنن رضى الله عنه .

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة .

٧٠ - سلمة بن شبيب .

كان رفيع القدر . وكان قريباً من مُهنّا ، وإسحاق بن منصور .

روى عن الامام أحمد رضى الله عنه مسائل قيمة .

٧١ - سِنْدِي ، أبو بكر الخواتمي البغدادي .

سمع من الامام أحمد رضى الله عنه . ونقل عنه مسائل صالحة .

قال الخلال : هو من نحو أبي الحارث مع أبي عبد الله .

٧٢ - صالح بن الإمام أحمد

نقل عن أبيه مسائل كثيرة .

٧٣ - طاهر بن محمد

كان جليلاً عظيم القدر .

روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل صالحة .

٧٤ - س عبد الله بن الإمام أحمد .

روى عن أبيه مسائل كثيرة جداً حسناً .

٧٥ - عبد الله بن أحمد بن أبي الدنيا

روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه بعض مسائل .

٧٦ - عبد الله بن محمد بن المهاجر ، المعروف بفوزان

كان أحمد رضى الله عنه يحله ، ويأنس به ، ويستقرض منه .

ونقل عنه أشياء كثيرة .

٧٧ - عبيد الله بن محمد بن عبد العزيز ، أبو القاسم ، ابن بنت أحمد بن منيع .
بِقَوِيَّ الْأَصْلِ .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة صالحة .

٧٨ - عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله .

كان جليل القدر كبيراً .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كباراً جداً .

٧٩ - خ م س عبيد الله بن سعيد السرخسي .

قال الخلال : نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حسناً ، لم يروها
عنه أحد غيره .

وهو أرفع قدراً من عامة أصحاب أبي عبد الله من أهل خراسان .

٨٠ - م ت س ط ق عبيد الله بن عبد الكريم ، أبو زرعة الرازي .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

٨١ - عبيد الله بن محمد الفقيه المروزي

كان جليل القدر ، عالماً بالإمام أحمد رضي الله عنه .

ونقل عنه مسائل كباراً لم يشاركه فيها أحد .

٨٢ - د ت ق عبد الوهاب بن عبد الحكم - ويقال : ابن الحكم - الوارق ،
الإمام .

جمع بين التقوى والعلم .

روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

٨٣ - د عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان ، أبو زرعة الدمشقي الإمام .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة مشبعة .

٨٤ - عبد الرحمن ، أبو الفضل المتطرب .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل حسناً .

٨٥ - عبد الملك بن عبد الحميد الميموني

كان الإمام أحمد رضى الله عنه يكرمه .

وروى عنه مسائل كثيرة جداً ، ستة عشر جزءاً ، وجزأين كبيرين .

٨٦ - عبد الكريم بن الهيثم بن زياد بن القطان .

روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسناً . مشبعة في جزأين .

٨٧ - ع عباس بن محمد الدؤري .

روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه بعض مسائل .

٨٨ - عبدوس بن مالك ، أبو محمد الدطار

كان له منزلة عند الإمام أحمد رضى الله عنه ، وأنس شديد . وكان يقدمه .

ونقل عنه مسائل جيدة .

٨٩ - عصمة بن عصمة . كان صالحاً .

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة حسناً ، وصحبه .

٩٠ - علي بن الحسن بن زياد

كان صديقاً للإمام أحمد رضى الله عنه . ونقل عنه بعض مسائل .

وقد تقدم ذكر الحسن بن زياد .

٩١ - س علي بن سعيد بن جرير النسوي

كان يناظر الإمام أحمد رضى الله عنه مناظرة شافية .

نقل عنه مسائل كثيرة في جزأين .

٩٢ - علي بن أحمد الأنماطي

نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه أشياء .

٩٣ - علي بن أحمد ابن بنت معاوية

روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل .

٩٤ - علي بن الحسن المصري

- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .
- ٩٥ - علي بن عبد الصمد الطيالسي .
- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل صالحة .
- ٩٦ - الفضل بن زياد القطان .
- كان يصلي بالإمام أحمد رضي الله عنه . وكان يعرف قدره ، ويقدمه .
- وروى عنه مسائل كثيرة .
- ٩٧ - الفرج بن الصباح البرزاطي .
- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء كثيرة .
- ٩٨ - محمد بن يحيى المتطبيب الكحل البغدادي .
- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة حسنا .
- وكان من كبار أصحابه .
- وكان يكرمه ويقدمه .
- ٩٩ - محمد بن بشر بن مطر ، أخو خطاب بن بشر .
- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .
- ١٠٠ - محمد بن موسى بن ميثم .
- كان جاراً للإمام أحمد رضي الله عنه وصاحبه . وكان يقدمه .
- ونقل عنه أشياء كثيرة .
- ١٠١ - محمد بن موسى بن أبي موسى .
- نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه جزء مسائل كبار جداً .
- ١٠٢ - خ محمد بن الحكم ، أبو بكر .
- مات قبل الإمام أحمد رضي الله عنه بثمان عشرة سنة .
- قال الخلال : لا أعلم أحداً أشد فهماً منه فيما سئل بمناظرة أو احتجاج ،
- ومعرفة وحفظ .

- وكان الإمام أحمد يسر إليه . وكان خاصاً به .
وكان ابن عم أبي طالب . وبه وصل أبو طالب إلى أحمد .
١٠٣ - محمد بن حماد بن بكر المقرئ .
كان عالماً بالقرآن وأسبابه .
وكان الإمام أحمد رضى الله عنه يصلى خلفه شهر رمضان وغيره .
ونقل عنه مسائل كثيرة .
١٠٤ - محمد بن عبد الله بن سليمان ، أبو جعفر .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسناً جيداً .
١٠٥ - خ د ت س محمد بن عبد الرحيم المعروف بصاعقة .
روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسناً .
وسمى صاعقة ، قيل : لجودة حفظه .
وقيل : - وهو المشهور - إنما لقب بذلك : لأنه كان كلما قدم بلدة للقاء
شيخ إذا به قد مات بالقرب .
١٠٦ - د س محمد بن داود المصيصي ، أخو إسحاق .
كان من خواص الإمام أحمد رضى الله عنه . وكان يكرمه .
نقل عنه مسائل كثيرة على نحو مسائل الأثرم . ولكن لم يدخل فيها حديثاً .
١٠٧ - د س ق محمد بن إدريس بن المنذر ، أبو حاتم الرازي .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل مشبعة .
١٠٨ - محمد بن هبيرة البغوي .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل .
١٠٩ - محمد بن علي بن عبد الله الجرجاني .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسناً .
١١٠ - ت س محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي .

- نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل صالحة حسانا .
- ١١١ - محمد بن الحسن بن هارون بن بدينا .
- نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل .
- ١١٢ - خ محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي .
- نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه أشياء كثيرة .
- ١١٣ - محمد بن عبد العزيز .
- قال الخلال : كان جليل القدر .
- روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل صالحة حسانا .
- ١١٤ - محمد بن يزيد الطرسوسي ، أبو بكر المستملي .
- روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسانا .
- ١١٥ - محمد بن ماهان .
- كان جليل القدر .
- له مسائل كثيرة حسان ، نقلها عن الإمام أحمد .
- ١١٦ - محمد بن حبيب .
- كان جليل القدر .
- روى عن الإمام أحمد رضى الله عنه جزءاً فيه مسائل حسان .
- ١١٧ - محمد بن هارون الجمال .
- نقل عن الإمام أحمد أشياء^(١) .
- ١١٨ - موسى بن هارون الجمال ، أبو عمران .
- كان جاراً للإمام أحمد رضى الله عنه .
- نقل عنه مسائل ، وروى عنه .

(١) زيادة من نسخة الشيخ سليمان الصنيع ، ليست موجودة في النسخة التيمورية .

- ١١٩ - موسى بن عيسى الجصاص .
كان ورعاً ، متحلياً ، زاهداً .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة .
وكان لا يحدث إلا بمسائل أبي عبد الله ، أو بشيء سمعه من أبي سليمان
الداراني في الزهد .
- ١٢٠ - مُشَقَّى بن جامع الأنباري .
كان مجاب الدعوة .
وكان الإمام أحمد رضى الله عنه يعرف قدره وحقه .
ونقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة جداً .
- ١٢١ - مُهَنَّاب بن يحيى الشامي .
كان الإمام أحمد يكرمه ، ويعرف له قدره وحق الصحبة .
وكان من كبار أصحابه .
وكان يسأل الإمام أحمد رضى الله عنه حتى يضجره ، وهو يحتمله .
ونقل عنه مسائل كثيرة جداً .
- ١٢٢ - س ميمون بن الأصبغ .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل حسناً .
- ١٢٣ - هارون المستملى ، المعروف بمكحلة .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة .
- ١٢٤ - م ٤ هارون بن عبد الله بن مروان ، المعروف بالجمال .
نقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه مسائل كثيرة حسناً جداً في جزء كبير .
- ١٢٥ - يعقوب بن إسحاق بن بُحْتَنان .
كان جار الإمام أحمد رضى الله عنه وصديقه .
ونقل عنه مسائل كثيرة .

١٢٦ - ع يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي، المتقدم ذكر أخيه أحمد.
نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

١٢٧ - يعقوب بن العباس الهاشمي .
روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة .

١٢٨ - ق يحيى بن يزيد ، المكنى بأبي الصقر .
نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه مسائل كثيرة حسناً في جزء .

١٢٩ - يحيى بن زكريا المروزي .
نقل عن أبي عبد الله مسائل حسناً .

١٣٠ - يوسف بن موسى العطار الحرابي .
روى عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء .

وأثنى عليه أبو بكر الخلال ثناء حسناً .
١٣١ - خ د ت ق يوسف بن موسى بن راشد .

نقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه أشياء^(١) .
وهذا آخر ما قصدنا ذكره من أئمة أصحاب الإمام أحمد رضي الله عنهم ممن

نقل الفقه عنه مما لا يستغنى عنه طالب العلم .
وهم نيف على ثلاثين ومائة نفس .

ومن نقل عنه الفقه وغيره جماعة كثيرون جداً .
ذكرهم أبو بكر الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز في زاد المسافر ، والقاضي

أبو الحسين بن أبي يعقوب في الطبقات . وقد زادوا فيها على التسمية .
وذكر ابن الجوزي بعضهم في مناقب الإمام أحمد وغيرهم .

فإن من طالع في هذا الكتاب وغيره من كتب الأصحاب يحتاج إلى معرفة
الناقلين عنه .

(١) هذه الترجمة زيادة من نسخة الشيخ سليمان المصنوع .

فإن بعضهم تارة يذكرونهم بكنائهم ، وبعضهم يذكرونهم بألقابهم ، وبعضهم يذكرونهم بأسمائهم .

وهم أيضاً متفاوتون في المنزلة عند الإمام أحمد رضي الله عنه في النقل عنه ، والضبط والحفظ .

وقد نبهنا على بعض ذلك عند ذكر كل اسم من أسمائهم بما فيه كفاية إن شاء الله .

وغالب ما ذكرت من ذلك من لفظ أبي بكر الخلال . ٢٦١ -

فمن الأكثرين عنه :

١ - إبراهيم الحربي . ٢٦١ -

٢ - وابن هانيء .

٣ - وولده .

٤ - وأبو طالب . ٢٦١ -

٥ - والمروزي .

٦ - والأثرم .

٧ - وأبو الحارث .

٨ - والكوبي .

٩ - والشالنجي .

١٠ - وأحمد بن محمد الكحال .

١١ - وأبو النضر .

١٢ - وبشر بن موسى .

١٣ - وخطاب بن بشر .

١٤ - وبكر بن محمد .

١٥ - وحرب الكرماني .

وحيثما اقتضت الحاجة فذكرت من غير ما ذكرنا منه (١)

- ١٦ - والحسن بن ثواب .
١٧ - والحسن بن زياد .
١٨ - وأبو داود صاحب السنن .
١٩ - وسندي الخواتيمي .
٢٠ - وعبد الله بن الإمام .
٢١ - وصالح بن الإمام .
٢٢ - وفوزان .
٢٣ - والميموني .
٢٤ - والفضل بن زياد .
٢٥ - وابن مشيش .
٢٦ - ومحمد بن الحكم .
٢٧ - والبرزاطي .
٢٨ - والبوشنجي .
٢٩ - ومثنى بن جامع .
٣٠ - وممنأ بن يحيى الشامي .
٣١ - وهارون الجمال .
٣٢ - وابن بختان .
٣٣ - وأبو الصقر .
٣٤ - وغيرهم .
قال المصنف رحمه الله :
وهذا وآخر ما قصدنا جمعه .
فله الحمد والمنة على ذلك .

فما كان منه صحيحاً صواباً : فذلك من فضل الله علينا وتوفيقه لنا .
وما كان منه على غير الصواب : فذلك مني ومن الشيطان .

فإن جامعه معترف بالعجز والتقصير ، وبضاعته في العلم مزجاة .
ولا سيما وقد سلك في هذا الكتاب طريقاً لم ير أحداً ممن تقدمه من
الأصحاب سلكها .

فإن المؤلف إذا صنف كتاباً قد سبق إلى مثله : يسهل عليه تعاطي ما يشابهه ،
ويزيده فوائد وقيوداً ، وينقحه ويهذهبه .
بخلاف من صنف في شيء لم يسبق إلى التصنيف فيه . لأنه يحصل له مشقة
بسبب ذلك .

والمطلوب ممن طالع هذا الكتاب ، أو نظر فيه ، أو استفاد منه : دعوة لمؤلفه
بالعفو والغفران . فإنه قد كفاه المؤنة والطلب والتعب في جميع نقولات ومسائل ،
لعلها لم تجتمع في كتاب سواه .
والحمد لله وحده .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .
ورضى الله عن أصحابه أجمعين .

وحسبنا الله ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .
وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة : في الثالث والعشرين من جمادى
الأولى من شهر سنة أربع وسبعين وثمانمائة .

وكتبه العبد الفقير إلى الله تعالى : حسن بن علي بن عبيد بن أحمد بن عبيد
ابن إبراهيم المرداوي المقدسي الحنبلي السعدي . عفا الله عنه بمنه وكرمه ، بصاحبة
دمشق الحروسة . من نسخة شيخنا المصنف ، أبقاه الله تعالى آمين .

رَفْعُ الْمَلَأَمْعَزِ الْأَسْنَدِ الْأَعْلَى

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ هجرية

رحمه الله وغفر لنا وله وللمؤمنين

طبعة محققة منقحة على عدة نسخ جيدة

بتحقيق وتعليق الفقير إلى عفو الله ومغفرته

محمد حامد الفقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للناس ، وبينات من الهدى والفرقان .
و (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً) .
وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وصفوته من عباده ، خاتم المرسلين ،
وإمام المهتدين : محمد الصادق الأمين ، وعلى آله الذين آووا إليه لا يبشريكه ،
ولكن بالاستمسك بحبل رسالته ، والاهتداء بسنته ، وأخذوا سبيلهم في كل
شئون الحياة لا على تقليد ، بل على هدى و بصيرة من رسالة هذا الرسول الكريم
وسيرته وهدية المبارك الكريم ، اللهم اجعلنا منهم بفضلك ورحمتك يا أرحم
الراحمين .

و بعد : فحين وفق الله وأعان على طبع « كتاب الإنصاف ، في بيان الراجح
من الخلاف » على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، وعن إخوانه
أئمة الهدى ، رأيت حقاً واجباً علي ، وأداء لأمانة النصيحة « لله ورسوله ولأئمة
المسلمين وعامتهم » أن ألقى به هذه الرسالة القيمة « رفع الملام ، عن الأئمة
الأعلام للإمام العظيم شيخ الإسلام ابن تيمية رضى الله عنه - لشدة حاجة كل
فقيه وقاض ومفت - بل كل مسلم - إليها ، ليعرف منها قدر أئمة الهدى ، ويحرص
على اتباعهم ، فيفوز بفلاح الدنيا والآخرة ، ويلحق بالسلف الصالحين ، رضى الله
عنهم أجمعين .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله
رب العالمين .

وكتبه فقير عفو الله ورحمته
محمّد النقي

القاهرة في { ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٨ هـ
الموافق ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ م

بسم نبي الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام القدوة العالم . الخبر السكامل ، العلامة الأوحد .
المفتي لآثار السلف علماً وعملاً ، مقتدى الفرق . مجتهد العصر ، أوحد الدهر .
تقى الدين ، أبو العباس : أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية . بؤاه الله
منازل الأبرار في عليين ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين :

الحمد لله على آلائه . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في أرضه
ولا في أسمائه . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وخاتم أنبيائه . صلى الله عليه وعلى
آله وأصحابه صلاة دأمة إلى يوم لقائه . وسلم تسليماً كثيراً .

« و بعد » فيجب على المسلمين - بعد موالاة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه
وسلم - موالاة المؤمنين ، كما نطق به القرآن . خصوصاً العلماء ، الذين هم ورنة
الأنبياء ، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم . يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر . وقد
أجمع المسلمون على هدايتهم ودرائتهم .

إذ كل أمة - قبل مبعث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم - فعلماؤها شرارها ،
إلا المسلمين . فإن علماءهم خيارهم . فإنهم خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم في أمته .
والحميون لما مات من سنته . بهم قام الكتاب ، وبه قاموا . وبهم نطق الكتاب
وبه نطقوا .

وليعلم : أنه ليس أحد من الأئمة - المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً - يعتمد
مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته ، دقيق ولا جليل .

فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ،
وعلى أن « كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه
وسلم » وليكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه ، فلا بد
أن يكون له من عذر في تركه .

وجميع الأعذار ثلاثة أصناف :

أمرها : عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

والثاني : عدم اعتقاده : إرادة تلك المسألة بذلك القول .

والثالث : اعتقاده : أن ذلك الحكم منسوخ .

وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة :

السبب الأول

أن لا يكون الحديث قد بلغه . ومن لم يبلغه الحديث لم يُكَلَّف أن يكون عالماً بموجبه . وإذا لم يكن قد بلغه — وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية ، أو حديث آخر ، أو بموجب قياس ، أو بموجب استصحاب — فقد يوافق ذلك الحديث مرة ، ويخالفه أخرى .

وهذا السبب : هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفاً لبعض الأحاديث .

فإن الإحاطة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن لأحد من الأمة . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحدث ، أو يفتي ، أو يقضي ، أو يفعل الشيء . فيسمعه أو يراه من يكون حاضراً ، ويبلغه أولئك — أو بعضهم — من يبلغونه . فينتهي علم ذلك إلى من شاء الله من العلماء ، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ثم في مجلس آخر : قد يحدث ، أو يفتي ، أو يقضي ، أو يفعل شيئاً ، ويشهده بعض من كان غائباً عن ذلك المجلس . ويبلغونه لمن أمكنهم .

فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء . وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء .

وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم ، أو جودته . وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهذا لا يمكن ادعائه قط .

واعتبر ذلك بالخلفاء الراشدين - رضى الله عنهم - الذين هم أعلم الأمة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته ، وأحواله ، خصوصاً الصديق - رضى الله عنه - الذى لم يكن يفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم خفراً ولا سفراً . بل كان يكون معه فى غالب الأوقات ، حتى إنه يَسْمُرُ عنده بالليل فى أمور المسلمين . وكذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما كان يقول « دخلت أنا وأبو بكر وعمر » و « خرجت أنا وأبو بكر وعمر » . ثم - مع ذلك - لما سئل أبو بكر - رضى الله عنه - عن ميراث الجدة ؟ قال « مَالِكٌ فى كتاب الله من شىء . وما علمتُ لكِ فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من شىء . ولكن أسأل الناس » فسألهم . فقام المغيرة بن شعبه ، ومحمد بن مسلمة - رضى الله عنه - فشهدا « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس » وقد بلغ هذه السنة عمران بن حصين - رضى الله عنه - أيضاً .

وليس هؤلاء الثلاثة مثل أبى بكر وغيره من الخلفاء - رضى الله عنهم - ثم قد اختلفوا بعلم هذه السنة التى قد اتفقت الأمة على العمل بها .

وكذلك عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لم يكن يعلم سنة الاستئذان ، حتى أخبره بها أبو موسى الأشعرى - رضى الله عنه - واستشهد بالأنصار . وعمر - رضى الله عنه - أعلم من حدثه بهذه السنة .

ولم يكن عمر - رضى الله عنه - أيضاً يعلم أن المرأة ترث من دية زوجها . بل يرى : أن الدية للعاقلة ، حتى كتب إليه الضحاك بن سفيان الكلابى رضى الله عنه - وهو أمير لرسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض البوادرى - يخبره « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة أشيم الضبابي^(١) من دية زوجها » فترك

(١) نسبة إلى جده « ضباب » بكسر الصاد المعجمة : كان معروفاً بكثرة صيد الضب . والحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن ومالك فى الموطأ . وقال الترمذى : حسن صحيح .

رأيه لذلك . وقال « لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه » .
ولم يكن يعلم حكم المجوس في الجزية ، حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ
الْكِتَابِ ^(١) » .

ولما قدم عمر - رضي الله عنه - سَرَّغَ ^(٢) وبلغه : أن الطاعون بالشام ، استشار
المهاجرين الأولين الذين معه . ثم الأنصار . ثم مُسْلِمَةَ الْفَتْحِ . فأشار كلُّهُ عَلَيْهِ
بِمَا رَأَى . ولم يخبره أحد بسنة ، حتى قدم عبدُ الرحمن بن عوف - رضي الله عنه -
فأخبره بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون وأنه قال « إِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ
وَأَنْتُمْ بِهَا ، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ . وَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ ^(٣) » .
وتذاكر هو وابن عباس - رضي الله عنهما - أمر الذي يَشْكُ في صلاته .
فلم يكن قد بلغته السنة في ذلك ، حتى قال عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله
عليه وسلم « إِنَّهُ يَطْرَحُ الشَّكَّ . وَيَبْنِي عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ^(٤) » .

وكان مرة في السفر . فهاجت ريح فجعل يقول « من يحدثنا عن الريح ؟ »
قال أبو هريرة - رضي الله عنه - فبلغني ، وأنا في أخريات الناس . فَحَشَّشْتُ
راحلتى حتى أدركته . فحدثته بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عند هبوب الريح ^(٥)

(١) هذا لفظ رواية الشافعي . وقد رواه أحمد والبخاري ، وأبو داود بلفظ
آخر .

(٢) محركا بسكون الراء : قرية بوادي تبوك من طريق الشام على ثلاثة عشر
مرحلة من المدينة .

(٣) رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم والترمذی

(٤) رواه الترمذی وابن ماجه .

(٥) وهو ما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الريح من روح الله . تأتي بالرحمة ،
وتأتي بالعذاب . فإذا رأيتموها فلا تسبوها وسلوا الله خيرها . واستعينوا بالله من
شرها » .

فهذه مواضع لم يكن يعلمها عمر - رضى الله عنه - حتى بلغه إياها من ليس مثله ومواضع آخر لم يبلغه ما فيها من السنة . فقضى فيها ، أو أفتى فيها بغير ذلك . مثل ما قضى في دية الأصابع : أنها مختلفة بحسب منافعها . وقد كان عند أبي موسى وابن عباس - رضى الله عنهم - وهما دونه بكثير في العلم - علم بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « هذه وهذه - واء - يعنى الإبهام والخنصر ^(١) » فبلغت هذه السنة معاوية - رضى الله عنه - في إمارته . فقضى بها . ولم يجد المسلمون بدءاً من اتباع ذلك .

ولم يكن ذلك عيباً في حق عمر رضى الله عنه حيث لم يبلغه الحديث . وكذلك كان - رضى الله عنه - ينهى الحرم عن التطيب قبل الإحرام وقبل الإفاضة إلى مكة بعد رمى جمره العقبة ، هو وابنه عبد الله - رضى الله عنهما - وغيرهما من أهل الفضل . ولم يبلغهم حديث عائشة رضى الله عنها « طَيِّبَتْ رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه قبل أن يُحرم ، وإِحْلَهُ قبل أن يطوف ^(٢) » . وكان يأمر لابس الخُفِّ : أن يمسح عليه إلى أن يخلعه ، من غير توقيت . واتبعه على ذلك طائفة من السلف . ولم تبلغهم أحاديث التوقيت التي صحت عند بعض من ليس مثلهم في العلم . وقد روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة صحيحة ^(٣) .

-
- (١) رواه الجماعة إلا مساماً . ورواه الترمذى بلفظ نحوه .
 (٢) رواه الإمام أحمد والبخارى ومسلم والنسائى .
 (٣) رواه الإمام أحمد وابن خزيمة والترمذى - وصححه - والنسائى والشافعى رضى الله عنه وابن حبان والدارقطنى والبيهقى ، وحسنه البخارى ، وصححه ابن حجر من حديث صفوان بن عسال . ورواه الأثرم في سننه والشافعى وابن أبى شيبة وابن حبان وابن الجارود والترمذى والبيهقى . وصححه الشافعى وابن خزيمة من حديث أبى بكر - نفع بن الحرث - وقال الخطابى : هو صحيح الإسناد ، ورواه الإمام أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه من حديث عائشة ، ورواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى - وصححه - من حديث خزيمة بن ثابت . ^(٤)

وكذلك عثمان - رضى الله عنه - لم يكن عنده علم بأن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت الموت ، حتى حدثته القرينة بنت مالك - أخت أبي سعيد الخدري - رضى الله عنهما - بقضيتها لما توفى عنها زوجها ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ^(١) » فأخذ به عثمان رضى الله عنه .

وأهدى له مرة صيد - كان قد صيد لأجله - فهم بأكله ، حتى أخبره على رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم ردّ لحماً أهدي له » .

وكذلك على رضى الله عنه قال « كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعتني الله بما شاء أن ينفعني منه . وإذا حدثني غيره استخلفته ، فإذا حلف لى : صدقته وحدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - وذكر حديث صلاة التوبة المشهورة ^(٢) .

وأفتى هو وابن عباس وغيرهما بأن « المتوفى عنها إذا كانت حاملاً تعتد أبعاد الأجلين » ولم تسكن قد بلغت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سببها الأسلمية - وقد توفى عنها زوجها سعد بن خولة حيث أفتاها النبي صلى الله عليه وسلم « بأن عدتها وضع حملها ^(٣) » .

وأفتى هو وزيد وابن عمر وغيرهم - رضى الله عنهم - بأن المفوضة « إذا مات

(١) أخرجه مالك في الموطأ وأصحاب السنن . وقال الترمذى : حسن صحيح . وسكت عنه أبو داود والمنذرى .

(٢) روى الإمام أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه : أن أبا بكر رضى الله عنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال « مامن رجل يذنب ذنباً ، فيتوضأ فيحسن الوضوء ثم يصلى ركعتين . ثم يستغفر الله ، إلا غفر له » ثم قرأ هذه الآية (٣ : ١٣٥) والذين إذا فعلوا فاحشة ، أو ظلموا أنفسهم ، ذكروا الله فاستغفروا لنوبهم - الآية) .

(٣) رواه الجماعة إلا أبا داود وابن ماجه .

عنها زوجها فلا مهر لها » ولم تسكن بلغتهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بَرَّوَع بنتِ واشِقٍ^(١) .

وهذا باب واسع يبلغ المنقول منه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عدداً كثيراً جداً .

وأما المنقول منه عن غيرهم : فلا يمكن الإحاطة به . فإنه ألوف . فهو لاء كانوا أعلم الأمة وأفقهها ، وأتقاهم وأفضلها . فمن بعدهم أنقص . فبقاء بعض السنة عليهم أولى . فلا يحتاج ذلك إلى بيان .

فمن اعتقد : أن كل حديث صحيح قد باع كل واحد من الأئمة ، أو إماماً معيناً : فهو مخطئ خطأ فاحشاً قبيحاً .

ولا يقولون قائل : إن الأحاديث قد دُوِّنت وُجِّعت ، فحَقَّقُواها - والحال هذه - بعيد .

لأن هذه الدواوين المشهورة في السنن إنما جُمِّعت بعد انقراض الأئمة المتبوعين رحمهم الله .

ومع هذا فلا يجوز أن يدعى انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في دواوين معينة .

ثم لو فرض انحصار حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس كل ما في الكتب يعلمه العالم . ولا يكاد ذلك يحصل لأحد . بل قد يكون عند الرجل الدواوين الكثيرة ، وهو لا يحيط بما فيها .

(١) رَوَاهُ الإمام أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذی . وزوجها : هو هلال ابن مرة الأشجعي . وبالحديث قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه ، وأحمد وإسحاق رحمهم الله . وعن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ومالك والأوزاعي والليث ، وأحد قولي الشافعي : أنها لا تستحق إلا الميراث فقط . ولا مهر لها ولا متعة .

بل الذين كانوا قبل جمع هذه الدواوين كانوا أعلم بالسنة من المتأخرين
بكثير . لأن كثيراً مما بلغهم - وصحَّ عندهم - قد لا يبلغنا إلا عن مجهول ، أو بإسناد
منقطع ، أو لا يبلغنا بالسكينة .

فلقد كانت دواوينهم صدورهم التي تحوى أضعاف مافى الدواوين .
وهذا أمر لا يشك فيه من علم بالقضية .

ولا يقولن قائل : من لم يعرف الأحاديث كلها لم يكن مجتهداً .
لأنه إن اشترط في المجتهد علمه بجميع ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ،
فيما يتعلق بالأحكام : فليس في الأمة - على هذا - مجتهد . وإنما غاية العالم : أن
يعلم جمهور ذلك وعظمه ، بحيث لا يخفى عليه إلا القليل من التفصيل .
ثم إنه قد يخالف ذلك القليل من التفصيل الذي يبلغه .

السبب الثاني

أن يكون الحديث قد بلغه ، لكنه لم يثبت عنده :
إما لأن محدثه أو محدث محدثه ، أو غيره من رجال الإسناد : مجهول عنده ،
أو مُتَّهم ، أو سَيِّء الحفظ .

وإما لأنه لم يبلغه مسنداً بل منقطعاً ، أو لم يضبط لفظ الحديث ، مع أن
ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره بإسناد متصل .

بأن يكون غيره يعلم من المجهول عنده : الثقة ، أو يكون قد رواه غير أولئك
المجروحين عنده . أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة ، وقد ضبط ألفاظ الحديث
بعض الحديثين الحفاظ ، أو لتلك الرواية من الشواهد والمتابعات ما يبين صحتها .
وهذا أيضاً كثير جداً . وهو في التابعين وتابعيهم - إلى الأئمة المشهورين
من بعدهم - أكثر منه في العصر الأول ، أو كثير من القسم الأول .

فإن الأحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت . لكن كانت تبلى كثيراً من
العلماء من طرق ضعيفة . وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق .

فتكون حجة من هذا الوجه ، مع أنها لم تبلغ مَنْ خالفها من الوجه الآخر .
ولهذا وجد في كلام غير واحد من الأئمة تعليق القول بموجب الحديث على صحته . فيقول « قولى فى هذه المسألة كذا . وقد روى فيها حديث بكذا . فإن كان صحيحاً فهو قولى » .

السبب الثالث

اعتقاد ضعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره ، مع قطع النظر عن طريق آخر . سواء كان الصواب معه ، أو مع غيره ، أو معهما ، عند من يقول « كل مجتهد مصيب » .

ولذلك أسباب :

منها : أن يكون الحدث بالحديث يعتقد أحدهما : ضعيفاً ويعتقده الآخر : ثقة . ومعرفة الرجال علم واسع .

ثم قد يكون المصيب : من يعتقد ضعفه ، لاطلاعه على سبب جرح . وقد يكون الصواب : مع الآخر ، لمعرفته أن ذلك السبب غير جرح : إما لأن جنسه غير جرح ، أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح . وهذا باب واسع .

وللعلماء بالرجال وأحوالهم فى ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما نرى من سائر أهل العلم فى علومهم .

ومنها : أن لا يعتقد أن الحدث سمع الحديث ممن حدث عنه ، وغيره يعتقد أنه سمعه ، لأسباب توجب ذلك معرفة .

ومنها : أن يكون المحدث حالان : حال استقامة ، وحال اضطراب . مثل أن يختلط ، أو تحترق كتبه . فما حدث به فى حال الاستقامة : صحيح . وما حدث به فى حال الاضطراب : ضعيف . فلا يدري ، ذلك الحديث : من أى النوعين ؟ وقد علم غيره : أنه مما حدث به فى حال الاستقامة .

ومنها : أن يكون الحديث قد نسي ذلك الحديث ، فلم يذكره فيما بعد ،
أو أنكر أن يكون حدث به ، معتقداً أن هذا علة توجب ترك الحديث .
ويرى غيره : أن هذا مما يصح الاستدلال به . والمسألة معروفة .

ومنها : أن كثيراً من الحجازيين يرون أن لا يحتاج بحديث عراقي أو شامي
إن لم يكن له أصل بالحجاز ، حيث قال قائلهم « نزلوا أحاديث أهل العراق منزلة
أحاديث أهل الكتاب . لا تصدقهم ولا تكذبهم » .

وقيل لآخر : سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود
حجة ؟ قال : إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا .

وهذا لا اعتقادهم : أن أهل الحجاز ضبطوا السنة . فلم يشذ عنهم منها شيء .
وأن أحاديث العراقيين قد وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها .

وبعض العراقيين : يرى أن لا يحتاج بحديث الشاميين . وإن كان أكثر
الناس على ترك التضعيف بهذا .

فتى كان الإسناد جيداً كان الحديث حجة ، سواء كان الحديث حجازياً
أو عراقياً ، أو شامياً ، أو غير ذلك .

وقد صنف أبو داود السجستاني - رحمه الله - كتاباً في مفاريد أهل الأمصار
من السنن ، يبين ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد
مسندة عند غيرهم ، مثل المدينة ، ومكة ، والطائف ، ودمشق ، وحمص ،
والكوفة ، والبصرة ، وغيرها .
إلى أسباب آخر غير هذه .

السبب الرابع

اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ : شروطاً يخالفه فيها غيره .
مثل : اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة .
واشتراط بعضهم : أن يكون الحديث فقيهاً إذا خالف قياس الأصول .

واشترط بعضهم : انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تعمُّ به البلوى ، إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه .

السبب الخامس

أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده . ولكن نسيه .

وهذا يرد في الكتاب والسنة .

مثل : الحديث المشهور عن عمر رضى الله عنه أنه «سئل عن الرجل يحب في السفر فلا يجد الماء ؟ فقال : لا يصلى حتى يجد الماء » فقال له عمار بن ياسر رضى الله عنه « يا أمير المؤمنين ، أما تذكر إذ كنتُ أنا وأنت في الإبل ، فأجنبنا . فأما أنا : فتمرغت كما تمرغ الدابة . وأما أنت : فلم نُصل . فذكرتُ ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال : إنما كان يكفيك هكذا - وضرب بيديه الأرض . ف مسح بهما وجهه وكفيه » فقال له عمر « اتق الله يا عمار » فقال « إن شئت لم أُحدث به » فقال « بل نُؤليكَ من ذلك ما تَوَلَّيت ^(١) » .

فهذه سنة شهد بها عمر رضى الله عنه ثم نسيها ، حتى أفتى بخلافها ، وذكره عمار رضى الله عنه فلم يذكر .

وهو لم يكذب عماراً ، بل أمره : أن يحدث به .

وأبلغ من هذا : أنه خطب الناس فقال « لا يزيد رجل على صداق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وبناته إلا رددته » فقالت امرأة « يا أمير المؤمنين ، لم تحرمنا شيئاً أعطانا الله إياه ؟ ثم قرأت (٤ : ٣٠) أو آتيتم إحداهن قنطاراً ^(٢) . فرجع عمر إلى قولها . وقد كان حافظاً للآية . ولكن نسيها .

وكذلك ما روى « أن علياً ذكر الزبير يوم الجمل شيئاً عهد بهما

(١) رواه البخارى ومسلم وأصحاب السنن بألفاظ متقاربة .

(٢) رواه الإمام أحمد وأصحاب السنن الأربعة . وقال الترمذى : حسن صحيح .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكره . حتى انصرف عن القتال ^(١) .
وهذا كثير في السلف والخلف .

السبب السادس

عدم معرفته بدلالة الحديث .
تارة لكون اللفظ الذى فى الحديث غريباً عنده . مثل لفظ « المزبنة »
و « الحجارة » و « المحاقلة » و « الملامسة » و « المنابذة » و « الفرر » إلى غير ذلك
من الكلمات الغريبة التى قد يختلف العلماء فى تفسيرها .
وكالحديث المرفوع « لا طلاق ولا عتاق فى إغلاق ^(٢) » فإنهم قد فسروا
« الإغلاق » بالإكرام . ومن يخالفه لا يعرف هذا التفسير .
وتارة لكون معناه فى لغته وعرفه : غير معناه فى لغة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم . وهو يحمله على ما يفهمه فى لغته . بناء على أن الأصل بقاء اللغة .
كما سمع بعضهم آثاراً فى الرخصة فى « النبيذ » فظنوه بعض أنواع المسكر .

(١) قال على للزبير رضى الله عنهما - وقد تواقفا ، حتى اختلفت أعناق دوابهما -
« أما تذكر يوم مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بنى غنم ، فنظر إلى وضحك
وضحكت إليه . قلت : لا يدع ابن أبى طالب زهوه . فقال لك رسول الله صلى الله
عليه وسلم : إنه ليس بمتعرد . لتقاتلنه وأنت ظالم له » ؟ فقال الزبير : اللهم نعم .
ولو ذكرت ماسرت مسيرى هذا . والله لأقاتلك . وقد رواها الحافظ ابن كثير فى
البداية والنهاية (ج ٧ ص ٢٤٠ ، ٢٤١) . من عدة طرق .

(٢) رواه الإمام أحمد وأبو دواد وابن ماجه من حديث عائشة رضى الله عنها .
وقال المنذرى : فى إسناده محمد بن عبيد بن صالح المكي ، ضعيف .
وقال أبو داود : الإغلاق الغضب .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : الإغلاق انسداد باب العلم والقصد عليه .
فدخل فيه طلاق المعتوه والمجنون والسكران والمكره والغضبان الذى لا يعقل ما يقول .
لأن كلا من هؤلاء أغلق عليه باب العلم والقصد . والطلاق إنما يقع من قاصد له
علم به . والله أعلم .

لأنه لغتهم . وإنما هو ما يُنْبَذُ لِتَحْلِيَةِ الماء قبل أن يشْتَدَّ . فإنه جاء مفسراً في أحاديث كثيرة صحيحة .

وسموا لفظ « الخمر » في الكتاب والسنة ، فاعتقدوه عصير العنب المشدَّ خاصة . بناء على أنه كذلك في اللغة . وإن كان قد جاء من الأحاديث أحاديث صحيحة تبين أن « الخمر » اسم لكل شراب مسكر^(١) .

(١) وروى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء » . وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « حرمت علينا الخمر - حين حرمت - وما نجد بالمدينة خمر الأعناب إلا قليلا . وعامة خمرنا : البسر والتمر » وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « قام عمر على المنبر ، فقال : أما بعد ، فقد نزل تحريم الخمر ، وهى من خمسة : العنب ، والتمر ، والعسل ، والحنطة ، والشعير . والخمر : ما خامر العقل » وعن أنس رضى الله عنه قال « كنت أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب من فضيخ زهو - والفضيخ هو البسر إذا شدخ ونبد - فجاءهم آت ، فقال : إن الخمر قد حرمت . فقال أبو طلحة : قم يا أنس فهرقها . فهرقتها » .

قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (ج ١٠ ص ٢٧) وحاصله : أن البخارى أراد - يعنى بتراجم الأبواب فى الخمر وأنواعها - بيان الأشياء التى وردت فيها الأخبار - على شرطه - لما يتخذ منه الخمر . فبدأ بالعنب لكونه المتفق عليه . ثم أرفده بالبسر والتمر . ثم ثلث بالعسل ، إشارة إلى أن ذلك لا يختص بالتمر والبسر . ثم أتى بترجمة عامة شاملة لتلك وغيره . وهى « الخمر ما خامر العقل » والله أعلم .

ثم قال الحافظ : وحكى ابن قتيبة عن قوم من مجانى أهل الكلام : أن النهى عن الخمر للكرهية . وهو قول مهجور ، لا يلتفت إلى قائله . وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم : أن الحرام ما أجمعوا عليه ، وما اختلفوا فيه ليس بحرام . قال : وهذا عظيم من القول . يلزم منه القول بحل كل شيء اختلفوا فى تحريمه ، ولو كان مستند الخلاف وإهياً . اهـ

وظاهر القرآن والأحاديث المتواترة - بما يفهمه العربى السليم القلب والفطرة : أن « الخمر » - التى شدد الله تحريمها ، وتوعد شديد الوعيد من لم ينته عن شربها . لأنها من أمر الشيطان ليوقع بها بين المؤمنين العداوة والبغضاء ، ويصد هم عن =

وتارة : لكون اللفظ مشتركاً ، أو مجملاً ، أو متردداً بين حقيقة ومجاز .
فيحمله على الأقرب عنده . وإن كان المراد : هو الآخر .
كما حمل جماعة من الصحابة في أول الأمر « الخيط الأبيض والخيط الأسود »
على الحبل^(١) .

وكما حمل آخرون قوله تعالى (٥ : ٦) فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) على اليد
إلى الإبط .

وتارة : لكون الدلالة من النص خفية .
فإن جهات دلالات الأقوال متسعة جداً ، يختلف الناس في إدراكها .
وفهم وجوه الكلام : بحسب منّح الحق سبحانه ومواهبه .
ثم قد يعرفها الرجل من حيث العموم . ولا يتفطن لكون هذا المعنى داخلاً
في ذلك العام .

ثم قد يتفطن له تارة ، ثم يذساه بعد ذلك .
وهذا باب واسع جداً لا يحيط به إلا الله .
وقد يقلط الرجل . فيفهم من الكلام ما لا تحتمله اللغة العربية التي بعث
الرسول صلى الله عليه وسلم بها .

السبب السابع

اعتقاده : أن لا دلالة في الحديث .

= ذكر الله وعن الصلاة - هي كل ما خاض العقل من أى مادة ، ولو كانت قد
اتخذها مريدها من اللبن ، وسواء كانت مشروبة أو مشحومة ، أو مطعومة ، أو
محقونة تحت الجلد .

(١) روى الإمام أحمد والبخارى وغيرها . عن عدى بن حاتم الطائى
رضى الله عنه : أنه وضع تحت وسادته عقلاً أبيض وعقلاً أسود . فلما أصبح سأله
النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال له « إنهما يياض النهار وسواد الليل »

والفرق بين هذا وبين الذي قبله : أن الأول لم يعرف جهة الدلالة .
والثاني : عرف جهة الدلالة ، لكن اعتقد : أنها ليست صحيحة ، بأن يكون له
من الأصول ما يرد تلك الدلالة ، سواء كانت في نفس الأمر صواباً أو خطأ .
مثل : أن يعتقد أن العام الخصوص ليس بحجة ، أو أن المفهوم ليس بحجة ،
أو أن العموم الوارد على سبب : مقصورٌ على سببه ، أو أن الأمر المجرد لا يقتضي
الوجوب ، أو لا يقتضي الفور ، أو أن المعرفة بالألف واللام لا عموم له ، أو أن
الأفعال المنفية لا تنفي ذواتها ، ولا جميع أحكامها . أو أن المقتضى لا عموم له .
فلا يدعى العموم في المضمرات والمعاني .
إلى غير ذلك مما يتسع القول فيه .

فإن شطر أصول الفقه : تدخل مسائل الخلاف منه في هذا القسم . وإن
كانت الأصول المجردة لم تحط بجميع الدلالات المختلف فيها .
وتدخل فيه أفراد أجناس الدلالات : هل هي من ذلك الجنس أم لا ؟
مثل : أن يعتقد أن هذا اللفظ المعين مجمل ، بأن يكون مشتركاً لا دلالة
تعين أحد معنياه ، أو غير ذلك .

السبب الثامن

اعتقاده : أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مراده .
مثل : معارضة العام بخاص ، أو المطلق بمقيد ، أو الأمر المطلق بما ينفي
الوجوب ، أو الحقيقة بما يدل على المجاز .
إلى أنواع المعارضات . وهو باب واسع أيضاً .
فإن تعارض دلالات الأقوال ، وترجيح بعضها على بعض : بحر خضم .

السبب التاسع

اعتقاده : أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه ، أو نسيجه ، أو تأويله —

إن كان قابلاً للتأويل - بما يصلح أن يكون معارضاً بالاتفاق . مثل آية ،
أو حديث آخر ، أو مثل إجماع .

وهذا نوعان :

أحدهما : أن يعتقد أن هذا المعارض راجح في الجملة . فيتعين أحد الثلاثة
من غير تعيين واحد منها .

وتارة : بعين أحدها ، بأن يعتقد : أنه مذبوح ، أو أنه مؤول .
ثم قد يغلط في الذسخ فيعتقد المتأخر متقدماً .
وقد يغلط في التأويل . بأن يحمل الحديث على ما لا يحتمله لفظه . أو أن
هناك ما يدفعه .

وإذا عارضه من حيث الجملة ، فقد لا يكون ذلك المعارض دالاً . وقد لا يكون
لحديث المعارض في قوة الأول إسناداً أو مقناً .

وتجىء هنا الأسباب المتقدمة وغيرها في الحديث الأول .
والاجماع المدعى في الغالب : إنما هو عدم العلم بالخالف .
وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا إلى القول بأشياء ، مُتَمَسِّكِينَ فيها :
عدم العلم بالخالف .

مع أن ظاهر الأدلة عندهم : يقتضى خلاف ذلك .
لكن لا يمكن العالم أن يتدعى قولاً لم يعلم له قائلًا ، مع علمه بأن الناس قد
قالوا خلافه . حتى إن منهم من يعلق القول . فيقول « إن كان في المسألة إجماع
فهو أحق ما يتبع ، وإلا فالقول عندي كذا وكذا » .
وذلك مثل من يقول « لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد » وقبولها محفوظ
عن عليٍّ ، وأنس ، وشریح وغيرهم رضي الله عنهم .

(١) روى الترمذی والدارقطنی عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « إذا أصاب المسكاتب حدّاً أو ميراثاً : أقيم عليه الحد بحساب ما عتق
منه . وورث بحساب ما عتق منه » ورواه النسائي بنحوه .

ويقول آخر « أجمعوا على أن المعتقد بفضله لا يرث » وتورثه محفوظ عن عليّ وابن مسعود . رضى الله عنهما . وفيه حديث حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) ويقول آخر « لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة » وإيجابها محفوظ عن أبي جعفر الباقر^(٢) .
وذلك : أن غاية كثير من العلماء : يعلم قول أهل العلم الذين أدركهم في بلادهم ، ولا يعلم أقوال جماعات غيرهم .

كما تجد كثيراً من المتقدمين لا يعلم إلا قول المدنيين والكوفيين . وكثيراً من المتأخرين لا يعلم إلا قول اثنين ، أو ثلاثة ، من الأئمة المتبوعين . وما خرج عن ذلك فإنه عنده يخالف الإجماع . لأنه لا يعلم به قائلاً . وما زال يقرع سمعه خلافه .

فهذا لا يمكنه أن يصير إلى حديث يخالف هذا . لخوفه أن يكون هذا خلافاً للإجماع . أو لا اعتقاده : أنه يخالف الإجماع . والإجماع أعظم الحجج . وهذا عذر كثير من الناس في كثير مما يتركونه . وبعضهم معذور فيه حقيقة .

وبعضهم معذور فيه ، وليس في الحقيقة بمعذور . وكذلك كثير من الأسباب قبله وبعده .

السبب الخامس

معارضته بما يدل على ضعفه ، أو نسخه ، أو تأويله ، مما لا يعتقده غيره ، أو جنسه معارضاً ، أو لا يكون في الحقيقة معارضاً راجحاً .

كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن . واعتقادهم : أن ظاهر القرآن - من العموم ونحوه - مقدم على نص الحديث .

(١) وكذلك الإمام الشافعي رضى الله عنه . وانظر تحقيق ذلك في كتاب جلاء الأفهام في الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام ، لابن القيم رحمه الله .

ثم قد يعتقد ما ليس بظاهر ظاهراً . لما في دلالات القول من الوجوه
الكثيرة .

ولهذا ردوا حديث « الشاهد واليمين » وإن كان غيرهم يعلم : أن ليس في
ظاهر القرآن ما يمنع الحكم بشاهد ويمين . ولو كان فيه ذلك ، فالسنة هي المفسرة
للقرآن عندهم .

وللشافعي في هذه القاعدة كلام معروف .

ولأحمد فيها رسالته المشهورة في الرد على من يزعم الاستغناء بظاهر القرآن
عن تفسيره بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ولقد أورد فيها من الدلائل ما يضيّق هذا الموضع عن ذكره .

من ذلك : دفع الخبر الذي فيه تخصيص لعموم الكتاب ، أو تقييد
لمطلقه ، أو فيه زيادة عليه ، واعتقاد من يقول ذلك : أن الزيادة على النص -
كتقييد المطلق - نسخ ، وأن تخصيص العام : نسخ .

وكمعارضة طائفة من المدنيين الحديث الصحيح بعمل أهل المدينة . بناء على
أنهم مجمعون على مخالفة الخبر ، وأن إجماعهم حجة مقدّمة على الخبر .
كمخالفة أحاديث « خيار المجلس » بناء على هذا الأصل .

وإن كان أكثر الناس قد يثبتون : أن المدنيين قد اختلفوا في تلك المسألة ،
وأنهم لو أجمعوا وخالفهم غيرهم : لكانت الحجة في الخبر .

وكمعارضة قوم من البلدين بعض الأحاديث بالقياس الجلي . بناء على أن
القواعد الكلية لا تنقض بمثل هذا الخبر .

إلى غير ذلك من أنواع المعارضات . سواء كان المعارض مصيباً أو مخطئاً .
فهذه الأسباب العشرة ظاهرة .

وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث

لم نطلع نحن عليها . فإن مدارك العلم واسعة . ولم نطلع نحن على جميع مافي بواطن العلماء .

والعالم قد يبدى حجته ، وقد لا يبدئها .
وإذا أبدأها : فقد تبلغنا وقد لا تبلغنا .

وإذا بلغتنا : فقد ندرك موضع احتجاجه . وقد لا ندركه . سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا .

لسكن نحن - وإن جوزنا هذا - فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول - ظهرت حجته بحديث صحيح واقفه طائفة من أهل العلم - إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة ، وإن كان أعلم .

إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية^(١) .

فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده . بخلاف رأى العالم .
والدليل الشرعى : يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر . ورأى العالم ليس كذلك .

ولو كان العمل بهذا التجويز جائزاً : لما بقى في أيدينا شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا .

لسكن الفرض : أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له . ونحن معذورون في تركنا لهذا الترك .

وقد قال الله سبحانه (٢ : ١٣٤) تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولسكن ما كسبت . ولا تسألون عما كانوا يعملون) .

وقال الله سبحانه (٤ : ٥٩) فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) .

(١) بل لا يمكن أن يتطرق إلى الأدلة الشرعية ، من الكتاب والسنة أى خطأ بحال ، لأنها حجة الله على جميع عباده .

وليس لأحد أن يمارض الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس . كما قال ابن عباس رضى الله عنهما - لرجل سأله عن مسألة ؟ فأجابه فيها بحديث - فقال له « قال أبو بكر وعمر » فقال ابن عباس « يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء . أقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقولون : قال أبو بكر وعمر !! »

وإذا كان الترك يكون لبعض هذه الأسباب ، فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل أو تحریم أو حكم . فلا يجوز أن يعتقد : أن التارك له من العلماء - الذين وصفنا أسباب تركهم - يعاقب لكونه حلل الحرام ، أو حرم الحلال ، أو حكم بغير ما أنزل الله .

وكذلك إن كان في الحديث وعيد على فعل - من لعنة ، أو غضب ، أو عذاب أو نحو ذلك - فلا يجوز أن يقال : إن ذلك العالم - الذى أباح هذا أو فعله - داخل في هذا الوعيد .

وهذا مما لا نعلم بين الأمة فيه خلافا . إلا شيئا يحكى عن بعض معتزلة بغداد - مثل بشر المريسي^(١) وأضرابه - أنهم زعموا : أن الخطيء من المجتهدين يعاقب على خطئه .

(١) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي - بفتح الميم وكسر الراء المهملة وبعدها ياء من تحت وسين مهملة - نسبة إلى مريس ، قرية من قرى مصر : اشتهر بالتجهم ، وإنكار صفات الله عز وجل . وتجرد للقول بخلق القرآن . وحكى عنه أقوال شنيعة ومذاهب مستنكرة . أساء أهل العلم القول فيه ، وكفره أكثرهم لأجلها . سئل عنه الشافعي رحمه الله ؟ فقال : لا يفلح أبداً . وسئل عنه يزيد بن هارون ؟ فقال : كافر . وقال أبو يوسف القاضى لبشر : يا بشر ، طلب العلم بالكلام هو الجهل . وإذا صار الرجل رأسا في الكلام : رعى بالزندقة . يا بشر ، بلغني أنك تتكلم في القرآن . إن أقررت : أن الله علما حصرت . وإن ججدت العلم كفرت . مات بشر في ذى الحجة سنة ٢١٨ هـ من الأنساب للسمعاني .

وهذا لأن حقوق الوعيد لمن فعل المحرم مشروط بعلمه بالتحريم ، أو بتمكنه من العلم بالتحريم .

فإن من نشأ بعبادية ، أو كان حديث عهد بالإسلام ، وفعل شيئاً من المحرمات غير عالم بتحريمها : لم يَأْثَمَ ، ولم يُحَدَّ . وإن لم يستند في استحلاله إلى دليل شرعي .

فمن لم يبلغه الحديث المحرّم ، واستند في الإباحة إلى دليل شرعي : أولى أن يكون معذوراً .

ولهذا كان هذا مأجوراً محموداً . لاجل اجتهاده . قال الله سبحانه (٢١ : ٧٨ ، ٧٩) وداود وسليمان ، إذ يمحكان في الحرث إذ نفثت فيه غنم القوم . وكذا الحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان ، وكلاً آتينا حكماً وعلماً (فاختص سليمان بالفهم . وأثنى عليهما بالحكم والعلم .

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران . وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » فتبين أن المجتهد - مع خطئه - له أجر . وذلك لأجل اجتهاده . وخطؤه مغفور له . لأن درك الصواب في جميع أعيان الأحكام : إما متعذر ، أو متعسر . وقد قال الله تعالى (٢٢ : ٧٨) ما جعل عليكم في الدين من حرج (وقال تعالى (٢ : ١٨٥) يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال لأصحابه عام الخندق « لا يصلي أحد العصر إلا في بني قريظة . فأدركتهم صلاة العصر في الطريق . فقال بعضهم : لانصلي إلا في بني قريظة . وقال بعضهم : لم يرد منا هذا ، فصلوا في الطريق . فلم يعب واحدة من الطائفتين » .

فالأولون : تمسكوا بعموم الخطاب . فجعلوا صورة القوات داخلة في العموم .

والآخرون : كان معهم من الدليل ما يوجب خروج هذه الصورة عن العموم .
فإن المقصود : المبادرة إلى الذين حاصروا النبي صلى الله عليه وسلم .
وهي مسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافا مشهوراً : هل يخص العموم بالقياس ؟
ومع هذا فالذين صلوا في الطريق كانوا أصوب فعلاً .

وكذلك بلال رضي الله عنه لما باع الصاعين من التمر بالصاع « أمره النبي صلى الله عليه وسلم برده » ولم يرتب على ذلك حكم أكل الربا ، من التفسير والتفليظ . لعدم علمه كان بالتحريم .

وكذلك عدى بن حاتم وجماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - لما اعتقدوا :
أن قوله تعالى (٢ : ١٨٧) حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود)
معناه : الجبال البيضاء والسود . فكان أحدهم يجعل عقالين أبيض وأسود . ويأكل
حتى يتبين أحدهما من الآخر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعدى « إن وسادك
إذن لغيره . إنما هو بياض النهار وسواد الليل » .

فأشار إلى عدم فقهه لمعنى الكلام . ولم يرتب على هذا الفعل ذم من أفطر
في رمضان . وإن كان من أعظم الكبائر

بخلاف الذين أفتوا المشجوج في البرد بوجوب الغسل ، فاغتسل فمات . فإنه
صلى الله عليه وسلم قال « قتلوه . قتلهم الله . هلاً سألوا إذ لم يعلموا ؟ إنما شفاء
العبي السؤل ^(١) » .

(١) رواه أبو داود من حديث الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر قال
« خرجنا في سفر ، فأصاب رجلاً منا حجر فشججه في رأسه . ثم احتلم . فسأل
أصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة - الحديث »
صححه ابن السكن ، وقال : هذا أمثل ما روى في المسح على الجيرة ورواه أبو داود
أيضاً عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس ، وكذلك رواه ابن ماجه ورواه
البيهقي . ثم قال : وظاهر القرآن يدل على استعمال ما يجرد من الماء ثم يتيمم .

فإن هؤلاء أخطئوا بغير اجتهاد . إذ لم يكونوا من أهل العلم .
وكذلك لم يوجب على أسامة بن زيد قوداً ولا ديةً ، ولا كفارة . لما
قتل الذي قال « لا إله إلا الله » في غزوة الجُرقات^(١) .
فإنه كان معتقداً جواز قتله . بناء على أن هذا الإسلام ليس بصحيح . مع
أن قتله حرام .
وعمل بذلك السلف وجمهور الفقهاء ، في أن ما استباحه أهل البغي من دماء
أهل العدل بقاويل سائغ : لم يضمن بقود ولا دية ولا كفارة . وإن كان قتلهم
وقتلهم محرماً .
وهذا الشرط - الذي ذكرناه في حقوق الوعيد - لا يحتاج أن يذكر في كل
خطاب . لاستقرار العلم به في القلوب .
كما أن الوعد على العمل : مشروط بإخلاص العمل لله ، وبعدم حبوط
العمل بالردة .

ثم إن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث فيه وعد .
ثم حيث قُدِّر قيام الموجب للوعيد ، فإن الحكم يتخلف عنه لما منع .
وموانع حقوق الوعيد متعددة .
منها : التوبة .
ومنها : الاستغفار .
ومنها : الحسنات الماحية للسيئات .
ومنها : بلاء الدنيا ومصائبها .

(١) بضم الحاء وفتح الراء المهملتين ، وهم بطن من جهينة ، منازلهم وراء بطن
نخلة من أرض بني مرة . وكانت غزوتهم سنة سبع أو ثمان من الهجرة . وكان أميرها
غالب بن عبيد الله الكلبي والذي قتله أسامة اسمه : مرداس بن نهيك . والحديث في
عدة مواضع من البخاري ، وفي الديات (فتح ج ١٢ ص ١٥٧) .

ومنها : شفاعة شفيع مطاع .

ومنها : رحمة أرحم الرحيم .

فإذا عُدمت هذه الأسباب كلها - ولن تعدم إلا في حق من عَتَا وتَمَرَّد
وشرَّد على الله شرود البعير على أهله - فهناك يلحق الوعيد به .

وذلك : أن حقيقة الوعيد : بيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب .
فيستفاد من ذلك : تحريم الفعل وقبحه .

أما إن كل شخص قد قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك المسبب به : فهذا
باطل قطعاً . لتوقف ذلك المسبب على وجود الشرط ، وزوال جميع الموانع .

وإيضاح هذا : أن من ترك العمل بحديث ، فلا يخلو من ثلاثة أقسام :
إما أن يكون تركاً جائزاً باتفاق المسلمين ، كالترك في حق من لم يبلغه
ولا قصر في الطلب ، مع حاجته إلى الفتيا أو الحكم ، كاذكرناه عن الخلفاء
الراشدين وغيرهم رضي الله عنهم .

فهذا لا يشك مسلم أن صاحبه لا يلحقه من مَعَرَّة الترك شيء .
وإما أن يكون تركاً غير جائز . فهذا لا يكاد يصدر من الأئمة إن شاء الله
تعالى .

لكن الذي قد يخاف على بعض العلماء : أن يكون الرجل قاصراً في درك
تلك المسألة . فيقول مع عدم أسباب القول . وإن كان له فيها نظر واجتهاد ،
أو يقصر في الاستدلال . فيقول قبل أن يبلغ النظر نهايته ، مع كونه متمسكاً
بحجة ، أو يغلب عليه عادة أو غرض يمنعه من استيفاء النظر لينظر فيما يعارض
ما عنده . وإن كان لم يقل إلا بالاجتهاد والاستدلال . فإن الحد الذي يجب أن
ينتهى إليه الاجتهاد : قد لا ينضبط للمجتهد .

ولهذا كان العلماء يخافون مثل هذا ، خشية أن لا يكون الاجتهاد المعتبر قد
وجد في تلك المسألة المخصوصة .

فهذه ذنوب . لكن لحق عقوبة الذنب بصاحبه إنما تنال من لم يتب .
وقد يمحوها الاستغفار ، والإحسان ، والبلاء ، والشفاعة ، والرحمة .

ولم يدخل في هذا من يغلبه الهوى ويصرعه ، حتى ينصر ما يعلم أنه باطل ،
أو من يجزم بصواب قول أو خطئه ، من غير معرفة منه بدلائل ذلك القول نفيًا
وإثباتًا .

فإن هذين في النار ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « القضاة ثلاثة .
قاضيان في النار وقاض في الجنة . فأما الذي في الجنة : فرجل علم الحق فقضى
به . وأما اللذان في النار : فرجل قضى للناس على جهل ، ورجل علم الحق وقضى
بخلافه ^(١) » .

والمفتون كذلك .

لكن لحق الوعيد للشخص المعين أيضا له موانع كما بيناه .
فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الأعيان من العلماء المحمودين عند
الامة - مع أن هذا بعيد أو غير واقع - لم يعدم أحدهم أحد هذه الأسباب . ولو وقع
لم يقدح في إمامتهم على الإطلاق .

فإننا لا نعتقد في القوم العصمة . بل نُجَوِّزُ عليهم الذنوب . ونرجو لهم - مع
ذلك - أعلى الدرجات . لما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة ، والأحوال
السنية ، وأنهم لم يكونوا مصرين على ذنب . وليسوا بأعلى درجة من الصحابة
رضى الله عنهم .

والقول فيهم كذلك فيما اجتهدوا فيه من الفتاوى ، والقضايا ، والدماء التي
كانت بينهم رضى الله عنهم وغير ذلك .

(١) روى أبو داود وابن ماجه عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
« القضاة ثلاثة : واحد في الجنة ، واثنان في النار . فأما الذي في الجنة : فرجل
عرف الحق فقضى به . ورجل عرف الحق ، فخار في حكمه ، فهو في النار . ورجل
قضى للناس على جهل . فهو في النار » .

نعم إننا - مع العلم بأن التارك الموصوف معذور ، بل مأجور - لا ينبغي أن
تتبع الأحاديث الصحيحة ، التي لا نعلم لها معارضاً يدفعها ، وأن نعتقد وجوب
العمل بها على الأمة ، ووجوب تبليغها .
وهذا مما لا يختلف العلماء فيه .

ثم هذه الأحاديث منقسمة : إلى ما دلالاته قطعية ، بأن يكون قطعي السند
والمتن . وهو ما تيقننا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله . وتيقننا أنه أراد به
تلك الصورة .
وإلى ما دلالاته ظاهرة غير قطعية .

فأما الأول : فيجب اعتقاد موجه علماء وعملا . وهذا مما لا خلاف فيه بين
العلماء في الجملة .

وإنما قد يختلفون في بعض الأخبار : هل هو قطعي السند ، أو ليس بقطعي ؟
وهل هو قطعي الدلالة ، أو ليس بقطعيها ؟
مثل : اختلافهم في خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول والتصديق ،
أو الذي اتفقت على العمل به .

فعند عامة الفقهاء ، وأكثر المتكلمين : أنه يفيد العلم .
وذهب طوائف من المتكلمين إلى أنه لا يفيد .

وكذلك الخبر المروى من عدة جهات يصدق بعضها بعضاً - من أناس
مخصوصين - قد يفيد العلم اليقيني لمن كان عالماً بتلك الجهات ، وبحال أولئك
الخبرين ، وبقرائن وضمان تحتف بالخبر . وإن كان العلم بذلك الخبر لا يحصل
لمن لم يشاركه في ذلك .

ولهذا كان علماء الحديث - الجهابذة فيه ، المتبحرون في معرفته رحمهم الله -
قد يحصل لهم اليقين التام بأخبار ، وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها .
فضلا عن العلم بصدقها .

ومبى هذا على أن الخبر المفيد للعالم يفيد : من كثرة الخبرين تارة ، ومن صفات الخبرين أخرى . ومن نفس الإخبار به أخرى . ومن نفس إدراك الخبر له أخرى . ومن الأمر الخبر به أخرى .

فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم ، لما هم عليه من الديانة والحفظ الذى يؤمن معه كذبهم أو خطؤهم . وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد خبرهم العلم .

هذا هو الحق الذى لا ريب فيه . وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين ، وطوائف من المتكلمين .

وذهب طوائف من المتكلمين ، و بعض الفقهاء : إلى أن كل عدد أفاد العلم خبرهم بقضية : أفاد خبر مثل ذلك العدد العلم في كل قضية . وهذا باطل قطعاً .

لكن ليس هذا موضع بيان ذلك .

فأما تأثير القرائن الخارجة عن الخبرين في العلم بالخبر: فلم نذكره. لأن تلك القرائن قد تفيد العلم لو تجردت عن الخبر.

وإذا كانت بنفسها قد تفيد العلم لم تجعل تابعة للخبر على الإطلاق ، كما لم يجعل الخبر تابعا لها . بل كل منهما طريق إلى العلم تارة ، وإلى الظن أخرى . وإن اتفق اجتماع ما يوجب العلم به منهما ، أو اجتماع موجب العلم من أحدهما ، وموجب الظن من الآخر .

وكل من كان بالأحبار أعلم قد يقطع بصدق أخبار لا يقطع بصدقها من
ليس مثله .

وتارة يختلفون في كون الدلالة قطعية . لاختلافهم في أن ذلك الحديث :

هل هو نص ، أو ظاهر ؟

وإذا كان ظاهراً، فهل فيه ما ينفى الاحتمال المرجوح، أو لا؟

وهذا أيضاً باب واسع .

ثم إننا - مع العلم بأن التارك الموصوف معذور ، بل مأجور - لا ينبغي أن
نتبع الأحاديث الصحيحة ، التي لا نعلم لها معارضا يدفعها ، وأن نعتقد وجوب
العمل بها على الأمة ، ووجوب تبليغها .
وهذا مما لا يختلف العلماء فيه .

ثم هذه الأحاديث منقسمة : إلى ما دلالة قطعية ، بأن يكون قطعي السند
والمتن . وهو ما تيقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله . وتيقنا أنه أراد به
تلك الصورة .

وإلى ما دلالة ظاهرة غير قطعية .
فأما الأول : فيجب اعتقاد موجه علماء وعملا . وهذا مما لا خلاف فيه بين
العلماء في الجملة .

وإنما قد يختلفون في بعض الأخبار : هل هو قطعي السند ، أو ليس بقطعي ؟
وهل هو قطعي الدلالة ، أو ليس بقطعيها ؟
مثل : اختلافهم في خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول والتصديق ،
أو الذي اتفقت على العمل به .

فعند عامة الفقهاء ، وأكثر المتكلمين : أنه يفيد العلم .
وذهب طوائف من المتكلمين إلى أنه لا يفيد .
وكذلك الخبر المروى من عدة جهات يصدق بعضها بعضاً - من أناس
مخصوصين - قد يفيد العلم اليقيني لمن كان عالماً بتلك الجهات ، وبحال أولئك
الخبرين ، وبقرائن وضائم تحتم بالخبر . وإن كان العلم بذلك الخبر لا يحصل
لمن لم يشاركه في ذلك .

ولهذا كان علماء الحديث - الجهابذة فيه ، المتبحرون في معرفته رحمهم الله -
قد يحصل لهم اليقين التام بأخبار ، وإن كان غيرهم من العلماء قد لا يظن صدقها .
فضلا عن العلم بصدقها .

ومبنى هذا على أن الخبر المفيد للعالم يقيده : من كثرة الخبرين تارة ، ومن صفات الخبرين أخرى . ومن نفس الإخبار به أخرى . ومن نفس إدراك الخبر له أخرى . ومن الأمر بالخبر به أخرى .

فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم ، لما هم عليه من الديانة والحفظ الذي يؤمن معه كذبهم أو خطوهم . وأضعاف ذلك العدد من غيرهم قد لا يفيد خبرهم العلم .

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه . وهو قول جمهور الفقهاء والمحدثين ، وطوائف من المتكلمين .

وذهب طوائف من المتكلمين ، وبعض الفقهاء : إلى أن كل عدد أفاد العلم خبرهم بقضية : أفاد خبر مثل ذلك العدد العلم في كل قضية .

وهذا باطل قطعاً .

لكن ليس هذا موضع بيان ذلك .

فأما تأثير القرائن الخارجة عن الخبرين في العلم بالخبر : فلم نذكره . لأن تلك القرائن قد تفيد العلم لو تجردت عن الخبر .

وإذا كانت بنفسها قد تفيد العلم لم تجعل تابعة للخبر على الإطلاق ، كما لم يجعل الخبر تابعاً لها . بل كل منهما طريق إلى العلم تارة ، وإلى الظن أخرى .

وإن اتفق اجتماع ما يوجب العلم به منهما ، أو اجتماع موجب العلم من أحدهما ، وموجب الظن من الآخر .

وكل من كان بالأخبار أعلم قد يقطع بصدق أخبار لا يقطع بصدقها من ليس مثله .

وتارة يختلفون في كون الدلالة قطعية . لاختلافهم في أن ذلك الحديث : هل هو نص ، أو ظاهر ؟

وإذا كان ظاهراً ، فهل فيه ما ينفي الاحتمال المرجوح ، أو لا ؟

وهذا أيضاً باب واسع .

فقد يقطع قوم من العلماء بدلالة أحاديث لا يقطع بها غيرهم : إما لعلمهم بأن الحديث لا يشمل إلا ذلك المعنى ، أو لعلمهم بأن المعنى الآخر يمنع حمل الحديث عليه ، أو لغير ذلك من الأدلة الموجبة للقطع .

وأما القسم الثاني - وهو الظاهر - فهذا يجب العمل به في الأحكام الشرعية باتفاق العلماء المعتمدين .

فإن كان قد تضمن حكماً علمياً - مثل الوعيد ونحوه - فقد اختلفوا فيه . فذهب طوائف من الفقهاء إلى أن خبر الواحد العدل إذا تضمن وعيداً على فعل ، فإنه يجب العمل به في تحريم ذلك الفعل ، ولا يعمل به في الوعيد إلا أن يكون قطعياً .

وكذلك لو كان المتن قطعياً ، لكن الدلالة ظاهرة . وعلى هذا حملوا قول عائشة رضي الله عنها - لامرأة أبي إسحاق السبيعي - « أبلغني زيد بن أرقم : أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب ^(١) » .

قالوا : فعائشة رضي الله عنها ذكرت الوعيد . لأنها كانت عالمة به . ونحن نعمل بخبرها في التحريم - وإن كنا لا نقول بهذا الوعيد . لأن الحديث - إنما ثبت عندنا بخبر واحد .

وحجة هؤلاء : أن الوعيد من الأمور العلمية . فلا يثبت إلا بما يفيد العلم . وأيضاً فإن الفعل إذا كان مجتهداً في حكمه : لم يلحق فاعله الوعيد . فعلى قول هؤلاء : يحتاج بأحاديث الوعيد في تحريم الأفعال مطلقاً . ولا يثبت بها الوعيد ، إلا أن تكون الدلالة قطعياً .

(١) رواه الدارقطني . وكانت امرأة أبي إسحاق باعت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة . ثم ابتاعته منه بسمائة نقداً . وانظر المستقى (ج ٢ ص ٣٤٧ حديث رقم ٢٩٢٧) بتعليق محمد حامد الفقي .

ومثله : احتجاج أكثر العلماء بالقرآآت التي صحت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم . مع كونها ليست في مصحف عثمان رضي الله عنه . فإنها تضمنت عملاً وعلماً . وهي خبر واحد صحيح .

فاحتجوا بها في إثبات العمل . ولم يثبتوها قرآنًا . لأنها من الأمور العلمية التي لا تثبت إلا بيقين .

وذهب الأكثرون من الفقهاء - وهو قول عامة السلف - إلى أن هذه الأحاديث حجة في جميع ما تضمنته من الوعيد .

فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين بعدهم ما زالوا يثبتون بهذه الأحاديث الوعيد . كما يثبتون بها العمل . ويصرحون بلحوق الوعيد الذي فيها للفاعل في الجملة .

وهذا منتشر عنهم في أحاديثهم وفتاويهم .

وذلك : لأن الوعيد من جملة الأحكام الشرعية التي ثبتت : بالأدلة الظاهرة تارة ، وبالأدلة القطعية أخرى . فإنه ليس المطلوب اليقين التام بالوعيد . بل المطلوب الاعتقاد الذي يُدخل في اليقين ، أو الظن الغالب ، كما أن هذا هو المطلوب في الأحكام العملية .

ولا فرق بين اعتقاد الإنسان : أن الله حرم هذا ، وتوعد فاعله بالعقوبة الجملة . واعتقاده : أن الله حرمه ، أو توعد عليه بعقوبة معينة . حيث إن كلا منهما إخبار عن الله تعالى . فكما جاز الإخبار عنه بالأول بمطلق الدليل . فكذلك يجوز الإخبار عنه بالثاني .

بل لو قال قائل : العمل بها في الوعيد أوكد : كان صحيحاً .

ولهذا كانوا يتساهلون في أسانيد أحاديث الترغيب والترهيب ما لا يتساهلون في أسانيد أحاديث الأحكام . لأن اعتقاد الوعيد يحمل النفوس على الترك .

فإن كان ذلك الوعيد حقاً : كان الإنسان قد نجا . وإن لم يكن الوعيد حقاً

بل عقوبة الفعل أخف من ذلك الوعيد : لم يضر الإنسان - إذا ترك ذلك الفعل - خطؤه في اعتقاده زيادة العقوبة . لأنه إن اعتقد نقص العقوبة فقد يخطئ أيضاً . وكذلك إن لم يعتقد في تلك الزيادة نفعاً ولا إثباتاً . فقد يخطئ .

فهذا الخطأ قد يهون الفعل عنده . فيقع فيه . فيستحق العقوبة الزائدة إن كانت ثابتة ، أو يقوم به سبب استحقاق ذلك .

فإذن : الخطأ في الاعتقاد على التقديرين - تقدير اعتقاد الوعيد ، وتقدير عدمه - سواء . والنجاة من العذاب على تقدير اعتقاد الوعيد : أقرب . فيكون هذا التقدير أولى .

وبهذا الدليل رجح عامة العلماء الدليل الحاضر على الدليل المبيح . وسلك كثير من الفقهاء طريقة الاحتياط في كثير من الأحكام بناء على هذا .

وأما الاحتياط في الفعل : فكالمجمع على حسنه بين العقلاء في الجملة . فإذا كان خوفه من الخطأ بنفي اعتقاد الوعيد مقابلاً لخوفه من الخطأ في عدم هذا الاعتقاد : بقي الدليل الموجب لاعتقاده ، والنجاة الحاصلة في اعتقاده : دليلين سالمين عن المعارض .

وليس لقائل أن يقول : عدم الدليل القطعي على الوعيد دليل على عدمه . كعدم الخبر المتواتر على القرآت الزائدة على ما في المصحف . لأن عدم الدليل لا يدل على المدلول عليه .

ومن قطع بنفي شيء من الأمور العلمية لعدم الدليل القاطع على وجودها - كما هو طريقة طائفة من المتكلمين - فهو مخطئ خطأ بيناً .

ليكن إذا علمنا أن وجود الشيء مستلزم لوجود الدليل ، وعلمنا عدم الدليل : قطعنا بعدم الشيء المستلزم . لأن عدم اللازم دليل على عدم الملزوم .

وقد علمنا : أن الدواعي متوفرة على نقل كتاب الله ودينه . فإنه لا يجوز على

الأمة كتمان ما يحتاج الناس إلى نقله حجة عامة . فلما لم ينقل نقلاً عاماً صلاة سادسة ، ولا سورة أخرى : علمنا يقيناً عدم ذلك .

وباب الوعيد ليس من هذا الباب . فإنه لا يجب في كل وعيد على فعل أن ينقل نقلاً متواتراً ، كما لا يجب ذلك في حكم ذلك الفعل .

فثبت أن الأحاديث المتضمنة للوعيد يجب العمل بها في مقتضاها . باعتقاد أن فاعل ذلك الفعل متوعد بذلك الوعيد ، لسكن لحوق الوعيد به متوقف على شروط ، وله موانع .

وهذه القاعدة تظهر بأمثلة .

منها : أنه قد صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لعن الله آكل الربا وموكله ، وشاهديه وكاتبه ^(١) » .

وصح عنه من غير وجه أنه قال - لمن باع صاعين بصاع يداً بيد - « أوّه ، عين الربا » كما قال « البر بالبر رباً إلا هاء وهاء - الحديث ^(٢) » .

وهذا يوجب دخول نوعي الربا - ربا الفضل وربا النساء - في الحديث .

ثم إن الذين بلغهم قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما الربا في النسيئة ^(٣) » فاستحلوا بيع الصاعين بالصاع يداً بيد - مثل ابن عباس رضي الله عنهما - وأصحابه أبي الشعثاء وعطاء ، وطاوس ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وغيرهم - من أعيان المالكين الذين هم من صفوة الأمة علماء وعملاء - لا يحل لمسلم أن يعتقد أن أحداً منهم بعينه ، أو مَنْ قَلَدَه - بحيث يجوز تقليده - تبلغهم اعنة آكل الربا . لأنهم فعلوا ذلك متأولين تأويلاً سائغاً في الجملة .

(١) رواه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي من حديث عبيد الله بن مسعود ومن حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) متفق عليه من حديث عمر رضي الله عنه .

(٣) رواه الإمام أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

وكذلك ما نقل عن طائفة من فضلاء المدنيين من إتيان المحاش مع مارواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أتى امرأة في دبرها فهو كافر بما أنزل على محمد » أفيستحل مسلم أن يقول : إن فلاناً وفلاناً كانا كافرين بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ .

وكذلك قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم « أنه لعن في الخمر عشرة : عاصر الخمر ، ومعتصرها ، وشاربها - الحديث ^(١) » وثبت عنه من وجوه أنه قال « كل شراب أسكر فهو خمر » وقال « كل مسكر خمر ^(٢) » وخطب عمر رضي الله عنه على منبره بين المهاجرين والأنصار ، فقال « الخمر ما خامر العقل » وأنزل الله تحريم الخمر . وكان سبب نزولها : ما كانوا يشربونه في المدينة . ولم يكن لهم شراب إلا الفضيخ ، لم يكن لهم من خمر الأعناب شيء .

وقد كان رجال من أفاضل الأمة - علماء وعملاً - من السكوفيين يعتقدون : أن لا خمر إلا من العنب ، وأن ما سوى العنب والتمر لا يحرم من نبيذه إلا مقدار ما يسكر . ويشربون ما يعتقدون حله .

فلا يجوز أن يقال : إن هؤلاء مندرجون تحت الوعيد ، لما كان لهم من العذر الذي تأولوا به ، أو لموانع آخر .

وكذلك لا يجوز أن يقال : إن الشراب الذي شربوه ليس من الخمر الملعون شاربها .

فإن سبب القول العام : لا بد أن يكون داخل فيه « ولم يكن بالمدينة خمر من العنب » .

(١) رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما والترمذي وابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم قد لعن البائع للحر . وقد باع بعض الصحابة خمرًا ، حتى بلغ عمر رضى الله عنه فقال « قاتل الله فلانًا . ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لعن الله اليهود ، حرّمت عليهم الشحوم فباعوها ، وأكلوا أموالهم ؟ » ولم يكن يعلم أن بيعها محرم . ولم يمنع عمر رضى الله عنه علمه بعدم علمه : أن يبين جزاء هذا الذنب ، ليقنأه هو وغيره عنه بعد بلوغ العلم به . وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم العاصر والمعاصر . وكثير من الفقهاء يجوزون الرجل أن يعصر لغيره عنبًا ، وإن علم أن من ننته : أن يتخذ خمرًا . فهذا نص في لعن العاصر ، مع العلم بأن المعذور : تخلف الحكم عنه لما منع . وكذلك لعن الواصلة والموصولة في عدة أحاديث صحاح . ثم من الفقهاء من يكرهه فقط .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الذى يشرب فى آنية الفضة إنما يُجرَّجِرُ فى بطنه نار جهنم ^(١) » ومن الفقهاء من يكرهه كراهة تنزيه . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إذا التقى المسلمان بسيفيهما قاتلا والمقتول فى النار ^(٢) » يجب العمل به فى تحريم اقتتال المؤمنين بغير حق . ثم إنا نعلم أن أهل الجمل وصيّين ليسوا فى النار . لأن لهم عذراً وتأويلا فى القتال ، وحسنات منعت المقتضى أن يعمل عمله .

وقال صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « ثلاثة لا يكلمهم الله . ولا ينظر إليهم يوم القيامة . ولا يزكّهم . ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء يمنعه ابن السبيل ، فيقول الله له : اليوم أمنعتك فضلى ، كما منعت فضل ماءم تعمل يداك . ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا ، إن أعطاه رضى ، وإن لم يعطه سخط . ورجل

(١) رواه البخارى ومسلم من حديث أم سلمة رضى الله عنها .

(٢) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى من حديث ابن عمر رضى الله

عنهما .

حلف على سلامة بعد العصر كاذباً : لقد أُعطيَ بها أكثر مما أُعطيَ^(١) » فهذا وعيد عظيم لمن منع فضل مائه ، مع أن طائفة من العلماء يجوزون للرجل أن يمنع فضل مائه .

فلا يمنعنا هذا الخلاف : أن نعتقد تحريم هذا ، محتجين بالحديث . ولا يمنعنا مجيء الحديث : أن نعتقد أن المتأول معذور في ذلك . لا يلحقه هذا الوعيد .

وقال صلى الله عليه وسلم « لعن الله المحلل والمحلل له^(٢) » وهو حديث صحيح قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير وجه ، وعن أصحابه رضي الله عنهم . مع أن طائفة من العلماء صححوا نكاح المحلل مطلقاً .

ومنهم من صححه إذا لم يشترط في العقد . ولهم في ذلك أعذار معروفة . فإن قياس الأصول عند الأول : أن النكاح لا يبطل بالشروط ، كما لا يبطل بجهالة أحد العوضين .

وقياس الأصول عند الثاني : أن العقود المجردة عن شرط مقترن لا تغير أحكام العقود .

ولم يبلغ هذا الحديث من قال هذا القول . هذا هو الظاهر . فإن كتبهم المتقدمة لم تتضمنه .

ولو بلغهم لذكروه آخذين به ، أو محيين عنه ، أو بلغهم وتأولوه ، أو اعتقدوا نسخه ، أو كان عندهم ما يعارضه .

فنحن نعلم أن مثل هؤلاء لا يصيبه هذا الوعيد لو أنه فعل التحليل ، معتقداً حله على هذا الوجه .

(١) رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

(٢) رواه الإمام أحمد والنسائي والترمذي - صححه - من حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه . ورواه ابن ماجه من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه .

ولا يمنعنا ذلك أن نعلم أن التحليل سبب لهذا الوعيد ، وإن تخلف في حق بعض الأشخاص ، لفوات شرط أو وجود مانع .

وكذلك استلحاق معاوية رضى الله عنه زياد بن أبيه المولود على فراش الحارث كِلدة ، لسكون أبي سفيان كان يقول : إنه من نطقته . مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال « من ادعى إلى غير أبيه ، وهو يعلم أنه غير أبيه : فالجنة عليه حرام ^(١) » وقال « من ادعى إلى غير أبيه ، أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ^(٢) » حديث صحيح .

وقضى أن الولد للفراش وهو من الأحكام المجمع عليها .

فنحن نعلم أن من انتسب إلى غير الأب الذى هو صاحب الفراش ، فهو داخل في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع أنه لا يجوز أن يعين أحد دون الصحابة - فضلاً عن الصحابة - فيقال : إن هذا الوعيد لاحق له . لإمكان أنه لم يبلغهم قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش . واعتقدوا : أن الولد لمن أحبل أمه . واعتقدوا : أن أبا سفيان هو المحبل لِسُمَيَّة أم زياد .

فإن هذا الحكم قد يخفى على كثير من الناس . لاسيما قبل انتشار السنة ، مع أن العادة في الجاهلية كانت هكذا ، أو لغير ذلك من الموانع المانعة لهذا المقتضى للوعيد أن يعمل عمله : من حسنات تمحو السيئات ، أو غير ذلك .

وهذا باب واسع . فإنه يدخل فيه جميع الأمور المحرمة بكتاب أو سنة ، إذا كان بعض الأئمة لم تبلغهم أدلة التحريم فاستحلوها ، أو عارض تلك الأدلة عندهم أدلة أخرى رأوا رجحانها عليها ، مجتهدين في ذلك الترجيح بحسب عقولهم وعلمهم

(١) رواه الإمام أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود من حديث سعد بن أبي وقاص وأبي بكرة رضى الله عنهما .

(٢) رواه ابن ماجه من حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

فإن التحريم له أحكام : من التأنيب ، والذم ، والعقوبة ، والفسق ، وغير ذلك . لكن لها شروط وموانع .

فقد يكون التحريم ثابتاً ، وهذه الأحكام منتفية لفوات شرطها ، أو وجود مانعها ، أو يكون التحريم منتفياً في حق ذلك الشخص مع ثبوته في حق غيره . وإنما رددنا الكلام لأن للناس في هذه المسألة قولين .

أمرهما : - وهو قول عامة السلف والفقهاء - أن حكم الله واحد . وأن من خالفه باجتهاد سائغ : مخطيء معذور مأجور .

فعلى هذا : يكون ذلك الفعل الذي فعله المتأول بعينه حراماً . لكن لا يترتب أثر التحريم عليه . لعفو الله عنه . فإنه لا يكلف نفساً إلا وسعها .

والثاني : أنه في حقه ليس بحرام . لعدم بلوغ دليل التحريم له . وإن كان حراماً في حق غيره . فتسكون نفس حركة ذلك الشخص ليست حراماً .

والخلاف متقارب . وهو شبيه بالاختلاف في العبارة .

فهذا هو الذي يمكن أن يقال في أحاديث الوعيد إذا صادفت محل خلاف .

إذ العلماء مجمعون على الاحتجاج بها في تحريم الفعل المتوعد عليه ، سواء

كان محل وفاق أو خلاف .

بل أكثر ما يحتاجون إليه الاستدلال بها في موارد الخلاف .

لكن اختلفوا في الاستدلال بها على الوعيد إذا لم تكن قطعية على ما ذكرناه

فإن قيل : فهلا قلتم إن أحاديث الوعيد لا تتناول محل الخلاف . وإنما

تتناول محل الوفاق . وكل فعل لعن فاعله ، أو توعّد عليه بغضب أو عقاب :

حل على فعل اتفق على تحريمه . لئلا يدخل بعض المجتهدين في الوعيد إذا فعل

ما اعتقد تحليله . بل المعتقد أبلغ من الفاعل . إذ هو الأمر له بالفعل . فيكون

قد ألحق به وعيد اللعن ، أو الغضب ، بطريق الاستلزام ؟ .

قلنا : الجواب من وجوه :

أمرها

أن نفس التحريم إما أن يكون ثابتاً في محل خلاف ، أو لا يكون .
فإن لم يكن ثابتاً في محل خلاف قط : لزم أن لا يكون حراماً ، إلا ما أجمع
على تحريمه . فكل ما اختلف في تحريمه يكون حلالاً .
وهذا مخالف لإجماع الأمة . وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين
الإسلام .

وإن كان ثابتاً ، ولو في صورة : فالمتحل لذلك الفعل المحرم من المجتهدين :
إما أن يلحقه ذم من حَلَّ الحرام أو فعله وعقوبته ، أو لا .
فإن قيل : إنه يلحقه ، أو قيل : إنه لا يلحقه . فكذلك التحريم الثابت في
حديث الوعيد اتفاقاً . والوعيد الثابت في محل الخلاف على ما ذكرناه من التفصيل
بل الوعيد إنما جاء على الفاعل . وعقوبة محلل الحرام في الأصل أعظم من
عقوبة فاعله من غير اعتقاد .

فإذا جاز أن يكون التحريم ثابتاً في صورة الخلاف ، ولا يلحق المحلل المجتهد
عقوبة ذلك الإحلال للحرام لكونه معذوراً فيه ، فلأن لا يلحق الفاعل وعيد
ذلك الفعل أولى وأحرى ، وكما لم يلزم دخول المجتهد تحت حكم هذا التحريم -
من الذم والعقاب وغير ذلك - لم يلزم دخوله تحت حكمه من الوعيد . إذ ليس
الوعيد إلا نوعاً من الذم والعقاب . فإن جاز دخوله تحت هذا الجنس : فما كان
الجواب عن بعض أنواعه كان جواباً عن البعض الآخر .

ولا يفتى الفرق بقلة الذم وكثرته ، أو شدة العقوبة وخفتها .
فإن المخذور في قليل الذم والعقاب في هذا المقام كالمخذور في كثيره .
فإن المجتهد لا يلحقه قليل ذلك ولا كثيره . بل يلحقه ضد ذلك من الأجر
والثواب .

الثاني

أن كون حكم الفعل مجمعا عليه ، أو مختلفا فيه : أمور خارجة عن الفعل وصفاته . وإنما هي أمور إضافية بحسب ما عرض لبعض العلماء من عدم العلم .
واللفظ العام : إن أريد به الخاص فلا بد من نصب دليل يدل على التخصيص : إما مقترن بالخطاب عند من لا يجوز تأخير البيان . وإما موسع في تأخيره إلى حين الحاجة عند الجمهور .

ولا شك أن المخاطبين بهذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا محتاجين إلى معرفة حكم الخطاب . فلو كان المراد باللفظ العام - في لعنة آكل الربا والحلل ونحوهما - المجمع على تحريمه ، وذلك لا يعلم إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، وتكلم الأمة في جميع أفراد ذلك العام : لكان قد أخرج بيان كلامه إلى أن تكلم جميع الأمة في جميع أفرادها . وهذا لا يجوز .

الثالث

أن هذا الكلام إنما خوطبت الأمة به لتعرف الحرام فتجتنبه . ويستندون في اجتماعهم إليه . ويحتجبون في نزاعهم به .
فلو كانت الصورة المرادة هي ما أجمعوا عليه فقط : لكان العلم بالمراد موقوفا على الإجماع . فلا يصح الاحتجاج به قبل الإجماع . فلا يكون مستندا للإجماع . لأن مستندا للإجماع يجب أن يكون متقدما عليه . ويمتنع تأخره عنه . فإنه يفضي إلى الدور الباطل .

فإن أهل الإجماع حينئذ لا يمكنهم الاستدلال بالحديث على أى صورة حتى يعلموا أنها مرادة . ولا يعلمون أنها مرادة حتى يجمعوا . فصار الاستدلال موقوفا على الإجماع قبله ، والإجماع موقوفا على الاستدلال قبله ، إذا كان الحديث هو مستندهم . فيكون الشيء موقوفا على نفسه . فيمتنع وجوده ، ولا يكون حجة في محل الخلاف . لأنه لم يرد .

وهذا تعطيل للحديث عن الدلالة على الحكم في محل الوفاق والخلاف .
وذلك مستلزم : أن لا يكون شيء من النصوص ، التي فيها تغليظ للفعل ،
أفادنا تحريم ذلك الفعل . وهذا باطل قطعاً .

الرابع

أن هذا يستلزم أن لا يحتاج بشيء من هذه الأحاديث ، إلا بعد العلم بأن
الامة أجمعت على تلك الصورة .

فإذن : الصدر الأول لا يجوز لهم أن يحتجوا بها . بل ولا يجوز أن يحتج بها
من يسمعونها من في رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويجب على الرجل إذا سمع مثل
هذا الحديث ، ووجد كثيراً من العلماء قد عملوا به ، ولم يعلم له معارضاً : أن
لا يعمل به ، حتى يبحث عنه : هل في أقطار الأرض من يخالفه ؟

كما لا يجوز له : أن يحتاج في مسألة بالإجماع إلا بعد البحث التام .

وإذن يبطل الاحتجاج بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجرد خلاف
واحد من المجتهدين . فيكون قول الواحد مبطلا لكلام رسول الله صلى الله
عليه وسلم . وموافقه محقة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان ذلك الواحد قد أخطأ صار خطؤه مبطلا لكلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم .

وهذا كله باطل بالضرورة .

فإنه إن قيل : لا يحتاج به إلا بعد العلم بالإجماع : صارت دلالة النصوص
موقوفة على الإجماع . وهو خلاف الإجماع .

وحينئذ فلا يبقى للنصوص دلالة .

فإن المعتبر : إنما هو الإجماع ، والنص عديم التأثير .

فإن قيل : يحتاج به إذ لا يعلم وجود الخلاف .

فيكون قول واحد من الأمة مبطلا لدلالة النص .

وهذا أيضاً خلاف الإجماع .

و بطلانه معلوم بالاضطرار من دين الإسلام .

الخاص

أنه إما أن يشترط في شمول الخطاب : اعتقاد جميع الأمة للتحريم ، أو يكتفى باعتقاد العلماء .

فإن كان الأول : لم يحز أن يستدل على التحريم بأحاديث الوعيد ، حتى يعلم أن جميع الأمة - حتى الناشئين بالبوادي البعيدة ، والداخلين في الإسلام من المدة القريبة - قد اعتقدوا أن هذا محرم .

وهذا لا يقوله مسلم . بل ولا عاقل .

فإن العلم بهذا الشرط متعذر .

وإن قال : يكتفى باعتقاد جميع العلماء .

قيل له : إنما اشترطت إجماع العلماء ، حذراً من أن يشمل الوعيد بعض المجتهدين ، وإن كان مخطئاً .

وهذا بعينه موجود فيمن لم يسمع دليل التحريم من العامة .

فإن محذور شمول اللعنة لهذا كمحذور شمول اللعنة لهذا .

ولا ينجى من هذا الإلزام أن يقال : ذلك من أكابر الأمة وفضلاء الصديقين ، وهذا من أطراف الأمة وعامتها .

فإن افتراقهما من هذا الوجه لا يمنع اشتراكهما في هذا الحكم فإن الله سبحانه

كما غفر للمجتهد إذا أخطأ ، غفر للجاهل إذا أخطأ ، ولم يمكنه التعلم ^(١) .

(١) إنما غفر الله للمجتهد خطأه بما قدم من حسنة الأخذ في أسباب الاجتهاد

والفقه ، وذلك : تقدير منه لنعمة الله عليه في العقل والفهم ، ولنعمة الكبرى في الرسالة الكريمة التي أكرم الله بها الإنسانية ، وأتم عليهم النعمة بها وبحفظها بحفظه سبحانه لنا الكتاب والسنة ، وشكره لهذه النعمة من أفضل القرب =

بل المفسدة التي تحصل بفعل واحد من العامة محرماً لم يعلم تحريمه ، ولم
يمكنه معرفة تحريمه : أقل بكثير من المفسدة التي تنشأ من إحلال بعض الأئمة
لما قد حرمه الشارع . وهو لم يعلم تحريمه ، ولم يمكنه معرفة تحريمه .

ولهذا قيل « احذروا زلَّةَ العالم . فإنه إذا زلَّ زل بزلته عالمٌ » .

قال ابن عباس رضى الله عنهما « ويل للعالم من الاتباع » .

فإذا كان هذا معفو عنه — مع عظيم المفسدة الناشئة من فعله — فلأن يعفى عن
الآخر ، مع خفة مفسدة فعله : أولى .

نعم يفترقان من وجه آخر . وهو : أن هذا اجتهد ، فقال باجتهاد . وله من
نشر العلم وإحياء السنة ما يغمر هذه المفسدة .

وقد فرق الله بينهما من هذا الوجه . فأناب المجتهد على اجتهداده ، وأناب
العالم على علمه ثواباً لم يشاركه فيه ذلك الجاهل . فهما مشتركان في العفو . مفترقان
في الثواب . ووقوع العقوبة على غير المستحق : ممتنع ، جليلاً كان أحقيراً .

فلا بد من إخراج هذا الممتنع من الحديث بطريق يشمل القسمين .

السادس

أن من أحاديث الوعيد : ما هو نص في صورة الخلاف . مثل « لعنة المحلل
له » فإن من العلماء من يقول : إن هذا لا يأتى بحال . فإنه لم يكن ركناً في العقد
الأول بحال ، حتى يقال : لعن ، لاعتقاده وجوب الوفاء بالتحليل .
فمن اعتقد : أن نكاح الأول صحيح ، وإن بطل الشرط ، فإنها تحل للثاني :
جرد الثاني عن الإنثم .

== والصالحات التي يشكره الله عليها ، ويزيده فهمها وفقها ، ويغفر له بها خطأه ،
بخلاف من أخذ إلى أرض التقليد ، ورضى بظلمات الجاهلية وما فيها من العمى
وتحقير نعم الله ، والكفر والتكذيب بها . وقد جعل الله الجهل بما أنزل على نبيه
صلى الله عليه وسلم هو العمى ، فقال سبحانه (١٣ : ١٩) أفمن يعلم أنما أنزل إليك
من ربك الحق كمن هو أعمى ؟ إنما يتذكر أولوا الألباب .

بل وكذلك « المحلل » فإنه إما أن يكون ملعوناً على التحليل ، أو على اعتقاده وجوب الوفاء بالشرط المقرون بالعقد فقط ، أو على مجموعهما .

فإن كان الأول ، أو الثالث : حصل الغرض .

وإن كان الثاني : فهذا الاعتقاد هو الموجب للعنة ، سواء حصل هناك تحليل

أو لم يحصل .

وحينئذ فيكون المذكور في الحديث ليس هو سبب اللعنة . وسبب اللعنة لم

يتعرض له . وهذا باطل .

ثم هذا المعتقد وجوب الوفاء : إن كان جاهلاً ، فلا لعنة عليه .

وإن كان عالماً بأنه لا يجب : فبحال أن يعتقد الوجوب ، إلا أن يكون

مراغماً للرسول صلى الله عليه وسلم ، فيكون كافراً .

فيعود معنى الحديث إلى لعنة الكفار . والكافر لا اختصاص له بإنكار

هذا الحكم الجزئي دون غيره .

فإن هذا بمنزلة من يقول : لعن الله من كذب الرسول في حكمه بأن شرط

الطلاق في النكاح باطل .

ثم هذا كلام عام عموماً لفظياً ومعنوياً ، وهو عموم مبتدأ .

ومثل هذا العموم لا يجوز حمله على الصور النادرة . إذ الكلام يعود لُكْنَةً

وعياً ، كتأويل من تأول قوله صلى الله عليه وسلم وآله « أيما امرأة نسكحت من

غير إذن وليها فنكاحها باطل » على المسكاتبة .

وبيان ندرته : أن المسلم الجاهل لا يدخل في الحديث . والمسلم العالم بأن هذا

الشرط لا يجب الوفاء به : لا يشترطه معتقداً وجوب الوفاء به ، إلا أن يكون كافراً .

والكافر لا ينكح نكاح المسلمين ، إلا أن يكون منافقاً . وصدور هذا النكاح

على مثل هذا الوجه من أندر النادر .

ولو قيل : إن مثل هذه الصورة لا يكاد يخطر ببال المتكلم : لسكان القائل
صادقا .

وقد ذكرنا الدلائل الكثيرة - في غير هذا الموضع - على أن هذا الحديث
قُصِدَ به المحلل القاصد ، وإن لم يشترط^(١) .

وكذلك الوعيد الخاص - من اللعنة والنار وغير ذلك - قد جاء منصوفاً في
مواضع ، مع وجود الخلاف فيها .

مثل : حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
« لعن الله زورات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » قال الترمذي :
حديث حسن^(٢) .

وزيارة النساء رخص فيها بعضهم . وكرهها بعضهم . ولم يحرمها .
وحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه قال
« لعن الله الذين يأتون النساء في محاشهن » .

وحديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الجالب
مرزوق . والمحتمر ملعون^(٣) » .

وقد تقدم حديث « الثلاثة الذين لا يكلمهم الله ، ولا ينظر إليهم ، ولا يزكهم
ولهم عذاب أليم » وفيهم « من منع فضل مائه » .

وقد « لعن بائع الخمر » وقد باعها بعض المتقدمين .

(١) في كتابه القيم « إقامة الدليل على إبطال التحليل » المطبوع في الجزء
الثالث من الفتاوى .

(٢) ورواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحه من رواية أبي صالح باذان
مولي أم هانئ عن ابن عباس .

(٣) رواه ابن ماجه والحاكم ؛ كلاهما عن علي بن سالم بن ثوبان عن علي بن زيد
ابن جدعان عن عمر رضي الله عنه . وابن سالم وابن زيد كلاهما ضعيف . وقال
البخاري : لا يتابع على ابن سالم على حديثه هذا ،

قلنا : الجواب من وجوه :

أمرها

أن المقصود بيان : أن هذا الفعل مقتض للعقوبة ، سواء وجد من يفعله أو لم يوجد .

فإذا فرض : أنه لا فاعل إلاّ وقد انتفى فيه شرط العقوبة ، أو قد قام به ما يمنعها : لم يقدح هذا في كونه محرماً ، بل نعلم أنه محرم ، ليجتنبه من يتبين له التحريم .

ويكون من رحمة الله بمن فعل : قيام عذر له . وهذا كما أن الصغائر محرمة . وإن كانت تقع مكفرة باجتناب الكبائر . وهذا شأن جميع المحرمات المختلف فيها .

فإن تبين أنها حرام - وإن كان قد يعذر من يفعلها مجتهداً أو مقلداً - فإن ذلك لا يمنعنا أن نعتقد تحريمها .

الثاني

بيان أن الحكم سبب لزوال الشبهة المانعة من حقوق العقاب . فإن العذر الحاصل بالاعتقاد ليس المقصود بقاءه . بل المطلوب زواله ، بحسب الإمكان . ولولا هذا لما وجب بيان العلم . ولما ترك الناس على جهلهم خيراً لهم . ولما ترك أدلة المسائل المشبهة خيراً من بيانها .

الثالث

أن بيان الحكم والوعيد : سبب لثبات المجتنب على اجتنابه . ولولا ذلك لا تنشر العمل بها .

الرابع

أن هذا العذر لا يكون عذراً إلاّ مع العجز عن إزالته . وإلاّ فحق أمكن الإنسان معرفة الحق ، فقصر فيه : لم يكن معذوراً .

الخامس

أنه قد يكون في الناس من يفعله غير مجتهد اجتهداً يليح به ، ولا مقلداً تقليداً يليح به .

فهذا الضرب قد قام فيه سبب الوعيد من غير هذا المانع الخاص . فيعرض للوعيد ويلحقه ، إلا أن يقوم فيه مانع آخر : من توبة ، أو حسنات ماحية ، أو غير ذلك .

ثم هذا مضطرب . قد يحسب الإنسان أن اجتهداه ، أو تقليده : مباح له أن يفعل . ويكون مصيباً في ذلك تارة ، ومخطئاً أخرى . لكن متى تجرى الحق ، ولم يصدّه عنه اتباع الهوى . فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

العاشر^(١)

أنه إن كان إبقاء هذه الأحاديث على مقتضياتها : مستلزماً لدخول بعض المجتهدين تحت الوعيد . فكذلك إخراجها عن مقتضياتها : مستلزم لدخول بعض المجتهدين تحت الوعيد .

وإذا كان لازماً - على التقديرين - بقى الحديث سالماً عن المعارض . فيجب العمل به .

بيان ذلك :

أن كثيراً من الأئمة صرحوا بأن فاعل الصورة المختلف فيها ملعون .

منهم : عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

فإنه سئل عن تزوجها ليحلها . ولم تعلم بذلك المرأة ولا زوجها ؟ فقال « هذا سفاح . وليس بنكاح . لعن الله الحلل والحلل له » وهذا محفوظ عنه من غير وجه . وعن غيره .

(١) من الأجوبة على الاعتراض بالقول : إن أحاديث الوعيد إنما تتناول محل

الوفاق .

منهم : الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .
فإنه قال « إذا أراد الإحلال فهو محلل . وهو ملعون » .
وهذا منقول عن جماعات من الأئمة في صور كثيرة من صور الخلاف في
الطهر ، والربا ، وغيرهما .

فإن كانت اللعنة الشرعية وغيرها - من الوعيد الذي جاء - لم يتناول إلا محل
الوفاق . فيكون هؤلاء قد لعنوا من لا يجوز لعنه . فيستحقون من الوعيد الذي
جاء في غير حديث .

مثل : قوله صلى الله عليه وسلم « لعنُ المسلم كقتله » وقوله صلى الله عليه وسلم ،
فيما رواه ابن مسعود رضي الله عنه « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » متفق عليهما .
وعن أبي الدرداء رضي الله عنه : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
« إن الطعانين واللعانين لا يكونون يوم القيامة شفعاء ولا شهداء » .

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لا ينبغي لصديق أن يكون لعاناً » رواهما مسلم .
وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم « ليس المؤمن بالطَّعَّان ، ولا باللَّعَّان ، ولا الفاحش ، ولا البذيء » رواه
الترمذي . وقال : حديث حسن .

وفي أثر آخر « مامن رجل يلعن شيئاً - ليس له بأهل - إلا حارت اللعنة
عليه (١) » .

فهذا الوعيد الذي جاء في « اللعن » حتى قيل : إن من لعن من ليس بأهل :
كان هو الملعون ، وإن هذا اللعن فسوق ، وإنه يخرج عن الصديقية ، وعن
الشفاعة ، وعن الشهادة . ويتناول من لعن من ليس بأهل .

(١) حارت عليه : يعني رجعت وعادت إليه .

فإذا لم يكن فاعل المختلف فيه داخلًا في النص : لم يكن أهلاً . فيكون لاعنه مستوجباً لهذا الوعيد .

فيكون أولئك المجتهدون الذين رأوا دخول محل الخلاف في الحديث مستوجبين لهذا الوعيد .

فإذا كان المحذور ثابتاً - على تقدير إخراج محل الخلاف ، وعلى تقدير بقاءه - علم أنه ليس بمحذور . وأنه لا مانع من الاستدلال بالحديث .

وإن كان المحذور ليس ثابتاً - على واحد من التقديرين - فلا يلزم محذور البتة . وذلك : أنه إذا ثبت التلازم ، وعلم أن دخولهم على تقدير الوجود : مستلزم لدخولهم على تقدير العدم . فالثابت أحد الأمرين : إما وجود الملزوم واللازم . وهو دخولهم جميعاً ، أو عدم اللازم والملزوم . وهو عدم دخولهم جميعاً . لأنه إذا وجد الملزوم وجد اللازم . وإذا عدم اللازم عدم الملزوم .

وهذا التقرير كاف في إبطال السؤال .

لكن الذي نعتقده : أن الواقع عدم دخولهم على التقديرين على ما تقر . وذلك : أن الدخول تحت الوعيد مشروط بعدم العذر في الفعل .

وأما المعذور عذراً شرعياً : فلا يتناول الوعيد بحال . والمجتهد معذور ، بل مأجور . فينتفي شرط الدخول في حقه . فلا يكون داخلًا ، سواء اعتقد بقاء الحديث على ظاهره ، أو أن ذلك خلافًا يعذر فيه .

وهذا إلزام مفحم لا يحيد عنه . إلا إلى وجه واحد .

وهو أن يقول السائل : أنا أسلم أن من العلماء المجتهدين من يعتقد دخول مورد الخلاف في نصوص الوعيد ، ويوعد على مورد الخلاف بناء على هذا الاعتقاد . فيلعب - مثلاً - من فعل ذلك الفعل . لكن هو مخطئ في هذا الاعتقاد ، خطأ يعذر فيه ويؤجر . فلا يدخل في وعيد من لعن بغير حق . لأن ذلك

الوعيد هو عندى محمول على لعن محرم بالاتفاق . فمن لعن لعناً محرماً بالاتفاق تعرض للوعيد المذكور على اللعن .

وإذا كان اللعن من موارد الاختلاف : لم يدخل في أحاديث الوعيد . كما أن الفعل المختلف في حله ولعن فاعله : لا يدخل في أحاديث الوعيد .

فكما أخرجت محل الخلاف من الوعيد الأول أخرج محل الخلاف من الوعيد الثانى . وأعتقد : أن أحاديث الوعيد في كل الطرفين لم تشمل محل الخلاف ، لافى جواز الفعل ، ولا فى جواز لعنة فاعله ، سواء اعتقد جواز الفعل أو عدم جوازه . فإنى - على التقديرين - لا أجوز لعنة فاعله ، ولا أجوز لعنة من لعن فاعله . ولا أعتقد الفاعل ولا اللاعن داخلين في حديث وعيد . ولا أغلظ على اللاعن إغلاظ من يراه متعرضاً للوعيد . بل لعنه لمن فعل المختلف فيه عندى : من جملة مسائل الاجتهاد . وأنا أعتقد خطأ فى ذلك . كما قد أعتقد خطأ المبيح . فإن المقالات فى محل : الخلاف ثلاثة .

أمرها : القول بالجواز .

والثانى : القول بالتحريم ولحوق الوعيد .

والثالث : القول بالتحريم الخالى من هذا الوعيد الشديد .

وأنا قد أختار هذا القول الثالث . لقيام الدليل على تحريم الفعل ، وعلى تحريم لعنة فاعل الفعل المختلف فيه ، مع اعتقادى أن الحديث الوارد فى وعيد الفاعل ووعيد اللاعن : لم يشمل هاتين الصورتين .

فيقال للسائل : إن جوزت أن تكون لعنة هذا الفاعل من مسائل الاجتهاد : جاز أن يستدل عليها بالظاهر المنصوص .

فإنه حينئذ لا أمان من إرادة محل الخلاف من حديث الوعيد . والمقتضى لإرادته قائم . فيجب العمل به .

وإن لم تجوز أن يكون من مسائل الاجتهاد : كان لعنه محرماً تحريماً قطعياً .
ولا ريب أن مَنْ لعن مجتهداً لعنا محرماً تحريماً قطعياً : كان داخلًا في الوعيد
الوارد للأعن ، وإن كان متأولاً - كمن لعن بعض السلف الصالح .
فثبت أن الدور لازم . سواء قطعت بتحريم لعنة فاعل المختلف فيه ، أو سوغت
الاختلاف فيه .

وذلك الاعتقاد - الذي ذكرته - لا يدفع الاستدلال بنصوص الوعيد على
التقديرين . وهذا بين .

ويقال له أيضاً : ليس مقصودنا بهذا الوجه تحقيق تناول الوعيد لمحل الخلاف
وإنما المقصود : تحقيق الاستدلال بحديث الوعيد على محل الخلاف . والحديث
أفاد حكيمين : التحريم ، والوعيد .

وما ذكرته إنما يتعرض لنفي دلالاته على الوعيد فقط .
والمقصود هنا : إنما هو بيان دلالاته على التحريم .
فإذا التزمت أن الأحاديث المتوقعة للأعن لا نتناول لعنا مختلفاً فيه : لم يبق
في الأعن المختلف فيه دليل على تحريمه .
وما نحن فيه : من الأعن المختلف فيه كما تقدم .
فإذا لم يكن حراماً كان جائزاً .

أو يقال : إذا لم يقم دليل على تحريمه لم يحز اعتقاد تحريمه . والمقتضى لجوازه
قائم . وهى الأحاديث اللاعنة لمن فعل هذا . وقد اختلف العلماء في جواز لعنه .
ولا دليل على تحريم لعنه على هذا التقدير . فيجب العمل بالدليل المقتضى لجواز
لعنه ، السالم عن المعارض .
وهذا يبطل السؤال .

فقد دار الأمر على المسائل من جهة أخرى .
وإنما جاء هذا الدور الآخر ، لأن عامة النصوص المحرمة للعن متضمنة للوعيد .

فإن لم يحز الاستدلال بنصوص الوعيد محل على الخلاف : لم يحز الاستدلال بها على لعن مختلف فيه ، كما تقدم .

ولو قال : أنا أستدل على تحريم هذا اللعن بالإجماع .

قيل له : الإجماع منعقد على تحريم لعنة معين من أهل الفضل .

أما لعن الموصوف : فقد عرفت الخلاف فيه .

وقد تقدم : أن لعن الموصوف لا يستلزم إصابة كل واحد من أفرادها ، إلا إذا وجدت الشروط وارتفعت الموانع . وليس الأمر كذلك .

ويقال له أيضاً : كل ما تقدم من الأدلة الدالة على منع حمل هذه الأحاديث على محل الوفاق : ترد هنا .

وهي تبطل هذا السؤال هنا ، كما أبطلت أصل السؤال .

وليس هذا من باب جعل الدليل مقدمة من مقدمات دلائل آخر ، حتى يقال : هذا - مع التطويل - إنما هو دليل واحد .

إذ المقصود منه : أنا نبين أن المحذور الذي ظنوه هو لازم على التقديرين . فلا يكون محذوراً . فيكون دليل واحد قد دل على إرادة محل الخلاف من المنصوص ، وعلى أنه لا محذور في ذلك .

وليس بمستنكر أن يكون الدليل على مطلوب مقدمة في دليل مطلوب آخر ، وإن كان المطلوبان متلازمين .

الحادي عشر

أن العلماء متفقون على وجوب العمل بأحاديث الوعيد فيما اقتضته من التحريم .

وإنما خالف بعضهم في العمل بأحاديث الوعيد خاصة .

فأما في التحريم : فليس فيه خلاف معتد محتسب .

وما زال العلماء - من الصحابة والتابعين وائمةهاء بعدهم رضى الله عنهم
أجمعين - فى خطابهم وكتبهم - يحتجون بها فى موارد الخلاف وغيره .
بل إذا كان فى الحديث وعيد كان ذلك أبان فى اقتضاء التحريم ، على
ما تعرفه القلوب .
وقد تقدم أيضاً التنبيه على رجحان قول من يعمل بها فى الحكم ، واعتقاد
الوعيد ، وأنه قول الجمهور .
وعلى هذا فلا يقبل سؤال يخالف ما انفقت عليه الجماعة .

الثانى عشر

أن نصوص الوعيد - من الكتاب والسنة - كثيرة جداً . والقول بموجها
واجب على وجه العموم والإطلاق ، من غير أن يعين شخص من الأشخاص .
فيقال « هذا ملعون » و « مغضوب عليه » أو « مستحق للنار » .
لا سيما إن كان لذلك الشخص فضائل وحسنات .

فإن من سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - يجوز عليهم الصغار
والكبار ، مع إمكان أن يكون ذلك الشخص صديقاً أو شهيداً ، أو صالحاً .
لما تقدم : أن موجب الذنب يتخلف عنه بقوبة ، أو استغفار ، أو حسنات ماحية ،
أو مصائب مكفرة ، أو شفاة ، أو بحض مشيئة الله ورحمته .

فإذا قلنا بموجب قوله تعالى (٤ : ١٠) إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً
إنما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيراً)
وقوله تعالى (٤ : ١٤) ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا
خالدا فيها . وله عذاب مهين) .

وقوله تعالى (٤ : ٣٠ ، ٣١) يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم . ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان

رحميا . ومن يفعل ذلك عُذْوَانًا وظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا . وكان ذلك على الله يسيرا) إلى غير ذلك من آيات الوعيد .

أو قلنا بموجب قوله صلى الله عليه وسلم « لعن الله من شرب الخمر ، أو عق والده ، أو غيّر منار الأرض » .

أو « لعن الله السارق » .

أو « لعن الله آكل الربا ومؤكله ، وشاهديه ، وكاتبه » .

أو « لعن الله لاوِي الصدقة والمعتدى فيها » .

أو « من أحدث في المدينة حدّنا ، أو آوى مُحدّثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » .

أو « من جرّ إزاره خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » .

أو « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرّة من كبر » .

أو « ومن غشنا ليس منا » .

أو « من ادعى إلى غير أبيه ، أو تولى غير مواليه فالجنة عليه حرام » .

أو « من حلف على يمين كاذبة ليقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » .

أو « من استحلّ مال امرئ مسلم يمين كاذبة ، فقد أوجب الله له النار . وحرم عليه الجنة » .

أو « لا يدخل الجنة قاطع رحم » .

إلى غير ذلك من أحاديث الوعيد : لم يحز أن نعين شخصا ممن فعل بعض هذه الأفعال ، ونقول : هذا الميعن قد أصابه هذا الوعيد . لا مكان التوبة وغيرها من مسقطات العقوبة .

ولم يحز أن نقول : هذا يستلزم لعن المسلمين ، ولعن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، أو لعن الصديقين ، أو الصالحين .

لأنه يقال : الصديق والصالح متى صدرت منه بعض هذه الأفعال ، فلا بد من مانع يمنع حقوق الوعيد به ، مع قيام سببه .

ففعّل هذه الأمور ممن يحسب أنها مباحة - باجتهاد ، أو تقليد ، أو نحو ذلك - غايته : أن يكون نوعاً من أنواع الصديقين الذين امتنع حقوق الوعيد بهم لمانع . كما امتنع حقوق الوعيد به لتوبة أو حسنات ماحية ، أو غير ذلك .

واعلم أن هذه السبيل هي التي يجب سلوكها .

فإن ما سواها طريقان خبيثان .

أمرهما : القول بلحوق الوعيد لكل فرد من الأفراد بعينه . ودعوى أن

هذا عمل بموجب النصوص .

وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب ، والمعتزلة وغيرهم .

وفساده معلوم بالاضطرار من دين الإسلام .

وأدلتة معلومة في غير هذا الموضع .

الثاني : ترك القول والعمل بموجب أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ظناً أن القول بموجبها مستلزم للطعن فيمن خالفها .

وهذا الترك يجر إلى الضلال ، واللاحق بأهل الكتابين ، الذين اتخذوا

أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم . فإن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : « لم يعبدوهم ، ولكن أحلوا لهم الحرام فاتبعوهم . وحرّموا عليهم

الحلال فاتبعوهم » .

ويفضى إلى طاعة الخلق في معصية الخالق .

ويفضى إلى قبح العاقبة ، وسوء التأويل ، المفهوم من فحوى قوله تعالى

(٤ : ٥٩) أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . فإن تنازعتم في شئ

فرؤوه إلى الله والرسول . إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير

وأحسن تأويلاً .

ثم إن العلماء يختلفون كثيراً

فإن كان كل خبر فيه تغليظ خالفه مخالف ، ترك القول بما فيه من التغليظ ،
أو ترك العمل به مطلقاً : لزم من هذا من المحذور ما هو أعظم من أن يوصف من
الكفر ، والمروق من الدين .

وإن لم يكن المحذور من هذا أعظم من الذي قبله : لم يكن دونه . فلا بد
أن يؤمن بالكتاب كله . وتتبع ما أنزل إلينا من ربنا جميعه . ولا يؤمن
ببعض الكتاب ونكفر ببعض . ولا تلين قلوبنا لاتباع بعض السنة ،
وتنفّر عن قبول بعضها بحسب العادات والأهواء . فإن هذا خروج عن الصراط
المستقيم إلى صراط المغضوب عليهم والضالين . والله يوفقنا لما يحبه ويرضاه من القول والعمل في خير وعافية لنا ولجميع
المسلمين .

والحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله أصحابه المهتدين ، وأزواجه أمهات
المؤمنين . والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وكان الفراغ من طبعه بمطبعة السنة الحمديدية في يوم الأربعاء الخامس عشر
من شهر جمادى الأولى من شهر سنة ١٣٧٨ من هجرة عبد الله الكريم ورسوله
الخاتم الصادق المصدق الأمين : محمد صلى الله عليه وعلى آله الذين عزروه ونصروه
واتبعوا النور الذي أنزل معه .

والله المستول - من فضله وإحسانه - أن يوفقنا للعقيدة الصحيحة ، والعمل
الصالح الذي يحملنا من أولئك الآل المفلحين ، الفائزين بسعادة الدنيا والآخرة .
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه
أنيب .

الفقير إلى عفو الله ورحمته

محمد بن الحسين

ترجمة شيخ الإسلام

موفق الدين بن قدامة

ثم فهرس إجمالي لكتاب

الْإِنْصَافُ

في معرفة الرائج من الخلاف على مذهب الإمام البيهقي أحمد بن حنبل

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المتردوي

الحنبلي تغمده الله برحمته

مطبعة السنة المحمدية

١٧ شارع شريف باشا الكبير - القاهرة

ت ٧٩٠١٧

فمن بعض الكتاب وكفر ببعض، وتلبي قلوبنا لا يتابع بعض السنة ونفر
 عن قبل بعضها بحسب العادات والاهواء فان هذا خرج عن الصراط المستقيم
 الصراط المقصود عليهم والفاضلين والله يوفقنا لما يحبته ويبرئنا من العقول
 والعلل في فروغنا في هذا مجمع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا
 محمد خاتم النبيين وعلى آل الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين وأزواجه المهات
 المؤمنات والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وكان الفراغ من نسخها يوم
 السبت بعد العصر ٢٠ من شهر ٧٧٤ على والحمد لله رب العالمين كتب لنفسه راجي

بلغ مقابلة
 على الام
 عسور به محمد بن محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن علي
 خذ الله له ولوالديه ولأحبابه وللمسلمين
 في الدين ونفعه بما كتبه
 ونهيه

فائدة راي بعضهم انه راي في كتب كثيرة صورة ^{التي} تختلف في فرش السجادة في الروضة الشريفه ^{التي} لا يجوز الا
 فاجاب ^{في} الاسلام بن تيمية بقوله ليس لاحد ان يفرش شيئا ويختص به مع غيبته ويمنع
 به غيره هذا غصب لنفك المنفعة ومنع المسلمين مما امر الله تعالى من الصلوة والسنة ان
 يتقدم الرجل بنفسه وأما من يتقدم بسجادة فهو ظالم يبرئ عنه ويجب رفع تلك السجادة
 ويمكن الناس من مكانها هذ مع ان اصل الفرش بدعة لاسيما في سجدة النبي صلى الله عليه وسلم
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون على الارض والخمرة التي كان يصل عليها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صغرة ليست بفرد السجادة قلست بل نقل ابن حزم
 في المحلى عطاء ابن ابي رباح انه لا يجوز الصلوة في مسجد الا على الارض وما قدم عليه
 ابن محمد بن العرق وفرش في المسجد افر ما ذكره ابن ابي حنيفة بغيره حتى روي
 في ذلك فذكر ان فعله هذا في مثل هذه المسجدة بدعة يوجب صاحبها وعلى الناس الانكار
 على من يفعل ذلك والشع منه لاسيما لان الامر الذي لهم هناك ولاية على المسجدة فانه
 يتعين عليهم رفع هذه السجادة ولو عوقب اصحابها بالصدقة بها كان هذا مما يسوغ
 فيه الاجتهاد انتهى **مسألة في جلود الحمر وجلد الايول**

الحمد لله يطهر بالدهن ام لا افنوا ما خورين **الحمد لله**
 الحمد لله رب العالمين اما طهارة جلود الميتة بالدهن فمما قاله مشهور من العلماء في الجملة
 احدى انها تطهر بالدهن وهو قول اكثر العلماء كما في حنفية والشافعية والحنابلة في احد
 الروايتين عنه الثابتة لا يطهر وهو المشهور في مذهب مالك ولهذا يجوز استعمال
 الدهن في المادون المايعات لان المالا يتجسس بذلك وهو أشهر الروايتين عن احمد ايضا اختارها
 اكثر اصحابه لكن الرواية الاولى هي اخذ الروايتين عنه كما نقله الترمذي عن احمد بن حنبل
 الترمذي عنه انه كان يذهب الى حديث ابن عكيم ثم ترك هذا القول باخوة وحجة

هذه الفقرة

ترجمة شيخ الإسلام موفق الدين بن قدامة

مؤلف « المقنع » الذي شرحه الشيخ المرداوي بكتاب « الإنصاف » .

ولد في شعبان - ٥٤١ وتوفي يوم عيد الفطر ٦٢٠ هـ

هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر بن عبد الله ابن حذيفة بن محمد بن يعقوب بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن محمد ابن سالم بن عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ولد في شعبان سنة ٥٤١ ببلدة جَمَاعِيل ، من أعمال نابلس ، وكلاهما من مضافات بيت المقدس . وكانت هذه البقاع - في الربع الأخير من القرن الخامس الهجرى - يحكمها الأميران أبنا أُرْتُق^(١) - قطب الدين سُكْمَان ، ونجم الدين إيلغازى - والخطبة على منابرهما لبني العباس . فاستضعف العبيديون - أصحاب مصر يومئذ - هؤلاء الأمراء من بنى أُرْتُق ، وأرسلوا إليها جيشاً بقيادة الأفضل ابن بدر الجمالى ، فاستولى عليها سنة ٥٩١ هـ .

وما كاد الأفضل يستقر فيها حتى بلغتها جيوش الصليبيين . فاستولت عليها في أواخر شعبان سنة ٤٩٢ . كما استولت قبلها على سواحل فلسطين الشمالية . وبقي المصريين بعض السواحل الجنوبية . ومنها عسقلان . هكذا كانت الحال عند ولادة الإمام موفق رحمه الله .

وكان المجاهد العظيم نور الدين محمود بن زنكى يقاتل الإفرنج الصليبيين في الشمال . فكان الأمل فيه وفي بقايا السواحل الفلسطينية التابعة لمصر : أن تتغير بهما الحال .

لكن انقياد الظافر العبيدى - صاحب مصر - لشهوانه القذرة أضاع حتى عسقلان . فاستولى الإفرنج عليها سنة ٥٤٨ هـ .

(١) هو أُرْتُق - بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وضم التاء المثناة - كان من التركان وهو جد الملوك والأرانة .

ولعل ذلك كان من أسباب هجرة - الشيخ أحمد بن محمد بن قدامة - بأسرته إلى دمشق حوالى سنة ٥٥١ هـ ومعه ابنة الموفق ، وأخ له أكبر منه ، هو الشيخ أبو عمر (٥٢٨ - ٦٠٧) وابن خاتهما الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد الجماعى المقدسى (٥٤١ - ٦٠٠) مؤلف كتاب « السكال فى تراجم الرجال » رجال الحديث فنزلوا دمشق بمسجد أبى صالح ظاهر الباب الشرقى . وكان الموفق يومئذ فى السنة العاشرة من عمره .

ثم انتقلت الأسرة - بعد سنتين - من مسجد أبى صالح إلى جبل قاسيون فى صالحة دمشق .

وفى خلال هذه المدة : كان الموفق يحفظ القرآن ، ويتلقى مبادئ العلوم على أبيه ، الذى كان من أهل العلم والصلاح ، وكان قبل ذلك خطيب جماعيل وعالمها ، وزاهدها .

وأخذ الشيخ الموفق عن أبى المسكارم بن هلال ، وأبى المعالى بن صابر وغيرهم . وحفظ المختصر فى الفقه لأبى القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي . وما زال يتقدم فى العلم وتهذيب النفس حتى بلغ العشرين .

فقام بين سنتي ٥٦٠ ، ٥٦١ برحلة إلى بغداد ، يصحبه ابن خالته الشيخ عبد الغنى ، وكانا فى سن واحدة .

فأقام الموفق - فى بداية أمره - مدة يسيرة عند الشيخ عبد القادر الجيلانى فى بغداد .

وكان الشيخ عبد القادر فى التسعين من عمره . فقرأ عليه مختصر الخرقي قراءة فهم وتدقيق . لأنه كان يحفظ هذا المختصر وهو فى دمشق .

ثم مالبث الشيخ عبد القادر أن توفى فى ثامن ربيع الآخر سنة ٥٦١ . فانصرف الموفق إلى الشيخ أبى الفتح بن المُنَى ، فقرأ عليه المذهب ، والخلاف ، والأصول .

ولبت في بغداد أربع سنين . سمع فيها من هبة الله الدقاق ، وابن البطي ،
وسعد الله الدجاني . ولما رجع إلى دمشق . فأقام في أهله مدة .
ثم عاد إلى بغداد سنة ٥٦٧ فأمضى فيها سنة أخرى ، سمع فيها من الشيخ
أبي الفتح بن المني .

ثم رجع إلى دمشق . ثم خرج إلى مكة منها لأداء فريضة الحج سنة ٥٧٤ .
ولما عاد من الحج بدأ بتصنيف شرحه الكبير « المغني » على مختصر الخرق .
جمع فيه مذاهب علماء الصحابة والتابعين ، وعلماء الأمصار المشهورين ، مع ذكر
الأدلة والترجيح بينها ، بلا تكلف ولا تعصب ولا جود ، فهو دائرة معارف في
الفقه الإسلامي . تنتفع الأجيال به في شرائعها ووقائعها إلى يوم القيامة .
وفي خلال تأليفه هذا الكتاب العظيم ، وغيره من مصنفاته : كان طلبية
العلم المنتجعون لعلهم - من كل فج وصقع - يتلقون عليه الدروس من بكرة النهار
إلى ارتفاع النهار ، ثم يقرأون عليه بعد الظهر إلى صلاة العصر ، ومن بعد صلاة
العصر إلى المغرب - في : علوم الحديث والفقه وأصول الدين ، وعلوم العربية
وغيرها . من تصانيفه وتصانيف الأئمة السابقين .
وقد تفقه عليه من هؤلاء خلق كثير .

منهم : ابن أخيه قاضي القضاة شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر ، وطبقته
وكان مجلسه عامراً بالفقهاء والمحدثين وأهل الفضل والخير .
وكان - مع كل هذا ، ومع مواصلة التأليف - يقرأ في كل يوم وليلة
سبع القرآن .

وكان من عادته - بعد أن يؤم الناس في الفرائض بالمسجد - أن لا يصلي
السنن الراتبية غالباً إلا في بيته اتباعاً للسنة .
وكما كان الزمن يتقدم به كان يزداد - من فضل الله عليه - علماً وفضلاً

وصلاحاً ، وحياء ، ومكارم أخلاق ، حتى صار يعد من كبار أئمة المسلمين في العبادة والتقوى ، والفقه ، والحديث ، وأصول الدين ، وعلوم العربية ، والفرائض ، والحساب والمواقيت .

قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله « ما دخل الشام - بعد الأوزاعي - أفقه من الشيخ الموفق » .

وهي شهادة من حامل أمانات الإسلام وحافظ حقائقه ، والمجاهد في نشر رايانه بقلمه وسيفه . ترجع على جميع المفاهيم الدنيوية .

ووصفه الضياء المقدسي ، فقال : كان الموفق تام القامة ، أبيض مشرق الوجه ، أدعج العينين ، كأن النور يخرج من وجهه لحسنه ، واسع الجبين ، طويل اللحية ، قائم الأنف ، مقرون الحاجبين ، لطيف البدن ، نحيف الجسم .

ووصفه ابن النجار - في ذيله على تاريخ بغداد - فقال : كان ثقة حجة ، نبيلاً ، غزير الفضل ، كامل العقل ، شديد الثبوت ، دائم السكوت ، حسن السمات ، نزيهاً ورعاً ، عابداً على قانون السلف .

وقال أبو بكر محمد بن معالي بن غنيمة البغدادي : ما أعرف أحداً في زماننا أدرك درجة الاجتهاد إلا الموفق .

وقال ابن الصلاح : ما رأيت مثل الموفق .

وقال سبط ابن الجوزي : من رأى الموفق فكأنما رأى بعض الصحابة ، وكان النور يخرج من وجهه .

وكان لا يناظر أحداً إلا وهو يبتسم ، حتى قال بعض الناس : هذا الشيخ يقتل خصمه بتبسمه .

ولما حشد السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب جيوش الإسلام - في سنة ٥٨٣ - لقمع الصليبيين ، وتطهير الأرض المقدسة منهم : كان الإمام الموفق وأخوه الشيخ أبو عمر من المجاهدين تحت هذه الألوية المظفرة . وكان لهما الأثر الكبير في تحميس الناس وحضهم على الجهاد في سبيل الله .

وكان الشيخ أبو عمر في سنِّ الخامسة والخمسين ، والشيخ الموفق في الثانية والأربعين من العمر .

وكانت لهما - ولتلاميذهما - خيمة ينتقلون بها مع المجاهدين في سبيل الله حيثما انتقلوا .

ومن ثمَّ كان كلاهما موضع الحرمة والرعاية من الملك العادل بن السلطان صلاح الدين .

ثمَّ كان الموفق - مثل ذلك وأكثر منه - عند الملك العزيز بن الملك العادل . وكان الشيخ أبو عمر يؤم بالجامع المظفرى ويخطب الجمعة . فلما مات سنة ٦٠٧ خلفه الإمام الموفق .

ومؤلفات الشيخ الموفق جلية ، ورسائله لا يحصرها العدد ، وأهم مؤلفاته :
العمدة في الفقه ، للمبتدئين . اقتصر فيه على القول المعتمد في المذهب ، وصدر كل باب منها بحديث صحيح . ثمَّ أورد من المسائل ما لو تأمله العارف وجده مفرعاً على ذلك الحديث ، ولنفاضة هذا المتن ودقته تولى شرحه شيخ الإسلام ابن تيمية . وهو مطبوع .

المقنع في الفقه - المتوسطين - أطلق في كثير من مسائله روايتين ، ليتدرب الطالب على ترجيح الروايات . فتقرئ فيه ملكة الفهم والبحث عن الدليل . وقد طبع المقنع بمطبعة المنار سنة ١٣٢٣ في مجلدين . ولأهميته في تحرير المذهب اختصره الشيخ شرف الدين أبو النجاء بكتابه (زاد المستقنع) الذى شرحه الشيخ منصور البهوتى بكتابه (الروض المربع) في جزئين وقد طبعت بالمطبعة السلفية . وقد عمل عليه الفقيه الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقرى ، حاشية طبعت بمطبعة السنة الحميدة .

الكافى في الفقه - وهو أوسع من المقنع في ٤ أجزاء - ذكر فيه من الأدلة ما يؤهل الطلبة للعمل بالدليل .

المغنى - شرح مختصر الخرقى - فى عشرة أجزاء - ذكر فيه المذاهب والأدلة مما لو تأمله المشتغل بالفقه . وكان فيه أهلية الاجتهاد : لم كيف تكون طريقه . قال فيه العالم المجتهد سلطان العلماء العز بن عبد السلام : مارأيت فى كتب الإسلام فى العلم : مثل الحلى والمجلى لابن حزم ، وكتاب المغنى لابن قدامة فى جودتهما وتحقيق ما فيهما . وقال : لم تطلب نفسى بالإفتاء حتى صار عندى نسخة من «المغنى» . مختصر الهداية . وهى لأبى الخطاب السكوداوى .

« روضة الناظر وجنة المناظر » فى أصول الفقه . وقد طبعت بالمطبعة السلفية سنة ١٣٤٢ مع شرحها للشيخ عبد القادر بدران فى مجلدين .

مختصر علل الحديث للخلال فى مجلد ضخيم .

مختصر فى غريب الحديث .

قنعة الأريب فى الغريب .

البرهان فى مسألة القرآن .

مسألة العلو . جزءان .

كتاب القدر . جزءان .

فضائل الصحابة . (لعله منهاج القاصدين فى فضائل الخلفاء الراشدين) .

جواب مسألة وردت من صرخند فى القرآن .

كتاب المتحابين فى الله . جزءان .

ذم الموسوسين (طبع مستقلا وفى مجموعة الرسائل المنيرية) .

مقدمة فى القرائض .

مناسك الحج .

رسالة إلى الفخر ابن تيمية فى تخليد أهل البدع فى النار .

كتاب « الرقة والبكاء » جزءان .

فضائل عاشوراء .

تحريم النظر في كتب أهل الكلام .
 ذم التأويل (طبعت في مجموعة الرد الوافر . ثم تكرر طبعا) .
 لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد (طبعت مراراً) .
 التبیین فی نسب القرشیین (مخطوط بدار الكتب المصرية) .
 مجموعة فتاوى .

مشيخة شيوخه .
 مشيخة أخرى (أجزاء كثيرة خرجها) .

وللإمام الموفق شعر لا ندرى هل جمع في ديوان أم لا . ومنه :
 لا تجلس بباب من يأبى عليك دخول داره
 وتقول : حاجاتي إلي — يعوقها ، إن لم أداره
 واتركه ، واقصد ربه — تقض ، ورب الدار كاره
 ومنه :

أنفعل يا ابن أحد ، والمنسايا شوارع يحترمنك عن قريب ؟
 أغرك له : أن تخطئك الرزايا ؟ فكلم للموت من سهم مصيب
 كؤوس الموت دائرة علينا وما للمرء بدٌّ من نصيب
 إذا لم تجعل التسويف دأبا ؟ أما يكفيك إنذار المشيب ؟
 أما يكفيك : أنك كل حين تمر بقبر خَلٍ أو حبيب ؟
 كأنك قد لحقت بهم قريباً ولا يغنيك إفراط النحيب

انتقل إلى رحمه الله وواسع فضله يوم السبت - يوم عيد الفطر - سنة ٦٢٠
 وصلى عليه من الغد ، وحمل إلى سفح قاسيون في صالحة دمشق ، فدفن فوق
 جامع الحنابلة إلى الشمال تحت المنارة المعروفة بمنارة التوبة . رحمه الله وجعل حياته
 الآخرة مع الصديقين والشهداء والصالحين .

فهرس إجمالى لموضوعات كتاب

الأضف

الجزء الأول

- ١٩ (كتاب الطهارة).
» باب المياه. وهى ثلاثة أقسام.
٧٩ « الآنية.
٩٤ « الاستنجاء.
١١٧ « السواك وسنة الوضوء.
١٣٨ « فروض الوضوء وصفته.
١٦٩ « مسح الخفين.
١٩٤ « نواقض الوضوء.
٢٢٧ « الغسل.
٢٥٢ فصل فى صفة الغسل.
٢٦٣ باب التيمم.
٢٨٧ فرائض التيمم.
٣٠٩ باب إزالة النجاسة.
٣٤٦ « الحيض.

كتاب الصلاة

٣٥٩ الاستحاضة .

٣٨٣ النفاس .

٣٨٨ كتاب الصلاة .

٤٠٥ باب الأذان والإقامة .

٤٢٩ « شروط الصلاة .

٤٤٧ « ستر العورة .

٤٨٣ « اجتناب النجاسات .

٧ قلباً باليقين باب .

٨١ « قيناً .

٨٦ « كلاً قفنه .

١٠٠ « كلاً في ماله .

١١١ « كلاً نلاً .

١٦١ « كلاً عجمه باب .

١٦١ « كلاً عجمه .

١٦١ « كلاً عجمه .

١٠٦ « كلاً عجمه .

١٠٦ « كلاً عجمه .

٣٣٦ « كلاً عجمه .

٠٨٦ « كلاً عجمه .

٠٠٦ « كلاً عجمه .

٥٠٦ « كلاً عجمه .

٣١٦ « كلاً عجمه .

٣٦٦ « كلاً عجمه .

٧٣٦ « كلاً عجمه .

٣٣٦ « كلاً عجمه .

الجزء الثاني

٢٥٧ قتلعت ١٧

٢٨٢ رسلنا

١٨٦ قتلعت ١٧

٥٠٣ قتلعت ١٧

٢٢٣ قتلعت ١٧

٧٥٣ قتلعت ١٧

٦٨٣ قتلعت ١٧

٣ باب استقبال القبلة .

١٩ » النية .

٣٨ » صفة الصلاة .

٩١ » مايكره في الصلاة .

١١١ أركان الصلاة .

١٢٣ باب سجود السهو .

١٦١ صلاة التطوع .

١٩٣ سجود التلاوة .

٢٠١ أوقات النهي .

٢١٠ باب صلاة الجماعة .

٢٤٤ فصل في الإمامة .

٢٨٠ » في الموقف .

٣٠٠ أصحاب الأعذار في الجمعة والجماعة

٣٠٥ باب صلاة أهل الأعذار .

٣١٤ فصل في قصر الصلاة .

٣٣٤ » في الجمع .

٣٤٧ » في صلاة الخوف .

٣٦٤ باب صلاة الجمعة .

- ٣٧٥ شروط صحة الجمعة .
- ٣٨٦ شروط الخطبة .
- ٤٠٧ استحباب الغسل للجمعة .
- ٤٢٠ باب صلاة العيدين .
- ٤٤١ « صلاة الكسوف .
- ٤٥١ « « الاستسقاء .
- ٤٦١ كتاب الجنائز .
- ٤٦٩ فصل في غسل الميت .
- ٤٧٠ « في الكفن .
- ٥١٥ « في الصلاة على الميت .
- ٥٣٩ « في حمل الميت ودفنه .
- ٥٦١ استحباب زيارة القبور للرجال .
- ٤١٠ اشتراط الحرم لوجوب الحج على المرأة : ثلاثة ألقان في ١٦١
- ٤٢٤ باب مواقيت الحج والتمتع لا يطعها قبلها الحارفة ثلاثة ألقان ١٨٦
- ٤٣١ « الإحرام .
- ٤٥٥ « محظورات الإحرام .
- ٥٠٧ « القدية : الضرب الأول منها .
- ٥٣٦ « جناب العترة : أن لا يلمسها من ثلاثة ألقان ربيعة في ربيعة ٣٠٦
- ٥٥٨ « باب صيد الحرم ونباته .
- ٧١٦ « ثلاثة ألقان ربيعة في ربيعة .

الجزء الثالث

تمت كتابته في سنة ١٢٧٦

تمت كتابته في سنة ١٢٨٦

تمت كتابته في سنة ١٢٩٥

تمت كتابته في سنة ١٣٠٥

تمت كتابته في سنة ١٣١٥

تمت كتابته في سنة ١٣٢٥

تمت كتابته في سنة ١٣٣٥

تمت كتابته في سنة ١٣٤٥

تمت كتابته في سنة ١٣٥٥

تمت كتابته في سنة ١٣٦٥

تمت كتابته في سنة ١٣٧٥

تمت كتابته في سنة ١٣٨٥

٣ كتاب الزكاة .

٤٥ باب زكاة بهيمة الأنعام .

٤٩ زكاة الإبل .

٥٧ زكاة البقر .

٦٣ « الغنم .

٦٧ الخلطة في زكاة الماشية .

٨٦ باب زكاة الخارج من الأرض .

٩٩ يجب العشر فيما سقى بغير مؤنة .

١١٦ فصل في العسل : العشر .

١١٨ « في زكاة المعدن .

١٢٣ في الركاز الخمس .

١٣١ في زكاة الأثمان .

١٣٨ لازكاة في الحلى المباح المعد للاستعمال .

١٥٣ باب زكاة العروض .

١٦٤ « « الفطر .

١٨٦ « إخراج الزكاة .

٢٠٤ فصل يجوز تعجيل الزكاة عن الحول إذا كمل النصاب .

٢١٧ باب ذكر أهل الزكاة .

- ٢٥٢ الذين لا يجوز دفع الزكاة لهم .
٢٦٥ استحباب صدقة التطوع ، وهي في رمضان أفضل .
٢٦٩ كتاب الصيام .
٢٨٠ لا يصح صوم واجب إلا بنية من الليل .
٢٩٩ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة .
٣١١ الجماع في نهار رمضان .
٣٢٤ باب ما يكره وما يستحب ، وحكم القضاء .
٣٢٩ استحباب تعجيل الإفطار وتأخير السحور .
٣٣٣ لا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر .
٣٤٢ باب صوم التطوع .
٣٥٨ كتاب الاعتكاف .
٣٨٧ كتاب المناسك .
٤٠١ شرط الاستطاعة في الحج .
٤١٠ اشتراط المحرم لوجوب الحج على المرأة .
٤٢٤ باب مواقيت الحج .
٤٣١ « الإحرام .
٤٥٥ « محظورات الإحرام .
٥٠٧ « الفدية : الضرب الأول منها .
٥٣٦ جزاء الصيد .
٥٤٨ باب صيد الحرم ونباته .

الجزء الرابع

- ٣ باب ذكر الحج ودخول مكة .
- ٢٥ « صفة الحج .
- ٤٥ الرجوع إلى منى وعدم المبيت بمكة ليالي منى .
- ٥٤ فصل في صفة العمرة .
- ٥٨ أركان الحج .
- ٦٢ باب الفوات والإحصار .
- ٧٣ « الهدى والأضاحي .
- ١٠٠ فصل سوق الهدى مسنون . ولا يجب إلا بالذبح .
- ١٠٥ الأضحية سنة مؤكدة .
- ١١٠ العقيقة .
- ١١٥ كتاب الجهاد .
- ١٢٦ تبليت الكفار ، ورميهم بالمنجنيق ، وقطع المياه عنهم ، وهدم حصونهم .
- ١٤٢ باب ما يلزم الإمام والجيش .
- ١٥٧ « قسمة الغنائم .
- ١٩٠ « حكم الأرضين المغنومة .
- ١٨٨ « النفي .
- ٢٠٣ « الأمان .

٢١١ باب الهدنة .

٢١٧ « عقد الذمة .

٢٣٢ « أحكام أهل الذمة .

٢٥٢ فصل في تقض العهد .

٢٥٩ كتاب البيع .

٣٤٠ باب الشروط في البيع .

٣٤٩ الشرط الفاسد ثلاثة أقسام .

٣٦٣ باب الخيار في البيع سبعة أقسام .

١١ . في حاله إلى البطلان .

٢٦ . قبل ان يملك .

١٣ . فحينئذ لا .

٣٥ . لئلا يرد إلى البطلان .

٣٨ . فحينئذ لا يرد إلى البطلان .

٦٦١ . « رخصا » .

٧٦١ . « نهيا » .

٨٨١ . « نكاحا » .

٩٠٦ . « نكاحا » .

٦٦٦ . « نكاحا » .

٣٦٦ . « نكاحا » .

٦٧٦ . « نكاحا » .

٦٥٦ . « نكاحا » .

٧٠٣ . « نكاحا » .

٦٣٣ . « نكاحا » .

١٨٥ . « نكاحا » .

١١٦ . تمناط باب

٧١٦ . تمناط باب . **الجزء الخامس**

٢٢٢ . تمناط باب

١١ باب الربا والصرف .

٢٥٦ . تمناط باب

٢٩ بيع المزابنة .

٢٥٧ . تمناط باب

٤١ ربا النسيئة .

٢٥٨ . تمناط باب

٥٤ باب الأصول والثمار .

٢٥٩ . تمناط باب

٨٤ باب السلم ، وشروطه السبعة .

٢٦٠ . تمناط باب

١٢٣ « القرض .

١٣٧ « الرهن .

١٨٨ « الضمان .

٢٠٩ « الكفالة .

٢٢٢ الحوالة وشروطها الثلاثة .

٢٢٤ باب الصلح .

٢٧٢ كتاب الحجر .

٣٥٣ باب الوكالة .

٤٠٧ كتاب الشركة .

٤٦٦ باب المسابقات .

٤٨١ « المزارعة .

الجزء السادس

- ٣ باب الإجارة . ربيعة ما بالتح ٧
- ٨٩ باب السبق . قيلعما قبطا بيا ٢١١
- ٩٧ المناضلة . ربيعة ما بالتح ٣٦١
- كتاب العارية . ربيعة ما بالتح ٦٨١
- ١٠١ حكم المستعير في استيفاء المنفعة حكم المستأجر . ربيعة ما بالتح ١٦٦
- ١٢١ كتاب الغصب . ربيعة ما بالتح ٢٥٦
- ٢٥٠ « الشفعة . ربيعة ما بالتح ٥٧٢
- ٣١٦ باب الوديعة . ربيعة ما بالتح ٥٨٦
- ٣٥٤ « إحياء الموات . ربيعة ما بالتح ٦٠٦
- ٣٨٩ « باب الجمالة . ربيعة ما بالتح ٥٠٦
- ٣٩٩ « اللقطة . ربيعة ما بالتح ٦١٦
- ٤٣٢ « اللقيط . ربيعة ما بالتح ٦١٦
- رأس السلا ربيعة ما بالتح ٢١٦
- رأس السلا ربيعة ما بالتح ٢٦٦
- تلف السلا « ١٦٦
- تلا ربيعة ما بالتح ٦٦٦
- رأس السلا ربيعة ما بالتح ٦٦٦
- رأس السلا ربيعة ما بالتح ٦٦٦

الجزء السابع

- ٣ كتاب الوقف .
- ١١٦ باب الهبة والعطية .
- ١٣٤ العمرى والرقي .
- ١٨٣ كتاب الوصايا .
- ٢٢١ باب الموصى له .
- ٢٥٢ » الموصى به .
- ٢٧٥ » الوصية بالأنصبة والأجزاء .
- ٢٨٥ باب الموصى إليه .
- ٣٠٣ كتاب الفرائض .
- ٣٠٥ باب ميراث ذوى الفروض .
- ٣١٢ الحجب .
- ٣١٣ العصبات .
- ٣١٦ باب أصول المسائل :
- ٣٢٠ باب تصحيح المسائل .
- ٣٢١ » المناسخات .
- ٣٢٢ » قسم التركات .
- ٣٢٣ » ذوو الأرحام .
- ٣٢٩ » ميراث الحمل .

- ٣٣٥ باب ميراث المفقود .
- ٣٤١ » » الخنثي .
- ٣٤٥ » » الغرقى ومن عُثِمَ موته .
- ٣٤٨ » » أهل الملل .
- ٣٥٤ » » المطلقة .
- ٣٦١ » » الإقرار بمشارك في الميراث .
- ٣٦٨ » » ميراث القاتل .
- ٣٧٠ » » ميراث المعتق بعضه .
- ٣٧٥ » » الولاء .
- ٣٩٢ كتاب العتق .
- ٤٣٢ باب التدبير .
- ٤٤٦ » » الكتابة .
- ٤٩٠ أحكام أمهات الأولاد .
- ١٠٠ » » بالإن .
- ١١١ فصل في مسائل متفرقة .
- ١٢٠ باب التأويل في الحلف .
- ١٣٨ » » الشك في الطلاق .
- ١٥٠ » » الرجمة .
- ١٦٦ » » الإيلاء .
- ١٧٦ » » بالإن .
- ١٨٣ » » بالإن .
- ٢٠٠ » » بالإن .
- ٢١٦ » » بالإن .
- ٢٢٣ » » بالإن .
- ٢٣٦ » » بالإن .
- ٢٤٦ » » بالإن .
- ٢٥٦ » » بالإن .
- ٢٦٦ » » بالإن .
- ٢٧٦ » » بالإن .
- ٢٨٦ » » بالإن .
- ٢٩٦ » » بالإن .
- ٣٠٦ » » بالإن .
- ٣١٦ » » بالإن .
- ٣٢٦ » » بالإن .
- ٣٣٦ » » بالإن .
- ٣٤٦ » » بالإن .
- ٣٥٦ » » بالإن .
- ٣٦٦ » » بالإن .
- ٣٧٦ » » بالإن .
- ٣٨٦ » » بالإن .
- ٣٩٦ » » بالإن .
- ٤٠٦ » » بالإن .
- ٤١٦ » » بالإن .
- ٤٢٦ » » بالإن .
- ٤٣٦ » » بالإن .
- ٤٤٦ » » بالإن .
- ٤٥٦ » » بالإن .
- ٤٦٦ » » بالإن .
- ٤٧٦ » » بالإن .
- ٤٨٦ » » بالإن .
- ٤٩٦ » » بالإن .
- ٥٠٦ » » بالإن .
- ٥١٦ » » بالإن .
- ٥٢٦ » » بالإن .
- ٥٣٦ » » بالإن .
- ٥٤٦ » » بالإن .
- ٥٥٦ » » بالإن .
- ٥٦٦ » » بالإن .
- ٥٧٦ » » بالإن .
- ٥٨٦ » » بالإن .
- ٥٩٦ » » بالإن .
- ٦٠٦ » » بالإن .
- ٦١٦ » » بالإن .
- ٦٢٦ » » بالإن .
- ٦٣٦ » » بالإن .
- ٦٤٦ » » بالإن .
- ٦٥٦ » » بالإن .
- ٦٦٦ » » بالإن .
- ٦٧٦ » » بالإن .
- ٦٨٦ » » بالإن .
- ٦٩٦ » » بالإن .
- ٧٠٦ » » بالإن .
- ٧١٦ » » بالإن .
- ٧٢٦ » » بالإن .
- ٧٣٦ » » بالإن .
- ٧٤٦ » » بالإن .
- ٧٥٦ » » بالإن .
- ٧٦٦ » » بالإن .
- ٧٧٦ » » بالإن .
- ٧٨٦ » » بالإن .
- ٧٩٦ » » بالإن .
- ٨٠٦ » » بالإن .
- ٨١٦ » » بالإن .
- ٨٢٦ » » بالإن .
- ٨٣٦ » » بالإن .
- ٨٤٦ » » بالإن .
- ٨٥٦ » » بالإن .
- ٨٦٦ » » بالإن .
- ٨٧٦ » » بالإن .
- ٨٨٦ » » بالإن .
- ٨٩٦ » » بالإن .
- ٩٠٦ » » بالإن .
- ٩١٦ » » بالإن .
- ٩٢٦ » » بالإن .
- ٩٣٦ » » بالإن .
- ٩٤٦ » » بالإن .
- ٩٥٦ » » بالإن .
- ٩٦٦ » » بالإن .
- ٩٧٦ » » بالإن .
- ٩٨٦ » » بالإن .
- ٩٩٦ » » بالإن .
- ١٠٠٦ » » بالإن .

الجزء الثاني

مقتضات ليه ب ٥٦٦

رئىضا « « ١٥٦

رئىضا « « ٥٥٦

رئىضا « « ٨٥٦

مقتضات « « ٣٥٦

مقتضات « « ١٢٦

مقتضات ليه « « ٨٢٦

مقتضات ليه « « ٠٧٦

مقتضات « « ٥٧٦

مقتضات « « ٢٦٦

مقتضات « « ٢٦٦

مقتضات « « ٢٥٥

مقتضات « « ٠٥٥

٣ كتاب النكاح : حكمه .

٣٤ الخطبة : التصريح أو التعريض بها .

٤٥ باب أركان النكاح .

٥١ شروط النكاح .

١١٣ باب المحرمات فى النكاح .

١٥٤ « الشروط فى النكاح .

١٨٦ « حكم العيوب فى النكاح .

٢٠٦ « نكاح الكفار .

٢٢٧ كتاب الصداق .

٢٩٧ المفوضــــــــة .

٣١٥ باب الوليمة .

٣٤٤ « عشرة النساء .

٣٦٤ القسم .

٣٧٦ فصل فى النشوز .

٣٨٢ كتاب الخلع .

٤٢٩ كتاب الطلاق .

٤٤٨ باب سنة الطلاق وبدعته .

٤٦٢ « صريح الطلاق وكنايته .

الجزء التاسع

٦٦١ . بلفها باب لت

٥٦٦ « نالما .

٠٧٦ « نالما .

٣ ما يختلف به عدد الطلاق .

٢٢ ما يخالف به المدخول بها غيرها . راسف ٢٠٦

٢٨ باب الاستثناء في الطلاق . راسف باب لت ٦٦٦

٣٦ الطلاق في الماضي والمستقبل . ت لقفنا ٦٥٦

٥٩ باب تعليق الطلاق بالشروط . ثلثا لالاب لة لا فحق باب ٦٦٦

٧١ تعليقه بالحيمض . ق لخطا ٢١٣

٧٥ » بالحمل . راسف لاسف ت لالاب لت ٦٦٦

٧٨ » بالولادة . راسف لالاب لت باب ٦٦٦

٨٣ » بالطلاق . راسف لالاب لت باب ٦٦٦

٨٩ » بالحلف .

٩١ تعليقه بالكلام

٩٨ » بالإذن .

١٠٠ » بالمشيئة .

١١١ فصل في مسائل متفرقة .

١٢٠ باب التأويل في الحلف .

١٣٨ » الشك في الطلاق .

١٥٠ » الرجعة .

١٦٩ » الإيلاء .

١٩٣ كتاب الظهار .

٢٣٥ » اللعان .

٢٧٠ » العدد .

٣٠٦ فصل : تجب عدة الوفاة في منزل الموت .

٣٢٩ كتاب الرضاع .

٣٥٢ » النفقات .

٣٩٢ باب نفقة الأقارب والماليك .

٤١٦ » الحضانة .

٤٣٣ كتاب الجنائيات وأقسام القتل

٤٦٢ باب شروط القصاص .

٤٧٩ استيفاء القصاص .

الجزء العشر

والله اعلم بالصواب

في كتابه أمانة

في كتابه أمانة

في كتابه أمانة

في كتابه أمانة

في كتابه أمانة

٣ العفو عن القصاص .

١٤ ما يوجب القصاص فيما دون النفس .

٣٢ كتاب الديات .

٥٨ باب مقادير ديات النفس .

٨٢ » ديات الأعضاء .

٩٢ دية منافع الأعضاء .

١٠٦ باب الشجاج وكسر العظام .

١١٩ » العاقلة وما تحمله .

١٣٥ » كفارة القتل .

١٣٩ » القسامة .

١٥٠ كتاب الحدود .

١٧٠ باب حد الزنا .

٢٠٠ » حد القذف .

٢٢٨ » حد السكر .

٢٣٩ » التعزير .

٢٥٣ » القطع في السرقة .

٢٩١ » حد المحار بين .

٣٠٣ الدفاع عن النفس والحرمة والمال

٣١٠ باب قتال أهل البغي .

٣٢٦ « حكم المرتد .

٣٥٤ كتاب الأطعمة .

٣٨٤ باب الزكاة .

٤١١ كتاب الصيد .

٣٠٣ الدفاع عن النفس والحرمة والمال

٣١٠ باب قتال أهل البغي .

٣٢٦ « حكم المرتد .

٣٥٤ كتاب الأطعمة .

٣٨٤ باب الزكاة .

٤١١ كتاب الصيد .

٣٠٣ الدفاع عن النفس والحرمة والمال

٣١٠ باب قتال أهل البغي .

٣٢٦ « حكم المرتد .

٣٥٤ كتاب الأطعمة .

٣٨٤ باب الزكاة .

٤١١ كتاب الصيد .

٣٠٣ الدفاع عن النفس والحرمة والمال

٣١٠ باب قتال أهل البغي .

٣٢٦ « حكم المرتد .

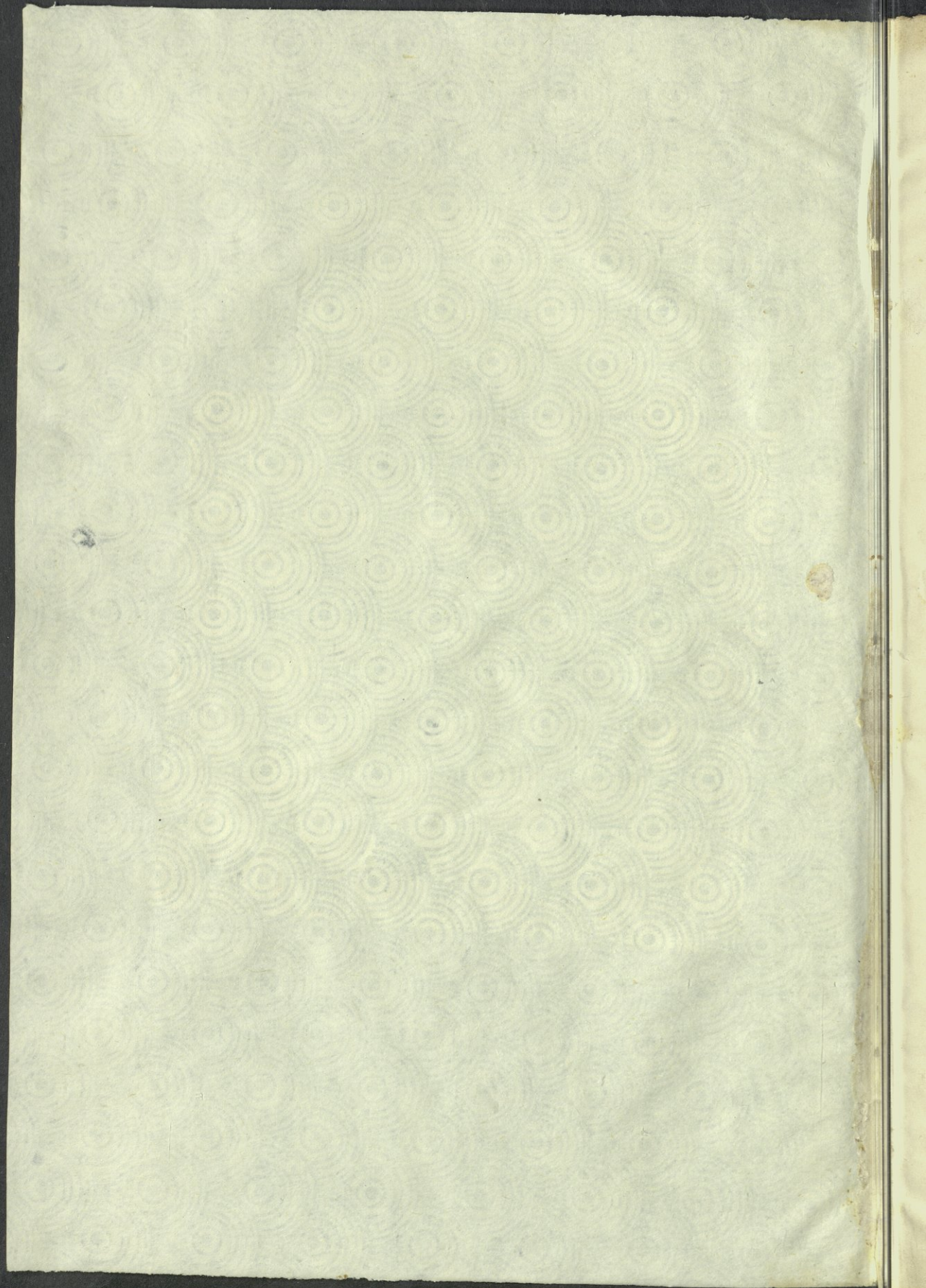
٣٥٤ كتاب الأطعمة .

٣٨٤ باب الزكاة .

٤١١ كتاب الصيد .

الجزء الحادي عشر

- ٣ كتاب الأيمان .
 ١٥ شروط وجوب الكفارة .
 ٣٩ فصل في كفارة اليمين .
 ٥٠ باب جامع الأيمان .
 ١١٧ « النذر .
 ١٥٤ كتاب القضاء .
 ٢٠٠ باب أدب القاضي .
 ٢٣٨ « طريق الحكم وصفته .
 ٢٧١ تحرير الدعوى .
 ٢٨٥ العدالة في البيئة .
 ٢٩٨ الدعوى على الغائب أو الميت .
 ٣٢١ باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي .
 ٣٣٤ القسمة : قسمة التراضي .
 ٣٤٤ قسمة الإيجاب .
 ٣٥٣ للشركاء أن ينصبوا قاسماً .
 ٣٦٩ باب دعاوى واليانات .
 ٤٠٤ « تعارض البيئتين .



349.297:M55aA

V.11-12

المرداوى ،

الانصاف في معرفة الراجح من
الخلاف .

349.297
M55aA
V.11-12

349.297:M55aA:v.11-12:c.1
المرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي
الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
81025137

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



